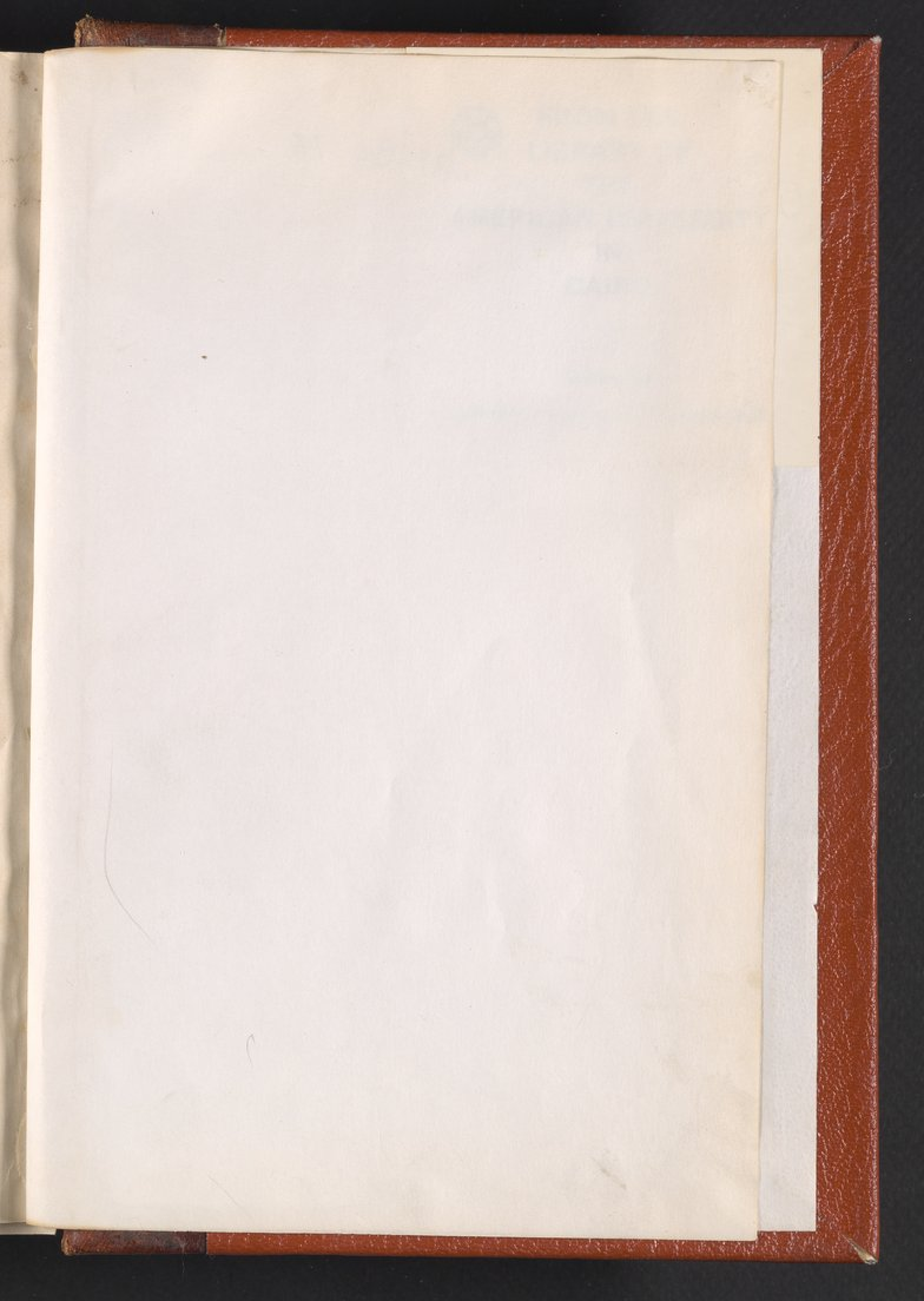






انجلترا في مصر

بقلم

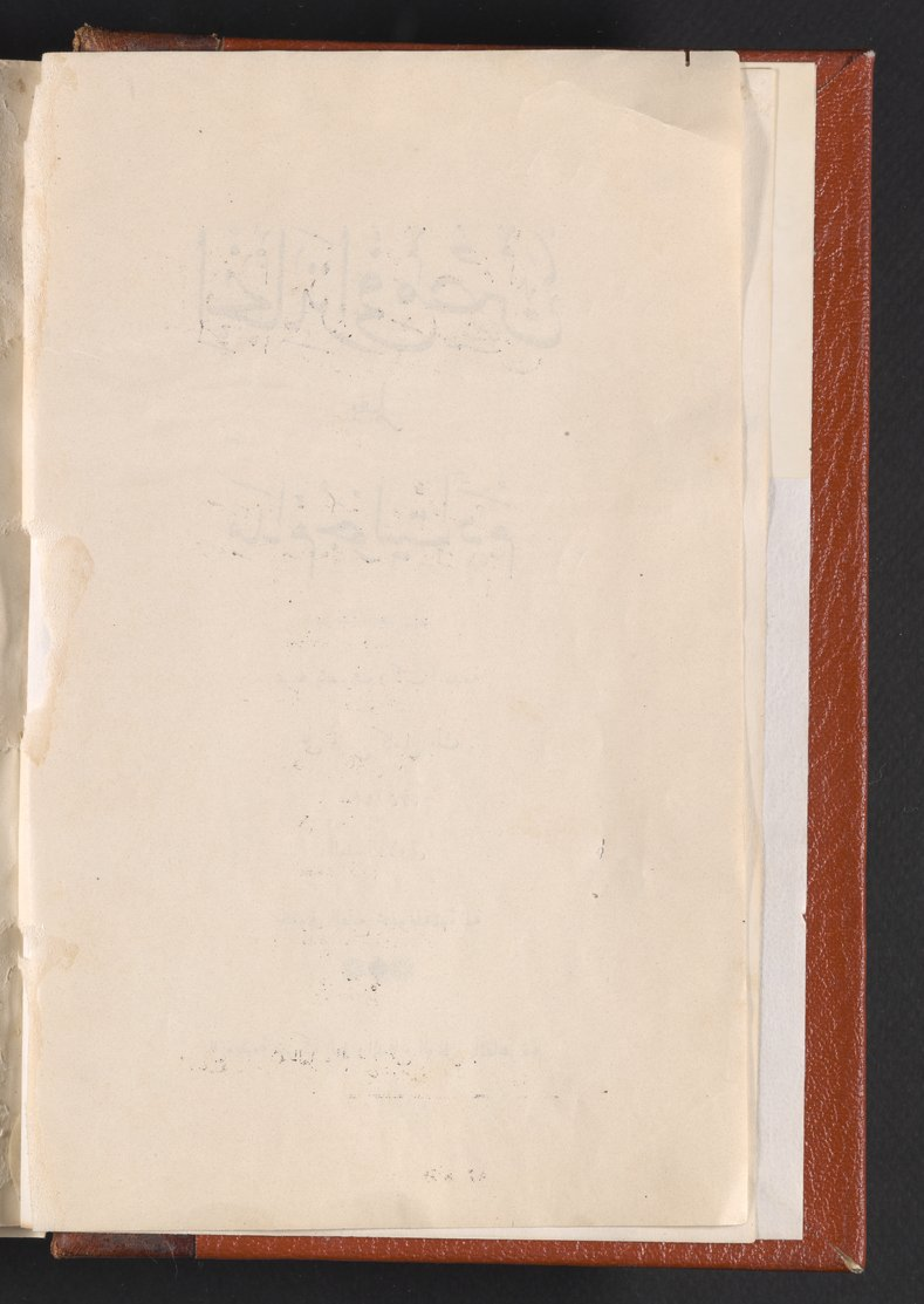
مدام جولييت آدم

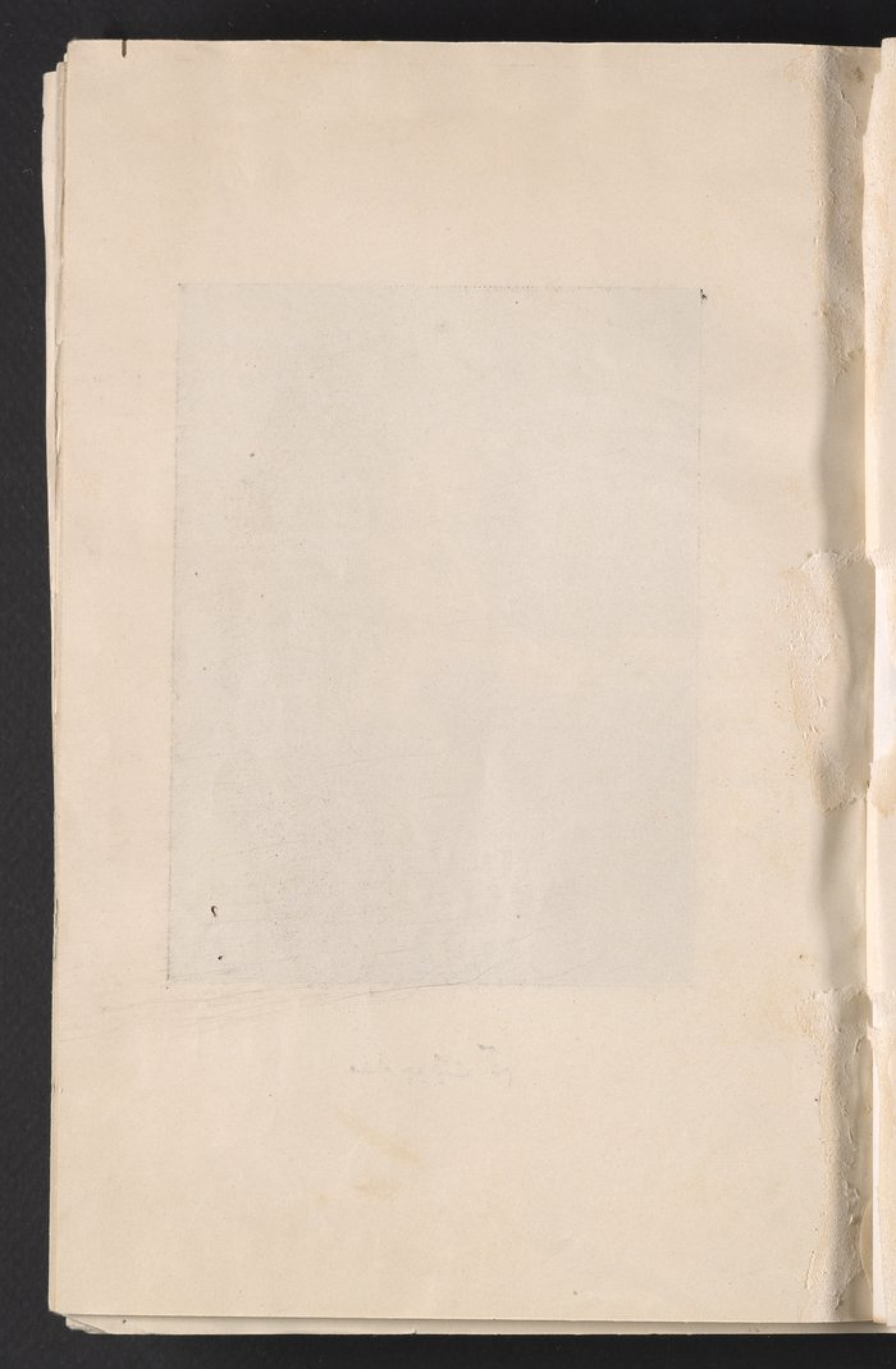
عربه بتصرف وكتب المقدمة

علي فهمي كامل بك

الطبعة الاولى

« مطبعة شركة العلم والدفاع الوطني بالقاهرة »







مدام چولیت آدم

اهداء الكتاب

« إلى أسن جداتنا وأعظمهن . إلى الموحية بالعلوم . الى الأمة المصرية الكبيرة النبيلة . إلى ابني المجيد البطل المقدام « مصطفى كامل » ذلك الذى أفني حياته فى سبيل دفاعه الوطني عن استقلال الكنانة وحرية وادى النيل . إلى شقيقه ابني « على فهمى كامل » هذا الذى داوم على الجهاد بعزم صادق وعقيدة راسخة لتخليص وطنه من ربقة الاحتلال الانجليزى . إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا السفر الذى لا قيمة له إلا برهان ولائه لقضية وطنية كبيرة »

أبي دوجن فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٢ « جوليت آدم »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين

مدام جوليت آدم

جاءت قدرة الخالق عز وجل فقد خلق سبحانه وتعالى بين النفوس البشرية آحاداً يضيق العالم عن أن يسعها . نفوس الوطنيين الذين يرون من واجبهم ألا يقصروا حياتهم على مجرد الدفاع عن أوطانهم فقط . بل إنهم كذلك يدافعون فى كل مكان عن الحق المهضوم والمجد المهدوم والفؤاد المكلوم . أولئك الذين يستوى لديهم القريب والبعيد مادام الحق ديدنهم والعدل ضالتهم وحرية الامم بغيتهم واستقلال الاوطان أنشودتهم

من هذا الطراز القيم فى الانفس نفس مدام جوليت آدم . تلك الكاتبة القديرة والسياسية المحنكة والوطنية النادرة المثال . فأنها مع كرم محتدها

وسعة رزقها وكبر شهرتها وغزارة علمها وتوقد ذهنها قد وهبها الله أيضاً قلباً لا يهوى إلا الحرية ولا يألف إلا الاحرار الذين ينسون ذواتهم إزاء هيا كل أوطانهم، ويبذلون أموالهم وأوقاتهم بل ويضحون بأرواحهم فى سبيل إسعاد أممهم ومجد بلادهم. كما وهبها تعالت قدرته قلما لا يجرى على القرطاس مع الهوى ولكنه يحارب الظلم والظالمين وينصر العدل والعادلين

إني إذا تقدمت إلي مدام جوليت آدم شاكرا لها من سويداء قلبي وبكل جوارحي دفاعها عن وطنى وحقوق أمتى وثقتها بشخصي العاجز وتكليفي بتعريب كتابها هذا «انجلترا فى مصر» مع تفصيل النقط الغامضة والمسائل التى تحتاج إلي شرح وبيان لأهميتها. فانما أتقدم إليها لا كجميع الناس بل كابن بر يعترف لها بالجميل من صميم فؤاده ويحمل فى جوارحه لذاتها المبجلة ومقامها السامى أكبر احترام وأعظم اعتبار

وإني كذلك إذا قدمتها لابناء وطنى الأعزاء لا أقدمها للذين عرفوها من قبل بدفاعها المجيد عن وادى النيل منذ نصف قرن من الزمان ولكنى أقدمها لأبناء هذا الجيل وحماة مصر المستقبلين. أقدمها إلي النشء من أكباد مصر الفتاة أولئك الذين إذا ذكروا حريتهم المغصوبة وندبوا استقلال وطنهم المسلوب فأنما يقولون بألسنتهم مافى قلوبهم ويعربون عن وطنية صادقة وعقيدة راسخة

أقدم لافئدة مصر العامرة وعيونها المبصرة سيدة رحيمة بالوطنيين كبيرة العطف على المظلومين. أقدم اهم من إذا تقدمت بمؤلفها هذا

وبدفاعها عن أرض الفراعنة وأمة النيل دون أن تتعرف إليهم بأعمالها المشكورة من قبل. ظنها المصريون ملكة من ملكات الكنانة الأول تدفع عن النيل والأهرام يد العسف والآثام وترجو لمصر عزها القديم لتكون بين الأمصار في أكمل نظام وأحسن تقويم

نشأتها

ولدت مدام جوليت آدم في يوم الثلاثاء الرابع من شهر أكتوبر سنة ١٨٣٦ بقرية «فربري» من قرى إقليم «بيكاردي» — من أقاليم فرنسا الشهيرة — لوالدين فرنسيين عريقين في المجد. والدها هو الجراح الكبير «لمبير» صاحب الشهرة الذائعة في عالم الطب وفي عالم السياسة إذ كان في مقدمة المجاهرين بالحكم الجمهوري. بذل ماله وصرف وقته في سبيل الاحسان إلي أمته ورفعة بلاده حتى سجل التاريخ اسمه بين عظماء الفرنسيين كبير الاثر عظيم القدر نقي السيرة صادق الوطنية. ولقد كافأته فرنسا بأن خلدت اسمه على أحد شوارع باريس. وأما والدتها فمن سلالة القائدسيرين الذي ذاع صيته في حروب لويس الرابع عشر

ورثت مدام جوليت آدم أميز الصفات النبيلة عن آبائها ونالت قسطا وفيرا من التربية العالية والتعليم القويم في مدينة باريس حيث كان يقيم أبواها فظهر ذكاؤها وتجلت عبقريتها منذ حداثة سنها إذ كانت المتفوقة على قريناتها في إصالة الرأي وقوة التعقل مع سلامة الذوق وأدب المجاملة وحسن المجادلة فحبها الكل حباً جما وأكبروا فيها هذه الخلال السامية والمواهب العالية

زواجها وخلفها

عند ما أتمت دروسها فى كلية الآداب بباريس رأى والداها أن يزفاها إلي المحامى الكبير مسيو « دى لاماسين » وهى فى السابعة عشرة من عمرها وقد رزقت منه مولودة هى «أليس دى لاماسين» . وبعد أن مات زوجها تزوجت فى عام ١٨٦٨ برجل فرنسا الكبير مسيو إدمون آدم من أكبر زعماء الحزب الجمهورى فظهرت بزواجه ظهورا كبيرا لأنه كان عمدة باريس ومن أشهر ثراة فرنسا وقد تقلد أكبر المراكز الحكومية ثم انتخب عضوا دائما بمجلس السناتو بعد تأسيس الجمهورية الثالثة ثم صار رئيسا لهذا المجلس

وبعد أن توفى مسيو إدمون آدم فى سنة ١٨٧٧ عكفت على الاشتغال بالسياسة والتأليف

أما ابنتها فقد تزوجت بالبروفسور سيجون الجراح الفرنسي الاشهر ورزقت منه ثلاث بنات تزوجت أكبرهن وهى بولين بمسيو جودبير رئيس تحقيق الشخصية بأدارة بوليس باريس ورزقت منه إبنة . أما الثانية وهى كاود فانها تزوجت بالدكتور « فورنو » المدير الفنى لمعمل باستور ورزقت منه ثلاثة أولاد ذكور . وأما الثالثة وهي جوليت فانها تزوجت بالضابط ماديه ورزقت منه ولدا ذكرا

فى عالم التأليف

عند ما برزت مدام جوليت آدم فى ميدان التفكير والكتابة والسياسة

ما كان فى الأمة الفرنسية بأسرها سوى ثلاث كاتبات مشهورات هن دانيل ستيرن وجورج سند وجيراردن . وكانت كل واحدة منهن ممتازة بضرب من ضروب الانشاء الأدبي . أما مدام آدم فان قلمها جرى فى كل الميادين الأجتماعية داخل بلادها وخارجها وسبح فكرها فى عالم الحقائق لا عالم الخيالات فكتبت فى علوم الأدب والاجتماع والتاريخ كما كتبت فى الوطنية والسياحة والوصف والفلسفة والسياسة. وكانت فى كل ما كتبته مثال العقل الراجح والحجة البالغة والوطنية الصادقة . يلمس القارىء فى كتبها آيات الجلال والحق ومثل الانصاف والصدق

بدأت مذشآتها بكتاب عنوانه « ضد آراء بوردون » فى عام ١٨٥٦ إذ كانت قد بلغت العشرين من عمرها . ولهذا الكتاب قصة تجمع بين العبقرية والشجاعة وقوة الأرادة وإليك فحواها :

كان بين كتاب فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر كاتب اسمه (بوردون) علا صيته واشتهر قلمه شهرة خضعت لها جميع الأقلام حتي أنه ما كان يجد له مجادلا فيما يكتب أو ينشر — وضع هذا الكاتب كتابا حمل فيه على استرجال المرأة وادعائها التفكير والكتابة كما حقر فيما كتب الكاتبتين المشهورتين «دانيل استرن» و «جورج سند» وغيرهما . وسخر من مدارك النساء كافة

وما انتشر كتابه حتي وافقه جميع الكتاب على ما كتب ولم تسطع كاتبة من كاتبات فرنسا أن ترد عليه بكلمة ! بيد أن مدام جوليت آدم القوية الأرادة الشديدة الشكيمة التواقة إلي الحق أقبلت علي مجادلته

بكتابها هذا وقدمته لجميع الناشرين فلم يقبلوا نشره محتقرين سنها وعدم شهرتها أمام عظمة (بوردون) الأدبية ولكن لم يثن عزمها هذا العائق حتى وفقت إلي وجود ناشر قليل الشهرة فقبل نشر كتابها قائلا :

« إني ناشر مجهول وأنت كاتبة مجهولة فاذا لم يرج كتابك عندي لا يخسر كلانا شيئا .. »

ولم يكد ينشر هذا الكتاب حتي دهش الناس لجرأتها واعتبروا عملها أعجوبة ثم أقبلوا على قراءته رويداً رويداً وانتشر الكتاب فى كل مكان واقتنع قراؤه بحججها الدامغة بعد أن تبينوها وانتصرت انتصاراً كبيرا على ذلك الكاتب الاكبر الذي التزم إزاء ما كتبته الصمت التام . وكان فى انتصار مدلم آدم عليه انتصاراً لكل كاتبة فى العالم

أخذت شهرتها منذ ذلك الحين تذيع فى آفاق الأدب وعالم الانشاء ولقد كتبت حتى اليوم خمسة وأربعين كتابا من أنفس الكتب كما نشرت لها المجلات والصحائف السيارة آلاف الرسائل وإليك أمثلة من تأليفها :

جلال الزواج فى قوة الوفاء فى عام ١٨٥٨ : — وهو كتاب تجلت فيه روح الفضيلة الكاملة ويمكن تلخيصه فى هذه العبارة ! ...

« إذا لم يثق زوج بزوجه ولا يحمل له فى قلبه الوفاء الكامل فلا رابطة بينهما . والمرأة الفاضلة تستطيع أن تتغلب على شهوات الرجل . والرجل الفاضل يستطيع أن يسكن قلبه المرأة الفاضلة .. إلي أن قالت : « إن الزواج وسيلة الوجود الانساني وكل شاب يخشي الزواج ليس جديراً بأن يكون أبا محترما كما كان أبوه من قبل أو يعتبر قوة من قوي الوطن المنتجة . »

فضائل السيدات في عام ١٨٥٨ —

وهو كتاب يصف فضائل المرأة الصالحة فى معاشها ومعادها ويحملها كل التبعة فى وجوب غرس الفضيلة فى نفوس أبنائها وتعهدهم كما يتعهد الزارع زرعه ويقيه شر الآفات حتى يزهر ويثمر ... »

أسرار جاريبالدي غير المطبوعة —

وهو كتاب نشرته فى عام ١٨٥٨ وصفت فيه سر عظمة جاريبالدي وقالت : « إن وطنيته مستمدة من تربيته الدينية وفصلات الخلال الحميدة التي كان علمها أبواه . وكيف أن التاريخ كان أصدق مرشد له فى أعماله العظيمة التي عاونت على تحرير وطنه وشعبه . ثم حثت الامة الفرنسية على التمسك بروح الدين المنجية الرافعة وتدبر عبر التاريخ . . . »

قريتي العزيزة في عام ١٨٥٨ —

وصفت فى هذا الكتاب الرابطة الكبيرة بين النفس وبين الوطن الأخص كما ترجمت عن حنينها إلي قرية « فربري » التي ولدت فيها بعبارة وأسلوب ساحرين . كذلك وصفت فيه حياة القرويين واستقامتهم وصدقهم وشجاعتهم وتجملهم بأكثر الفضائل البشرية

هذه أمثلة صغيرة مما كتبت فى عنفوان شبابها وأنك لتري سلاسة القلم ونضوج الفكر فى سائر كتبها التي تعاقبت مع تعاقب الزمان . فكتبها خطرات فلاحة . والسياحة الشرقية . وديانة الصينيين . والوثنية . والمسيحية وسياحة الألب . وقوة العقيدة تحرك الجبال . والتربية النفسية . واستعداد

الرجال . وملك الجمال . والوطنية الصادقة العاملة . والبيت المعمور . وتأملات السياسة . ومدارس الشعب . والمسارح المحيية . والوطن المجري والوطن البولوني . ومدنية اليونان . . . كل هذه الكتب وإن اختلفت فى الموضوع والغاية قد صبت فى قالب واحد من متانة المبنى وحسن الديباجة وجمال المعنى

تدخل بك فى قصة منعشة ثم لا تتركك حتى تعتنق مذهبها الفكري ومراميها النظرية . ذلك لأن لعباراتها سلطانا مؤثراً فى النفس وقوة تسحر الالباب

وأنها فى كتبها الوطنية لأجمل من ذلك وأعظم أثراً فأن كتبها : « وطنيتنا الذي كتبته فى عام ١٨٦٧ » أو « الدفاع عن الوطن » الذي نشر فى عام ١٨٦٩ أو « الحرب السبعينية » أو « حصار باريس » أو « أيامنا السوداء » لكتب جليلة القدر مفعمة بالأمثلة الكبيرة والعبر المؤثرة

إن من بين كتبها ما طبع ١٥٠ مرة مثل كتاب « صداقاتنا قبل ترك الثأر » وهو كتاب كتبته بعد الحرب السبعينية التي فشلت فيها فرنسا إزاء المانيا وخسرت بسببها مقاطعتين من أغنى مقاطعاتها وأعمرها وهما مقاطعتا الألزاس واللورين

نشرت هذا الكتاب بحمية نادرة المثال ووطنية وثابة محركة وأسلوب أملاه على قلمها وجدانها الحي وحبها المتناهى لأمتها ولوطنها

أنشأت فى عام ١٨٧٩ لانوفيل ريفو (المجلة الحديثة) وهى مجلة نصف شهرية تصدر فى مدينة باريس وصفحات كل عدد من أعدادها لا يقل عن

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير . . . أنشأتها لغرضين كبيرين الأول حض الفرنسيين على الثأر من ألمانيا . والثاني تعليم الشعب الفرنسي السياسة الخارجية التي ما كانت تشتغل بها كما ينبغي صحيفة فرنسية في ذلك العصر . فاتخذت من هذه المجلة مدرسة سياسية أدبية عالية لتخريج فطاحل الكتاب وفيها نشأ أبناؤها الادبيون الذين هم مجد فرنسا الحاضر أمثال بيير لوتي . وجي دي موباسان . وجان ريشبان . وبول بورجيه . وروسني . ومارسل تينير وليون دوديه . وكاميل موكلير . وأناتول إليرت . وأناتول فرنس . وغيرهم كثيرون ممن تدعوهم أبناءها المختارين ويدعونها أمهم الادبية الفكرية

وأنها لكذلك الام الأدبية لوطنيا الأعظم (مصطفى كامل) منذ اتخذ باريس مركزاً لخدمة المسئلة المصرية في أوربا إذ فتحت له أبواب مجلتها القيمة في عام ١٨٩٥ فكتب فيها الرسائل التي لفتت نظر العالم السياسي في كل بلد متحضر إلي قضية مصر وحقوق أمة وادي النيل

وإن رسائل مدام جوليت آدم السياسية التي نشرتها هذه المجلة والصحف الفرنسية والسويسرية والايطالية وغيرها من كبريات صحف العالم تتعدى الحصر . وهي ليست معقودة بأي ظرف من ظروف الزمان بل إنها مما يحلو نشره في كل أوان .

وما من كتاب تؤلفه أو مقال تنشره إلا يترجم إلي جميع اللغات . ذلك لأن اسمها ملازم لتاريخ فرنسا السياسي منذ أكثر من ستين عاما . . .

إنها عندما عزمت على انشاء مجلة (لا نوفل ريفو) وعلم غمبتا خطيب

فرنسا الأكبر وعظيم ساستها بهذا العزم ووقف على برنامج المجلة السياسى قال انها :

« إن رجال فرنسا السياسيين إذا اجتمعوا لا يحسنون القيام بالبرنامج الوعر المسلك فى السياسة الخارجية ذلك الذي رسمته لهذه المجلة . لذلك أؤكد لك فشلها منذ اليوم . . . »

قال ذلك السياسى المحنك هذا القول هاذيا ولكن ثبات مدام آدم وعبقريتها ودراستها المسائل السياسية الخارجية دراسة صحيحة مصحوبة ببعد النظر وصدق الحكم جعلت غمبتا يعتبر نجاحها معجزة من معجزات الزمان

لقد حملت فى هذه المجلة حملات صادقة على المانيا وضايقت البرنس بسمارك فى سياسته مضايقة جعلته لا يهاب فى العالم إلا سطوتها وقلمها إذ أنها كشفت عن دخائل السياسة الالمانية بما أذاعته من مؤامرات مدبرة ودسائس خفية . كما أنها حاربت فيها كذلك السياسة الانجليزية — وعلى الاخص فى المسألة المصرية — ولو أردنا أن نثبت هنا ما كتبته فى شأن مصر منذ عزل الخديو إسماعيل باشا فى سنة ١٨٧٩ الي أن حدثت مسئلة فاشودة وانتهت فى سنة ١٨٩٩ — أى فى العشرين عاما التى أدارت فيها هذه المجلة لاحتجنا الى عشرة أسفار مثل هذا السفر

ولو كانت الحكومة الفرنسية أخذت بنصائحها وإرشاداتها قبيل ضرب الاسطول الانجليزى لثغر الاسكندرية وعملت فى المسئلة المصرية بعزم وحزم كما ألحت عليها لانقذت مصر من هذا الاحتلال البريطاني

المشئوم ولسطرت فرنسا لنفسها صحيفة أخرى قيمة كتلك الصحيفة الشريفة التى سطرتها فى عهد « محمد على الكبير »

خسرت مدام آدم فى هذه المجلة بعد أن أدارتها عشرين عاما نحو مليوني فرنك (ثمانين ألف جنيه) مضحية بهذا المبلغ الجسيم فى سبيل رفعة بلادها وخدمة مبدئها الوطنى . ثم نزلت عن هذه المجلة فى أواخر عام ١٨٩٩ لجماعة من أبنائها الأديبين واكتفت باصدار نشرة فى كل شهر جعلت عنوانها (الكلمة الفرنسية فى الخارج) وقد كان لهذه النشرة تاثير كبير فى الدوائر السياسية

داومت على إصدار هذه الكلمة ست سنوات أى حتي سنة ١٩٠٥ ثم كفت عنها لتنشر مذكراتها الخاصة بعد أن بلغت السبعين من عمرها وقد نشرت إلي ماقبيل الحرب الأوربية الاخيرة ستة أجزاء كبيرة الحجم من هذه المذكرات التى نالت إقبالا لم تناله مؤلفات غيرها من أطواد الساسة وكرام الكاتبين فى تاريخ العالم المتحضر

وما أذن مؤذن الحرب حتي اشتغلت بأمور أخر كتشجيع الجنود وإدارة الجماعات النسائية والتوفيق بين كبار الساسة والتمكين للاتحاد الدائم فى النفوس لأدراك النصر . إلي غير ذلك من أساليب الوطنية المنتجة الفياضة

ولقد أصيبت إبان الحرب بفقد صهرها الصغير الضابط الشهم (جوزيف مادييه) فى ميدان القتال وكانت تحبه حبا جما كحبها لقرينته حفيدتها (چوليت) . . فرأت فى فقده آية جديدة من آيات الوطنية

قدمتها لفرنسا خاصة والعالم عامة فى كتابها الذى نشرته بعنوان (حياة الأرواح) ويكفى عنوانه لمعرفة الغرض من وضعه

وهذا الكتاب على صغر حجمه قد نال عين الاقبال الذى ناله أشهر تآليفها

من أبنائها الأدبيين كما ذكرنا الكاتب الذى بعد صيته وطبقت شهرته الآفاق وهو مسيو (كاميل موكلير) ذلك الذى يذكرها بين آن وآن فى رسائله الأدبية والسياسية . ولقد جاء لهذا الكاتب الكريم فيما كتب مقال وصف به مدام آدم نقتطف منه هذه العبارة :

« لست أظن أن بين السيدات اللواتي اشتغلن بالادب والسياسة في الماضى والحاضر واحدة تعدل « مدام جوليت آدم » . هذه الادبية الكبيرة والفرنسية العظيمة . فانها بما كتبته وبما قدمته لفرنسا من المعونة السياسية في أحرج الاوقات قد حلت معضلا معقدا دقيقا من المعضلات التي أريقت فيها أنهار من المداد . فاننا كنا تنفر بغير اختيارنا من النساء ذوات الادمغة الجامحة ونستهجن استرجالهن في حركاتهن وإحساسهن وطالما ساءنا أن نجد عند بعض الاوانس الشائنات كلفا غير محمود بالتعرض لتأنيث الافكار العامة بغشيانهن الرقيقة الدقيقة . أما هذه السيدة الجليلة القدر فانها مثال المرأة الكاملة والانسان النادر الوجود . لها جمال مشهور ولطف كنفحة العطر تجمع اليهما سيرة نقية في صحيفة بيضاء ووقارا كله الشمم وعلو الهمة والاباء . وقد شهدت وقائع رائعة ووالت خطباء أمم وآساد حروب كما عرفت أسرارا خطيرة ووقفت على ضمائر أطواد الفلاسفة وفطاحل الساسة وأثرت بقوتها النفسية وسلطانها الادبي فى المسائل الجلي تأثيرا كبيرا . واحتفظت كل الاحتفاظ بمركزها الاجتماعي من حيث براعة أدبها وكمال عشرتها وعظم مروءتها . وأنها لم تزل

علي كبر سنها تسطع سطوع الكوكب الذي لايدركه الهرم ولا يضعف سناه كرور الاعوام

« وليست هذه السيدة الفذة فى تاريخ فرنسا والتي تتفوق بمقامها الاسمي علي مقام الملكات فى مراتب العقل والحجا إلا فرنسية عذبة الحديث بسامة الثغر طلقة المحيا . بل هي الجدة الحنون والام الرؤوف والصديقة التي لاوفاء بعد وفائها ولاهمة تذكر فى جانب همتها . وأنها لاشد الناس مقتاً للخيلاء والزهو والتمسك بالقشور ..

إنك لو رأيتها وقد جمعها مجلس ببعض الاوانس اللاتي يعدن على مسامعها مالقن من أفكار وآراء لادهشك منها تصابيها الذي يفوق صباهن وأصغاءها جد الاصغاء إلي مايلقين عليها كانها تأخذ عنهن ماأخذنه قبلا عن كتبها ورسائلها وعلمنه من أعمالها

« إن فرنسا لم تر من قبل سيدة فى منزلتها تتجافي عن مواطن الرياء تجافيها كما أنها لم تر أشد منها عارضة فى الجدل ولا أجرأ منها على التصريح بما فى ضميرها حتي فى أعقد المسائل وأدعاها إلي الحذر . غير أن لها فى جانب هذه المميزات من الجاذب ماذكره نابليون عن القائد ماسينا إذ يقول :

« إن قصف المدافع يزيده اتقاد ذهن وانشراح صدر »

« إنها كلما تعمقت فى بحث المسائل المعضلة زادت رونقاً وظرفاً . وإن وطنيتها لامثيل لها . فهي ليست مقصورة على وطنها الذي تعبده حق العبادة ولكنها ممدودة إلي كل بلد حلت به مطامع الطامعين وأصابته غوائل المستعمرين

« إنك إذا سمعتها وهي تصف مثلا عظمة مصر ومدنية اليونان وسطوة الرومان وتاريخ الدول جمعاء ، إنما يخيل لك أنك مدفوع بتيار كهربائي يستاقك الي حيث يريد وقلما وجد من الناس من ينشط نشاطها للعمل أو يعرف كيف ينتفع بالزمان . فقد أصدرت من المنشآت مايتجاوز الحصر منزلة تأثير الافكار فى النفوس منزلة العقيدة . وفى هذا التأثير سر تسلطها على القلوب لان سمو مدركتها قد حلاها بحلية قل فى الرجال من بلغها . فأن تدفق أفكارها القوية القويمة جعل ترجمتها معرضاً لكثير من

المواهب العقلية البالغة كحضور الذهن وقوة الاستنتاج والبداهة الماضية... وما هي في الحقيقة إلا العقل الحي

« ليس إنشاء مدام جوليت آدم إنشاء تدبيج وترصيع بل هو السهل الممتنع لا يدخل فيه التعمل ولا التصنع ولا هو رهين تصريف المؤثرات النفسية ولكنه إنشاء على إيجازه مبين وعلى سلاسته قوي وعلى صادق حماسته رقيق . لا تخدم به إلا الحق لانها ولعة بالحق مقتفية أثر الحقيقة . وإن في انشائها من الوصف المرسل مالا يقل جمالا عن مصورات الرسام الشهير «دي لاتور» حيث يغوص فكرها على أخفي المعاني وأدقها فيخرجها للقراء كاملة مبرأة من القصور والتقصير

« إنك اذا مررت بآتينا أو بطرسبورج أو بنيس أو بيراج أو بيودابست أو بلشبونه أو بالقاهرة وجدت في كل منها أثرا حيا من جهاد مدام جوليت آدم ونفسا طاهرا من روحها الفياضة بالوطنية الصادقة والعزيمة الماضية . عدا ما تجده من ما ثرها الكبيرة في نفس وطنها . وفى هذا الجهاد تري فيما فوق المزايا العادية مزية أن كبر عقلها يستوي وكبر قلبها

« إن تلك الرحالة الغنية بوطنيتها وبعقلها وبعلمها وبقلمها وعمالها لا تسأم التنقل من صقع الي صقع وماهي فى كل تنقلاتها الارسول سلام ورمز إحسان . ولقد عملت وحدها وبقوة إرادتها مالم تعمله حكومة كاملة . ذلك لان فى قلبها من طهارة الضمير وفى نفسها من النضارة وقوة الرجاء وفى عقلها من الرجحان وفى نشاطها من مداومة العمل ماميزها وجعل لها هذا السلطان الفعال فى عالمي الادب والسياسة . . .

« إن معاونتها الحزب الجمهوري على تنفيذ مبادئه التي هي مبادئها وتمهيدها للمحالفة الفرنسية الروسية ومناداتها بالثأر من ألمانيا ومؤازرتها قادة فرنسا وإمدادهم بالمال والفكر وهما أعظم وسائل النصر وعطفها على الامم المهضومة الحقوق لاعمال كبيرة مجيدة خالدة فى كتاب الدهر ناطقة بعظمتها وعظمة فرنسا علي السواء .. »

ذلك ماقاله « كاميل موكلير » وهل قال إلا الصدق أو كتب إلا الحق ؟

أعمالها الاخر

لا تقتصر مدام جوليت آدم عملها على التحبير والتأليف بل تقوم بأعمال أخر كبيرة فأنها في رئاسة الشرف حتى اليوم لجماعات كثيرة أمثال جماعة « الآداب النسائية » « والسكك الحديدية الجنوبية » و « يتيمات الحرب » و « ممرضات المدافعين عن الوطن » وغيرها من الجماعات الفرنسية التي تخدم فرنسا في شتى مرافقها . وهي دائمة الاتصال بهذه الجماعات ترشدها كلما احتاجت الى الأرشاد وتعاونها ماديا وأدبيا كلما أعوزتها المعونة

مبراتها

إن عطف مدام جوليت آدم على البائسين والبائسات وعلى تقويم الأعمال الخيرية العديدة عطف مذكور يتكرر كل يوم في صور شتى . فمن كل ناحية تسأل الأحسان فتقدم الخير على قدر طاقتها لتجده عند الله . لذلك لقبها بنو وطنها عدا ألقابها الكبيرة المجيدة « بالمحسنة الكبيرة » ولذلك كافأها الخالق جل شأنه بالصحة التامة والعمر المديد بل جزاها أوفى جزاء بشهودها نصرة وطنها فرنسا واستردادها ألزاسها ولورينها بعد أن كان قد يئس من استردادها أغلب أبنائها إلا صاحبة السيرة فأنها كانت دائما كبيرة الأمل حاضة قومها بلا توان على الأخذ بالثأر عاملة « ألا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة »

أعمالها المنزلية

تستيقظ كل يوم فى الساعة التاسعة صباحا وتعمل بيدها كل لوازمها الخاصة بذاتها حتى تنسيق غرفتها مع كثرة خدمها وحشمها وإذا ماحانت الساعة الثانية عشرة (الظهر) نزلت لتناول الغذاء وبعد الانتهاء منه تحادث صحبها فى شتى الشؤون نحو ساعة من الزمان ثم تقصد الى بستانها وتعمل فيه بيدها مع الزراع ثلاث ساعات كاملة ثم تنقلب إلى غرفتها لترتدي ملابس أخر وتذهب الى مكتبها لتنقد بريدها حتى الساعة السابعة مساء . وبعد أن تتناول طعام العشاء تسامر صحبها مرة أخرى إلى الساعة التاسعة ثم تعيد الكرة فى مكتبها لتقرأ وتكتب إلي منتصف الليل ومنه تعود إلي غرفة نومها لتصلى على أمواتها وعلى نفسها وتستغفر خطاياها ثم تنام فى الساعة الأولى بعد منتصف الليل

إن من يرى بريدها اليوم وهى فى التسعين من عمرها يدهش جد الدهش . فمن كل ناحية ترد إليها أسئلة متنوعة فى مواضيع شتى أو كتب عطف وود تتجيب عنها بخطها . ومن كل مكتبة تهدى أسفار الكاتبين تتفضها وتقرؤها كلها بنفسها وتحفظ منها فى سجل السنة الحاضرة ماهمها حفظه ..

استضافتنى فى قصرها بجهة جف أثناء نئي فدهشت لعملها الدائم ونشاطها النادر ونظامها المحكم ولقد قالت لي إنها قائمة بهذا العمل على هذا النحو منذ سنة ١٨٧٧ — أى منذ ثمانية وأربعين عاما وأنها ماشعرت فى يوم من الأيام بفتور فى عزيمتها .

إن مكتبتها تحوى اليوم مالا يقل عن الثمانين ألف مجلد وفى عزمها أن توصى بنقلها بعد وفاتها الى مكتبة باريس الأهلية وقفا على القارئين

إنها تبغض التدخين والخمور كل البغض ولا تحب كثرة الألوان فمائدتها صحية من جميع الوجوه وهى تقول فى جميع شؤونها تماما تقول : « خير الأمور أوسطها » . ولا تستقبل زائرا قبل الظهر بالغ قدره ما بلغ . وجميع زائريها يقصدون إليها بعد الغذاء فى يومى الأربعاء والأحد . وكان من عادتها أن ترد الزيارة لكل زائر كبر أو صغر حتى الثمانين من عمرها ولكنها منذ بلغتها يزورها جميع الناس وهى لا تزور أحداً اللهم إلا إذا كانت منزلته لديها فوق جميع الاعتبارات

إنها لا تشتغل بحساباتها الخاصة بل تكل أمرها لموظف تثق به باذلة كل جهودها فى خدمة المسائل العامة سياسية كانت أو أدبية

مساكنها

كان لها قصر فى باريس وثان فى « جف » (وادى شيفروز) وثالث فى « كان » . وكانت تسكن باريس فى فصل الخريف وبعض الشتاء وفى « كان » حتى وسط الربيع وفى جف بقية العام . ولكنها منذ نشوب الحرب الاخيرة لم تبرح قصر جف الذي تستقبل فيه محبيها وزائريها العديدين من جميع الطبقات

وهذا القصر قائم وسط متسع كبير من المزارع التى تملكها وفى جواره غابة كبيرة . وهو مؤلف من أربعة أبنية كل بناء منها يشتمل على

أربع غرف بملحقاتها .. وفيه قاعتان للاستقبال قاعة كبيرة وأخرى صغيرة . أما الكبيرة فتحوى جميع الهدايا الأوربية التى أهديت إليها فى سياحاتها العديدة وهى هدايا ثمينة القدر . وفيها كذلك مؤلفاتها مصفوفة فوق رفوف منقوشة نقشا بديعاً . وأما القاعة الصغيرة ففيها جميع الهدايا الشرقية من مصرية وعربية وسورية وتركية وفارسية وهندية ويابانية وغيرها . . . وأجمل مافيها الهدايا المصرية التى قدمها لها بعض كرام الوطنيين المصريين عندما زارت مصر فى عام ١٩٠٤ . وفى مقدمتها هدايا ذلك الوطنى الجليل المرحوم عمر سلطان باشا . فان اللوحة العربية التى تتصدر هذه القاعة لأنفس ما أخرجت للناس يد الصناعة المصرية وقد كتب عليها بالخط العريض « لتحي مدام جوليت آدم »

وفى هذه القاعة تستعرض كذلك — فى بعض الأحيان — جميع الحلي والمصوغات التى أهدتها إليها مصر والروسيا وبوهيميا . ومن أفخرها عقد من الأحجار المصرية الأثرية محلى بالجواهر الكريمة أهداه إليها كذلك الطيب الأثر عمر سلطان باشا

إن زوارها يعجبون كل الأعجاب بهذه الهدايا والآثار وهى تفخر فى أحاديثها بمصر الوطنية وترى فى أبنائها النخوة والكرم وحسن الذوق وصدق المودة ومكارم الأخلاق

تقدم مدام آدم فى هذا القصر (قصر جف) ولائم خاصة فى أيام الآحاد منذ بداية شهر يونيه إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام ولا يقل

عدد زائريها فى كل يوم من هذه الايام عن ثلاثمائة مدعو وزائر من كبار رجال السياسة وقادة الجيوش وأساطين الأدب يتسامرون ويتنزهون فى بساتينها الواسعة وهى بينهم كالنجم الساطع تسحرهم ببلاغتها وتأسرهم بلطفها وأدبها وطيب أحاديثها

وفى هذا القصر ملعب للتمثيل الأدبي تمثل فيه قطعة أدبية فكاهية فى كل يوم من أيام الآحاد المخصصة للدعوة ويقوم بتمثيلها جماعة من أكابر الكتاب والشعراء وأشهر النواب والساسة والصحفيين وكلهم فى الغالب من أبنائها الأدبيين الذين قطعوا فى ميدان الشهرة أشواطا بعيدة

إن قصر جف هذا هو معبد جف الشهير الذى أنشىء منذ أربعة عشر قرنا والذى سكنته طوائف القديسين ثم هجر بعد حرب البورروبال لاصابته بما جعله غير صالح للعبادة ولا تزال آثار الكنيسة والمحراب باقية فيه حتى اليوم وكلها بديعة التنسيق تحيط بها الأزهار والرياحين من كل جانب . ولقد باعته السلطة الدينية المسيحية بعد هجره وانتقلت ملكيته من يد إلي يد حتي وقع فى يد هذه البارة الكبيرة فعنيت باصلاحه وفضلته علي كل مساكنها

زار الكثيرون من مواطنينا هذا القصر بعد أن اتخذ وطنينا الاعظم « مصطفي كامل » من صاحبته أمه الفكرية الادبية . ولقد قرأت بين ماقرأت في مجموعات أسماء الزائرين منذ عام ١٨٩٥ أسماء المرحوم الامير حسين كامل باشا (سلطان مصر فيما بعد) والخديو عباس حلمي باشا والمرحوم الامير الوطني الكبير « محمد ابراهيم »

والامير حيدر فاضل والاستاذ محمود بك أبو النصر والمرحوم محمد فريد بك والمرحوم الدكتور عثمان غالب باشا والمرحوم الاستاذ حسين واصف باشا والمرحوم الاستاذ عمر بك لطفي والاستاذ محمود بك سالم والسيدة حرمه والمرحوم عبد الحميد بك عمار والاستاذ فؤاد بك حسيب ومحمد افندي أبو المجد وسمو الامير عزيز حسن والاستاذ أحمد بك شوقي أمير الشعراء ونجليه والدكتور اسماعيل بك صدقي والاستاذ أحمد لطفي بك والاستاذ محمد حافظ رمضان بك والاستاذ محمود ناجي بك وكريمته النابغة الكاملة الآنسة عفت ناجي . . . والاستاذ داود بك حزان والاستاذ محمد كامل بك البنداري والسيده قرينته وسمو الاميرة شويكار والسيدة الجليلة هدي شعراوي باشا والاستاذ يعقوب خانكي بك وقرينته والاستاذ المخلص محمد علي دلاور بك والسيدة قرينته اللذين لا ينفكان عن زيارتها كلما زارا فرنسا مقدمين لها أنفس الهدايا اعترافا بفضلها علي مصر ودفاعها عنها دفاعا نزيها شريفا وغيرهم من الزائرين كثيرون وبينهم طلاب العلم العديدون وفي مقدمتهم الاستاذ مجد الدين حفني ناصف وذلك الشاب النبيل محمود طه السيوفي الذي تدعوه ابنها الصغير ولقد زارها في صيف سنة ١٩٢٢ حضرة الاستاذ النابغة والمصري العامل محمد افندي ناجي الرسام الكبير وسألها أن تسمح له بان يصورها هي وقصرها في لوحة كبيرة لتكون هدية من مصر الفتية الفنية المعترفة لها بالجميل فلبت طلبه بكل ارتياح مع أنها أبت كل الاباء أن تسمح بهذا للكثيرين من مشاهير الفنانين في فرنسا . ذلك لانها إنما أرادت تشجيع الفنون الجميلة في مصر محبوبتها التي تود لها استرداد عظمتها من العصور الخالية

سياحاتها

زارت مدام جوليت آدم جميع بلاد أوربا بدعوة رسمية من أحزابها الوطنية وجماعاتها الأدبية . ماعدا انجلترا وألمانيا فانها لم تزرهما

لبغضها حكومتيهما

لقيت فى هنغاريا والبرتغال واليونان وعلي الأخص فى الروسيا — قبل الحرب الأوربية الاخيرة — إكراما لم يلقه أحد من الأدباء من قبل. فاحتفل بها القياصرة والملوك والملكات وجميع العظماء وكبار الوطنيين احتفالات شائقة وقدمت لها أنفس الهدايا

ولقد دعاها المرحوم « مصطفي كامل » لزيارة مصر فزارتها فى سنة ١٩٠٤ حيث استقبلتها الأمة المصرية استقبالا عظيما . . وأهدتها الهدايا العديدة كما استقبلتها الجهات الوطنية الرسمية أحسن استقبال

لبثت فى وطننا نحو ثلاثة أشهر زارت فى خلالها كل مكان باحثة منقبة وعلي الأخص فى الصعيد وأمكنة الآثار التي زارتها علي باخرة خاصة وكان فى معيتها المرحوم « مصطفي كامل » وسمو الامير حيدر فاضل . وفى كل ناحية زارتها احتفل بها المصريون احتفالا كبيرا

ولمناسبة زيارتها لوطننا العزيز نعيد هنا نشر المقال الذى كتبه فى هذا الشأن المرحوم « مصطفي كامل » فى لواء يوم الاربعاء ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وهذا هو نصه :

— ضيفة مصر —

« لم يرتفع مقام العلم والادب والفضل في عصر من العصور كارتفاعه في هذا الزمان . فقد أصبح النوع البشري يعتبر أرباب الاقلام وقادة الافكار في مصاف الملوك والامراء ويجل فيهم أسمى ماوهب الرحمن للانسان : الصواب والبيان

« لقد زارت مصر في هذه الايام أميرة من أكبر أميرات الرأي والقلم والسياسة هي مدام جوليت آدم الكاتبة الفرنسية الطائرة الصيت . زارت مصر وقد عشقتها من قديم وشغفت بها من عهد شبابها ودافعت عنها بقلمها السيال السنوات الطوال فلذلك حق لمصر أن ترحب بها وللمصريين أن يلقوها بالشكر والاعظام

« أتمت ضيفتنا العزيزة في شهر أكتوبر الماضى السنة السابعة والستين من عمرها المديد ومضى عليها خمسون عاما وهى الكوكب الساطع في سماء الادب الرائع . نشرت إلي اليوم ٣٢ مؤلفا من أرقي المؤلفات وأسماها وقد نفدت كلها لكثرة الراغبين في مطالعتها والمعجبين بها . ولوجمعت رسائلها ومقالاتها السياسية لكانت فوق ذلك عدا وحجما

« يسمع الانسان بمشاهير الكتاب وأساطين الحكمة والسياسة فيشتاق لرؤيتهم حتي إذا اجتمع بهم وجد بعضهم دون سمعته وشهرته في حديثه ومقابلته أما لترفع عن الناس أو لحبه العزلة والانفراد . ولكنك إذا زرت هذه الكاتبة البليغة وجدت ملكة جمعت الادب الباهر واللطف العطر والعلم الواسع والبيان التام والرأي الثاقب . وتخرج من حضرتها وأنت معتقد أن الله أتم مواهبه وجمع نعمه في شخصها الكريم

« نعم . منحها الخالق كل مايرجوه الانسان في حياته . مالا وجلالا وعلما وأدبا وسمعة طائرة ونفوذاً كبيراً . وقد استخدمت كل هذه المواهب في خدمة وطنها . فهو قبلتها وفي سبيله تضحي بكل مرتخص وغال

« لم أر في رحلاتي العديدة ومقابلاتي الكثيرة شخصاً أحب وطنه بهذا المقدار ولم أجد ثباتاً في الحب كثباتها في حب بلادها . وتفانيا في الخدمة كتفانيها . وأملا قويا في المستقبل كأملها . ملأ اليأس قلوب الكثيرين من الفرنسيين من رجوع الالزاس واللورين إلي فرنسا . إلا هي فقد بقيت قوية الرجاء لاتعرف اليأس ولا اليأس يعرفها

وهكذا الوطنية السليمة تجعل الفؤاد راسخا لايتزعزع . والعقيدة أقوي من الاطواد

« كان لضيفتنا الكريمة الشأن الاعلي والدور الهام في تأسيس الجمهورية الفرنسية وفي التحالف الفرنسي الروسي . وكم تقررت أمور خطيرة في دارها . لان كبار الجمهوريين وفي مقدمتهم « غمبتا » كانوا يسترشدون بأفكارها ويعترفون بأنها صائبة الرأي لاتخطيء المرمي . وذلك فضلا عما كان لزوجها المأسوف عليه « إدمون آدم » من المقام العالي والكلمة المسموعة والخدمات الباهرة . ولولا ثروته الواسعة لما أفلح الحزب الجمهوري في ظروف كثيرة

« أحبت مدام آدم بلادها فأحبت كل محب لبلاده . وعرفت الوطنية الراقية فأجلتها عند كل وطني . ولذلك تجد اسمها محبوبا عند الامم الناشئة المحتاجة الي المرشد والمعضد

« تجد دارها في باريس مزدحمة بالقصاد من أنحاء العالم كلهم يطلبون منها الارشاد . ويقدمون لها فرائض الشكر والاعجاب

اعتقدت أن الحق قاهر مهما قهر في بادىء الامر وأنه ذو الكلمة الاخيرة في كل قضية فأبعدت القنوط عن نفسها وعمن حولها . وكم سمعتها تبث الآمال في قلوب محبيها الكثيرين بأقوالها الصادقة وعباراتها المؤثرة

« فمثل هذه الضيفة العزيزة من تكرم الدنيا ويعز بنو الانسان . وإذا كان أكبر صفات المصريين إكرام الضيف وعدم نسيان المعروف . فلا بدع إذا رأيناهم يتسابقون لاكرامها وإعلان شكرهم لها على حبها لبلادهم ودفاعها عنهم فانما هم يثبتون بهذه المظاهرات الودية أنها لم تخطيء في قولها واعتقادها أن المصريين أحياء وأنهم سيبهرون العالم بحياتهم في المستقبل القريب

« مصطفي كامل »

***

لقد تطوعت مدام جوليت آدم للدفاع عن وادى النيل منذ نصف

قرن من الزمان حبا فى مدنيتها التى بعثت جميع المدنيات فدافعت عن الخديو اسماعيل باشا وعن الوزير الجليل محمدشريف باشا وحذرت فرنسا مرارا من ترك انجلترا تذهب الي مصر وحدها وذكرتها بتقاليدها القديمة نحووطننا وبالرابطة الأدبية التي بينها وبين الامة المصرية وبالخدمات التي قدمتها لها إبان حكم « محمد علي باشا ».

تتبعت بكل يقظة خطوات الحركة المصرية يوما يوما وأطرت الحزب الوطني إبان الحوادث العرابية ونصحت له باليقظة ومداومة الاتحاد بين الأمة والعرش وصاغت عقود المدائح والثناء علي ذكاء الامة المصرية وقدرتها

كانت هذه الفرنسية العظيمة تتميز غيظا كلما رأت الاحتلال ينشب أظفاره فى مرافق مصر حتي إذا ماظهر « مصطفي كامل » فى عالم السياسة واتخذ باريس مركزا للدفاع عن قضية وادى النيل وتعرف إليها أمدته بكل صنوف المعونات المعنوية علي جهاده الشريف فى سبيل حرية أمته واستقلال بلاده

إن آلامها من جراء حادثة فاشوده فى عام ١٨٩٩ ومن نتيجة الاتفاق الفرنسي الانجليزي فى عام ١٩٠٤ (عقب زيارتها مصر) تظهر جليا فى المقدمة القيمة التي توجت بها مجموعة خطابات « مصطفي كامل » إذ طبعت باللغة الفرنسية فى سنة ١٩٠٥

وما ظهرت صحيفة « لتندار إجبسيان » فى سنة ١٩٠٧ حتي كانت

هذه المظاهرة لقضايا الأمم المغلوبة على أمرها فى مقدمة كرام الكاتبين دفاعاً عن مصر الأسيفة. إذ نشرت فيها رسائلها الممتعة وحضت الكثيرين من أصدقائها وأبنائها المفكريين أمثال فلورنس أحد وزراء خارجية فرنسا ولوتي ومرجريت وغيرهم على الكتابة فيها فكتبوا ما كشف النقاب عن نيات الانجليز إزاء مصر ودافعوا عن وادي النيل دفاعاً لا يقل عن جهاد المصريين أنفسهم فى سبيل استرداد مجده وعظمته

إن مركزها الأدبي تجاه « مصطفى كامل » وثقته التامة بوطنيتها وطهر قلبها جعلاها تعرف من أسراره السياسية ما لو نشرته على العالم لأظهر أموراً كثيرة خفية فى المسئلة المصرية . ولكنها ترى ساعة النشر لم تحن بعد

إن لديها مجموعة نفيسة من رسائله وأقواله التي أسرها إليها فأثبتتها فى مذكراتها الخاصة بالمسئلة المصرية - يجد القارىء فيها وصفاً عالياً للنفوس المصرية الكبيرة أمثال نفس المرحوم المبرور الأمير « محمد إبراهيم » تلك النفوس التى خدمت وطنها وضحت فى سبيل تحريره ونهضته بكل عزيز لديها . كما يجد فيها المؤلمات من أنباء طائفة من النفوس الدنيئة العاقة التي كانت لا تنفك تكيد لمصر العزيزة خدمة للغاصب وقضاء لشهواتها الذاتية . كذلك يرى القارىء فى هذه المجموعة كيف كان «مصطفى كامل» يحارب ليل نهار غدر الزمان ويأس اليائسين وجهل الجاهلين وخيانة الخائنين ونفاق المنافقين ليكشف عن مصر ما بليت به من الاحتلال المميت

للكرامة والاعتداء الأجنبي القاصم للظهور !

كادت مدام جوليت آدم تموت حزناً بعد أن انتقل «مصطفى كامل» إلى دار الخلود والنعيم لخلو ميدان السياسة المصرية القومية من رجل عرفت قدره بين الرجال وأكبرت مواهبه النادرة المثال وكيف أثمر جهاده ثمراً يانعاً كانت قطوفه دانية . لذلك ضاعفت جهودها بعد مماته لمعاونة كبار رجال حزبه الذين تعد نفسها عضواً من بينهم . ثم تتبعت حركات الحزب الوطني حركة حركة قبل الحرب الأوربية الأخيرة وخلالها وبعدها وحفظت فى ملف خاص كل ماطرأ على حالتي مصر الوطنية والسياسية . حتى إذا ما رأت هذه الوطنية الكبيرة وطنية الشباب المصرى . وطنية طلاب العلم هزتها وطنيتها الصادقة لاستئناف الكتابة دفاعاً عن واد هى أخبر الغربيين بكنوزه وجماله وخصوبته وأهلية أبنائه . فكتبت رسالاتها الرنانة فى الصحف الفرنسية الكبيرة وفى مقدمتها صحيفة الفيغارو الخطيرة وقد راجت سوقها فوق رواجها بنشر تلك الرسالات القيمة لأن الفرنسيين جميعهم يجلون قدر المترجمة ويقدسون رأيها وبعد نظرها وصدق قولها

هذا ولما اشتدت الحوادث فى مصر وتوالت الاعتداءآت الأنجليزية المروعة على أبناء الكنانة بعد قطع المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية . رأت أن الساعة قد حانت لمناقشة انجلترا الحساب، كله وعرض مصر السياسية وما تجرعه أبناؤها من غصص الآلام فى عهد

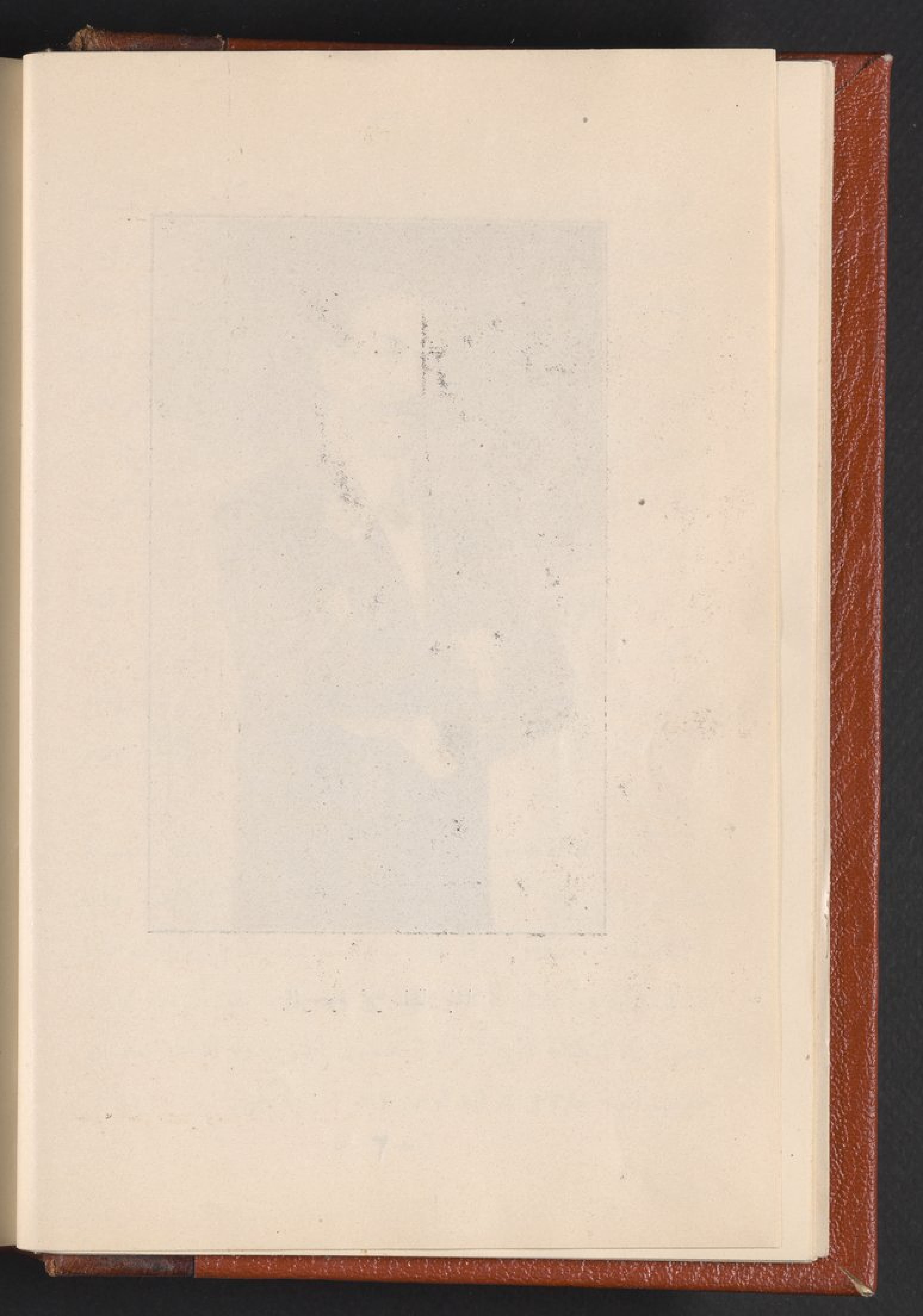
الاحتلال الانجليزي على العالم المتحضر فى مؤلف يكشف النقاب عن الحقيقة ويبين للناس فى كل صقع غدر انجلترا ومضيها فى سبيل الاعتداء على شرف أمة الفراعنة . ولكنها ترددت قليلا لكبر سنها ولأن جهداً كهذا الجهد يتطلب قوة الشباب وجلده على العمل . بيد أن كبر نفسها وحدة يقينها وحبها الخالص لمصر وأبنائها حملتها على كتابة هذا السفر الذى جعلت عنوانه « انجلترا فى مصر » إشارة إلى أن المحتل لا يزال فى وادي النيل غاديا رائحا مسيطراً حاكما بأمره بالرغم من إعلان الحكومة الانجليزية استقلال مصر وسحبها حماية انجلترا لها

كتبت هذا السفر الذى طالما سألها « مصطفى كامل » أن تكتبه فكانت بارة به لترضي روحه فى عالم الخلود ولتبر كذلك بوطن كبير عظيم كان أبناؤه العلماء المتفوقين والجبابذة المخترعين والأطواد المتمدينين أيام كان الانجليز فى جهل عميق عاري الأبدان حفاة الاقدام لافارق بينهم وبين سائر الحيوان

كتبته لا ليكون سفراً مفصلا لدقائق المسألة المصرية بحذافيرها فأن عملا كهذا لا يسعه عشرة كتب مثل هذا الكتاب . وإنما كتبته لخدمة الحقيقة والتاريخ مجملة مسائل مصر بعض الأجمال مارة بحوادثها السياسية مروراً يلفت الانظار إليها على كل حال . عسى أن يعتبر بما فيه بعض أبناء الكنانة الذين لا يزالون يحسنون الظن بدولة الانجليز بعد أن طعنتهم طعنة نجلاء فى شرفهم الوطنى وهو أعز ما يكون !



المرحوم عمر سلطان باشا



حاشا لله فما كتبته مأجورة، لأنها أرفع من أن تستأجر، وقد أغناها جل شأنه مالا وشعوراً. ولا كتبته مدفوعة بأي عامل خاص أو خارجى، فأن من تبلغ سنها بعد أن رأت أسمى ما يطمع المرء فى رؤيته ونالت من الشهرة والاحترام مالم ينله إلا القليل، لا يمكن أن يؤثر فى نفسها الكريمة أي مؤثر!

«ألا إنها لم ترم بما كتبته إلا هذه الغاية الرافعة غاية تعظيم الوطنية المصرية، دالة بنى قومها وغيرهم من عشاق الحق وحرية الأمم إلى أن فى مصر أمة ناهضة صادقة النزعة كبيرة الفؤاد راسخة العقيدة لا تهاب الموت فى سبيل صيانة شرفها الوطنى! أمة إعتدت انجلترا على كيانها الأجتماعى باسم الانسانية والاصلاح، وكلاهما برىء منها إلى يوم الدين! داعية العالم بأسره ليعاون مصر وادى النيل على تحقيق استقلاله التام حتى يستمتع أبناؤه بحريتهم الكاملة والأشراف على مرافقهم إشرافاً عملياً! وحتى تظهر مواهبهم الكبيرة مظاهرها الجديرة بذرية جدة المدنيات!

* * *

«هذه هى مدام جوليت آدم التى لو أردنا نحن المصريين أن نوفيها قسطها من الحمد والثناء لاستنفدنا الكثير من أمثال هذا السفر دون القيام بما يجب علينا نحو شخصها الكريم المبجل. وكفى أن تكون فى التاسعة والثمانين من عمرها المديد كما كانت فى الأربعين ذات العاطفة الكبيرة والحب الجم لمصر وسودانها ونيلها وأبنائها!

ألا إن على كل مصري يشعر بما عليه من الدين لبلاده ديناً آخر لهذه السيدة النبيلة العظيمة . عليه دين الاعتراف بالجميل لمن دافعت عن شرفه ووجوده وحياته . كما أن فرضا على كل مصري يحب بلاده ويعمل لخلاصها من ذل الرق أن يحج مسكن هذه البارة إذا ما نزل بلادها ليقبل يدها الكريمة . وأن يقتني كتابها هذا ليتوارثه أبناؤه جيلا جيلا

هذا ولنعلم جميعاً أن مصر الكبيرة العزيزة ليست معشوقتنا وحدنا بل إن جميع النفوس الكريمة كنفس مدام چوليت آدم قد بجلتها وعشقتها وأحلتها من سويداوات القلوب مكانة علياء وأنزلتها من جميع البلدان منزلة شماء . فهي عندها كما كانت وتكون عند العادلين الجدة النبيلة والعالمة الشريفة الطاهرة الخالدة الأثر السباقة الى الفضائل فأحيتها والى المكارم فأسدتها . بل هي عروس العالم ومقلة الدنيا وأول درة ثمينة فى تاج المدنية

فلتحى مصر حرة مستقلة . وليحى المدافعون عنها . ولتحى مدام چوليت آدم ولنتذكر أبدياً بآثارها الحميدة وبقلبها الطيب وبنزعتها النبيلة وبدفاعها عن وطننا المفدى ماجرى النيل ومادام هذا الوجود

على فهمى كامل

المقدمة

« إني لشدة غرامي باليونان القديمة قد عثرت فيها على جدتها المحببة المنهضة «مصر الخفية المقدمة . تلك التي أوحت اليها فأنهضتها ثم بعثت فيها رسول مدنيتها فأفاقها من سباتها ووهبها النور والحياة والقوة والعظمة !

« إن أول سياحة أديتها في مصر جعلتني أرتبط بأرضها وآثارها وعظمتها الخالدة ارتباطاً وثيق العرى وأملت مع هذا أن أسبر غورها باستكناه أسرارها العلمية التي حلت بها فى تلك الازمان الغابرة جميع القضايا المستعصى حتى اليوم على المدارك الكبيرة حل الكثير منها

« إن مصر هذه تبعث كل يوم بعثاً جديداً ويظهر للعالم من آثارها ما يكشف عن عظمتها وكبريائها الاجتماعي . . ألا إن واجباً مفروضاً على كل ذي شعور إنساني أن يعشقها ويقدسها لان أبناءها أتوا فوق أرضها المزهرة الخصيبة بالمعجزات المدهشات في وقت كان العالم بأسره في سبات عميق غير مدرك شيئاً مما يدور به أفلاك وجاهل كل أمر حتي أبسط الظواهر التي قام عليها هذا الوجود !

* * *

« لقد أثبت الباحثون في آثار مصر وقبورها ونقوشها العديدة المنبثة فى صعيدها وريفها وجميع نواحيها أن أصول قدماء المصريين ترجع إلى ثلاثة عناصر : العنصر السامي والعنصر النوبي فى باديء الامر ثم انضم اليهما بعدئذ العنصر الليبي . وأن الحكم في مصر كان مثله في جميع الامصار العتيقة بأيدى الطوائف الكهنوتية التي استولت بقوة سلطانها ورقي مدارك رجالها على جميع الاسرار العلمية والاجتماعية

والصناعية

«كانت مصر تحت هذا الحكم الديني منقسمة مملكتين وكل مملكة منقسمة عدة إمارات وكانت كلمتها مشتتة بين قبائل مستقلة في واد واحـد ! ولكنها منذ تولى حكمها إبنها الاول « منا أو مصريم » ألف من شتاتها وحدةومن ضعفها قوة وجعلها مملكة واحدة هي مملكة مصر التي أصبحت من ذلك الاوان — أي منـذ أكثر من ستين قرناً من الزمان — خاضعة لملك واحد ونظام واحد

«أقام قدماء المصريين ديانتهم على وجود الله الواحد الصمد ، خالق الخلق ومالك الملك ، إذ كانوا يمثلونه عز وجل في معابدهم بما خلق من قوى سماوية أو أرضية كالشمس والقمر أو كبعض الطيور والحيوان

واحترم قدماء المصريين القوة في جميع مظاهرها الطبيعية معتقدين أن الروح خالدة. لذلك كانوا يحنطون الاجسام بعد موتها، حتي إذا ما عادت اليها الارواح عادت سيرتها الاولي من الحركة والعمل

«كان فى مصر حضارة علمية واجتماعية وصناعية وإدارية منذ ثمانين قرناً . وما تولي « منا » حكمها منذ خمسين قرناً قبل ميلاد المسيح عليه السلام حتي قسم مصر من أقصاها إلى أقصاها ستا وثلاثين إقليما (مديرية) وولى على كل إقليم حاكما مسئولا أمامه ، ونظم مجرى النيل ، وسن القوانين المؤيدة للمساواة والموزعة للعمل بين الناس ، والموطدة لاركان السكينة والامان في كل مكان

حذا حذو « منا » من جاءوا بعـده من الملوك والبراطرة ونهضوا بمصر نهضة فرعونية ذكرها التاريخ في جميع أدواره بالاعجاب والاعظام. فخطوط المواصلات براً ونهراً والصناعة والزراعة والتجارة قد انتشرت في جميع أنحائها انتشاراً كبيراً

«وكذلك الحكم الدستوري والنظام النيابي ما عرفا فى بلد من البلدان قبل مصر التي أوجدتهما منذ خمسين قرناً من الزمان . فقد كان في أقاليمها مجالس محلية ينتخب

الشعب أعضاءها ليرشدوا الحكام إلى مطالبه وإصلاح مرافقه. كما كان فيها وزراء ومجالس عالية وجماعة عمومية وطنية تجتمع ثلاثة أشهر فى كل عام بسراي ليبرنت الشهيرة بالفيوم لتمحص التوازن وتضع من المشاريع ما يحقق آمال الامة المصرية ويسد النقص في حياتها الاجتماعية

« إحترم قدماء المصريين المرأة من الوجهة الدينية والوجهة الاجتماعية احتراما فائقاً. وأحلوها من أنفسهم أسمى محل من التجلة والاعتبار. واتخذوا منها رمزاً لمخلوق مقدس. وأنهم لاسبق الامم إلى تولية أمرهم إمرأة. وكنا لا ينسى تاريخ الملكة « كتموفريس » التي حكمت مصر في نهاية الاسرة السادسة الفرعونية، أي منذ أكثر من خمسين قرناً وقامت باصلاحات جمةوكذلك الامبراطورة «حتشسبوت» أخت وزوج الامبراطور « تحوتمس » الثالث من اباطرة الاسرة الثامنة عشرة فانها حكمت مصر نحو عشرين سنة في القرن الخامس عشر قبل الميلاد وسجل لها التاريخ صفحة ناصعة اللون جليلة القدر

«إن لمصر على العالم أيادي بيضاء في العلم والاختراع والصناعة والزراعة والتجارة والتقنين كما أن لها عليه إحساناً كبيراً في الضائقات المالية والازمات الغذائية. فلقد سطر تاريخها تلك الصحيفة القيمة في القرن السادس عشر قبل الميلاد يوم جف الضرع فى كل مكان فأنقذت الامة المصرية ماحولها من شعوب بما قدمته لهم من حنطة أرضها وحبوب واديها معونة وإحساناً حباً في عمل البر وصوناً لحياة الملايين من بني الانسان. قدمت الغذاء سبع سنين متتالية بيد المشرف على خزائنها في ذلك الحين نبي الله يوسف الصديق عليه السلام. قدمته لبني سام وبني إسرائيل من آشوريين وحيثيين وغيرهم، كما قدمته للعرب جميعاً إبان القحط الذى حل بديارهم في القرن السابع بعد الميلاد!

«ألا إن مصر الكريمة نبيلة متحضرة شجاعة!

لقد وجدت في كريت وأثينا وأسبارطا ومقدونيا وجزر البحر الابيض المتوسط وفى آسيا الصغرى آثار الصناعات والمعبودات المصرية وأكد المؤرخون جميعاً أن اليونان القديمة حفيدة مصر في مدنيتها . ولقد بلغ إعجاب قدماء اليونان بعلماء مصر وكهنتها أن اتخذوا بعضهم آلهة يعبدون .

ولقد سبقت مدنية مصر مدنية اليونان بأربعين قرناً على أقل اعتبار . وما كان كبار مشرعي اليونان وفلاسفتها وأطواد العلوم والفنون فيها أمثال « ليكرج » و « سولون » و « أفلاطون » و « أبي قراط » و « فيثاغورث » وغيرهم إلا تلاميذ جهابذة المصريين !

وما كان إحراق مكتبة الاسكندرية فى حروب كليوباترة إلا أكبر غائلة أصابت العالم بأسره لاحتجاب دفائن مصر العلمية عنه إلي أبد الآبدين .

ما كانت مصر يغار عليها وما كانت تغير على أحد نحو عشرين قرناً منذ اعتلى عرشها الموحد « منا » حتي أغار عليها « الهكسوس » من شرقها فجمعت قواها وطردتهم بعد حين . ومن ثم جاءتها العدوى فأغارت على أمم وأغارت عليها أمم ذلك التيار الجارف تيار شن الغارات الذى لا تنهجه أمة إلا أصابها الغرق العاجل تيار الاستعمار وإذلال الشعوب التي خلقها الله لتعيش فى أوطانها حرة آمنة مطمئنة .

إن من بين الفراعنة الذين أغاروا على جوارهم غارات شعواء « تحوتمس الثالث » و « رمسيس الثاني » فقد امتد ملكهما إلى حدود الهند شرقاً وإلي الغابة السوداء شمالا .

مكنت هذه الغارات البغضاء في أنفس الامم المغار عليها فوقعت مصر أجيالا في حكم الآشوري والنوبي والعجمي واليوناني والروماني والعربي والتركي وغيرهم !

هذه آثار مصر المنتشرة في أنحاء المعمور تنطق بأفصح بيان بأن أمة أخرى لم

تسبق الامة المصرية لا فى الفنون ولا في العلوم بجميع فروعها : فقواعد الهندسة العالية كالمقاومة ورفع الاثقال والحساب والكيمياء والطبيعة والفلك والفنون الجميلة وغيرها . . وغيرها . . ما كان مصدرها إلا أرض الفراعنة تلك التي منها ذاع اختراع السفين وتعلم العالم نظم المكوس والمواصلات وحرس الحدود وغيرها مما هو مدون في بطون التاريخ

يوم كان العالم لا يبرح مكانه ولا ينقل قدمه في أي صقع كان لمصر جوار منشآت فى البحر كالاعلام تجوب الاصقاع النائية وتتبادل صنوف المتاجر المتباينة

«ألم يجد الباحثون صوراً في « البرابي » وآثاراً في القبور تدل على أن الاضواء التي تولدها كهرباء اليوم ليست إلا تلك الاضواء التي فيها نقشت جدران القبور المظلمة المحكمة الحواشى المرتجة كل الارتاج ؟

«ألم يجدوا آلات الرصد في بعض القبور ؟ ألم يعثروا على قضبان السكك الحديدية في بعض المغارات الاثرية ؟ ألم يكن الطب وقواعده وأصوله من عمل مصر ؟ ألم يكن أول طبيب عرفه العالم وذكره التاريخ ذكراً ذهبياً الملك « تا » بن مصريم ؟ ألم تكن الفلسفة والشعر والادب ومتانة الخيال تشغل المكان الاول في مصر ؟ ألم يكن « حرجو » أول فيلسوف و « بذاؤور » أول شاعر ؟

«أجل إن الامة المصرية لاسبق الامم إلي الفضائل نبعتها والي المكارم فأسدتها أمة العلم والعمل والاختراع ومحكم التشريع !

« لقد كان قدماء المصريين يحكمون على الكاذب بقطع اللسان وبالاعدام على الخائن ومفشى الاسرار ومعذب الشيوخ والنساء والاطفال ومن في مقدوره إنقاذ حياة أخيه الوطني ولم يفعل !

«ألا إن أمة مصر لخير أمة أخرجت للناس في التضامن والحب والعدل والبر والتقوى ! فما كان الشاب أن يرفع صوته فوق صوت شيخ وما أهملت شكوى من

ضعيف ضد قوى بلغ سلطانه ما بلغ !

« كان لقدماء المصريين نظام في العمل أقرب في الشبه الي النظام الاشتراكي وأن أول إضراب ذكره التاريخ للعمال كان في عصر الفرعون « إخناتون ».. وعلى الجملة فان صحيفة مصر لكبيرة هائلة !

* * *

« إن مصر هـذه التي لعبت في التاريخ دوراً كبيراً قد بليت كذلك بالاحتلال الفرنسى أيام نابليون بونابرت في سنة ١٧٩٨ م . وما كان غرض نابليون من هذا الاحتلال إلا أن يضرب انجلترا في الهند ضربة قاضية ، ويكشف في آن عن أسرار مصر العلمية والصناعية مستعيناً بمن رافقوه في حملته من علماء فرنسا الباحثين في كل علم وفن

ولقد إستطاع أولئك العلماء في مدى ثلاثة أعوام أن يجمعوا ما غاب عن المؤرخين والمنقبين من سؤدد مصر وآثارها في مجلدين ضخمين (كتاب وصف مصر) وفى عدة رسوم وتقارير لا تزال باقية حتي اليوم في دار كتبنا الاهلية بباريس وأنها لخدمة كبيرة لمصر وللتاريخ وللحقيقة

* * *

« ليس غرضى من كتابة صحف هذا السفر أن أستوعب تاريخ مصر وعظمتها ووصفها كلها مفصلة تفصيلا ، فان غرضاً كهذا يستنفد أسفاراً ضخمة ، ولكن مارميت إليه هو وصف حالتها الاجتماعية وثبات أبنائها الحاضرين ووطنيتهم الصادقة ، وعلى الجملة فأني مارميت بكتابة هذا السفر إلا إلي الدفاع السياسى عن مصر الحديثة ، مصر الوطنية ، مصر الفتاة ، مصر الحرة المستقلة ، مصر التي عظمها وشرفها جميع العلماء ، مصر الواثقة من مجدها الاثيل ، مصر التي تبعث لنا أبناءها الاذكياء الاوفياء حاملين عطفها الدائم على فرنسا كما يحملون في أوبتهم إليها بعد أن يثقفوا مداركهم فى جامعاتنا هذا الحب الذي نحفظه لها في سويداوات قلوبنا

« ألا إنها لرابطة نحن في حاجة إليها مع أمة هى المثل الاعلى للامم جمعاء فى

الذكاء والوطنية والاخلاص والوفاء . أمة تذكر قوميتها منذ آجيال وأجيال وتفخر بواديها الذي يتيه بجماله وجلاله على كل واد سواه

« تلك مصر التي أدافع عنها بكل جوارحي ، أدافع عن حريتها المفروضة واستقلالها التام . تلك مصر التي أعزها وأخدمها وأطلب من كل فرنسي يقدس الوطنية والحرية أن يدافع عنها ويعاونها

« جوليت آدم »

مصر الحديثة

« إذا بحث باحث فى خريطة العالم عن ملتقى القرات الثلاث : آسيا وأوربا وأفريقيا فلن يجد غير مصر التي تحد شرقاً وشمالا ببحرين عظيمين هما البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط . والتي تجمع بقناة السويس بين الشرق والغرب !

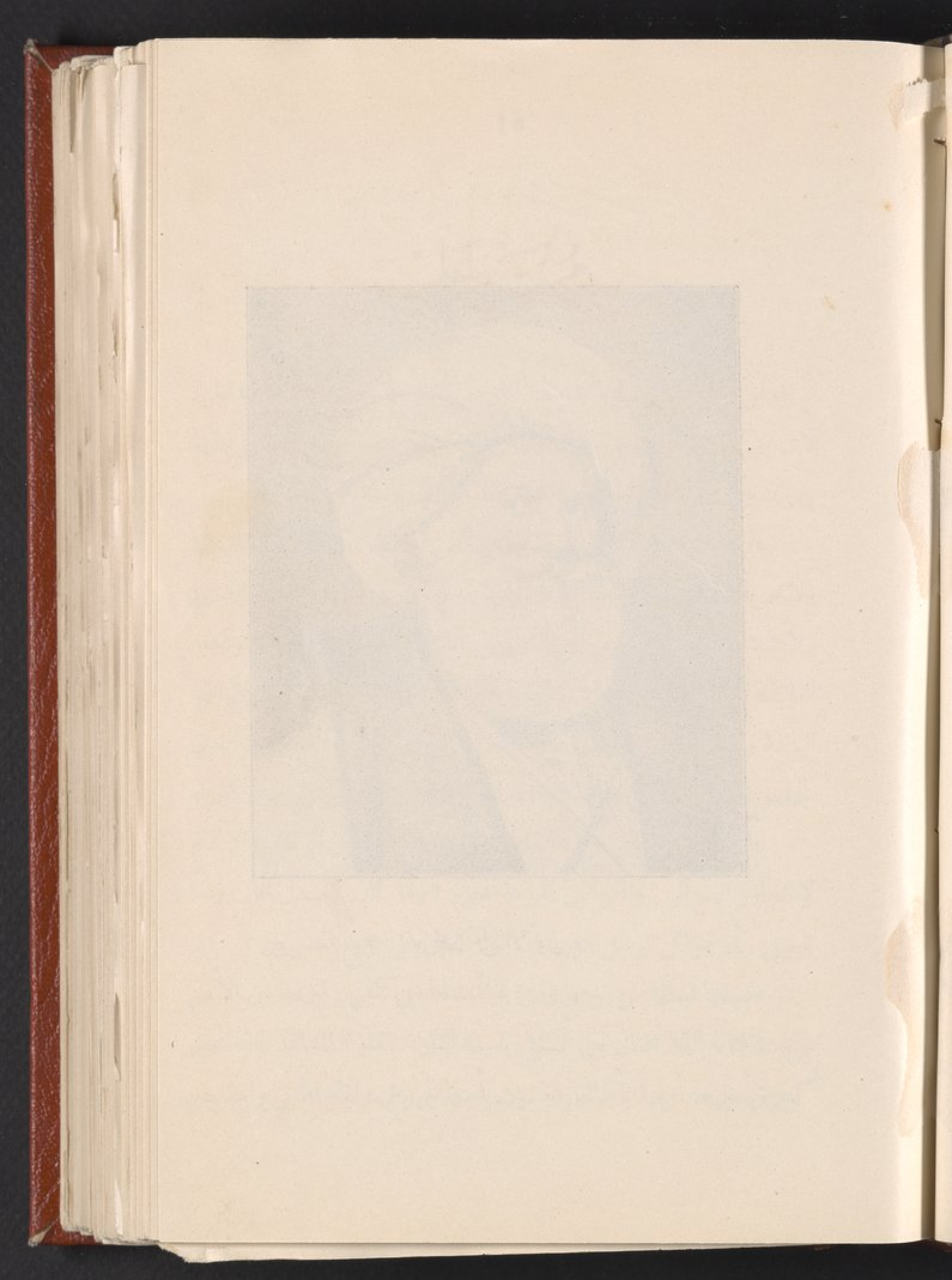
« إن مركزها الجغرافى لاول مركز فى العالم لانها مصدر كنوز أفريقيا الوسطى ومفتاح بيت المقدس وسوريا . والمشرفة على الامكنة المقدسة ، أمكنة الاسلام والمسيحية . والباب المفتوح للتبادل التجاري بين الشرق والغرب . وبتملكها قناة السويس -- ذلك الاثر القائم من نبوغ فرنسا وجهد أبناء الفراعنة -- ليست إلا الدولة التجارية الفريدة . بل وأسمى رمز دولي فى العالم

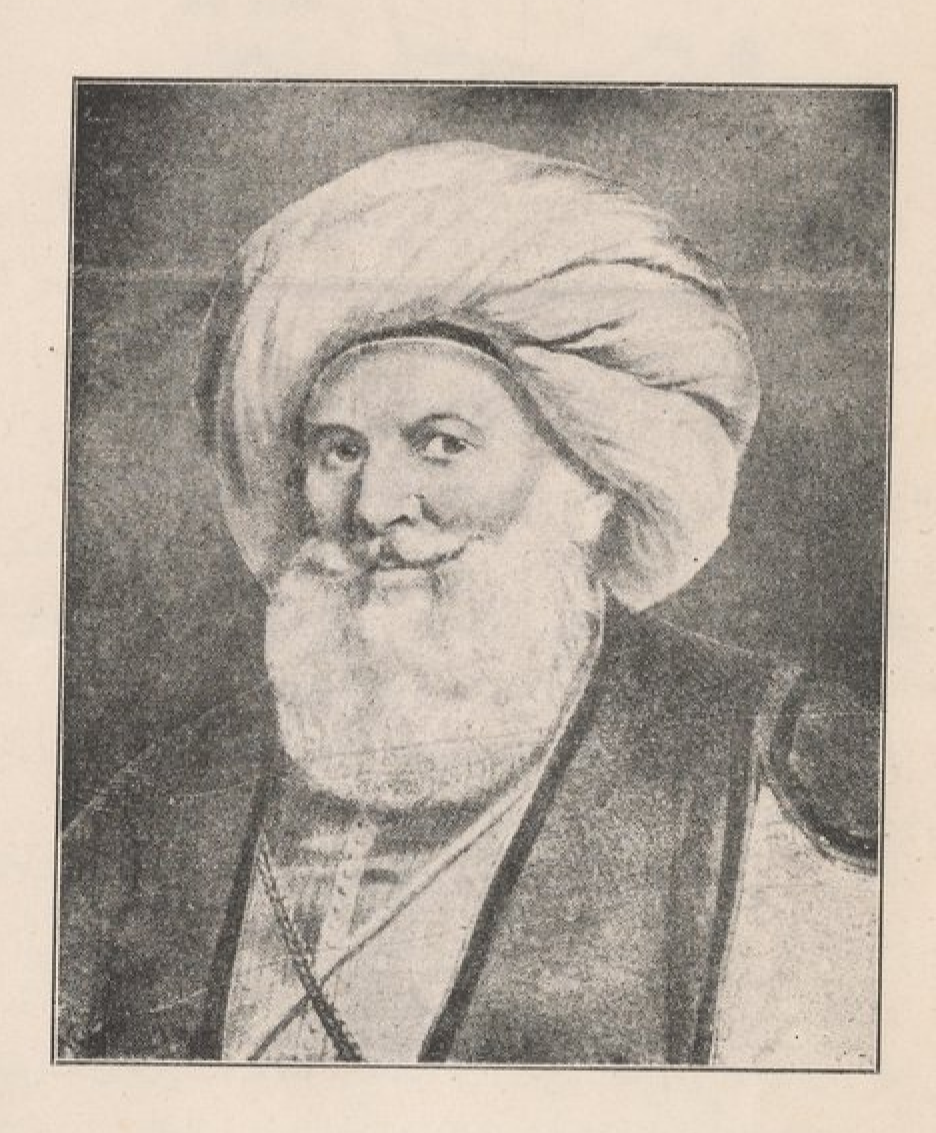
« وأنها كذلك بأرضها الخصيبة . وثروتها القطنية الكبيرة . وعظمتها التاريخية الوحيدة لذات قيمة لا شبيه لها فى القيم

أليست أرض مصر هى الارض التي باركها عيسى وموسى ويوسف وسلالة محمد عليهم السلام ؟

« إن مصر هذه -- ولها فى سجل الدهر صحيفة من أكبر الصحف — قد ذاقت من الحروب أمرها وتجرعت من البلايا أشدها . فالامم الكبيرة فى التاريخ بعد كبر مصر تنازعت أرضها وتبادلت سلطانها وتبوأت عرشها العظيم . . . ذلك لانها مفرق السبل العالمية ، فريدة البهاء ، آية فى الجمال ، وأنها بطقسها وطيب مناخها وموضعها المتسلط على العالم القديم متقدمة على كل مدنية فى العالمين

« فالعجم واليونان والرومان والعرب والترك وغيرهم قد غزوها عصراً عصراً وما لبثوا جميعاً أن تركوها مختارين أو طردتهم مرغمين ، طال مكثهم فيها ما طال أو اشتد جورهم ما اشتد »





« محمد على الأول »

مُحمّد علي

«وفق «محمد علي» وهو ضابط ألباني من أشد المسلمين تقى وأبعدهم نظرا لان يهيء من مصر بقوة إرادته وجميل صبره - عندما وضع القدر مرافقها بين يديه في عام ١٨٠٥ ميلاديه - قوة لا تطارد ووطنا لا يبارى

«ما وجد ذلك الناهض بمصر يوم ارتقى عرشها مصنعاً ولا جيشا منظما ولا بحرية ولا مالية ولا جداول ري ولا مدرسة حديثة ولا تشريعاً عصريا ولا شيئا من نظم الأمم ومراقى الشعوب الفتية المتحضرة ولكنه بمواهبه العالية وبإيمانه القوي وبعزيمته الماضية ذكر المصريين مجدهم الغابر وقوتهم البائدة وجمعهم حوله روحاً وجسما. وسار بهم الى قمة العظمة حيث بدل جهلهم علماً وفقرهم غنى وفوضاهم نظاماً وضعفهم قوة وخنوعهم أنفة وكبرياء

«لقد تسلم ذلك المصلح الكبير ملك مصر والمظالم تمزق المرائر، والآلام لا تتجاوز السرائر، والقوانين مجموعة مجازر! وما كان العدل الا رؤساً تفصل، أو غوائل ترسل من سماء الحاكمين على جميع المصريين!

«تسلمها فبعثها من نزعها ومزق ما أعدلها من كفن، ليزفها بين الأمم عروسا فتانة القد تختال بين الكل باسمة الثغر، مفتولة الساعد طلقة المحيا، كبيرة بأميرها، أميرة بأبنائها، فخشيت بأسها الجيوش والاساطيل واستنجد

بفتوتها كل عليل . « وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيراً »

« أين كانت هذه العظمة الدفينة ، وتلك القوة المخبوءة ، قوة الأمة الجليلة التى لفتت أنظار العالم كله إلينا بعد أن ظننا خائرة القوى مقهورة مقبورة ؟

« وكيف ظهر فوق أرض الفراعنة أبناؤها عاملين بعد أن لبثوا دهراً طويلا خاملين ؟ وكيف سرى ذكر الكنانة إلي جميع الأمصار بعد أن قصر شأوها وعفا خبرها وهجرت آثارها ؟ وكيف دوى صوت مصر فى الآفاق ، وسطعت شمسها فى السبع الطباق ، بعد أن خيم الذل على ربوعها ، ولعبت يد الموت في حياتها ؟ وكيف ضربت وفتحت وسادت بعد أن هزلت وسخرت واستعبدت ؟

« ذلك لأن فى مصر سراً خفياً ، سر العظمة الموروثة والقوة الاثرية والشجاعة السرمدية والذكاء الدفين ! فيها خميرة الفتوة فبعثتها ، وعوامل الحياة فأظهرتها ، وإدارة المصلح الوفي الصادق فانتشلتها من وهدة السقوط وحل رجاء الانسانية فيها محل القنوط !

« هذه مصر التي أدرك « محمد على » أسرارها فألف من سواعد أبنائها جيشها القادر وبحريتها الرهيبة . ذلك الجيش الذي أجلى وهو فى عنفوان شبابه جنود التاميز عن أبي قير ورشيد (فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧) وفتح بلاد العرب وخلص أمكنة الأسلام المقدسة بعد أن خذل الوهابيين فى عام ١٨١٨ ، ونشر السكينة علي أرجاء السودان فى سنة ١٨٢٣ ، ووالى النصر

على اليونان فى حروبها ضد الدولة العثمانية من عام ١٨٢٦ إلى عام ١٨٢٩ ، وهزم جيوش الأستانة فى عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٩ . ونالت مصر مع سودانها الاستقلال الداخلي ، كما نال أميرها حكمها ، وروثاً فى بيته ! وظهرت مصر فى السياسة الكونية مظهرها الدولي تؤيده معاهدة لوندرا فى ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ ، ويشد أزره بل ويحتمه فرمانا ١٣ فبراير وأول يونيه سنة ١٨٤١

« ولقد أدرك « محمد على » كذلك ذكاء المصريين نبعث منهم بعوثا علمية وفنية إلى فرنسا فنالوا إعجاب أساتذتنا وعادوا إلي مصر علماء أجلاء وأساتذة فضلاء عربوا شتي الكتب القيمة ونشروا النور في كل مكان

« إن ذلك الرجل العظيم استطاع بشجاعة المصريين وذكائهم أن يشيد فى وادي النيل مدنية عصرية راسخة القدم . وأن يولي مصر من همته الحديدية وفراسته الصادقة وشدة وفائه وكبير إخلاصه مالم يوله حاكم آخر أمته وبلاده ! وليست ثروة مصر الحاضرة القائمة على القطن إلا من عمل « محمد على » الذي أعاد إليها زراعته بعد أن انقطعت عنها أجيالا عديدة !

« لقد اعتمد محيي مصر فى جميع أدوار حكمه علي فرنسا ، إذ استعان بعلمائها وبعض نابغيها في جانب إرادته الماضية وذكاء المصريين النادر وشجاعتهم الوثابة القاهرة . علي أن يفتح لمصر الحديثة سبل مصر القديمة ويضع علي رأس مصر الفتاة تاج مصر العجوز بعظمتها وجليل مآثرها ، فتم له ما أراد !

« ألا إن عملنا نحن الفرنسيين في مصر لخالد الأثر قيم الذكر ، كبير الفائدة

نبيل الغاية ،أبيض الصحيفة . إذ أننا عاونا ذلك الامير الجليل على أن تسترد مصر كرامتها فى العصور الغابرة . عاوناه على إقامة حكومة مدنية ذات رهبة ونظام شامل وحقوق ثابتة وآزرناه فى تشييد المدارس الجديدة متوسطة كانت أو عالية . وفى إنشاء القناطر والترع والأحواض وتنظيم الجيش والبحرية والمعامل التى تقدم لها معداتها من سلاح وذخيرة ومهمات وأدوات وغيرها . . . وأسسنا معه دور الصناعة فى جميع القرى فأخرجت لمصر حاجاتها وسدت النقص فى مرافقها . وشاطرناه جميع الأعمال الهندسية الكبيرة والنظم المالية والتشريعية . وعلى الجملة فأن المستشارين كلهم فى حكومة «محمد علي» كانوا من مواطنينا المخلصين أمثال الكولونل سيف رئيس أركان حرب الجيش (سليمان باشا الفرنسي) ولينان رئيس مهندسي الحكومة المصرية ، وكلوت حكيمه الخاص ورئيس الكلية الطبية فى مصر ،وبيسون، وجومل ،وهوسار ،وسيجرا وجورزى، وغيرهم كثيرون

ولقد كافأهم «محمد على» وأجزل لهم العطاء وذكرتهم ولا تزال تذكرهم مصر الوفية كما ذكروها هم أنفسهم فى تآليفهم وأحبوها واعتبروها وطنهم الثاني بعد فرنسا

«فارادة «محمد على» ونبوغه النادر ، وإخلاص فرنسا ،وذكاء المصريين وشجاعتهم وكبير استعدادهم ، كل هذه اتحدت إتحاداً تاماً وبرزت بمصر إلي مستوى أرقى الأمم المتمدينة فى أربعة وأربعين عاما

«وما كانت صحيفتنا فى مصر إبان حكم ذلك البطل المغوار من عام

١٨٠٥ إلى عام ١٨٤٩ إلا صحيفة الحليف الصادق لحليفه البطل الأمين

إن فرنسا كانت على وشك الاشتباك في حرب مع انكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا في عام ١٨٤٠ إذ اتحدت هذه الدول الأربع على حرمان مصر من ثمرة انتصاراتها في الحرب التركية وطرد محمد على من ولايتها

فملت فرنسا ذلك رغم متاعبها التي خلفتها لها حروب نابليون وثوراتها وصحت عزيمتها في ذلك الأوان على أن تحافظ بأى حال على تقاليدها التاريخية إزاء مصر وأميرها العلي الشأن . فهددت هذه الدول بإعلان الحرب إذا هى مست هذا البطل العظيم وبلاده بأذي !

ولقد أذعنت الدول وقتئذ لإرادة فرنسا واعترف « محمد علي » لها وللملك لويس فيليب بالجميل وأعرب عن هذا الاعتراف بمكتوبه الذى أرسله إلي ملك فرنسا في ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٠ . إذ قال في بدايته مانصه:

« أيها الملك العظيم

« أني أشعر بالحاجة لاظهار شكري لجلالتكم ذلك الشكر الذى يجيش في صدرى فلقد شملتني حكومة الملك من عهد بعيد بحسن رعايتها . واليوم يتوج جلالتكم ما ثره نحوى باعلانه للدول أن وجودى السياسى ضرورى للتوازن الاوربى

ويقول بعد ذلك أمير مصر العظيم :

« وأخيرا مهما كانت النتائج ومهما كان الامر فاني أرجو من جلالة الملك أن يسمح لي بان أقول إن اعترافي بالجميل نحوه ونحو فرنسا سيبقي أبد الدهر في قلبي وأودعه قلوب أبنائى وأبناء أبنائى من بعدى كواجب مقدس ... »

هذا هو ميراثنا الأدبي في مصر باعتراف منهضها ومحييها بمعاونتنا لها

ولشخصه الكريم ولأعقابه من بعده

«إن المصريين جميعاً وعلى رأسهم أبناء « محمد على» يقدسون هذه الرابطة بين مصر وفرنسا ويحتفظون بها حتى اليوم كل الاحتفاظ

***

«لقد اعتمد محمد علي فى أيام حياته على أبنائه إبراهيم وطوسون وإسماعيل وعلى ألأخص إبراهيم باشا الذي كان ساعده الأيمن فى الجيش والبحرية . ذلك القائد الكبير القدر الذى صار فى التاريخ بطلا معدوداً (والذى يرى زائر القاهرة تمثاله منصوبا فى ميدان الأوبروا)

«إشتد المرض على « محمد علي » بعد كارثة لويس فيليب، تتولي ابنه إبراهيم الحكم مكانه نحو ستة أشهر، ثم مات قبل أبيه الذى لحقه مبكياً مذكوراً (فى عام ١٨٤٩) وقد دفن فى مسجد القلعة الكبير الفخم بعاصمة مصر، وهو المسجد الذى شيده فى حياته على طراز جامع أيا صوفيا بالاستانة العلية ، أما تمثاله فقائم بالأسكندرية بميدان المنشية ..

***

هذا ماقالته مدام آدم في رجل مصر العظيم « محمد على الكبير » .

وإنا لهذه المناسبة ننشر نص الخطابة التي ألقاها المغفور له « مصطفى كامل » بالأسكندرية فى مسرح زيزنيا عام ١٣٢٠ هجرية — ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ لمناسبة مرور مائة عام علي تولية «محمد علي» ملك مصر . قال رحمه الله :

« إني إذا وقفت الليلة أمامكم لاذكركم بمجد مضى وعظمة خلت وأحيي معكم

أكبر تذكار في حياة مصر والمصريين فأني أعلم أنكم جئتم مرتاحين إلي سماع هذا الخطاب وأنكم ترون كما أرى أن خير احتفال يقام لاكبر عامل من عمال المجد المصري هو التنظير بين أيامه وأيامنا وأعماله وأعمالنا واستنباط عبر التاريخ النافعة وعظاته البالغة وتمثيل الوطن فى مجده وعظمته وإظهاره للعيون والابصار على حقيقة الحالة الحاضرة أسيفاً كئيباً حزيناً مرتدياً ثياب الحداد باكياً على أيام كان فيها حامل لواء الشرف والفخار بين الممالك والاقطار

« أي حال حال مصر فى هذا اليوم بعد مرور مائة عام هجرية على الحادث الخطير والامر العظيم الكبير ؟ على اجتماع الامة والتفافها حول رجل واحد اختارته بمحض إرادتها أميراً عليها يدبر أمورها ويرفع شأنها ويعلي مقامها ؟ أي حال حالها وأي موقف موقفها وهى التي ملأت الدنيا دوياً ونافست أقوى الممالك فى جلالها ثم انحدرت انحدار السيل من قمة ذلك الموقف العالي حتى هوت إلى هاوية الذل والانحطاط وصارت مثلا مضروباً فى المسكنة والهوان ؟

« صبراً أيها الوطن المحبوب على بلواك ، فما ازدحم بنوك اليوم إلا لينشدوا أجمل العصور وأجل الايام ، ويجمعوا أمرهم على إحيائها بالجد والعمل والوفاق والوئام . صبراً أيها الوطن العزيز صبراً ، فقد ناجت الضمائر الضمائر ، وتفاهمت النفوس والخواطر ، وشعر كل مصري بأنه الوارث لافضل الاوطان وأعز البلدان ، وأن من كان خلفه من المجد والسؤدد ماخلفت لا يقف بين الشعوب والامم موقف المهان الحقير والذليل الاسير !

« صبراً صبراً ! فمن ذا الذي يرى ذلك الظل الممدود ظل مؤسس العائلة الحاكمة « محمد علي الكبير » ويبصر بعين بصيرته روحه الطاهرة ترفرف فوق الرؤس ويسمع صوته العالي يذكر المصريين بأقدس الواجبات نحو الوطن وأهله وينظر بعين الحقيقة إلي يده القادرة العاملة مشيرة إلي سبيل الفلاح والرقي ؟ من ذا

الذي يسمع ويبصر ويعقل ولا يعتبر ؟ من ذا الذي ينتحب بدمه أو بماله أو بعلمه إلى ذلك الرجل العظيم ولا تصغر نفسه فى عينه إذا رآها نفس رجل دون الرجال ؟

« من ذا الذي يذكر منا مجد مصر فى عهد ذلك الامير ولا يذكر أنه مسؤول عن سبب زواله مطالب باسترداده ؟

« أسمع المعترضين يقولون عجباً عجباً ! أيؤمل الخطيب أن تنال مصر فى حاضر الايام أو فى مستقبلها مانالت فى غابرها وتلبس من جديد ذلك الثوب الباهر الفاخر الذي حدتها عليه الليالى والحوادث وسلبته منها يد الغدر والانتقام ؟

« أجل أيها السادة . إن للمصري أن يؤمل لبلاده مجداً وعزاً وسؤدداً وجلالا كالذي كان لها من قبل . كيف لا ؟ وحياة « محمد علي » وأعماله كلها دروس ترشد المصريين إلى أن تاج المجد لا يوضع إلا على رأس العامل المجد . وأن رايات الفخار لا تنال إلا بالعمل والجد . وأن أمة فتحت البلاد والامصار يوم كانت لا تتجاوز ثلث عددها اليوم لقادرة على بلوغ غاية العز والرفاهية ونيل أسمى مراتب الحضارة والعمران !

« كيف سار (محمد علي) بمصر ، وكيف أنقذها من مهاوى الهلاك ، وكيف أخرجها من عالم الظلمات إلى عالم النور ، وكيف فتح وضرب وغلب ، وكيف ساد ولم يسد ، وكيف ملأ من جنودها البر والبحر ، وكيف أخضع لسلطانها البحار وكيف رفع ذكرها إلى أعلى منار وكيف جعلها عاصمة الشرق ومصدر الانوار ، وكيف أضحك الاسكندرية بتزاحم البواخر والجواري في ثغرها ، وعمم المعامل والمصانع في المدائن والقرى ، ونشر المدارس والمكاتب في أنحاء البلاد ، وأخرج من أبنائها نجوم علم وعرفان يهتدي بهم ولا يضل بنورهم أحد ؟ ؟ ؟

« كيف وفق هذا الرجل العظيم إلى هذه العظائم ؟ كيف أباد المفسدين والظالمين وجمع القطر تحت لواء واحد وكان ألف قطر في وطن ؟ هل استعان بغير

المصري على تحقيق غاياته، أم استعار أمة من حديد ورجالا من صلب وأرواحاً شبت بين الموت والنار حتى أوتي ذلك الجلال ونال من العظمة ما نال ؟

« كلا . لم يصل إلى ذروة المعالي وأقصى غايات الرجال إلا بعملك وبأسك أيها المصري العزيز . فسلاماً وألف مرة سلاماً على هذا العزم المأبور وهذه الهمة الدفينة ! سلاما على من نسي نفسه بعد أن أنسى العالم كل إنسان سواه !

« سلمت الامة المصرية أمرها لمحمد علي والبلاد ممزقة بين حكامها يذيقونها أنواع العذاب والنكال ، والشرع في أيديهم شرع الجور والاعتساف ، والقانون في قبضتهم قانون الظلم والاستبداد ، والبلاد منقسمة على نفسها إسمها مصر وهي ألف مصر ومصر ، لا جامعة بين أهلها ولا رابطة بين بنيها ولا راحة ولا نعيم ولا حرية ولا عمل ! !

« أخذها ذلك الرجل العظيم وهي عليلة ضئيلة لا حراك بها ، فقطع دابر المفسدين والاشرار وأزال دولة الظلم كما يزول الغبار ، وانقضت تلك السلطة المروعة التي قوضت أركان الدين والعقيدة وهدمت بنيان الوطن والامة وما تركت فضيلة حتى جنت عليها ولا رذيلة حتى آزرتها !

«إنقضت وكأنها ظل زائل أو سحابة صيف لم تدم إلا قليلا ، إنقضت والعالم بين مصدق ومكذب يتساءل كيف أتيح لرجل واحد أن يحول مجرى الليالى والايام ويغير تيار الحادثات العظام ؟

« وقف (محمد علي) ناظراً إلي الامة ليرى أي أمر تقدر عليه وأي عمل تستطيع إتيانه . فرآها بعد عهد الشقاء وزمن البلاء وأيام المحن والفتن ، قادرة على القيام بأعظم الاعمال . فيها من روح الحياة وقوة النهوض ما يزحزح الجبال الراسيات وتخر أمامه الشم الثابتات . تجند من أهلها الجند وأي جند جند ؟ جند الغزاة الفاتحين حملة النصر والفخار ، جند من المصريين جنداً لا تراهم أمة حتى تسلم

وتستسلم ! جند من أعلوا مكانته ،ورفعوا رايته، وجعلوا اسم مصر في كافة الارجاء والآفاق عنواناً للمجد الرفيع والشرف الصحيح !

« أخرج من أولئك الفلاحين الذين طالما تصرفت فيهم الكوارث كما شاءت أبطالا وشجعاناً اهتزت الارض تحت أقدامهم إجلالا وإعظاماً وعجزت جيوش العالم عن مجاراتهم ومناظرتهم

« بعث (محمد علي) من السكينة عزماً ، ومن السكون همة وإقداماً وسار جيشه من مكان إلى مكان حاملا لواء الظفر والغلبة فائزاً في كل بقعة بالنصر والفخر ! فما هذه الروح العجيبة التي نقلت بني مصر من حال إلى حال حتى صار الجريح يأبى أن يغيب عن ميادين القتال ،والطفل ولوعاً بمناظر الحرب والنزال ؟ ماهذا التغير الفجائي الذي دهش لآثاره العالم طراً وأي سر جعل الامة المهضومة الحقوق المسلوبة الارادة أمة فتح وغزو وفوز ونصر ؟

« ألسر في هذا الانقلاب وذلك التغير أن الرجل العظيم الذي تولى أمر مصر أدرك بواسع عقله أن في أمتها كنوزاً دفينة من الشهامة والذكاء فكشف عنها الغطاء وأظهرها للعالمين بهية ساطعة تخطف الابصار ! ألسر في ظهور المصريين على مسرح العالم مظهر الفاتحين القادرين أن (محمد علي) لم يترك لليأس سلطاناً على نفسه ، ولم يقف فى طريقه لاول عائق حاول منعه عن العمل ،بل اجتاز الصعاب والعقبات بعزيمة ماضية وثبات دونه الحديد قوة وبأساً !

«إجتاز الصعاب ولم يرضه أن تكون مصر قوية في البر ضعيفة فى البحر فوهبها اسطولا ضخما فخما لم يمض على إنشائه وتكوينه أكثر من أربع سنوات ؟ وهبها أسطولا كان في الصف الاول من أساطيل العالم، تباهي به الاسكندرية ثغور الارض وهو يباهي بها وبوادي النيل الدنيا ومن عليها !

« كان الغربيون إذا جاءوا مصر زائرين يقفون أمام هذا الاسطول حائرين

مدهوشين . إذا رأيتهم حسبتهم سكارى وماهم بسكارى ! بل أذهلتهم عظمة مصر وإرتقاؤها سلم المعالى في قليل من الاعوام !

« ماعساي أقول اليوم عن جيش مصر وأسطولها ولو نقلت إليكم ماكتبه المنشئون والمؤرخون فيهما لخلتم هذا الوطن غير ذلك الوطن ومصر غير مصر ولظننتم أن حادثاً إستثنائياً محا أمة إليها تنتهي القوة وأحل محلها أمة عاداها الزمان فلم يترك لها إرادة ولم يلبسها غير لباس الوهن والاستسلام !

« رددوا الطرف معاشر المصريين فى صحف التاريخ تروا أن مصر لم تكن ميداناً للجنود والبحارة الممثلين لرفعة قدرها فحسب ، بل تبدو لكم مصر المحبوبة فوق ذلك فى مصاف الامم الصناعية ذات الشأن الاول ، تبدو لكم المدائن والقرى مزدحمة بالصناع والعمال يحيون أطيب حياة ويخدمون الاوطان أشرف خدمة ! تبدو لكم بولاق ، والخرنفش ، وشبرا ، وقليوب ، وشبين ، والمحلة الكبرى ، وزفتى ، وميت غمر ، وفوة ، ومنوف ، وإبيار ، والاشمونين ، والمنصورة.ودمياط.ودمنهور ، ورشيد ، والاسكندرية ، والروضة ، والجيزة ، وبنى سويف ، والمنيا ، وأسيوط وأبو تيج ، وفرشوط ، وملوى ، ومنفلوط ، والفشن ، وطحطا ، وجرجا ، وقنا ، وغيرها .. . ميداناً للمعامل والمصانع والورش على اختلافها ! تبدو لكم بحليها وحللها مزهرة عامرة تسعد مصر والمصريين وتكفى البلاد مؤنها وحوائجها وتوفر لاهلها ثروتهم وقوتهم ولا تعطى الاجنبى من خيراتها إلا بمقدار !

« أرجعوا البصر كرة أخرى إلى مصر قبل عهد (محمد على) ونظروا بين حالها فى ذلك الحين وبين ماصارت إليه فى عهده تجدوا أرضاً بلقعا تحولت إلى رياض وجنان، وفضاء واسعاً صار فيه الالوف والملايين يحرثون الارض ويزرعون ويستثمرون ، وشقاء تولى ونعيما أقام ، وفوضى زالت وأمنا استتب ، وزراعات جديدة دخلت البلاد نأحيتها وأنمت ثروتها وملأت نواحيها رغداً ونعيما

« من ذا الذى يستطيع أن يقف أمام هذه الامة موقف المحقق المدقق وينكر على (محمد على) فضله فى إحياء أراضى القطر ونقل زراعة القطن إليها وأياديه البيضاء على كل من يعيش من الزراعة ويعكف عليها ؟ من ذا الذى ينكر إصلاحاته العديدة فى الري والقناطر البديعة التى أقامها والمصارف التى أنشأها والمشروعات التى لا تزال قاعدة لكل إصلاح ؟ من ذا الذى يحارب الحقيقة والتاريخ ليتجاهل أن مصر تجنى اليوم من ثمرات أعمال (محمد على) عشرات الملايين من الجنيهات وأنه صاحب الفضل الاكبر على كل فرد من أهلها والنزلاء المستوطنين بها ؟

« محال أن تخرج مصر واحداً من أبنائها يأبى على الحقيقة والوطنية إعلان فضل (محمد على) والاعتراف بأعماله الجسام وأفعاله العظام ! محال أن ينسى مصري ربى فى مهد العلم والادب إحسان هذا الاب الكبير والمحسن البار العظيم . وهو الذى تعلم القراءة والكتابة بعد الاربعين ليكون خير قدوة للمصريين ! وهو الذى فتح للمدارس والمكاتب وملاء الديار نوراً وعرفاناً وتولى تربية صغار الفلاحين فبهر العالم المتمدين بفرط ذكائهم وعظيم استعدادهم للتعلم والانتقال من شأن إلى شأن ؟

« دعوا الصانع والمزارع وسلوا كل متعلم فى مصر ماذا كان يكون حالك لو لم يعلم (محمد علي) أباك من قبل ؟ أما كنت تكون فى ظلمات الجهالة بعيداً عن مشارق النور والحياة والوجود ؟

« أجل إن كل مصرى شب وتعلم وتهذب وعرف أن حياة الفكر والجد هى الحياة الصحيحة ، وأدرك أن أسمى الهبات هبة العقل ، وأن أجمل حلية لهذه الهبة الغالية تثقيفها بالعلوم والمعارف — مدين لمؤسس العائلة الحاكمة بما هو فيه من نعمة ونعيم وأنه لخليق بكل مصرى نال العلم بفضل (محمد على) أن ينتسب إليه بالروح والوجدان إنتساب بنيه وذويه إليه ويسلك السبيل الذى وجه الهمم والعزائم إليه ليبلغ بالوطن

والبلاد إلى الشأو الاول والمقام المحدود

« أيها السادة . مهما بحث الباحث فى حياة (محمد علي) ومهما حكم على عصره فأنه لا يستطيع إلا الاعتراف بأنه أحاط مصر بسور من القوة والرهبة ورمى إلى إنشاء حكومة منتظمة فيها تدير أمورها على قواعد راسخة وأصول ثابتة وجمع شملها ، فبعد أن كانت مفرقة موزعة على حكامها يتصرف كل واحد منهم فى الاموال والارواح والاعراض كما يشاء هواه ، صارت وطناً واحداً لامة واحدة يجمعها لواء تحت سيادة عظيم لا يذكر اسمه إلا مقروناً بالاحترام والاعظام !

« ومهما اختلف الناس في اعتبار نتائج أعمال (محمد علي) فلا مراء في أنه وهب مصر عقلا مدبراً وقلباً شاعراً وساعداً شديداً ومجداً تليدا وأنه أعاد للمصريين الوطن والحكومة والكرامة وطبع علي قلوبهم وأفئدتهم محبة الوطن والشهامة والاقدام وحبب إليهم الفتح والنصر ورفع الراية المصرية علي كل صقع ومكان !

« انظروا معاشر المصريين إلي سياسته في حكومته تجدوها قائمة علي مبادىء ثلاثة . لاتدوم دولة بغيرها ولا تحيا مملكة بغير إحيائها وهي : أولا حماية الوطن من اعتداء الاجنبي وسلطته . ثانياً ترقية المصري إلي أسمى الوظائف وترشيحه إلى استلام مقاليد الامور حتي لاتحتاج البلاد إلي أجنبي يزاحم بنيها ، وتدريب المصريين علي كل عمل وصناعة حتى تحفظ الثروة الاهلية فى البلاد ويرفل الوطن في ثياب العز والرغد والنعيم . ثالثاً الامتناع عن الدين واجتنابه كل الاجتناب !

« بأى قلب أم بأى ضمير أم بأى لسان أحدثكم عن حماية الوطن وصيانته ومنع اعتداء الاجنبي علي ربوعه وصده عن منازله ومصر اليوم تمثل الاستسلام والاذعان والامتثال ! وهي هي التي ذادت عن الديار تحت إمارة (محمد علي) وفي ظل رايته . وقالت لكل هاجم : « مكانك أيها الهاجم ! مكانك أيها الداخل ! مكانك أيها المزاحم ! إني أمة حية تأبى الضيم والهوان ولا تدرك للحياة معني بغير

الحرية والاستقلال »

« بأى قلب أم بأى ضمير أم بأى لسان أحدثكم اليوم معاشر المصريين عن حماية آبائنا للوطن ودفاعهم عنه ونضالهم عن حوذته أيام (محمد علي الكبير) وقد حاولت انجلترا أن تقضى علي هذا الملك الجديد وهذه الدولة الناشئة وتزيل من سماء المجد والاقبال هذه الشمس المشرقة فأراها يؤمئذ بنو مصر أية أمة هم . وأراها (محمد على) أي أمير هو ! فتركت الثغور والبلاد آسفة على فشلها معجبة بهذا المجد الباهر والعزم القاهر والوطنية الصادقة والهمة الحديدية !

« إعجبوا أيها المصريون لهذا الحادث الخطير ولتصرفات الليالى كيف أضحكت مصر وأبكتها فى يوم واحد ؟ أضحكتها فى يوم ١٤ سبتمبر من عام ١٨٠٧ حينما انجلت الجنود الانكليزية عن ثغر الاسكندرية بعد احتلال دام ستة أشهر . وأبكتها يوم ١٤ سبتمبر من عام ١٨٨٢ حينما دخلت الجنود الانكليزية عاصمة الديار المصرية !!

« كوفئت مصر فى يوم بأكبر مجد وأشرف فخار وعوقبت فى مثل ذلك اليوم بعد خمسة وسبعين عاماً باحتلال جر عليها العار والشنار ! كوفئت لانها صانت الوطن والديار . وعوقبت لانها سلمت البلاد والامصار ! وانشقت على نفسها ونسيت تاريخها وتناست مطامع أعدائها وامتلأت نفوس دعاة الثورة فيها بالانانية والاغراض الذتية والآمال الشخصية ! فذهب الوطن فريسة الجهل والهذيان وقدمت الامة على هيكل الدنايا ضحية وتولى المجد القديم والعز التليد وقام مكانهما الذل والهوان !

هذه عبرة العبر فى التاريخ وعظة العظات فالتقطوها معاشر المصريين الراغبين فى خير البلاد ورفعتها واذكروها فى كل وقت وآن . اذكروها وتأملوا فى تاريخ ذلك الرجل العظيم . تأملوا كيف كان يدعو علماء الغرب وحكماءه وكبار أدبائه وفضلائه ليعلموا المصريين العلوم والصناعات حتى إذا صاروا من رجالها وارتدوا حللها سلمهم مقاليد الاعمال وكافأ المعلمين الغربيين على عملهم وزودهم بالشكر

والاحـان ! انظروا إلى هذه السياسة الحكيمة . سياسة الوطنية السليمة . سياسة مشيد المجد المصرى . سياسة من نشأ وفيـه خميرة الملك والامارة . سياسة من أعطى بين جنبيه قلباً كبيراً وجناناً ثابتاً ! !

« رأى (محمد علي) أن الدين أساس الاستعباد وأن أسمى المبادىء الجديرة بالاتباع مبدأ القائلين : « أدن تستعبد واستدن تستعبد » فلم يستدن لانه خطب السيادة ولم يخطب الاستعباد وطلب القوة ولم يطلب الضعف والمذلة

« حقاً إنها لآية الآيات ومعجزة المعجزات كيف يشيد (محمدعلي) المدارس والمعامل ويقيم الابنية للجنود والعساكر وينظم الري والزراعة ويشكل جيشاً بلغ عدد رجاله مائتين وثمانين ألف جندى (٢٨٠٫٠٠٠) وأسطولا كان عدد البحارة فيه لا يقل عن ستة عشر ألف بحرى (١٦٫٠٠٠) وكانت إيرادات مصر إذ ذاك لا تتجاوز مليونين ونصف مليون من الجنيهات ثم لا يستدين عزيز مصر ولا يعرف الدين ولا الدين يعرفه ؟

إئتونى بعظماء الرجال وكبراء الامم وفحول السياسة واعرضوا عليهم هـذا العمل المدهش وهذه الآية الكبرى وأنا كفيل بأنهم لا يصدقون به . ولا يؤمنون بها ! هل فى طاقة رجل ـ بلغ من العظمة وقوة الارادة مابلغ ـ أن يقوم بهذه العظائم ولا يتعثر فى ذيله الطويل بالديون الثقال ؟ من هذا الرجل الذى تعدى حدود الطاقة البشرية حتى استطاع أن يخرج أمة من الجهالة والظلمات إلى العلم والنور ويشيد فيها ملكا قائماً على جيش شديد وأسطول قوي رهيب ومعامل ومصانع ومدارس ثم لا يستمد بمال الغير ولا يستعين على أعماله بغير قوة البلاد وهى التى حملها الزمان من قبل مايدك الجبال ويفل الارادة الماضية ويودى بعزائم الرجال ؟

« ماهذا المجد الفخم الذى يحدثنا عنه التاريخ ؟ أين ذلك المصري الذى إذا جاب المدائن والممالك تحولت عن غيره الانظار والتفتت إليـه الشعوب بعيون

الاعجاب والاعتبار ؟ أين ذلك الذى إذا فاخر القوم ببلادهم أعطى المقام الاول ونال الشرف الاعلى وعد وطنه فى مقدمة الاوطان ومصره فى الصف الاول من مصاف الامصار والبلدان ؟

« أين عصر نقل عنه الناقلون أن الدول غدرت فيه بمصر فأحرقت أسطولها فى ثغر « ناورين » وأماتت من بحارتها البواسل ستة آلاف رجل ولما تقدم ضابط فرنسى بالخبر إلى رجل الحروب وبطل المواقع إبراهيم باشا هز الامير رأسه ساخراً وقال : « ما أنشئت السفن والبواخر إلا لتكون فريسة النار أو البحار فلست بآسف عليها وأن أبى لقادر على أن يجدد مثلها فى عام أو بضع عام ! »

« أين ذلك العهد ليتسلى به المصري الحزين الاسيف ؟ أين هو ليبعث فى القلوب المستميتة شيئاً من الحياة والقوة ويدل المصري على حقيقة موقفه وقيمته ومكانته ؟ أين هو ليخطب فيكم بلسان الحال فيبلغ من نفوسكم مالا يبلغه لسان المقال ؟ ؟ ؟

« أين كانت اليابان يومئذ ؟ أين كانت هذه المملكة الناشئة والدولة الفاخرة ؟ كانت — وكأنها لم تكن — فى دياجى الظلمات وغياهب الجهل . تعد إذا ذكرت فى عداد الاموات ! فقف أيها المصرى فوق أطلال التاريخ وراقب الحوادث وانظر إلى أي حال صارت اليابان وإلى أي حال صرنا وماذا كنا نبلغ من الشأن والشأو لو سلكنا ذلك السبيل الذى وجهنا إليه محمد على الكبير ؟

« ليس الموقف موقف حزن يميت النفوس ولكنه موقف عظة واعتبار . وأن العبرة الكبرى فى حياة (محمد على) والدرس المفيد الذى يلقيه التاريخ على أبناء هذه الديار أنهم لم يفقدوا العصبية والوحدة الملية ووقفوا فى طريق التقدم على حين استرسال غيرهم فى السير إلى الامام . إلا لانهم فقدوا الثقة بأنفسهم ونسوا ماقاموا به من جلائل الاعمال !

« ثقة الامة بنفسها هي الاساس الذى يبنى عليه مجدها ويشاد فوقه عزها

وسوددها ! ترى الامة إذا اعتقدت الخير والقدرة فى مجموعها وأفرادها تغلبت على الحادثات والايام وقهرت ألد أعدائها واجتازت الصعاب غير هيابة ولا وجلة !

« هذه أمم الغرب يترك الفرد من أبنائها بلاده ويطوف الارض من جانب إلى جانب وهو فى كل مكان ينزل به قوى الجنان شاعر بأنه الممثل لوطنه الدال عليه معتقد أنه رايته التى إذا أهينت أهين وإذا مست بسوء قامت لاجلها بلاده وقعدت! وما هذا الاعتقاد وذلك الشعور إلا لان الامة وثق بعضها ببعض وارتبط كل فرد ببقية أفرادها فصارت كتلة واحدة لا يتعدى عليها زمان ولا يجرؤ على المساس بها إنسان

« أما الامة التى ظنت السوء بنفسها وتركت هذا الظن الفاسد ميراثاً لابنائها وأحفادها فقل عليها السلام وادعها أمة الموت والفناء !

« لا يؤلم المصرى المحب لبلاده مثل ما يسمعه ذات اليمين وذات الشمال من سوء مظنة المصريين بأنفسهم وتناقل هذه الاقوال المميتة للخواطر القاتلة لكل حركة وإرادة من الكبير إلى الصغير وشيوعها حتى بين الاطفال الناشئين !

« ماهذا السم القتال الذى تناولته الأمة عن طيب خاطر ؟ ماهذا البلاء المدمر للبلاد الذى حل بها وتساقط على رؤوس أهلها وهم إليه ناظرون ؟ كيف تنسى هذه الامة العزيزة أنها هى التى فتحت وقهرت وضربت وانتصرت وبهرت العالمين بقدرتها وشدة بأسها ؟

« لاريب أن أصل هذا البلاء وجرثومة ذلك الداء إهمال أمر التربية الوطنية ومحو آثار التاريخ المهذب للعقول والارواح من المدارس والمكاتب !

« التاريخ ! التاريخ ! هو هو المدرسة الجامعة لكل طبقات الامة والمعلم الذى يتأدب بأدبه الامير الخطير والوزير الشهير والعالم الكبير والطالب الصغير والفقير والحقير . من ذا الذى يقرأ تاريخ (محمد علي) ويرى على صفحاته آيات الشهامة

والبسالة التى حلى بها المصريون أيامهم وأسماءهم ووطنهم ولا يشعر بأنه ينتسب لامة علية إن أهانها الزمان أياماً فلسوف يرغم على احترامها وإكرامها ورد سؤددها إليها ؟ من ذا الذى يسمع بتلك السفن الجارية والجيوش الجرارة والمعامل العديدة والمدارس الجمة والحياة العامة والاستقلال المصان ولا يرى نفسه من سلالة قوم فاتحين متمدنين جديرين بأن يخلد مجدهم وتدوم أيامهم ؟

« يقول الجاهلون إن الزمان لم يترك من آثار (محمد على) شيئاً مذكوراً ! ولا يدرون أنه ترك شيئاً كبيراً : ترك بذور المجد والمدنية ، ترك المواد الحيوية لاحياء الامم وأعلاء قدرها ، ترك العلوم والانوار !

« إن لم يكن إلا هذا الاثر — أثر العلوم والمعارف — فحسب العصر الماضى شرفا وفخاراً لانه ألقى إلينا السلاح الذى ماحارب الجهل والرذيلة إلا تغلب عليهما. ألقى إلينا مفتاح الرقي والتقدم وآلة المجد والغلبة وسلم السؤدد والمعالي ونبراس الكمال . ألقى إلينا معدات الحياة فان استخدمناها كما استخدمها سدنا كما ساد وسادت الديار ! وإن أسأنا استعمالها أسأنا إلى أنفسنا وقضينا على الحاضر والمستقبل شر قضاء !

« أيها السادة . . . إعتدت الليالى والايام على استقلال مصر وحاربته حتى تكسرت النصال على النصال ودخل الاجنبى البلاد واستلم البريطانى مقاليد الديار . فماذا بقى من ذلك الاستقلال وماذا أبقى الزمان ؟ بقيت قوة كبيرة إليها انتهت وتنتهى كل قوة فى مصر . بقيت السلطة العالية التى استمدت منها البلاد كل تقدم ونجاح والتى تستمد منها كل خير وفلاح متى أقبلت الايام وتغير مجرى الحوادث وأسعدت المصريين الظروف والاحوال ، بقى عرش مصر مصدر الآمال ومحط الرحال، بقى هذا العرش المكين للمصريين حرزاً منيعاً وملجأ خطيراً يمثل قوة مصر فى ماضيها وعظمتها فى آتى أيامها . فهو كما كان منبعاً للحياة والمجد سيكون كذلك فى مستقبل

الزمان إذا أحاط به المصريون والتفوا حوله وعلموا أن روح الوطن حلت فيه وأنه عقل البلاد المدبر الرشيد ودرعها القوى الشديد

« قد ينسى بعض المصريين أن (محمد علي) تولى أمر البلاد باختيار أهلها وانتخابهم وأن علماء مصر وأعيانها رفعوه إلى منصة الامارة بأيديهم فى مثل هذا اليوم من مائة سنة هجرية مضت وأن هذه رابطة أكيدة بين الامة والعائلة الحاكمة لايصح لاحد أن ينساها ولا يليق بمصرى أن يتناساها . هذا إخاء بين الشعب والامير لا ينفصم له عرى ولا ينحل له رباط

« إذا كانت مصر لم تذكر فى بعض حوادثها الماضية وأيامها السالفة هذه الرابطة وهذا الاخاء مما أودى بها وساقها إلى مهاوى الدمار والشقاء فخليق بها أن تذكر الآن وفى كل آن هذا العهد المتين وتزداد بعرش البلاد ارتباطاً وتعلقاً كلما مضت الايام وتوالت الاعوام

« وكيف لايذكر المصريون ذلك العهد ويبذلون الارواح والاموال في سبيل تأييده وصيانته وهو هو الحامى لبقايا المجد والاستقلال وهو هو المصدر الوحيد لكل حياة مأمولة ولكل رجاء !

« في أى موقف يرى المصرى بلاده الآن ؟ في موقف البلاد المستعبدة التي تنتظر من وقت إلي آخر تحقيق وعود دولة متمدينة عظمى ولا تزف لها الايام الا مطلا في الوعد وبلاء علي بلاء !

« دخلت انجلترا هذه الديار مدعية إصلاحها وتأييد عرشها ونشر ألوية الامن والعدل في نواحيها وإعداد المصريين الى إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم ثم الجلاء عنها وتركها لاهلها . فماذا عملت وأى طريق سلكت وإلى أية نتيجة وصلت ؟؟؟

« كان أول عمل للدولة الانجليزية أنها قدمت الوعود والعهود للعالم كله بالجلاء عن مصر ولو بعد حين وتركها لاهلها المصريين فاعتقد بصدق أقوالها الكثيرون من

الشرقيين وقالوا: « محال أن يكذب القوم المتمدينون » لانهم لم يكونوا ليعلموا أن السياسة الغربية قائمة علي مخالفة الوعود والنكث بالعهود . وأن المدنية البريطانية تطلب السيادة علي الامم من مثل هذا الطريق حتي صرح الساسة الانكليز أنهم لم يقدموا هذه الوعود وتلك العهود الا للسذج والبسطاء وأنهم ينزهون العقلاء والحكماء عن التصديق بوعد في السياسة أو بعهد في تدبير السيطرة على الامم واغتيال حقوقها ! نعلم المصري يومئذ مالم يكن يعلم . علم أن إنكلترا إحتلت بلاده لتقيده بقيود الذل والاستعباد لا لتضع على رأسه تاج الحرية والاستقلال ! علم أن وطنه صار مرمى السهام البريطانية وأن حياته ومجده على خطر وسمع صوت البلاد يناديه. الحذار ! الحذار !

« ولكن صوت الانكليزى ارتفع ليدله على وسائل الاذعان للمذلة والاستكانة. إرتفع ذلك الصوت صوت العاملين على إبتلاع مصر مناديا بأن المصريين لا يزالون أمة طفلة محتاجة لمرب حكيم ومرشد عليم . فهل هم ذلك المربى وهذا المرشد ؟

« دل سلوك إنكلترا ويدل على أنها لا تريد لعرش مصر قوة ولا للبلاد خيراً ولا المصريين تقدما وإرتقاء ! ونحن لا نقول هذا القول جزافا بل نقدم عليه ألف برهان وبرهاناً . ومادام الانجليز يفاخرون ويفخرون بحرية القول والكتابة فأنا نناقشهم الحساب ونسألهم أمام الملاء كله عن نتائج سياستهم بعد عشرين عاماً . نسألهم أين الامن الذى ادعوا توطيد أركانه هل ازدياد الجرائم والجنح والمخالفات وتعدد السرقات وكثرة اللصوص واعتراف النائب العمومى بذلك كله وتفنن الاشرار في إشعال النيران وحرق القرى والبلدان مما تفخر به إنكلترا وتعده آية يحق لها أن تمن بها على مصر والمصريين ؟ هل انتقال الوظائف من أيدى المصريين شيئاً فشيئاً وخروج السلطة من قبضتهم وإماتة كل نفوذ لهم مما يرشحهم لاستلام مقاليد الامور والسير بالبلاد إلى الامام ؟ هل محو كل روح وطنية فى المعارف وقلب مدارس

الحكومة حتى صار عاليها سافلها مما يؤهل المصريين للتقدم فى ميادين الحضارة والعمران ؟ هل إنشاء المحكمة المخصوصة وتعالى المحتلين على المصريين وإعتداؤهم على القانون والعدل والنظام العام مما يؤيد المساواة فى البلاد ويزيد القطر ارتقاء وانتظاما ؟ هل رفع العلم البريطانى على عاصمة السودان وإخراج العدد العديد من الضباط المصريين من الجيش ، بعد أن أبلوا فى قتال الدراويش أحسن بلاء وقاموا بأعمال تخلد لهم المجد والفخر ، مما يؤيد عرش البلاد ويستوجب حمد المصريين ؟ هل بقاء الحكومة دون مراقبة الامة لاعمالها وتصرفها فى الامور كما يشاء المحتلون مما يجعل مصر عائشة فى بحبوحة الراحة والامن ويوطد أركان الدستور فيها ؟

« ذكرت الدستور ، وطالما ذكره الذاكرون من أنصار الاحتلال ورجاله فأين هو الدستور ؟ أين ذلك الدستور الذى يلجم الحكومة بلجام من حديد ويهب الامة حرية الرأى والفكر وحق المراقبة على أعمال الحكام وسن القوانين والشرائع ومناقشة الوزارة عن الصغائر والكبائر ؟ أين ذلك الدستور ونحن لا نرى إلا مستشارين من الانجليز يحركون الحكومة يميناً وشمالا ويتلقون الاوامر من رجل واحد ولا يحاسبون أمام أحد من أبناء هذه الامة ؟ هل معنى الدستور سقوط السلطة المصرية وقيام السلطة البريطانية مقامها ؟

« كلا ثم كلا ! إنما الدستور إشراف الامة على كافة الاعمال ومراقبة ما تجريه الحكومة لخيرها أو لضرها وسؤال الوزارة عن كل صغيرة وكبيرة وتغييرها بغيرها إذا ساءت استعمال السلطة أو تهاونت فى خدمة البلاد ! الدستور هو ألا يستطيع أحد مهما كان عظيما — وطنياً أو أجنبياً — أن يمس القوانين والنظم بشىء ؟ فهل يوجد رجل واحد فى هذه الامة يجرؤ على القول بأننا اليوم مستمتعون بنعمة الدستور ، وأن المحتلين لو شاءوا تبديل النظام غير النظام أو خرق سياج أي قانون لا يستطيعون ؟

« لعمرى أن ما يسميه المحتلون وأنصارهم بالدستور لهو الفوضى فى لباس النظام والاختلال فى ظل الاحتلال ! وإلا فأين الضمانة التى تطمئن لها القلوب والخواطر ؟ أين مجلس النواب المصرى الذى يقف فى وجه كل طامع ويرد كل ظالم ؟ أين ذلك المجلس الذى وعدت به بريطانيا على لسان اللورد دوفرين ؟ أين هو لتعتقد الامة المصرية أن الدولة البريطانية لم تحتل بلادها الا لتسعد حالها وتعلى شأنها وترشد المصري الى مكانته وتعرفه أنه إنسان له حقوق الانسان ؟

« يظهر بعض الانكليز اندهاشا من قيامنا ضدهم ، ولست أدرى لم هذا الاندهاش ؟ كيف أكيفه وهم أبناء أمة متمدينة تعرف معنى الوطن والوطنية وتدرك أن الحرية أسمى نعيم وأن صيانة البلاد من اعتداء الاجنبى أقدس فرض على أهلها ؟ كيف أكيفه وقد قال اللورد (دوفرين) « إنه يحق للمصريين أن يبغضونا من سويداوات قلوبهم إذا أقمنا طويلا ببلادهم مهما أسعدناهم وأسبغنا عليهم من النعم لان الاستقلال لاثمن له ! »

« إنا نرى من العار والخيانة عدم المطالبة بالجلاء ! نرى من الجبن والاستكانة عدم المطالبة بالدستور ! — أى بالنظام الذى تتمتع به الامم المتمدينة — نرى من موت الشعور وفقدان الوجدان السكوت عن حقوقنا الشرعية التى يعترف بها كل انسان ! ونعتقد أن الانكليز أنفسهم يحتقرون كل مصرى لايرى هذا الرأى ولا يجاهر به ، لانهم إن أحبوا أن يخون الرجل وطنه لاجلهم لايحبون الخائنين وإن كرهوا القائمين فى وجوههم، المدافعين عن بلادهم ، لايستطيعون إلا تعظيم الوطنية ورجالها أنى كانت وأنى كانوا !

« أيها السادة . أصبحنا بعد مائة عام قضينا جانبا منها في الجد والعمل وغرس بذور المدنية وفتح أبواب مصر والسودان للعالم المتمدين في آخر مصاف الامم تمتاز عنا الصرب والبلغار وشعوب صغيرة لم تكن فى الحسبان بالحرية والاستقلال والاحترام

العام ! فمن البلية والشقاء والموت الادبى أن نقف متفرجين على حركة العالم ونترك الامم الاخرى ترتقى منصة السمو والجلال !

« هذه حياة (محمد علي) لنا أن نستنبط منها مايفيد البلاد فى الحال والاستقبال لنا أن نضربها مثلا الابناء والناشئين ليعلموا أن مصر كانت من القوة والبأس بمكان وأنها تكون كذلك لو طرقوا أبواب الوفاق والوئام وسلكوا مسالك العزم والاقدام !

« لاتقوم مدنية مصر في مستقبل الايام ولايدوم لها شأن إلا اذا شيدت على ألامة وبالامة وعرف الفلاح والصانع والتاجر والمعلم والمتعلم وكل فرد من أفرادها أن للانسان حقوقا مقدسة لايصح المساس بها وأنه لم يخلق ليكون آلة بل ليعيش عيشة الاحياء ، وأن حب الوطن هو أسمى شعور تتحلى به نفس بشرية وأن أمة ضاع استقلالها لامقام لها ولا شأن لابنائها !

« الوطنية أيها السادة . هى العماد لكل مملكة والاساس المتين لكل دولة ! الوطنية هى الروح العاملة فى كل بلاد العالم المتمدين ! الوطنية هى أم المعجزات وأصل كل تقدم وارتقاء ! الوطنية هى التى تنقل الشعب الجبلى الى الحضارة والعمران والاقتدار وسمو القدر فى قليل من الاعوام ! الوطنية هى الدم فى عروق الامم والحياة لكل ذى حياة !

« بليت مصر بعصابة من الخونة المارقين ارتدوا لباس الوطنية الجميل وفي صدورهم قلوب قوتها الرياء والنفاق، وصبغتها الانانية الممقوتة والخيانة الفظيعة، فملاوا أرجاء البلاد دويا وصراخا منادين بحقوق الانسان على الانسان حتى ظن العالم باسره أن تلك النار التى اشتعلت فى فرنسا وأمريكا فى أواخر القرن الثامن عشر استعرت فى مصر على يد عرابى وزمرته ! ظن العالم ذلك وانتظر آيات الوطنية الفائقة وترقب الشهامة والبسالة في الدفاع عن حوزة الاوطان فلم ير «واأسفاه» الاجبنا فى مقام النضال وهروبا في مواطن الحرب والنزال ! لم ير العالم الاخيانة شنعاء بعد أن رأى فى عهد (محمد علي)

أبهر مارأت الدنيا فى التاريخ من همة وعزيمة وصبر وجلد فى ميادين القتال !

« فالوطنية هي الغـذاء الذى يحتاج إليـه جسم مصر وروحها قبـل كل غذاء فقدموها للابناء فى غدواتهم وروحاتهم وحركاتهم وسكناتهم واطبعـوها على قلوبهم حتى لاتسقط مصرمرة أخرى كما سقطت ضحية خائن يخونها ويلهو بالدنيا وزخرفها ويترنم بما جنى على الاوطان !

« أيها السادة . إن الرجل العظيم الذى غير أحوال مصر وكساها حلة من المجد والفخار وفق في عمله بين مبادىء المدنية العصرية ومبادىء الدين الاسلامى الكريم لانه رأى أن فى الاسلام كافة المواد الحيوية لارقى مدنية يشتهيها بنو الانسان وأنه الدين الذى يؤهل أهله وذويه إلى أسـعد حالات الحياة وأتم نعيمها . فاذا اقتـدينا به واعتمدنا على الاسلام وقواعده وأوامره وإرشاداته وأخـذنا من المدنية الغربيـة فوائدها ومنافعها واعتبرنا بعبر التاريخ فتركنا النزاع الذى أضر بمصر والاسلام واجتنبنا كل افتراق وشقاق ، بلغنا أقصى مايرام من مجد وعز وسؤدد ومقام رفيع . .

. . . .

. . . .

« يحلولى أيها السادة أن أختم خطابى بكلمة قالها نابليـون يوم دخل مصر . قال ذاك الرجل الكبير : « لاتكون الاسماء العظيمة إلا فى الشرق : » فالشرق كان ولا يزال ميدانا واسعاً للجهود الكبيرة والهمم العالية . لايزال الشرق مهداً لعظماء الرجال وكبراء الشعوب . وإذا كان قد حرمهم حيناً من الدهر طويلا فما علة ذلك الحرمان إلا اليأس والقنوط

« فانزعوا اليأس من قلوبكم معاشر المصرين وطهروها من القنوط وسوء الظن بالله وقدرته . وابنوا مجدكم المقبل على التربيـة الوطنية السليمة الصحيحة . وضموا

صفوفكم واجمعوا أمركم ليخرج من بينكم رجال عظماء يبدلون ليل الاوطان بالنهار ويردون لها مافقدت من استقلال ومجد وفخار » . اه

عَبّاسُ الأولُ وَسَعِيدُ

« خلف إبراهيم باشا فى ملك مصر إبن أخيه عباس باشا (الأول) لأنه كان أكبر ذرية (محمد على) سناً ، وقد لبث فى الحكم خمسة أعوام ، ومات قتيلا فى سنة ١٨٥٤ بقصره فى بنها

« ولقد خلفه عمه محمد سعيد باشا ، نجل محمد على باشا ، ذلك الذى تلقى العلوم الحربية والهندسية بمدرسة « سان سير » بفرنسا ونال قسطاً وفيراً من العلم أهله لأن يشرف بنفسه على جميع أعمال مصر الحربية والهندسية

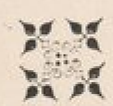
« إن حب سعيد باشا لمصر ما كان يقل عن حب أبيه لها ، ولقد سمعت من « مصطفى كامل » ومن كثير من المصريين أن تسع السنوات التى قضاها هذا الوالي فى حكم مصر كانت لها أسعد السنين من حيث الرخاء وانتشار اليسر والامن فى جميع أنحائها

« لقد وزع سعيد الاراضى الزراعية التى كانت فى حوزة الحكومة على أفراد الأمة المصرية ، وأكرم رجل الجيش إكراما لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر ، وكان يقوده بنفسه فى جميع حركاته ، وأنشأ الحصون والسكك الحديدية وخطوط التلغراف ، وسن قانون الضرائب

الذى تنسج الحكومة المصرية على منواله حتى اليوم ، ونضل جميع المصريين في القيام بوظائف البلاد الرسمية على جميع الاجانب وقربهم إليه

« وعلى الجملة فأن حكم سعيد كان له من اسمه نصيب بالرغم من إغلاقه المدارس العالية ردحاً من الزمن ، تلك الهفوة التى لا نعلم حتى اليوم سببها ، وبالرغم من تركه ديناً على الحكومة المصرية يبلغ عشرة ملايين من الجنيهات !

« إن أكبر عمل وأفخم مشروع قام به سعيد إبان حكمه هو مشروع قناة السويس ، ذلك العمل العظيم الذى أفاد العالم كله ، ولو أنه أتعب مصر وحملها مالا طاقة لها به ، وبلغ بها إلى أسوأ النتائج السياسية !



قناة السويس

« إن مشروع أيصال البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط لمشروع قديم ، فالفراعنة والعرب والترك حاولوا عدة مرات أن يحققوه ، ولكن جميع مابذل من المساعى قد ذهب سدى . . . ولما احتل نابليون مصر أوعز إلى أحد علماء حملته مسيو « لوبير » المهندس بأن يبحث فى المشروع ، فقدم تقريراً أثبت فيه أن مياه البحر الأحمر تعلو مياه البحر الأبيض المتوسط بعشرة أمتار ، وأن القناة إذا حفرت غرق شطر كبير من أراضى الدلتا

« ولما كان مسيو فردیناندى لسبس قنصلا لفرنسا فى مصر أيام محمد على ، شرع فى إستئناف دراسة هذا المشروع ، وانتدب جماعة من خيرة مهندسى فرنسا واشترك معهم المهندس الفرنسي الكبير مسيو لينان الذى كان رئيس مهندسى الحكومة المصرية ، فقدموا تقريراً بأن المشروع صالح من كل الوجوه ، ونفوا الخطأ الذى بنى « لوبير » تقريره عليه أيام نابليون

« إقتنع محمد على بنجح المشروع ، ولكنه لم يصادق عليه (ولعل السبب خوفه على مصر من الوجهة الحربية ، لأن مهاجمها لا يستطيع إدراك عاصمتها من طريق الاسكندرية ، ذلك لارتكاز الدفاع عنها

من هذه الجهة على الملاحات وهى التى ظهرت أهميتها فيما بعد عندما هاجمتها انجلترا فى عام ١٨٨٢ ، فأنها لم تستطع الوصول إلى القاهرة من طريق الأسكندرية لوقوف هذه الملاحات عقبة كأداء فى طريقها ، وفعلا نقلت جنودها عن طريق القناة إلى السويس ! !

« ولما تولى سعيد باشا ملك مصر وقد كان صديقاً حميماً لمسيو دى لسبس رأى هذا الفرصة سانحة ، فطلب منه أن يسمح له بإنشاء شركة لحفر القناة ، فخوله سعيد باشا إمتيازها فى سنة ١٨٥٤

« ولما كان من الضرورى الحصول على تصديق الباب العالى ، سعى دى لسبس سعياً متواصلا فلقي بادىء بدء معارضة شديدة من الباب العالي الذى كان متأثراً فى ذلك الحين بسياسة إنجلترا غير الراغبة فى هـذا المشروع خوفا على هندها من الضياع ، ولـكن دى لسبس توصل إلى الحصول على مصادقة الباب العالى فى سنة ١٨٥٦ ، وهذه أهم مواد الأمتياز :

أولا — السماح لمسيو دى لسبس بتأليف شركة لحفر قناة تصل البحر الاحمر بالبحر الابيض المتوسط واستغلالها

ثانياً — تستمتع هذه الشركة باستغلال القناة مدة ٩٩ عاماً تبتدىء من تاريخ تهيئتها للملاحة (ابتدأت الملاحة فى هذه القناة منذ سنة ١٨٧٠ م وتنتهى مدة الامتياز الممنوح للشركة فى سنة ١٩٦٨ م)

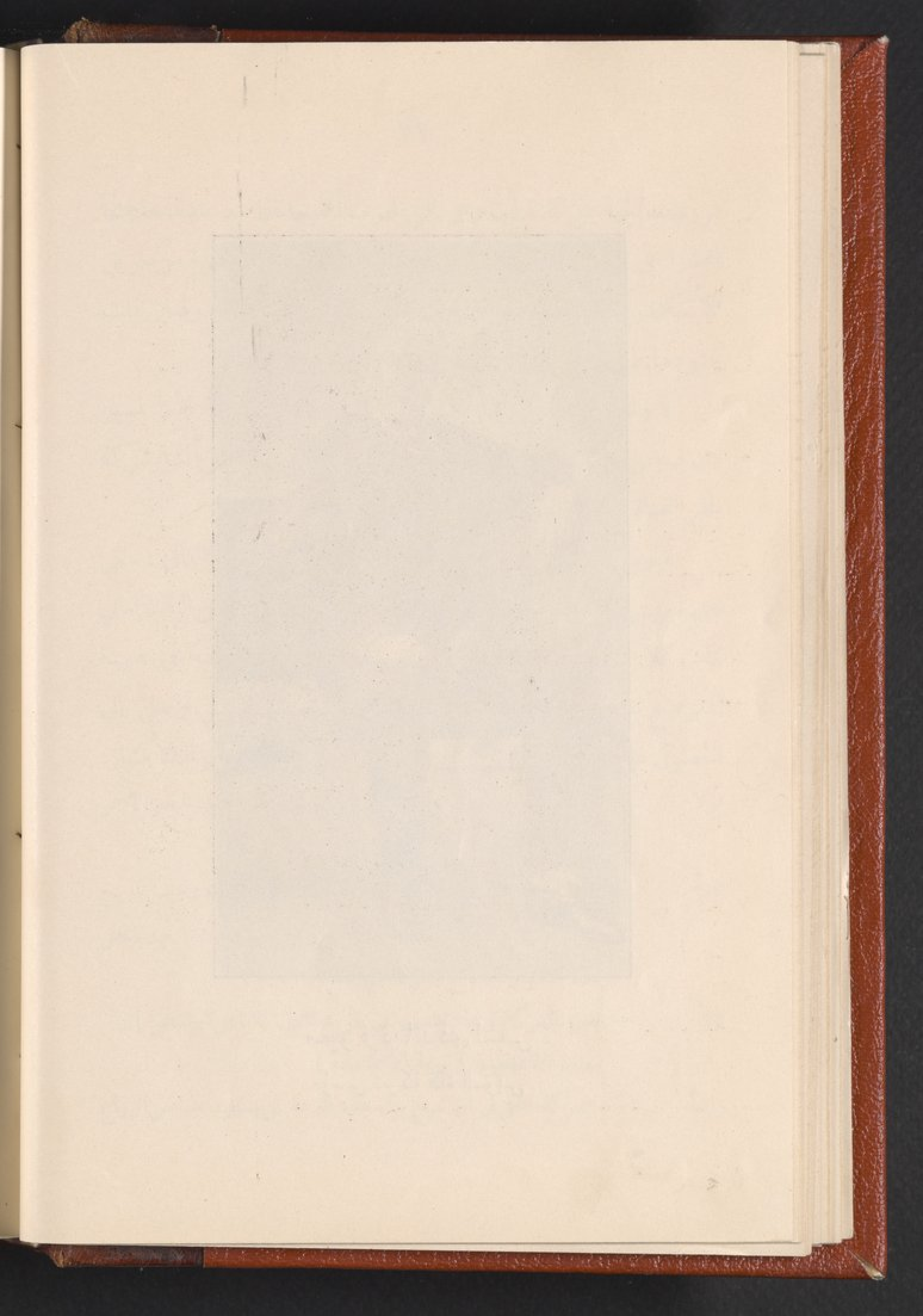
ثالثاً — تحفر الشركة ترعة تبتدىء من فرع النيل بالقاهرة وتنتهى إلى مدينة الاسماعيلية (ترعة الاسماعيلية)

رابعاً — للشركة الحق فى أن تبيع مياه هذه الترعة لمن يستفيد منها من الزراع



مسيو فرديناند دى لسبس

مؤسس شركة قناة السويس



خامساً — تمنح الحكومة المصرية شركة القناة جميع الاراضى اللازمة لمبانيها والتى تقتضيها حاجتها للعمل بلا ثمن وبلا ضريبة

سادسا — للشركة الحق التام فى أخذ كل مايلزمها من المناجم والمحاجر المصرية بلا ثمن وبلا ضريبة

سابعاً — تعفى الشركة من جميع الرسوم الكمركية على وارداتها الخارجية الخاصة بأعمالها

ثامناً — يجب على الشركة إتمام المشروع فى ستة أعوام إن لم يصادفها عارض تسببه القوة القاهرة

تاسعاً — تقدم الحكومة المصرية للشركة بلا أجر أربعة أخماس العمال اللازمين للحفر من فلاحي مصرويكون عددهم ٢٥ ألف عامل يبدلون بغيرهم كل ثلاثة أشهر

عاشراً — تعطى الشركة سنويا من أرباحها الصافية خمسة فى المائة لمساهميها من أثمان السهوم وتحفظ خمسة فى المائة كمال احتياطى لهاوتأخذالحكومة المصرية خمسة عشر فى المائة مما يتبقى من الارباح السنوية

حادي عشر — بعد انتهاء التسع والتسعين سنة التى هى مدة الامتياز الممنوح للشركة تصبح جميع متملكات الشركة الخاصة بهذه القناة من آلات وعمارات وسفن . . الخ ملكا للحكومة المصرية

ثاني عشر — تعتبر القناة والموانيء التابعة لها على الدوام كسبيل محايدة تفتح بلا استثناء لكل سفينة تسير من بحرالى آخر دون تميز أو تفضيل أي شخص أو أية قومية مادامت الرسوم المقررة تدفع على الفور ومادامت قوانين الشركة الحاصلة على الامتيازمرعية فى اجتياز القناة ومتعلقاتها

ثالث عشر — ليس مسموحا لشركة القناة بأي حال أن تعامل أية سفينة أو أية شركة أو أي شخص معاملة ممتازة أو ذات فائدة خاصة لم تكن

عاملت بها غيرها من السفن أو الشركات أو الاشخاص . . . »

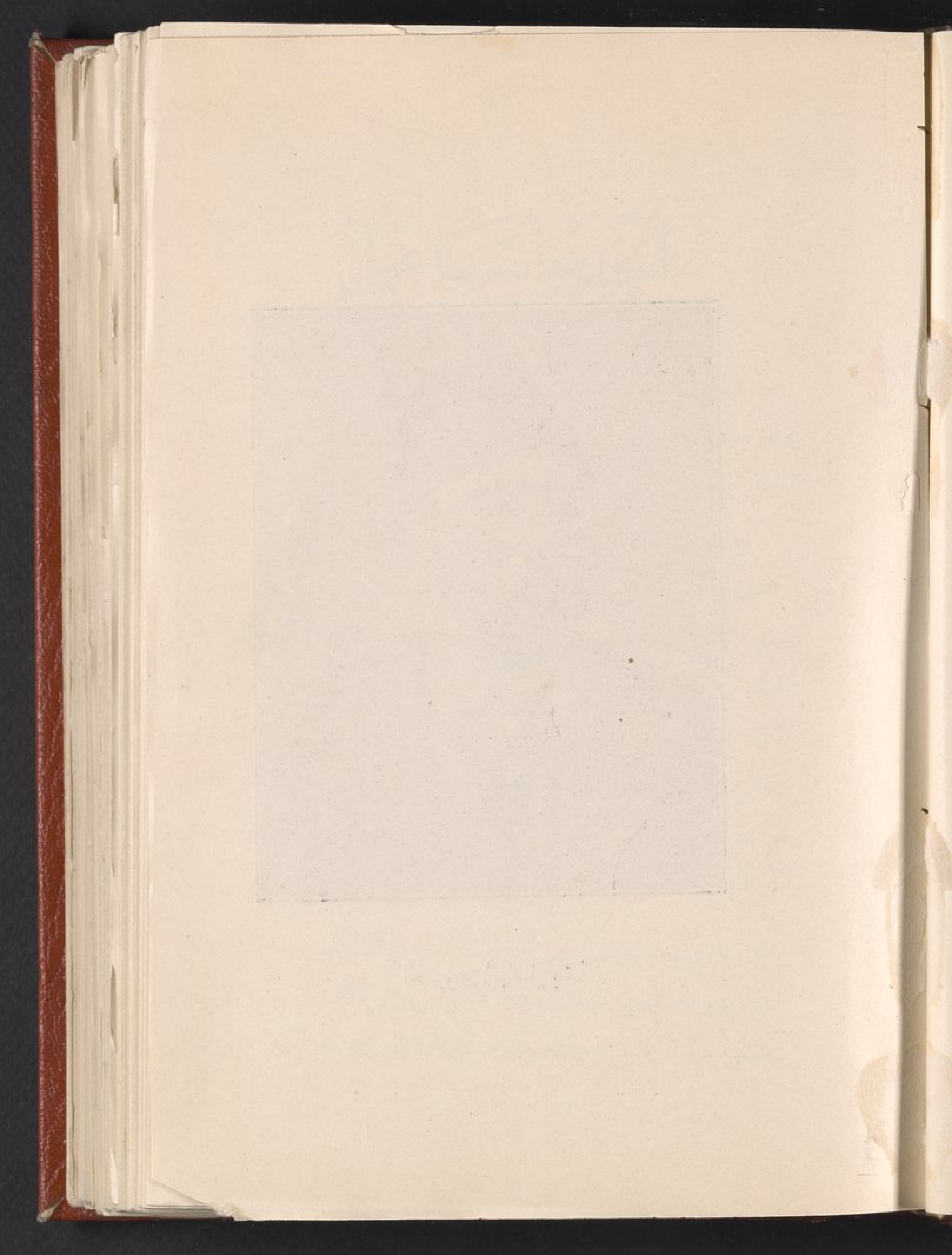
« بعد أن نال مسيو دى لسبس رضاء الباب العالي عن هذا الامتياز بدأ بفتح الاكتتاب لتأسيس الشركة ، وقد جعل رأس مالها ٢٠٠ مليون فرنك ، ثمناً لأربعمائة ألف سهم قيمة السهم الواحد ٥٠٠ فرنك

« لم يمض شهر على إشهار الاكتتاب حتى غطى رأس المال المطلوب ، ولقد اشترت مصر وحدها من هذه الأسهم (١٧٦٦٠٢ سهم) ، ولم تشتر انجلترا منها واحداً منها معللة نفسها بأن المشروع لا يمكن أن ينجح ، أو إن نجح فأن باب الشراء يكون مفتوحاً أمامها في كل حين !

« بدىء العمل فى حفر القناة فى عام ١٨٥٩ وكان بطيئاً فى البداية لقلة خبرة العمال بالعمل ولقلة عددهم ، ولأن المياه العذبة كانت ترد إلى مكان حفر القناة بكل صعوبة قبل أن تحفر ترعة الاسماعيلية

« ولما رأى دى لسبس هذه الصعوبات إستعان بوالي مصر سعيد باشا ، فزاد عدد العمال عشرة آلاف عامل عن العدد الذى كان مقرراً من قبل فى شرائط الشركة فصار خمسة وثلاثين ألف عامل !

« كان هؤلاء العمال يساقون إلى العمل بلا أجر من طريق السخرة ، وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة الهجير وتفه الغذاء ومشاق العمل ، حتى أن عدداً كبيراً منهم يربو على ٢٠٠ ألف نسمة قد مات بسبب الامراض التي ولدتها لهم هذه المتاعب ، دون أن تقدم الشركة أو الحكومة المصرية عوضاً عنهم لأسرهم وأهليهم ! !





الخديوى إسماعيل باشا

الخديو أسماعيل

« إستمرت السخرة فى حفر قناة السويس إلى عام ١٨٦٣ إذ توفى والى مصر سعيد باشا وتولى مكانه الخديو إسماعيل باشا نجل إبراهيم باشا البطل العظيم

« ولما رأى الخديو إسماعيل أن السخرة حمل ثقيل على مصر ، وأنها كادت تقصم ظهور أبنائها بما أحدثت من موت العدد الكبير منهم فى حفر قناة السويس ، أحجم عن تنفيذ شرائط الأمتياز ، وسعى لدى الباب العالي ليوافق على أنها شرائط مجحفة بمصر ، فوجد منه صدراً رحيباً ، لأن انجلترا التى هى عدوة المشروع من بدايته انتهزت هذه الفرصة وعضدت الباب العالى متظاهرة برغبتها فى رفع السخرة عن عاتق الأمة المصرية التى كادت من جراء نتائجها السيئة تثور على بكرة أبيها والتى جعلت العالم كله فى أستياء لمخالفة هذه السخرة للشرع والعدل ! !

« ولما رأى مسيو دى لسبس أن وقفة إسماعيل باشا هذه وعدم تقديم مصر العمال لمداومة العمل ، واسترداده الأراضى التى كانت قدمتها للشركة بمقتضى عقد الأمتياز ، وعدم وجود المال الكافى لدى الشركة لتأجير عمال

لاتمام هذا المشروع الكبير — لما رأى مسيو دى لسبس كل ذلك قائما فى وجهة شمر عن ساعد الجد ، وسعى سعياً حثيثاً مستعيناً بامبراطور فرنسا نابليون الثالث على تفريج الأزمة ، فرجا الامبراطور صديقه إسماعيل باشا أن يحل هذا الأشكال بالحسنى ، فقبل الخديوى أن يكون جلالته حكما فى الموضوع !

« على أثر هذا القبول من قبل إسماعيل باشا ، أمر نابليون الثالث بتأليف لجنة من كبار الفرنسيين للفصل فى الموضوع ، فحكمت اللجنة حكما تحكمياً اعتمده الامبراطور وقبله الخديوى وهذا نحواه :

أولا — تدفع مصر للشركة تسعة وثلاثين مليوناً من الفرنكات كغرامة لامتناعها عن تقديم العمال مخالفة فى ذلك شرائط الاتفاق !

ثانياً — تدفع مصر للشركة ثلاثين مليوناً من الفرنكات كثمن للاراضى التى استردتها من الشركة مخالفة فى ذلك شرائط الاتفاق ، عدا تركها مائتي متر على جانبي ترعة القناة لتنتفع بها الشركة

ثالثاً — تدفع مصر أربعة عشر مليوناً من الفرنكات كتعويض عن حفر الترعة الاسماعيلية !

« هذا هو الحكم الذى حمل مصر ٨٣ مليوناً من الفرنكات ! وقد قال مسيو كاف مراقب الخزانة الأنكليزية فى تقريره الرسمى الذى كتبه فى ارتباكات المالية المصرية فى عام ١٨٧٦ :

« إن مجموع المبالغ التى أنفقتها الحكومة المصرية فى سبيل إنفاذ مشروع القناة قد بلغ ٤٠٢ مليون فرنك (أكثر من ١٦ مليوناً من الجنيهات المصرية)

« فاذا أضفنا إلى هذا المبلغ الجسيم الذى يفوق تسعة أعشار نفقات

المشروع إلى عدد من ماتوا من المصريين فى سبيل اتمامه وهو مايربو على مائتي ألف نسمة ، فأننا ندرك التضحية الكبيرة التى قدمتها مصر للعالم بأسره فى حين أنها هى نفسها قد خسرت كل شىء بينما عادت الفائدة كلها الى خصمها اللدود انجلترا !

تلكأ الباب العالي بعد صدور هذا الحكم ، فلم يعجل الترخيص باستئناف العمل فى القناة ، ولكن مساعى الامبراطور نابليون الثالث وضعت حداً لكل عائق فأصدر السلطان عبد المجيد مرسوما للخديوى إسماعيل فى هذا الصدد ، إليك موجزه !

« ١٩ مارس سنة ١٨٦٦

. . . . . .

«إن تحقيق هذا العمل الكبير الباعث لوسائل جديدة لتسهيل التجارة والملاحة — عمل حفر قناة السويس بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر — كان من أماني هذا القرن الذى هو قرن العلم والترقى . ولقد سعت شركة القناة لدينا وحصلت أخيراً علي رضائنا مقابل ماقدمته من التأكيدات بصون حقوق الباب العالى وحقوق مصر على السواء

«إن الاتفاقية المشفوعة بهذا — وهي التى تمت بين الشركة ومصر — قد عرضت علينا وحازت قبولنا ؛ لذلك نصرح بهذا الفرمان الصّادر من ديواننا بالاستمرار على حفر القناة بمعرفة الشركة المذكورة ، وبالشرائط المدونة في عقدها هذا ، وفي جميع الاتفاقات والنظم التي تمت بينها وبين مصر وتعتبر متممة لهذا العقد »

« ليست الاتفاقية المشار إليها فى هذا الفرمان إلا تلك التى عقدها إسماعيل باشا مع الشركة بعد صدور حكم نابليون الثالث (حلت شرائط

هذا الحكم محل الشرائط الخاصة بالترعة الأسماعيلية والعمال والأراضى المدونة فى عقد سعيد باشا)

« لقد نص هـذا الفرمان كذلك على حيدة القناة فقد جاء فى المادة ١٧ ما نصه :

« تضمن حيدة القناة . . . وجميع التعهدات التى أعطيت للشركة لا تخول لها حق التصرف فى هذه الحيدة . بل يجب ألا تكون تصرفاتها مضادة لهذا الصك »

افتتاح القناة

« بعد أن تم حفر القناة وأعدت للملاحة فى نهاية عام ١٨٦٨ ، شرع فى الأحتفال بافتتاحها رسمياً . ولقد كتب مسيو فريسينيه فى كتابه « المسئلة المصرية » مانصه :

« فى يوم ١٤ مارس سنة ١٨٦٩ شهد البرنس دى غال وخديوى مصر وصول مياه البحر الابيض المتوسط ثم مياه البحر الاحمر إلى البحيرات المرة ، واستمرت المياه عملاء البحيرات رويداً رويداً حتى ١٥ أغسطس حيث امتلأت وسمح للمراكب بالسير فى القناة على سبيل التجربة وحدد يوم ١٧ نوفمبر للاحتفال بافتتاح القناة رسمياً

« لقد كان الاحتفال بالقناة بالغاً فى البهاء والجلال درجة لم يعهد لها مثيل فى أية حفلة أخرى . . . إذ ظهرت القناة فى هذا اليوم المشهود كأنها رمز السلام وشارة الاتحاد بين أجزاء العالم وعدة من أقوى عدد الحضارة والترقى . . . ولاسباب متباينة عنى مسيو دى لسبس ووالى مصر بدعوة كبار ممثلى العالم كله . وما كان غرض مسيو دى لسبس بطبيعة الحال إلا أن يؤكد للعالم نجح مشروع لم يعترف بامكان تحقيقه دهراً طويلا ، وأن يكون فى هذا الاعلان البالغ مايستاق التجارة إلى جني فوائده . . كما أن إسماعيل باشا أراد بهـذا الاحتفال النادر المثال أن يقدم لزائريه

مثلا محسوسا على قدرته وعظمة مصر ، وأن يأخذ مكانه بين ذوى التيجان ، وفى آن واحد يكبر مقامه في عين الباب العالى . ولايعزب عن بالنا سبب آخر ذوبال وهو أن إسماعيل كان يرمى كذلك إلى تهيئة الاسواق المالية في أوربا لقبول مايحتاج إليه من القروض . تلك القروض التى أنتجت فيما بعد أسوأ النتائج . . . . فهذه العظمة التى تجلت فى الاحتفاء بممثلى الدول قد سيق إليها إسماعيل تارة بالكبرياء وسمو السلطان ؟ وتارة أخرى بالغايه المالية التى يرمي إليها حتى جاءت فوق حد التصور !

« وما كان الاحتفال مقصورا علي زينات وأعياد وأفراح قدمت لآلاف المدعوين عدة أسابيع فى جوار القناة ، بل أن السكك الحديدية والبواخر النهرية كانت تحمل هؤلاء وهؤلاء إلى أقصى الصعيد للتنزه ومشاهدة الآثار ، فضلا عن الاكرام المستمر بغير ثمن فى أفخر الفنادق وأرقي المجامع ! ولقد قدر ماأنفق فى هذا الاستقبال العلي الشأن بعدة مئات من ملايين الفرنكات !

« رأست الاحتفال الامبراطورة أوجينى (أمبراطورة فرنسا) وكان في جانبها أمبراطور النمسا فرنسوا جوزيف ، وولى عهد بروسيا ، وأمير وأميرة هولندا ، وأمير (هانوفر) وعدد جم من كبار الرجال ، وفى مقدمتهم سمو الامير عبد القادر الجزائرى الذى احتفت به الحكومة الفرنسية احتفاء كبيراً وقدمت له الطراد «فوربن» ليقله إلى مكان الاحتفال

« إن الثماني والستين سفينة التى أرسلتها الدول إلى بورسعيد في هذا اليوم العلم في التاريخ مقلة ذوى التيجان والامراء والعظماء ، قد تجمعت في بورسعيد ، وفي صباح اليوم السابع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٩ م ، الذى هو يوم الاحتفال سارت كلها إلى مدخل القناة ، وفي مقدمتها يخت (النسر) المقل للامبراطورة أوجيني . . . .

« وبعد وقفات في القناة بين طبول ومزامير وأفراح ومناظر بديعة وصل هذا

الاسطول المتحد بعد ثلاثة أيام إلى البحر الاحمر (حوض السويس) ، أي في يوم ٢٠ نوفمبر

« ولقد طير الحكام والامراء والعظماء وجميع المندوبين الى حكوماتهم الاشارات البرقية بعد اجتياز م القناة إيذانا بهذا الحادث التاريخى وإعلانا لهذا العمل الاول فى بابه . ولقد نشرت الحكومات النبأ فى نشراتها الرسمية وعرف العالم كله فى هذا اليوم أن الشرق اتصل بالغرب وأن مصر العظيمة واسطة هذا التعارف الانسانى الاجتماعى . . . »

« وعند ماعاد أمبراطور النمسا إلى فيينا ألقى خطابا فى قاعة النواب قال فيه :

« إن هذا العمل المصرى ، الذى شرف النبوغ الفرنسى وأعلى قدر مسيو فرديناند دى لسبس مؤسسه ، والذى حضرت افتتاحه ، لعمل يعين تجارتنا الواسعة وصناعتنا المتقدمة على النهوض ، فشجعوه ما استطعتم إلى ذلك سبيلا . . . »

« كذلك نابليون الثالث فأنه قال عند افتتاح البرلمان فى ٢٩ نوفمبر :

« فى هذا الوقت الذى تجمع فيه أمريكا بين المحيط الهادى والمحيط الاطلسى بسكة حديدية طولها ألف فرسخ . والذى تعمل فيه فرنسا وإيطاليا يداً فى يد لانشاء نفق جبال الالب — فى هذا الوقت تلتقى مياه البحرين ، الابيض المتوسط والاحمر — فى قناة السويس . . . »

« وكذلك المجالس الأسبانية قررت فى محاضرها هذه الكلمة !

« إن مسيو دى لسبس لجدير كمصر بشكر الانسانية »

« وكتب لورد كلارندن ، وزير خارجية انجلترا فى ٢٧ نوفمبر إلى مسيو دى لسبس مانصه :

« إن النبأ الذى وصل إلى انجلترا فى هذه الايام مبشراً بنجاح افتتاح قناة السويس قد استقبل فى كل مكان بسرور كبير . وأنى أشعر عند تشرفى بتهنئتكم وتهنئة الامة الفرنسية وحكومتها اللتين مدتا اليكم يد المؤازرة فى أعمالكم الجليلة بأنى أمثل فى هذا الحال الشعور الحقيقى المالىء لافئدة جميع مواطني . وأنى لمغتبط كذلك بأن أكون مبلغكم تهانيء حكومة جلالة الملكة لفتح هذه السبيل واتصال الشرق بالغرب وللمزايا الجمة والفوائد الكبيرة سياسية كانت أم تجارية ، تلك التى ينتظرها العالم بكل ثقة كنتائج لهذه الجهود المبذولة ! .. »

«واحتفل بمسيو دى لسبس فى السنة التاليـة فى لوندره وفى ليفربول وقدم له البرنس « دى غال » ميدالية ذهبية من درجة « البرنس ألبرت » وقال له :

« إن بريطانيا العظمى لاتنسى أبداً أن الفضل فى نجح هذا المشروع الخطير عائد إليكم . هذا المشروع الذى من ورائه تعميم فوائد بلادنا التجارية إلى درجة قصوى بين شواطئها ومتملكاتها فى الشرق . وأملى كبير أن تكون الامة الانجليزية قد انتهزت فرصة وجودكم بينها لتثبت لكم اعترافها العظيم بالمنافع الجمة التى عاد ويعود بها عملكم الجليل على وطننا ... »

« وفى الوقت عينه أبلغ المستر جلادستون — الوزير الأول الانجليزى — مسيو دى لسبس :

« بأن جلالة الملكة وجهت إليه نيشان (الصليب الكبير لنجم الهند) جزاء عزيمته الماضية ومهارته الفائقة ومثابرته على مواصلة العمل عدة سنين بالرغم من العقبات التى صادفها حتى أخرج للعالم هذه القناة الجمة الفوائد ... »

« هذه هي انجلترا التى وقفت بادىء بدء فى سبيل المشروع حجر

عشرة داسة دسائسها فى كل مكان لأحباط نجحه ، قد عادت بعد أن نجح إلى إطراء النبوغ الفرنسى فى شخص مسيو دى لسبس، فليعتبر المصريون بهذه العبرة البارزة !

« هذا وبعد أن مضت عشرة أعوام على افتتاح قناة السويس كتب مسيو دى لسبس فى أول عدد من مجلة « لا نوفيل ريفو » التى أسستها فى عام ١٨٧٩ مقالا ضافيا جاءت فيه هذه العبارة :

« إن الذين حفروا قناة السويس بقوة إرادتهم ومثابرتهم ليسوا إلا رجال القرن التاسع عشر، هؤلاء الذين حققوا أمنية من أمانى براطرة مصر القدماء ، فأن (فرعون سيتى) الذى كان يحكم مصر فى عهد سيدنا (إبراهيم) عزم على شق هذه القناة تحية لقدوم النبي الجليل وأمرأته (سارة) حتي يوجد بين مصر وبلاد العرب طريقاً للملاحة !

« أفلا يصح لنا مع هذا أن نقول بأنه لاجديد تحت الشمس ، وأن مشاريعنا في هذا الاوان ليست فى الحقيقة من بنات أفكارنا، و أن الذين سبقونا جابوا الاقطار وتركوا فيها الآثار واكتشفوا كل أمر ، وما تركوا لسلالتهم إلا تنفيذ مارسموه أو فكروا فيه :

« إن ماتصوره آباؤنا الاولون مستحيلا وعدوا تنفيذه أحلاما ، ووقفوا أمامه جامدين ، لاينقلون قدماً ، ولايبرحون مكانا ، قد حققه أبناؤهم فى هذا القرن، الذى اختفت فيه على مايظهر ، كل صنوف الموانع والصعاب !

«ألا إن سنة ١٨٦٩ قد رأت تحقيق ماكان الفراعنة يتمنونه منذ ستين قرنا قبل هذا التاريخ !»

« لقد نال الخديوى إسماعيل بعد أن أتم بهمته وقوة سلطانه هذا العمل النادر، إعجاب العالم المتحضر كله واطراءه، وظهرت مصر مظهرها العالمى الكبير، وكان إسماعيل يقول مكرراً :

« إنى أريد أن تكون القناة لمصر، ولا تكون مصر للقناة »!

« ولكنه واحسرتاه، قد باع فى سنة ١٨٧٥ أسهم هذه القناة التي كانت تمتلكها مصر، وعددها ١٧٦٦٠٢ سهم، تلك الأسهم التى كانت تربح مصر من ورائها إذا هو صانها، أكبر ربح سياسي فوق ربحها المالي المؤكد!

« باعها بسبب الارتباكات المالية للحكومة الانجليزية (خصيمة مصر من زمن بعيد) بمبلغ مائة مليون فرنك، مع أنها تساوى اليوم على أقل تقدير مليارا من الفرنكات!

حيدة القناة

« إجتمع فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ ممثلو الدول فى الاستانة وأمضوا الاتفاق الآتى :

« باسم الله القادر على كل شيء ....

« إن رئيس الجمهورية الفرنسية، وأمبراطور المانيا، وأمبراطور النمسا، وملك إسبانيا، وملكة إنجلترا، وملك إيطاليا، وملك هولاندا، وجراندوق لوكسمبرج، وقيصر الروسيا، وأمبراطور العثمانيين، الراغبين فى التعاقد فيما بينهم على اتفاق يضمن الملاحة فى قناة السويس، وبه يتم النظام الذى وضع لهذه الملاحة فى فرمان التنازل

لخديوى مصر المؤرخ فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ م — الموافق ٢ ذى القعده سنة ١٢٨٢ هجرية -- قد وكلوا نيابة عنهم (المندوبين) الذين بعد تقديم أوراق انتدابهم التي اتضحت صحتها من كل وجه ، قد اتفقوا على ما يأتي:

المادة الاولى— تكون قناة السويس حرة علي الدوام وتفتح فى زمن الحرب كما فى زمن السلم لكل سفينة تجارية أو حربية بدون تفرقة بين الرايات، وعلى الجملة فأن المتعاقدين اتفقوا بألا يتعرضوا بأذى لحرية استخدام القناة فى زمن الحرب كما فى زمن السلم ، وألا تكون القناة خاضعة بأى حال لحق الحصار

المادة الثانية — بما أن المتعاقدين يعترفون بأن ترعة المياه العذبة (الترعة الاسماعيلية) ضرورية للقناة فانهم يكتسبون نفس الحق الذى تعهد به سمو الخديوى لشركة قناة السويس العمومية فيما يختص بهذه الترعة الحلوة ، ذلك التعهد المشترط فى الاتفاق المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والمشتمل على بيان وأربع مواد

ويتعهد المتعاقدون ألا يمسوا سلامة هذه الترعة ولا تحويلاتها بأذى ، إذ الواجب ألا يصيبها أي أذى حتى تؤدي وظيفتها

المادة الثالثة— يتعهد المتعاقدون كذلك بأن يحترموا ماللقناة البحرية والترعة الحلوة من أدوات ومحال وإنشاءات وأعمال

المادة الرابعة— بما أن القناة البحرية تبقي بمقتضى المادة الاولى من هذه المعاهدة مجازاً حراً إبان الحرب حتى لسفين المتحاربين الحربية فأن المتعاقدين قد اتفقوا على أن أي حق من حقوق الحرب أو أية حالة عدائية أو أي عمل يقصد به تعطيل حرية

الملاحة في القناة لايمكن أن يجري عليها أو على موانيء العبور التابعة لها وأن تكون المنطقة الحرام على بعد ثلاثة أميال بحرية من شواطيء هذه الموانيء حتى لو كانت الدولة العلية إحدى الدول المتحاربة

ومراكب المتحاربين الحربية لايمكنها أن تتزود أو تتمون فى القناة أو في موانيء العبور إلا فى حالة الضرورة القصوى ، واجتياز هذه المراكب للقناة يجب أن يكون في أقصر وقت تقتضيه القوانين المعمول بها ، وبدون أية وقفة عدا مايقتضيه واجب الخدمة فى القناة . ومكث هذه المراكب في ميناء بور سعيد أو فى حوض السويس يجب ألا يتجاوز الاربع والعشرين ساعة ، فيما عدا حالة الاستراحة الجبرية وفي مثل هذه الحالة يجب إقلاعها فى أقرب مايمكن من الزمن

المادة الخامسة — ليس مسموحاً للدول المتحاربة أن تنزل أو تقبل في القناة أو فى موانيء العبور التابعة لها جنوداً أو ذخائر أو أدوات حربية . إلا في حالة حدوث مانع قهري فى القناة فأنه يسمح لها أن تنزل أو تأخذ فى موانيء العبور جنوداً مع الادوات الحربية اللازمة لها ، على أن يكون كل فريق منها لايتعدى عدده الالف جندي

المادة السادسة — تعامل الغنائم (المراكب المأسورة) معاملة مراكب المتحاربين الحربية

المادة السابعة — لاتكون للدول فى مياه القناة ، ولا في مياه بحيرة التمساح

والبحيرات المرة أية قوة بحرية

« ويمكن أن يكون لكل دولة قوة بحرية في ميناء بورسعيد وحوض السويس لاتتجاوز مركبين حربيين، وهذا الحق لا يستمتع به المتحاربون

المادة الثامنة — الوكلاء الممثلون في مصر للدول الموقعة على هذه المعاهدة مكلفون بالسهر على تنفيذها . وفي أي ظرف تتهدد سلامة أو حرية المرور فى القناة يجتمع هؤلاء الوكلاء ، بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة أقدمهم ، ليبينوا للحكومة الخديوية الخطر الذى يكونون قد وقفوا عليه ، حتى تتخذ الاحتياطات السريعة المؤكدة لحماية حرية القناة

وعلى كل حال فعليهم أن يجتمعوا مرة فى كل عام ليتأكدوا من أن تنفيذ هذه المعاهدة يجري بكل دقة ، وتكون هذه الاجتماعات تحت رئاسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض الحكومة الامبراطورية العثمانية ، ويمكن لمندوب من الحكومة الخديوية أن يشترك فى هذا الاجتماع ويرأسه في حالة تغيب المندوب العثماني

ولهم أن يطلبوا بصفة خاصة وجوب إزالة أي عمل وتشتيت أي تجمع ينجم عن وجودها على إحدى حافتي القناة أي ضرر لسلامة القناة نفسها ، أو لحرية الملاحة فيها

المادة التاسعة — تتخذ الحكومة المصرية الاحتياطات اللازمة فى حدود سلطتها ، التي خولتها إياها الفرمانات السلطانية ، والتي نصت عليها هذه المعاهدة للقيام بتنفيذ المعاهدة التي نحن فى صددها

وفى حالة عدم وجود الوسائل الكافية لهذا التنفيذ لدى الحكومة المصرية ، يجب عليها أن تستنجد بالحكومة الامبراطورية العثمانية التى تتخذ من جهتها في الحال الوسائل اللازمة لتلافى الخطر، مع تبليغها الحكومات التى أمضت تصريح لوندره المؤرخ فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ . وعند الحاجة يمكنها أن تتفق معهن على هذا الشأن

ولا تقف أحكام المواد ٤ و٥ و٧ و٨ من هذه المعاهدة عائقاً فى سبيل الاحتياطات التى نصت هذه المادة على اتخاذها

المادة العاشرة — كذلك لا تعوق أحكام المواد ٤ و٥ و٧ و٨ من هذه المعاهدة الاحتياطات التى يمكن أن يتخذها كل من جلالة السلطان أو سمو الخديوى باسم جلالته ، وفى حدود الفرمانات للدفاع عن مصر أو لتأييد النظام العام

وفى حالة ما إذا وجد جلالة السلطان أو سمو الخديوى نفسهما مضطرين للعمل بما ورد من الاستثناءات فى هذه المادة ، فان الحكومة الامبراطورية العثمانية تشعر بذلك الدول الموقعة على تصريح لوندره

ومن المتفق عليه كذلك أن أحكام أربع المواد المذكورة لا يمكن أن ينجم عنها أي مانع فى سبيل الاحتياطات التى ترى الحكومة الإمبراطورية العثمانية اتخاذها ضروريا للدفاع بقواها الخاصة عن أملاكها الكائنة على الشاطىء الشرقي من البحر الابيض المتوسط

المادة الحادية عشرة — الاحتياطات التي يمكن اتخاذها ونصت عليها المادتان التاسعة

والعاشرة من هذه المعاهدة لايجب أن يسببن تعطيلا لحرية استخدام القناة

وكذلك لايسمح باقامة استحكامات دائمة تخالف ماجاء في هذا الشأن بالمادة الثامنة

المادة الثانية عشرة — بناء على مبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية استخدام القناة ، هذا المبدأ الذى هو قاعدة من قواعد هذه المعاهدة ، إتفق المتعاقدون على ألا تبحث إحدى حكوماتهم عن فوائد أرضية أو تجارية أو عن أي امتياز في التسويات الدولية التى يمكن أن تطرأ بالنسبة للقناة . مع المحافظة على حقوق تركيا باعتبارها دولة ذات حقوق أرضية وسيدة مصر

المادة الثالثة عشرة — عدا التعهدات المنصوص عليها صراحة فى شرائط هذه المعاهدة لاتمس حقوق سيادة جلالة السلطان ولا حقوق وامتيازات سمو الخديوى التى نشأت عن الفرمانات

المادة الرابعة عشرة — اتفق المتعاقدون على أن التعهدات الناتجة عن هذه المعاهدة لاتحد بمدة عقود التنازل المخولة لشركة قناة السويس العمومية

المادة الخامسة عشرة — لاتعوق شرائط هذه المعاهدة الاحتياطات الصحية المعمول بها الآن فى مصر

المادة السادسة عشرة — يتعهد المتعاقدون باحاطة الحكومات التى لم تمض هذه المعاهدة علما بها ودعوتها لقبولها

المادة السابعة عشرة — تقرهذه المعاهدة وتتبادل الاقارير فى الاستانة فى مدة شهر أو أقل من شهر إذا ماتيسر ذلك

صدرت بالاستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ »

« كانت صفات الخديوى إسماعيل صفات أمير ذى أفكار عالية راقية !

« أراد أن تكون مصر أوربية، فطمع منذ بداية حكمه فى أن ينهض بها وأن ينحو نحو جده « محمد على »

« ولإدراكه هذه الغاية كان فى حاجة لاكتساب ثقة السلطان وقد نالها بما حصل عليه من الفرمانات العديدة التى خولته إمتيازات كثيرة ، وقد ألم بجميعها إلماماً جلياً فرمان عام ١٨٧٣ ، وها هو أهم ماجاء فيه :

« . . . .

« لقد أردنا أن نجمع فى فرمان واحد جميع الفرمانات والخطوط الهمايونية التى وجهناها لخديوي مصر منذ أول فرمان خولت فيه وراثة حكم مصر لجدكم (محمد على)

« ولقد عدل نظام وراثة الحكومة المصرية بطريقة أن تنتقل الخديوية المصرية إلى ابن الخديوي البكر ثم إلى ابنه البكر، وهكذا تكون فى جميع الخديويين المتعاقبين ، وهذا النظام خاص بمصر وسودانها وملحقاتها سواكن ومصوع

(وإنا نذكر فيما يأتي مع التعديل والايضاح جميع الامتيازات التي نصت عليها فرماناتنا قديماً وحديثاً، تلك التي وجهت للحكومة المصرية لتكون حقاً دائماً للخديويين علي التعاقب

« إدارة مصر المدنية والمالية وجميع منافعها المادية وكل مايتعلق بها تكون من اختصاص الحكومة المصرية وموكلة إليها

« وبما أن إدارة وحسن نظام كل بلد وانتشار الثروة فيه وسعادة أهليه لا تنشأ إلا من النظام القائم علي الاعمال والعلاقات العامة ، وعلي أحوال البلد وطبيعته ،

وكذلك على مراعاة مزاج السكان وأخلاقهم، فقد خولنا خديوى مصر أن يضع النظم ويسن القوانين كلما دعت الضرورة إلى ذلك

« وكذلك خولنا الخديوى أن يجدد ويعقد اتفاقات ،دون إخلال بمعاهدات بابنا العالي السياسية مع وكلاء الدول الاجنبية ، فيما يخص الرسوم الكمركية والتجارة وفى جميع العلاقات الخاصة بالاجانب ، وجميع شؤون البلدان الداخلية وغيرها ، وذلك لتعميم التجارة والصناعة وتنظيم بوليس الاجانب ومراكزهم ، وجميع ارتباطاتهم بالحكومة والامة

« وللخديوى أن يتصرف تصرفاً تاماً في جميع شؤون البلد المالية

« وبماله من السلطة التامة يمكنه كذلك العناية بوسائل الدفاع والحماية طبقاً لمقتضيات الزمان والمكان، وله زيادة عدد جيوشنا الامبراطورية في مصر، أو نقصها بدون تحديد أى عدد يحتم عليه . . . »

***

«إعتماداً على هذه الفرمانات رأى إسماعيل نفسه سيداً فى بلده مستقلا فى شؤونه العامة فقام بتحقيق المشروعات التي جعلت مصر مع قناتها ، تلك التي كانت يسميها « نجم الشرق »،ممتدة السلطان على أفريقا الوسطى

« وجميع الأعمال التى قام بها إسماعيل فى بداية حكمه تدل على بعد نظره وتؤدته وخالص وطنيته ،وأنه بعد أن أبرز للوجود بهمته وجهده ذلك المشروع العظيم ،مشروع قناة السويس ،قوى صلة الحب بين مصر وفرنسا ، وعلى الاخص إبان حكم نابليون الثالث

« لقد نشر إسماعيل التعليم المجاني بجميع درجاته فى المدارس العديدة

التى أسسها فى أنحاء مصر، من عالية، وخصوصية، وثانوية، وابتدائية، وأولية وبعث البعوث العلمية إلى فرنسا، وإيطاليا، وانجلترا، وأنشأ الورش ودور الصناعات المتباينة، وحفر الترع والرياحات والسحارات، وأقام السدود «الأهوسة» والمنارات، ومد السكك الحديدية والخطوط التلغرافية، ونظم مكاتب البريد فى كل مكان، وشيد القصور العالية والحدائق الغناء، وفتح الشوارع فى المدن الكبيرة، وأضاءها بغاز الاستصباح، وغرس الاشجار فى الطرقات، وأوجد دور الرصد، ونظم جيشاً مؤلفاً من ٢٦٠ ألف جندي وكان يعد من أقوى وأجمل جيوش العالم فى نظامه وحركاته وجمال هندامه وأجرى فى البحار سفائن مصر، التى أسماها بأسماء موانيها وعواصمها وأقاليمها ومدائنها

« نقل إسماعيل مدنية أوربا — وعلى الاخص مدنية فرنسا — إلى مصر بحذافيرها شكلا شكلا . . . واستعان بمهرة الأوربيين على التنظيم والتنسيق، عدا رجال الرسالات المصرية الذين قاموا بأعمال جليلة قيمة !

« إن إسماعيل باشا كان يحب الفنون الجميلة حبا جما، فأخذ يشجعها فى مصر حتى أثمرت ثمراً يانعاً فى بضع سنين، وكذلك عنى بدور الكتب، وما نظامها الحديث فى مصر إلا من آثاره !

« وعلى الجملة فقد سار إسماعيل بمصر فى السنوات الأولى حتى افتتاح القناة، سيرة الامير الكبير النزعة، الراغب فى أن تكون بلاده

دولة قوية كما يحتمه مركزها ومجدها القديم ويهيئه لها ذكاء بنيها وخصوبة أرضها ... !

« بعد أن نال إسماعيل من السلطان عبد العزيز فرمان عام ١٨٧٣ وحصل به على سلطة كبيرة وحرية تامة ما كانت له من قبل، مال إلى فتح الحبشة ليوسع ملك مصر وسودانها ، فأرسل اليها حملة قوية فى عام ١٨٧٥ بقيادة ابنه الامير حسن ، ولكنها فشلت ولم تجده نفعاً !

« وفى نفس هذا العام تحقق سعيه لدى الدول فى إنشاء محاكم مختلطة فى مصر ، وبعد أن نال قبولهن أنشأ محكمة استئناف ومحكمة ابتدائية فى الاسكندرية ، ومحكمة ابتدائية فى القاهرة ، ومحكمة ابتدائية أخري فى المنصورة ، وهذه المحاكم لاتزال تعمل فى مصر حتى هذه الساعة . وهى مختصة بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية بين الأجانب، بعضهم إزاء بعض أو بينهم وبين الوطنيين ، كما تفصل فى بعض الجنح والمخالفات

« وكان إنشاء هذه المحاكم خطوة سياسية كبيرة فى نفع مصر إزاء الامتيازات ، إذ انتظم القضاء المختلط الذى كان مرتبكاً بسبب هذه الاميازات ، بيد أنه من المدهش أن تنشأ هذه المحاكم التى تعمل بقانون نابليون فى مصر ، فى الوقت الذى ما كان يوجد فيه محكمة أهلية بهذا النظام ، ذلك أن المحاكمات المصرية أيام إنشاء المحاكم المختلطة كانت أمام مجالس قديمة ، تسمى مجالس الأحكام ، كما كان الحال فى فرنسا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر !

«كان ساعد إسماعيل الأيمن في الحصول من الدول على انشاء هذه المحاكم وزيره الأول نوبار باشا ، ذلك الذي عرف كيف يؤثر بذكائه وقوة حجته في ساسة الدول ، ولقد كافأه إسماعيل أكبر مكافأة (كافأه بنقود وأملاك تقدر اليوم بخمسة ملايين من الجنيهات)

«كان إسماعيل دستوريا منذ بداية حكمه ، فلقد أنشأ مجلس الأعيان في سنة ١٨٦٦ ، وألف وزارة مسئولة في سنة ١٨٧٨ ، لتشترك معه في الحكم مظاهراً بأنه دستوري ، لا يعمل في بلاده عمل الحاكم المطلق ، وقد برهن على نزعته الدستورية في مسئلة قناة السويس عند ما ارتقى عرش مصر ، وبإلغائه السخرة في سنة ١٨٦٤ من جميع البلاد المصرية ، وما كان عيبه إلا الاسراف ....»

الارتباكات المالية

كان إسماعيل كريما وذكيا ومتعلما تعلما عاليا ، وكانت مراميه جلية وضالته حميدة ، كما كانت ميوله ووطنيته مفرغة في قالب مصري بحت ورغبته صادقة في إنهاض وادي النيل . ولكن للأسف قد شفع كل هذه الصفات النبيلة بثقة عمياء بالأجانب عن أمته وبلاده ! وبذل يكاد يكون إسرافا ، فأن ما أنفقه على المنشآت العديدة التي أوجدها وقيامه بحرب الحبشة كلها صبت أسوأ النتائج عليه وعلى وطنه !

« لقد كانت ديون مصر عند ما ارتقى إسماعيل عرشها ٣٣٫٨ مليونا من الفرنكات (١٣٤٠٠٠٠ جنيه مصرى) بما فى ذلك باقى ثمن أسهم القناة التى كانت اشترتها حكومة سعيد باشا

« وخسرت مصر بسبب الغرامات التى حكم بها نابليون الثالث فى الخلاف الذى قام بين إسماعيل وشركة القناة وما تبعها من الانفاق على مهرجان افتتاح القناة نحو ٣٦٫٧ مليونا من الفرنكات (١٤٦٠٠٠٠ جنيه مصرى)!

أما الهدايا التى كان يقدمها بين آن وآن لرجال البلاط العثماني للحصول على الامتيازات التى صدرت بها طائفة من الفرمانات ، وكذلك ماقدمه لرجال السياسة والمال فى أوربا للحصول على القروض العديدة وعلى إنشاء المحاكم المختلطة بمصر ، فقد كلفته كلها نحو ٧٠٠ مليون من الفرنكات (أي نحو ٢٨ مليونا من الجنيهات)

« وأما ما أنفق على إنشاء دار الأوبرا والسرايات العديدة ، ليعيش فيها آلاف السرارى فقد ، بلغت نحو ١٠٠ مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات) !

« وكذلك بلغ ما أنفق على حرب الحبشة ، وعلى إعداد جيش عرمرم بلا داع ، وبحرية كبيرة فوق طاقة مصر المالية فى ذلك الحين ، نحو ٥٠٠ مليون فرنك (٢٠ مليون جنيه) !

« إن هذه الديون والنفقات التى بلغ مجموعها زهاء ٨٠ مليون جنيه قد

أعجزت مصر إعجازاً بدل يسرها الرسمي عسراً وشوه سمعتها في الأسواق المالية وغم نجمها ، بعد أن كان ظاهراً ساطعاً

«إن بلية مصر في عهد إسماعيل كانت تساهله في الاستدانة بأي ربح فلقد كان السعر المضروب تارة ٧ في المائة وتارة ١٢ في المائه (وتارة ثالثة ٢٥ في المائة)

« وأن المصدر الذى اتخذه إسماعيل للأستدانة كان في بدء الأمر مصدراً فرنسيا ، هو الشركة العمومية الفرنسية للتجارة والصناعة . فقد أقرضته في عام ١٨٦٨ مبلغ ٣٠٠ مليون فرنك (نحو ١٢ مليونا من الجنيهات) ، ثم أقرضه البنك الفرنسي المصري في عام ١٨٧٠ مبلغ ١٧٥ مليون فرنك (٧ ملايين جنيه) وحصل إسماعيل في عام ١٨٧١ من ضريبة المقابلة على خمسة ملايين من الجنيهات . وهذه الضريبة كانت عبارة عن الحصول مقدما على الضرائب العقارية لمدة ست سنوات نظير الاعفاء الأبدي من نصف الضريبة المقررة .وفي عام ١٨٧٣ اقترض ٣٢ مليونا من الجنيهات بسعر ٧ في المائة

«إحتاج إسماعيل إلى المال في عام ١٨٧٤ فلم يجده في فرنسا التي كانت خارجة من حرب السبعين مثقلة ماليتها بأثقال الحرب وغراماتها ، فسعى في الأوساط المالية الاخرى فلم يجده كذلك ، وانتهى بأن سعى لدى فرنسا مرة أخرى لتشتري أسهم قناة السويس التي تملكها الحكومة المصرية فلم تستطع فرنسا

شراءها بسبب قلة المال من جهة ، وبسبب أن لديها من جهة أخرى ٢٢٠ ألف سهم ، أي ما يربو على نصف أسهم الشركة . بيد أن انجلترا التي رأت نجاح القناة على غير ما كانت تؤمل . وأن وجود نفوذها فيها أصبح أمراً حيويا لها قد أقبلت على شراء هذه الأسهم بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات كما ذكرنا !

« إن حالة الاستدانه هذه سببت قلقاً فى الدوائر المالية . الأمر الذى حمل الحكومة الانجليزية على أن تندب فى عام ١٨٧٥ مستر كاف (الافوكاتو العمومى للخزانة البريطانية) ليفحص فى الحالة المالية المصرية ويقدم فى شأنها تقريراً مسهبا . ولقد قال فى هذا التقرير ما نصه :

« إن مصر تكاد تغرق بسبب طوفان ديونها . وأن حالتها المالية فى خطر شديد . ويجب فى الحال على الدول الدائنة أن تتحد وتعمل لتوحيد ديون هذا البلد بأرباح سنوية أقل مما هى عليه الآن . ولجعل ميزانية مصر لاتزيد بنسبة الدخل الحاضر على ثمانية ملايين من الجنيهات المصرية . ولأنشاء لجنة مراقبة ..... »

(صندوق الدين العام)

« وبعد مفاوضات طويلة بين الدول الدائنة أصدر الخديوى فى ٢ مايو سنة ١٨٨٦ أمراً عالياً قاضياً بانشاء صندوق الدين العام كما أصدر فى السابع من هذا الشهر إمراً ثانياً وهذا نص نقطه الجوهرية :

«نحن خديوى مصر — إنه لرغبتنا في اتخاذ احتياطات نهائية للحصول على توحيد ديون الحكومة المختلفة وديون الدائرة السنية وتخفيف الاثقال الباهظة الناجمة عن هذه الديون . ولرغبتنا كذلك فى تقديم دليل رسمي على حسن نيتنا تجاه تأكيد الضمانات اللازمة للفوائد المتعهد بها — قد رأينا إنشاء صندوق خاص يقوم بتدبير الدين العام تدبيراً منظما وأن ينـدب لادارته موظفـون أجانب يعينون بناء على طلبنا بواسـطة الحكومات المشتركة كموظفـين مصريين قائمين بتأدية الوظيفة التي ندبناهم لها بالشرائط الآتية :

المادة الاولى — أنشىء صندوق للدين العام ليقوم بتسلم المبـالغ اللازمة لدفع أرباح الديون واستهلاكها وألا تـكون مخصصة لغير ذلك

المادة الثانية — على الموظفين والصناديق المحلية أو المصالح الخاصة التى كان من شأنهم تحصيل الاموال المخصصة لدفع الديون وإيداعها فى الخزانة العامة لهذه الغاية — أن يدفعوها من الآن بناء على أمرنا هـذا على حساب خزانة الحكومة لصندوق الدين العام الذى يعتبر في هذه الحالة كصندوق خاص للخزانة العامة ويتسلم كذلك صندوق الدين المبلغ اللازم لسداد أرباح واستهلاك الديون الموحدة . ويتسلم على السواء دفعات الاستهلاك الواجبة للحكومة الانجليزية و أرباح أسهم قناة السويس . . . . . .

. . . .

المادة الرابعـة — لمـديري صـندوق الدين الحق فى مقاضاة الادارة الماليـة المصرية ، في شخص وزير المـالية أمام المحاكم المختلطة ، باسم الدائنين الاجانب ، إذا مس حقوقهم أي إجحاف بوصف أنهم

أوصياء عليها

. . . .

. . . .

المادة السابعة — لايتأتى لصندوق الدين استخدام المبالغ المودعة أو غير المودعة لديه في أي قرض . أو أية تجارة أو أية صناعة أو أي شأن آخر

المادة الثامنة — لايتأتى للحكومة المصرية دون موافقة رأي أغلبية أعضاء صندوق الدين أن تعدل الضرائب المخصصة للدين حتى لاينجم عن هذا التعديل ماينقص دخل هذه الضرائب ...

المادة التاسعة — تتعهد الحكومة بأن لاتصدر أسهما أو سندات على الخزانة والا تستدين دينا جديداً من أي نوع كان »

«وبعد أن صدر هذا المرسوم الخديوى عينت الدول مندوبيها وبدأ صندوق الدين عمله

(المراقبة الثنائية)

« خوفا من سوء إدارة رجال إسماعيل للشطر الباقى من الميزانية ألحت الدول علي مصر بوجوب إنشاء المراقبة الثنائية لتراقب مالية مصر، وقد أصدر إسماعيل أمراً آخر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ جاء بين مواده مادتان خاصتان بالمراقبة وهذا هو نصهما :

المادة السابعة — يعين مراقبان عموميان ، أحدهما يكون مراقبا عاماً للدخل، والآخر يكون مراقباً عاماً للحسابات وللدين العام

المادة الثالثة عشرة — يكون أحد المراقبين فرنسياً والآخر انكليزياً

«وقد رأي المراقبان مستحيلا عليهما أن يسيرا بالمالية المصرية سيراً مرضياً لارتباكها من جميع الوجوه، لاسيما وأن الدين المصري كان قد بلغ نحو ٩١ مليون جنيه، وكانت أرباحه السنوية فاحشة بحيث لاتفى غلة الخزانة العامة بنفقات الأدارة وهذه الارباح معاً، فقدما تقريراً وافيا كانت نتيجته تعيين قومسيون عال للتحقيق»

(قومسيون التحقيق العالي)



تألف قومسيون التحقيق العالي من مندوبي الدول الكبيرة بناء على المرسوم الخديوي الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ برئاسة مسيو دي لسبس وقد كان بين أعضائه مندوب من قبل الحكومة المصرية هو المرحوم مصطفى رياض باشا (أحد رؤساء الوزارات المصرية)

«بعد أن تألف هذا القومسيون بصفة رسمية. قدمت فرنسا وانجلترا معاً للخديوي إسماعيل مذكرة محتمين عليه العمل بمقتضاها لتوطيد الثقة المالية، ولتنظيم الشؤون المصرية وهذا هو موجزها:

أولا ـ لايحضر الخديوي بأى حال مداولات مجلس الوزراء عند انعقاده للنظر فى أي شأن من الشؤون

ثانياً ـ يعين الامير محمد توفيق باشا رئيسا لمجلس الوزراء حالا

ثالثاً ـ يحضر مجلس الوزراء العضوان الاوربيان وهما سير «ريفرس ويلسون» الانجليزي وزير المالية و «دي بلنيير» الفرنسى وزير الاشغال العمومية، ومن حقهما أن يعارضا أي قرار لايرتضيانه، ومعارضتهما تعطل كل قرار، بشرط أن تكون المعارضة صادرة منهما معاً ..»

« ولما رأى الخديوى أن هذا التدخل من قبل الدول ماس بشرف مصر وبكرامته الذاتية ، وأنه تدخل معيب من جميع الوجوه، وأنه لو فرض المستحيل وقبله، لهاجت الأمة المصرية بأسرها ، ولوقعت البلاد فى فوضى! لما رأى ذلك ، دعا جميع معتمدي الدول فى مصر، وبسط لهم الحال ورجا منهم أن يبلغوا حكوماتهم ما يأتى :

« إن مصر ليست في حالة إفلاس، وأنها قادرة على الوفاء بتعهداتها ودفع أقساط ديونها . وأن الامة المصرية التي هى صاحبة الشأن الاول في الاشراف على مرافقها وصيانة شرفها واستقلالها، لا تقبل بأى حال أن تحكم بغيرحا كمها الشرعى مع وزارة وطنية مسؤولة أمام مجلس نواب ينتخبه الشعب علي أحدث أسلوب نيابي وكفى أني قبلت نظام المراقبة الثنائية

« أما الامير توفيق باشا فانه من جهته أبى كل الاباء أن يعمل ضد الشعور القومي وقدم إلي استقالته وقد عينت مكانه محمد شريف باشا ...

« وعلى أثر هذا الاعلان أصدر الخديوى إسماعيل باشا مرسوما فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بالغاء المراقبة الثنائية وأخذت حكومة انجلترا وحكومة فرنسا فى مخابرة الدول والباب العالى فى هذا الشأن

(عزل الخديوى إسماعيل)

« ما كان إسماعيل باشا يعتقد أن الباب العالى يفاجئه بأمر العزل ، ولكنه فوجىء به تلغرافياً فى ٢٥ يونيه ١٨٧٩ ، فبرح مصر فى الثلاثين من نفس الشهر وفى صحبته أسرته وبعض أنجاله ، وعند ما وصل إلى نابولي (إحدى موانىء إيطاليا) حتى أرسل إلى الصدر الأعظم بالاستانة الخطاب الآتى بيانه:

« إني أجهل حتى الساعة التعطفات والمبرات التي وجهها جلالة السلطان إلى شخصي .... لقد استنجدت بقوة جلالته ليحميني من الضغط الاجنبي ، بعد أن قضيت في الخديوية المصرية ستة عشر عاماً أديت فيها واجبي أحسن تأدية ، حيث عممت السكك الحديدية في جميع جهاتها ، وشققت الاقنية العديدة لري أراضيها التي أفاضت خيراً عميماً . وتم إنشاء ميناءين كبيرين في السويس والاسكندرية . وقضى على تجارة الرقيق في أفريقيا الوسطى ، ورفرف لواء الدولة على أقاليم فسيحة ما كانت لها من قبل وتم حفرة قنا السويس بين البحرين وانتفع بها العالم بأسره ... وأخيراً تم لمصر في عهد حكومتي الاصلاح القضائي بعد تذليل الصعوبات التي اعترضته . وقد زالت بذلك عقبة الاقضية المتعددة المتضاربة لتباين التشريع الاجنبي في كل بلد . وتحققت بهذا النظام سرعة الفصل في القضايا ، فضلا عن الفائدة التي تدركها مصر في المستقبل من عدل قائم على احتكاك مدنيات الشرق بالمدنيات الاجنبية .... »

***

« رأيت الخديوي إسماعيل مراراً في روما . ألا إن أسفه لابتعاده عن بلاده كان مؤثراً ، وما كان ألمه لترك مركزه بالغاً درجة حزنه لحرمانه من التمكن من القيام بخدمة بلاده فوق ماقدم لها من الخدمات . !

« لقد عمل لمصر كثيراً ، وما عظمة آثار المدنية الغربية التي نراها فيها اليوم إلا من غرس يده .... وليس المصريون القائمون حتي اليوم بأكبر الاعمال في مصر إلا أولئك الذين تعلموا خلال عهد إسماعيل في كليات مصر أو في كليات الغرب !

« أما الدين الذي كان مدعاة عزله ، وسبب كارثته ، فانه لايزال كما تركه بفضل إدارة انجلترا التي عزلته باسم هذا الدين وقد مضى عليها في مصر

أربعون عاما . . . !

* * *

« ألا إن هذه لأول مرة انقادت فيها فرنسا إنقياد الأعمى إلى مؤامرة دبرتها السياسة الأنجليزية ضد مصر وأميرها ! فيالها من حالة مزرية إذا قورن هذا الأذعان بمعونتنا التى قدمناها قبلا «لمحمد على» ضد مؤامرة انجليزية شبيهة بهذه المؤامرة فى عام ١٨٤٠ !!

« كيف انحطت سياستنا إلى هذا الحد ؟ ولماذا أخلت فرنسا بواجباتها نحو بلد ما كان إلا حليفاً لها منذ أمد بعيد ؟ انه كان فى مقدورنا أن ننجى إسماعيل ومصر فى آن واحد ، إذ كان يسيرا علينا أن نشترى أسهم قناة السويس التى كانت تملكها مصر ! وكان فى استطاعتنا أن نصلح إدارة الحكومة المصرية بنصائح ودية نقدمها لها ، دون أن نسمح بأي حال بتدخل انجلترا فى شأنها !

« لقد كان لفرنسا فى مصر بعد افتتاح القناة أكثر من مائتي موظف ولا ريب أن الخديوي كان يقبل تعيين اثنين أو ثلاثة من كبار الماليين الفرنسيين فى خدمة مصر ، لانتشال مركزها المالي من هوة السقوط بما كانوا يقدمونه لحكومتها من النصائح الفنية !!

« إن ساستنا ، وبالأخص مسيو وادنجتون ، كانوا يعلمون من زمن مديد ان انجلترا تعمل لاحتلال مصر ، لتتسلط على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر في وقت واحد ، وكان الواجب على السياسة الفرنسية أن تعرقل عمل

انجلترا حرصاً على مصلحة فرنسا الذاتية ولكن مسيو وادنجتون صديق انجلترا قد أقر عملها !! وما كانت النتائج التى تحملها العالم من جراء هذه الخطة، إلا أنه رأى انجلترا ترتب نفسها فى مصر، كمالكة مطلقة التصرف!!!

الخديو توفيق

« خلف إسماعيل ابنه محمد توفيق باشا، ولكى يتجنب حظ أبيه مزج سياسة اللين بالحكمة، وامتثل لنصائح الدول مع بذله الجهد فى تخليص المرافق المصرية مما تورطت فيه :

« ألغى توفيق باشا فى بدء حكمه دكريتو ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ (القاضى بالغاء المراقبة الثنائية) فعادت للعمل واستمرت حتى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٣

« وبناء على اقتراحه فى أول يوليه سنة ١٨٧٩، عينت الدول ممثليها فى لجنة التصفية الدولية، التى صدر بتشكيلها أمر عال فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠

« وفى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال آخر باقرار نتيجة أبحاث هذه اللجنة وقررها واعتبر تقريرها كقانون للتصفية وجزء من القانون الدولي

«وهذا القانون الذى بلغت مواده ٩٩ مادة قد حدد رقم الدين وموارد الحكومة ، ووصف العلاج لحالة البلاد المالية من دخل وخرج

« ولقد بلغ دين مصر العام حتى ذلك التاريخ :

جنيه انجليزى	
٢٢ر٦٨٩ر٨٠٠	دين ممتاز
٥٨ر٠٤٠ر٣٢٦	دين موحد
٠٩ر٥١٨ر٨٠٤	دين ألدائرة السنية والدائرة الخاصة
٠٨ر٥٠٠ر٠٠٠	دين أميري لروتشلد
جنيــــه	
٩٨ر٧٤٨ر٩٣٠	مجموع الدين بالجنيه الانجليزى

« جعل قانون التصفية فائدة هذا الدين ٥ فى المائة وأن يتم استهلاكه فى ٦٥ عاما ، منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦

« ولقد سر هذا القانون جميع الدائنين بالرغم من تخفيض الفائدة لأنه ضمن لهم حقوقهم

« سارت مصر بعد ، فى سبيل السداد وكانت على وشك إصابة مرماها من رفع هذا الحمل الثقيل عن عاتقها ، ولكن السماء تلبدت بالغيوم فجأة ، وبدأ رعد الثورة العرابية يدوى فى الآفاق !

الثورة العرابية

« لما ارتقى الخديوى توفيق باشا العرش، منح القائمقام أحمد عرابى بك رتبة أمير ألاي . وعرابى هذا ما تخرج فى مدرسة حربية، بل أنه رقى من الصفوف (من تحت السلاح) . ولما كان متعصبا لعنصره كان يعتبر كل عنصر آخر فى مصر حتى المسلمين الذين ولدوا فيها وقضوا أربعة قرون فى نواحيها غرباء عنها !

« كان وزير الحربية المصرية فى عام ١٨٨٠ الفريق عثمان رفقى باشا وهو من أصل شركسى، ومن سلالة أسرة سكنت مصر منذ عدة قرون فاتفق عدد كبير من الضباط المصريين فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٠ على تقديم عريضة للخديوى ضد وزير الحربية هذا، مدعين أنه كبير العطف على الضباط الذين هم من أصل شركسي وأنه يوجه إلى غير الاكفاء منهم عنايات غير عادلة، طالبين عزله ! وقد ناب عن هؤلاء الضباط ثلاثة منهم لتقديم هذه العريضه للخديوى، هم أمراء الالايات البكوات أحمد عرابى، وعلي فهمى، وعبد العال حلمى، وكان هذا الطلب مقدمة الثورة !

« إنتهز قناصل انجلترا وموظفوها فى مصر هذه الفرصة ونصحوا الوزير الحربية أن يستعمل الشدة المتناهية مع هؤلاء الثلاثة القادة. وما كان غرضهم الا إثارة الشقاق بين العناصر الحربية حتى يخدموا بذلك سياسة انجلترا السرية

ويسهلوا لها ما رسمته من احتلال مصر !

«وبعد أن تسلم وزير الحربية هذه العريضة، استدعى عرابى ورفيقيه إلى وزارة الحربية، وأعلمهم أمام مجلس من الاعيان بأنهم عزلوا من الجيش ، وأن ثلاثة ضباط شراكسة سيحلون محلهم ! فأجابه عرابى على الفور وبكل إباء

« لا يمكن أن يعزل أصاغر الضباط بمثل هذا الشكل ! إننا لسنا هنا خدامك بل خدام الوطن والامة واللواء والعرش وحراس الشرف المصري »

«على أثر هذه الاجابة وقف وزير الحربية هؤلاء الزعماء ، مع الضباط الذين كانوا من ضلعهم ، عن العمل وحجزهم جميعاً ! ولما علم رجال الثلاثة الآلايات المقودة بهؤلاء الضباط أنهم حبسوا ، ثاروا وهاجموا السجون وأطلقوا سراحهم ؟ ولقد هاجت أنفس المصريين من فورها بسبب وقف هؤلاء الضباط كما سرت لتخليصهم !

« قدم عرابى على أثر هذه الحادثة تقريراً مفصلا لمعتمدى جميع الدول فى مصر ، وقصد فى الوقت عينه ، أي فى ٢ فبراير سنة ١٨٨١ ، إلى سراى عابدين وقدم ولاءه وولاء جميع الضباط للخديوى

« ولما كان الخديوى توفيق كريم الخلق ولين العريكة فى آن واحد أبدى لعرابى باشا أسفه لما جرى وأخبره بأنه سيعين الفريق محمود باشا سامى البارودى وزيراً للحربية بدلا من عثمان رفقى باشا !

« وفى هذه اللحظة أكد سير ماليت قنصل انجلترا الجنرال لعرابى وزملائه ، أنه هو الذى نصح للخديوى بان يعزل رفقى باشا !

« وفى يوم ٤ فبراير سنة ١٨٨١ استدعى الخديوى عرابى وزميله الأميرألاى على فهمي بك وكلفهما بزيارة القنصلين الجنرالين لفرنسا وانجلترا ، وأن يتعهدا

لها بتأمينهما على حياة الأجانب القاطنين فى مصر وأملاكهم . وقد أطاعا أمره وأديا هذا الواجب ! ولكن الدسائس الأنجليزية قامت من كل صوب لتعكير صفاء السلام فى مصر !

« ولما رأى الحزب العسكري شدة مصطفى رياض باشا الوزير الأول ولين الخديوى ودسائس الأنجليز ، خاف على مستقبل مصر ، فاتحد مع أعضاء مجلس الاعيان على أن يطلبوا من الخديوى

أولا ـ عزل وزارة رياض باشا

ثانيا ـ إنشاء برلمان مصري

ثالثا ـ أن يكون عدد الجيش ١٨ ألف جندى عملا بالفرمان الامبراطوري واقتصادا للنفقات التى تعين على نهضة المالية المصرية

« وقصد عرابى على رأس ألايه إلى سراي عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وقدم هذه الطلبات للخديوى الذى نصح له المراقب الانجليزي وقنصل انجلترا ـ وقد كانا إذ ذاك فى حضرته مصادفة على ماقيل (!) ـ بقبول هذه المطالب دون أي تعديل ! فاعتزم الخديوى فى الحال استقالة وزارة رياض باشا ، وكلف محمد شريف باشا بتشكيل وزارة أخري ! وأصبحت انجلترا بعد هذه النتيجة المباشرة صديقة الخديوى والقادة الحربيين وزعماء الحزب الوطنى فى مصر ، وكلهم وثقوا بها وعملوا بنصائح ممثليها !

«ولما كنت صديقة مصر المحبة لها الراغبة فى خيرها بينت عن كثب المركز الخطير الذى هى فيه والدور الذى تريد انجلترا أن تلعبه ، مما تدل عليه مقدمات الحوادث ولقد نشرت في عدد شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ بالقسم الخارجى من مجلتى « لانوفيل

ريفو » مانصه :

« إنهم في هذه الايام يقيمون في لندرة الحجة على أنه لالزوم لوجود جيش في مصر ، لمناسبة بعض الاضطرابات الحربية التي وقعت فيها أخيراً ! فقد قالت (ستاردى ريفيو) التي تعبر عن الشعور السري للحكومة الانجليزية ماملخصه :

« إن الجيش المصري على وشك التمكن من حكم البلاد ، فقد وضع يده على كل شيء ، وتغالى فى كل أمر وليس لطلباته حد ! وأنه متى كانت الفوضى سائدة في الجيش فان الحل الوحيد يكون لامحالة حله وأن مايلزم لمصر هو قوة للضبط (جندرمة) فقط

« إن مصر تنفق كثيراً فى سبيل هذا الجيش بينما هو مصدر خطر على الخديوى وعلى البلاد . ويمكن صيانة هذه الاموال بالغاء ذلك الجيش ، بيد أنه لايمكن إلغاء جيش أدرك انتصارات سياسية عديدة معتقداً أن الضعف تسرب إلى حكومة بلاده إلا إذا اتخذت الاحتياطات الحكيمة لذلك وهذا مما لايراه أحد حتى فى مصر نفسها . . . ألا إن الدول الحامية مصر (!) إزاء موقف كهذا لابد لها من أن تضع حداً لهذه الحالة السيئة !

« هذه هى النظرة الانجليزية ، وهي بعينها التى أسقطت قنصلنا الجنرال مسيو (رنج) وكانت سبباً فى عزله بعد الجدل الذى قام بينه وبين مسيو دى بولنير الذى يعمل للمصالح الانجليزية ليس إلا ، بينما كان مسيو رنج يدافع عن البقية الباقية من استقلال مصر ، باذلا جهده لتأييد نفوذنا تأييداً يعدل على الاقل نفوذ الدولة المنافسة لنا !

« وأنه بالرغم من العواطف الاكيدة التي أبدتها الجالية الفرنسية في مصر نحو مسيو رنج فانه قد ذهب ضحية سياستنا !

« لاشيء يحزن الوطني أكثر من فقدان الاصابة السياسية عند ما يكون الامر خاصا بالمنافع الوطنية !

«وأن مايجرى الآن في مصر يثبت جلياً أننا كنا على حق من اتهام مسيو (دى بولنيير) بأنه أهمل الصوالح الفرنسية وترك صوالح انجلترا تربو عليها !

« لقد أسفنا جد الاسف لابتعاد إيطاليا عن مناصرة سياستنا فى القاهرة ، وما كان ذلك إلا نتيجة الخطة السيئة المقصودة التى توخاها مسيو « وادنجتون » صديق انجلترا الحميم ! وإننا نحن الفرنسيين الاحرار ما آزرنا مسيو رنج الذى عمل كل مافى وسعه لتوقى كل نتيجة سيئة العقبى إلا لانه كان فرنسيا وطنيا أميناً وصديقاً لمصر ! وأن اللوم الذى وجهه مسيو برتليمى سانت هيلير (وزير الخارجية الفرنسية) لمسيو رنج وتأييده لمسيو (دى بولنيير) لاشك قد حمله تبعة أشد خطورة من التى تحملها فى تونس عند ماشد أزر مسيو (روستان)

« ألم أكن إذاً محقة عند ماكتبت هذا ؟ وكذلك ألم أكن مصيبة فى مؤازرتى اليوم مصر في نفس الموضوع وعين الغاية ؟

« ألا إن عواطفى تلقاء مصر العظيمة هي التى أضاءت بصيرتي من زمن بعيد !

***

« إن السياسة التى اتبعتها انجلترا تجاه مصر من بداية ثورة عرابي إلى نهايتها، ما كانت إلا سياسة خداع وكذب وغدر ! ولقد أفلحت إذ وجدت نفوسا صالحة لدسائسها فمكنت الشقاق بين الخديوى والحزب العسكرى وبين ضباط الجيش من جهة، وبين الخديو والسلطان من جهة أخرى. باذلة جهدها لتظهر أمام الجميع مظهر الصديقة الودود ، ومن تلك اللحظة خرجت حوادث مصر للعالم كما تريدها انجلترا !

« أكدساسة انجلترا للباب العالى على أثر حوادث ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ أن الجيش المصرى معاد للخديوى ، لأن سموه يريد أن يجرى على سياسة

جده «محمد علي» في سوريا ، ويريد كذلك أن يكون مستقلا استقلالا تاما !

« وما كانت سياسة تركيا إزاء حوادث مصر إلا سياسة عمياء وعلى الأخص بعد أن تبين لها أن الصحافة الأوربية بحذافيرها تكيل صنوف المديح لانجلترا في المسئلة المصرية ، حيث قبلت أن تبعث إلى مصر وفداً سياسياً برئاسة درويش باشا !

«وصل هذا الوفد إلى القاهرة ، وبعد أن أدي مهمة التحقيق عاد إلى الأستانة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ ! ومن ذلك التاريخ كبر نفوذ عرابي باشا في بلده ، إذ اعتقد المصريون قاطبة أن درويش باشا ما جاء مصر إلا ليسلمه الوكالة عن السلطان (وهذه أيضاً دسيسة انجليزية)

الدستور

« تمت الانتخابات للبرلمان المصري بكل حرية في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ وأعلن شريف باشا الوزير الأول إرتياحه من النتيجة

« إفتتح الخديوى هذا البرلمان في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ بخطاب حافل بوسائل النهوض القومي ، ولقد كان ذلك اليوم يوم عيد وبشر في أرجاء وادى النيل ، كما كان أسعد أيام الحزب الوطني وفرنسا صديقة مصر !

«ولقد عين رئيسا للبرلمان ذلك الوطني الكبير محمد سلطان باشا رئيس الحزب الوطني، وأقر البرلمان المصري الدستور والكثير من القوانين النافعة وأدت وزارة شريف باشا واجبها بكل استقامة . ولقد أطرى ساسة انجلترا وصحافتها مصر وبرلمانها ونجاحها إطراء كبيراً !

«وهذه هي أهم مبادىء الحزب الوطني المصري في ذلك التاريخ ؟

أولا — الاعتراف بسيادة الدولة العلية مع المحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر

ثانياً — الطاعة والاخلاص لسمو الخديوي، مادام محترما تعهداته التي أخذها على نفسه

ثالثاً — ألاعتراف بالخدمات الكبيرة التي أدتها لمصر فرنسا وانجلترا بالمراقبة الثنائية ، ومؤازرة هذه المراقبة الضرورية لضمان مالية البلاد وصوالح حملة سهوم الدين

رابعا — احترام طمأنينة الاشخاص وسلامة الاملاك سواء في ذلك المصريون والنزلاء

خامساً — إعلان مبادىء الحرية الدينية والسياسية في بلاد مصر ، واعتبار سائر المصريين سواء أمام القانون وإعلان الدستور وتشكيل مجلس نواب مصري وتحديد حقوق كل سلطة

سادسا — إنهاض الامة بتعميم التعليم ...»

* * *

«كتبت مقالا في مجلتي « لانوفل ريفو » التى صدرت في شهر فبراير سنة ١٨٨٢ هذا هو نصه :

« ألا إن ضعف نظام المراقبة الفرنسية الانجليزية قد بدا للعيان بسبب الحوادث

التى تجري الآن فى مصر ، فلقد علمنا علما متواصلا أن جماعة الاعيان التى يعاضدها عرابي باشا قائد الجيش المصرى ترى من حقها تمحيص ميزانية الحكومة بحذافيرها الامر الذي أباه عليها شريف باشا الوزير الاول لمخالفته للدستور من جهة ولروح الاتفاق الذى تم بين مصر وفرنسا وانجلترا بشأن سلطة المراقبة الثنائية من جهة أخرى

«وأن هذا الوزير الجليل إزاء هذه الحال لم يجد بدأ من تقديم استقالته حتى لا يعزل بالقوة إن هو استمر على معارضة مجلس النواب، ولقد حلت وزارة أخرى محل وزارته برئاسة الجنرال محمود باشا سامى البارودى الذى كان وزير الداخلية ! وتعين أحمد عرابى باشا وزير الحربية في هذه الوزارة، وما هو فى الحقيقة إلا السيد المطلق الذى يذعن لارادته خديوى مصر نفسه كل الاذعان !

«إن هذه الحركة ليست إلا ثورة سلمية فى بدايتها ، بيد أن مغبتها لا تخفى على أحد . هذا وبما أن محمود باشا البارودي أكد لقناصل الدول الجنرالية بأن وزارته تحترم جميع المرافق الدولية فأنه لا يسعنا إلا أن نكون كبيرى الرجاء لتعود المراقبة الثنائية سيرتها الاولى فتعمل فى مستقبل الايام كما كانت تعمل فى ماضيها لصالح مصر والدائنين معا !

« إن مناقشة الميزانية مناقشة تفصيلية فى كل فروعها ترجع إلى الحق الممنوح لمصر بمقتضى الفرمانات السلطانية، لذلك كان أي تصريح بالنزول عن شطر من هذا الحق مخالفاً مخالفة صريحة لمبدأ السلطة القومية فى مصر ! ولكن مادامت مصر الرسمية قد اتفقت مع الدول الدائنة أن تدفع لها سنويا مبلغاً معينا . فلا محل إذاً لتشدد نواب مصر فى وجوب مناقشتهم هذا المبلغ !

« وقد لوحظ أن المراقبين الدوليين لم يحضرا جلسة مجلس الوزراء التى تقرر فيها القانون النظامى . و ليست هذه الهفوة فى السياسة الدولية إلا أول ضربة تعقبها ضربات !

« إنهم يقولون الآن فى كل مكان : لو أن السياسة الفرنسية سارت فى مجراها التقليدي ولم تبدل ممثليها فى مصر إبان هذه الحوادث المهمة، فان انجلترا ما كانت تصل إلي تقوية نفوذها فى القاهرة بمثل هذا الحال المروع !

« بيدأن عودة مسيو فرسينيه إلى رئاسة الحكومة الفرنسية تدعو إلى الامل فى اتقاء شر الطوارىء والسير بالسياسة الفرنسية إزاء المسئلة المصرية على أسلوب حكيم مثمر !

« لقد انتظر العالم كله بتلهف خطبة ملكة الانجليز فى مجلس العموم ليقف على ماقررته بريطانيا العظمي نهائيا بشأن مصر، ولكننا لم نجد فى هذه الخطبة إلا هذه العبارة الغامضة المبهمة إبهاماً تاما . وهذا هو نصها :

« إن تبادل الآراء فى المسألة المصرية قد تم بيننا وبين رئيس الجمهورية الفرنسية، تلك الآراء التى بذلنا فيها جهداً كبيراً والتى انتهت بما يحتم علينا القيام بواجبات خاصة ! وسأستخدم نفوذي لأؤيد بحالة مرضية وفعالة كل إدارة حسنة في مصر وكل ماهن شأنه ترقية مرافقها وصيانة حقوقها التى خولتها إياها الفرمانات السلطانية والاتفاقات الدولية العديدة !! »

«وكذلك تصريح اللورد جرنفل (وزير الخارجية الانجليزية) وخطبة مسيو غلادستون (رئيس الحكومة البريطانية) يدلان على أن إنجلترا بعد أن أملت لحظة فى أن تعمل وحدها لتقوية نفوذها فى مصر عادت إلى اتباع الخطة العامة القاضية بتدخل جميع الدول فى هذه المسألة الخطيرة . لذلك رأى الوزير الاول البريطاني أن المراقبة الفرنسية الانجليزية كافية لتحل محل المراقبة الدولية فى الشؤون التجارية والقضائية الخاصة بمصر وأن انجلترا وفرنسا فى مصر ليستا إلا مندوبتين عن جميع الدول، وأنهما على استعداد تام لقبول الملاحظات التى تبديها أربع الدول الكبيرة الاخرى !

«إن الاطراء الذي وجهه مسيو غـلادستون إلى الحزب الوطني المصرى وإلى جهوده المبذولة لاقامة نظم حرة في بلد إسـلامي ليس من شأنه إلا تقرب السياسة الانجليزية من وزارة البارودى باشا ، وأن تعيين على باشا صادق وزيراً لمالية مصر ليس كذلك إلا ضماناً عمليا للصوالح الانجليزية !!

« وهذه هى المهارة الانجليزية التقليدية القائمة على الدهاء العملي، إذ أن الانجليز فى مصر خلصوا أنفسهم من كل تبعة أمام الوطنيين المصريين ، بينما ألقوها على عاتق فرنسا رابحين بذلك عواطف الحزب المتغلب فى مصر تأييداً لمركزهم وصيانة لصوالحهم !

« وأننا نأسف لعكوف فرنسا عن سياسة ليس من شأنها أن تجعلها مستقلة استقلالا عمليا فى كل مايتعلق بمشاطرتها الشؤون المصرية ومراقبتها ، فانها اقتفت أثر سياسة مسيو ودنجتون القاضية بالمراقبة الدولية الغربيـة دون أن تؤازر الجهود القومية في مصر، مخالفة فى ذلك تقاليدنا التاريخية . تلك التقاليد التي جنينا من ورائها عطف مصر فوجـد بنو وطننا فيها من كرم الوفادة وحسن الرعاية ما يفوق جميع الفوائد المنتظرة !

« وأننا كذلك على الضـد من المباديء الطبعية لسياسة جمهورية حقيقيـة قد سمحنا باستغلال الامة المصرية !

«فبعد أن حتمت علينا السـياسة الانجليزية قبول المراقبة الثنائية عادت انجلترا وعملت لزعزعة هذا النظـام الذى كان يجب أن يكون عملا قومياً مشتركا !

« وفي الوقت الذى يعلن الوزير الفرنسى بأن ليس ثمة أي داع جدي للمضى مع انجلترا في سـبيل الاعمـال الحربية المتعلقة بمصر ، نجد مسيو غلادستون لا يتردد في الاعتراف بأن ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا قد قمن بمـا يحتمه عليهن واجبهن عند ما أرسلن معا احتجاجهن للسلطان على كل تعـديل يمس نظام مصر الداخلي إذ قال : « إنهن لم يتعـدين حقوقهن ولم يقمن بسعي من شأنه أن يوجد أقل صعوبة

في الامور المصرية المعقدة جد التعقيد ... »

« وكذلك نجد بريطانيا العظمى قد تركت من جهتها الدفاع عن المراقبة وأنها مستعدة لمخابرة الدول العظمى ! ويظهر أنها تقبل مقدما التحكيم الدولي . وأنها لمفاجأة تلق علينا درسا جديدا ، نستطيع أن نبحث به في المستقبل كل تعهد عقيم وكل تدخل لايجدي ! ... »

***

« منذ ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ جرت أحوال مصر من سيء إلى أسوأ للأسباب الآتية :

أولا — استقالة شريف باشا الذى كان معتبراً أعقل رجل وذا نفوذ كبير لحماية المرافق المصرية وصوالح الدائنين

ثانيا — تعين عرابى وزيراً للحربية بعد أن علمت خطته الثورية وكرهه للمصريين الذين هم من أصل شركسى

ثالثاً — غضب فرنسا وانجلترا من جراء تشبث مجلس النواب المصرى فى مناقشة النظم الخاصة فى الميزانية بديون مصر !

رابعاً — استقالة المراقبين الفرنسى والانجليزى

خامسا — عناد عرابى وامتناعه عن اتباع نصائح الحزب الوطني التي أبلغها إياه رئيسه سلطان باشا ، وكان واجبا عليه أن يبرح مصر لتتحقق سلامتها !

سادساً — الدسائس الانجليزية

***

« كان الواجب على الحزب الوطني فى ذلك الأوان أن ينقاد للنصائح الحكيمة التي أبداها شريف باشا بعدم تعرض البرلمان لمسئلة الديون الأجنبية

بيد أن وزارة على رأسها جنرال عسكري مثل البارودي ووزير حربيتها عرابي باشا، لهى وزارة دكتاتورية بحتة!

« تضاربت الأنباء التي كانت تنشرها الصحف الكونية إبان هذه الحوادث شأنها في جميع الحوادث الدالمية، فالصحافة الانجليزية كانت تهاجم تارة تركيا، وتارة الحزب الوطني المصري، ملحة بأن مصر ليست في حاجة لجيش ويكفيها قوة بسيطة من البوليس، إلى غير هذا التهكم مما ذكرناه في (لا نوفيل ريفو) . والصحافة الفرنسية التي عواطفها الودية دائمة الظهور على الأمة المصرية، كانت تلح بوجوب عدم التدخل في شؤون مصر بالقوة!! ولقد سأل مسيو «دي لافوس» النائب الفرنسي، في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢، مسيو فريسينيه رئيس الوزارة عن خطة فرنسا السياسية تجاه المسئلة المصرية، فأجابه مسيو فريسينيه:

« إن فرنسا وانجلترا تخابران الدول الاخرى ليعملن معا!»

«ألا إن المصاعب التي لقيتها السياسة الفرنسية الانجليزية في مصر كان من شأنها إرضاء البرنس بسمارك، فقد قال لمسيو دي كورسيل سفيرنا في برلين

« إن أحسن وسيله للانتصار على الصعاب المصرية أن نكل أمر العناية بها وبتذليلها إلى تركيا!!»

«وكتب مسيو « سنكليويز » قنصلنا الجنرال في مصر الى مسيو « دي فريسنيه » باعتباره ناظر الخارجية الفرنسية في ٥ مارس مانصه!

« إن الاخبار الاكيدة التي لدي تجعلني أعتقد أنه لاحاجة لاتخاذ وسائل قسرية لتوطيد السكينة في مصر »

« ولما حرج المركز بسبب اعتلاء عرابي منصة وزارة الحربية كتب قنصلنا الجنرال فى القاهرة إلى مسيو فريسنيه فى ١٠ مارس راجيا منه أن يزوده بتعاليمه بأول فرصة ، فما كان من وزيرنا إلا أن رد عليه بنصيحة غامضة للغاية ، طالبا إليه أن يمتنع عن أي تدخل وعن أي عمل شخصي أثناء الانقلابات الحكومية التي يمكن أن تحدث فى مصر . إلى أن قال له :

« أعن كل العناية بأن تؤكد جهارا أن كل وزارة توطد الامن والنظام، وتحترم التعهدات الدولية ، وعلى الاخص المراقبة الانجليزية الفرنسية، تجد مناصرة خالصة وعند الحاجة إرشادات شبيهة بالرسمية لتسهيل ماتحتاج إليه فى سيرها .. »

« بينما كانت انجلترا تعمل لالغاء المراقبة الثنائية والاندفاع ضد مصر بمعاضدة الدول الأخرى كانت سياستنا تشد أزر هذه المراقبة ! وبينما كانت انجلترا تعمل للانفراد وحدها بالمسألة المصرية كنا نحن نعينها بسياستنا الخرقاء على هذا الانفراد ! بل وفى الوقت الذى كان يشتد الهياج رويداً رويداً على شواطىء النيل حيث كانت البغضاء بين الخديوى وجيشه تنمو كل يوم — ما كان يتسلم ممثلنا فى مصر من تعليمات وزارة خارجيتنا إلا ما كان أكثر إبهاما !!

* * *

« أمر عرابى باعتباره ناظر الحربية فى ١١ أبريل باعتقال الكثيرين من الضباط المصريين الذين هم من أصل شركسى ، مدعياً أنهم يأتمرون به ليقتلوه ثم حوكموا بمجلس عسكري وحكم عليهم بالابعاد إلى السودان . ولما علم الخديوى توفيق باشا بهذا الحكم أرسل تلغرافاً إلى السلطان قال فيه :

« إنه بالنظر إلى الخلاف الشديد بين عرابي باشا وزملائه من جهة وبينه وبين

الضباط الذين هم من أصل شركسى من جهة أخرى ، قد حكم مجلس عسكري على بعض كبار الضباط الشراكسة أحكاماً قاسية،ولما كانت جلالتكم الرئيس الاعلى للجيش المصرى فاني أرجو منها إرشادى إلى سبيل السداد ..» !!

«وقبل أن يصل رد السلطان تدخل قنصلا فرنسا وانجلترا الجنراليين فى الامر !! ونصحا للخديوى بتعديل الحكم وإبعاد هؤلاء الضباط إلى سوريا، وقد عمل الخديوى بهذه النصيحة وسافر الضباط المبعدون إليها. وما علم محمود باشا البارودى رئيس الوزارة بهذا الأمر حتى قصد إلى سراي عابدين واحتج لدى الخديوى بشدة ضد عمله هذا ! فبادر الخديوى بتبليغ هذا الحادث لقنصلي فرنسا وانجلترا الجنراليين ، وهذان طيرا إشارة برقية إلي حكومتيهما بهذا النص !

«هدد الوزير الأول الخديوى محتقراً الصوالح الأوربية فى مصر لمناسبة تعديل حكم عسكري ، وقد طلب سموه منا بألحاح حمايته العاجلة !! »

***

« أرسلت فرنسا وانجلترا فى الحال أسطوليهما إلى مياه الأسكندرية فى ١٦ مايو،وفى آن واحد أرسلتا مذكرة إلى الباب العالى،رجتاه فيها ألا يشترك فى تدخلهما بأرساله أسطوله !! ولقد احتج الباب العالي على هذا الفعل غير المشروع فى ١٧ مايو ، مجاهراً بأنه لاحق لأية دولة أن تتدخل فى شؤون مصر ، وأن عليه وحده يجب الأعتماد لأعادة النظام والسكينة فيها ! وأرسل الباب العالى فى الوقت نفسه تلغرافاً إلى الوزارة المصرية

سألها فيه أن تطيع أوامر الخديوى ، وأن تعمل للسكينة العامة حرصاً على صالح مصر نفسها !

« وفى ٢٥ مايو أرسل قنصلا الدولتين الجنرالين ، بناء على رأى أغلبية مجلس النواب الذى أبلغه إليهما سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، خطاباً للخديوى وطلبا فيه ما يأتي :

أولا — نفي عرابي باشا من مصر نفياً مؤقتاً مع حفظ رتبه ورواتبه

ثانياً — ابعاد اللواءين على باشا فهمي وعبد العال باشا حلمي من القاهرة إلى داخل القطر

ثالثاً — عزل وزارة محمود باشا سامي البارودى . وإعادة وزارة شريف باشا

« مال الخديوى للعمل برأى نوابه هذا ، ولو كان نفذه بحذافيره لنجت مصر من كل غائلة ! ولكن الوزارة عارضته واستقالت ـ قبل أن تقال ـ بخطاب قدمته للخديوى وهذا نصه :

« اعترفت الدول العظمى دائماً بحرية مصر فى العمل داخل بلادها . فاذا كان معتمدا فرنسا وانجلترا يريان أن ما أثارته مذكرتهما لا يمس النظام الداخلي ويقتصر على المساس بالسياسة العامة ، فأن هذا من شأن الدولة التى مصر تحت سيادتها . من شأن تركيا التي يجب عرض المسألة عليها ... »

« أما عرابي فأنه أبى مبارحة القطر المصرى ، بحجة أنه ليس من الشهامة أن يترك أنصاره فريسة للانتقام ! وكذلك زميلاه فأنهما أبيا السفر إلى الريف ! أما الوزارة فانها قبل تقديم استقالتها للخديوى حاولت جمع مجلس النواب ، ولكن الخديوى رفض هذا الطلب ، وقبل استقالتها !

«كل ذلك كان من فعل الدسائس الانجليزية !

« هذا وبالرغم من الفتور الذى كان يوجد بين الحزب العسكري وبين الحزب الوطنى فى هذه اللحظة . فأن سلطان باشا وزملاءه النواب طلبوا من الخديوى أن يقلد عرابى باشا وزارة الحربية فى الوزارة الجديدة ! فعلوا ذلك لاعتقادهم أن الجيش مذعن له كل الاذعان ، وأن عودته إلى وزارة الحربية تحول دون حدوث ثورة مؤكدة . . . . فقبل الخديوى الذى كان مروعاً من كل جانب، هذا العرض رغبة منه فى استتباب الأمن !

« عندئذ اضطرت فرنسا أن تطلب من الدول أن يشتركن فى المساعى اللازمة ليدعو الباب العالي عرابي وزملاءه إلى الاستانة ليتلقوا أوامر السلطان ! فوافقت جميع الدول على هذا المسعى، عدا إنجلترا فانها نصحت للباب العالى أن يرفض الطلب ، وأن يكتفى بأرسال مندوب إلى مصر ! وللأسف عمل الباب العالى بهذه النصيحة !

« وعلى أثر امتناع الباب العالي عن دعوة عرابي ومن معه استرد سيرماليت قنصل انجلترا كتابه الذى كان أرسله بالاشتراك مع قنصل فرنسا للخديوى فى ٢٥ مايو ! وما أرادت إنجلترا بهذا العمل غير المشرف من الوجهة الدولية ، إلا أن تؤكد نفوذها فى الحزب العسكرى، وأن تثير العداوة بين الخديوى والوطنيين من جهة، وبين الوطنيين والسياسة الفرنسية من جهة أخرى، لتحتل البلاد ! وهذا هو الدور الذى طالما لعبته انجلترا الغادرة !

«إن انجلترا بهذا الفعل أعلنت جهاراً انفصالها عن فرنسا في المسئلة

المصرية ! أما فرنسا فسألت الدول تشكيل لجنة دولية فى الاستانة لفحص المسئلة على قاعدة احترام الفرمانين الصادرين فى سنتى ١٨٧٣ و ١٨٧٩ فقبلت الدول هذا الأقتراح

« وما علمت انجلترا بسعى فرنسا هذا ، حتى استخدمت كل نفوذها لدى الباب العالى ليرفض هذا الطلب ! ولقصر نظر السياسة التركية أجاب ناظر خارجيتها عن طلب الدول الخاص بعقد مؤتمر فى الأستانة بمذكرة مؤرخة فى ٣ يونيه هذا نصها :

« إننا لانجد داعيا لعقد مؤتمر ينظر في الشؤون المصرية، لان وفد درويش باشا الذى أمر بسفره إلى مصر سلطانها الشرعي، لاريب يدحض كل اعتبار آخر ! »

« وصل المندوب العثماني درويش باشا مرة أخرى مع أعضاء الوفد العثماني إلى القاهرة في ٧ يونيه سنه ١٨٨٢، واستقبلهم الخديوي إستقبالا رسميا فخما ... وبعد أربعة أيام من وصول هذا الوفد، وقعت مذابح هائلة فى الاسكندرية في ١١ يونيه سببها (حادثة المالطي) وهي حادثة تتلخص فيما يأتي :

« استأجر مالطى (شقيق خادم مستر كوكسون قنصل انجلترا فى الأسكندرية) حماراً عدة ساعات ولما طالبه الحمار بالأجر امتنع عن دفعه، ولما ألح عليه طعنه بسكين !! ومن ثم بدأت المذبحة إذ هجم الوطنيون على المالطى وذبحوه ، ولم يقو رجال البوليس على حفظ الأمن ، وجاء عرب الغرب مسلحين ودخلوا فى المعمعة، وأطلق الأوربيون النيران من النوافذ على الوطنيين فقتل وجرح خلق كثير !

« أكد كتاب كثيرون فى وصف هذا الحادث وأسبابه أن الأنجليز

هم الذين دبروا هذه المذابح !! (ونحن لانشك فى ذلك)

« ألم ينصح سير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا الجنرال جميع الأوربيين المقيمين بمصر بمبارحتها فوراً قبل وقوع الحادث ببضعة أيام ؟

« ألم يوزع مستر كوكسون قنصل انجلترا فى الأسكندرية بنفسه أسلحة وذخائر على الأنجليز وكل تابع لأنجلترا ؟

« ألم تنقل إليه هذه الأسلحة والذخائر من الدونانمه الأنجليزية التى كانت راسية فى مياه الأسكندرية ؟

« ألم يضع مستر كوكسون مع القومندان الأنجليزى ماريوت خطة دفاع الأوربيين ضد المصريين فى الأسكندرية قبل وقوع الحادث بأيام ؟

« لقد أخبر مستر كوكسون زميله قنصل فرنسا بمشروعه الجنائى فى يوم ٧ يونيه أي يوم وصول الوفد العثماني ، فامتنع هذا عن الاشتراك فى هذه الجناية الكبرى ، وكذلك قد ذهبت مساعى كوكسون سدى لدى القناصل الأخر عندما أرعبهم بما سيكون ، متهما المصريين بأشنع التهم ! ولما لم ينجح فى مسعاه الأجرامى إكتفى بتوزيع الأسلحة على رعاع المالطيين وغيرهم من الأوربيين المقيمين بالأسكندرية ، وبعد أن نفخ الأنجليز فى هذه الشرارة ، صاحوا فى كل مكان : النار ! النار ! مدعين أن التعصب الديني سائد فى مصر وأن حياة الأوربيين فى خطر !

« وعلى أثر هذه المجازر التى أدارتها انجلترا فى مصر المسكينة صرح مسيو دي فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية بمجلس السناتو فى ١٢ يونيه ، أي فى

اليوم التالي لحادثة المالطي هذه بما نصه :

« إن الاسلحة وزعت علي المالطين بالاسكندرية قبل الحادثة ببضعة أيام، وإنه لباطل أن يقال إن سبب هذه المذابح هو التعصب الديني فى مصر ... »

« وفى هذه الجلسة أطرى مسيو «دى فريسينيه» خطة الحكومة إطراء كبيراً إذ قال : « إن مصر إزاء مادبر داخل بلادها من الحوادث المروعة قد قامت بواجبها أصدق قيام... »

« سافر الخديوى على أثر هذه الحادثة إلى الأسكندرية وبرفقته المندوب العثماني درويش باشا ليطمئن الأوربيين ويهدىء من روعهم فاستقبل القناصل عند وصوله إليها وأكد لهم بصوت عال عواطف أمته على الاجانب وحبها لهم ، وأنه المسئول شخصيا عن حياتهم وأموالهم !

« ولقد طير البرق تصريح الخديوى وتعهده هذا إلى كل مكان فنشرته جميع صحف العالم ، عدا الصحف الأنجليزية !

« إن الحوادث التى أعقبت ذلك واشتد فيها النزاع بين الخديوى والجيش مفصلة فى عدة مؤلفات، أخص بالذكر منها المؤلفين القيمين لمسيو «چول كشرى» ومسيو «دى فريسينيه» فى المسئلة المصرية بحذافيرها

***

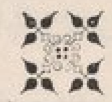
« وفى يوم ٢٣ يونيه اجتمع فى ترابيا ممثلو فرنسا وإيطاليا وإنجلترا والروسيا والنمسا وألمانيا وأمضوا فى الخامس والعشرين من نفس الشهر الاتفاق الآتي :

« تتعهد الحكومات التى يمضى مندوبوها هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقع

بشأن تسوية المسئلة المصرية لاتطمح إحداهن إلى امتلاك شيء من أراضي مصر ولا إلى الحصول على امتياز خاص بها ولا إلى نيل امتياز تجاري لرعاياها لايكون نيله ممكنا لرعايا الحكومات الاخري »

«ولم يمض على هذا القرار ١٥ يوماً حتى أطلق الأسطول الانجليزي القنابل على ثغر الأسكندرية، فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢!!

« ألا إنها الصحيفة مؤلمة ، لمصر صحيفة سجلها التاريخ على انجلترا كمثل من أمثال المؤامرات المخزية !



الاحتلال الأنجليزى

« احتلت انجلترا مصر خيانة وغدرا في يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (نفس اليوم الذي طردتها فيه جنود مصر من أبي قير ورشيد في عام ١٨٠٧)

« احتلتها بحجة :

أولا -- إعادة الأمن إلى نصابه

ثانياً — توطيد العرش

ثالثاً — صيانة صوالح الاجانب

« ثلاثة أكاذيب !!!

« ما احتلت انجلترا مصر التي شرفها أقدم تاريخ ، والتي تعتبر بلدا ذا صبغة دولية عالية ، حتى جاهر ساستها على ملأ العالم كافة أن احتلالها لمؤقت وأن يوم الجلاء لقريب !

« وما جاهروا به من وعود جلائهم عن مصر تعدى حتى الساعة الستة والستين وعداً ها هو ذلك بعضها :

﴿ تصريحات انجلترا ﴾

١ — صرح سير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا الجنرال في مصر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ لجلالة السلطان :

«إن حكومة جلالة الملكة لا ترمي إلى احتلال مصر أو ضمها ولا تبغى بعملها إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطة الخديوى»

٢ — صرح اللورد جرنفل لموزوروس باشا سفير الدولة العثمانية فى لوندره فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

«إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التى تحوم حول مصر، فليس لنا أي غرض فى العمل لاحتلالها أو ضمها إلينا وكل ما نبغيه هو بقاء القديم على قدمه مع صيانة حقوق السلطان»

٣ — صرح لورد جرنفل لسفير حكومة الروسيا بلوندره فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

«بأنه لم يكن ثمة أي مرمي ذاتي لدى حكومة جلالة الملكة وأوكد لحكومتكم أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء الحالة الحاضرة»

٤ — أرسل لورد جرنفل ناظر خارجية إنجلترا للسير مالت تلغرافا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :

«إن في علاقة مصر بحكومة السلطان لاقوى ضمان لها ضد أي تدخل أجنبي وليس لنا غرض نرمى إليه إلا صيانة استقلال مصر الاداري الذى منحها إياه جلالة السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة جلالة الملكة مساس هذا الاستقلال لانها إن فعلت تكون قد خالفت أشرف تقاليدها التاريخية»

٥ — صرح لورد دوفرين بوصف أنه سفير إنجلترا لجلالة السلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ ما نصه :

«صرحت اليوم للسلطان بأنه لا مطمح لانجلترا فى مصر والرأى العام فيها مجمع على وجوب الاحتفاظ بالحالة الاصلية، حتى أبدد بهذا التصريح ما يجول بخاطر جلالته

من الريب، ولقد أسفت كل الاسف لتملك المخاوف الوهمية من نفس جلالته

٦ — قالت جلالة الملكة فكتوريا فى خطبة العرش يوم ٦ فبراير ما نصه:

«سأبذل كل ما في وسعي لتأييد جميع الحقوق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بشأن مصر مما يكفل حسن إدارتها وترقية أنظمتها»

٧ — صرح لورد جرنفيل لمسيو تيسو سفير فرنسا فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢:

«إننا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلي فى أمور مصر أو احتلالها حربيا»

٨ — أرسل لورد جرنفيل للدول في ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ منشوراً قال فيه:

«يقتصر عمل الاميرال سيمور فى المستقبل إزاء مصر على دفاع الاسطول الشرعي دون أن يكون ثمة غرض خفي للحكومة البريطانية!»

٩ — أرسل اللورد جرنفيل تلغرافا إلى اللورد دوفرين فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ قال فيه:

«مما لا ريب فيه أن إنجلترا لا تسعي في مصر وراء الحصول على نفع ذاتى لا يتفق مع منافع أوربا أو منافع المصريين أنفسهم»

١٠ — صرح وكيل خارجية إنجلترا سير شارل دلك لسفير فرنسا مسيو تيسو فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢:

«بأنه لا مهمة للجنود البريطانية التى نزلت إلى بر مصر إلا العمل لاستتباب الامن في الاسكندرية»

١١ — صرح مستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس

العموم فى ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« بأن ليس لانجلترا أي مطمع في مصر وهى لا تبغى بارسال جنودها اليها إلا رغبة في إعادة النظام وتوطيد سلطة الخديوى المفقودة، وصحت عزيمتها على أن تترك لاوربا وضع الحد النهائي للمسألة المصرية »

١٢ — أرسل لورد جرنفيل إلى لورد دوفرين فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ تلغرافاً قال فيه :

« تتشرف حكومة جلالة الملكة بأن تبلغ مؤتمر القسطنطينية بأنه متى تم الغرض العسكري تدعو الدول لوضع أساس حكومة ثابتة في مصر »

١٣ — قال مستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية ضمن خطبته التى ألقاها فى مجلس العموم فى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« أعلن بأعلى صوتى إلى العالم المتمدين أن ليس لانجلترا في مصر منافع خاصة وإنما هي منافع العالم أجمع . إننا لم نذهب إلي مصر إلا لننقذ شعبها من الظلم والاستبداد العسكري وأؤكد أن انجلترا نقية الضمير لا مآرب لها تسترها عن أعين الدول، ولها الحق كل الحق في أن تسألهم الثقة بها والعطف عليها »

١٤ — صرح مستر غلادستون فى مجلس العموم فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« بأن ليس في نية انجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر، ولن تقدم عليه لان إتيانه يناقض المبادىء التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة الى أوربا وينافي الوعود الصريحة التى وعدتها إياها »

١٥ — أرسل لورد جرنفيل منشوراً لسفراء انجلترا فى الخارج فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢، أوصاهم فيه

«أن يؤكدوا لجميع الحكومات تجرد انجلترا من كل غاية أو مطمع شخصى فى مصر وأن الحكومة الانجليزية عازمة عزماً أكيداً على أن تشترك مع جميع الدول فى تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة السويس»

١٦ — صرح اللورد جرنفيل فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ :

«بأن انجلترا لا تنوي بعملها في مصر أن تبسط حمايتها عليها أو تجعلها خاضعة لغيرها»

١٧ — صرح مستر مادسن في خطابته التى ألقاها فى سكربردج يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ :

«ليس لانجلترا نية البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل أن تعود اليها الحكومة الاهلية بعد قليل ولا حاجة لانجلترا في بسط سيادتها علي مصر ولا فى ضمها وإنما هى ترغب في أن تعيد مصر للمصريين»

١٨ — صرح مستر غلادستون في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ فى مجلس العموم :

«أنقص عدد الجنود البريطانية إلي ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر، وليس الاحتلال إلا وقتياً وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية

١٩ — وخطب مستر تشمبرلن بمجلس العموم فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ فقال :

« إني لا أضيع وقتى فى تكذيب ماينسبونه للحكومة من أنها تنوي بسط حمايتها الدائمة على مصر، لان مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد لخلفنا إذ به نكون قد أوجدنا إرلندا جديدة فى الشرق ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ! إننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال»

٢٠ — وجاء بخطاب العرش لجلالة الملكة فكتوريا عند افتتاح البرلمان الانكليزى فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ ما تعريبه :

« نؤكد للدول أننا سنخدم جميع الالتزامات الدولية الخاصة بمصر »

٢١ — وصرح مستر غلادستون فى مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :

« إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذى تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود بها ، ولا ريب أن هناك أمما أخرى لها من الحقوق والمصالح مالانجلترا فى مصر والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح خاصة بها منفصلة عن المصالح العامة التى للامم المتحضرة »

٢٢ — وصرح مستر غلادستون فى مجلس العموم بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« بأن حكومة جلالة الملك لم تفكر أصلا فى ضم مصر إليها إذ أن عملا كهذا يكون وصمة فى شرف إنجلترا

٢٣ — وصرح سير شارل دلك فى مجلس العموم بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« بأن حكومة جلالة الملكة تنبذ وتعارض كل المعارضة فكرة ضم مصر إلى إنجلترا حرصا على عهودها الدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها »

٢٤ — وجاء ضمن خطابة السير وليم هاركوت فى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

« إن انجلترا لاتبغى بأي حال ضم مصر ، إذ لامسوغ لها من الحق ، وإلا عدهذا

العمل منها على فرض وقوعه خرقا لسياستها وثلما لشرفها ، وكفى أن يكون ضمها لقبرص موضع الحسرة والاسف حتى اليوم، ومن واجبنا أن نجلي عن مصر بمجرد إعادة الامن والسكينة إلى ربوعها »

٢٥ — وصرح لورد جرنفل لمسيو وادنجتن سفير فرنسا فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤:

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ ، بشرط أن الدول توافق على أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والامن فى مصر وأنها (أي الحكومة الانجليزية) ستعرض فى نهاية الاحتلال أو قبله للدول وللباب العالي حيدة مصر، على قاعدة المبادىء المعمول بها في حيدة بلجيكا »

٢٦ — وجاهر مستر غلادستون فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« بأن الحكومة الانجليزية تتعهد بأن لاتطيل احتلالها الحربى لمصر إلا لما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ ، إذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح وقتئذ بأن جلاءنا لايعكر الامن فى مصر . ولا يشك أحد فى أن عرقلة هـذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما »

٢٧ — وصرح لورد جرنفيل فى مجلس اللوردات نفس التصريح السابق فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

٢٨ — وصرح لورد جرنفيل لسفير تركيا حسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« بأن الحكومة الانجليزية عزمت عزما أكيدا على الجلاء عن مصر لاسباب سياسية ومالية »

٢٩ — وصرح مستر غلادستون فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« بأن الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقى فى مصر يوما واحدا أكثر مما تقضى به الضرورة بوجودها فيها »

٣٠ — قال غلادستون فى منشوره الانتخابي الصادر بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« إن انسحاب انجلترا من مصر واجب محتم الأداء ونحن لا نقبل أبدا ضمها إلى املاكنا أو بسط حمايتنا عليها أو احتلالها إلى أجل غير مسمى ، كما أننا نرفض بتاتاً الفكرة القائلة بأخذ تعويض عما بذلناه فى سبيلها من الجهود والضحايا حتى اليوم وليعلم كل إنسان ان السياسة الانجليزية التى وجهت إلى مصر قد قامت على الخطأ، وخير ما يجب علينا عمله حالا هو أن نضع حدا سريعا لتدخل فى شؤن مصر »

٣١ — صرح اللورد سالسبورى فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٦ :

« بأنه ليس فى وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر احتراماً لمواثيقها السابقة، وتطبيقاً لنصوص القانون الدولي، وأن عملها يجب أن ينتهى فى مصر اليوم الذى تتفق فيه مع الباب العالي على صيانة حقوق الخديوى وبقاء القديم على قدمه »

٣٢ — وصرح لورد سالسبورى رئيس الوزارة الانجليزية للمسيو ودنجتن سفير فرنسا فى ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالعبارة الآتية :

« إنكم تخطئون كل الخطأ اذا اعتقدتم أننا ننوى البقاء فى مصر، إننا لا نبحث

عن حل الجلاء عنها إلا ذلك الذي يحتم خروجنا منها بشرف، ونؤكد لكم بأننا مصممون على الجلاء »

٣٣ — وخطب اللورد سالسبوري في وليمة محافظ لوندره بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقال :

« أجمع جميع الوزراء الانكليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بأن احتلال انجلترا لمصر زائل لا محالة، وقد سجلت أوربا هذه الاعترافات، ولا يمكن أن يؤثر طول أمد الاحتلال في مركز مصر الدولي »

٣٤ — وصرح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ بما يأتي:

«لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي وأن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديوي ضد الفتن السياسية ولا تتعدي الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل، ولقد عقدت إتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضي بأن الاحتلال الانجليزي ينتهي بعد ثلاث سنوات »

٣٥ — وقال سير درومندولف في تقريره الذي قدمه إلى فخامة الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ بصفته سفيراً فوق العادة بالاستانة ما تعريبه :

« لقد نفت حكومة الملكة ما نسب إليها من الميل إلى ضم مصر لاملاكها أو بسط حمايتها عليها، ولقد أشيع أكثر من مرة أن انجلترا تعمل على احتلال مصر احتلالا دائماً وأني أجاهر بأن ذلك مناقض كل المناقضة لتقاليدنا السياسية ولعهود انجلترا العلنية وتصريحاتها الرسمية لجلالة السلطان وفوق ذلك يعد انتهاكاً ظاهراً لحرمة القانون الدولي العام »

٣٦ — صرح سير جيمس فى مجلس العموم في ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« بأن فشل المفاوضات الاخيرة بين تركيا وانجلترا لا ينال من تبعه انجلترا فيما يختص بما أخذته على نفسها من المواثيق قبل الدول جمعاء . »

٣٧ — صرح مستر سميث فى مجلس العموم فى غرة ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« بأننا يمكننا أن ننتظر فى القريب العاجل جلاء جنودنا عن وادى النيل بأسره »

٣٨ — صرح لورد سالسبورى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« بأن حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر ولا أن تبدى رغبتها فى الاستمرار على احتلالها حتى لا تنقض عهود انجلترا الدولية »

٣٩ — وقال لورد سالسبورى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ بمجلس العموم :

« لا نستطيع أن نبسط حمايتنا على ، مصر أو نحتلها احتلالا أبديا ، وإلا نقضنا مواثيقنا الدولية ووعودنا الصريحة : »

٤٠ — تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة فى وليمة محافظ لوندره يوم ، ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما غرضنا هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الخالي ، ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية ألمبين فى المعاهدات والفرمانات ، وإننا نتقدم فى هذه السبيل ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »

٤١ — وخطب السير شارل دلك بمدينة سدني فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢، إذ صرح :

« بأن انجلترا تعهدت بالجلاء عن مصر، متى كانت لها حكومة ثابتة ولقد حان وقت الجلاء، وليس هذا لاننا وعدنا به فقط، بل لان مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به، فان احتلال مصر هو الذي جر الحكومة إلى النزول عن هلجولند والتخلي عن الهوفاس في مدغشقر، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيت »

٤٢ — وصرح اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دوفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« بأن الضرورة التى قضت بزيادة الجنود الانجليزية فى مصر لاتدعو إلى زيادة التأكيدات من لدن حكومة جلالة الملكة بعد ما ذكرته فى مواقف عدة بشأن الجلاء عن مصر »

٤٣ – وصرح فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣، لورد روزبرى وزير الخارجية لمسيو وادنجتن سفير فرنسا :

« بأن إنماء جيش الاحتلال فى مصر دعت إليه ضرورة سياسية، ولا يمكن أن يؤثر فى التأكيدات التى أكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نياتها إزاء مركز مصر الشرعي »

٤٤ — وصرح لورد كمبرلي وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣:

«بأن إرسال جنود إلى مصر علاوة علي الذين هم فيها لايغير بأي حال مركزها الدولي »

٤٥ — وصرح اللورد روزبرى فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ :

« بأن تعهدات انجلترا إزاء مركز مصر الدولي لاتزال واجبة الاحترام »

٤٦ — وصرح سير كمبل بانرمان وزير الحربية الانجليزية فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« بأن احتلال انجلترا لمصر لم يكن إلا مؤقتا وأن معنى دوام بقائنا فى مصر لا يكون إلا نقضا لعهودنا الرسمية كما يكون سببا لاحتقار الشرف البريطانى فى نظر أوربا »

٤٧ — وألقى سير شارل دلك محاضرة سياسية فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ قال فيها :

« إن من أسباب متاعب إنجلترا احتلالها لمصر وليس لنا نفع من بقائنا فيها ويجب علينا أن ننجلي عنها بسلام »

٤٨ — وصرح اللورد روزبرى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ :

« بان احتلال انجلترا لمصر عقبة دولية يجب أن نعمل لازالتها حالا »

٤٩ — وأرسل مستر غلادستون بصفته الشخصية مكتوبا إلى المرحوم «مصطفى كامل باشا» زعيم الوطنية المصرية من مدينة بريانز فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦، قال فيه :

« إن وقت الجلاء قد حان منذ سنين، وإنه عمل لهذا الجلاء لما كان على رأس الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينجح »

٥٠ — صرح لورد سلسبورى رئيس الوزاره الانجليزية للمسيو كورسل سفير فرنسا فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« بأن وادى النيل كان دائما ولايزال ملكا لمصر »



« إن أول حجة اعتمدت عليها انجلترا فى احتلال مصر مؤقتا(!) إنما كانت كما تقول : « توطيد العرش ! »

« ولقد أصدر الجنرال ولسلي القائد العام لجيش الاحتلال منشورا عقب دخوله القاهرة قال فيه مانصه :

« يعلن الجنرال ولسلى القائد العام للحملة الانجليزية أن الحكومة البريطانية لم تقصد بإرسال جيوشها إلى مصر إلا توطيد العرش ، لذلك لاتقاتل الجيوش الانجليزية الا شاهرى السلاح والثائرين على العرش .. »

« إذاً كان واجباً على الجنود الانجليزية أن تحارب بمعتمدى إنجلترا فى مصر ، وعلى الأخص لورد كرومر ، الذى كان شديد العدوان على العرش ! وإليك بعض الأمثال :

« لقد منح الخديوي توفيق باشا قبل الاحتلال الانجليزي رتباً لضباط جيشه المصري ، بيد أن السير إدورد ماليت قنصل انجلترا الجنرال طلب إليه على أثر عودته من الاسكندرية باسم الحكومة الانجليزية أن تسترد هذه الرتب ! الأمر الذى ألم له الخديوى جد الألم !

« وعند ماوضع اللورد دوفرين نظم الأدارة المصرية عقب الاحتلال

ماقبل استماع نصيحة واحدة من الخديوى الذى كان ملما كل الالمام بحاجات بلده والذى كان وزيرا فى عهد أبيه واحتك بمختلف المرافق !

«وطلب إليه اللورد كرومر باسم حكومته فى أول سنة ١٨٨٤، بأن يمضى أمرا بالرغم منه ، يقضى بسحب الحاميات المصرية من السودان ، وأن يقبل استقالة شريف باشا ، ذلك الذى كان يثق الخديوى باخلاصه للعرش والوطن ، والذى أبي أن توافق وزارته علي سحب الجنود المصرية من السودان وخط الاستواء وأوغندا وزيلع وبربر وهرر ومصوع !

« وأمر اللورد كرومر مدير الصحيفة الرسمية فى عام ١٨٨٨ أن ينشر أمراً عاليا بعزل وزارة نوبار باشا ، وما كان نوبار قدم استقالته للخديوى ، الأمر الذى دهش له كل الدهش ، وما كان ذنب نوبار إلا أنه كان شاكيا للحكومة الانجليزية غطرسة اللورد كرومر ! مع أن نوبار باشا هذا خدم الاحتلال خدمات عديدة !

« ولقد عارض الخديوى توفيق باشا فى عام ١٨٩٠ ما طلبه اللورد كرومر من تعيين مستشار قضائى فى وزارة الحقانية . وبالرغم من هذه المعارضة أدرك اللورد كرومر غايته بوسائل التهديد !

« ونحا اللورد كرومر هذا النحو عند ما أراد تعيين مستشار لوزارة الداخلية فى عام ١٨٩١ !

« وكان الخديوى توفيق باشا يتميز غيظا لعسف اللورد كرومر حتى إذا ما ثقلت على نفسه غصص الآلام ، مرض ومات فى سنة ١٨٩٢ ، بمدينة حلوان ! .. رحمه الله

***

« خلف عباس حلمى باشا أباه فى خديوية مصر ، وقت أن كان طالبا فى فيينا ، وكان فى الثامنة عشرة من عمره (على الحساب الهجري) بيد أنه كان ناضج الفكر ، وعلى جانب عظيم من النشاط والذكاء ، معداً نفسه لانهاض بلاده ، وتخليصها من حكم الأجنبى ، لذلك كان يشعر بانه كفء لتولي السلطة !

« إن أول كلمة لفظها عند وصوله إلى مصر كانت كلمة ملؤها الشجاعة وهي :

« إني أفضل الموت علي النزول عن أصغر حق من حقوقى ! »

« لذلك عشقته أمته بأسرها فى بدء حكمه ! وما أدل على ذلك العشق من مظاهرات طلاب العلم الذين قاموا بها فى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ ، تلك المظاهرات التى كانت برهانا علي آمال الشبيبة فيه ! فقد جروا عربته وأحاطوه الهتاف الوطنى العالي !

« ولتغيظ اللورد كرومر من المنزلة التى نالها الخديوى من شعبه ، أخذ فى محاربته حربا عوانا !

« كلف الخديوى حسين فخرى باشا سنة ١٨٩٣ بتشكيل وزارة فشكلها ، وبعد أن أصدر بها أمراً عاليا جاءه اللورد كرومر فى اليوم التالى وقدم له تلغرافا

ورد إليه من وزير خارجية إنجلترا ليحيطه علماً بأنه يجب على الخديوى ألا يعين وزيره الأول إلا إذا حصل على رضاء معتمد إنجلترا فى مصر ! فاحتج الخديوى بقوة وكلف جميع القناصل الجنرالية بأن يبلغوا دولهم وقائع الحادثة واحتجاجه !

« وفى سنة ١٨٩٤ سافر الخديوى إلى وادى حلفا ليقف على حالة جيشه فيها . ولما أبدى بعض الملاحظات على سلوك الجند فى الاستعراض العسكري لقائد جيشه كتشنر باشا حتى امتعض هذا باعتبار أنه انجليزى وعد ملاحظات الخديوى مسبة، وقدم على الأثر إستقالته مع إستقالة جميع الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى !

« وعند ماعاد الخديوى إلى العاصمة ، لقيه فى الطريق بمدينة الفيوم وزيره الأول رياض باشا، وأخبره بأن اللورد كرومر يهدد سموه كل التهديد ويحتم عليه إبداء ثنائه على الجيش، وأن يكيل المديح لا للقائد فحسب ، بل ولجميع الضباط الانجليز، وأن يعزل من الخدمة وكيل وزارة الحربية محمد ماهر باشا ! ولقد أجابه الخديوى بأنه لا يستطيع أن يعمل عملا ماضد الحقيقة !

« هنا فاجأ رياض باشا الخديوى بقوله : « إن النتائج لاشك تكون وخيمة العقبى إذا لم تقدم الترضية . . . ثم عقب بقوله :

« لقد قدمتها باسم سموكم وأعلنت الشكر المطلوب وما استطعت إلا أن أؤجل مسئلة ماهر باشا حتى وصول سموكم إلى القاهرة . . . » . . . ويقال إن الخديوى بعد أن سمع هذا القول تألم جد الألم !

« ألم يتطرف اللورد كرومر إلى حد أنه أرسل الكولونل شبمن إلى سراى الخديوى ، فى عام ١٩٠٤ ، ليحقق فيها على أثر اتهام قدمه أحد الأرمن القاطنين فى مصر ضد الخديوى ؟

« ألم يفتشوا السراي الخديوية بناء على أمر اللورد كرومر وعلى مشهد من الخديوى نفسه ؟ ألم يسب اللورد كرومر الخديوى علناً فى خطابه الذى ألقاه فى مسرح الأوبرا الخديوية بالقاهرة فى يوم ٤ مايو سنة ١٩٠٧ ، قبل رحيله النهائي عن مصر بيومين ؟

« ومع ذلك وبالرغم من الحوادث العديدة التى تماثل هذه الحوادث جاهرت وتجاهر السياسة البريطانية ، مقسمة مكررة ، أن إنجلترا ما احتلت مصر إلا لتوطد العرش وتؤزار حاكم مصر الشرعي ! !

« تعرفت إلى الخديويين إسماعيل وتوفيق وعباس الثانى ، فرأيت فيهم روحاً سامية وكرماً واعترافاً بالجميل لفرنسا ! وشاطرتهم همومهم وآلام خذلانهم ..

« زرت مصر فى سنة ١٩٠٤ ، مستصحبة صديقتى البنوية ، مدام يننج التى تشاطرنِي إحساساتى وأفكارى . وقد كان دعانى إليها كل من الخديوى السابق عباس باشا ، ووحي الوطنية المصرية ابني (مصطفى كامل) . فاستقبلنى الخديوى استقبالا كريماً ، حتى أنه أجل موعد المرقص الرسمي إلى ما بعد وصولى لأتمكن من شهوده

« قضيت ثلاثة أشهر فوق أرض الفراعنة الأمجاد ، محتكة كل يوم

بصنوف عظمتهم التي تعاقبت عليها الأجيال ، وأني منذ أول يوم ناجت فيه روحي الروح المصرية، استطعت أن أكشف عنها وأدركها وأعشقها . وكل من لا يتبين فيها جلال ماضيها كما تبينته ، يبقى غريباً عنها ! إن الانسان ليجد فيها عدا جمالها وعظمتها ، ما أسميته (عجائب الزمان)!

« ألا إن الأمة المصرية تدرك كل أمر ، لا فرق بين المستنيرين منها ومستنيرينا ، فالادراك والوطنية والعلوم لديهم تستوى هي وما لدينا منها !

«ولقد تشرفت باحتجاج غض أثاره اللورد كرومر ، على أثر ما أبداه الخديوى من العطف علي، لأني ما كففت عن محاربة سوء تصرف السياسة الانجليزية في مصر !

« إنهم يؤكدون لي أن الخديوى السابق لا يود اليوم إلا استقلال وطنه ، وأنه لا يعمل ولن يعمل للعودة إلى ارتقاء العرش ! ويضيفون إلى ذلك أنه آسف جد الأسف لعدم تمكنه من خدمة أمته خدمة فعالة مدة وجوده على العرش!

« إن تاريخ سمو عباس حلمى باشا يتطلب عدة أسفار ، لأن حكمه لبث ثلاثة وعشرين عاماً ، من ٨ يناير سنة ١٨٩٢ إلى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو اليوم الذى انفردت فيه انجلترا بعزله !

« إنه يعيش الآن في إيطاليا ، (سنة ١٩٢٢) ولقد حادث أحد الصحفيين الفرنسيين وعربت جريدة الأخبار التي تصدر بالقاهرة هذا الحديث بعددها الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٢٢ بما نصه :

« تهيأ أحد محررى جريدة (لو بروجريه دى ليون) التي تصدر فى مدينة ليون بفرنسا فأخذ معداته للسفر إلى مصر لاجراء تحقيق صحفى باسم جريدته عن الاحوال المصرية الحاضرة فجاءته فكرة الاطلاع على أراء سمو الخديوى السابق فى الحالة الحاضرة فتصد إليه وتلقى منه التصريحات الآتية المنشورة في عدده ١٥ أبريل الماضى . قال سموه :

« ليس من العبث أن تذاع كلمات فتحملها الرياح فى غالب الاحيان إلى أبعد بكثير من الموضع الذى صدرت عنه ، وهذا هو الحال بالنسبة لما أذيع بقوة زمن الحرب من أن للامم الحرية فى تقرير مصيرها

« أقوال جميلة مثلها مثل الشارة المثلثة الالوان التى قال عنها شاعركم « روجيه دى ليسل » إنها طافت نواحى العالم وأرجاءه فاستذاقت الشعوب حلو مغزاها ، وتاقت إلى مافى طيها من معانى الحرية ، سيما متى كانت هذه الشعوب تنوء تحت النير الاجنبي

« إن الامة المصرية لم تكن قط لتغفل عن إدراك معانى هذه العبارة الجميلة عبارة حق الامم فى تقرير مصيرها ، وإذا كانت الامة المصرية — وهي التى اشتركت فى الحرب جنباً لجنب مع الحلفاء فعوملت مع هذا بأقسى ماتعامل به أمة معادية — قد ظهرت مدة بضعة شهور كأنها غير مدركة معانى هذه العبارة فذلك لانها في ذلك الحين قد آبت إلى نفسها وأخذت تفكر في حالها باحثة عن تصور الطريقة التى تكفل لها الخلاص من الوصاية الظالمة التى يدعى المدعون إلزامها بها

« ثم هي قد تابعت بكل اهتمام حوادث الجهاد الذى تقوم به إرلندا والهند . فكان مثل هذين البلدين سلاماً على مصر ، فعملت هي أيضاً بما هو واجب عليها من فريضة التخلص من الوصاية البريطانية . وهي ستنجح لامحالة وسيكون فوزها قريباً غير بعيد . إذ أنى أرى بعض شواهد على أن وطنى داخل فى عهد تحريره من ربقة الاجنبي »

« ثم سكت لحظة واستأنف تصريحاته فقال :

« لاحظوا أنني في هذا لا أعير أي أهمية للحركة التي مثلتها أخيراً الوزارة الانجليزية . إذ يكفي أن نقرأ التحفظات التي احتفظت بها هذه الوزارة وجعلتها قيداً لاعترافها بالاستقلال لنفهم أنه لم يحدث أي تغيير في نظام الاكراه والضغط الذي عاش فيه وطني منذ إعلان الحماية » .... إلى أن قال :

« أمام الوجهة السياسية العملية فاني أعتقد أنها ستدخل في المستقبل القريب في دور فعلي ، إذ أنكم لا تجهلون أن الاهالي سيدعون إلى انتخاب الاعضاء اللازمين للبرلمان المصري ، وعندي من الاسباب ما يجعلني أفترض أن الاحزاب السياسية المصرية التي تضم بين صفوفها رجالا بقوا مصريين بقلوبهم وعقولهم ، سينسون منافساتهم الصغيرة وأنهم بدون أن يعدلوا عن برامجهم الخاصة سيذهبون إلى ميدان المعركة الانتخابية جنباً لجنب ، وينتخبون لتمثيلهم نواباً وطنيين معدين للعمل ، وعند الاقتضاء ، لتحمل الآلام في سبيل حرية إخوانهم !

« هذا هو شعوري عن حالة وطني وهذا هو ما أتوقعه له وأضيف إلى ما تقدم أن ما سيكون عليه مصير مصر سيتحقق في زمن أقرب بكثير مما يقدر له عادة في أوربا »

قال المحرر : « وقد أردت أن أجعل الخديوي السابق يحدثني عن الرجال الذين يتحملون في هذا الوقت العبء الثقيل في حكم مصر وإدارتها ، ولكنه وقفني باشارة وقال :

« ماذا يهم أن يكون هذا أو ذاك هو الذي يحكم البلاد ؟ ماذا يهم أن يكون خديوياً أو سلطاناً أو ملكا ؟ إن الرجال يذهبون والوطن وحده هو الخالد ! إني لم أهتم قط إلا برفاهيته وسعادته ! هذا هو ما عشت عليه إثنين وعشرين عاماً في الملك . وهذا هو العهد الذي بقيت عليه في منفاي ! وهذا هو ما سأكون عليه إلى آخر يوم من أيام حياتي

« والآن سافروا إلى مصر ولاحظوا واسمعوا وضعوا ماشئتم من أسئلة وافحصوا ماتحت طيات النفوس، وكونوا لكم رأياً وقولوا بعد ذلك عادلين فى أي جانب رأيتم الحق والعدل ؟ » اه

﴿ والدة الخديوى ﴾

« لقد أعجبت في مصر بما عليه والدة الخديوى من المزايا العالية الملكية . إن صاحبة السمو الخديوى ، أمينة هانم أفندى ، هي الاميرة المصرية الوحيدة التى كان جدها وزوجها وابنها أمراء مصر ! إنها لملكة عظيمة القدر لسمو روحها ، ولحنوها فى الشدائد ، ولحبها الجم لاعمال البر ، ولوطنيتها ! لقد أنشأت وحدها ملاجىء ومدارس مزهرة للبنات والبنين فى القاهرة . والمصريون يلقبونها : (بأم المحسنين)



(المخادعات الانجليزية)

« إنه بالرغم من المواثيق الرسمية التى أخذها الانجليز على أنفسهم أمام الملاء كله فأن الحزب الوطنى المصرى مافتىء يدل الامة على بطلانها وإنها ليست إلا وسائل مخدرة لاعصاب السذج . ففى جميع تقاريره وفى المذكرة الاخيرة التى قدمها وكيله على بك كامل لمؤتمر جنوه قد أبان عن هذه المخادعات الخطيرة، مخادعات المواثيق والعهود بما نصه :

« احتلت انجلترا القاهرة عسكريا في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وأعلنت للعالم أنها تتقدم إلى مصر لاعدوة بل صديقة. تتقدم لوقاية الشعب المصرى من الثوار ولتوطيد عرش مصر ولتأمين الدائنين على أموالهم . وأن احتلالها وقتي يزول بعد قليل .فهى كانت باعلانها هذا تخفي شرما عندها من الاغراض ، ذلك لتضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية !

« ولكي تصل إلى هذه الغاية رسمت لنفسها خطة سياسية تتشعب إلى طريقين أحدهما ترمي به إلى الحصول على مركز فعلي في مصر وإلى وضع يدها عليها والآخر تريد أن تصل به إلى جعل مركزها الفعلي شرعياً ووضع يدها قانونيا ، وجعل احتلالها العسكري المؤقت احتلالا دائماً متفقاً مع روح القانون الدولى العام

« سارت انجلترا في بلادنا بطريق المخادعة والمخاتلة . سارت تخنق الوطن حتى لايحس بها أحد ، وهي مع ذلك تسير سيراً حثيثا وتتغلغل في شؤوننا تغلغلا فاستولت على مرافق الجيش الجديد بعد أن ضحت بالجيش المصرى القديم فأرسلته يهلك فى صحارى السودان. وألغت المراقبة الثنائية حتى تستأثر بماليتنا، والمقام لايتسع لتفصيل ماتبع ذلك من الاسراف والتبذير . وألغت البرلمان المصرى فأبدلته بمجلس شورى لبث ٣١ عاما بلا أقل سلطة حقيقية ، وأخيراً أبدل بجمعية تشريعية عارية أيضا عن

كل سلطة ! وأقفلت المدارس بالقوة ومنعت كل إرسالية علمية إلى جامعات أوروبا مدة اثني عشر عاما . وخلقت مالا يحصى ولا يعد من الوظائف فى الحكومة المصرية للفتيان الانجليز . وباعت دور الصناعة والبواخر ، حتى آلات سك النقود كما باعت جزءاً عظيما من أملاك الحكومة وكل هذا لافراد انجليز أو لشركات انجليزية بأبخس الأثمان ! وأن مرتبات الموظفين البريطانيين فى مصر وفي جملتها نفقات جيش الاحتلال لتربو سنويا على مائة مليون من الفرنكات ! بل إذا أريد تقدير الخسائر التي تكبدتها مصر مدة الاحتلال من جميع الوجوه سواء العامة أو الخاصة فان مبلغ نصف مليار من الجنيهات لايكون مبالغا فيه !

« تعلم انجلترا الخطأ الذي تتعرض له إذاهي اكتفت بما تسميه المركز الفعلي الذي لا يعرفه القانون الدولي ، ولا ترضى وهي الدولة البصيرة بتقلبات السياسة وتطورات الحوادث أن يظل مركزها على هذا البطلان ، فتكون كحائز العقار بغير سند فلا بد له من إخلائه عاجلا أو آجلا

« ومن أجل ذلك كانت ولا تزال إلى اليوم تعمل على إكساب مركزها الصفة الشرعية غير أن جهودها فى هذه السبيل ذهبت كلها أدراج الرياح !

« نكرت في أهمية السودان فألزمت الحكومة المصرية بتركه ثم رسمت الحدود بينه وبين مصر ، وهو منها الجزء الذي لاينفصم ، وبعد بضع سنين أشارت باسترداده فلما استرددناه قالت إنها شريكتنا فيه بحق الفتح وعقدت مع الحكومة المصرية إتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ لتشترك مع مصر فى إدارته ولكن حاكمه يجب أن يكون انجليزياً !

« وفى سنة ١٨٨٣ حاولت انجلترا بواسطة اللورد دوفرين أن تشتري من الباب العالي الجزية التي كان يأخذها من مصر لتحل محل الدولة العلية فى هذا المظهر من مظاهر التبعة !

« ولما لم تفلح فى مشترى الجزية ، حاولت أن تقنع الباب العالى باعلان استقلال

مصر التام داخلا وخارجاً(رغبة منها فى كسر قيود المعاهدات التى تعهدت هي فيها مع بقية الدول باحترام أملاك الدولة العليـة ، ولتهدم هذه الحواجز القانونية التى تحول بينها وبين مصر ، ولـكن الباب العالى فطن إلى غايتها فأبى أن يجيب هذا الطلب!

« واستمرت من سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٨ تحاول عبثاً فى مفاوضات درومندولف الشهيرة إكتساب الصفة الشرعية فحددت لجلائها من مصر وقتاً قريباً ، غير أنها اشترطت الاعتراف لها بحق إعادة النظام فيها إذا طرأت طوارىء بعد جلائها ولـكن فرنسا وروسيا أحبطتا سعيها ، وأشارتا على الباب العالى بعدم القبول فلم تنجح المفاوضات!

« وبمناسبة تحديد مناطق النفوذ بينها وبين بعض الدول فى البلاد الواقعة على خط الاستواء تعاقدت انجلترا فى السنين (٩٠ و ٩١ و ٩٤) مع ألمانيا وإيطاليا وحكومة الـكنغو الحرة على تعديل الحدود السودانية ثم قالت: إن قبول الدول هذا التعاقد معها هو اعتراف ضمني بمركزها فى مصر !

« وفى سنة ١٩٠٤ عقدت الاتفاق الودى مع فرنسا ، واعترفت بهذا الاتفاق دول ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولـكن ذلك لم يغير شيئاً من مركز مصر فقد أجمع كل رجال القانون الدولي على أن الاتفاق الودى لم يكسب مركز انجلترا فى مصر صفة شرعية مطلقاً وأوضح الاستاذ ديسبانييه هذا الرأي فى العبارة الآتية :

« إن فرنسا في اتفاقية ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، التى سوت بها مشاكلها الحاضرة مع انجلترا ، لم تصادق على المركز الفعلى الذى لهذه الاخيرة فى مصر ، فهي إنما رضيت بأن لاتقيم عراقيل في إدارة انجلترا لمصر ، كما كانت تفعل إلى ذلك الحين وليس هذا معناه أنها اقتنعت بأن حالة انجلترا فى مصر هي حالة منظمة وأنها قبلتها نهائيا »

« على أن انجلترا بقيت سائرة على خطتها التى رسمتها لنفسها جادة فى سبيل تنفيذها ، بيد أنها مع ذلك كله لم تحصل على أي مستند صحيح يجيز لها البقاء فى مصر

أو التعرض لشئونها . وأن اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، واعترافات الدول الضمنية المزعومة واعترافاتها الصريحة باتفاقية أبريل سنة ١٩٠٤ ، وتحكم انجلترا فى مصر وسودانها تحكماً فعليا ، كل ذلك لم يغن فتيلا فى نظر القانون الدولي ، إذ أن هذا القانون وعلماءه والمؤلفات القانونية الدولية ، ومعاملات الدول السياسية مع الباب العالى ، كلها لا تعترف لانجلترا بمركز شرعي فى وادى النيل ، بل إنها تعتبر وجود الاحتلال البريطانى وتحكم انجلترا فينا مخالفاً للقانون الدولي ، مخالفاً للعقود والمعاهدات البريطانية التى قطعتها انجلترا على نفسها !

« بقيت الحال على ماهي عليه فلا انجلترا تني عن قصدها ولا القانون الدولى يعترف لها بالشرعية إلى أن نشبت الحرب الكبرى ! »

« تدخل الانجليز افتياتاً فى جميع مرافق مصر واعتدوا على كل نظام فيها أهليا كان أم دوليا وإليك الأمثال !

المراقبة الثنائية

« ألغى المحتلون المراقبة الثنائية التى كانت مشكلة من عضوين أحدهما فرنسى ، والآخر انجليزى ، وذلك أن الانجليزى انقطع إصالة عن حضور الجلسات ، ولما لم يستطع الفرنسى القيام بالمراقبة وحده ، كما نص المرسوم الخاص بتشكيلها اضطر هو أيضاً إلى الانقطاع !

البرلمان المصرى

« ألغوا البرلمان المصرى وعوضوا منه مجلس شورى لا نفوذ له وبعد وجوده مدة ٣١ عاماً استبدلوا به جمعية تشريعية لا نفوذ لها كذلك ، على أنها قد أغلقت أبوابها منذ ثماني سنوات !

الجيش المصرى

« نفى الانجليز الجيش المصري القديم إلى صحارى السودان بحجة توطيد السكينة فى أرجائه ولم يعنوا بارسال ماهو فى حاجة إليه من مؤونة وذخيرة وغيرهما ، وماكان غرضهم إلا إفناء ذلك الجيش ليفنوا معه روح الحرية فى مصر ! وبعد أن تم لهم إرتكاب هذه الجريمة الهائلة شكلوا جيشاً جديداً صغيراً ووزعوه على القاهرة وسواكن ووادى حلفا . واحتكروا قيادته لضباط انجليز !!

استدعاء العلماء

« كان من عادة الحكومة المصرية قبل الاحتلال أن تستدعى العلماء والفنيين من جميع الاجناس ليؤدوا بعض الخدمات لمصر ، ولكن الانجليز بعد احتلالهم وكلوا كل أمر إلى أبناء جنسهم !

القروض المصرية

« كانت قروض مصر قبل الاحتلال من حظ جميع الأسواق المالية الدولية على السواء ، ولكن بعد هذا الاحتلال جاءتها كل القروض من انجلترا وفى غير منفعتها ، كقروض سني ١٨٨٥ - ٩٠ - ٩٢ وغيرها !!

بيع الاملاك

« كانت جميع أملاك الحكومة المصرية التى تستغنى عنها من عقار وأدوات وأراضى وورش وغيرها تباع فى المزاد العلنى ولكن الانجليز احتكروا الكثير من هذه الأملاك واشتروها بثمن بخس . فأملاك

الدائرة السنية بيعت لشركة إنجليزية ! وإحدى عشرة سفينة من الطراز الجيد كانت تؤلف البريد البحري المصري بيعت بمائة وخمسين ألف جنيه لشركة إنجليزية ، ثم عادت حكومة الخاملين واشترت مما باعته لهذه الشركة حوضاً بتسعين ألف جنيه وأعطتها فوق ذلك منحة مالية سنوية قدرها ستة آلاف جنيه، لحمل البريد المصرى إلى بعض الأقطار ، ثم أقرضتها بعد ذلك قرضاً كبيراً ، وكذلك قامت بإصلاح أحواضها على نفقتها ، وحتمت على الحجاج المصريين أن يركبوا سفينها عند سفرهم إلى جدة لتأدية فريضة الحج !!

« وبيع تفتيش بسندبلة لشركة إنجليزية بالرغم من تقدم شركة فرنسية لدفع ثمن أعلى مما دفعته الشركة الانجليزية ! إلى غير ذلك وهو كثير ....

التنازل

« كل امتياز وكل مشروع مهم فى داخل مصر كان فى عهد الاحتلال من حظ الشركات الانجليزية وحدها، فشركات السكك الحديدية الزراعية ، والبحث عن مناجم الفحم والذهب ، ومناجم البترول أو الأحجار الكريمة ، والكثبان ، والعمارات الضخمة ، وخزانات زفتى وأسيوط وإسنا وأسوان وقناطر (كبارى) نجع حمادى والمنيل والجيزة وبولاق وغيرها ... كلها إنجليزية !

المشتريات

« جميع الأدوات المستعملة فى المصالح المصرية ، حتى الأدوات المدرسية

ومطبوعات الدواوين ، ترد من انجلترا بواسطة المكتب المصري ، الذى أنشىء فى لوندره ، ويعمل فيه انجليز موظفون فى الحكومة المصرية ! وتدخل جميع هذه المشتريات مصر دون أن تجبى عنها ضريبة كمركية وإن حصلت عليها فانها لاتكون إلا شيأ تفهاً !

المستشارون

إن المستشارين الانجليز الذين حشرتهم السياسة الانجليزية وفداً فى دواوين الحكومة المصرية ، ما كانوا فى الحقيقة إلا الوزراء المصريين الفعالين لما يريدون !

« وإن غطرسة هؤلاء المستشارين ، لايعدلها إلا جهلهم المطبق أو سياستهم الاستغلالية ! فقد قلبوا كيان القوانين والنظم المصرية رأساً على عقب ، ففى كل يوم يصدر نظام وفى كل يوم يصدر قانون !

وزارة الداخلية

« فى هذه الوزارة انحصرت السلطة فى المستشار ، وفى المفتشين الانجليز ، وتلاشت بالمرة سلطة مديرى الاقاليم ، كما انتشرت فى كل مكان الرذائل والجرائم التى ما كان الشعب المصرى يعرفها من قبل !

وزارة العدل

« فى هذه الوزارة يدير المستشار الانجليزى حركة التقنين والتشريع ويطبقها دون أن يعرف روح القانون فى بلد كمصر ، لأنه يجهل جهلا تاماً العادات والامزجة المصرية ، التى عليها وحدها يجب الاعتماد فى وضع

القوانين ! ولقد لوحظ أن قانوناً يرفضه مجلس الشورى فى يوم يصدر به دكريتو فى اليوم التالى !

« إن العدل فى مصر تحت سيطرة الانجليز أصبح منذ احتلالهم ظلماً بيناً ! فقد ألغوا قاعدة عدم قابلية القضاة للعزل ، وشكلوا لجنة المراقبة القضائية لتراقب الاحكام الصادرة من قضاة المحاكم الجزئية أو الأبتدائية، وأصدروا القوانين الاستثنائية الجديرة بالقرون الوسطى ، كقانون النفى الأداري ، وقانون محاكمة الصحفيين مباشرة أمام محاكم الجنايات التى لامحلفون فيها ، وقانون الاتفاقات الجنائية بين شخصين فأكثر ، وقانون تقييد حرية الصحافة ، وقانون المحكمة المخصوصة لمحاكمة من يعتدى من المصريين على الجنود الانجليزية فحسب ، هذه المحكمة التى أغلب قضاتها من الانجليز ، والتى لاقانون لها فتحكم بكل صنوف العقوبات بلا استئناف ولا عفو !

« ألم يأمر لورد كرومر فى سنة ١٩٠٤ بوصف أنه عميد الاحتلال بفض أختام قضائية دون الحصول على إذن من القاضى المختص ؟

« إن غلة وزارة العدل فى مصر تعدل ضعفى نفقاتها بينما عدد قضاة المحاكم ليس كافياً لنظر القضايا العديدة والحكم فيها بما يحتمه العدل المنشود ! وكلما سئل الانجليز المسيطرون على هذه الوزارة أن يقيموا للعدل وزناً لا يسمعون ولا يعنون ! وكلما نادى مناد باصلاح بيوت العدل ومواطن الفصل فى حقوق الشعب المصري وضع هؤلاء الانجليز أصابعهم فى آذانهم ولم يحركوا ساكناً !

« أخليق ببلد كمصر أقدم الامصار فى التشريع ، وفيها مصدر الشريعة الاسلامية الغراء أن يحتقر الانجليز فيها مبادىء العدل إلى هذا الحد ؟ أليس فى مصر طائفة من علماء القانون الذين ثقفوا مداركهم بتشريعنا ونالوا أكبر الاجازات من كلياتنا فضلا عن تجملهم بتقاليدهم وإدراكهم سر شريعتهم وعاداتهم ، أمثال شيمى وقدرى والمصرى وفخرى وفؤاد ورشدى وغيرهم ؟؟

« إن القضاة المصريين الجالسين قبل الاحتلال البريطانى بسبع سنوات فى جوار زملائهم قضاة أوربا فى المحاكم المختلطة المصرية ، قد امتازوا بعلمهم وأثبتوا أنهم أكفاء لتأدية المهمة التى عهدت إليهم ! فلقد امتدحهم القضاة الأوربيون والأمريكيون فى مؤلفاتهم العديدة على مصر !!

« ألا إن ماقاسته مصر من إعتداء الانجليز علي قضائها وتشريعها لشديد ! ومما زاد الطين بلة أن السياسة الانجليزية تعزل ناظر مدرسة الحقوق المصرية الاميرية مسيو إدوارد لمبير لانه فرنسي وأستاذ كبير مشرع فى علوم الحقوق لتعوض منه إنجليزيا رسب مرتين فى امتحان إجازة الحقوق ! (الليسانس) اهو مستر هيل !!

الامتيازات

« أظهر الانجليز حنقهم مرات عديدة ضد الضمانات التي أعطيت للأوروبيين فى مصر ! لأنهم يشعرون بأن هذه الضمانات عقبات كأداء فى سبيل تملكهم النهائي ! ومما يدل على ذلك رغبتهم فى توحيد القضاء لاليوحدوا القانون فى مصر ، بل ليصلوا إلى محو المحاكم المختلطة ! هذه المحاكم الدولية التى يعتبرونها كسد منيع فى سبيل شهواتهم الجائرة !

« إن المصريين لأ كفاء لأجراء العدل فى بلادهم كما نجريه فى فرنسا لأن قوانينهم تشبه قوانيننا من جميع الوجوه ، ولأن قضاتهم ذوو ذمم صادقة ، حتى أن الكثيرين من الأوربيين رفعوا على المصريين قضايا أمام المحاكم الأهلية ، واعترفوا بعدل أحكام قضاتها التام ! بيد أنه مادام الانجليز محتلين مصر فأن المصريين أنفسهم يدركون أن من صالحهم وصالح الجميع أن يؤيد بقاء المحاكم المختلطة !

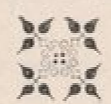
« نعم إن من نفع الجميع أن تبقى المحاكم المختلطة فى مصر مادام لانجلترا سلطان فيها ، إذ بدون هذا الضمان الفريد لا يكون ثمة حد للمظالم الانجليزية فى وادى النيل برمته !!

« منحت الامتيازات لبعض الدول الأوربية من جهة تركيا ، أو من جهة مصر نفسها ، واليوم الذى تصبح فيه مصر مستقلة إستقلالا حقيقيا

تضمنه الدول فأننا لا نتردد لحظة فى أن نرد الامتيازات للمصريين أنفسهم ، والساسة الفرنسيون الذين يقبلون إيداع الامتيازات بين يدى انجلترا أو الذين يقبلون تشريعاً موحداً فى مصر مادامت انجلترا محتلة لها ، إنما يخونون فى آن واحد قضية فرنسا وقضية مصر صديقتها !

« لم يبق ضدنا إلا آخر خيانة نرتكبها وهي التى تريد إنجلترا زجنا فيها ، تلك هي محو الامتيازات والمحاكم المختلطة ، فاذا فعلنا ذلك كان مقت المصريين والنزلاء القاطنين فى مصر علينا أشد من مقتهم على الانجليز أنفسهم !

« إن تعديل القانون كما يحتمه الأصلاح شيء ، ومحوه شيء آخر ، بل إن بين الحالتين بوناً بعيدا ! فلا نتطرفن إلى ارتكاب هذه الجريمة بالغاء الامتيازات فى مصر !



التربية والتعليم

« ألغى الانجليز المجانية من التعليم العالى ، ومحوا قواعد التعليم التي أشار بها الفرنسيون فى عهدي محمد على وإسماعيل ، وألغوا المدارس الحربية العليا التى كانت معدة لتخريج ضباط أركان الحرب ، والهندسة الحربية ، والطوبجية ، والسوارى، والبيادة ! وعوضوا المصريين منها مدرسة صغيرة لامبالغة فى أنها أحط من مكاتبنا الحربية الأولية ! !

« محا الانجليز كذلك مدارس علم الآثار المصرية ، والبحرية ، والمساحة ، والألسن ، والعمليات العليا ، كما أغلقوا عدة سنين مدارس الزراعة العليا ، والطب البيطرى ، والتجارة والمحاسبة ! .... وعطلوا البعثة العلمية ، التى كانت مصر تبعثها فى كل علم ، من بين طلاب مدارسها العالية ، عطلوها اثنى عشر عاماً ، من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩٠٧ ، كما ألغوا مدارس أخرى إبتدائية وفنية كثيرة !

« إن الرجل الذى اختاره المحتلون لينفذ سياستهم فى وزارة المعارف ويدير شؤون التعليم والتربية فى مصر مدى ٢٨ عاماً (من عام ١٨٩١ إلى عام ١٩١٩) ما كان إلا قسيساً بسيطا ، هو مستر دجلاس دنلوب !

« لقد عنيت بجمع أدلة الحقد والخيانة اللذين بهما حال المحتلون بين أنفس الشباب المصري وبين التربية العلمية السليمة والآداب المهذبة ! ومن بين

هذه الأدلة تلك الرسالة القيمة التى كتبها العالم المصري الكبير صديقى المرحوم الدكتور عثمان غالب باشا فى صحيفة لتندار إيجبسيان بعنوان : « النهضة الوطنية » — وهذا نصها :

« كثر الكلام فى هذه الايام بجهل وغباوة فى النهضة الوطنية وحركة الافكار الجارية الآن فى الديار المصرية

« هذه الحركة التى سرت فى مصر كلها إنما هي حركة أهلية . وهي مع ذلك كانت موجودة دائما فى مصر — وقد شهدها المحتلون أنفسهم فى بداية الاحتلال غير أنهم كانو كلما رأوها قد اشتدت لهجتها واحتدم احتجاجها اتهموها بأنها ناشئة عن التعصب الدينى الاسلامى ، وكانت الدول الاوربية ذوات الصوالح فى مصر كلما سمعت هذا الاتهام صدقته وهى فى أثناء ذلك كانت تنصح لنا بالرزانة والهدوء مؤكدة لنا بأننا إذا اتبعنا هذا السلوك منحنا مع الزمن كل مانريد من الاصلاحات التى تؤدى إلى الاستقلال !

« فكانت نتيجة كل هذه الوعود أننا لم نتقدم خطوة عما كنا فيه ، بل أن العنصر المصري قد أضعف تدريجياً منذ خمسة وعشرين عاما وهي سنو الاحتلال فينا حتي صار المصريون الآن هيكلا بسيطاً لاقيمة له فى أعمال بلادهم ! وذلك لان أوربا المحبة للانسانية قد شاءت أن يكون الامر كذلك وألا يهمها من أمورنا إلا أن ندفع أقساط الديون التى علينا فى مواعيدها ، والآن قد وضعنا الاحتلال والسياسة الانجليزية فى مركز غريب جداً . فأن نحن ظهرنا بمظهر الطاعة والامتثال وسلكنا سبيل الصبر فى كل الاحوال عدونا كسالى بلداء غير أكفاء لحكم أنفسنا ! وإن طلبنا حقوقنا ونحن هادئون مسالمون باسم الانسانية وبشرف انكلترا صاحوا بأننا متعصبون تعصباً دينياً ! هذه هى حالتنا الآن تماماً . ولقد كان الحزب الوطني قبل

الاحتلال يطلب لمصر مجلس نواب وأن تمنح كل أنواع الحرية التى تتمتع بها البلاد المتمدينة وأن تنشأ فيها المدارس المجانية لتعلم أبناء الفقراء تعليما كاملا . فلما احتلت إنجلترا مصر أعلنت بصوت عال أن ذلك هو غرضها الذى ترمى إليه . ولكن المصريين الوطنيين يتمسكون الآن بتلك المطالب عينها ويرفعون أصواتهم بها على مسمع من الدنيا كلها فيحاربهم الانجليز الراغبون في توسيع مستعمراتهم ويعدون مطالب المصريين من هذا القبيل سيئة ! فنحن نتساءل لماذا تكون الوطنية الانجليزية التى ترمى إلى التوسع فى الامتلاك حسنة شريفة وتكون الوطنية المصرية التى لا ترمى إلا إلى حرية مصر قبيحة سيئة ؟؟؟ وهل يمكن أن يكون المصريون رجالا حقيقة وأكفاء لحكم بلادهم بأنفسهم إن لم يحبوا وطنهم ؟ وهل يمكن لشعب أن يعيش ويعظم باستسلامه للاسر والاستعباد ؟

«أصبحت الحالة بعد ذلك الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا لا يحتملها مصرى فلقد كنا نظن بحق أن الانكليز بعد هذا الاتفاق أي بعد تخلصهم من كل مشاغلهم الخارجية ووقوفهم وحدهم أمامنا يحسنون معاملتنا ويكرمون مقامنا حتى يضمدوا بذلك الجروح التي أحدثوها فى وطنيتنا . ولكن خاب ظننا . فما جاء زمن على المصري أبغضه الانجليز فيه وأساءوا معاملته ظلما مثل هذا الزمن وقد حذا حذوهم من هذا القبيل أغلب النزلاء ضيوفنا حتى انتهى بنا الامر إلى سؤال بعضنا بعضا هل نحن حقيقة في مصر بلادنا ؟

«هذه الحالة هى سبب إشتداد الحركة الوطنية في هذه الايام الاخيرة ولا سيما عقب تلك الاحكام الهائلة على أهالى دنشواى، أحكام زاد في إيلامها وتفجع النفس من هولها أن التقرير الانجليزى يصفها بأنها أحكام إنسانية!

« وأن هذه الحركة الوطنية هي فى رأيي أسمي وأجمل وأشرف وأكرم ما يستحسنه العالم المتمدين . سلاحها حق الامم في العدل والحرية والتضامن الانسانى

« وإني الآن وأنا في طريق الشيخوخة أحيي باحترام هذه الحركة الشريفة التي يقودها مصطفى كامل باشا . فهو قد استحق كل إعجابنا ومؤازرتنا بدفاعه العظيم وبقوة عمله وبما أيقظه من عواطف الوطنية في النفوس وأن الواجب على كل مصري أن تكون فيه تلك العواطف والميول !

« إن أهم مطالب الحزب الوطني التي يطالب بها كما قدمنا هي تحسين شأن التربية والتعليم .

« هذه المسئلة مسئلة حيوية . فقد عرف الانجليز أن أحسن واسطة لمحو وجود الشعب واستقلاله أي محوه أدبياً هو محو لغته الوطنية أو إضعافها . ألم يعرف ذلك الانجليز المحبون للتوسع في الملك من التواريخ القديمة ؟ إنهم عرفوه ولكي يبلغوا هذا الغرض ساروا تحت رداء الشروع في الاصلاحات فألفوا الجمعيات تلو الجمعيات واللجان عقب اللجان بمهارة وفكر وكانت قيمة مناقشاتهم أن قرروا أموراً كانت مكتوبة ومسجلة من قبل ! ويكفيني لاثبات هذا الامر للملاء أن أحول نظرهم إلى تلك الطرق التي اتبعوها لمحو اللغة الفرنسية من مدارسنا . ولكن هل هناك حرج عليهم فيما فعلوا ؟ أليس عملهم هذا مع مصري وثق بهم واطمأن إليهم وامتثل لاحكامهم أولم يعدوا هذا المصري كلما خضع وامتثل خدموا مرافقه ؟

« أجل إن الامر لكذلك فالقوم يبذلون كل جهد في طبع المصري بما يريدون أن يطبعوه به أي طبقاً لتلك الطريقة الاستعمارية التي تتبعها بريطانيا العظمي . إنه كان من حسن سياسة انجلترا لنفسها في مصر أن تحول بكل جهدها دون تكوين عظماء من الرجال المصريين مهما احتملت من العناء في هذه السبيل وأن تجفف تلك العين التي كانت تسقي أبناء المصريين ولقد مكنتها هذه السياسة من حشر من قدرت علي حشره من الانجليز في مصالح الحكومة المصرية، فاستطاعت بهذه الطريقة أي بطبيعة هذه الاشياء أن تقبض على كل مسائل البلاد الحيوية !

« ولبيان ذلك أقول: إنه قبل الاحتلال الانجليزي بل منذ قرن من الزمان كان التعليم يجري باللغة العربية . وقد انتشر التعليم وتقدمت البلاد على أثره وكثر عدد المتعلمين حتى كان كل من يتوفى منهم يخلفهم غيرهم في الحال أشد منهم قوة وأنضر شبابا وأكثر وقوفا على الافكار الحديثة

« وأنه ليضيق بنا مجال البيان هنا عن إحصاء المؤلفات العلمية العديدة التى ظهرت بمصر في قرن من الزمان كان كله نشاطا وعملا . هذه المؤلفات لم تكن متداولة فقط بين أيدى المختصين بها من التلاميذ الذين يتلقون علومهم فيها بل كانت متداولة أيضا بين أيدي الكثيرين من محبي الآداب والعلوم الذين يرغبون في ترقية أفكارهم بمطالعة المؤلفات المكتوبة بلغتهم

« أما الآن وقد قرروا بكل أسف أن اللغة العلمية الوحيدة في مصر يجب أن تكون اللغة الانجليزية فقد صار عدد الذين ينتفعون بتلك العلوم قليلا جدا .

« فالقوم قد ضربوا لغة البلاد والمعلمين الوطنيين ضربة نجلاء فقتلوهم جميعا وعلي هذا النحو يفهم ولاة الامور عندنا ما يسمونه « إصلاح المعارف العمومية في مصر »

« ماهى الاسباب التى انتحلوها لتبرير عملهم من هذا القبيل ؟ إنهم زعموا أن اللغة العربية لغة العلم فى زمن حضارة الاندلس وبغداد لاتفي بحاجة التعليم ! فمحوها ومحوا معها الاساتذة المصريين ليبدلوا بهم فتيانا من الانجليز لاخبرة لهم ولا سابقة دربة في التربية والتعليم !

« ولما تم للاحتلال ما أراد من محو الاساتذة الوطنيين كان من الضروري له إذن أن ينضب ذلك المعين الذى كان يستقى منه المعلمون والذي كان يصل بينهم وبين تلك الامة المعلمة المربية : أعني بذلك الارسالية المصرية فى فرنسا والعمل الادبى الذى أتمته فرنسا فى مصر

« إنه منذ قرن من الزمان أي منذ أنشاء المدارس العالية كان الاساتذة الفرنسيون يلقون الدروس وإلى جانب كل أستاذ منهم مترجم يعرب مايقول فكانت

كل الدروس يتلقاها التلاميذ باللغة العربية . ثم كان النابغون من التلاميذ يرسلون بعد ذلك إلى فرنسا لاتمام دراستهم والتفرغ لاجادة علم مخصوص. وعلى هذا كانت تقام أركان الارسالية المصرية . هـذه الارسالية كانت تخرج للناس رجالا عظماء في كل فرع من فروع المعارف وقد كان بعضهم يتولون إدارة البلاد بينما البعض الآخر يشتغل بالتربيـة والتعليم . وهكذا نشأ التعليم والتعلم باللغـة العربية تدريجيا واشتد نماء وقوة !

« هؤلاء هم العلماء المصريون الذين توفي أغلبهم الآن إلى رحمة الله . هؤلاء هم الذين أخرجوا من زوايا النسيان الاسماء والاصطلاحات العلمية التى كان يستعملها علماء الاندلس وبغـداد وأتموها بتعريب الاصـطلاحات والتعابير التي اقتضتها الاكتشافات الحديثـة . وأنه بفضل هؤلاء العلماء قد أخـذ علماء الترك والفرس كل الاصطلاحات الفنية والاسماء العلمية واستعملوها حين قررت تركيا وإيران أن يكون التعليم فى كلتيهما باللغة الاهلية

« قلت إن الكتب العلميـة التى ألفها علماء المصريين كثيرة عـديدة . على أنهم فوق ذلك قد كانوا يعربون كل الكتب الشهيرة التى توضع باللغات الاجنبية كما تفعل فرنسا الآن فى ترجمة الكتب الالمانية والانكليزية وغيرها !

« لاجرم أن كانت الارسالية المصرية منشأ الاساتذة المعلمـين وكبار الرجال الذين تولوا أمور مصر باحسان . فلقد أنشأت فريقاً عظيماً من العلماء والقواد والمهندسين والمحامين والاطباء والاداريين والمعلمين !

« كل ذلك قد انهـدم بناؤه الآن لسوء الحظ مرضاة للسياسـية الانجليزية . فالارساليـة المصرية في فرنسا قد محيت منـذ خمسة وعشرين عاماً تقريباً والرجال المشهورون الذين كانوا يتولون شئون البلاد في إبتداء حكم الاحتلال قد اختفوا دون أن يوجـد من يخلفهم من المصريين . وهذا كله من عمل الاحتـلال الذى أراد بذلك تمهيد الطريق للاسـتيلاء على إدارة البلاد كلها . أراد أن يهدم بناء قرن كامل كان

كله حياة ونشاطا وأن يحبط كل سعي سعاه المصريون بمساعدة فرنسا فى مدة خمسة وعشرين عاماً !

« إذا كانت إنجلترا تسأل « ماهو عملك فى مصر » وكانت صادقة فى القول لاجابت : « إني أتممت عمل المراقبة الثنائية ورتبت الشئون المالية بواسطة إصلاح الري . ولكنى قهرت المصري وظلمته وقتلت التعليم الحالي ومحوته وحاربت الميول والعواطف الوطنية بتسميتها تعصبا وعملا صبيانيا ! .... »

« على أن إنجلترا كانت متمكنة من كثير من وسائط ترقية التربية والتعليم فى مدة خمسة وعشرين عاما لو شاءت . اللهم إلا إذا ادعت أن المصريين غير أكفاء للترقى وهو ادعاء تدحضه الانسانية والتاريخ بكل احتقار !

« إن أكبر خدمة يمكن لناظر المعارف الجديد أن يؤديها لبلاده هو السعى في إيجاد طريقة لاعادة التعليم باللغة العربية ولتجديد مشروع الرسالات المصرية الذى أحبطه الاحتلال الاجنبي لاغراضه السياسية . وما أنكر أن ذلك يقتضى الزمن الطويل ولكن يمكن الوصول إليه تدريجا باعادة الحالة القديمة فى المدارس وتأليف الرسالات المصرية في البلاد الاوربية . إنه ليوجد في كل المدارس شبان أذكياء يمتازون عن أقرانهم بالكفاءة فليرسلوا بغير توان إلى أوروبا لاتمام دروسهم وليوكل اليهم عند عودتهم شئون البلاد . وليكف الزاعمون عن إتهام اللغة العربية بالقصور عن تعليم العلوم فما هى أقل مادة من لغة البلغار والصرب والترك والروس واليابان وغيرها من اللغات التى تدرس العلوم بها في بلادها !

« يرى القاريء من كل ماتقدم مقدار الفرق البعيد بين الوعود التى وعدنا الانجليز إياها في سنة ١٨٨٢ حين احتلوا بلادنا مدعين مساعدتنا على إخماد ثورة عسكرية مقدار الفرق بين وعدهم لنافي تلك الايام بأنهم سيؤازرون الحرية والاستقلال وأن تكون مصر للمصريين وبين الحالة الحاضرة

« وأنى أختم هذا المقال باظهار أمنيتي أن أرى مصر قريبا سائرة فى طريق الاصلاح المؤدى لاستقلالها كما فعلت ولا تزال تفعله الامم الراغبة فى الترقي وفى تولى

شئونها بنفسها وحينئذ يتحقق ما كتبه أحد وكلاء وزارة الخارجية سابقا فى كتاب له عن المعارف العمومية في مصر فانه قد رأى أن التعليم لو كان استمر فى المدارس باللغة العربية لاصبحت مصر مركز العمل والفكر فى كل الشرق!

« فمهمة وزير المعارف الآن كما يرى القراء هي مهمة سامية فلو أطلقت له الحرية أن يفعل ما يحقق تلك الامنية فان نتيجة كل سعي فى هذه السبيل لا يستقبل بالثناء من أهل مصر فقط، بل ومن أهل اللسان العربي فى سائر جهات الارض

٥ مارس سنة ١٩٠٧ دكتور عثمان غالب»

« وكتب مستر بريلسفورد المحرر فى جريدة الديلي نيوز مقالا عنوانه « التعليم فى مصر » هذا هو نصه :

« نشرت منذ أيام صحيفة فرنسية تصدر فى مصر (يشير إلى المقال الذي نشرته لتندار إيجبسيان الصادرة في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ بعنوان « عهد الجهل »)مقالا اشتمل علي جدول جامع لبيان ماتنفقه بعض البلدان من موازنتها على المعارف العمومية وإليك بيانه :

البلدان	الميزانية العمومية		ماينفق علي التعليم		مايخص التعليم من الميزانية
بروسيا	١٨٠٠	مليون فرنك	٢١٤	مليون فرنك	١١٩ و ٠٠
فرنسا	٣٧٠٠	« «	٢٧٠	« «	٠٧٣ و ٠٠
بريطانيا العظمي	٥٣٠٠	« «	٤٠٠	« «	٠٧٥ و ٠٠
النمسا	١٤٢٠	« «	٠٩٥	« «	٠٦٧ و ٠٠
صربيا	٠٠٩٠	« «	٠٠٦	« «	٠٦٧ و ٠٠
إسبانيا	١٠٠٠	« «	٠٤٦	« «	٠٤٦ و ٠٠
روسيا	٥٠٠٠	« «	١٠٠	« «	٠٢٠ و ٠٠
مصر	٠٣٢٥	« «	٠٠٤	« «	٠١٢ و ٠٠

« لقد وضع هذا الجدول خصيصاً ليلفت النظر إلى الارقام الاخيرة فالامم الاكثر حضارة وضعت فى رأس الجدول وحكومة الصرب الفتية المحرومة من كل تقدم لمصائبها المتكاثرة ، لفى مركز متقدم فى هذا الجدول ! كما أن حكومة الروسيا لفى حالة رجعية مظلمة ! بيد أن فى ذيل هذا الكشف يرى القارىء مصر . تلك التى صارت منذ ربع قرن تحت سيطرة إنجلترا وإدارة رجالها ! وإننا إذا ما رجعنا إلى عهودنا التى قطعناها على أنفسنا أمام العالم أشفقنا لامحالة على سمعتنا فاننا ماذهبنا إلى مصر إلا لنكون فيها رسل علم وحضارة وتقدم !

« من المعقول أن تكون الروسيا كما هى حكومة إخضاع وإطاحة ، لاحكومة علم وترقى ، ولكن ماهذا الذى نحن فيه إزاء مصر ؟ إننا ذهبنا اليها مثقلين باحمال (الرجل الابيض) أعنى بمهمة نشر النور وإعداد الامة المصرية لتحكم نفسها !

« إننا إذا كنا مخلصين في عهودنا عند بدء احتلالنا من أننا لانلبث إلا قليلا حتى يستتب النظام فى بلد ذى مستقبل كبير ، وأن نرشد المصريين إلى حسن إدارة مرافقهم ، فما الذى أعددناه لتحقيق هذا التعهد ؟

« كان علينا أن نعد رجالا أكفاء للحكم ، وللوظائف ، وللتعليم ، بقدر مايمكن من السرعة !

« كان علينا أن نعمل فى مصر مايجب أن يعمله بلد ناشط تخلص من الاحمال الثقيلة الجائرة لاصلاح شئونه !

« إنا نعلم مثلا ماعملته بلغاريا وهي فى حالة تشبه حالة مصر ، بعد أن نالت بكل جهد حريتها ! فقدكان لديها فريق كبير من سكان الريف غير ملم بالقراءة والكتابة ، وكانت فى آن واحد أكثر فقراً من مصر . بيد أنها لم تدخر أي جهد فى سبيل إنشاء مدارسها العامة ، وعلى الاخص تشييد جامعة فى عاصمتها صوفيا ! فلقد استدعت

ماينقصها من الاساتذة من الروسيا فلبى دعوتها أساتذة عديدون أجلاء وبينهم كثيرون من المنفيين السياسيين مثل الاستاذ (ميلوكوف) فانه وجد أكرم ملجأ لدى إخوانه الشبان فى بلغاريا ! !

« رأى البلغاريون أنه لايمكنهم البقاء تحت وصاية الاجانب فى التعليم وأن المعارف أساس القومية ، فبعثوا بطلابهم الاكفاء إلى زوريخ وباريس . وبعد مضى خمسة عشر عاما ، حل الاساتذة الوطنيون محل أولئك الروس !

« إن تعليم أمة بأسرها يتطلب عدة قرون ، ولكن مما لامشاحة فيه أن فى خمسة عشر عاماً يمكن إعداد الاساتذة الاكفاء لادارة التعليم من بين الشبان الاقوياء الاذكياء !

« إن جامعة صوفيا لمزهرة اليوم ، والاساتذة فى جميع كلياتها — على ما أعتقد — وطنيون وحائزون لاحترام تلاميذهم بل لاحترام الامة بأسرها !

***

« لم يوجد فى مصر حتى اليوم جامعة سوى الجامعة الدينية القديمة ، جامعة الازهر . فمصر التى بلغ عددها الآن إثنى عشر مليوناً من الانفس محرومة كل الحرمان من أن تشبه إحدى أمم البلقان التى لايزيد عددها عن ثلاثة أو أربعة ملايين نسمة فى نيل أس الرقى الجوهرى !

« يبذل المصريون الوطنيون الجهد في إنشاء جامعة وقد قبلوا أن تضرب في بلادهم ضريبة لتحقيق هذه الغاية . بل أنهم جمعوا من طريق الاكتتاب نحو عشرين ألف جنيه ليقدموها للجامعة !

« إن تعاليم العلوم الحرة كالآداب والتاريخ والفلسفة معدومة فى مصر ، لانه لايوجد فيها تعليم أرقى من الابتدائي والثانوى غير بعض مدارس عالية فنية لتدريس علوم الحقوق والهندسة والطب ، وقد كانت موجودة قبل الاحتلال، ولقد أبعدنا الاساتذه الوطنيين عن هذه المعاهد ، وأصبحت الفئة القائمة بأمر التعليم مكونة من أساتذة أوربيين ، وبصفة خاصة من الانجليز !

« لم يدع أحد أبداً — كما أعتقد — أن المصريين قليلو الذكاء ! وها نحن أولاء في مدى ربع قرن لم نهيىء منهم أساتذة ليتوموا بأمر التعليم فى بلادهم مستمرين علي استيراد أساتذة الانجليز الذين يزداد عددهم فى كل عام ، لا للمدارس المصرية العالية فحسب ، بل كذلك للمدارس الثانوية !

« إننا عندما احتللنا مصر كان الجاري فيها بعث بعوث سنوية من طلابها المختارين إلى أوربا ليتموا علومهم في جامعاتها وليعودوا مثقفين قادرين على إنهاض جميع مرافق بلادهم ! بيد أننا ألغينا هذه البعوث ولم نعد إلى تنظيمها تنظيماً جزئياً إلا في هذا العام ، وذلك بعد أن حمل علينا (مصطفى كامل) فى عاصمة بلادنا حملة أخجلتنا جميعاً !..

« إن الاساتذة الذين دعتهم بلغاريا من الروسيا لتعليم أبنائها اضطروا إلى أن يتعلموا هم أنفسهم اللغة البلغارية ، وأن يلقوا الدروس بها ، لانهم يعلمون أن أجود التعليم وأنجحه ما كان باللغة الوطنية ، وأنه لا يمكن نشر المعارف الاهلية إلا بواسطة الجامعات القومية !

« أما نحن فعلي الضد من ذلك ، حتمنا علي المصريين تعلم اللغة الانجليزية ، وأن يتلقوا العلوم بها لا فى المدارس العليا فحسب ، بل وفى المدارس الثانوية والابتدائية أيضاً ، دون أن نحتم على الاساتذة الاجانب أن يتعلموا اللغة العربية !

« إن اللورد كرومر لا يعرف اللغة العربية ، بعد أن لبث في مصر ربع قرن ! وكذلك مستر دنلوب ، القسيس القديم ، يجهلها جهلا مطبقاً ! فى حين أنه يرأس إدارة التعليم في القطر المصرى ! وبالطبع مادامت الحال سائرة على هذا المنوال ، فجلب الاساتذة الانجليز يزداد عاماً بعد عام ، واستياء المصريين يستفحل مع الزمان !

« يدعى مستر دنلوب . بل وتدعى السياسة الموضوعة للتعليم فى مصر ، إبان احتلالنا لها ، أنه لا يمكن تدريس العلوم باللغة العربية لعدم صلاحيتها ! مع أننا أخذنا

عن العرب علم الحساب ، وهم الذين اخترعوا الجبر ، بل إن اسمه هو اسم مخترعه العربي ! فهل بعد ذلك يدعون أن اللغة العربية فقيرة إلى حد أن شابا لايستطيع أن يتعلم بها العلوم الرياضية ؟

« إني شخصيا مثل مستر دنلوب ، لاأعرف اللغة العربية ! ولكني أعرف بعض التاريخ ، وأذكر أن الترجمة العربية فى القرون الوسطى هي التى عرفت أرسطو لاوروبا ! وأعلم أيضاً بعض اللغة التركية التى استعارت من العربية جميع الاصطلاحات الفكرية والعلمية ، كما استعرنا نحن هذه الاصطلاحات من اللغة اللاتينية ، بحيث إن تدريس علوم الطب والحقوق والهندسة يجري فى جامعة الاستانة على أحسن أسلوب باللغة التركية !

« يقولون لنا بعد ذلك إنه لاتوجد كتب مدرسية بالعربية ! فليكن . . . . وما كان لدي البلغار منذ ثلاثين عاما كتب للتعليم بلغتهم ، وكذلك ما كان لدى اليونان كتب إبان حرب الاستقلال ! ومع ذلك فأن طلاب أثينا وصوفيا يتلقون اليوم دروسهم بلغتهم الوطنية وفى كتب قيمة مسطورة بها !!

« لايشير أحد بأهمال تعلم الانجليزية أو الفرنسية فى أي بلد ، فأن إتقان لغات الحضارة الاوربية — ولو واحدة منها — ضروري لكل رجل متعلم . وفي استطاعة المصريين أن ينحوا نحو اليونان والبلغار ، يفكرون بلغتهم الخاصة ، ويتممون معارفهم في إنجلترا أو فى فرنسا ، حتي إذا ما توافرت لديهم جميع وسائل الرقي ساروا بأنفسهم إلى مايهيئه لهم إستعدادهم من النهوض !

***

« إن اللغة الاموية أس كل حضارة كما قال « بيل » منذ أيام ، واتخذت جميع الصحف الاستعمارية من كلمته هذه أداة وطنية !

« ألا إنه كان يجب علينا أن نكون كذلك وطنيين إزاء مصر ! وعوضا عن أن نؤدي هذا الواجب تلقاءها قد أهنا لغتها القومية ، وأهملنا تعليمها ، واجتهدنا أن نشكلها بشكل فاقد النضوج ومخالف تماما لاصول الجنسية ! ولقد كانت العاقبة أن

فجع التعليم ، وأصيبت الامة المصرية بضربة قاسية في كرامتها وفى جدارتها وفي مستقبلها،وأخيرا ساعدنا بهذه الافعال التى قدمناها أولئك الذين أحسنوا استخدامها لبث حركة الاستياء معلنين بكل تذمر أننا تعمدنا إنزال مصر إلى حضيض الجهل لنستعبدها !!

لندره في ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٧ (ر.ن. بريلسفورد)

***

وكتب مسيو إدوار لمبير الاستاذ الجليل بكلية الحقوق فى جامعة ليون كتاباً لجريدة الطان نشرته لتندار إيجبسيان بعددها الصادر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧ وهذا نصه :

« إني اجتنبت إلى الآن الدخول فى المناقشات التى دعت إليها استقالتى فلم أمدها بشيء مما أعلم ، ذلك لانى لم أكن تخلصت تماماً من قيود التوظف فى الحكومة المصرية!

« أما الآن وقد استرجعت مالي من حرية القول ، فاني مبتهج بالاستفادة منها لادل على الاسباب التى اضطرتنى للتخلي عن إدارة مدرسة الحقوق الخديوية !

« تركت هذه الوظيفة والاسف يكاد يمزق فؤادى لان البقاء فيها لم يعد فى وسع رجل مثلي جعل حياته وقفا على العلم ، ولانى ما كنت بقادر على حفظ هذا المنصب ذى الراتب الضخم مالم أرض بأن أكون آلة صماء لسياسة غير قويمة ومكدرة لصفاء العلائق بين المصريين والاوربيين !

« إن الموظف الانكليزى القابض فعلا على الادارة الحقيقية لنظارة المعارف وهو المستر دجلاس دنلوب ، كان قبل قدومي إلي مصر بعام قد حارب مدير مدرسة الحقوق بثبات نادر فغلبه على أمره وسلب منه سلطته ، ثم اغتنم تلك الفرصة التي آلت فيها هذه السلطة إلى العدم وأخذ يهيج عواطف الطلبة ويستفزها باصداره لهم أوامر متناهية فى القسوة والغلظة ولا مبرر لها ، حتي جرهم إلى الاعتصاب ، ثم اتخذ اعتصابهم ذريعة للتشفى من سلفى الذى كان حاقداً عليه !

« ولم يكن حظي من المعاملة بأسعد من حظ هذا السلف ، إذ كثيراً ماوضعني

المستشار الانكليزى بسوء تصرفاته — ولا أدرى إن كانت مقصودة منه أم غير مقصودة — في مراكز حرجة عجزت عن الخروج منها . وعن توقى نتائجها إذ كنت مقيداً كل التقييد بلوائح تنزع من يدى كل سلطة حتى في المسائل الفنية الصرفة التى أدخلت أيضاً فى اختصاص أقلام الوزارة !

« وقد حارب المستر دنلوب تقدم التعليم الفرنسى فى مدرسة الحقوق بلا تبصر ، على حين أن تعليم الحقوق فى هذه المدرسة لايزال ويجب أن يبقى تعليماً فرنسيا مادامت قوانين البلاد لم تتغير تغيراً كليا ، لانها عبارة عن ملخص لقوانيننا ، ولانه لايوجد لها شروح ومؤلفات باللغة العربية ، اللهم إلا النادر منها !

« وقد مثل (أي المستر دنلوب) رواية ضحكة للتعليم العالى فى مدرسة الحقوق فعطل تعين مايحتاج إليه القسم الفرنسى من الموظفين تتميماً لما ينقص من عددهم المحدد قانوناً وحجته فى ذلك أن مصير هذا القسم إلى الزوال فى المستقبل القريب واكتسح من القسم الاكبر — وهو الذى تدرس فيه الحقوق الفرنسية باللغة الانكليزية — الاساتذة الاكفاء الذين قاموا بأمره فى مبدأ تأسيسه ! وهم من القضاة الذين أفادتهم إقامتهم الطويلة فى الديار المصرية خبرة بأسرار قوانيننا واستبدل بهم (أي المستر دنلوب) شباناً من الانكليز يعينون بمجرد تخرجهم من الكلية الانكليزية فيقدمون إلى مصر وهم والطلبة المكلفون بتعليمهم سواء فى الجهل بالقوانين المصرية ، بل إن فريقاً من هؤلاء المعلمين لم يبلغ إلى الآن فى معرفة لغتنا حدا يستطيعون معه ترجمة المؤلفات الفرنسية التى يستعان بها على التدريس ترجمة صحيحة !

« ولقد بذلت كل جهد فى سبيل ترقية شؤون المعلمين ، إما بتخصيصهم لتدريس فرع واحد ، أو بتقليل عدد الدروس التي يكلفون بها حتى لايصعب عليهم تحضيرها أو بتوسيع مجال المباراة بينهم بترقية النجباء منهم ، أو بمنع الاسباب التى تدفع المعلمين

الانجليز إلى ترك المدرسة بمجرد إستفادتهم شيئا من المبادىء القانونية يتمكنون بها من الدخول قسرا فى المحاكم الاهلية ، بذلت كل سعي فى هذه السبيل فذهبت مساعي كلها أدراج الرياح إزاء عناد مستر دنلوب وتعنته !

« كان هذا الرجوع بالعلم إلا الوراء يقتضى التبصر والحكمة ومعاملة الطلبة بالحسنى خشية أن تهيج غضبهم حالتهم السيئة ، وانحطاط التعليم فيهم خصوصا وفى مصر الآن حركة فكرية ترمى إلى طلب العلوم والعرفان ، ولكن مستر دنلوب وضع لهؤلاء الطلبة الذين بلغوا سن الرجال وأغلبهم متزوج نظاما من النظم الموضوعة لصغار تلاميذ المدارس الابتدائية ، وأخذ يعاملهم بقسوة متناهية ويستعمل معهم سياسة وخز الابر ، سياسة اضطهاد دنيء ! فكانت نتيجة ذلك أن انضم إلى الحزب المعارض للانجليز ، نشأة متعلمة مترقية ، وأن يستولي على أفئدة الشباب الحقد والبغض للادارة الانجليزية : وأن تتحول مدرسة الحقوق مجمعا للوطنية المصرية ! بحيث لاتكاد ترى بين التلاميذ الاربعمائة الموجودين الآن في مدرسة الحقوق عشرة لايؤمنون كل الايمان بمبادىء « مصطفى كامل »

« حاولت مرارا أن ألفت نظر المستشار الانجليزى إلي الاخطار التي تنشأ عن اتباع خطته فى نظام التعليم فلم أنل منه شيئا اللهم إلا بعض تجاوز وقتي عن بعض مسائل ، ولكنه لم يخلص مطلقا فى الاقلاع نهائيا عن خطة كلها إيلام وإرغام ولذلك كنت أتوقع دائما من وراء عمل مستر دنلوب واستفزازه للخواطر أن تعصف فى مدرستى عواصف جديدة أشد خطرا من العاصفة التى عصفت في سنة ١٩٠٦ (يقصد إضراب الطلبة عن الدروس) وكانت تلقى علي تبعة ذلك أمام الرأي العام المصري والفرنسى معا !

« إنتهى مستر دنلوب أخيراً بالتعرض لكرامتى تعرضاً مؤلماً ، ذلك أنه أراد أن يجعلنى بالرغم منى شريكا له فى الدسائس التى يدبرها ضد وزير وطني هو سعادة سعد زغلول باشا ذلك الذى اختارته الوكالة الانكليزية بفعل تأثير الرأي العام فيها ،

والذى لم يشأ أن يكون آلة لا إرادة لها ، فلكي ينزع من هذا الوزير كل سلطة ويغلبه على كل أمر أكره رؤساء الموظفين فى الوزارة على أن يتألبوا حزباً واحدا لعرقلة كل عمل يأمر به رئيسهم الاعلى ! ولم يكن حظى من هذا الاكراه أقل من حظ زملائى ، فكنت أتلقى أوامره قبل تحرير تقاريرى الرسمية وكان يجبرنى على تقديمها له قبل إرسالها الي الوزير لينقح فيها مايشاء، بل قد حدث لي أحيانا أني بعد أن حررت أوراقى وبعد أن خرجت من مكتبى وجلست فى الوزارة عدت فغيرت ونقحت منها ماشاء المستشار ! كل ذلك مما لاطاقة لى علي احتماله ولم يكف المستر دنلوب ، بل كان يريد مني أنى مادمت راغبا فى البقاء يجب علي أن أتدنى إلى حد التضحية بضميرى وبتعريض نفسى للظهور مظهر الخائن الاثيم أمام الوزير الوطني !

« ينتج من هذه الاسباب التى بينتها أن علائقى مع مستر دنلوب كانت دائما مشوبة بأكدار على انها توترت فجأة أثر خلاف حدث ، وكان سببه مسئلة تعين معلمين ، فقد ترك ثلاثة معلمين وظائفهم ووضعت لائحة جديدة للتدريس . يزيد بها عدد الحصص ، فاضطررت والحالة هذه أن أطلب فى ميزانية السنة الدراسية الداخلة فى سنتي ١٩٠٧ — ١٩٠٨ إضافة معلمين اثنين على الاقل ! فبعد أن وعدنى مستر دنلوب وعدا صريحا بأجابة طلبى ، عاد فنكث وعده قائلا : « إن الظروف السياسية لاتسمح باستخدام معلمين ، أوربيين زيادة عن الموجودين ! ثم هو لايقبل بحال من الاحوال استخدام الوطنيين للتدريس فى مدرسة الحقوق ولو كانوا من أعلم العلماء ! إلا أنى لم أذعن لهذه النتيجة ، وتمكنت بفضل مساعدة أحد كبار الموظفين الانكليز من حمل المستر دنلوب على تعيين معلمين من أصل مصري فى مدرسة الحقوق ، ولكن بعد ان اضطررت إلى التساهل معه فى مسائل كثيرة خصها تعهدي له بأساءة الشهادة فى كل مصري ينتظر أن يقدم للتدريس بمدرسة الحقوق إجابة للدعوة التى أعلنها وزير المعارف فى الجريدة الرسمية !

«شدد مستر دانلوب حملته علي كما شددها على سلفى فبعد أن استنفدت كل وسائل الدفاع وأيقنت أنى أصبحت عاجزا عن حماية موظفي مدرسة الحقوق وطلبتها من مظالمه المروعة استخرت الله فى السفر إلى وطنى :

« حدثت بعد ذلك حادثة يستنكرها الذوق السليم وقد بلغت إلى الصحف بصورة إن أنا احتملتها ضيعت كل كرامة لي عند زملائى وتلاميذي لذلك صممت على تنفيذ رغبتى فى الاستقالة ، وقدمتها فعلا فقبلت بعظيم الارتياح ! وفى اليوم التالى عين بدلا منى مدرس انجليزى لا أجد جملة تصدق عليه خيرا من هذه الجملة التى نسبت بحق أو بغير حق إلى السير ألدن غورست وهى « أن مستر « هل » جاهل وأنه خير لنا أن يكون كذلك ليكون أسهل قيادا ! »

***

« ولقد عتب علي نفر من أبناء وطني في القاهرة ، وأخذوا علي التضحية بصوالح فرنسا المهمة في سبيل عواطفي الذاتية ، ويقولون إنى تركت وظيفة من أسمى وظائف التعليم فى مصر كانت الآن محفوظة لعالم فرنسى رغبة فى التخلص من مهمة لم ترق فى عيني ! ولست أرى رأيهم هذا فى زنة الصوالح الفرنسية . فإنه كما كان من اللازم لنشر نفوذ أمتنا فى الشرق أن يتولى مدرسة الحقوق الخديوية رجال أمثال « ڤيدال باشا » و « تستو » فى وقت كانت أيديهم فيه مطلقة حرة ، يعملون ما يشاؤون لنشر علومنا القضائية ، كذلك لا يليق بشرف فرنسا ولا يوافق تأييد نفوذها فى مصر أن يرضى علماؤها بأن ينتزع مستر دنلوب روح الادب ويهدم صروح العلم تحت ظلالهم !

« هذا ولا يغيب عن ذهننا معشر الفرنسيين أنه صار يستحيل علينا الآن المحافظة على شيء من نفوذنا في مسائل التعليم الرسمي المصري فقد فات أوان ذلك . وذهبت الفرص التى كان ينفع فيها الدفاع ، وقضي علينا بالانخذال التام ، وكان آخر سهم رشقنا به مستر دنلوب ذلك الامر العالي الذى صدر حديثاً بالغاء اللغة الفرنسية من

السنة الاولى فى المدرسة التوفيقية ، وهي آخر مدرسة كانت تدرس فيها هـذه اللغة للآن ، وعلى هذا فلا يمضى أربعـة أعوام حتى يقضى على اللغة الفرنسية فى جميع المدارس المصرية قضاءاً مبرماً ، ثم تبدأ بعد ذلك تصفية القسم الفرنسى فى مدرسة الحقوق الخديوية !

«وصفوة ما أراه هي أن لا سبيل إلى تأييد نفوذنا الادبي في مصر إلا بالاستفادة من فساد النظام الانجليزى في التعليم وذلك بترقية مدارسنا الحرة ، فان لدينا منها في القاهرة مدرسة حقوق فرنسية يكفي لاقبال الفريق الاعظم من طلبة الحقوق عليها وإعراضهم عن مدرسة الحقوق الخديوية أن تعدل خطط التدريس فيها بما يناسب حاجة البلاد الخصوصية ، وأن يستعان بالاساتذة النابغين من المصريين وعلي الاخص بعلماء الشريعة الاسلامية ، وأن يرسل لامتحان طلبتها لجان كالتى ترسل إلي مدرستنا الطبية فى بيروت ، وأن تنشأ في جانبها مدرسة تحضيرية لتعليم اللغة الفرنسية ولا أظن أننا نجد فرصة أثمن من هـذه الفرصة لاسترداد ما كان لنا من الأثرة بتعليم الحقوق فى مصر ، وهي الأثرة التى انتزعت من يدنا في سنة ١٨٩٩

إدوار لمبير»



الماليّة

قررت لجنة التصفية الدولية ، فى القانون الذى أصدرته باسم قانون التصفية - قبل أن تحتل إنجلترا مصر - أن النفقات الضرورية للادارة المصرية فى كل عام يجب أن تكون ٤٫٥٢٠٫٠٠٠ جنيه مصرى . وحددها مؤتمر لوندره ، فى ٢٧ يوليه عام ١٨٨٥ بمبلغ ٥٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيه مصرى وأخيراً اتفقت الدول الدائنة فى سنة ١٨٨٨ على أن تكون هذه النفقات الأدارية السنوية مبلغ ٦٫٣٠٠٫٦٠٠ جنيه مصرى وإن مايتبقى من الدخل يقسم قسمين ، يرسل أحدهما إلى خزانة الحكومة لصرفه فى المنافع العامة ، ويرسل الآخر إلى صندوق الدين ليصرف سنوياً فى الاوجه الآتية :

أولا — دفع أرباح الدين العام

ثانيا — إستهلاك جزء من الدين العام

ثالثا — يحفظ مبلغ مليوني جنيه كمال إحتياطي

« نفذ هذا النظام المالي الموضوع بصفة دولية سنة ١٩٠٤ ، حينما سمح الاتفاق الفرنسي الانجليزي للحكومة المصرية أن تتصرف فى جميع الاموال (ماعدا مبلغا لا يتجاوز ثلاثة الملايين من الجنيهات ليبقى فى صندوق الدين)

« إذاً كان يجب أن تكون النفقات بمقتضى هذا النظام الدولي منذ احتلت إنجلترا مصر ، أي منذ ٣٩ سنة كما يأتى :

جنـــيه مصري	
٠١٣٥٦٠٠٠٠	نفقات إدارية من سنة ١٨٨٣ لغاية سنة ١٨٨٥
٠١٠٤٢٤٠٠٠	نفقات إدارية فى سنتى ١٨٨٦ — ٨٧
١٨٣٧١١٤٠٠	نفقات إدارية من سنة ١٨٨٨ لغاية سنة ١٩١٦
٠٦٣٠٠٦٠٠٠	نفقات إدارية من سنة ١٩١٧ لغاية سنة ١٩٢١ (قدرنا النفقات فى هذه السنوات ضعف المقرر لزيادة مرتبات الموظفين أى ١٢٦٠١٢٠٠ جنيه سنوياً
١٥٤١٨٥٣٣٠	للدين العمومى من أرباح واستهلاكات فى ٣٩ سنة
٠٢٥٨٩٦٠٠٠	الخراج للدولة العثمانية فى ٣٩ سنة
٠٠٨٠٠٠٠٠٠	قروض السودان
٠٠٤١٤٣٩٥٦	تعويضات الاسكندرية (بسبب الثورة العرابية)
جنـــيه مصرى	
٤٦١٩٨٢٦٨٦	مجموع النفقات فى ٣٩ سنة

« أما الغلات فقد بلغت فى التسعة والثلاثين عاما الماضية على وجه التقريب ما يأتى :

٦٠١٥٠٠٠٠٠	غلات عادية وغير عادية
٠٠٩٠٠٠٠٠٠	قرض مضمون فى عام ١٨٨٥
٠٠٧٠٠٠٠٠٠	قرض ممتاز
٠٠٢٥٠٠٠٠٠	المتوفر فى سنة ١٨٨٢
جنـــيه مصرى	
٦٢٠٠٠٠٠٠٠	مجموع الغلات في ٣٩ عاماً

« قال اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٤

« إن الادارة المصرية أنفقت على الاعمال العامة مدة الست عشرة سنة الماضية (أي منذ سنة ١٨٨٨ التى اتفقت فيها الدول على تقسيم الدخل السنوى قسمين كما

يانا) مبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري »

« وقد فخر اللورد كرومر بأنه لا توجد حكومة فى الارض تعطى الأعمال العامة من ميزانية كميزانية مصر مليون جنيه فى العام !

« لذلك نضيف إلى النفقات التى ذكرناها ما كان يجب إنفاقه فى سبيل المنافع العامة - بناء على هذا التقدير - فى ظرف ٣٤ سنة (أي من سنة ١٨٨٨ لغاية سنة ١٩٢١) وهو مبلغ ٣٤٠٠٠٠٠٠ جنيه . فتكون النفقات كلها كما يأتى :

جنيه مصري	
٤٦١٩٨٢٦٨٦	مجموع النفقات الادارية البادية الذكر
٣٤٠٠٠٠٠٠	الاعمال العامة بناء على مارسمه اللورد كرومر
جنيه مصري	
٤٩٥٩٨٢٦٨٦	مجموع الخرج في مدة ٣٩ سنة

و إذا قارنا الخرج بالدخل نجد :

جنـــيه مصرى	
٦٢٠٠٠٠٠٠٠	مجموع الغلات فى ٣٩ سنة
٤٩٥٩٨٢٦٨٦	مجمو الخرج فى ٣٩ سنة
جنـــيه مصرى	
١٢٤٠١٧٣١٤	الباقى فى الصندوق !

« إنه لرقم ضخم ! ولـكن أين هو ؟؟

« يقولون إنه يوجد عشرة ملايين جنيه فى الوقت الحاضر كمال إحتياطى ! ولـكن الباقى وهو ١١٤ مليون جنيه ، أين يوجد ؟ من يعلم ذلك غير الأنجليز ؟

﴿ الدين العمومي ﴾

« علمنا من قانون التصفية الذى صدر فى سنة ١٨٨٠ أن الدين المصرى بلغ فى ذلك التاريخ إلى ٩٨ مليون جنيه ، وعلمنا من كتاب الأحصاء الرسمى الذى أصدرته الحكومة المصرية فى سنة ١٩١٠ أن هذا الدين كان عندما احتلت إنجلترا مصر ٩٤ مليون جنيه ، وبناء على القاعدة التى حتمها قانون التصفية يجب استهلاك هذا الدين فى ظرف ٦٥ سنة إبتداء من سنة ١٨٧٦ ، أي أنه مضى حتى الآن من بداية الأستهلاك ٤٦ سنة ، وكان ينبغى على الأدارة الأنجليزية فى مصر أن تكون قد استهلكت منه حتى اليوم ٦٩ مليون جنيه ! بيد أنها للأسف لم تستهلك منه شيئاً !

« ألا إن هذه الارقام الفتانة تدل على مابحته إنجلترا الهادمة من مصر المهدومة ، وإليك البيان :

جنيه مصري	
١١٤٠٠٠٠٠٠	الباقى المجهول من الدخل
٥٠٠٠٠٠٠٠	مرتبات الموظفين الانجليز فى الشؤون المصرية (منذ ١٨٧٦)
٦٠٠٠٠٠٠	نفقات جيش الاحتلال البريطاني فى ٣٩ سنة
٢٣٠٠٠٠٠	هدية مصر لانجلترا إبان الحرب الكبرى الاخيرة (بعد خصم ٧٠٠ ألف جنيه أهدتها إنجلترا لمصر عندما استردت هذه سودانها
٢٥٠٠٠٠٠٠	أرباح المشتريات المصرية من إنجلترا وغيرها

جنـــيه مصري

...... ١٩٧٣ المجموع

ولنقدر ماخسرته الامة المصرية من جراء الاحتلال وسوء الأدارة الأنجليزية بما يأتى :

.... ٧ الخسارة بسبب إهمال المصارف فى الوجه البحرى مدة ٢٠ سنة (كما قرر ذلك مسيو سانت كليردي فيل في تقريره الذى قدمه لمؤتمر بروكسل في سنة ١٩١٠)

.... ٦ نظير حرمان الامة المصرية من زراعة الدخان واستجلابه من الخارج وماخسرته الامة المصرية من جراء هبوط ثمن القطن إبان الحرب لاحتلال إنجلترا مصر (كما قرر ذلك كبراء الاقتصاديين الامريكان)

جنيه مصرى

..... ٣٠٨٠ مجموع خسائر الاهالي المقدرة بسبب إحتلال إنجلترا لمصر

..... ١٩٧٣ ماتقدم ذكره من الخسارة الحكومية

جنيه مصرى

..... ٥٠٥٣ جميع ماخسرته مصر وانتفعت به إنجلترا

« علي أننا نسأل الله أن يوجد فى خزانة مصر الذهب الذى يعطى الاوراق المالية (التي أصدرها البنك الاهلى المصري) وقد بلغت قيمتها اليوم إلى مايقرب من مليارين من الفرنكات ! ولكن للأسف كل الذهب المصري فى بنك إنجلترا !!

« هل لأحرار الانجليز أن يحكموا على أعمال رجالهم ويقارنوها بأعمال إسماعيل » ؟

« أنشأ إسماعيل مملكة قوية وغنية وأعد رجالا علماء في كل علم وفن بالرغم من كل ما استدانه ! ولكن ماذا عمل الانجليز ؟ إن الخزانات والقناطر التي يباهون بها بين الأعمال ما كانت إلا حملا ثقيلا على الخزانة المصرية نظرا للنفقات المتعاقبة اللازمة لترميمها أو لأصلاحها !

« ألا إن الحق بين والباطل بين والحكم للمستقبل ! ولن يظلم ربك أحدا ، وهو وحده المنتقم الجبار !

(الحالة الاقتصادية)

« لكي نقدر سوء الحال الاقتصادية خلال حكم الانجليز ، يجب أن نذكر ما كانت عليه مصر من الرخاء في بداية القرن التاسع عشر

« إن « محمداً علياً » الموجد لمصر الحديثة ، قد وفر فيها جميع مصادر الثروة الزراعية والصناعية . فزرع شجرة القطن للنسيج ، وشجرة التوت لتغذية دودة القز ، وأنشأ المصانع والمعامل في الوجهين القبلي والبحري حتى بلغ عددها إلى ١٧٥ معملا أو مصنعاً ، قدمت العمل الكافي لنحو ١٦٥ ألف مصري ! وبذلك قامت يد العمل المصرية بسائر حاجات الامة ، وما كانت واردات الخارج إلا نزراً يسيراً !

« ولقد انتشرت التجارة المصرية بسبب رقي الزراعة والصناعة ، وفتحت أمام مصر أسواق كثيرة زادت ثروتها نماءاً ووهبت الأمة رغداً ونعيما !

«حذا خلفاء «محمد علي» حذوه ، وأخص بالذكر إسماعيل باشا فأنه بذل جهداً كبيراً فى ترقية الزراعة والصناعة ، وأوجد عملا لمئات الألوف من العائلات المصرية فى الورش والمعامل ، ودور الصناعات المتباينة ، والمراكب البخارية والعمارات والانشاءات وغيرها !

« أما الاحتلال فأنه قلب الزراعة رأساً على عقب ، بما ادعاه من إصلاح ، وأن أقل ماجناه إهمال المصارف عدة سنين فى الوجه البحري ومنع زراعة الدخان !

« وكذلك الصناعات المصرية فقد دكها دكا ومحاها محواً لترويج البضائع الانجليزية ، والاجنبية فى مصر دون مبالاة بما يكون من عطل آلاف المصريين !

« وألغى البعوث الفنية التى كان يبعثها «محمد علي» وإسماعيل إلي أوربا !

« وباع البواخر ودور الصناعات والعدد والمغازل والاملاك حتى أدوات سك النقود المصرية ! باعها هي وغيرها للانجليز بثمن بخس دراهم معدودة ، وباعهم معها الحياة الاجتماعية لآلاف من الأسر المصرية !

«أضطر لورد كرومر منفذ هذه السياسة أن يعترف بالحقيقة فى تقريره عن سنة ١٩٠٥، إذ قال :

« إن من يقابل بين صناعة مصر الآن وبين ما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة مضت، يجد أن الامكنة التى كانت مزدحمة بصناع الغزل ، والحياكة ، والعقد ، والصباغة والخيم والاحذية ، والصياغة ،

والعطارة والأدوات النحاسية ، والقرب ، والسروج ، والمناخل، والأقفال وما شاكلها ، كلها قد قلت جداً أو اندثرت ، وقام على أطلالها قهوات وحوانيت صغيرة ملآنة بضائع أوربية !

« ألغى الاحتلال زراعة الدخان ليزيد غلة الجمارك من رسوم الدخان الوارد من البلدان الاجنبية ! ولقد خسرت الامة كثيراً في هذه السبيل !

« وليس لدى مصر الآن من الزراعات الغنية سوى زراعة القطن بيد أنها لا تجنى منها الربح الصناعي منذ أغلقت مغازلها ، لان الاحتلال رأى فى صالح مغازل لانكشير ومنشستر ولفربول أن يخمد أنفاس صناعة الغزل فى مصر بما حتمه عليها من ضريبة تعدل ضريبة الغزل الوارد من الخارج !فلقد أسست شركة للغزل فى مصر فى سنة ١٨٩٩ ، وأنشأت معملين كبيرين أحدهما فى القاهرة وثانيهما فى الاسكندرية ، ولكن ضريبة الثمانية فى المائة التي قررتها حكومة الاحتلال على غزلها حالت دون نجاحها !

« يصدر القطن من مصر إلى الخارج ، ويعود اليها قماشاً مثقلا بالمصاريف الباهظة ! والمصريون إزاء هذا الضغط الجائر مضطرون لشرائه بأفدح الأثمان ، بينما يشعرون بأنهم قادرون على غزله وصناعته أقمشة فى بلادهم بأقل الأثمان ! هذا عدا الفوائد الجمة التى تعود منه على صناعهم وعلى أسواقهم فى الداخل والخارج ! !

***

« ألا إن الضائقة المالية الناجمة فى مصر عن الجمود الصناعي والتجاري

وقصورها على الزراعة فحسب، كادت تخرب مصر لولا أن دب فيها دبيب الحياة فنهض بها أبناؤها الأبرار وقوموا بعض التقويم حركة الاقتصاد الأهلي

« ولكي يصلح الوطنيون الصادقون حالة بلادهم الاقتصادية بقدر ماتسمح لهم الظروف أدركوا تأسيس المصارف وشركات التعاون والنقابات الزراعية الوطنية !

« ولقد كان على رأس العاملين لهذه الحركة المباركة أحد أصدقائي الأعزاء الوطنى المستنير والأستاذ الشهير المرحوم عمر لطفى بك فأنه بعد أن درس فى عدة سياحات قضاها بأوربا نظام النقابات الزراعية والصناعية والتعاونية ، استطاع أن يؤسس فى قرى مصر المختلفة نحو ٢٣ نقابة زراعية بين سنتي ١٩٠٩ ، ١٩١٢ كما أسس عدة جماعات تعاونية !

« كذلك المرحوم الأمير حسين كامل (الذى صار بعد «سلطان مصر») فانه عاون بسخاء على نجح هذا العمل المبرور المثمر . وكان غيوراً على حالة مصر الاقتصادية غيرة سطرت له أبيض صحيفة فى تاريخ مصر . إذ أنه كان أول من أسس الجمعية الزراعية وأقام المعارض الصناعية الزراعية فى مصر الحديثة !

« ولما أن رأت حكومة الاحتلال الأنجليزى هذه النهضة وضعت فى سبيلها عدة عراقيل بحجة أن هذه النقابات إنما أنشئت لغرض سياسي ! ولم تمد إليها يد المساعدة !

« على أن هذه الحكومة بعد انتقادات كثيرة مرة ، سنت فى سنة ١٩١٤ قانوناً للنقابات يمكن وصفه بأنه « هادم النقابات » !!

« وما وضعت الحرب أوزارها بعد أن استحكمت حلقات الضائقة المالية في مصر ، حتي نهض رجل من كبار رجال الاقتصاد فيها هو ابنها البار الوفى محمد طلعت حرب بك ، ذلك الذى نجح فى إنشاء بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ ، برأس مال قدره فى البداية نصف مليون جنيه .

« وهذا المصرف مصري بحت إذ أن كل مساهميه مصريون . والأمل كبير فى إنماء رأس ماله واتساع أعماله وتأسيس مصارف كثيرة أخر بأموال مصرية ! فان الاستقلال السياسي لا يتحقق إلا إذا سبقه الأستقلال المالي الاقتصادى !

« وفى عام ١٩٢١ ، عندما هبطت أثمان القطن فى مصر هبوطاً مروعاً نهض الأمير الجليل يوسف كمال مع الكثيرين من أعيان مصر وكبرائها ، بذلك العمل البار النافع من جميع الوجوه ، ألا وهو إنشاء نقابة الزراعة العليا ، برأس مال قدره خمسة عشر مليوناً من الفرنكات ، رغبة فى مؤازرة وتأييد أثمان الحاصلات ، وعلى الأخص حاصل القطن ، وحماية صغار الزارعين من شره مشتري الحاصلات

«ألا إن المصريين بأرضهم الخصبة ، وبذكائهم النادر المثال ، لقادرون على أن يهيئوا لهم من أمرهم الاقتصادي مرفقاً ، إذا هم تركوا أحراراً ولم تضع إنجلترا من العراقيل في سبيل نهضتهم ونشاطهم ما يقيدهم فلا ينقلون قدمهم ولا يصلحون أمورهم !!

السودان المصرى

« السودان الكائن فى جنوب مصر هو جزء منها ، ويؤلف معها منذ القدم أمة واحدة

« لقد وجد قدماء المؤرخين أمثال هيرودوت وخلفائه فى ابحاثهم وتنقيباتهم آثاراً دلت بكل وضوح على أن الجنس النوبي داخل فى تكوين الجنس المصرى . وأن أول ملك مصري فتح النوبة هو فرعون «أسركاف» أحد ملوك الاسرة الفرعونية الخامسة (٢٧٥٠ قبل ميلاد المسيح)

« وعبأ الملك « ببا » من ملوك الاسرة السادسة جيشاً من بلاد النوبة في عام ٢٥٩٠ قبل الميلاد ، وبه قهر أمراء مصر الشمالية

« وأخضع الملك « مرنرع » من الأسرة السادسة شطراً كبيراً من بلاد النوبة وفتح سبيلا فى جندل النيل الاول « الشلال » لعبور السفن التجارية ، وثمة اكتشفت مناجم الذهب التى أغنت مصر قاطبة

« وابن هـذا الملك « ببا الثانى » أرسل تجريدة إلى النوبة العليا بقيادة الامير « حرحوف » الذى تم على يديه فتح جهات كسنجر

« وأوزرتاسن الاول » أحد ملوك الاسرة الثانية عشرة شيد فى سنة ٢٤٤٥ قبل المسيح هيكلا بالقرب من وادى حلفا حيث نقش على جداره أسماء آبائه الذين فتحوا بلاد النوبة

« وأوزر تاسن الثالث » أحد ملوك هذه الاسرة استولى علي الجندل الثالث وشيد قلعتين في جواره

« وفى عام ١٨٣٠ قبل المسيح أنشأ « أمنمهعت الثالث مقياساً فى جهة سمنه للوقوف علي ارتفاع مياه النيل

« وفى سنة ١٥٤٠ قبل الميلاد نظم « طوتمس الأول » مؤسس الأسرة الثامنة عشرة إدارة جميع أقاليم النوبة واحتك بقبائل السودان كافة. ومنذ ذلك العهد تم اختلاط المصريين بالسودانيين وتعاملوا فتصاهروا فامتزجت دماؤهم !

« ولقد وطدت الأمبراطورة «حتشبسوت» من الأسرة الثامنة عشرة العلائق المكينة بين مصر والسودان ومزجتهما بعضهما ببعض مزجاً حتى صارا جسما واحداً كما فتحت فتحاً سلمياً جميع البقاع القاصية من السودان

« قامت هذه الأمبراطورة بسياحة كبيرة فى جميع البقاع السودانية الغربية فى عام ١٤٩٠ قبل الميلاد ، فجذبت إليها القلوب ، ونشرت راية مصر على أصقاع السودان نشراً تاما ، وأصبح المصرى يعتقد أن السوداني أخوه ، وكذلك السوداني يعتقد عين الاعتقاد !

« وعند ما آبت الأمبراطورة حتشبسوت من سياحتها الطويلة إلى مصر جاءها رؤساء القبائل السودانية من كل صوب ليؤدوا لعرش مصر فى شخصها الامبراطوري التحية وأكيد الولاء وليقدموا لها الهدايا الجميلة القيمة برهانا على إخلاصهم ووفائهم لمصر ولعرشها !

«استطاعت هذه الأمبراطورة مدة حكمها أن تبسط نفوذها على بلاد الحبشة والسودان الشرقي كذلك !.

«وفى عهد الأمبراطور «أمنحتب الثالث» عندما نزعت الحبشة إلى الثورة والانفصال عن مصر جردت هـذه جيشاً عبر نهر النـيل الأزرق وأخضع الحبشة بأسرها لسلطان أمبراطور مصر وعاشت تحت حمايتـه !

«ومنذ ذلك العهد سواء أكان فى عصر العجم، أم فى عصر اليونان، أم فى حكم البطالسة والرومان، أم فى عهد العرب والترك، كان السودان كذلك عضوا حيا من مصر، جنسا وعصبية وجسما وروحا، حتى أن ضباطنا الفرنسيين عندما تتبعوا المماليك فى تجريدة نابليـون بونابرت توغلوا فى بلاد النوبة باعتبار أنها جزء معلوم من مصر !

«ولما ارتقى «محمد علي» عرش مصر، أرسل ابنه إسماعيـل إلى أعالى النيل ليضع نظام الأدارة فى السودان، فوصل إلى سـنار وفى عودته قتل فى جهة المتمة !

«سافر ولاة مصر «محمد علي» ونجلاه «إبراهيم» و «سعيد» إلى السودان على التوالى وأجروا فيه عدة إصلاحات

«كذلك الخديوى إسماعيل — الذى اتخذ من مدينة الخرطوم عاصمة ثالثة لوادى النيل — قد أرسل إلى السودان ضباط أركان الحرب المتفوقين أيام كان إبنه الامير حسين كامل وزيراً للحربية المصرية، أولئك الضباط النجباء الذين جابوا فيافى السودان سهله وجبله ووضعوا له الخرائط مفصلة

وضموا المجهول منه من قبل إلى المعمور العائش هو ومصر من قرون عديدة !

« وأنشأ إسماعيل في السودان دور الصناعات المختلفة ، ووضع الآلات العديده على جانبي النيل للأعمال الزراعيـة والصناعية التي كان مركزها مدينة الخرطوم

« ماثار السودان منذ أجيال عديدة على مصر ، ولا تذمر سكانه من إدارة مصر ! بيد أن انجلترا بحيلها ودسائسها تمكنت في آخر حكم إسماعيل من تعيين بعض أبنائها كحكام في السودان ، بحجة منع تجارة الرقيـق ! ومن بين أولئك الحكام ذلك البطل الكبير الجنرال غوردون الذى ذهب ضحية مطامع السياسة البريطانية ، إذ قتل في الخرطوم في سـنة ١٨٨٥ !

« والمصريون الذين قتلوا في السودان سواء أكانوا حربيين أم ملكيين يعدون بمئات الالوف ، وكذلك ما أنفقته مصر في سبيل السودان يعد بالمليارات !

« ونظراً لاهمية السودان التي أدركتها إنجلترا من زمن بعيد ، قد رأت أن الفرصة سانحة بعد أن احتلت مصر ، فأمرت الحكومة المصرية بأن تسحب حامياتها منه ، وتهجره ملياً ! ولكن وزارة شريف باشا أبت الاصاخة لهذا العسف الشائن ، واستقالت بكل إباء مفصلة الأسباب في مكتوب قدمته للخديوى توفيق باشا هذا هو نصه :

« ألحت الحكومة البريطانية في طلب إخلائنا السودان ، غير أننا لا نملك حق

الموافقة على ذلك الاخلاء لان هذا القطر الذي هو ملك للباب العالى ولمصر قدعهدت إلينا حراسته والمحافظة عليه !

« تقول لنا حكومة جلالة الملكة إن واجبا مفروضا على مصر أن تعمل بنصائحها دون مناقشتها ، وفي هذا خرق لحرمة المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، والذى بمقتضاه يحكم الخديوى مع وزرائه وبواسطتهم ! لذلك نستقيل لانا منعنا بالقوة من أن نحكم البلاد طبقا للدستور !

« ألا إن هذا المكتوب الشامل لأسمى معاني النبل وأقوى صفات الحرية والأباء والوطنية السليمة ليس فى حاجة إلى أي تعليق عليه ! !

« أعقبت حكومة شريف باشا حكومة نوبار باشا التي أذعنت طبعاً لأمر انجلترا ، واستصدرت مرسوما خديويا فى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ بسحب الحاميات المصرية من بعض بلاد السودان وبعض البلاد العثمانية الملحقة بمصر ، كما صدر مرسوم آخر فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ينص على إلحاق إدارة سودان مصر وملحقاتها بوزارة الحربية المصرية (أي تحت تصرف الانجليز !)

« وما مضت بضع سنين إلا أمرت إنجلترا الحكومة المصرية فجأة فى ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ ، بأن تقرر استرجاع السودان ! وبعد أن أذعنت لامرها واستردته بدماء المصريين وأموالهم أمرتها (إنجلترا) مرة أخرى لتعقد معها عقدا يخولها الاشتراك معها فى إدارة هذا السودان ، وفعلا وقع على هذا العقد كل من اللورد كرومر بوصف أنه نائب عن انجلترا ومعتمدها فى مصر ، وبطرس غالى باشا بوصف أنه نائب الحكومة المصرية ووزير خارجية مصر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وهذا نص مواد العقد :

المادة الاولى — تطلق لفظة السودان فى هـذا الوفاق على جميع الاراضى الـكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

« أولا — الاراضى التي لم تخلها قط الجنود المصرية سنة ١٨٨٢ . أو

« ثانيا — الاراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الاخيرة وفقدت منها وقتيا ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد . أو

« ثالثا — الاراضى التى قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا

المادة الثانيـة — يرفع العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر على جميع أنحـاء السودان ، عدا مدينة سواكن فلا يرفع عليها إلا العلم المصري فقط

المادة الثالثة — تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنيـة في السودان إلي موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينـه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية

المادة الرابعة — القانون وكافة الاوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به ، والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العـام ، وهـذه القوانين والاوامر واللوائح يجب أن يسري مفعولها على جميع أنحـاء السودان أو على جـزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجـودة . وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومـة

البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي

المادة الخامسة — لايسرى على السودان أو على جزء منه شيء من القوانين أو الاوامر العاليـة أو القررات الوزارية المصرية التي تصـدر من الآن نصاعـدا إلا مايصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها

المادة السادسة — المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للاوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكني بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل إمتيازات خصوصية لرعايا أية دولة

المادة السابعة — لاتدفع رسوم الواردات الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة علي البضائع القادمة من غير الاراضى المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانيء ساحل البحر الاحمر لايجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج. ويجوز أن تقرر عوائد علي البضائع التي تخرج من السودان بحسب مايقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن

المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لاتمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه

المادة التاسعة — يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية وتبقى كذلك إلي أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام

« المادة العاشرة — لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة علي ذلك من الحكومة البريطانية

المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها لتنفيذ هذا الشأن

«المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة (بروكسل) المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها

الامضاءات

«كرومر» «بطرس غالى»

« إذا لم تكن انجلترا محتلة مصر ، أو وصية على حكومتها ، أفكان يمكنها أن تأمرها باخلاء السودان ؟ أفكان يمكنها أن تشترك معها فى إدارة السودان بعقد جائر كهذا العقد ؟ كلا . إن وجود إنجلترا فى مصر محتلة غاصبة هو الذى هيأ لها هذا الافتيات !

« لقد اعتمدت انجلترا على القوة الحربية التى قدمتها لمصر ، إذ أرسلت ألايا من جيوشها ، ليشترك مع الجيش المصري فى تجريدة السودان ! ألم تكن انجلترا فى مصر لتوطيد السكينة كما ادعت ؟ ألم تتطلب ثورة السودان وهو جزء من مصر هذا التوطيد ؟ ألم تكن نفقات الجيش البريطاني الذى يحتل مصر من خزانة مصر ؟ ألا يمكن فى هذه الحالة اعتبار جيش الاحتلال كجيش استأجرته مصر لتوطيد السكينة فى ربوعها وفى أجزائها وممتلكاتها ؟؟

« اعتمدت انجلترا كذلك فى إجراء هذا العقد الباطل على المعونة التى قدمتها لمصر إبان تجريدة السودان وقدرها سبعمائة ألف جنيه لتشترك معها فى إدارة هذا القطر ! فهل يعقل أن يباع الاشتراك فى إدارة قطر كبير كالسودان بمبلغ مثل هذا ؟

« إن انجلترا كما تحتل مصر قسراً تحتل كذلك السودان ، الذي لاريب فى أنه شطر لا يفصم من خريطة مصر !

« إن انجلترا باسم هذا الاحتلال استطاعت أن تقنع فرنسا فى حادثة فاشودة المؤلمة بأن السودان ملك مصر وأنه ليس أرضاً بغير مالك ! ألم يصرح اللورد سالسبوري نيابة عن الحكومة البريطانية بمجلس العموم ، فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ بعد أن دخل الجيش المصري مدينة الخرطوم بما نصه :

« إني أيدت بصفة تامة الحقيقة القائلة بأن وادى النيل كان ويكون على الدوام ملكا لمصر . . . . . . »

« أجل . إن وادى النيل بسائر أجزائه ملك لمصر منذ خمسين قرناً من الزمان وليست انجلترا فى السودان إلا غاصبة حق لا يصح التنازع فيه !

« تقدم مصر للأدارة الانجليزية فى السودان الجيش والمال والموظفين ! فهل يعقل أن بلداً يضحي بدمه وبماله وبفكره وبجميع مواهب أبنائه ليعين بلداً آخر على الانتفاع بتضحياته والاعتداء على حقوقه ؟ وهل يعقل كذلك أن بلداً تعلن انجلترا على ملأ العالم أنه مستقل ذو سيادة يكون غير كفء لأن يدير وحده سودانه وهو جزء منه ؟

« صرحت إنجلترا فى هذه الأيام أنها لا تتأخر عن إعطاء مصر حاجتها من مياه النيل ! وهو تصريح من الغرابة بمكان ! بل ومضحك فى

آن واحد ، لأنه تصريح يصفها بأنها مالكة السودان ! فمن أين جاءها هذا الحق ؟ ومن أي زمن وبأي سبب شرعي أجازت لنفسها هذا المركز فى السودان ؟

« ألا إن المالكة الوحيدة للسودان التي يعرفها العالم أجمع هي الامة المصرية المنتشرة على شاطىء النيل من منبعه إلى مصبه ! فلا مرسوم إخلاء السودان فى سنة ١٨٨٤ ، ولا عقد الشركة الباطلة فى سنة ١٨٩٩ ، ولا التصريحات الانجليزية غير الشرعية ، ولا أي عقد دولي لم تشترك فى وضعه مصر ، ولا القوة الغشوم نفسها ، لا شيء من هذا الباطل كله يدل على أن السودان جزء منفصم من مصر وأن انجلترا ليست فيه غاصبة للعدل خارمة لحرمة الحق !

« لو كان البرلمان المصرى باقياً إلى اليوم لقام نواب الامة المصرية فى وجه هذا العقد الباطل وفى وجه كل عمل تحكمي أثيم تجاه ملكية مصر للسودان ! ولكن انجلترا هي التى محت هذا البرلمان ! ليخلو لها الجو ولتأمر الحكومة المصرية بالموافقة على أباطيلها !!

« أما الأمة المصرية فأنها ما كفت ولا تكف عن الاحتجاج كلما حل تاريخ ١٩ يناير المشئوم من كل عام — على عقد الشركة الجائر على مؤامرة لا تغيب عن البال ضد حرية أمة ! على اشتراك إنجلترا فى إدارة السودان !

« ألا إنه من أوجب الامور على البرلمان المصري الجديد عند التئامه

فى المستقبل القريب أن يضم إلى صفوفه نواباً عن السودان ليمثلوه فيه كما كان الحال فى البرلمان المصري فى عام ١٨٨١

« لاتقوي مصر على رؤية السودان مبتوراً من جسمها ، والسودان لا يمكن أن يفصل عنها ! إنهما يؤلفان معاً بلداً واحداً منافعهما فيه مشتركة وعناصرهما الحيوية واحدة !

« فأن كيان مصر والسودان لاتقوم له قائمة إلا إذا اشتركت منافعهما وتمت وحدتهما !

« * »

« بعد أن كتبت هذه الكلمات فى سبيل السودان . تسلمت من القاهرة مكتوباً هذا نصه : —

« ......

« لدي ياسيدتي أنباء قيمة للغاية فى شأن السودان المصري أحيطك بها علما ....

« تعلمين أن الانجليز عقب الهدنة شرعوا في تغيير طبيعة مسألة السودان ، إذ ألفوا من بعض صنائعهم وفداً وبعثوه إلى لوندره تحت رئاسة السيد على المرغنى أكبر نصرائهم فى السودان!

« استقبلت الحكومة الانجليزية هذا الوفد بكل حفاوة كما استقبله جلالة ملك إنجلترا !

« وما رأت الامة المصرية هذه الحركة الانجليزية حتى استاءت جد الاستياء وأعلنت جهاراً أن الوفد لا يمثل إلا نفسه ! كما أن الكثيرين من أبناء السودان نفسه احتجوا على هذا الوفد

« وفى الايام الاخيرة سافر اللورد اللنبى إلى السودان ، وهيئت له الحفلات

التى لعب فيها السيد علي المذكور بطبيعة الحال دوراً آخر ، في الحفلة الرسمية التى أقامها الحاكم العام ألقى هـذا الرجل خطابا رد به على خطاب ممثل انجلترا اللورد اللنبي ورحب به وشكر له تأكيداته التي فاه بها أمام الوطنيين السودانيين المتجمعين فى تلك الحفـلة . وأكد أن ما فاه به هو عـين الشعور الذى يحس به جميع أبناء السودان ، والذي يعلمه الحاكم العام حق العلم ! ويرى نفسه سعيداً بهذه الفرصة التي مكنته من أن يعرب مباشرة للمندوب السامي عن شعوره وشعور بقية المتجمعين بشأن مركز السودان السياسي ! ثم قال : « إن السودان بصفته وطناً وجنسية وقومية ذات كيان ممتاز يجب أن يسـير بنفسه في تطورات راقية (وذلك بالطبع لايكون إلا بانفصاله عن مصر من جميع الوجوه)

« وأعرب كذلك عن أمله فى أن يعترف بهذا المركز الشرعي وأن تستمر فى مستقبل الايام وسائل الرقي الباهر الذى تم فى ظل الادارة البريطانية !!!

« ثم أضاف السيد المرغني إلى ذلك :

« إنه إذا سمح له بزيادة الايضاح إنما يعرب عن أمل أهالى السودان فى ألا يعوق استمرار الاعمال فى خزان مكوار أي عائق (وهذا الخزان يحرم مصر من جزء من مياه النيل زراعتها فى أشد الحاجة إليها وأهميتها حيوية لسعادة البلاد المستقبلة .... »

« عند ما علمت الامة المصرية بهذه التصريحات المدهشة والمخادعات السياسية الانجليزية إستاءت بأسرها جدا الاستياء واحتجت بكل شدة !

« وفى أثناء هـذه الحركة كانت لجنـة الدستور تعمل لوضع قانون نظامي يشتمل جميع المبادىء الدستورية الحديثة. وكان واجبا عليها أن تذكر السودان داخل حدود مصر المحتم ذكرها في الدستور ! فلما بدأت المناقشة فى هـذا الامر الحيوي شعر المحتـلون بتيقظ الامة المصرية كتب اللورد أللنبي إلى الوزير المصري الاول ثروت باشـا معلنا له أن لاحق للجنة الدستور أن تشتغل بمسألة السودان مادامت هذه المسئلة جزأ من الشرائط التي احتفظت بها الحكومة البريطانية لحين المفاوضة النهائية فى أمر الاتفاق بين البلدين ...

« زادت هذه المناوشة السياسية الجديدة سخط الرأي العام المصري بأسره ، فالاحزاب وجميع الجماعات وعلى رأسهم الامراء احتجوا احتجاجات شديدة على تدخل إنجلترافى السودان الذى هو روح مصر نفسها

« ولكي تقف على روح هذه الاحتجاجات وقيمتها ضد هذا الاعتداء أقدم إليك صورة الكتاب الذى أرسله حضرة صاحب السمو الامير عمر طوسون لرشدى باشا رئيس لجنة وضع مشروع الدستور ، وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة

« إن لجنة الدستور التي ترأسونها يجب أن يكون عملها مطابقا لرغبات الامة. ومسألة السودان من المسائل الشاغلة للرأي العام المصرى ، وكان الواجب على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الاعتراف ببطلان اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ، وتجعل هذه المسألة من الشروط الاساسية التي لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البت فيها ! ولكن إذا كان هذا قد فات الوزارة مع مزيد الاسف ، فلا يصح أن يفوت دولتكم وحضرات إخوانكم أعضاء لجنة الدستور ! لذلك أذكر دولتكم بوجوب إعتبار السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال ، ووجوب تشكيل مجلس نوابنا من المصريين والسودانيين على حد سواء ، حتى يجلس نواب إخواننا سكان السودان المصرى مع زملائهم نواب سكان الوجهين البحري والقبلى ، ويعمل الجميع للمنفعة المشتركة التي لا انفصام لها أبداً . واقبلوا فائق احترامي

عمر طوسون»

« إن جميع الاوربيين القاطنين بمصر يتساءلون إزاء هذه التعقيدات التى تخلقها إنجلترا في كل لحظة ، كيف يتسنى لمصر أن تعيش بدون السودان ؟ وكيف يكون لانجلترا فيه — وهي لم تحتله إلا لانها محتلة مصر — حق مشروع ، فى الوقت الذى أعلنت استقلال مصر كبلد ذى سيادة ؟

« حقيقة إن جميع الاوربيين يخشون أن تثور ثائرة الامة المصرية من جديد الامر الذى لايكون فى صالح أي إنسان !

« هذا ومع أملنا الكبير فى أن ترى السياسة الأنجليزية حقيقة الحال فانا نضم أمانينا إلى أماني مصر الحرة الكريمة . . . .

وتقبلي أجل تحياتى وأسمي احتراماتى

ل . ب »

« ولقد حادث مكاتب التيمس بالقاهرة جناب اللور ألنبي فى شأن رحلته الأخيرة ، فقال له اللورد :

« إنه مرتاح جداً لما شاهده فى السودان . ولم يستطع فى العام الماضى إلا القيام بجزء من رحلته التى كان ينوى القيام بها لتنقد الحالة هناك ولكنه زار فى هذا العام مناطق لم يزرها منذ صار مندوباً سامياً فقد وصل جنوباً إلى الرجاف وهي الآن الحد الاخير للملاحة فى النيل وتبعد مسافة ألف ميل فى النهر عن الخرطوم ونزل فى محطات مختلفة أثناء الطريق حيث قابل الشيوخ الزعماء هناك . ثم نزل إلي البرفى (طونجة) الواقعة شمال بحيرة (نو) وركب السيارة إلي مسافة مائة ميل في طريق حسنة إلى (تالودي) عاصمة مديرية جبال النوبة حيث استقبله أكبر عدد من النوبيين إلى الآن، وقد جاؤا من الجبال التى يقطن فى كل منها قبيلة تختلف عن الاخرى

« وقد تكونت لدى المندوب السامى من هذه الرحلة التى بدأت فى ٢١ مارس فكرة باهرة عن هذه البلاد العجيبة وقد صاد اللورد كثيراً من حيوانات الصيد الكبيرة نظراً لانخفاض ماء النهر وتمكن أعضاء حاشيته من الحصول على ثلاثة فيلة جميلة

« وسألت اللورد عن حالة السودان فأجابني أن الحالة هادئة جداً خصوصاً إذا راعينا تشعب القبائل وتباينها . وقد أعرب الناس فى كل مكان زاره عن رضائهم بنظام الحكم الحالى ، واستقبله فى الخرطوم ثلاثون رئيساً من كبار رؤساء القبائل برئاسة السر السيد علي المرغني . وقد خطب المندوب السامى فيهم فأشار إلى الخوف الذى يوجد على مايظهر فى أدمغة الناس فى السودان من أنه يحتمل أن تقل الصلة الوثيقة

فى المستقبل بين بريطانيا والسودان وصرح بأن الحكومة البريطانية ليست لديها نية كهذه

« وتأييداً لقوله هذا تلا اللورد عليهم جزءاً من الخطبة التى ألقاها المستر لويدجورج يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فى مجلس العموم فيما يتعلق بالسودان. ثم قال إنه يرجو أن تنشر هذه النية بينهم وأن يعودوا فيخبروا شعبهم بأنه ليس ثمة مايدعو إلي خوفهم من أن بريطانيا ستتخلى عن السودان!

« وقد رد السر السيد علي المرغنى ومن معه فأعرب كل منهم عن رأيه بأن السودان بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيتها الخاصة بها فيجب أن تترك فى سبيل التقدم حسب قواعد الرقي الخاصة بها. ثم أعربوا عن رجائهم أن يدرك ذلك وأن يستمر فى المستقبل ذاك التقدم الذى ظهر بجلاء تحت الادارة البريطانية التى أعطتهم الحرية الدينية فى أربعة وعشرين عاماً انقضت بسلام. وهم يرجون بصفة خاصة أن لايعرقل شيء إنشاء سد النيل الازرق وإتمام مشروع الري!

« وزاد اللورد أللنبى على ذلك قوله أنه يعتقد من الاحاديث التى دارت بينه وبين زعماء رؤساء القبائل والاعيان — أن مخاوفهم قد خفت

« وقال اللورد فى ختام حديثه أنه زار السد الذى يراد إنشاؤه على النيل الازرق فى مكوار حيث وقفت الاعمال وحيث تتخذ جميع الوسائل اللازمة لصيانة الاعمال أثناء وقوف العمل من التلف!

« ويوجد السرلي ستاك الآن فى لندن حيث يقوم بالاعمال اللازمة للحصول على أموال أخرى مطلوبة وقد أعرب اللورد أللنبى عن رجائه بأن ينجح الحاكم العام فى مهمته لانه يرى أن مستقبل السودان يتوقف على تنفيذ هذه الاعمال الهامة »

« وكتبت الديلى تلغراف الانجليزية فى هذا الصدد، مقالا مطولا نقتطف منه هذه العبارة :

« كانت لرحلة اللورد أللنبي وتصريحاته العامة أهمية سياسية أولى فيما يتعلق بالعلائق الدقيقة بين بريطانيا العظمي ومصر فى عهدها الجديد إذ أنها حصلت على

استقلالها منذ شهرين بموجب شروط التصريح البريطاني، وقد احتفظ هذا التصريح بمسألة السودان بصفة خاصة للمناقشات المقبلة وللتسوية مع الحكومة المصرية، وهذه المسألة في الوقت الحاضر موضع مناقشة حادة بين السياسيين المصريين:

« إن السودانيين مبتهجون راضون لا يخشون شيئاً من الوجهة السياسية غير تغيير الحكومة ! وقد احتشدت في كل محطة جماهير من الاعيان للترحيب بالمندوب السامي وجاء في إحدى الجهات عدد من رجال القبائل الجبلية لم يحتشد عدد مثله من قبل ! وقابل اللورد ألنبي فى الخرطوم جمعا كبيرا تكلم فيه كل عين من الاعيان وأعربوا جميعاً عن امتنانهم مما يستمتعون به من فوائد الحرية الدينية والرخاء المادي بفضل أحوال السلم والتقدم التي ساعدهم عليها البريطانيون!

« ينظر السودانيون بعين القلق إلى إتمام سد النيل الازرق والاعمال الهندسية التي يرتبط بها رخاء السودان فى المستقبل، وقد أعطى اللورد ألنبي تأكيداً صريحاً كان سكان السودان ينتظرونه بلهفة مؤلمة وكان وجود هذا الشعور هو السبب في سفر اللورد ألنبى من القاهرة فخفف وطأته بتصريح جلي صريح إذ أخذ يؤكد من جديد الخطة التي وضعت، ليس فقط كما ذكر في المراسلات الرسمية إلى مندوبي الوطنيين المصريين، بل أيضاً كما ذكرها المستر لويد جورج فى البرلمان يوم ٢٠ فبراير !

« تكلم المستر لويد جورج بما تكلم لان مسألة السودان كانت في خلال المفاوضات مع الزعماء المصريين موضوع طلب رسمي يستحيل التسليم به ! ولم يمنع اعتدال عدلي باشا وحزبه من الاصرار على أن السودان ملك لمصر ولا يمكن نقله للغير، وأنه يجب إدخاله ضمن أراضى المملكة الجديدة التي يطلبون استقلالها ! على أن هذا الطلب لم يلق تأييداً حتى في الدوائر البريطانية التي كان يدافع فيها عن القضية المصرية أقوى دفاع ! فقد كانت هذه الدوائر تعترف اعترافاً تاماً كغيرها من الدوائر الاخرى بأنه ليس لمصر شبه حق فى امتلاك السودان وحكمه !

« إن السودانيين زنوج يختلفون تمام الاختلاف عن عرب النيل وشعورهم الاكبر نحو المصريين لهو الذكرى السيئة للمظالم الساحقة من حكم الخديوى في السنوات السابقة لحركة المهدي التي اكتسحت هذه المظالم أحلت مكانها مظالم شراً منها

« ويعارض السودانيون بحماسة في وضعهم اليوم تحت حكم المصريين فلا يمكن أن تحكمهم مصر !على أنه بالرغم من كل هذا توجد الآن في الصحف المصرية مناقشة شديدة لتملك السودان؟ والظاهر أن المتطرفين مصممون على التشديد في المسألة حتى لوأدى الامر إلى هدم التسوية التي تم الوصول إليها في شهر فبراير الماضى

« وجه الامير عمر طوسون — اليوم الذي حدث فيه مندوبنا اللورد أللنبي — خطاباً إلى رئيس لجنة الدستور ألح فيه على أنه يجب على اللجنة أن تعتبر السودان كأنه داخل ضمن حدود مصر ، وأن تضع الوسائل اللازمة لتمثيل السودانيين في البرلمان ، ومن الجلي أن السودانيين أنفسهم مصممون علي ألا يخضعوا لهذا العمل كما أن الحكومة البريطانية مصممة على منعه ، لأن عليهم أن يراعوا حقوقهم وصوالحهم ، وهم يدركون مثلنا أنه سيكون لدى المصريين شيء كثير لوضع نظام حسن بين أنفسهم دون محاولة القيام بمهمة مستحيلة وهي إعطاء هذا الحكم إلى بلاد أكبر من مصر مرات عديدة ، ويقطنها شعب أجنبي غير راض ! وإذا فرض وكان لدي مصر الخبرة والكفاءة اللازمتين للقيام بمهمة الادارة فانها لا تستطيع تنفيذه إلا بصورة تشبه الاستبداد المسلح

« أما فيما يتعلق بنا فقد قبلنا عهداً مقيداً قطعناه على أنفسنا لاهل السودان ،، وأودعنا عدة ملايين من الجنيهات لترقية البلاد ، ونحن مستعدون لاعطاء أوفى الضمانات فيما تعلق بحصول مصر علي ما تحتاج إليه من الماء وهي النقطة الوحيدة التى يمكن تنفيذها في القضية المصرية !

« لا نستطيع التسليم بمطلب سياسى يتضمن تسليم أمة إلى الاستعباد في حين إننا

تمنح الاستقلال لامة أخرى ! وقد لخص اللورد أللنبي السياسة البريطانية في كلماته الاخيرة التي ألقاها في اجتماع الخرطوم بقوله :

« لكم إذا ماعدتم إلى أوطانكم أن تخبروا شعبكم ألا يخافوا من أن بريطانيا ستتخلي عن السودان »

« على أثر هذه الضجة الانجليزية والمناوشات البريطانيـة فى أكبر شأن حيوى عليه تقوم حياة مصر ! اجتمعت اللجنة التنفيـذية للحزب الوطنى وقررت الاحتجاج على سلوك السياسة الانجليزية فى السودان . ونشرت فى الصحف قرارهاوهذا نصه :

«وبعدالاطلاع علي البيان المنشور فى الصحف المحلية المصرية بتاريخ ٥ مايو الجارىخاصا بالسودان .

« وبعـد الاطلاع على مانشرته جريدة الاجـيان غازيت الصـادرة فى ذلك اليوم بخصوص ذلك البيان الذى بلغ إليهارسميا .

« وبعد الاطلاع على حـديث اللورد أللنبى مع مكاتب التيمس المنشورة خلاصته التلغرافية فى جريدة الاهرام الصادرة بتاريخ ٦ الجارى ، تلك الخلاصة المؤيدة لما جاء في البيان المذكور .

« وبعد الاطلاع على مادار فى مجلس العموم فى صدد السودان .

« ولما كانهذا الاقليم جزءلايتجزأمن مصر بحكم الفرمانات والمعاهداتالدولية .

« وكانت معاهدة ١٩ ينـاير سـنة ١٨٩٩ التى أبرمت بين الحكومة المصرية والحكومةالانجليزية باطلةقانوناً للاسبابالتى فصلهاالحزبالوطنى ببياناتهوتقاريره .

« قد انعقدت اللجنة التنفيذية للحزب فى مساء ٦ الجارى وقررت مايأتى :

« أولا — إعتبار الخطة التى سلكتها إنجلترا فى السودان وورد شرحها فى

البيان المذكور منافية للعهود والوعود والمعاهدات الدوليـة ، وقائمة على الاغتصاب والافتئات على الحقوق الخاصة بمصر ، وداعيـة للاحتجاج الشـديد عليها من قبل الامة المصرية .

« ثانياً — اعتبار من جمعتهم الحكومة السودانية لسماع كلمة اللورد ألنبى لا يمثلون غير أنفسهم ومكرهين على القيام بهذه المخادعة تحت تأثير الاحـكام العرفية والنظم الحكومية المتبعة فى الاقليم السوداني ، وأن الغرض من ذلك إنما هو دسيسة يراد بها فك عرا الاخاء الوثيق ، الذى يربط المصريين وأخوانهم السودانيين إذ ليس بينهم وبين بعضهم أي تفاوت فى الحقوق .

« ثالثاً — دعوة الوزارة إلى الاسراع فى وضع حـد لهذه الدسائس والعمل جدياً وراء صيانة حقوق مصر .

« رابعاً — دعوة الامـة إلى التمسك بحقوقها فى جميع الاقطار المصرية ومطالبتها أولى الامر بالسهر على مرافقها والعناية بها لاسيما فى السودان حذراً من تفكك الروابط التي تربط القطرين .

« خامساً — تقرر إرسـال هذا الاحتجاج إلى جميع الصحف والمقامات الرسمية . . »

« أقلقت مسألة السودان الأمة المصرية بأسرها ، فأخذ كتابها وكبار رجال القانون فيها ينشرون فى الصحف السيارة الرسائل الممتعة التى وصل إلي بعضها والتى أقـدم للقراء نموذجا منها كتبه مصري عظيم من كبار رجال القـانون ونشرته جريدة الأهرام المصرية بتـاريخ ٨ مايو الفائت (سنة ١٩٢٢) وهذا هو نصه :

« إنمـا السودان لهو الحياة بذاتها لمصر لانه منبع النيل . ومصر هى التى فتحت السودان ولم تضن في سبيله لا بالرجال ولا بالمال ! (وهذا الفتح بدأ على عهد محمد

علي وتم على عهد إسماعيل الذي ضم مناطق البحيرات الكبرى حتى منابع النيل ، وبحر الغزال وخط الاستواء ثم سواحل البحر الاحمر حتى رأس غردفوي،وجعل الاوغندا تحت حماية مصر ، ونال من الباب العالى إدارة سواكن وزيلع وملحقاتهما واتخذ لنفسه لقب خديوى مصر ، وصاحب نوبيا ودارفور وكردفان وسنار ، واعترفت الفرمانات السلطانية التركية لمصر بتملك هذه الاقاليم السودانية ،واعترفت الدول بهذه الفرمانات ذاتها !

« وفى سنة ١٨٨٥ جلت الحكومة المصرية تحت ضغط الحكومة الانكليزية عن أكثر هذه الاقاليم السودانية ! ولكنها خرجت منها على نية العودة إليها ، ومع العزم الاكيد على احتلالها ثانية عند سنوح أول فرصة ملائمة ! وهذا العزم واضح كل الوضوح فى المستندات الرسمية المصرية !

«فوزارة شريف باشا فضلت الاستعفاء علي قبول ترك السودان ولو تركا،وقوتاً»

« وفى ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ أرسل رياض باشا إلى السير إيفلن بارنج مذكرة قال فيها :

« لا يستطيع أي إنسان أن ينازع فى أن النيل هو حياة مصر ، وهذه حقيقة واضحة كل الوضوح لا تحتاج الى مناقشة ، وبما أن النيل هو السودان ، فلا جدال في أن العلاقات والروابط التى تربط مصر بالسودان لا يمكن أن تقبل أي انفصام ، وما مثلها في هذا التماسك إلا كمثل العلاقة التى تربط الروح بالجسد ، وإذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل ، فان هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعدام علي مصر!

« فمن هذا كله يتبادر إذن إلى كل ذهن أن حكومة سمو الخديوى لا ترضى قط بحال من الاحوال باختيارها وبدون أن تكون مكرهة إكراهاً بمثل هذا التهجم على وجودها(١)

وفي الكتاب الازرق الذى أصدره اللورد سالسبوري فى سنة ١٨٩٨ عن مسألة فاشوده كتاب من بطرس غالى باشا وزير الخارجية قال فيه :

---

(١) راجع الوقائع المصرية لسنة ١٨٩٤ ملحق ٥٥٦ صفحة ٨٥٥

« إن حكومة الخديوى كما تعرف سيادتكم لم يغب عن نظرها فى حين من الاحيان العودة إلى استئناف احتلال الاقاليم السودانية التى هى مصدر الحياة ذاتها لمصر . ومصر لم تنسحب من تلك الاقاليم إلا عقب ظروف قوة قاهرة . وأن استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها إذا لم يعد إلى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر فى سبيله بالضحايا الجسيمة

« ولمعرفة الحكومة المصرية أن مسئلة فاشودة فى هذا الاوان هى موضوع المكالمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا . فهى (الحكومة المصرية) ثم تكل إلي أن أطلب من سيادتكم أن تتفضلوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبوري ليتم لاعتراف لمصر بحقوقها التي لا تقبل نزاعاً ولكي تعاد إليها جميع الاقاليم التى كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد أحمد (١)

« هذا وفي نظر أوربا ذاتها لم تفتأ تلك الاقاليم السودانية التي تركت تركا موقوتاً معتبرة مصرية

« وانا لنورد دليلا علي صحة ذلك تصريحات عظماء الانكليز ذاتهم فى صدد حادثة فاشودة والمعاهدة الانكليزية الطليانية (١٨٩١ — ١٨٩٤)

١ — في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ صرح اللورد سالسبوري لسفير فرنسا:

« إن وادي النيل كان ولا يزال ملكا لمصر ! وأن جميع العوائق وكل الانتفاص الذي أحدثه فتح المهدي واحتلاله في صفة هذا التملك ، قد زال بفعل انتصار الجيش الانجليزي المصري فى أم درمان (٢)

٢ — قال اللورد روزبرى فى خطاب ألقاه فى إبسون فى ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ :

« نحن نعمل الآن لنرجع إلى مصر ما يؤلف حسب تصريحات جميع الوزارات الفرنسية أرضاً مصرية (٣)

٣ — وأثبت اللورد كمبرلى في مأدبة أقيمت إكراماً للورد كتشنر مايلي :

---

(١) راجع الكتاب الازرق فى ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) راجع الكتاب الازرق فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٣) راجع التيمس فى ١٢ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨

« إن الجلاء عن فاشودة لا يمكن أن يمس كرامة فرنسا لان الحكومة الفرنسية ذاتها صرحت بأن الاراضى المختلف عليها هى ملك مصر » (٤)

« ومن جهة أخري فأن البند الثاني من الاتفاق الانجليزي الطليانى المبرم سنة ١٨٩١ و١٨٩٤ نص فيه :

« يكون للحكومة الطليانية فى حالة اضطرارها للعمل قياما بحاجة موقفها العسكري أن تحتل كسلة والاقليم الملاصق لها حتي العطبرة . إلا أنه يكون معروفاً لدى الحكومتين أن كل احتلال عسكري موقوت للاراضى الاضافية المعينة بهذا البند لا يلغي حقوق الحكومة المصرية علي تلك الاراضى فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط إلى أن تتمكن الحكومة المصرية من استئناف احتلال المنطقة المشار إليها »

وعند ما استعادت مصر الاقاليم السودانية التي كانت قد تركتها وقتياً عاونتها انكلترا على ذلك ولزيادة الايضاح نقول :

أولا — إن استعادة تلك الاقاليم تمت على حساب مصر وباسمها ، وكانت انكلترا تعمل بمعاونتها بوصف أنها حليفة في الواقع لمصر ، وهذا ما يستنتج استنتاجا مقطوعاً به من التصريحات المذكورة آنفا ، ثم إن اللورد كتشنر قائد الجيش المصري صرح للقومندان مارشان فى فاشودة بقوله :

« إن التعليمات التي تلقيتها تقضى بان أعيد بسط (السلطة المصرية) علي مديرية فاشودة وأني أحتج علي رفع العلم الفرنسى على (أملاك سمو الخديوى)

ثم كتب إليه بعد ذلك .

« يجب علي أن أبلغك أني وقد رفعت اليوم العلم المصري على فاشودة بأن حكم هذه البلاد قد استعادته مصر ليدها نهائيا (راجع تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٨٩٨)

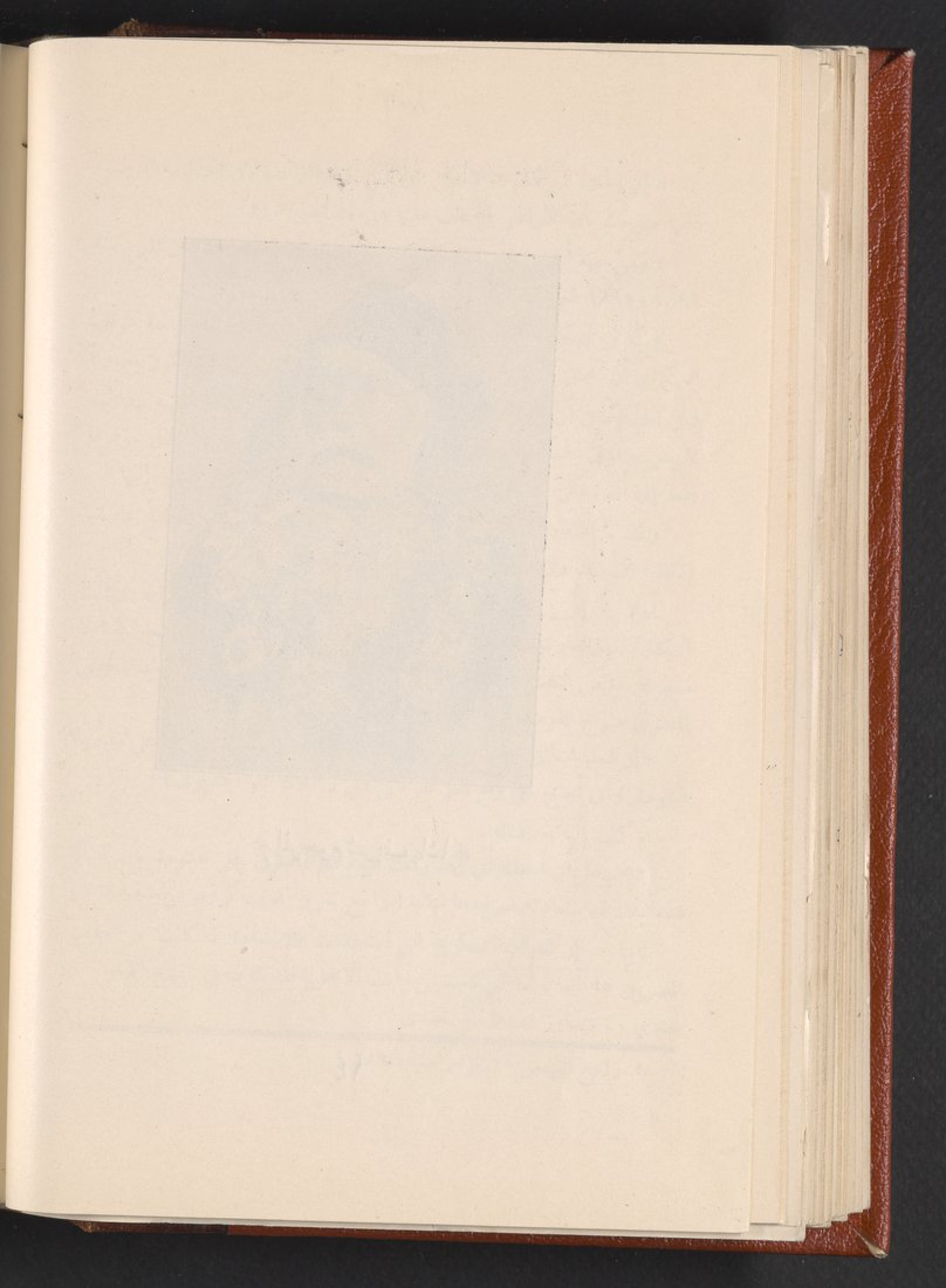
ثانيا — إن القوات العسكرية التي استخدمت للاستعادة قد كانت من جانب المصريين ٢٥ ألفاً ، أما التي كانت من جانب الانجليز فقد كانت في بادىء الامر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها ألفي جندى !

---

٤ راجع التيمس ١٥ نوفبر سنة ١٨٩٨



﴿ المرحوم شريف باشا ﴾



ثالثاً — إن نفقات الاستعادة ٢١٠٠٠٠٠ جنيه دفعت مصر ثلثيها . وإذا كانت انكلترا قد تحملت الثلث الثالث فالخطأ ليس خطأ مصر ولكنه ناشيء من معارضة صندوق الدين التحكية ، ومع ذلك فقد دفعت مصر ثلاثة ملايين من الجنيهات لانجلترا إعانة علي حربها الاخيرة

رابعاً — إن مصر وحدها دفعت منذ استعادة السودان نفقات الاعمال والمشروعات ، ماعدا خزان مكوار ، فبلغ ما أنفقته نحو ٥ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيه ومصر وحدها هي التي دفعت العجز المتوالي فى ميزانية السودان فبلغ ما دفعته في هذه السبيل ٥ر٣٥٠ر٠٠٠ جنيه

خامساً — منذ استعادة السودان تنفق مصر علي عشرة آلاف جندي مصري فى السودان للدفاع فى الخارج ، ولمنع كل ثورة فى الداخل ، فتحملت مصر من جراء ذلك إنفاق ١٣ مليون جنيه مع أن القوة الانجليزية في السودان وهي ألف رجل أنفق عليهم نحو مليوني جنيه (دفعتها مصر من ميزانية جيش الاحتلال)

إن مصر تحملت فى سبيل السودان نفقة مالية كبيرة جداً كما تدل سجلات الحسابات وقد تحملت هذه الاعباء رغم الديون المتراكمة عليها ورغم شدة حاجتها إلى الاموال لتقوم بالاعمال العدومية لا سيما أعمال الري التي يحول بها ري الحياض إلي ري دائم، وقد كان في الامكان باصلاح مليونى فدان لا تزرع الآن ، بنصف الاموال التي أنفقتها

***

« فالاستنتاج الطبيعى المعقول من كل ما تقدم هو أنه يجب اعتبار السودان جزءاً من مصر لا يقبل التجزئة حتى أن اتفاق ١٨٩٩ ذاته لا يعارض ذلك ! فأن ذلك الاتفاق يشرك انكلترا مع مصر لا فى السيادة على السودان ، بل فى الادارة ، وإذا كان العلم الانكليزي قد ظل يخفق على السودان إلى جانب العلم المصري فمرجع ذلك إلي الاهتمام باتقاء العراقيل التى تنجم عن تنفيذ حكم الامتيازات هناك فتحول دون تقدم تلك البلاد !

«وفي الواقع فأن اتفاق ١٨٩٩ قد تضمن مانصه!

« من حيث إنه صار لازماً اختيار طريقة للادارة وسن قوانين للاقاليم المستعادة المذكورة »

« وزاد على ماتقدم قوله:

« ومن حيث إنه ظاهر ولاسباب عديدة يمكن أن تدار وادي حلفا وسواكن إدارة أفضل إذا ضمتا إلى الاقاليم المستعادة»

« وبالفعل ضمت حلفاوسواكن إلى الاقاليم المستعادة حتى يكون السودان خاضعاً لنظام الحكم الذى قرره الاتفاق !

« وهذه وادى حلفا، وهذه سواكن، لم تجل عنها الجنود المصرية قط فضمها إلى الاقاليم المستعادة يثبت أن ذلك الاتفاق ماكان يرمي إلا إلى الوجهة الادارية ولم يكن الغرض منه أن يخرج السودان من السيادة المصرية !

« وتأييداً لهذا الايضاح — لاتفاق ١٨٩٩ـ نستعين بحكم اللورد كرومر الذى هو بلا شك أصدق مفسر له لانه هو الذىوضعه، فاليك مايراه القارىء في تقريريه لعامي ١٩٠١ و ١٩٠٣

ففي تقريرسنة ١٩٠١ قال مانصه :

« ألاحظ فى أعمال مجلس شورى القوانين الخاصة بالاعتمادات قوله :

«إن المجلس يصادق على المصروفات المقترحة للسودان لانه يعد السودان جزءاً لاينفصل عن مصر »

(وهذا الرأي صحيح فى الحقيقة فان نظام الحكم السياسى فى السودان مقيد على كل حال بالاتفاق المعقود بين بريطانيا العظمى ومصر وموقع عليه فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ! ولما كان من المحتمل أن بعض أعضاء مجلس الشورى غير ملمين عام الالمام بفحوى ذلك الاتفاق، فأني أنتهز هذه الفرصة لابين أنه لم تكن هنالك نية أو رغبة عند صوغه فى انتقاص حقوق مصر الشرعية، فقد كانت الاغراض الاساسية التي رمى إليها واضعو ذلك الاتفاق هي أولا — ضمانة وجود حكومة صالحة للامة

السودانية ، وثانياً — إتقاء الارتباكات الخصوصية التي أوجدهاأسلوب الامتيازات الدولية فى مصر»

« وفى تقرير سنة ١٩٠٣ قوله :

« لقد سئلت أحياناً لماذا لاتتحمل الخزانة البريطانية قسما من نفقات الادارة فى السودان مادامت الراية البريطانية تخفق إلى جانب الراية المصرية على ربوعه وهو سؤال طبيعي ولكن الاجابة عنه سهلة جداً لجميع الواقفين علي تاريخ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، الذى بموجب نصوصه أوجدت للسودان حالة سياسية خاصة! وذلك أن حكومته شكلت لغرض صريح وهو إنقاذ السودان وبناء على ذلك إنقاذ مصر عند حكمها تلك المديريات من جميع تلك الاوضاع الدولية المعرقلة التى لها النصيب الاوفر فى تعقيد الادارة فى مصر

«ولولا هذا الاعتبار لما كان لرفع الراية البريطانية على الخرطوم — من وجهة النظر للبريطانى — من سبب أدعى إلى رفعها على أسوان أو طنطا» !

«وفوق كل ماتقدم كيف كان بالامكان أن يشرك اتفاق ١٨٩٩ إنكلترا مع مصر فى السيادة على السودان ؟ فليس إرسال بعض الجنود الذين لم يتجاوز عددهم الالفين (وهم من جيش الاحتلال) ولا انفاق بعض المال القليل ، مما يسوغ مثل هذه الشركة ! فاذا كان العون الاختياري يخول من ذاته حقا ما ، فان الواجب أن يكون لمصر حق في سوريا وفلسطين ، لانه بفضل رجال مصر وسككها الحديدية وموانيها وإمدادها الجيش الانكليزي بالاكل والماء والمعدات من كل نوع، سهل فتح تلك البلاد ، وأنفقت مصر أكثر من أربعة ملايين جنيه من المال فوق الفرق في أثمان ماجمعه الجيش الانكليزي،حتى أن هذا الفرق بلغ في القطن وحده الملايين دون حسبان الحبوب من كل صنف والمواشى التى نقصت الثلث مدة الحرب !!!

« وقد اعترف المارشال أللنبي بقيمة المساعدة المصرية إبان حملة فلسطين وسوريا وورد في تقرير اللورد ملنر قوله :

(وليس من العدل إلا أن نذكر الخدمات التي أداها فيلق المتطوعين المصريين فأن قيمتها كانت فوق التقدير ، ولم تكن عنها مندوحة لفتح فلسطين !!

(إنه كان لمصر على انكلترا دين أدبي لتساعدها على استعادة السودان ، أولم يكن إخلاء السودان بفعل ضغطها على مصر ؟؟ ألم تكن إنكلترا بمثابة القيمة على مصر ؟؟

« فقد قال السير ادوارد جراي أمام مجلس النواب الانكليزي فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ :

« إن انكلترا لم تغفل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخاص للقيم فمطالب مصر لم نسلم بها نحن وحدنا ، بل سلمت بها أيضاً وأثبتتها كل الثبوت الحكومة الفرنسية » !

***

« وفضلا عن أن النيل هو رباط الحياة بين القطرين . فان هناك اعتبارات اقتصادية تربط السودان بمصر !

« فالسودان بلاد لاتزال بكرا وتجارته معدة للنماء وحاصلاته للزيادة بسرعة نظراً لسعة أراضيه وخصبها . فاذا كان له منفذ إلى البحر فى بور سودان إلا أن هذا الميناء لايستطيع وحده تصريف تجارة هذه البلاد عند ماتنال بعض التقدم !

« ومن مصر سيمر دائماً شطر كبير من بضائع السودان لاسيما إذا بدت المزاحمة فى تجارة تلك البلاد فانه حينئذ تفضل الطريق الاقصر . وأكبر شطر من تجارة السودان هو الآن مع مصر . وسيظل دائماً كذلك . ومصر هي فى العالم من البلاد التى ازدحم سكانها ، هؤلاء السكان الذين يزيدون زيادة سريعة وقد أخذت أرضها تعجز عن أن تكفي هؤلاء السكان ، وبعد بضع سنين تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية المتحرجة التى يستعصى على السلالة الآتية حلها ، فليس فى الارض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان في مصر غير السودان نفسه ، فهو بلاد متاخمة لمصر وبلاد زراعية بحتة ومتصلة بمصر بروابط من كل نوع !

« ومن جهة أخرى فأن من المبادىء المسلم بها لدى الجميع والتى كانت مرشدة وهادية لسياسة الانسانية بعد الحرب الكبرى مبدأ الجنسية المنحصر فى تأليف وحدات سياسية من الطوائف المتحدة إذا كانت من عنصر واحد أو عناصر متجاورة ،

وهذا المبدأ لينطبق على مصر والسودان ، لان غالبية سكان البلدين من العنصر العربى الذي يتكلم لغة المصريين ولها دين واحد ومتخلقة بأخلاق واحدة »

***

ولهذه المناسبة حادث محرر جريدة الاهرام حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة وناظر الخارجية المصرية ووجه إليه سؤالين عن السودان فأجاب عنهما بما نصه :

« س — لغط الناس كثيراً في مسألة السودان فى العهد الاخير وتساءلوا لم لم تبد الحكومة بياناً عن خطتها ورأيها في مركز السودان بالنسبة لمصر ؟؟

« تذكرون أن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة كما ورد ذلك فى كتاب المندوب السامى البريطاني إلى جلالة الملك فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ولكن ليس معنى الاحتفاظ بمسألة السودان لزمن مقبل ألا يكون للحكومة المصرية رأى فيها، ومذهب تدافع عنه وتسعى لتحقيقه ، وغير صحيح أن الحكومة لم تبد رأيها في مركز السودان بالنسبة لمصر، فقد جاء فى برنامج الوزارة العبارة الآتية:

« لم يكن لزملائي ولي ، ونحن نشاطر الامة أمانيها في الاستقلال إلا أن نقر الوفد الرسمي على ما فعل »

« ولم يغب عن ذهن أحد أن الوفد أشار فى الرد الذى أرسله إلى اللورد كرزن إلى مذهبه فى علاقة مصر بالسودان ، وقال فى ذلك :

« أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ! فأن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة التي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل »

« وليس معنى إقرار الوفد الرسمي على ما فعل إلا أن الوزارة أخذت بمذهبه فى المسائل المختلفة التي تعرض لها في الرد ومنها مسألة السودان ، فرأي الحكومة في السودان رأي غير مكتوم ، وإذا لم يكن الذين ينتقدون الحكومة على عدم ابد

رأيها في مسألة السودان قد تنبهوا إلى هذا الرأي فليس في ذلك ذنب على الحكومة

« س — ولكن ماهو رأي الحكومة إزاء مايرونه من احتمال تغيير حالة السودان قبل الوصول إلى المفاوضات وهل هي تنوي السكوت على هذه الحال الجديدة ؟

« ج — احتفظت الحكومة الانجليزية بمسألة السودان كما احتفظت بغيرها من المسائل وأشارت إلى أن معنى ذلك الاحتفاظ هو أن هذه المسائل تبقى على ما كانت عليه حتى يجيء دور المفاوضات ، فلا محل لتوقع أي تغيير فى حالة السودان قبل ذلك الدور !

« وما دامت المفاوضة ستجرى حرة خالية من كل قيد فكل ركن من أركان المسألة سيتناوله البحث والتمحيص !

« ولقد جرى لي مع فخامة المندوب السامى البريطانى حديث في هذا الشأن وكنا على اتفاق أنه مهما كانت نظرية كل فريق فانه يجب ألا يحدث من أحد الجانبين أي تغيير في حالة السودان أو بت فى شأنه بل يجب بقاء القديم على قدمه حتى يجيء دور المفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، وقد صرحت الحكومة الانجليزية بذلك أخيرا في مجلس النواب البريطاني بلسان أحد وزرائها !

« وعلى ذلك فلا محل لاثارة البحث في هذا الموضوع الآن

« وعندي أن مسألة السودان مسألة متشعبة الوجوه ومن مصلحة القضية المصرية أن يكون البحث فيها شاملا لجميع أطرافها في وقت واحد ، وهذا لا يتيسر إلا وقت المفاوضة ، حيث تلتقى الوجهتان المصرية والانجليزية بصفة تامة واضحة ، وإني أرجو ألا يتعذر إذ ذاك الوصول إلى حل مرض ! ثم أن لهذه المسألة كما لغيرها من المسائل المحتفظ بها من الاهمية الكبرى والدقة ما يقضى باشراف الهيئة النيابية على المفاوضات بشأنها » آه

***

« هذا ولقد احتجت كذلك جماعة الشباب السودانية على هذا

الافتئات البريطاني مجاهرة بأن السوداني الذى يقبل إنفصام السودان عن مصر فى ظل الأدارة الانجليزية ليس إلا خائناً للقضية الوطنية ... وقدموا عرائض كثيرة فى هذا المعنى لملك مصر وللوزير الأول ولممثلي الدول ...

« على أنه من المستحيل أن تنزل مصر عن السودان وهو صلب حياتها ومستحيل أن يفصل السودان عن جسم الوطن الأصلي ! ومستحيل أن يكون لانجلترا فى السودان أي حق !

﴿ ملحقات مصر ﴾

« تشتمل خريطة مصر -- فى عهد الخديوى إسماعيل -- قبل الاحتلال الانجليزى على موانىء كثيرة فى البحر الأحمر ومدن عديدة فى أفريقيا وآسيا مثل سواكن ومصوع والحديدة ومسير وسواحل الصومال وطورسينين وزيلع وبربرة وهرر وغيرها . . . وأن هذه الموانىء والمدن لاتزال شرعاً ملكاً لمصر بالرغم من احتلالها بعد أن احتلت إنجلترا مصر نفسها غدراً وقسراً !

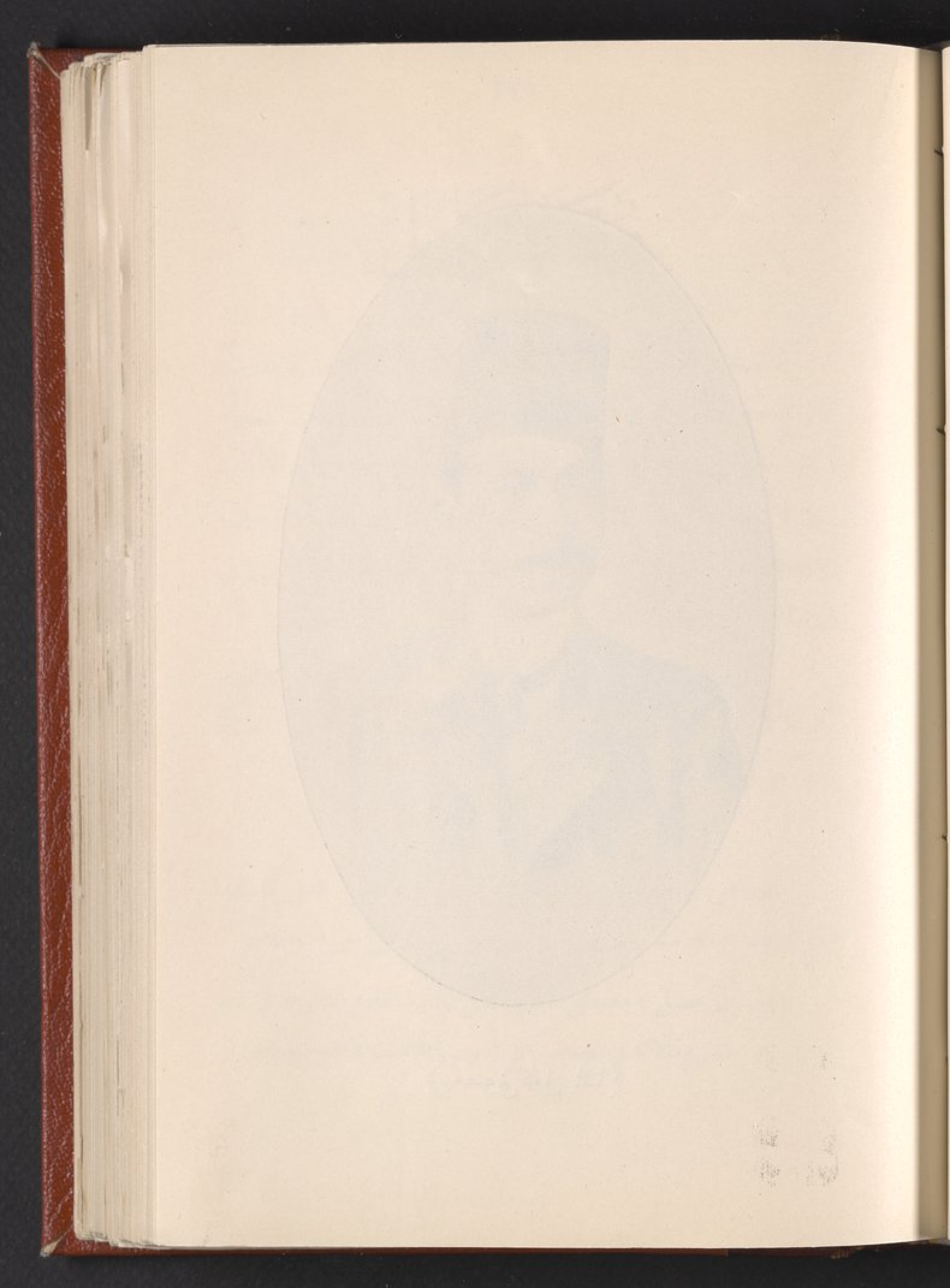
« إنه لابد لمصر المستقلة أن تتسع يوما تجارتها التى كانت عليها من قبل وكذلك تكبر بحريتها ، وكلا المرفقين يتطلب موانىء بحرية وقواعد مواصلات

« لذلك كان جهاد المصريين قائما على استرداد حقوقهم كاملة . وأنى لواثقة كل الوثوق بأنهم لايقبلون أبداً أن ينزلوا عن ذرة من هذه الحقوق

لأية دولة كائنة ما كانت . وأنهم لا يريدون إلا إستقلالا تاماً لكل ما كانو يملكونه إبان حكم إسماعيل ! لاسيما وأن مصر مازالت تدفع لتركيا ولدائنيها خراجاً (سنة ١٩٢٢)منه شطر كبير خاص بهذه الملحقات التى ضمت كلها إلى مصر بعد أن أنفقت الأمة المصرية الكثير من مالها وأهدرت الغزير من دمها فى سبيلها ! !

« وللمصريين كل الحق فى أن يستردوا كل مابتر من جسم وطنهم ومتملكاته واغتصب اغتصابا ! والحزب الوطنى المصري الممثل لمطالب مصر الحقيقية كان يطالب قبل الحرب مايطالبه الآن من رد ملحقات مصر إليها . ففى مبادئه وجميع تقاريره واحتجاجاته واجتماعاته وفى كل مكان يذكر الملحقات

« وكيف لانقره عليها ؟ وحق الأمم لايضيع أبداً بوضع اليد أو بمضي المدة !!





﴿ مصطفى كامل باشا ﴾

مُصطفى كامل

« ليست الصحائف التي كتبتها في هذا الكتاب إلا ملخصاً لتاريخ مصر منذ « محمد علي » حتى اليوم ، لأن تاريخها بعيد المدى ، وكثير الحواشي ، وليس في وسع سفرين ضخمين أن يلما به كل الألمام ، وعلى الأخص فيما بذلته الأمة المصرية من الجهود لتحسين حالتها الأجتماعية والتخلص من العقبات المتكاثرة التي وضعها الاحتلال الأنجليزي في سبيلها !

« لقد زرت مصر وسبرت غورها ووقفت على روحها الوطني فاقتنعت كل الأقتناع بأن الأمة المصرية الحاضرة لأحدى الأمم التي نالت قسطاً وفيراً من الحضارة

***

« إن محيي الوطنية في مصر هو بلا ريب « مصطفى كامل » ذلك الذي وقف حياته منذ بلغ السادسة عشرة من عمره على حرية وطنه .

« بعد أن حصل « مصطفى كامل » على إجازة العلوم الثانوية في عام ١٨٩١ ، بدأ بنشر مقالاته في الصحف ، وبتأسيس الجماعات الأدبية ، وبأصدار

مجلة شهرية لطلاب المدارس ! ولقد ارتبط وهو طالب بالخديوى السابق عباس الثانى فى سنة ١٨٩٢ ....

صار محامياً بعد أن حصل على إجازة الحقوق من كلية طولوز فى سنة ١٨٩٤ ، لا ليدافع عن قضايا الأفراد ، بل ليدافع عن حقوق أمته برمتها ووطنه مصر ! ومن ذلك التاريخ حارب بالقلم وباللسان وبالوطنية الحارة الأحتلال البريطانى ومظالمه !

« ولقد أسس مع الكثيرين من كبار المصريين الحزب الوطنى وانتخب لسان حاله فى أوربا ، وسافر إلي فرنسا فى أواخر شهر أبريل سنة ١٨٩٥ . وكان أول عمل من أعماله فى الدعاية ضد إنجلترا (بروبا جندا) أن قدم عريضة باسم الأمة المصرية لرئيس مجلس النواب الفرنسي ومعها لوحة تصور حالة مصر ،مثل فيها فرنسامحررة الشعوب المهضومة الحقوق، وبالقرب منها أمريكا وبلجيكا وإيطالياوصربيا التى حررتها، وفى أسفلهامصر مكبلة بأغلال الأنجليزى الغشوم المحتل نهر النيل ! كما مثل النيل فى صورة شيخ هرم يبكي بكاء مراً!

« من ذلك التاريخ بدأ « مصطفي كامل » عمله لتحرير وطنه : ثم سافر إلى طولوز ، وألقى فيهاأول خطبةمن خطبه السياسية فى ٤ يوليوسنة١٨٩٥ ومن طولوز كتب إلي أول مكتوب وهذا هو نصه :

« طولوز فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩٥

« سيدى

« إني لازال صغيرا ، ولكن لى آمالا كبارا . فاني أريد أن أوقظ في مصر

الهرمة مصر الفتاة . هم يقولون إن وطني لاوجود له ، وأنا أقول ياسيدتي إنه موجود وأشعر بوجوده بما آنس له فى نفسى من الحب الشديد الذى سوف يتغلب على كل حب سواه ! وسأجود فى سبيله بجميع قواي ، وأفديه بشبابى ، وأجعل حياتي وقفاً عليه !

« إني أبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ، وقد نلت إجازة الحقوق من طولوز قبل سنة ، وأريد أن أكتب وأخطب وأنشر الحمية والاخلاص اللذين أشعر بهما في سبيل رفعة الوطن العزيز !

« وقد قيل لى أكثر من مرة إني أحاول محالا ، وحقيقة تصبو نفسى إلى هذا المحال فأعينني ياسيدتي ، فأنك من الوطنية بمكان يفردك بمزية تدبر قولى ، وتقوية عزمى ومساعدتي ، وتقبلي تحية واحترام ... مصطفى كامل »

(حاشية ـ مع خطابي هذا يصل إليك كتيب لي فى « الخطر على مصر » أملي أنه يروقك وتستعذ بينه)

فرددت على « مصطفى » بما يؤكد له معونتى ، فورد إلي منه خطاب شكر جزيل ، ومن ورائه خطاب آخر من باريس ، يسألني فيه حديثا . فسرعان ما أجبته إلى طلبه فأقبل علي شاب خلته ابن ثماني عشرة سنة ! فقلت له ضاحكة ما صدقتنى سنك ، فأنك لم تبلغ الحادية والعشرين ! فقال : قد بلغتها ياسيدتي وأكملتها !

« وبعد أن تجاذبنا أطراف الحديث ، وجدت أن عقل هذا الشاب قد بلغ أشده ، واستوى قبل أوانه .... ورأيت أنه قد أطال التدبر والتروى فى إمكان مصيره كما يقول « خطيب مصر » . وأن أغراضه

الجسام محالة وممكنة معا، وربما لاح لغيرى أن هذا الصبى إنما كل زاده وهم ودعوى ولكن دل كتيبه على أنه حقيقة !

« هذا ولحبى لمصر كنت أرتقب منذ سنين قومة قائم أو نهضة ناهض فى وادى النيل . وكانت ثقتى دائما كبيرة بملتقى القول السديد الذى يرسله الله فى وقت معلوم ليبذر طيب البذور فى النفوس التى ظلت مليا بورا !

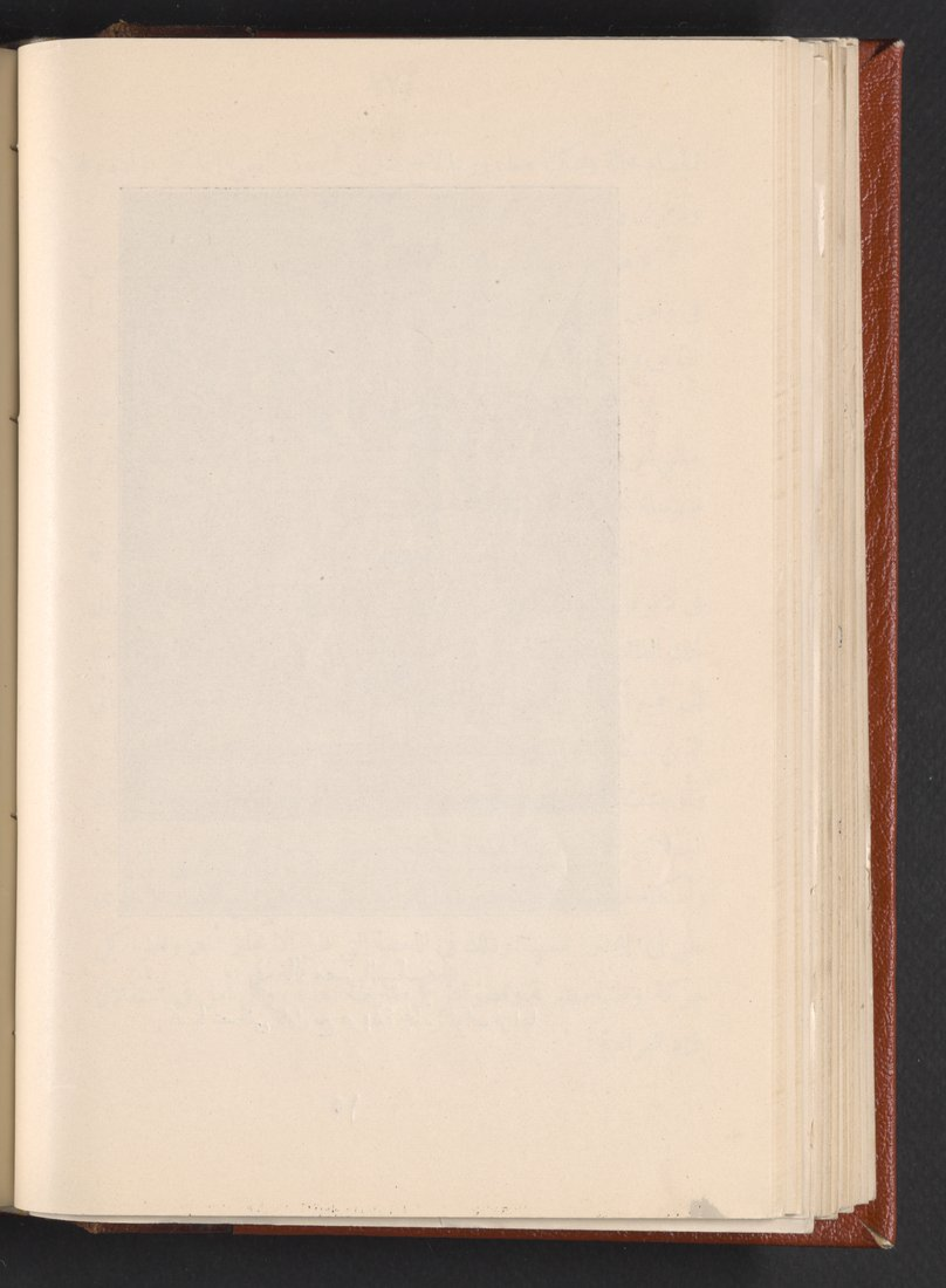
« أوليست معاونتي لوطني شاب على النضال ليؤدى مهمة عالية ضد سالبي حرية أمته — أحد المقاصد التي توخيتها منذ أسست مجلة « لا نوفل ريفو » متوسلة بجميع الوسائل السياسية لانهاض وطننا فرنسا ؟

« إنى منذ ذلك اليوم — يوم لقاء مصطفى كامل — بدأت أنشر له فى لا نوفل ريفو الرسائل السياسية فى المسألة المصرية . وأخذت حقيقة أؤدي إلى ذلك القائد الشاب المناضل عن قضية وطنية عظمى وظيفة الام ، فقدمته إلى جميع أكابر الرجال الذين يعنيهم شأن مصر ، وأوليته جميع منازل أبنائي الذين سبقوه ، والذين كان يختص بالذكر منهم بيير لوتي والجنرال مارشان. وأوجدت له فى آن واحد علائق نفيسة فى عالم الصحافة الفرنسية . تلك العلائق التى عرف كيف يستميلها بأحسن سياسة إلى دعواه الشريفة. وأمكنه فيما بعد أن يستخدم هذا المركز بكل مهارة فى جميع البلدان الأخرى حتى فى إنجلترا نفسها ! وذلك فى اللحظة التي ظن الانجليز أنهم وقفوا كل حركة وطنية مصرية ، وقضوا علي كل معارضة أهلية ، وكل أمل فى استقلال بلاد الفراعنة !



﴿ حالة مصر السياسية ﴾

قدمها مصطفى كامل مع عريضة لمجلس نواب فرنسا



« إن فشل الجيوش العرابية ألذى كان سببه عدم كفاءة رئيسهم الحربي قد عوضت منه مصر رئيساً مدنياً ، تعلم على النمط الاوربى ، واحتك بعناصر السياسة العصرية ، مدفوعاً بشعوره تجاه بلاده ، للنضال عن حقها بالوسائل السلمية ، وبقوة الاصابة القائمة على العدل والحق !

« ما كان يخطر ببال « مصطفي كامل » شيء وهمي بل إن امتلاءه بالحقائق كان يقيناً مدهشاً ، لأنه يشوبها بالكشف عن المستقبل كشفا جليا

« إن الخطيب الشاب الذى لعب أكبر الأدوار السياسية فى قضية بلاده فصار بعد عظيما بوطنيته ، بتي فى باريس بمشورتي وألقى خطابا شيقا فى قاعة الجمعية الجغرافية ، نشرته فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ فى لانوفل ريفو وعنوانه « شره إنكلترا » !

« لقد عرفت مشروعات « مصطفى كامل » واحداً واحداً ، وكاشفنى بجميع مراحل تنظيم حزبه ، وقد أدهشنى في كل الأمور كشفه عما فى النفس المصرية ، وأنها لكرامة قد تحققت بعد بضع سنين !

« ما كف (مصطفى كامل) عن الغرام بعمله فقد جاب كل أنحاء أوربا موطدا العلائق مع جميع المعروفين بالنفوذ فى السياسة الكونية أوفى الوطنية الصادقة ، وأن حميته واعتقاداته كانت جذابة ومفيدة وداعية للتفكير !..

« كان يعرض مسألة الاحتلال الانجليزى فى أحاديثه الجلية بوضوح

تام ، بل وبمهارة لاتلبث أن تقنع سامعيه وقراءه ، وكان يبين لهم على الدوام الفائدة التي تعود عليهم وعلى بلادهم من دفاعهم عن المرافق المصرية !

« لم ينل مصري مانالَه (مصطفى كامل) فى الشهرة السياسية ، وفى النجاح الخطابى ، وكذلك لم يكن لأحد حساد كما كان له ! . . .

« إنه كان يطلب بأعلى صوته ، حرية أمته واستقلال بلاده ، وكان من مبادئه المطلقة الاتفاق بين مصر وتركيا إزاء الاحتلال الانجليزي . وكان يبينا أن تركيا إذا قبلت فى الزمن الماضى مرامي إنجلترا فى مصر ، فأن هذه كانت تحرم لامحالة كل نصير دولي !

« ورغما من غض شبابه ، قد نال فى كل الشرق وفى جميع بلاد الاسلام الشهرة الفائقة ، والمركز الشريف الأسمى . ويمكن القول بأن بنى قومه ما كانوا يعجبون بقوته فى علم الكلام فحسب ، تلك القوة التى تفتن الشرقيين عادة افتتانا كبيراً ، ولكنهم كانوا يعجبون فوق ذلك بتلك الشعلة الوطنية التى كانت تجذبهم إليها بكلمة واحدة يلقيها على مسامعهم (مصطفى) . والتى كانت ممتزجة بدمه امتزاجاً لم يؤثر فيه ما أصاب شقيقه (علي) . ذلك الذى حكم عليه الانجليز بالتجريد من رتبه وأوسمته العسكرية لحوادث وطنية ، ولم تؤثر فيه كذلك حادثة فاشودة ، ولا خيانة بعض أصدقائه وحلفائه القدماء ، ولا الاتفاق الفرنسى الانجليزى ، ولا شيء من الحوادث والغوائل التى تفتر معها همم الآخرين ، استطاع أن يطفىء حميته أو يغير عقيدته فى المستقبل وقوة رجائه فى حرية أمته واستقلال بلاده ! !

« بينما كان « مصطفى كامل » يناضل بالقلم واللسان عن حقوق بلاده ضد الاحتلال الانجليزى ! أسس مدرسة بالقاهرة فى سنة ١٨٩٨ وأسماها باسمه «مدرسة مصطفى كامل » . وما كان غرضه من تأسيسها إلا أن يقدم للنشء المصرى تربية وتعليما وطنيين ، وأن يضرب بها مثلا لبني وطنه الاغنياء الذين ماعتموا أن قلدوه وأنشأوا المدارس العديدة المزهرة !

«إن لهـذه المدرسة مزية ، فبينما هى تقدم تعليما ساميا لابناء القادرين تقدم فى آن واحد هذا التعليم عينه لأبناء الفقراء مجاناً ، وهم نصف طلابها (وذلك بهمة الغيورين من المصريين الصادقى الوطنية لمعاونتهم فى كل عام قسمها المجاني على النهوض حباً فى رجل ذهب ضحية تفانيـه فى حب وطنه وأمته)

« إن بعث مدارك عالية من الأوساط المنحطة ، وتوثيق عرا الاخاء الذي دعا إليه النبي الأمين ، ومؤازرة الصغار على أن يفتحوا لهم فى كبرهم سبيلا إجتماعية ، تلك التى سدها الانجليز فى وجوههم وفتحوها للموسرين فحسب ، كل هـذه أغراض « مصطفى كامل » الشريفة وآماله النبيلة تجاه أمته ووطنه !

« لقد حضرت فى سنة ١٩٠٤ بالقاهرة حفلة توزيع الجوائز فى مدرسة مصطفى كامل » وسمعته يخطب فى أبنائها الفقراء والاغنياء وفى جمع يقدر عدده بأربعة آلاف نسمة فى يوم من أضوأ أيام مصر البهية ! وأعجبت كل الاعجاب بهذه النهضة الوطنية !

« هذا ولما رأى « مصطفى كامل » أن خدمة بلاده التي وهبها حياته لاتكفي لها المدرسة والخطابة أسس في عام ١٩٠٠ م جريدة يومية أسماها « اللواء» ولقد نجحت في الحال وطبقت شهرتها جميع الآفاق . . . .

« صار اللواء أقوى سلاح أدبي مشهور في وجه الحكم الانجليزي بمصر ، وبالرغم من عمل (مصطفى كامل) المستمر فيه فانه ما كان يترك فرصة تمر دون أن يؤلف الكتب القيمة ، التي يمكن بها لافكاره الوطنية في نفوس مواطنيه! وكذلك ترجم بعض خطاباته العربية إلى اللغة الفرنسية وجمعها في كتاب قيم في عام ١٩٠٥ ، وبينها نشر الخطاب الذي بعثه إليه مستر غلادستون، وزير انجلترا الأول في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ ، وقال له فيه :

«إن زمن الجلاء عن مصر قد حان منذ أعوام »

« كان « مصطفى كامل » يحارب بجميع الوسائل ، تثبيط الهمم والتفرقة ، ونقص الوطنية ! وأنها الثلاثة معاول هددت مصر ولا تزال تهددها وكانت ولا تزال أشد خطراً عليها من المغير نفسه !

« وكان يكرر غالباً نصائحه لمواطنيه في خطبه وتكرارها يزيد تأثيرها اضطراداً .. .وما جميع نغمات الوطنية إلا ذات صوت واحد كانا نذكره: « لتسقط قرطاجنه »

« إن أعظم ما كان في أعمال «مصطفي كامل » إزاء مصر الحديثة ، أنه كان يشفعها بالتقاليد القديمة القائمة على أصول العلم العربي الذي ساد العالم عدة قرون وبتقاليد العلم الحديث، حتى بذلك يرضى شمم عنصره الذي

لا يقبل فى هذا الوقت إلا أن يسترد ما أعاره أوربا فى تلك العصور !

«كافح (مصطفى كامل) فى داخل بلاده وفى خارجها كفاحاً كبيراً وقد ساعده إباؤه على تبوأ أكبر مقعد وطنى بين أبناء وطنه وإليك مثل من ذلك الاباء الوطني الرائع المعز :

كتب رحمه الله فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ إلى سمو الخديوى السابق مكتوبا هذا هو نصه :

«مولاي

«تشرفت فى (ديفون) بالمثول بين يدي سموكم يوم ٢٧ أغسطس الماضى ورفعت إلى مقامكم السامي أن الحالة السياسية الحاضرة تقضى علي بأن أكون بعيداً عن فخامتكم وأن أتحمل وحدي تبعة الخطة التى أتبعها تجاه الاحتلال والمحتلين منعاً لتكدير خاطركم الشريف ودفعاً لما عساه يقع من الخلاف والنزاع

« وقد رأيت يامولاي بعد التفكير أنه صار من المحتم علي القيام بهذا الواجب وأنه أول عمل يلزمني تأديته عقب عودتى إلى الوطن العزيز . لان الانجليز قد أظهروا في خلال السنوات الاخيرة من التضييق على جنابكم العالي ما يجمل وجود رجل ينتقد سياستهم في الصباح والمساء بجانب سموكم مدعاة لاعتدائهم على حقوق ذاتكم السنية وحجة لتدخل جديد غير محمود

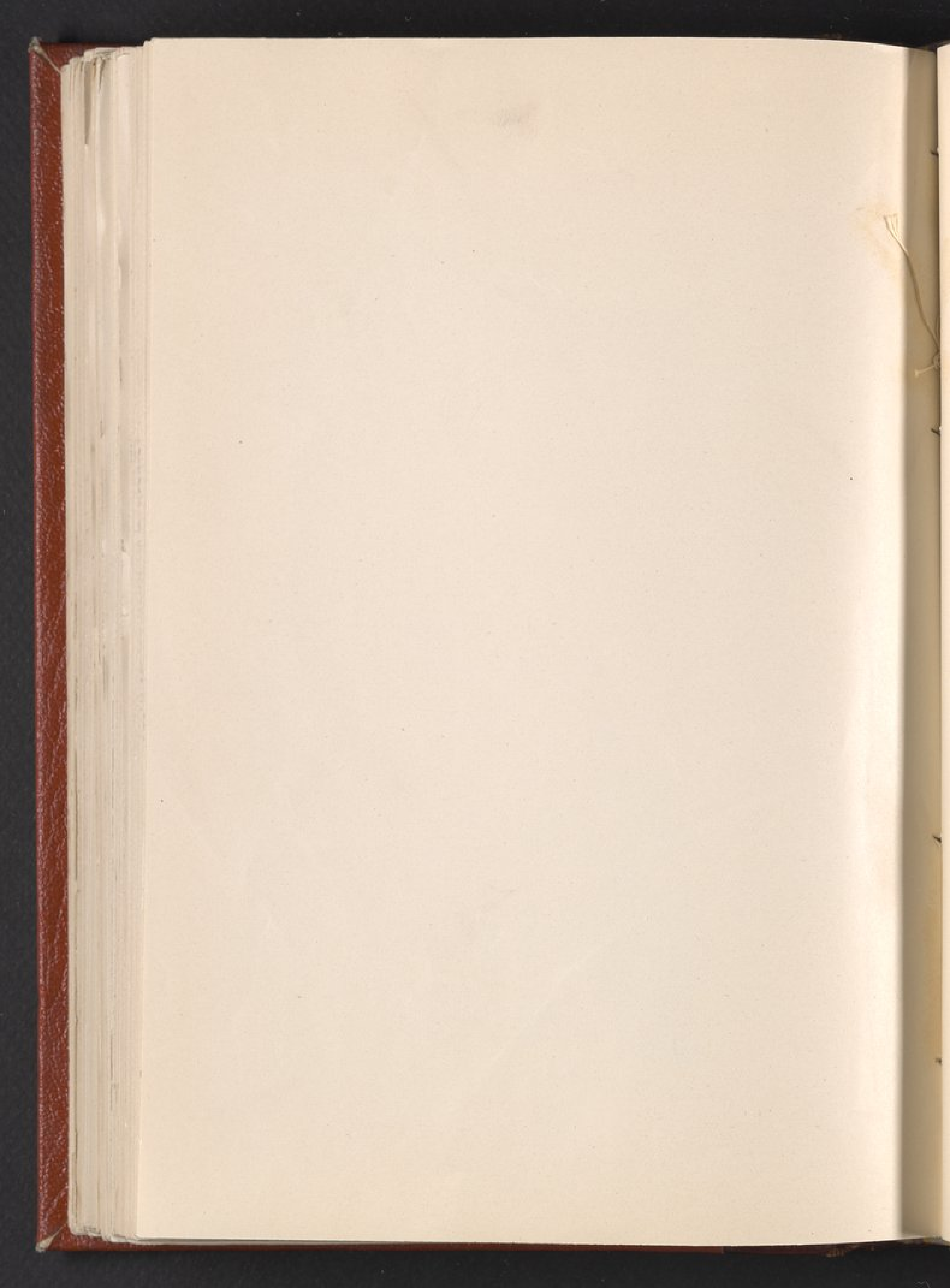
«وأني بعد أن رأيت احتجاجهم على جنابكم الرفيع بمناسبة المقابلة التى تفضلت جلالة ملكة البرتغال (بمنحى إياها) ومعارضتهم العنيفة لفخامتكم بسبب الاستقبال الودى الذى نالته مدام جوليت آدم من لدنكم وتصريحهم بأن انجلترا لا تسمح لجنابكم العالي بأكرام من يعادها ، وادعاءهم بأن كل ما يكتب أو يقال ضدهم وعز به من سموكم — أعد نفسى مقصراً تقصيراً حقيقياً في تأدية الواجب نحو مقامكم الرفيع اذا أبقيت صلتى بسموكم على حالها، وفضلت نعمة التقرب منكم علي القيام بواجب تدعو إليه الوطنية والسياسية

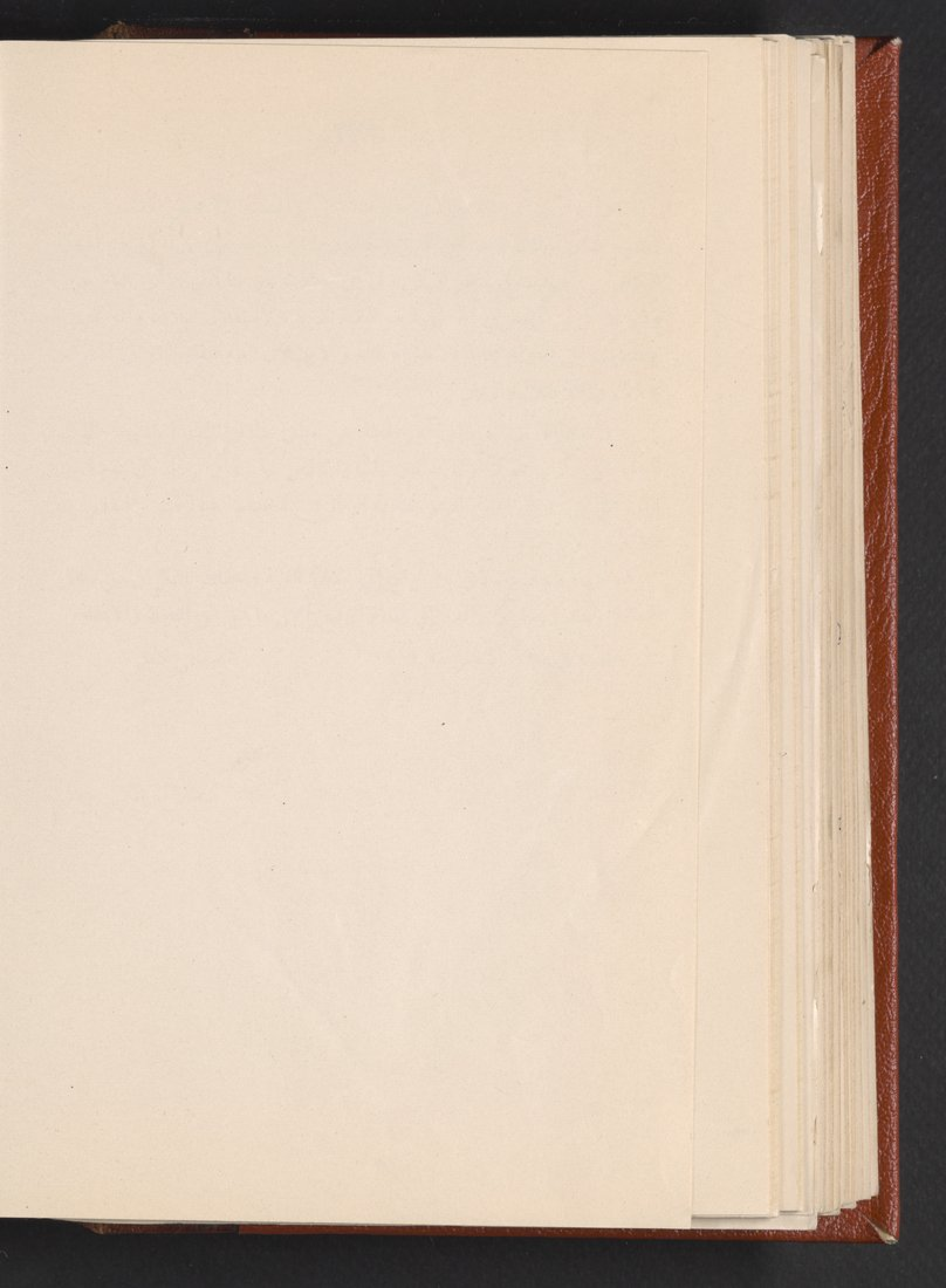
«وأني أرجو أن يعتقد مولاي حفظه الله أني لم أقصد إلا محض خدمته بما قلته لسموه بشأن أولئك المفسدين الذين يلتصقون بالعتبة ويضرون بها أكثر من أعدائها الظاهرين . ويدخلون اسمكم الكريم في كل حادث غير حاسبين للرأي العام حساباً وغير ذاكرين أن عرش الخديوية هو البقية العزيزة لاستقلال البلاد، وأنه يجب أن يكون على الدوام محاطا بالاحترام التام والاجلال العام ليقاوم القوتين المحاربتين له ألا وهما الاحتلال والزمان !

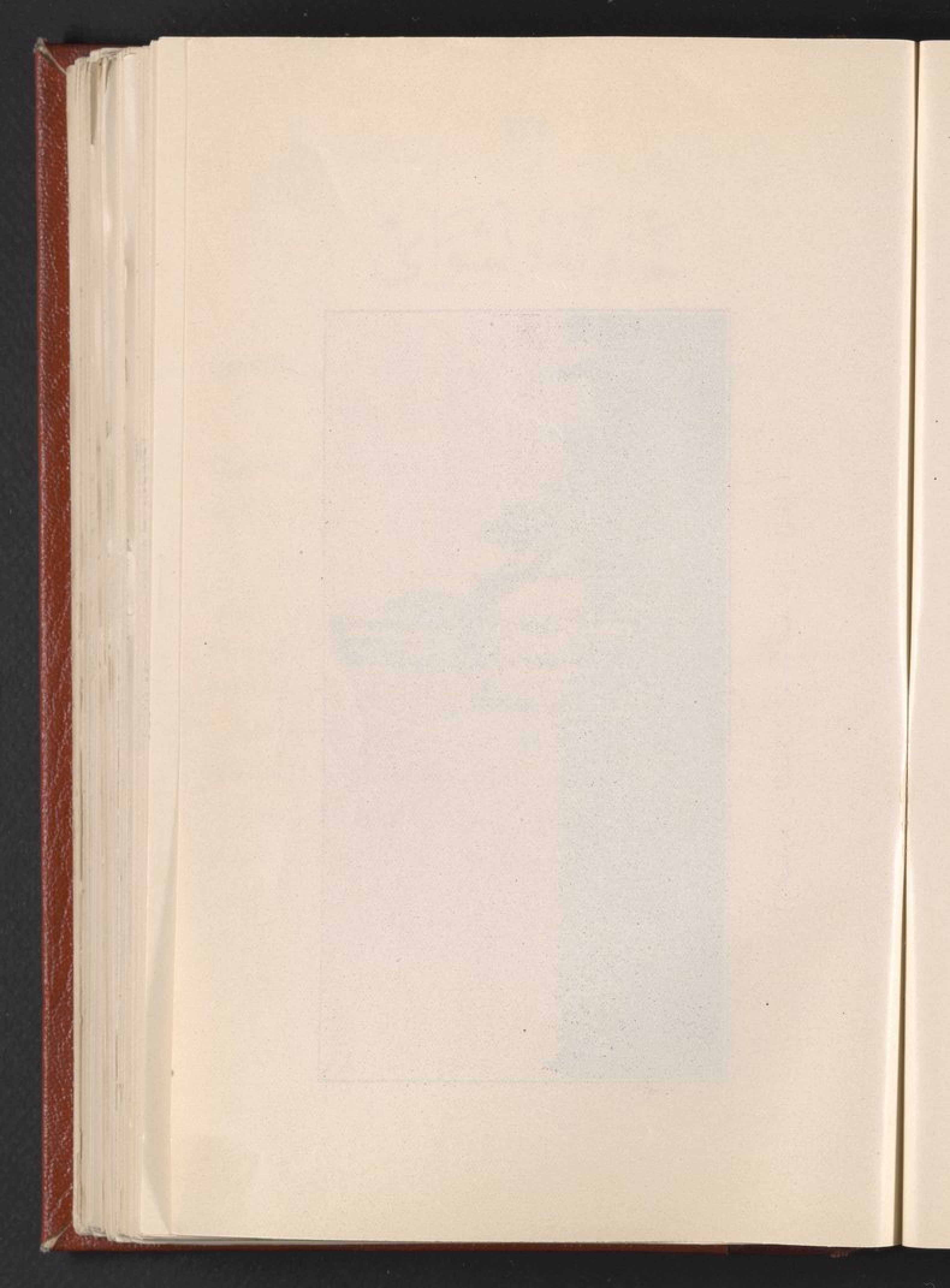
«وأنه يحلو لي أن أبقى إلى آخر لحظة من حياتي خادما لتلك المبادىء الوطنية العالية التى كنتم سموكم أول الداعين إليها والمنادين بها . وأن تزداد كل يوم اتساعا الهوة التي بيني وبين الذين ادعوا خدمة الوطن ليخدموا صوالحهم ثم انقلبوا عليه بلا خجل ولا حياء !

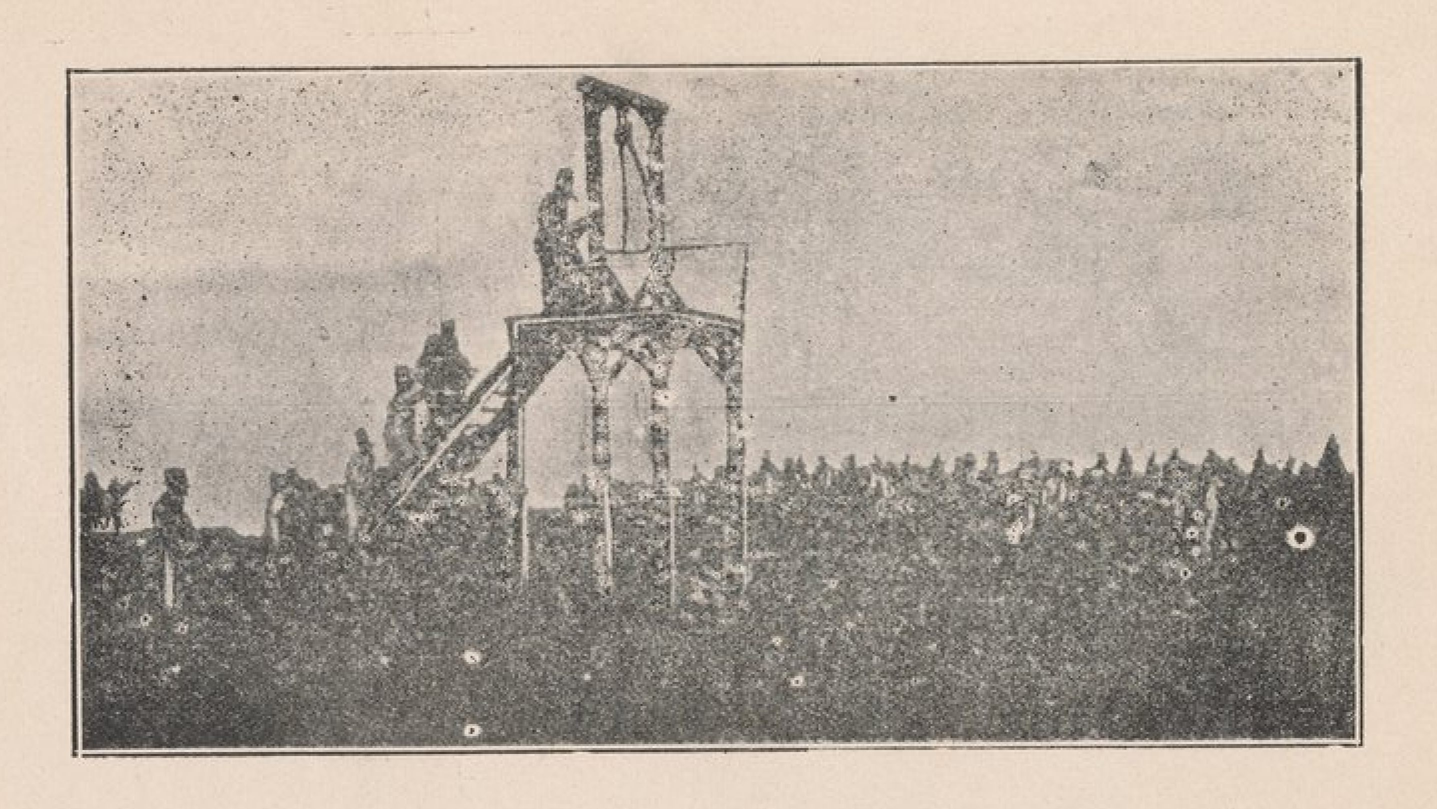
« وأني أتشرف يامولاي بأن أرفع إلى سدتكم العلية واجبات الشكران على جليل التفاتكم وسامى رعايتكم وأقدم إلى المقام الرفيع أسمى مايليق من التجلة والاعظام

«مصر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ مصطفى كامل»









(محمدزهران المشنوق الرابع — يصعد به إلى المشنقة)

حادثة دنشواى

ماكان « مصطفى كامل » يهمل أية هفوة يرتكبها المحتلون لبلاده دون أن يستفيد منها . وماحادثة دنشواي إلا برهان قائم على ذلك !

« وقعت هذه الحادثة فى عام ١٩٠٦ ، واشتغل بها العالم كله . وهى تتلخص فى المقال الذى نشره « مصطفى كامل » بجريدة الفيغارو فى ١١ يوليه سنة ١٩٠٦ بعنوان « إلى الامة الأنجليزية ـ والعالم المتمدين » وها هو ذا نصه :

« لقد حدثت حادثة مؤلمة فى قرية من قري الدلتا بمصر تدعى دنشواي تحركت بسببها عواطف الانسانية فى العالم كله ، ورفع رجال أحرار الفكر ، مستقلو الاخلاق والاطوار فى انكلترا أصواتهم ، سائلين عما إذا كان يوافق كرامة الدولة البريطانية وشرفها ومصلحتها أن تسمح بأن يرتكب باسمها أمر ظالم وقاس !

« وأنه لمن الواجب على الذين يشغفون حقيقة بالانسانية والعدل أن يدرسوا هذه المسئلة ويصدروا فيها حكمهم العادل ، وهى المسئلة الشاغلة لامة بأسرها !

« فقد ترك ضباط من الانكليز فى يوم ١٣ يونيه الماضى معسكرهم بالقرب من دنشواي بمديرية المنوفية ، وقصدوا صيد الحمام في الأملاك الخصوصية للاهالي . فأنذر شيخ فلاح المترجم المرافق لهم بأن الاهالي استاؤا فى العام الماضى من صيد الضباط الانكليز لحمامهم ، وأنهم ربما زادوا من غضبهم وسخطهم لو عادوا إلى الصيد في هذا اليوم !

« ورغما من هذا الانذار ، فان الضباط أخذوا يصطادون ، وأطلقت العيارات النارية ، وجرحت امرأة ، وحرق غيط ، فاجتمع الفلاحون من كل مكان ، ووقعت

مشاجرة بينهم وبين الانكليز ، جرح هـؤلاء فيها ثلاثة من المصريين وجرح المصريون ثلاثة من الضباط الانكليز ! وقد تخلص أحـد المجروحين وهو الـكبتن « بول » من المعركة ، وقطع بكل سرعة مسافة خمسة كيلو مترات ، حيث كانت حرارة الشمس بالغة ٤٢ درجة وسقط بعد ذلك ميتا بضربة الشمس ! وما علم العساكر الانكليز بما وقع لضباطهم حتى هجموا على قرية سرسنا المجاورة لدنشواي ، وقتلوا فلاحا بدق رأسه !

« هذه هي الوقائع . . . وما علمها أصحاب الامر من الانكليز حتى فقـدوا الرشد ، وثاروا لقيام المصريين بالمدافعة عن أنفسهم وعن أملاكهم ! وبدلا من أن يعتـبروا الحادثة بسكون جأش كـكل المشاجرات والمعارك ، بالغوا فيهـا وجسموها وأعلنت الصحف المخلصة للاحتـلال قبل المحاكمة بان العقوبات والعبرة التي ستضرب للناس ستـكون هائلة ! فلم يكن العدل هو المنشود في المسئلة ، بل الانتقام الفظيع !

« ونشرت نظارة الداخليـة بأمر المستر متشل المستشار الانكليزي ، قبـل المحاكمة بأسبوع ، مذكرة رسمية أثقلت فيها كواهل المتهمين بالتهم وقصدت صراحة التأثير فى المحـكمة والرأي العام ! وبلغ من احتقار إحدى الصحف القائمة فى خدمة الاحتلال للعـدل أنها نشرت خـبر إرسال الانطاع (المشانق) الى دنشواي قبل المحاكمة ، وقد راع الشعب كل ذلك ، فأخذ يتساءل عن الحـكم الذي ينتظر صدوره بعد مظاهرة كهذه المظاهرة !

« وقد اجتمعت المحـكمة فى يوم ٢٤ يونيـه . وأي محكمة ؟ محكمة استثنائية لا دستور يقيدها ولا قانون يربطها ! لقضاتها أن يحكموا بكل العقوبات التى تخطر على البال ! محكمة الاغلبية فيها للانكليز ، ولا تستأنف أحكامها ، ولاتقبل العفو ! وأن المرسوم الذي صدر بتشكيلها فى عام ١٨٩٥ — بناء على ضغط اللورد كرومر — ذلك الضغط الذى لا يسمح للحكومة الخديوية مطلقا باظهار أقل مقاومة — يحمل قارئه

على الظن بأن الجيش الانكليزي -- الذى ألقت اليه انكلترا أمر تأييد الامن فى مصر -- في خطر مستمر ، جعله فى حاجة إلى محكمة كهذه المحكمة أو لآلة إرهاب كهذه الآلة !!

« قضت هذه المحكمة ثلاثة أيام في نظر القضية وتبين أن الضباط الانكليز هم الذين هاجوا الفلاحين بصيدهم في ممتلكاتهم ، وبجرحهم إحدي نسائهم ، وأن الفلاحين هجموا على الانكليز بوصف أنهم صيادون يختلسون الصيد ، لا ضباط بريطانيون ! واعترف أمام المحكمة أطباء انكليز بينهم الدكتور نولن الطبيب الشرعي للمحاكم : بأن الكبتن (بول) مات بضربة الشمس ، وأن جراحه لم تكن كافية وحدها لاحداث الموت !

« ولم تترك المحكمة إلا ثلاثين دقيقة لا كثر من خمسين متهما ليقولوا ما عندهم وأبت سماع أقوال أحد رجال البوليس ، حيث أكد أن الضباط الانكليز أطلقوا العيارات النارية على الاهالى ، وبنت حكمها على تأكيدات الضباط الذين كانوا السبب فى المعركة والذين يعتبرهم العدل فى كل بلد خصماء المتهمين !

« وفى يوم ٢٧ يونيه صدر الحكم بشنق أربعة من المصريين ، وبالاشغال الشاقة المؤبدة على اثنين ، وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على واحد ، وبها لمدة سبع سنوات على ستة ، وبالحبس مدة عام مع الجلد على ثلاثة ، وبالجلد على خمسة ، وقد جلد كل واحدمن هؤلاء خمسين جلدة بكرباج له خمسة ذيول ! !

***

« قررت المحكمة فى حكمها تنفيذ الحكم فى اليوم التالى ! بحيث لم يمض الاخمسة عشر يوما بين الواقعة وتنفيذ الحكم !

« ففى الساعة الرابعة بعد نصف الليل من يوم الاربعاء ٢٧ يونيه ، جيء بالاربعة المحكوم عليهم بالشنق ، والثمانية المحكوم عليهم بالجلد ، (عفت المحكمة عن واحد من المحكوم عليهم بالجلد لان الطبيب قرر ضعف بنيته وعدم استطاعته تحمله) من شبين مقر مديرية المنوفية إلى قرية الشهداء التي تبعد أربعة كيلو مترات عن

دنشواي ، ولبثوا هناك تسع ساعات ينتظرون الانتقام المروع ! وفي الساعة الاولى بعد ظهر يوم الخميس ٢٨ يونيه،جىء بهم إلى دنشواي ، وكان أصحاب الامر من الانكليز قد صمموا على تنفيذ الحكم في محل الواقعة وفي الساعة التي وقعت فيها !

« نصبت المشانق ووضعت آلات الجلد والتعذيب في وسط دائرة مساحتها ٢١٠٠ متر ، وأحاطت عساكر « الدراجون » الانكليزية بالمحكوم عليهم ، والتفت الخيالة المصرية حول الانكليز ، وتولى المستر متشل مستشار الداخلية ومعه مدير المنوفية أمر التنفيذ ! وقد تقدم إليهما ابن أول المحكوم عليهم بالشنق ، سائلا مقابلة والده لاخذ وصاياه الاخيرة ، فرفضا قبول هذا الرجاء الذى هو أعز ما يرجوه الانسان ويحتمه الشرع والعدل !

« وفى منتصف الساعة الثانية امتطت الجنود الانكليزية خيولها وشهرت سيوفها وبدىء بعد ذلك بدقيقة فى الشنق ! . . .

« فشنق رجل ولبث أعضاء عائلته وأقاربه وكل أهالى القرية وهم على بعد يملاون الفضاء بصراخهم الممزق للقلوب . وجلد اثنان أمام الجثة !

« وتكرر هذا المنظر ثلاث مرات . واستمر ساعة من الزمان ! منظر وحشي ، مهيج للعواطف ، بكى منه بعض الحاضرين الاوربيين دموع الحنان وأبدوا النفور الشديد مما رأوا ! وذهب كل واحد يكرر كلمة أحد المشنوقين :

« لعنة الله على الظالمين ! لعنة الله على الظالمين ! »

« وأن يوم ٢٨ يونيه من عام ١٩٠٦ ، سيبقى ذكره فى التاريخ شؤماً ونحساً ! وهو خليق بأن يذكر فى عداد أيام التناهى فى الهمجية والوحشية !

« عمت مصر كلها عواطف الانفعال والسخط عند انتشار أخبار تنفيذ الحكم فى دنشواي . . . . وأنه كان يستحيل على أعداء انكلترا الوصول إلى النتيجة الحالية بعد جهاد خمسين عاما ! ومن العجيب أن يكون الموجدون لها هم رجال من الانكليز !

« وقد أنشأ الشعراء المصريون على حكم دنشواي أشعاراً تخلد ذكرى المناظر

الوحشية التي أهينت فيها المدنية والانسانية والعدل بأقسى الصور المهيجة للوجدانات والنفوس !

« وإني جئت اليوم أسأل الامة الانكليزية نفسها والعالم المتمدين ، إذا كان يصح التسامح في إغفال مبادىء العدل وشرائع الانسانية إلى هذا الحد ؟

« جئت أسأل الانكليز الغيورين على سمعة بلادهم وكرامتها أن يقولوا لنا إذا كانوا يرون بسط النفوذ الادبي والمادي لانكلترا على مصر بالظلم والعسف وصنوف الهمجية ؟

« جئت أسأل الذين يجاهرون في كل آن ذاكرين الانسانية ، مالئين الدنيا بعبارات الانفعال والسخط إذا حدثت فظائع في بلاد أخر دون فظيعة دنشواي ألف مرة ، أن يثبتوا صدقهم وإخلاصهم بالاحتجاج بكل قوة وشدة على عمل فظيع مثل حادثة دنشواي يكفي وحده لان يسقط إلى الابد المدنية الاوربية في أعين العالم كافة !

« جئت أسأل الامة الانكليزية إذا كان يليق بها أن تترك الممثلين لها في مصر يلجأون بعد احتلال دام أربعة وعشرين عاما إلى قوانين استثنائية ووسائل همجية — بل وأكثر من همجية — ليحكموا مصر ويعلموا المصريين ماهية كرامة الانسان ؟

« إني معجب بكل إخلاص وشكر واعتراف بالجميل — بالنواب والكتاب الانكليز الذين نادوا بأعلى صوت معلنين مزيد غضبهم من هذه الرواية المحزنة الشنيعة التي مثلت في مصر ! ولكن لما رأى السير ادوارد جراي أن الرأي العام انقاد لهم وأنه قضى على سياسة اللورد كرومر ، وقف في مجلس العموم وتكلم في التعصب الاسلامي المزعوم في مصر ، وسأل النواب بكل رجاء وإلحاح أن لا يشتغلوا بمسائل مصر ، حتى لا يضعفوا سلطة الحكومة المصرية ، أو بعبارة أخرى سلطة اللورد كرومر القادر في مصر على كل شيء ، أمام خطر أصرح أنا علناً بأنه موهوم ! !

«إن هذا الخطر الموهوم ليس فى أيدى أصحاب الامر من الانكليز إلا وسيلة لتبرير هذه الفظيعة المتنكرة ، وفظائع أخرى تقع فى المستقبل ! !

«إنه لاوجود لهذا الخطر ! وما الغرض من هذه الفظائع إلا إحداثه !

« وإنى أؤكد بحق أقدس شيء فى الدنيا أنه لاوجود للتعصب الديني فى مصر . نعم إن الاسلام سائد فيها لانه دين الاغلبية العظمى ، ولكن الاسلام شيء والتعصب شيء آخر !

«لقد انخدع السير إدوارد جراي فى هذه المسئلة ! وإنى أرجوه أن يفكر لحظة فيما يأتي :

« هل لو كان فى مصر تعصب حقيقة أفكانت تستطيع انكلترا أن تحاكم ٥٢ مسلماً أمام محكمة استئنائية مؤلفة من أربعة قضاة مسيحيين وواحد مسلم ؟

« هل تنفيذ الحكم فى دنشواى بتلك الصورة المهيجة لم يكن كافياً وحده لاشعال نار التعصب المدمرة الصاعقة لو كان له وجود ؟

« ألم تكن كل هذه التحريضات كافية لاخراج الشعب المصرى عن أطواره وانفجار ذلك التعصب المزعوم لو كان هناك تعصب حقيقة ؟

(ولماذا لم يثر ذلك التعصب الذى تكلم فيه السير ادوارد جراي معارك كمعركة دنشواي أثناء مسئلة طابة ، حيث كانت الاغلبية الكبرى من المصريين فى جانب تركيا ، مع أن الجنود الانكليزية كانت تمر دائما فى كل جهة بكل أمان واطمئنان ؟

«لقد أثبتت المرافعات في قضية دنشواي بكل إفاضة وحسن بيان أنه لادخل للاسلام فيها ، وأن الضباط الانكليز وجدوا عند بعض الفلاحين المسلمين مساعدة وتعضيداً !

« إنه يحق للمصريين أن يطلبوا تحقيقا دقيقاً كاملا فى المسئلة وأن مصر على بعد يومين من أوربا . فليأت إليها الانكليز المحبون للعدل ، الراغبون فى عدم ثلم الشرف البريطانى ، وليذهبوا إلى المدائن والقرى ، وليروا بأعينهم كيف يعيش

المسيحيون من كل جنس مع الفلاحين وكافة المصريين ، وليقتنعوا بأنفسهم بأن الشعب المصري ليس متعصباً أبداً ، ولكنه شعب كريم أبي ينشد العدل والمساواة ويطلب أن يعامل كشعب حر لا كقطيع من الاغنام ! ويعمل بكل عزيز لديه لنجح هذا المطلب الاسمى مطلب الحرية والاستقلال !

«أجل . إن الشعب المصرى شاعر الآن بكرامته ، وذلك أمر لا يمكن انكاره بأي حال . إنه يطلب معاملة أبنائه أسوة بالاجانب ، وهو طلب عدل وغير مبالغ فيه أبداً !

«لقد تكلم السير إدوارد جراي فى موضوع حماية الاوربيين ضد المصريين ! ولكن هل له أن يبين لنا الخطر المهدد للاوربيين القاطنين مصر ؟ ألا يعيشون فى أتم صفاء مع المصريين ؟ ألا تحميهم الامتيازات الاجنبية ؟ ولكن من يحمي المصريين ؟ ألا ترى فى بعض الاحيان مجرمين من الاجانب — يحتج النزلاء جميعاً على جرائمهم — يجرحون ويقتلون المصريين ثم يفلتون من عقاب المحاكم المصرية ؟ وأي عقاب ستعاقب به الجنود الانكليزية التى قتلت الفلاح على مقربة من دنشواي وكذلك الضباط الذين جرحوا امرأة وثلاثة رجال ؟

« إن اللورد كرومر دافع عن نفسه فى تقريره الاخير ضد الذين يطعنون على السلطة المطلقة التي يتصرف بها فى أمور مصر قائلا :

« إن البرلمان والرأي العام فى انكلترا يراقبان أعماله ، كما أن الصحافة المصرية تراقبها أيضاً»

«ولكنها مراقبة باطلة لانه ما اشتغل البرلمان بمسائل مصر واحتج على أعمال وحشية كهذه ، حتى قال اللورد كرومر للسير إدوارد جراي بأن التعصب مخيف على شواطىء نهر النيل ، وأنه يجب على البرلمان ملازمة الصمت ! وبذلك لا يوجد

مانع يمنع اللورد كرومر من حكم مصر بأشد القوانين مخالفة للعدل والانصاف !!

« لذلك يقضى شرف الامة الانجليزية عليها بأن تزن الاقوال الرسمية وأقوالنا ، وتقوم باجراء تحقيق دقيق ودراسة القضية المطروحة أمامها الآن بكل استقلال !

« لقد قضى اللورد كرومر الاعوام الطوال وهو يؤكد بأن الامراء والكبراء فى مصر هم وحدهم المبغضون للاحتلال ، لانه سلبهم سلطتهم ، أما الفلاحون فانهم يحبونه حباً جماً ويدعون بدوام العصر الحاضر !!

« وبناء على ذلك فانه إذا لم يعتد فلاحو دنشواي على الضباط الانجليز إلا لانهم رأوا إحدى نسائهم مجروحة ، فالحكم والتنفيذ يكونان قد بلغا أقصى درجات البشاعة ويحق للعالم كله أن يقابلهما بمزيد السخط ! وإذا كان الامر على العكس وأتي الفلاحون ذلك طوعا لعاطفة حقد ديني أو وطني فيتحتم علي اللورد كرومر أن يعترف بأنهم يمقتون الاحتلال وأن إدارة جنابه أدت إلى فشل ليس له مثيل ! ويحق عندئذ للمستر « ديلون » أن يقول مؤكداً : « إن خطبة السير إدوارد جراى هى أتعس شرح لمركز إنجلترا وسياستها فى مصر »

« علي أن كافة الذين يقطنون مصر ويحبون الصدق والحقيقة ، يعترفون بأن حادثة دنشواى لم تكن مطلقا ثمرة حركة عدائية ضد الاوربيين ، وأن المصريين هم أكثر أمم الارض إعتدالا وتسامحا !

***

« ألا إن الخطة الوطنية التي يجرى عليها أصحاب النفوذ والتأثير فى الرأى العام المصرى واضحة جلية . فنحن نريد بفضل التعليم ونور التقدم إنهاض شعبنا وتعريفه حقوقه وواجباته ، وإرشاده إلى المقام اللائق به في العالم ، وأننا

أدركنا من أكثر من قرن أنه لايمكن للامم أن تعيش عيشة كرامة إذا لم تسلك طريق المدنية الغربية . وأننا أول شعب شرقي صافح أوربا . وأننا مستمرون على السير فى الطريق الذى سلكناه ! وإننا بالتعليم والتقدم والاعتدال والفكر الحر الراقي تنال احترام العالم وحرية مصر ... ومقصدنا الذى نرمي إليه هو إستقلال وطننا ، ومحال أن يوجد شيء ينسينا ذلك المقصد الاسمى !

« إن عطفنا على الشعوب الاسلامية الاخر طبيعى ولاتعصب فيه وأنه لايوجد مسلم متنور واحد يظن لحظة واحدة أنه من الممكن إجتماع الشعوب الاسلامية فى عصبة واحدة ضد أوربا ، والذين يقولون ذلك إما جاهلون أو راغبون فى إيجاد هاوية بين العالم الاوربى والمسلمين !

« إنه لاسبيل لنهضة الشعوب الاسلامية بغير حياة إسلامية جديدة تستمد قوتها من العلم والفكر الواسع الراقى !

« وأن لمصر مكاناً خاصاً بها فى الشرق فهى التى وهبت العالم قناة السويس ، وفتحت السودان للمدنية ، وفيها طبقة راقية الفكر ، وتقدم الامة بالامة يمشى فيها سراعاً ومن المستحيل أن تحكم مصر وهذا حالها كما تحكم بلاد بعيدة مختبئة فى أعماق أفريقيا ! وليس بيننا وبين أوربا إتصال ! ألم ير الناس الانجليز ينفعلون ويهيجون ضد مايجرى فى جهات الكونغو وغيرها من البلاد ؟ فكيف يسمحون بحدوث أفظع الجرائم في مصر ؟

« إنه من الواجب علي أوربا كلها أن تهتم بمصر . فان صوالحها فيها جسيمة ، والكثيرين من رعاياها جمعوا ثروات كبيرة فيها !

« وأن القوانين الاستثنائية والاعتساف لايؤديان إلا إلى هيجان الشعب المصري وخلق عواطف عنده مخالفة بالمرة لعواطفه الحالية !

« إننا نطالب بالعدل والمساواة والحرية ! نطلب دستوراً ينقذنا من السلطة المطلقة ! ولا شك أنه لايمكن للعالم المتمدين وللرجال المحبين للحرية والعدل فى إنجلترا إلا أن يكونوا معنا ويطلبوا مثلنا ألا تكون مصر — التي وهبت للعالم أجمل وأرقى

مدنية — أرضا تمرح الهمجية فيها ! بل بلاداً تستطيع المدنية والعدل أن يبلغا فيها من الخصوبة والنمو مبلغ خصوبة أرضها المباركة ! مصطفى كامل»

***

«ألا إن الجهد الذى بذله « مصطفى كامل » قد جاوز حدود قوته ولقد طلب منى طبيبه ذات يوم أن أستخدم نفوذى لأنصح له بأن يقضى فصل الراحة بحمامات فيشى ولكنى ما استطعت أن أمنعه من السفر إلى لندرة عقب هذه الحادثة المشؤومة دنشواى ! لان إخلاصه لبلاده — ذلك الاخلاص المتناهى — كان عنده فوق جميع الاعتبارات الذاتية وفوق الحياة نفسها !

«سافر إلى لوندره فى يوم ١٥ يوليه سنة ١٩٠٦ حاملا مكاتيب ذات بال ومن بينها كتاب توصية مني لمستر ستيد مدير «مجلة المجلات» الأنجليزية.

« تمكن « مصطفى كامل » بمهارته وحذقه وصدق عزيمته بالرغم من مرضه الشديد من إثارة الرأى العام الأنجليزى الذى تؤثر فيه بلاغة الحق وحدة الوطنية !

ولقد أرغمت أحاديثه ورسائله التى نشرتها الصحف الأنجليزية سير إدوار غراى — وزير الخارجية البريطانية — على أن يجاهر فى مجلس العموم بأن إنجلترا تعتبر مصر بلداً متحضراً ! وصفها بهذا الوصف بعد أن كان قد نعتها منذ أيام قلائل بالمتوحشة المتعصبة !

﴿ وليمة فى لندرة ﴾

لما تأكد ﴿ مصطفى كامل ﴾ من اكتسابه الرأي العام الانجليزى ، أدب مأدبة سياسية فى ٢٦ يوليه بنزل كارلتون بلوندره ، ودعا إليها الكثيرين من نواب وكتاب وساسة وصحفيي الأنجليز ، وألقى فيها خطبة وطنية بليغة باللغة الفرنسية، خطبة تملك بها جميع القلوب بعد أن فصل مسئلة بلاده تفصيلا جليا مؤثراً . وإنى أشعر بواجب نشر هذه الخطبة أو هذه المرافعة القوية الممتعة الحافلة بالحقائق وها هو هذا نصها :

« أيها السادة

« اسمحوا لي أن أشكركم على الشرف الذى تفضلتم بمنحه إياي بقبولكم دعوتي وأني لسعيد حقيقة بانتهاز هذه الفرصة لمحادثتكم فى شؤون مصر وإعلان الحقيقة عن عواطف المصريين وأفكارهم

« إن ذوي الاغراض ينشرون على الدوام في أوروبا عامة وفى انكلترا خاصة الاغلاط والاكاذيب بشأن أحوال مصر وإحساسات المصريين . ولكننا واثقون من أن الحقيقة القادرة القاهرة تغلب دائماً في النهاية ، وتفوز وتهدم هذه الابنية ، أبنية الاختلاقات والتهم الكاذبة !

التعصب والاسلام

« وإنه بينما تسأل مصر كلها وهي في شدة الانفعال والتأثر من حكم دنشواي وتنفيذه الشنيع . في أي زمان وتحت أية سلطة تعيش. وبينما هي فى انتظار العدل الذي يشرف وحده المتمدينين ، إذ رميت بأشنع التهم ألا وهي تهمة التعصب الديني

« فكأنه لم يكف القابضين على أزمة أمورها أن تهان بلاد بأسرها وأمة كاملة في دنشواى بحكم مدهش للغاية ، وتنفيذ جاوز حدود الغلظة المتناهية ، بل احتاجوا

إلى شيء فوق ذلك . وهو تجريح سمعة الامة المصرية واستسماح الشعب الانجليزي في معاملتها بالظلم والاعتساف !

« كلا . ألف مرة كلا ! إن مصر ليست متعصبة ، ولا بد أن يكون الانسان سيء القصد ليقارنها بجهات « تشاد وزندر » ، وتلك البلاد المنغمسة في الظلمات والجهالة !

« إننا لو كنا متعصبين ، وكان شعبنا المؤلف من اثني عشر مليون نفس يكره المسيحيين العائشين معه ، لما استطاعت قوة في العالم أن تخمد نار هذا التعصب أو تقف لهيبه ، بل لاثبت وجوده وحياته بمظاهرات حقيقية ، ولكان ظهر عند انتشار اخبار تنفيذ حكم دنشواي ، وبمناسبة تلك التحريضات المستمرة التي يقوم بها الطاعنون على ديننا ، والذين يدعوننا لاعتناق المسيحية !

« ماذا يقولون؟ أتكون مصر متعصبة تعصباً دينياً بعد انقضاء قرن كامل على دخولها في ميدان المدنية ، وبارادة الذين غذتهم أوربا بلبان معارفها وآدابها ؟ ألا إن تهمة كهذه يستحيل قبولها . ومكانها من السخرية عظيم !

« نعم إني أعلم أنهم يرددون هنا وهناك أن مسألة طابة أبانت وجود ذلك التعصب المزعوم في مصر ، بدليل أن المصريين صوبوا مطالب تركيا وخطتها ! ولكن أي برهان يستطيعون تقديمه على ظهور هذا التعصب ؟ هل حدثت مظاهرة واحدة ضد المسيحيين مدة مسئلة طابة أو قبلها أو بعدها؟ لم تحدث مظاهرة ما ! بل كل ماوقع هو محض مناقشات في الصحف ! وأنه لمن المدهش أن إنجلترا التى اعتادت من قديم الزمان الاختلافات فى الآراء السياسية ، تترك ذوى الاغراض يخدعونها ويغشونها ويسمون الشعور الطبيعي والمناقشة العادية « تعصبا » !

« كلا أيها السادة . إن مسلمي مصر ليسوا متعصبين أبداً ، بل هم — وإني أؤكد ذلك — أكثر أمم الارض اعتدالا ، وأنكم إذا كنتم تدعون « تعصبا » الشعور الاسلامي الذى لايكون المسلم مسلما بغيره فلم لاتسمون كذلك الشعور الذي

دفع أغلب الانكليز — وفى مقدمتهم غلادستون الكبير — إلى إظهار انعطافهم نحو مسيحيي الشرق ، ومساعدتهم وتعضيدهم مراراً ؟

« إن هناك أسبابا عدة تحول بيننا وبين التعصب :

« أولها مبادىء الاسلام التى هى صريحة واضحة قطعية ، حيث تأمرنا بمعاملة المسيحيين بعدل وإنصاف ورفق . أولم يتزوج نبينا الكريم نفسه بمسيحية وأثبت بذلك للعالم كله حرية فكره وسموه ؟

« إن الامثال علي الاعتدال الاسلامي ومتانة مبادئه ورحمته عديدة في التاريخ وإذا هي لم تتبع فى بعض الاحيان فليس السبب الاسلام نفسه بل السبب راجع إلى الانقلابات والاضطرابات التي عرفتها أمم كثيرة فى ساعات تعسة من حياتها !

« ولقد أدرك الشعب المصري حقيقة الاسلام كما هي ، وعرف مبادئه العالية الحرة ، وساعدته صفاته الطبيعية على تنفيذها كما يجب أن تنفذ

« وثانيها أن المدنية ونور العلم وهبا المصريين ملكة التمييز ، والحكم والذوق السليم ، فهم يعرفون أن الاوربيين وكافة المسيحيين العائشين في مصر ليسوا مسئولين عن السياسة الاوربية وأغلاطها وأنه لا يمكنهم بغضهم لذلك

« بل إن الكثيرين من أولئك النزلاء والاوربيين يظهرون لنا فى كل فرصة ميلهم ومحبتهم واهتمامهم بارتقائنا وتقدمنا

« وكيف نستطيع أن ننسى مساعدتهم الخالصة الكريمة فى تأسيس مدارسنا الاهلية ؟ بل كيف نستطيع أن نبغض عمالا طالبوا في الحياة كل شىء من نشاطهم وكفاحهم وكفاءتهم واعترفوا لمصر بالجميل

« نعم إننا لسنا متعصبين لان المنفعة العالية لوطننا تحتم علينا أن نعيش في أتم صفاء وعلى أحسن حال مع الاوربيين لانه ليست لنا فائدة ما فى أن نجمع كلمة أوربا ضدنا ولنا كل فائدة في استمالتها إلينا !

« ولقد علمتنا اليابان وشعوب قبلها أن الجهاد الوحيد الذي تنهض به البلاد هو الجهاد في سبيل التغلب على الجهالة و نيل العلم والتقدم وأحترام العالم

« فليست عواطف الحقد الدينى هي سلاحنا فى انقاذ جنسنا وإنالته المكان اللائق به بين الامم ، بل سلاحنا هو التقدم والعلم والفكر القائم على مبادىء الحرية

الاستقلال والمال

« إن الحركة الموجودة في مصر هي حقيقة حركة وطنية وأهلية لا نزاع فيها فان الشعب المصري متمسك باستقلال بلاده أشد التمسك ، وإذا كان بعض الساسة الانكليز يتظاهرون الآن بنسيان الوعود والعهود التي قدمها رجالكم السياسيون علنا ونادوا فيها برد مصر للمصريين ، فاننا لم ننسها نحن أبداً ! بل لا يزال كل مصري يكررها وسيكررها على الدوام ، عالما أن العهود المعطاة وكلمة الشرف لا تذهبا « بمضى المدة » قائلا مع اللورد دوفرين : « إن الاستقلال لا ثمن له ! »

« ولو فرضنا ولم تكن هذه الوعود والتعهدات قدمت فعلا من رجال سياستكم . فأي مطلب وأي غرض يرمي المصري إليه ؟ أليس استقلال بلاده ؟

« لقد ألقت الحالة المالية في مصر على عيون الكثيرين من الناس هنا غشاوة ، فتراهم مندهشين من أن المصريين غير سعداء في عهد الاحتلال ! وأن السامع لاقوالهم ليحسب مصر « سوقا لا وطناً » !

« فأرجوهم أن ينظروا إلى الاشياء بأمعان ، ويدرسوا الحالة الادبية لمصر ويدركوا على الخصوص أنه لا توجد ثروة فى العالم ولا رخاء ينسى الانسان كرامته ومهمته فى الدنيا وحرية بلاده !

السودان

« وأنه لكي يدرك الانسان أسباب تألم المصريين من الاحتلال الانكليزى

يجب عليه أن يتذكر أولا أن السياسة البريطانية نزعت منا السودان ظلما، وهو روح وطننا ، وكم ضحينا فيه بالاموال والرجال ! فليس لمصر الآن فيه إلا وظيفة واحدة ، هي إعطاؤه جيشاً للسكينة ، والمال اللازم لشؤونه ، والموظف لتنفيذ أعماله !

« وأن فؤاد كل مصرى ليمتلئ حزناً وأسى عند مايفكر فى هذا الجزء من وادى النيل المحكوم على حدة ، المسلوب من مصر ، السائدة فيه إنكلترا !

المصريون فى الحكومة

« وأن الحكام الانكليز لم يقفوا عندهذا الحد ولم يكتفوا بذلك الجرح الدامى فى قلب كل مصري ، بل تعمدوا إهانته فى كرامته وفى مصر نفسها

« لاشك أنكم ذاكرون جميعاً أن إنكلترا صرحت علناً بلسان وزرائها الرسميين أن الغرض الاول والاعلى من الاحتلال هو تربية المصريين وجعلهم قادرين على إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم ! ولكن الطريقة التى اتبعها الانكليز فى مصر أدت إلى محو وإعدام العنصر المصري في الحكومة ، فعدد الموظفين الانكليز فى ازدياد وعدد المصريين صار محدوداً !

« وأنه لايسمح للموظفين المصريين بأن يكونوا ذوى إرادة وفكر فعال ! وهذه حقيقة معروفة ومعترف بها إلى حد أن أحد الكتاب الانكليز اقترح فى (المورنن بوست) — فى العام الماضى — إلغاء مراكز الوزراء المصريين الذين يعمل المستشارون الانكليز من خلفهم كل شيء ، ولا يتركون لهم من الامر فتيلا !

« ولقد قال اللورد كرومر في تقريره من عامين ، تبريرا لهذه السياسة ، إن أنوار المدنية بهرت المصريين وأضلت أبصارهم ، وأنهم غير أكفاء لادارة أمورهم بأنفسهم ، وأنه يجب على الانكليزي قيادة المصري ، ولو كان هذا رئيسا لذاك ! !

« فلا تدهشوا اذاً أيها السادة — وقد علمتم سياسة الاحتلال ومبادئه — من أن المصريين يشعرون بجرح عواطفهم وإهانتهم فى كرامتهم ويبغضون الاحتلال من أعماق قلوبهم . . .

« ولعل اللورد كرومر نسي عندما كتب ذلك أن في مصر طبقة راقيـة سامية وأن بلادنا أرسلت البعثات إلى أوربا طلبا للعـلم من بدء القرن التاسع عشر ، يوم كانت اليابان مغلقة الابواب فى وجه المدنية والعالم كله !

« وأنه يحق لنا أن نسأل جنـابه عما فعلتـه انـكلترا فى مصر فى مدة أربعة وعشرين عاما ، إذا كان المصريون لايزالون حقيقة غير قادرين على إدارة شؤونهم بأنفسهم ! إني أظن أنه يتعذر عليه ألا يقول بأنها لم تفعل شيئاً لتقدمهم وإنهاضهم ، أو أنها فعلت كل شيء لتأخير ذلك ! ولـكن إذا كان الامر كذلك فما قيمة عمل جنابه؟ ذلك العمل الذى يتـكلم عنه البعض كثيراً !

الأحتلال والتعليم

« إن سبباً من أهم أسباب استياء المصريين هو المسلك المتبع فى نظارة المعارف العمومية . فأنه يجرى على قواعد ثلاث :

« أولا — إبعاد الطبقة الفقيرة عن مدارس الحكومة !

« ثانياً — تعليم التلاميذ العلوم كلها بالانكليزية والتضحية باللغة العربية بوصف أنها لغة علمية !

« ثالثاً — جعل التلاميـذ آلات ليكونوا فيما بعد موظفين طائعين ، وتحقيقاً لهذه الغاية تهمل دراسة التاريخ والفلسفة والعلوم التى ترقى الفـكر والذكاء حقيقة ، وتعرف الانسان قيمته ووظيفته فى الحياة !

« هذه القواعد الهادمة لتربية الرأس والنفس معا !!

« لقد كان التعليم فى مدارس الحكومة كله مجانيا قبل الاحتلال — حيث كانت ميزانية مصر دون ميزانيتها الآن فى الاهمية بكثير — ورأى الـكثيرون من الفقراء أبناءهم متخرجين من هذه المدارس متعلمين راقين وقد حازوا المناصب ذات الشأن فى حكومة البلاد !

« ولكن اللورد كرومر بذل كل جهده لمحو هذه الخطة الشريفة ، التي كانت تجرى الحكومة المصرية عليها ، وخص التعليم بالاغنياء دون غيرهم ، ولم يرض أن يمنح الفقراء سوى كتاتيب صغيرة يتعلدون فيها أبسط التعليم !!

« فالاحتلال البريطاني يعادي الفقير ، ويقضي عليه بأن يبقى فقيراً في كل شيء طول حياته ! وألا يكون من حق الذكاء الانساني أن ينمو ويكتسب المحل الذي يستحقه !

« وأننا نصرف كل قوانا لمداواة هذا الداء وتحسين هذه الحالة التعسة . والعدد الكبير من التلاميذ الفقراء يتعلم فى المدارس الاهلية التى أسستها الجماعات أو الآحاد، ويظهرون كفاءة كبيرة واستعداداً عظيما !

« ولكن الشعب المصري كله قضى على خطة اللورد كرومر فى التعليم !

العدل فى مصر

« إن مسألة العدل تشغلنا كثيراً ، فان عدد القضاة الانكليز يزداد فى محا كمنا من جهة ، واللورد كرومر يحافظ — من جهة أخرى — على المحكمة المخصوصة ، التى أسخطكم حكمها فى دنشواي بدرجة عظمى !

« وأنه لأمر تأباه المدنية وتقشعر منه العواطف ، أمر وجود محكمة لاقانون لها ولا دستور ، ولا تعرف العفو ولا الاستئناف فى بلاد متمدينة تعد معنويا وفكريا جزأ من أوربا !

« وأن وجودها يخدش الحق والعدل ، والشعب المصري ، وشرف المدنية البريطانية !

« ومن الواجب على انكلترا محو نظام كهذا ، فقد سمع العالم كله ملايين مرة أصواتكم ترن ذاكرة الانسانية والمدنية ، ورفعتم احتجاجاتكم بكل قواكم ضد المظالم المرتكبة عند غيركم من الشعوب الاخر ! فواجب عليكم — واجب محتم — أن تحتجوا على المظالم التي ترتكب في مصر باسمكم !

« إنكم أتعبتم أنفسكم عدة سنين وبلغت منكم العناية غايتها لتعرفوا إن كان

الحكم علي دريفوس قد صدر حتما أو ظلما ! فمن الواجب عليكم أن تسألوا أنفسكم الآن عما إذا كان يوجد فى العالم عدل يحكم على ٢١ رجلا بأفظع العقوبات -- الشنق والاشغال الشاقة والجلد -- لموت انكليزي مصادفة وعرضاً وجرح اثنين آخرين ؟

« إنى أطلب باسم المحبين الحقيقين للعدل والانسانية إعادة النظر في قضية دنشواي أمام قضاة مستقلين تمام الاستقلال كقضاة محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية مثلا !

« إنكم أيها السادة إن فعلتم ذلك استطعتم لا محالة محو هـذه الوصمة التي ارتكبها رجالـكم باسم مدنيتكم والتي فضحت الانسانية فى دنشواي !

الامتيازات الاجنبية

« إن من المسائل المرتبطة بالعـدل مسألة محاكمة المجرمين الاجانب فى مصر . فان المصريين ينفعلون ويسخطون كلما أفلت مجرم أجنبي من يد القانون المصري بفضل الامتيازات الاجنبية ! وقد اقترح اللورد كرومر محوها وإنشاء مجلس دولي يعطى سلطة التشريع بحيث تمنح أوربا الدولة البريطانية وكالة عنها في مصر !

« وهذا الاقتراح لا تقبله مصر ولا أوربا ، لان مصر كفء للتشريع الاوربي وقوانينها الوضعية كلها فرنسية ، ولان الامتيازات عزيزة جداً على الاوربيين ! وبمـا أن مصر جزء من المملـكة العثمانية فانه لا يمكن محو الامتيازات منها إلا إذا محيت من تركيا نفسها !

« بيـد أن هناك حلا عملياً للمسئلة : وهو إعطاء المحاكم المختلطة حق النظر في الجنايات والجنح التى يرتكبها الاجانب وهي محاكم حائزة لثقة الجميع . وإني أعتقد أن أوربا لا تتردد فى إجابة هذا الطلب العادل إذا عرض عليها

الدستور وحقوق مصر

« لم ينس أحد من الناس أن مصر طلبت الدستور فى خلال ثورة عام ١٨٨١ ونالته . ولـكن انكلترا أبطلته ووعـدت بلسان اللورد دوفرين بأعادته إليها متى حانت الفرصة ! وقد مضى أربعة وعشرون عاماً ونحن نرتقب عودة هـذا الدستور

بينما نرى بأشد الالم والكدر أن السلطة المطلقة للنائب عن بريطانيا في مصر تنمو كل يوم نمواً مزعجاً !

« إنه لا يوجد شيء يضمن للمصريين السكينة والسلام والعدل والسير بكافة الاعمال سيراً حسناً مثمراً سوى دستور قوي متين ، يعطي الشعب حق مراقبة الحكومة في أعمالها وتصرفاتها !

« وأن مصر أوفر تقدماً ومدنيـة من بعض إمارات البلقان التي منحتها الدول الاوربية وانكلترا على رأسها الحرية الكاملة والاستقلال التام !

« وأن كل ثروات العالم لا تنسينا أبداً كرامتنا وحقوقنا ، ولقد كان في نفع انجلترا تقدم مصر مالياً لتنال ثقة حملة قراطيس الدين المصري ، ولتستطيع فتح السودان وتعميره بأموال مصر ، ولكنها لم تنفذ التعهدات التى أخذتها على نفسها بشأن التقدم المعنوي للمصريين !

« فمعارضة الوطنيين المصريين للاحتلال طبيعية ولا غرابة فيها ! واذا كان القوم المتمدينون يجدون من الامور العادية الطبيعية وجود حزب معارض في انجلترا وفي بقية البلاد المتمدينة ، فأي عجب في وجوده في مصر ؟

« وإذا كان أنصار التوسع في سلطة انجلترا ومد نفوذها فى الآفاق يريدون جعل سيادتها عامة فى كل مكان ، فكيف يجد البعض من الامور الخارقة للعادة مطالبتنا باستقلال وطننا !

« إن إنجلترا لم تفتح مصر ولم تغزها ، بل دخلتها كدولة محبة لتوطيد عرش الخديوية ولمساعدة الشعب المصري على أن يعيش عيشة الامم المتمدينة . فهي عقدت بأرادتها وبمحض رغبتها دينا على نفسها نحو مصر ونحو الانسانية !

« فمصر لا تسأل إحسانا بمطالبتها بحريتها ! بل تطلب حقا معترفا به ولا نزاع فيه . تطلب حقها فى الحياة والوجود ! وأني على يقين من أنكم لو كنتم محلنا لشعرتم بنفس شعورنا ولسلكتم مسلكنا ! لانه لا يوجد إلا مطلب واحد خليق بأن يشغل حياة الانسان : الا وهو « استقلال الوطن وعظمته ! »

« وبعد أن انتهى (صاحب اللواء) من خطبته وحياه الحاضرون قام المستر « جون روبرتسون » النائب الراديكالى بمجلس العموم الانجليزى وأحد المشهورين بالاشتغال بالسياسية الخارجية، ومن أركان المنتصرين للحرية والعدل، وقال مانصه :

« ياحضرة الباشا

« إني أتكلم باسم زملائى النواب وأبناء وطني لأؤكد لكم أننا سمعنا خطبتكم باهتمام ممزج بالانعطاف . وأننا نبحث قبل كل شيء عن معرفة حقيقة الاحوال فى بلادكم، ولذلك نريد أن نسمع صوت الجهتين (أي المصريين والانجليز) وأننا نؤمل أن أبناء وطنكم يخاطبوننا دائما بصراحة ويعرفوننا أفكارهم وشكاواهم لان مقصدنا وغرضنا هو خير مصر ـ ليس إلا ـ بمراقبة الادارة العمومية، مادام لنا نفوذ فيها، وما دمنا محتلين البلاد !

« ومن رأينا أن المراقبة الانجليزية أفادت المالية المصرية كثيراً . وأننا نريد أن يكون الحال مثل ذلك في الحياة الاجتماعية والتربية والادارة والعدل إذ يجب ألا تبقى إنجلترا هناك (أي في مصر) لمنفعتها وحدها !

« أما مسئلة دنشواي فانكم ياحضرة الباشا تعرفون جيدا مقدار القلق الذي تلقت به إنجلترا أخبارها، وأننا لا يمكننا أن نتكلم فى هذا الصدد مادمنا لم نطلع على التقارير الرسمية ! ولكن يمكنني أن أؤكد لكم وجود الانعطاف الفعال الخالص من قبل العدد الاكبر والاعظم من الشعب الانجليزى نحو العدل والحق

« وأننا نقدر آمالكم ومطالبكم حق قدرها ونؤمل على الدوام أن نرى يوماً ما بفضل التبصر والتدبير تحقيق بغية الانكليز والمصريين وأعني بها الاستقلال المضمون لمصر » !... اه

« بعد أن ألقى هذه الخطبة الجامعة وتناقلتها الصحف الكبيرة فى لندرة وعلقت عليها تعليقات اعترفت فيها بالحق ، عادت باللائمة على سياسة العنف وقتل النفوس والرؤوس التى اتبعها اللورد كرومر فى مصر ، وأعجبت بمصطفى كامل كل الأعجاب . . . . سعى الكثيرون من ساسة انجلترا وفى مقدمتهم السير كمبل بانرمان رئيس الوزارة الانجليزية فى ذلك الحين للتعرف إلى مصطفى كامل . . .

« لقى السير كمبل بانرمان (مصطفى كامل) ودار بينهما حديث على الحالة فى مصر وقد انتصر رحمه الله انتصاراً كبيراً حيث جعل الحكومة الانجليزية برمتها تعتقد أن المصريين أكفاء كجميع الأمم المتحضرة لحكم أنفسهم وأنهم جديرون بالاستقلال التام وألح على الوزير الأول بوجوب تنفيذ انجلترا عهودها بالجلاء عن وادى النيل . . . كما دحض دعوى اللورد كرومر القائلة بأنه ليس فى مصر وزراء أكفاء . . . ورفض بتاتاً ماعرضه عليه السير بانرمان من أن يؤلف نفسه وزارة مصرية . . . .

« وبعد أن أتم مهمته الوطنية فى لوندرة واستطاع أن يغير مجرى السياسة البريطانية بقوة حجته تجاه مصر . عاد إلى باريس واستراح عندى بضعة أيام . وقد خفت على صحته التى أنهكها التعب وحملها ماهو

— بلا مبالغة — فوق الطاقة البشرية . ولقد كافأته الامة المصرية بأن أرسلت إليه ألوفاً من تلغرافات ورسائل الشكر والاعتراف بالجميل

***

﴿ جامعة مصرية ﴾

« علم مصطفى من كتاب ورد إليه من صديقه محمد بك فريد بأن لجنة تألفت فى القاهرة غرضها جمع اكتتابات لتقدم له تذكار ولاء لدفاعه المجيد فى قضية دنشواي ، فأجاب على هذا الكتاب بمكتوب مؤرخ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦ نشرته الصحف الفرنسية والانجليزية فى الخامس والعشرين ، وهذا نصه :

« عزيزي فريد بك :

((طالعت اليوم في اللواء بعد عودتي من « هنداي » انه تأسست لجنة في مصر بقصد عمل اكتتاب عام لدعوتي إلى وليمة وأهدائي هدية إعلانا لارتياح بني وطني من قيامي بخدمة بلادي العزيزه . وأنك تفضلت فقبلت ان تكون امين صندوق هذه اللجنة !

« فاسمح لي أن أرجو منك التفضل بتبليغ أعضاء هذه اللجنة ومن تفضلوا بتلبية دعوتها أني شاكر لهم من سويداء قلبي جميل عطفهم على أضعف خدام الوطن العزيز ، وجزيل رعايتهم نحو رجل لا يرى فيما عمل إلا بعضا من واجب عظيم جسيم ، كل مصري مطالب بتأديته !

« وأني ما شعرت لحظة واحدة فى حياتي باني حقيق بشيء من الالتفات أو بشكر على دفاعي عن حقوق مصر ومطالبتي باستقلالها ، وإعلاني للملاء وطنية أبنائها . لاني إنما أقوم بفرض مقدس وواجب محتوم . وما خطوت إلى اليوم

الخطـوة الاولى فى سبيل إسـعاد مصرنا العزيزة التى امتلاءت رحابها بعظام الآباء والاجداد !

«أي فضل لمثلي، وأصغر جندي فى الجيوش يلقي علينا جميعا أكبر درس وأسمى عظة . لانه الحامل لراية الوطن المدافع عن شرفه ومجده واستقلاله المضحى بحياته صيانة لحياة الملايين من الشيوخ والنساء والاطفال !

«فاذا كان هذا شأن كل فرد من افراد الجيوش ، ووظيفة كل جندي من الجنود ، فكم تكون واجباتنا نحو الوطن عديدة وعظيمة ؟ نحن الذين استفدنا من نعمه أكثر من سوانا ، وادبنا بالعلم والعرفان ، وقدرنا حقوق الديار ، ورأينا نور الحقيقة ساطعا أمامنا ، وشاهدنا عظمة الشعوب الراقية ، وقارنا بين حالهم وحالنا وتقدمهم وتأخرنا ؟ ؟

«شكرا لكم ! ألف مرة شكرا ! إني لا أستطيع أن أقبل ثناء لا أستحقه أو إكراما لم أفعل شيئا ليوجه إلى ، ولا يمكنني أن أرضى بأن يكون الشعور الوطني مدعاة لان يكافأ الرجل عليه ، وهو لا يكون رجلا إلا به !

« ثم إني أعلم انكم تحيـون في شخصى الضعيف الفكرة الوطنية الشريفة ، وتريدون أن تعلوا شأنها وترفعوا لواءها . كما أن أعدائي والطاعنين في إنما يحاربون فى الحقيقة هذه الفكرة وذلك الشعور . لاني لست شيئاً بيد أن الوطنية فى حياة الامة كل شيء !

« وإن ما تبتغون كائن لا ريب فيه . فقد ارتفع لواء الوطنية المصرية رغما من كل معاند ومعارض ، وعلم العالم كله أن المصريين أحياء ، يشعرون بوجودهم ويرغبون فى المجد من سبله الصالحة المؤدية إليه، واقتنعت الامم كافة باننا نطلب الحياة ، والدستور ، والحرية ، بالعقل والروية ، ونسعي إلى إسعاد وطننا بالعلم والجهاد القانوني . . . وهـذه النتيجة ما كان ليصدق أعـداء مصر والمصريين أننا نحصل عليها بعد أن ظن الجاهلون باسرار حياة الامم وارتقائها أن مسئلة استقلال مصر قد قبرت ، واستراح ساسة الانكليز منها !

« فخير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز ، وللامة المصرية المحبوبة المجيدة ، هي أن تقوم اللجنة -- التي الفت -- بدعوة الامة كلها ، وطرق باب كل مصري لتأسيس جامعة أهلية تجمع أبناء الفقراء والاغنياء على السواء، وتهب الوطن الرجال الاشداء الذين يزيدون عدد خدامها الصادقين ممن لايخشون في الحق لوما ولا عقابا ، ويعملون لمداواة أدواء الامة وجمع أمرها ، وبث روح الوطنية العالية في نفوس أبنائها ، لان كل مليم يزيد عن حاجة المصري ولا ينفق في سبيل التعليم لا محالة بائد ، والامة محرومة منه بغير حق !

«هذه هي الهدية الوحيدة التي يليق بالوطنيين الصادقين إهداؤها لمصر والمصريين ! هذه هي الهدية الفريدة التي تملاء الفؤاد فرحاً وانشراحاً ، وفيها أسمى مظاهر الحياة العالية والشعور القومي !

« فلتنس الاحزاب انقساماتها ، ولينس الصحفيون خصوماتهم ، ولنلق بالاحقاد -- ولو يوما واحداً -- فى هوة لا يسمع منها لغو ولا تأثيم ، ولتجتمع الامة لاتمام هذا العمل الفخم ! وتحقيق مشروع فيه الخير كل الخير والنفع العميم !

« وليذكر الذاكرون أن بين أبناء الفقراء الذين أوصد الاحتلال في وجوههم أبواب العلم والنور ، رؤوساً لو تحلت بالعرفان لكانت فخار مصر إلى أبد الزمان !

« ليذكر ذوو الاحساس والوجدان أن فى مصر كنوزاً لم تستخرج للآن ! وأنها لو أخرجت للناس لملاءت طباق الارض علما ! وأن هذه الكنوز لدفينة فى مساكن الفقراء !

«إن الجامعة هي البناء الذى أدعو المصريين جميعاً لتشييده ، وما أكبر سعدى وأعظم هنائى لو ساعدتني الايام على وضع حجر فيه مع العملة الابرار الذين يعملون لخير البلاد وحدها بصدق وإخلاص ، لا يسألون أحداً جزاءاً ولا شكوراً !

«هذا وأرجو منك أيها الصديق أن تتفضل بقبول أصدق سلام وأوفى احترام

محبك وأخيك

مصطفى كامل »

***

« على أثر نشر هذا الخطاب الوطني أجابت الامة باكتتاب كريم وأسست « الجامعة المصرية » التي تؤدى حتى اليوم خدمات كبيرة لمصر الجديرة بكل رقى . . . .

« عاد « مصطفى كامل » إلى مصر بعد جهاده المذكور المشكور ونجح في تأسيس شركة توصية لاصدار جريدتين يوميتين الاولى « لتندار ايجبسيان » بالفرنسية. والثانية « ذى ايجبسيان ستندرد » بالانجليزية

« وفي هذه اللحظة عاد اللورد كرومر إلى مصر فوجد فيها حركة معارضة منظمة . وبدأ عمله بتنفيذ أوامر حكومته فعين سعد باشا زغلول وزيراً للمعارف العمومية . وعلى أثر ذلك كتب إلى « مصطفى كامل » في ٢٣ نوفمبر ١٩٠٦ مكتوباً هذا نصه :

« والدتي (١) . . . يلوح لي أن سير كمبل بانرمان صادق في حديثه معي وأنه سينفذ حقيقة الخطة التي عليها اتفقنا لاستقلال مصر . فان اللورد كرومر عند وصوله إلى القاهرة قال للخديوى : « إنه يجب أن يكون لوزارة المعارف العمومية وزير مستقل عن أية وزارة أخرى » ووقع الاختيار على سعد زغلول باشا للقيام بهذه الوظيفة السامية. إنه أحد المستشارين الظاهرين في محكمة الاستئناف وقد ذكرته في الكشف الذى أرسلته لسير كمبل بانرمان وإني لا أشك في أن اللورد كرومر ما اختار زغلول من بين الاثنين والثلاثين اسما المعينة إلا لانه فرض التمكن من اكتسابه إلى

---

(١) لقبني مصطفى منذ أول لقاء بهذا اللقب الذي هو لقب أمه التي كان يقدسها

جانب سياسته بما أن حماه رئيس الوزراء . . . . وعلي كل حال فسيحكم المستقبل بأني أديت واجبي . . . .

« هذا ولقد توصلت إلى تأسيس شركة توصية وطنية لاصدار صحيفتين إحداهما فرنسية والاخرى إنجليزية . وهذا العمل يعتبر كأبلغ مظاهرة سياسية قام بها الحزب الوطني . . . »

« ثم كتب إلي مكتوباً آخر في أول ديسمبر سنة ١٩٠٦ جاء فيه :

« إن مسألة مستعجلة تضطرني للسفر إلى لوندرة بعد أسبوع . وسأحيطك علما بها في باريس . . . اللورد كرومر مستاء جد الاستياء من جهودي ويبذل ما في وسعه لافساد عملنا ولكني واثق من أننا سنؤتي النصر ما دام الحق والعدل في جانبنا . . . ويصحبني في هذه السياحة صديقي الحميم محمد بك فريد . . . »

« وصل إلى باريس في ١٥ دسمبر وأسر إلى (مصطفى) بسبب حضوره وبعد أن قضى في باريس بضعة أيام سافر إلى لوندره وبرفقته صديقه محمد بك فريد ومنها كتب إلي بأنه نجح في مهمته واختار المحررين الاكفاء لجريدة ذي إيجبشيان ستندرد . ولما عاد إلى باريس قص علي كل أمر وأظهر لي ارتياحه من نتيجة أعماله السياسية !

« كان (مصطفى كامل) في كل أعماله رجلا سياسياً بكل معاني الكلمة ، وكان يدرك في الحال جميع الصعوبات التي تحدثها أية مسألة سياسية إذا أهملت أو أفشى سرها

« أصيب مصطفى وهو في باريس في أوائل يناير سنة ١٩٠٧ — عقب عودته من لندره — بمرض غريب ، ولقد صرح لي طبيبه بأن حياته في خطر ، ولم يخف عني مخاوفه الكبيرة . ومن المحتمل أن يكون قد دس له السم . . . . وبالرغم من حالته الخطيرة ، سافر إلى القاهرة في أواخر الشهر رغباً منه في إظهار الجريدتين الوطنيتين اللتين أسسهما

« ظهر لتندار إيجبسيان في ٢ مارس سنة ١٩٠٧ وقد كتبت فيه مقالا بعنوان : (وطنية) عقب ظهوره ، هذا نصه : —

« متى يضع الاجنبي قدمه على الارض المصرية ، يعيد إلى ذهنه تاريخ الاعصر القديمة التى تولت تكويننا بالتعاقب ، وأنشأت أفكارنا بالتوالي ، مارا بمصر فاليونان فرومه ، ويشعر بالتأثر الذي يشعر بمثله كل إنسان له أقرباء ولم يكن يحسبهم كذلك ، ولا كان يخطر بباله أن لهم صلة قرابة به ، وعواطف إخاء نحوه ، ثم عرف ذلك كله وتحققه . وحينئذ يسير وراء تأثره بهذه القرابة القديمة ، فلا يزال مع أرواح أجداده الاولين حتى ينظر فأذا هو يشرف على الروح المصرية الحديثة ويرى كل شيء من دخائلها

« ذلك أن مصر كاليونان ورومه ، ماضيها حي لا يموت ، وحاضرها خاضع لماضيها ، وأنه مهما يكن من شأن الذين يحتلون الآن وادي النيل فحوادث التاريخ وطبيعة تلك الارض قد جعلت عواطف المصري نحو بلاده وحبه لها في حرز حريز !

« وإنك ترى هذه العواطف والاحساسات ظاهرة كل الظهور في الحياة المصرية الاجتماعية سواء في طبقات الفلاحين أو في الطبقات العالية !

« مصر أم اليونان قد غذتها بلبان معارفها . وكستها رداء تمدنها . واليونان أم رومة نفخت فيها من روحها ، وسقتها بكاس علومها ، ورومه هي التي أنشأتنا وربتنا . فلهذا تشعر الفرنسية مثلي حين تنزل وادي النيل بشيء من الحنو البنوى ، وتكشف عن قلبها لتنزل فيه ذلك الاخاء الذي يؤيده تشابه الفرنسيين والمصريين في كثير من الميول والآراء !

« إن من السهل جدا على اليوناني . والايطالي ، والفرنسي ، أن يعرفوا دخائل الروح المصرية في هذه الايام ، بل في هذه الساعة . ذلك لأنهم أعرف الناس طرا بتلك التقاليد والعادات التي تسربت من شواطىء النيل الى خليج فالير فضفاف التبر ، فالسين . فالروح المصرية الآن تشعر بالالم الذي كانت تشعر به اليونان في التماس استقلالها ، وإيطاليا في توحيد كلمتها ولم شعثها وفرنسا في ذلك الحادث الذي لا ينساه أحد من أبنائها ، والذي انتهى إلى اغتصاب جزء من أملاكها (تقصد إغتيال ألمانيا الالزاس واللورين)

« يقولون لنا هل أنتم على يقين من أن الامة المصرية قد ارتقت عواطفها وسمت عقول أبنائها حتى يفهموا ماهي الوطنية ، وما يعود عليهم من المنافع التي ربما كانت أدبية أكثر منها مادية حين تحكمهم حكومة أهلية ، وهل تستطيعون أن تحصوا عدد الذين يفهمون ذلك من المصريين ، وعدد رجالهم السياسيين ؟ ؟

« أجيب عن هذا السؤال بأن التاريخ كله بغير استثناء في حوادثه قد علمنا أن كل شعب قام يطالب بحقوق له مهضومة لا يكون له في البداية من ينصره ويطلب هـذه الحقوق باسمه إلا نفر قليل لا تربطهم رابطة ، ولا تقويهم جامعة، يصيحون هنا وهناك بأصوات ضعيفة خافتة ! إنها أصوات شعراء ومرشدين قد تسمعها الشعوب نفسها فلا تعول عليها ولا تعدها إلا طلب المحال أو بناء العلالي والتصور في عالم الخيال ! ولـكن هذه الاصوات تقوى شيئاً فشيئاً بقوة الحق فينضم إليها الذين كانوا ضعفاء الامل أو يائسين ، وهكذا تنتشر هذه الاصوات رويدا رويدا وتنبعث خلفها روح الامل في كل قلب، روح السعي في كل نفس، فتصبح أصوات أولئك الشعراء والحكماء أصوات كل الشعب، لا يقوى أحد على أخفاتها أو مواجهة الصدور الصاعدة منها !

« ولقد أخـذت انكلترا على نفسها في مصر ، إنكلترا التي لا يهمها شأن من شئون الامم إلا الانتفاع بغناها ! إنكلترا المتاجرة « البائعة » كما عرفها نابليون الاول ! — انكلترا تلك قد أخذت على نفسها العهد في مصر أن تغزو قلوب الشعب بالثروة وحـدها، فلهذا لا تجد أنصار الاحتلال الانكليزي ما يسبحون به ويتغنون بمديحه إلا هذه الوجهة وحدها وجهة النفع المادي ولا يجسرون على التغني بأي نفع سواه !

« على أن المصريين إذا كانوا يبذلون شيئاً من الجهد الذي يبـذله أنصار الاحتـلال لـكان من أسهل الامور عليهم أن يتبينوا أن الارتقاء المادي في بلادهم والتقدم الاقتصادي يرجع سببهما إلى الامور الاتية :

« أولا ـ حفر قناة السويس التي كان يصفها اللورد بالمرستون بأنها إحتيال دولي

وكان يعارض فيها معارضة شديدة ! ثانياً — مابذله الخديوى توفيق من الجهد في تنظيم المالية المصرية وفي تنفيذ مشروعات الري التي كانت موضوعة من عهد « محمد علي » والتي أتمها الانكليز بعد ذلك ! ثالثاً — ما أظهره البرلمان المصري من عظيم الاستعداد للشورى ودقة النظر في التشريع مع كون أعضائه لم يتعودوا الاعمال البرلمانية من قبل !

« وهل ثمة أدل على وجود هذه اليقظة قبل الاحتلال البريطاني وعلى الشعور الوطني النامي في قلوب المصريين ، من تلك الحركة الاهلية التي أخرجها الانكليز من طريق إلى طريق ومن مسلك إلى مسلك فشوهوا وجهها وغيروا مقصدها حتى كانت سبب دخولهم وادى النيل ؟

« إنى أكرر القول بأن كل حوادث التاريخ تنطق بأجلى بيان وأفصح لسان بأن العواطف الوطنية تبدو صغيرة ثم تكبر وتنمو وتشتد وتقوى وأنه يكفي للمصباح الوطنى أن ينبعث منه نور ضئيل إلى نفس واحدة لتسيل منها البحور يوماً فيشرق نور الوطنية إشراقاً عظيماً

وإذا كان الشعب الذي يبتدىء فيه الشعور الوطنى ويهم بامتلاك حكم نفسه يعرف أن ما يلزم في البداية من الجهد يسير زهيد ليستعد لاحسن النتائج في الختام ، ما تولاه شيء من اليأس مطلقاً ، فاليوم الذي يمكن فيه للشاعر أو الخطيب أن يحرك الروح الوطنية النائمة ، واليوم الذي يجتمع فيه بعض الوطنيين ويهتفون همساً فيما بينهم باسم الوطن المقدس ، هذا هو اليوم الذي يمكن فيه إيقاظ الوطن العزيز والسير به فى طريق الحياة العالية !

الوطن . كلمة خيالية حية . كلمة سحرية تمثل كائناً واحداً مخلوقاً من مجموع كائنات . أو قل هي مجموعة أرض وسماء وعادات وأخلاق ومعتقدات . واللغة التي يتكلم بها أبناء الوطن الواحد والشهامة الاهلية التي ترمز إلى أن الوطن هو عيلة كبرت واتسعت فتنشأ بذلك في كل نفس عواطف تلقاء المجموع

« فويل للذى يرفض فكرة الوطنية العالية . إنه ليعمل بذلك على فقد قواه ، ويقطع كل الصلات التي تربطه بأقرب الناس إليه ، وينفي عن نفسه كل الصفات

العالية التي تعلي شأنه ، وتعظم قدره ، لينحصر في دائرة شخصه رغماً منه أن عدم تقييده بالواجبات التي من هذا القبيل يجعله أكثر انطلاقاً في الحرية ، وتفرغا للمطالب الذاتية . وهو يطلق على هذه المطالب اسم الحقوق !

« إن حب الماديات المضادة للوطنية ، يعزل الانسان الاجتماعي ويحرمه من تقدمة نفسه للاغراض الشريفة العالية ، ومن أن يكون بطلا مخلدا لذكر منزلا فوق مراتب الناس ، وحب الماديات من الوجهة الفلسفية يعزل المرء في الفضاء ويلصقه ببطن الارض فلا هو يستطيع الطيران ولا هو يقدر على مشاركة الناس في الحياة العمومية والابدية ! والماديات الدولية التي تبدل حب الوطن بالسعي وراء كل الملاذ وكراهية كل الذين ينمون قوي النشاط في الامم لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الانحطاط العام وإلى التوحش والبربرية وإلى اعتبار السعادة والهناوة في امتلاء الاحشاء

« ولقد أخرج القرن الماضي رجالا عظاما ، أحبوا أوطانهم ، وأعلوا قدرها وأسموا مكانتها ، خدموها فكان ما استفادته الاوطان منهم أكثر من نفس الخدمة التى خدموها بها ، لان الوطن يضاعف فوائد الخدم التي تؤدي له !

« فالوطني الذي تتحرك فيه عواطف الوطنية إنما يجذب اليه انعطاف الذين يحبون أوطانهم من الامم الاخرى ! أليس في قولك للذين يدافعون عن استقلالهم « إن كل عواطفنا منجذبة نحوكم ، ولتكونوا على جانب عظيم من الشهامة والكرم والاباء » لاسمى من قولك لهم « لا تكونوا شيئاً كما أردنا نحن ألا نكون شيئاً . » ! !

« لم يكتف الذين يدعون إلى محاربة الوطنية وإزالة الحواجز من بين كل الامم أن يحاربوا الوجود الاهلي ، والاستقلال الوطني ، بل أرادوا أن يمزجوا الامم بعضها ببعض فما عاقهم عن ذلك الا استحالة جعل الجنس الابيض أسود أو أصفر ... والجنس الاسود والاصفر أبيض مثلا ، الاساء ما يسعون وما يزعمون !

« فيا إخواني المصريين ! إنكم جميعا قد بقيتم على تقاليدكم حتى هذه الساعة ، ساعة جنون الامم المتمدينة وأنكارها ماضي تاريخها فافخروا أنتم بماضيكم ولا تتركوا منه شيئاً واعتمدوا عليه وليتعلق كل منكم بالتاريخ الاهلي وأحكامه ، ولا

تجعلوا لشيء من مبادىء المادين الاجانب سبيلا الى أفكاركم ، واعلموا أن سلامتكم متوقفة على أن تعملوا بهذه النصائح الوطنية !

« إني وطنية متعصبة لوطني ، فأماني كلها للذين يشعرون كشعوري ويحبون بلادهم كما أحب بلادى ! فقد كنت وأنا فرنسية صديقة آخر الابطال اليونانيين الذين ظهروا فى سنة ١٨٢١ ، كما كنت صديقة الهنغاريين العظام في سنة ١٨٤٩ ، والايطاليين الابطال الذين جاهدوا في سبيل الوحدة الايطالية ، وقد كنت ولا ازال صديقة السلافيين الذين يكافحون للخلاص من النير الجرماني كما أنني صديقة البوير والكنديين الذين وإن كانوا قد غلبوا على أمرهم وقهروا فى الكفاح لطلب الاستقلال ، لم يتولهم يأس من النجاة !

« إنه لا تعد الهزيمة لشعب هزيمة تامة إذا هو لم يعترف بها ولم يقبلها ! وليس مقهورا ذلك الذي لا يعترف بأنه مقهور مغلوب !

« ألا إن كل الصفات الادبية السامية وكل عواطف الاخلاص والشجاعة وكل الفضائل العالية يحملها سيال الوطنية ، فالنفوس التي تشربها إنما تنشىء مجرى بين الانسان وبين الغرض الاسمي من هذه الحياة ، وهو الغرض الآلهي !

« فيا أيها المصريون اسلكوا سبيل الوطنية واتبعوها كما تتبع الديانات . فما الوطنية إلا دين عام لا ينسخ شيئاً من سائر الديانات ، والدليل على ذلك أن أعداء الوطنية هم أيضا أعداء كل المعتقدات

« إن عندكم مثل ما عند اليونانيين والهنغاريين والايطاليين والتشيك والبوير والكنديين من الشعراء والحكماء والمرشدين الذين يسيرون بكم ويقودونكم في طريق المطالب الاهلية !

« ولقد ساعدتكم فرنسا بلاد الشعر والخيال والكرم والشهامة . ساعدتكم وأيدتكم في خطواتكم الاولى وما زالت قلوب أهليها معكم دائما . وإذا كان رجال حكومتها قد تخلوا عنكم مؤقتاً وتركوكم وحدكم أمام انكلترا فلا تيئسوا ! واعتمدوا قبل كل شيء على أنفسكم !

« وإذا كانت فرنسا الفرنسية حقيقة تساعد الضعيف وتؤيده، فانكلترا العملية لاتحسب لغير القوة حسابا . فأنتم يمكنكم الآن إذاً أن تكونوا أقوياء !

« إن للحرية في انكلترا انصارا يؤيدونها أيضا في صالح الامم التي ظلمها حزب المحافظين وطمعه . فضاعفوا حماستكم بين هؤلاء الاحرار ليكونوا عونا لكم، كبنت وروبرتسون وديلون!

« وأن حقوقكم إذا كنتم تحصلون عليها بأنفسكم ستكون أكثر قيمة مما إذا كانت تقدم لكم عفوا ! فالله معكم . وأن أعداءكم قد سلكوا الآن مسالك الكذب بل الجريمة نفسها فليكن مكتوبا على رايتكم بجانب كلمة الحق « كلمة العدل »

جوليت آدم »

***

« تكاثرت على « مصطفى » مشاق الجهاد في هذا العام فان إدارة الاربع الصحف وبينها ثلاث يومية ، ورئاسته للحزب الوطني، وحزنه الشديد على والدته، التي كان كبير الشغف بحبها — كلها جعلته غير قادر على الدفاع عن حياته أمام المتاعب والاحزان !

« إن سقوط اللورد كرومر كان أكبر تسلية له ، ولكن استبدال السير إلدن غورست به أقلق باله بعض القلق ، إذ كتب إلي في ١٩ أبريل سنة ١٩٠٧ المكتوب الآتي : —

« حركتنا في انتشار وسقوط اللورد كرومر كان ظفرا وطنياً . وإذا وهبني الله القوة لا داوم على الجهاد خمس سنين أدركنا لا محالة كل ما نرجيه .... إن اختيار سير إلدون غورست قنصلا جنرالا لانجلترا في مصر من شأنه إطالة هذا الجهاد لان خطته ستقوم على الملاينة والولاء للخديوي برد بعض سلطته إليه أملا في تخدير الحركة الوطنية ، أو بذر بذور الشقاق بين الوطنيين وحاكمهم الشرعي عملا بالمبدأ الانجليزي « فرق تسد »

« إن السياسة الانجليزية مازالت تعتقد أننا طوع إرادة الحاكم ، وأن ليست لنا ارادة ذاتية منبعثة عن شعورنا، لذلك فان السياسة الوطنية الصحيحة التى يجب اتباعها فى مثل هذا الموقف هي بلا ريب ترقب السياسة الانجليزية بكل حذر مع الابتعاد عن التعرض للخديوى إذا هو اتفق مع سير غورست!

« إن المستقبل لمظلم بعض الظلمة ولكنه بالرغم من كل أمر سيكون لمصر .....»

وكتب إلي مكتوباً آخر فى ٥ يونيه جاء فيه مانصه : —

« . . . جاءنى من مراسلي فى لوندره نبأ فحواه أن سير إلدون غورست سيوطد دعائم السلام بين الخديوى والملك (إدورد السابع) بعد أن اضطرب حبله إبان حادثة طابة . ولقد تمكن سير غورست من إقناع الخديوي بأنه لارضاء الملك يجب محو التأثير الذي أحدثه «مصطفى كامل» في نفس الرأي العام البريطانى فى العام المنصرم لمناسبة حادثة دنشواي !

« ولقد تألفت جماعة من الملتفين حول الخديوى برئاسة الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد . وهذه الجماعة تلقب نفسها بالمعتدلين العقلاء بينما تلقبنا (بالمتطرفين المجانين) ذلك لاننا نطالب صباحاً مساء بجلاء الجنود الانجليزية عن البلاد ! !

« ألا إنها لخيانة عظمى ضد الوطن المقدس ! لذلك سأعمل كل ما يمكن عمله لاقلب هذه المؤامرة رأساً على عقب...»

« وقضى «مصطفى كامل » صيف هذا العام محاربا هذه الجماعة (الوفد) وخطتها، وإنها لخطة الخيانة حقيقة. إذ بان أمرها فيما بعد بأن أعلن بعض القائمين بها للعالم قبولهم بقاء الاحتلال البريطاني ! ولقد حكم عليهم جميع المصريين بلا استثناء حكما قاسياً!

« ولكي تثبت الامة المصرية لانجلترا أن ليس للوطنية المصرية إلا مبدأ واحداً، مبدأ الخلاص من حكم الاجنبي ، وأن الممثل الوحيد لهذا

المبدأ هو الحزب الوطنى وحده — أرسلت إلى وزير الخارجية البريطانية ألوفاً من التلغرافات محتجة على تصريحات الخيانة التى فاه بها أولئك الذين ادعوا أنهم « معتدلون »

« وأرسل مصطفى كامل لهذه المناسبة مكتوباً وطنياً مؤثراً لسير كمبل بانرمان الوزير الأول الانجليزى فى ١٤ ستمبر سنة ١٩٠٧، وقد نشرته جميع صحف القارة . وهذا هو نصه :

« ياحضرة الرئيس

« إن هذا اليوم يوم ١٤ ستمبر هو يوم مخلد الذكر في التاريخ سواء بالنسبة لمصر أو لانكلترا . فاسمحوا لي أن أذكركم بأنه في آن واحد تذكار مرور مائة عام على انجلاء الجنود البريطانية عن مصر — ذلك الامر الذي وقع يوم ١٤ ستمبر عام ١٨٠٧ — والتذكار الخامس والعشرون لدخولها مدينة القاهرة — الذي حصل يوم ١٤ ستمبر عام ١٨٨٢

« فلهذا التذكار شأنان ! وإذا كان يذكر المصريين بمجد آبائهم الذين عرفوا كيف يدافعون عن الوطن ويجبرون انكلترا على العدول عن غزو مصر من قرن مضى ، فأنه يحملهم أيضاً على التفكير فى تلك التصريحات الرسمية التي نطق بها عند وقوع الاحتلال الحالي لبلادهم، وفي كلمة الشرف والتعهدات التي أخذتها على نفسها بريطانيا العظمى ! !

« إن لانكلترا ياحضرة الرئيس فى تذكار ١٤ ستمبر هذا من الفخار أقل مما لمصر. فان الشعب المصري لم يجد في انكلترا فاتحا غزا بلاده بقوة السلاح ، بل دولة صديقة أرادت مساعدة الخديوي على توطيد أركان الامن والنظام، ووعدت علناً بمغادرة البلاد متى توطدت !

« ولقد مضت خمس وعشرون سنة ، ولم ينفذ هذا الوعد ، وأن القليل من

الانكليز يفكرون الآن فى الاقسام التي فاهت بها الملكة فيكتوريا والخطب التي ألقاها وزراؤها وأكدوا فيها أن استمرار الاحتلال الانكليزي فى مصر يكون عارا على التاج والشرف البريطانيين !

« ولكننا نحن معاشر المصريين نفكر فى هذه الاقسام وتلك الخطب ، نحن نفكر فى ذلك العهد الذي يسمو على كل المعاهدات ، وهذا العقد الذي يعلو كل العقود . وبرغم من توهم :

« إن السياسة ليست إلا كذبا واحتيالا وخداعا » فاننا نظن أنه لا يمكن لاية أمة متمدينة كبيرة أن تفكر فى تلطيخ تاريخها باختلاس لا مثيل له ولا يمكن تعريفه لجسامته ، وهاهو ذلك التاريخ يقول بأعلى صوت ويبين الخطر الذي تلحقه مصر بالدول الطامعة اللواتي حاولن امتلاكها ولم تفلح واحدة منهن فى استعبادها بصفة نهائية !

« ولكن لعل دروس التاريخ لاتكفي فى نظر أنصار التوسع في الاستعمار من الانكليز لان تثبت أنه لايمكن أن يملك مصر أحد سوى المصريين ! ألا إن يقظة الامة المصرية من شأنها أن تظهر لهم من الآن مستقبلها القائم على الحرية والاستقلال !

« إن مصر تحافظ الآن على آمالها أكثر مما كانت محافظة عليها فى أي زمان ، وترقب المستقبل بثقة لايزعزعها شيء وذلك رغماً من سائر المصائب وجميع التدبيرات السياسية والمناورات الدولية بل أؤكد لجنابكم أن المصائب قوت الروح الوطنية المصرية وكل العارفين بأحوال مصر يعترفون بأن « دنشواي » وحدها أفادت في تقدم الوطنية المصرية أكثر من الجهود الكبيرة التي بذلها الوطنيون !

« إن المسألة المطروحة اليوم أمامكم ياجناب الرئيس وأمام الامة الانكليزية كافة هي معرفة ما إذا كانت انجلترا تريد أن تجعل مصر صديقة أو عدوة لها ؟ هى معرفة ما إذا كانت انجلترا تدرك صوالحها العالية وتقدر الفوائد التى تكتسبها من الاتفاق مع أمة تزداد كل يوم عددا وثروة وقوة فتوفى بوعدها وتحترم شرفها بجلاء جنودها ! أوإذا كانت انجلترا تصر على العناد وتحارب كرامتها ، وتجاهد ضد أمة تفيض حياة ، ومصممة علي نيل حريتها !

« وأنه اذا كانت انجلترا قد اعتبرت الجلاء ممكناً فى عام ١٨٩٠ وحددت هذا الميعاد فى اتفاقية (درومندولف) لانسحاب الجنود البريطانية فكيف يمكنها أن تدعى الآن أن وقوع هذا الامر الموافق للشرف ولحقوق الشعب المصري غير ممكن ؟

« أي حر إنجليزى يستطيع أن يزعم بجد أن ساعة الجلاء عن مصر لم تحن بعد على حين أن غلادستون اعترف في خطابيه اللذين كتبهما إلي في عام ١٨٩٦ بأن «ساعة الجلاء أذنت منذ عدة أعوام»

« يقول السير إدوار غراي إنه لو تركت انكلترا مصر للمصريين لسادت الفوضى والرشوة في البلاد ! وهذا التأكيد لا يفسر إلا بشىء فاضح : وهو عدم اقتدار انجلترا بعد احتلال دام خمسة وعشرين عاما على القيام بمهمتها التي رتبتها على نفسها في مصر ! أو القضاء على الامة المصرية بوصف أنها قادرة على حكم نفسها بنفسها وخليقة بأن تشغل مكانتها بين الشعوب المتمدينة

« من المحال ان يقبل رجل عدل مستقل الفكر هذه النظرية التي هي مسبة مزدوجة لانكلترا ولمصر معاً !

« وفضلا عن ذلك فانه لا يجهل أحد من الناس أننا نطلب لمصر حكومة دستورية حرة ، وأننا لا نقبل حكم الاهواء والاستبداد أبدا ، وأن الارادة الوحيدة التي نريد أن نخضع لها هي إرادة الامة وحدها !

« إن العقل لا يقبل مطلقا ان السلطة المطلقة المتقلبة طبقا للاغراض والاهواء التي يتصرف بها المعتمد البريطاني تكون أفضل وأنفع من دستور أهلي مؤسس على المبادىء الحرة ! إذ أن القول بذلك يعدل القول بأن حكومة الصين خير من حكومة انجلترا !

« لقد قلتم ياحضرة الرئيس فى إحدي خطبكم إنه لايمكن أبدا أن تعوض حكومة حسنة حكومة أهلية ؟

« وأقول أنا أيضاً أنه لايوجد شيء في العالم ينسى الاستقلال شعباً عارفاً حقوقه وأن حكومة الاجنبي — ولوكانت مثال اللطف والرقة — « بخلاف ماهي فى مصر » مبغضة وممقوته على الدوام !

«لان سلاسل الاستعباد هي سلاسل على كل حال ! سواء أكانت من ذهب أو من حديد» !

« هذا ولا أظنني مبالغا إذا أكدت ياجناب الرئيس أن أفضل صديق لانجلترا هو الذي ينصح لها باحترام شرفها ووعودها ، ويقول لها بكل إخلاص :«إن كل ما تستطيعين عمله ضد مصر لا يقف بلادنا فى طريق التقدم والحرية الذي سلكته بكل عزم!»

« إن أمة كأمتنا جمعت مدة قرون عدة قوى من الصبر والهمة والارادة! لا تعرف اليأس ولا تقف أمام أي عائق لاسترداد استقلالها !

« وأن لانجلترا الحرة أن تقرر كيف يكون هذا الاستقلال ؟ أبأرادتها أم برغم منها ؟

« لقد رأيت من الضروري ياجناب الرئيس أن أذكركم فى هذا اليوم المخلد الذكر بالنسبة لكم وبالنسبة لنا بوعود الحكومة البريطانية وبما تنتظره مصر الوطنية من المستقبل

« وإننا تألمنا كثيراً من كذب السياسة لنلجأ إلى المهارة والاحتيال والكذب ، فان كرامتنا وشرف قضيتنا يحتمان علينا الصراحة والصدق والاستقامة

« تفضلوا ياجناب الرئيس بقبول عظيم احترامي

باريس في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧ — مصطفى كامل »

(الأحزاب فى مصر)

« أحدث هذا الكتاب الذي أرسله (مصطفى كامل) لرئيس الوزارة الانجليزية تأثيرا كبيرا فى جميع الدوائر السياسية ، الأمر الذي دفع بالسير

إلدن غورست لان يوجد فى مصر أحزابا سياسية لمعارضة «مصطفى كامل» وأنصاره !

« بدأ السير غورست بأن حرض جريدة المؤيد على الطعن فيما كتبه مصطفى كامل لرئيس الوزارة الانجليزية ! كما حرض مساهمي صحيفة الجريدة على أن يؤلفوا من أنفسهم حزبا ! وهذه الصحيفة كانت أسست عقب حادثة طابه لتؤيد سياسة اللورد كرومر ، وبعبارة أخرى السياسة البريطانية ، والذي أوحى بتأليف شركتها (إبان حادثة دنشواي) هو مصطفى باشا فهمي رئيس الوزارة المصرية والصديق الحميم للمحتلين ! وكان بين أعضائها الكثيرون من ذوى النفوذ في الحكومة المصرية

« وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ — أي بعد أسبوع من احتجاج « مصطفى كامل » على استمرار الاحتلال الانجليزي — التأم أعضاء هذه الشركة فى دار « الجريدة » وجاهروا بأنهم « حزب الأمة »

« إن مصطفى كامل وأنصاره العديدين الذين كانوا يدافعون باسم الامة المصرية قاطبة عن قضية بلادهم غير متظاهرين بأنهم حزب قائمون بذاتهم قد وجدوا أنفسهم إزاء مناوشات المحتلين الحديثة ، مجبرين على إعلان حزبهم « الحزب الوطني المصري » !

« وبهذه المناسبة ننشر المكتوب الذي أرسله مصطفى كامل من أوربا للمرحوم محمد بك فريد فى هذا الشأن وهذا نصه :

(تأليف الحزب الوطني)

. . . .

« . . . . إن ظهور حزب الامة المؤلف من أولئك الذين خبرنا نفسيتهم وميلهم الى مسايرة المحتلين وفقا لما يسمونه سياسة اللين والتدرج . وأن ما علمته كذلك من عزم صاحب المؤيد على تأليف حزب باسم (حزب الاصلاح) لخدمة سياسة السراي — هذان الامران يحتمان علينا كل التحتيم أن نظهر حزبنا الوطني بالرغم منا مظهره الحقيقي حتي يعلم العالم كافة أن للوطن المصري حزبا يطلب بعزيمة صادقة الجلاء والدستور . أي أنه لا يقبل لا حكم الاجنبي ولا حكم الفرد عاملا لاستقلال بلاده وحرية أمته باستردادها حقها فى الاشراف على أمورها العامة . . . . .

« نعم إني أرغب الآن كل الرغبة في ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من وطنيتي التي ترى في تعدد الاحزاب حربا أهلية لامندوحة عنها. حربا تعوق ولو إلى حين ما نرمي إليه من حرية واستقلال بتقوية مركز المحتل لبلادنا . . . .

« ولكن ما العمل ونحن لو سكتنا أمام هذه الحال التي ما أوجدوها إلا دهاء سير غورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين ، لفقدنا كل شيء ولاصبحت الوطنية المصرية عدما فى عدم بتغلب المبادىء السقيمة عليها وتقاعس المخلصين عن نصرتها وإعلائها . . . . .

« إن مهمة الحزب الوطني ستكون لا محالة قائمة على الصراحة وأني لا أشك فى تغلبنا على جميع الصعاب بفضل وطنيتنا وصدق عزيمتنا . . . . . .

« فاعمل مع أخي علي بك الذي كتبت إليه اليوم عين النص واخبر الاخوان المخلصين لتعدوا ما يلزم لظهور الحزب دون أن يشعر بعملكم أحد حتى أعود اليكم قريبا بمشيئة الله . . . . . »

« وماعاد « مصطفى كامل » إلى مصر إلا جمع مؤسسي هذا الحزب الكبير وبعد المداولة اقروا إظهار مظهره الحقيقي .

« وفي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ألقى « مصطفى كامل » فى ثغر الاسكندرية خطبة نفيسة جامعة أعلن فيها مبادىء حزبه وعرف سياسته تعريفا دقيقا من كل الوجوه . وقد جاء بين فقرات هذه الخطبة الفقرة الآتية :

« إننا لو كنا نريد دوام العداء والنفور واستحكام الشقاق والتنازع لطلبنا بقاء مسجوني دنشواي في سجونهم الاعوام الطوال . لانه كلما مر عام وهم على حالهم تجددت آلام الامة بما لا يكيف وجرى ذكرى دنشواى على كل لسان . وهكذا سياسة العناد لا تثمر إلا عكس المقصود منها ولا تؤدي إلا إلى ضد الغاية المطلوبة . . »

« وعلى أثر هذه الخطبة التى نشرت فى كل مكان بالفرنسية والانكليزية رأى السير كمبل بنرمان أنه من الضروري تغيير الخطة إزاء مصر ، وبذل جهده لتخفيف الاحقاد التى أثارتها عقوبات دنشواي ، فأعلم معتمد انجلترا فى مصر سير غورست ، أن حكومة جلالة الملك لا تعارض فى إطلاق سراح مسجوني دنشواي إذا عفا الخديوى عنهم !

« وفى هذه الاثناء أحاط مراسل لوندره « مصطفى كامل » علماً بهذا النبأ السري وأكد له بأن العفو سيصدر فى ٨ يناير سنة ١٩٠٨ الذى هو تذكار تاريخ جلوس الخديوى على العرش . فنشرته صحف الالوية وأحدث ضجة كبيرة فى كل مكان

« وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ظهر حزب الأصلاح برئاسة الشيخ علي يوسف الذى كان خادماً للخديوى ومنفذاً سياسته » !

« وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ التأمت الجماعة العمومية « للحزب الوطنى »

باسم المؤتمر الوطني بدار اللواء وكان الحاضرون ١٠١٩ مندوباً يمثل كل منهم مائتي عضو طبقاً لقانون الحزب. وألقى مصطفى كامل في هذا الجمع آخر خطبة فاه بها في حياته قال في ختامها:

« إذا كانت أقوى الامم محتاجة دائماً إلى قوة أدبية تبرر بها أعمالها أمام العالم فلنستزد ما استطعنا من إعلاء القوة الادبية التي نستخدمها لمنفعة بلادنا فاننا لاحوج من كل أمة إلى هذه القوة، وليكن من أهم وظائف تلك القوة الادبية التي نعمل بفضلها لنصرة وطننا، أن نعرف العالم المتحضر الحقائق، ونستميله إلينا، ونثبت له أننا صرنا عضواً عاملا في الانسانية والمدنية، ولندفع كل سوء ظن بنا يتسرب إلى نفوس رجال السياسة

« وأننا بتلك القوة الادبية عاملون على التوفيق بين المصريين والنزلاء لان هؤلاء لم يخدموا في مصر أنفسهم فحسب، بل خدموا البلاد، وأنموا الكثير من فروع الحياة فيها، وكلهم محبون لبلادهم يقدرون الوطنية حق قدرها، فمهما دس الدساسون بيننا وبينهم فأني على يقين من أن الوئام يسود على الدوام، لانه لاخلاف بين العواطف والميول والمنافع في أغلب الاحيان

« ضموا صفوفكم، واجمعوا أمركم، وليكن الواحد الكل والكل واحداً، وصموا آذانكم أمام الدسائس والوشايات، واعلموا أنكم القائمون بأشرف مهمة في أشرف وطن، لخدمة خير أمة أخرجت للناس، وكونوا يداً واحدة في تأييد الحق المقدس، واسترداد حريتكم واستقلالكم ونادوا معي بأعلى أصواتكم :

« لتحي مصر . ليحي الاستقلال »

«بعد أن أتم الرئيس المرحوم خطابته صادقت الجماعة العمومية للحزب الوطني المصري على المبادىء العشرة للعمل بها وهذا نصها :

« أولا — استقلال مصر كما قررته معاهدة لوندره فى عام ١٨٤٠ (١) وضمنته الفرمانات السلطانية ، ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لعائلة محمد علي (ويدخل تحته كافة البلاد التى ضمت لمصر بمقتضى فرمانات سلطانية) . وهو الاستقلال الذي تعهدت انجلترا رسمياً باحترامه

ثانياً — إيجاد حكومة دستورية فى البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسؤولة أمام مجلس نيابي تام السلطة كمجالس النواب فى أوربا

ثالثاً — إحترام المعاهدات الدولية ، والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون ، وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت مصر مدينة لاوربا وما دامت أوربا تطلب هذه المراقبة

رابعاً — إنتقاد الاعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالاعمال النافعة ، والتشجيع عليها ، وإرشاد الحكومة إلى خير الرعية ورغائبها والاصلاحات اللازمة لها

خامساً — العمل لنشر التعليم فى أنحاء الديار ، على أساس وطني صحيح ، بحيث ينال الفقراء النصيب الاوفر منه ، ومحاربة الخزعبلات والترهات ونشر المبادىء الدينية السليمة الداعية للرقى ، وحث الاغنياء والقادرين على بذل كل المساعدات لنشر التعليم بتأسيس الكليات فى البلاد ، وبعث البعوث العلمية لاوربا ، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال

سادساً — ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة ، والعمل والجد وراء نيل الامة استقلاليها العلمى والاقتصادي

---

(١) ماكان الحزب الوطني المصري يستطيع أن يعمل فى ذلك التاريخ سوى ماعمله حتى لايهيج تركيا إذا هو طلب الاستقلال التام . عالماً أن كل اتفاق كان يتم بين انجلترا وتركيا ينجم عنه ضرر جسيم لمصر .

« إن إنجلترا نفسها حاولت فى عدة مناسبات أن تقنع تركيا بأعلان استقلال مصر التام حتي إذا ماظفرت ببغيتها قررت عليها حمايتها في اليوم التالي !!!

سابعاً — إرشاد الاهالي بكافة الوسائل الممكنة إلى حقائق الاحوال، وبث الشعور الوطني فيهم ، ودعوتهم للاتحاد والائتلاف ، وتمكين المحبة بين عنصري الامة المسلمين والاقباط ، وتنبيههم إلى واجباتهم نحو بلادهم والعمل للمحافظة على الامن والسكينة فى كافة أرجاء القطر

ثامناً — مساعدة كل مشروع يعود على القطر بالنفع ، والاجتهاد فى تحسين الاحوال الصحية ، حتى يزداد عدد السكان فتزداد الامة قوة على قوتها

تاسعاً — تقوية رابطة المحبة والصفاء بين الوطنيين والاجانب ، وإزالة سوء التفاهم بينهم ، والسعي لجعل محاكمة المجرمين الاجانب أمام المحاكم المختلطة

عاشراً — بذل الجهد لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية ، وإعلاء علائق المحبة بالثقة بين مصر ودول أوربا ، ونفى كل تهمة عن مصر ، والعمل لايجاد أنصار لها فى كل أنحاء العالم ، حتي تكون لها قوة أدبية سامية ، تساعدها على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية ، والتغلب على المساعى التي تبذل ضدها ويراد بها إخفاء الحقيقة »

***

« كتب إلي مصطفى كامل بعد ذلك مكتوبا مؤرخا فى ٧ يناير سنة ١٩٠٨ . هذه بعض فقرات منه ....

« ... إني مريض جداً منذ السابع عشر من شهر نوفمبر وقد بذلت جهداً فوق الطاقة ، لالقاء خطابي فى الجماعة العمومية للحزب الوطني ، وأن نجاحي السياسي ونجاح المسألة المقدسة التى أناضل عنها ، يفوقان كل ما أملته . . . أما صحتى فهي بين اليأس والرجاء ، والاطباء مطمئنون الآن والسبب في انتكاسى بعد ما ألقيت خطبتى راجع إلى مفاجأة المنون صديقاً حميماً ونصيراً وفيا ، هو المرحوم لطيف سليم باشا ، الرئيس الشرفي للمحاكم المختلطة فى مصر

«هذا وإذا تحسنت صحتى بعد أسبوعين ، أسافر لاقيم فى أسوان شهراً ...

« إن هذا المكتوب لآخر ما كتبه إلي لانه انتقل إلى دار البقاء فى

فى يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ (الموافق ٨ محرم سنة ١٣٢٦ هـ) .

وعلى أثر وفاته كتب إلي شقيقه «علي كامل» مكتوباً مؤثراً فى ٢٧ فبراير ضاعف به شجونى وقد نشر ضمن الرسائل المصرية الفرنسية فى عام ١٩٠٩ وهذا ملخصه :

« القاهرة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٨

« سيدتى ووالدة أخى

« مات مصطفى وقد فقدت روحى بموته كل حظ ، ولا أمل لي منذ اليوم في الوجود! ما أسعد حظ أمنا المبرورة بموتها قبله ، وما أسوأ طالعى بحياتى حتى الآن !

«كان من السهل على القدرة الالهية أن تطيل أجل مصطفى الذى تركني في غم لا حد له بعد أن فكر في حتى آخر نفس من أنفاسه !

«إنه كذلك كان يفكر فيك وقد ناط بي أن أحرر إليك مكتوباً قبل أن يفارقنا بيوم تلك الفرقة التي أنستني كل شيء — لاعرب لك عن تحسين حالته وما كنت لادرى أن الخطب بالباب وأن هذه الزهرة المزهرة النضرة ستذبل فى بضعة أيام !

«وكان قد بلغ ذلك الاخ الغالي بعد أن نازل المرض نزالا شديداً بعض النصر عليه فتماثلت حالة الكلية والقلب وأملنا جميعاً قرب شفائه ولكن سوء الطالع غلب علينا وحرمنا وقوف نبضه كل نعيم

«عانقته وقبلته فى يوم الاحد التاسع من هذا الشهر إذ كنا فى منتصف الساعة العاشرة بعد أن تحادثنا ما يقرب من ثلاث ساعات وقد كان فائضاً حديثاً ولطفاً ثم ذهبت لاستريح

« وفي صبيحة الاثنين عاشر هذا الشهر يممت غرفته كعادتي لارى محياه ولكنه

كان لايزال نائماً . وبعد أن فضضت البريد ووزعت عمل الالوية صعدت لابصره وكانت الساعة العاشرة قبل الزوال فوجدته معافى وسألته بعد أن صافحته كيف قضى ليلته فكان جوابه مرضياً غير أني لاحظت أثناء الحديث أن لونه أخذ يتغير وعينه تحدق في قملئت رعباً وسألته مم يتألم فرد بهذه الكلمة :

« تشجع واستمر فى عملك بحكمة وترو ليسهل علينا بلوغ الامل »

« وما جاء عليها حتى لزم الصمت التام وكاد يغيب عن الوجود ،هناك طار لبي ولم أملك حياتي لاني فوق الاخوة أجد فيه كل شيء . فانك تعلمين أني ما تزوجت وليس لدي ما يخفف عنى ألماً أليماً كهذا المصاب الجسيم فلا ولد ولا أب ولاأم ولكنه مصطفي كل حظي وغاية آمالى ! ولا أمتاز في هذا عن آله وشعبه !

« كتب إلي « مصطفى » فى سبتمبر الفائت من باريس متنبئاً بأن حياته قصيرة وأجله قريب !

« وجهر بالقول فى السابع والعشرين من شهر ديسمبر الماضى على مسمع من الجماعة العمومية للحزب الوطنى إنه لايعيش إلا قليلا ! وأن امرأ مثله يطالع غده ليس امرأ عادياً !

« إن خطاب ٢٢ أكتوبر فى الثغر الاسكندري كان أطول ما ألقى في حياته . وقد أوجس خلانه خيفة من هذا الخطاب وخشوا أن يكون خطاب الوداع الاخير لانه كان فائضاً بالمعانى ،متين الاسلوب بليغ المنطق عالي الحكمة

« وما حدث الاوائل الاواخر أن رجلا بلغ أربعة وثلاثين ربيعاً شيعه حوالى نصف مليون (خمسمائة ألف) نسمة وهم جميعاً يبكونه !

« وقد بلغ ما تقاطر علي إلى الآن من إشارات البرق ١٣٣٣٤ إشارة و ٨٤٣٠ مكتوب حزن ورثاء وحملت نابتة مصر ذكرانا وأناثا شارة الحداد عليه أربعين يوما رغماً من شدة معارضة مستشار المعارف « دنلوب »

« ظن الانجليز أن المعارضة قد ماتت بموت مصطفي في مصر ولكني أؤكد لك أيتها السيدة الموقرة أن العمل الذي أسسه أخي سيثمر ثمرا يانعا وأنه خدمنا حتى في موته

« شد الله أزرنا ! فقد اجتمعت الجماعة العمومية للحزب الوطني عقب موته لانتخاب خلف له وقد نال صوت الجميع وصوتي على الخصوص أخو الجهاد محمد بك فريد الذي تعرفينه معرفة جيدة وكذلك اختاروني وكيلا . وهو ما أشار به مصطفى قبل مماته وأوصاني باتخاذ فريد من بعده كاخ آخر ، وأني أقيم الآن على هذا العهد نحوه ونحو جميع إخواني أعضاء الحزب الذين يعدون بالالوف المؤلفة

« وإنا نعمل معا في الثلاث الجرائد، وأشعر بسعادة لوجوده فى جانبي ولو أن الشقاء غالب علي لفقد شقيقي وصديقى الاعز

« يسألونني البدار بوضع سيرة مصطفى بالعربية ولهذا تجديني شديد الرغبة في أن أتلقى منك ما تعلمين عنه راجياً أن تبذلي بضعة أيام في سبيل مصطفى ابنك فى الفكر لاني أجد من الاهمية أن أقدم إلى المصريين بعض سطور منك فأنهم جميعاً يعرفونك كما يعرفون علاقاتك بالدفاع عن هذه الارض المقدسة .

« وأختتم كتابي بتقديم واجبات احترامي لشخصك الكريم وأسألك الصفح عن أي تقصير تجدينه فى مكتوبي هذا

ولدك المخلص

علي فهمي كامل »

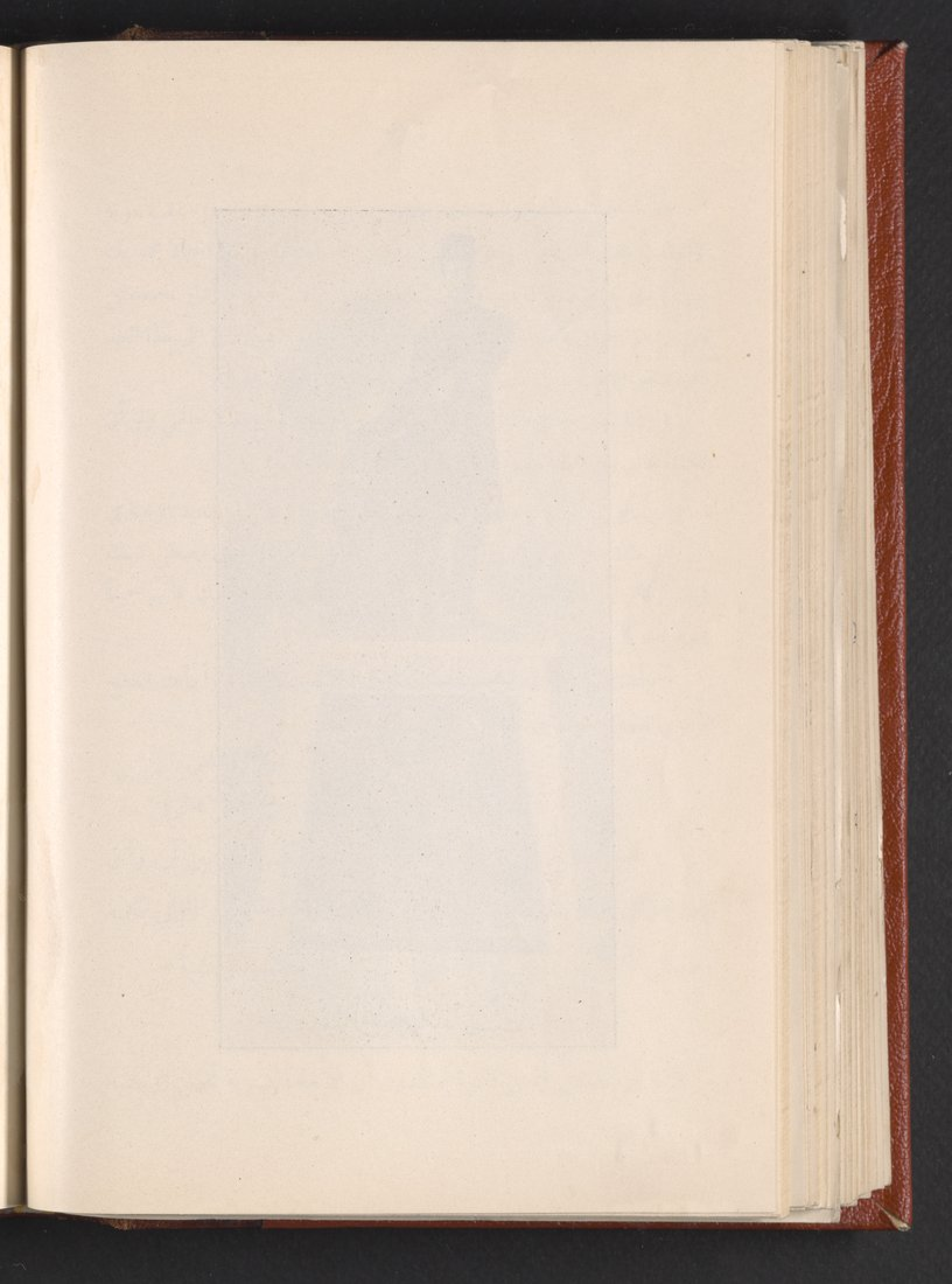
« تخيرت من بين مكاتيب مصطفى التي كان يكتبها إلي بين آن وآن بعضها وكتبت لها مقدمة وطبعت فى عام ١٩٠٩ على نفقة القسم المجاني بكلية مصطفى كامل ، وعنوان هذا الكتاب « رسائل مصرية فرنسية »

***

« إن المحتلين الذين كانوا يعتقدون أن الأمة المصرية تجهل الوطنية



تمثال مصطفى كامل باشا



جهلا تاما وأن حملات مصطفى كامل ما كانت إلا عملا فرديا - إن هؤلاء المحتلين دهشوا كل الدهش إذ رأوا الأمة المصرية بأسرها من الأمير إلى الاجير قد تركت أعمالها وشؤونها يوم مات مصطفى لتشيعه مقيمة البرهان للأنجليز أن أمة النيل تبقى وفية عاملة بجسمها وبروحها لمبادىء من كانت سلوته فى حياته تخليص بلاده بجلاء الجنود الانجليزية عنها

«ولقد اضطر سير إلدون غورست إزاء هذه الوطنية المصرية أن يشير إلى مشهد مصطفى فى تقريره السنوي بعبارات ملؤها الأطراء وأن يعترف بالتفاف جميع الطبقات حول الحزب الوطني

«وتخليدا لذكرى خطيب مصر الأعظم ، اشتركت الأمة المصرية بأسرها فى الاكتتاب لأقامة تمثال له فى مدينة القاهرة . ولقد نحت هذا التمثال مسيو لريولد سافين النحات الفرنسي المشهور وصبه فى قالب من البرنز فى سنة ١٩١٣

« ولقد عرض هذا التمثال الفخم بصحن كلية «مصطفى كامل» بالقاهره في ١٣ فبراير سنة ١٩٢١ . والأمة المصرية تنتظر بنافد الصبر نصبه فى ميدان عام !

***

« حقق فريد بك خليفة مصطفى مع زملائه أعضاء اللجنة الأدارية مبادىء الحزب بتأسيس المدارس الليلية لتعليم العمال القراءة والكتابة ،

وبأنشاء لجان فرعية كثيرة فى المدن والقرى ، وتنظيم المؤتمرات المصرية والسياسية فى مصر وسويسرا وبلجيكا . . .

« وفي سنة ١٩٠٨ — بعد وفاة مصطفى كامل — جمع الحزب الوطني مئات الالوف من التوقيعات على عريضة أعدها للمطالبة بالبرلمان المصرى الذي ألغاه الاحتلال وقدمها للخديوى ! وهذا أهم مافي العريضة !

« مولاي

. . . .

« حسبنا دليلا على إخلاصنا لعرش بلادنا أننا وقفنا أموالنا وأرواحنا وأعمالنا على سلامة هذا العرش الذي نعتبره الضمانة الكبرى لاستقلال وطننا المحبوب

« وأنكم ياولي النعم أسمى من يعرف أن سعادة الوطن مرتبطة بدستورها ونموذج حكومتها ، فكل الاوطان التي تحيط بنا قد ظهرت فيها آثار الاعمال العظيمة التي تقوم بها حكوماتها بالاتحاد مع الامم الممثلة فى برلماناتها ، إذ كل نائب يعرف أن عليه حقا لبلاده يؤديه بالمساعدات العديدة فى أنجاح المساعي الموجهة إلى خير الوطن

« وهذا جلالة أمبراطور اليابان قد وهب أمته بمحض مشيئته أجل نعمة فى الوجود ، وهو الدستور الذي كان من أقوى العوامل على ترقية بلاده إلى درجة مدهشة ! وهذه بلغاريا والصرب واليونان ، وغيرها — دون ملككم العظيم — مستمتعات كلهن ببرلمانات تساعد حكوماتهن على أسعاد أممهن

« لقد قال جدكم المرحوم إسماعيل باشا « إن مصر قطعة من أوربا » وهو إنما يشير بذلك إلى حضارتها ومدنيتها ، ولا شك أن ذلك يدعو إلى الجري على سنة

أوزبا من بناء هيكل الحكم على قواعد الدستور . وقد لاحظ ذلك المرحوو الدكم الكريم فأصدر مرسوما بأنشاء مجلس نيابي في سنة ١٨٨١ وافتتحه وشرح بنفسه الخطة التي يؤملها من نواب بلاده فأقام له فى القلوب بهذا العمل العظيم صرح محبة لا تتغلب الايام على تقويضه ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ إلخ »

« واستطاع الحزب أن يضم إلى جانبه مجلس شورى القوانين الذى هو المجلس الوحيد الشبيه بالمجالس البرلمانية

« وهذا المجلس عند ماناقش ميزانية سنة ١٩١٠ ، حمل حملة وطنية صادقة على إدارة المحتلين المالية ، وأثبت بالحجج الدامغة أنها بددت فى أعمال كمالية مبلغا يقدر بمليار مدى أربعة أعوام . وقد كتب لهذه المناسبة سير إلدون غورست فى تقريره عن سنة ١٩٠٩ الكلمة الآتية :

« إنه لما نظر المجلس أخيراً فى ميزانية السنة الحالية اكتفى أكبر الذين خاضوا في الموضوع (يقصد اسماعيل أباظه باشا نائب الشرقية والمرحوم المبرور أحمد يحيى باشا نائب الثغور) بأعادة توجيه الانتقادات السخيفة الواهنة إلى الادارة المالية ، وهي عين الانتقادات التي تحشو الصحافة الوطنية المعادية للحكومة أعمدتها بها . »

« وقال سير إلدون غورست في فقرة أخرى مانصه :

« فلا وزارة بطرس باشا ، ولا وزارة محمد سعيد باشا ، استطاعتا أن تتوليا قياد المجلس حتي الآن ، أو أن تنشئا فيه حزبا للحكومة .. »

« أليس فى هذا أكبر دليل على قوة الوطنية المصرية ؟

***

« إن الأنجليز الذين عارضوا فى حفر قناة السويس قد وجدوا منذ

احتلالهم مصر فى عام ١٨٨٢ أن من صالحهم تعميقها وتوسيعها حتى يتيسر لبارجتين كبيرتين حربيتين أن تعبراها معا . لذلك حضوا شركة القناة في سنة ١٩٠٩ على أن تجس سرا نبض الحكومة المصرية فى هذا الشأن . فعرضت الشركة على هذه الحكومة شرائطها الملخصة فى مد امتيازها أربعين سنة أخرى أي إلى سنة ٢٠٠٨، نظير تقديم جزء من صافي أرباحها للخزانة المصرية ! وما وقف الحزب الوطني على دخيلة الأمر حتى شهر بالمشروع الذي يجب أن يكون من جميع الوجوه دوليا !

« ولما رأى المحتلون أنه عسير عليهم الحصول على مصادقة الحكومة المصرية إزاء مسئلة دولية كهذه المسئلة — وقد افتضح أمرها — أضطروا إلى عرض المشروع على الجمعية العمومية المصرية !

«عندئذ نظم الحزب الوطني اجتماعا هاماً التأم بصحن كلية « مصطفى كامل » فى ٤ فبراير سنة ١٩١٠ — إى قبل انعقاد الجمعية العمومية المصرية ببضعة أيام — وكان عدد المجتمعين يربو على سبعة آلاف نسمة وكلهم مندوبون من جميع أرجاء مصر الممثلين لطوائفها المختلفة ! وألقى علي فهمى كامل باك فى هذا الاجتماع الكبير خطبة جامعة استغرقت ثلاث ساعات مدللا بالاسانيد التي لم ير إزاؤها السامعون بداً إلا رفض المشروع !

« كذلك العلماء والماليون والرياضيون المصريون وافقوا الحزب الوطني فى كل ما رمي إليه ضد المحتل الطامع فى كيان مصر ، بما أصدروه

من كتب قيمة فى هذا الشأن !

« وفى أثناء انعقاد الجمعية العمومية المصرية لبحث المشروع تحت رئاسة سمو الأمير حسين كامل باشا – الذى صار فيما بعد سلطان مصر – وقع حادث جلل، ذلك أن أحد المصريين – إبراهيم أفندى الوردانى – أطلق الرصاص على بطرس غالي باشا رئيس الوزراء ، فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ ! وقد صرح أمام المحكمة أن عمله شخصي ، ولم يكن صادراً عن مؤامرة ، وما دفعه لارتكاب هذا الجرم إلا أنه وجد فى بطرس باشا رجلا ميالا لخدمة الانجليز أكثر من أي انجليزي أصيل ، والبرهان على هذا الميل ينحصر فيما يأتي :

أولا — توقيع بطرس باشا مع لورد كرومر على عقد الشركة الانجليزية المصرية فى السودان ، في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ثانياً — ترؤسه المحكمة المخصوصة فى حادثة دنشواي ، فى سنة ١٩٠٦

ثالثاً — إحياؤه قانون الصحافة فى سنة ١٩٠٩ ، إذ كان رئيساً لمجلس الوزراء

رابعاً — دفاعه عن مشروع قناة السويس ضد صالح مصر

« هذا ما صرح به الورداني ! وأن بطرس غالى باشا الذى كنت أعرفه ما كان إلا رجلا ممتازاً ، وعلى جانب عظيم من الذكاء والدهاء ، كما كان صديقا حميما للخديوى ، وكان اللورد كرومر يحترمه احتراماً كبيراً ، وهو أول مصري صميم نال منصب رئيس الوزراء ، منذ شكلت الوزارات المصرية — أي من عهد الخديوى إسماعيل — لأن جميع من تقدموه فى هذا المركز كانوا من أصول أجنبية !

« وهذا الحادث المؤلم فى ذاته قد أحدث نتيجتين : الأولى ماولدته من الهلع فى أنفس أعضاء الجمعية العمومية وفى نفس رئيسها ! لذلك رفضوا المشروع الذى كانت الموافقة عليه فى فائدة إنجلترا ! والنتيجة الثانية: ماولدته من هياج أنفس الأقباط ضد المسلمين وأنفس هؤلاء ضد أولئك !

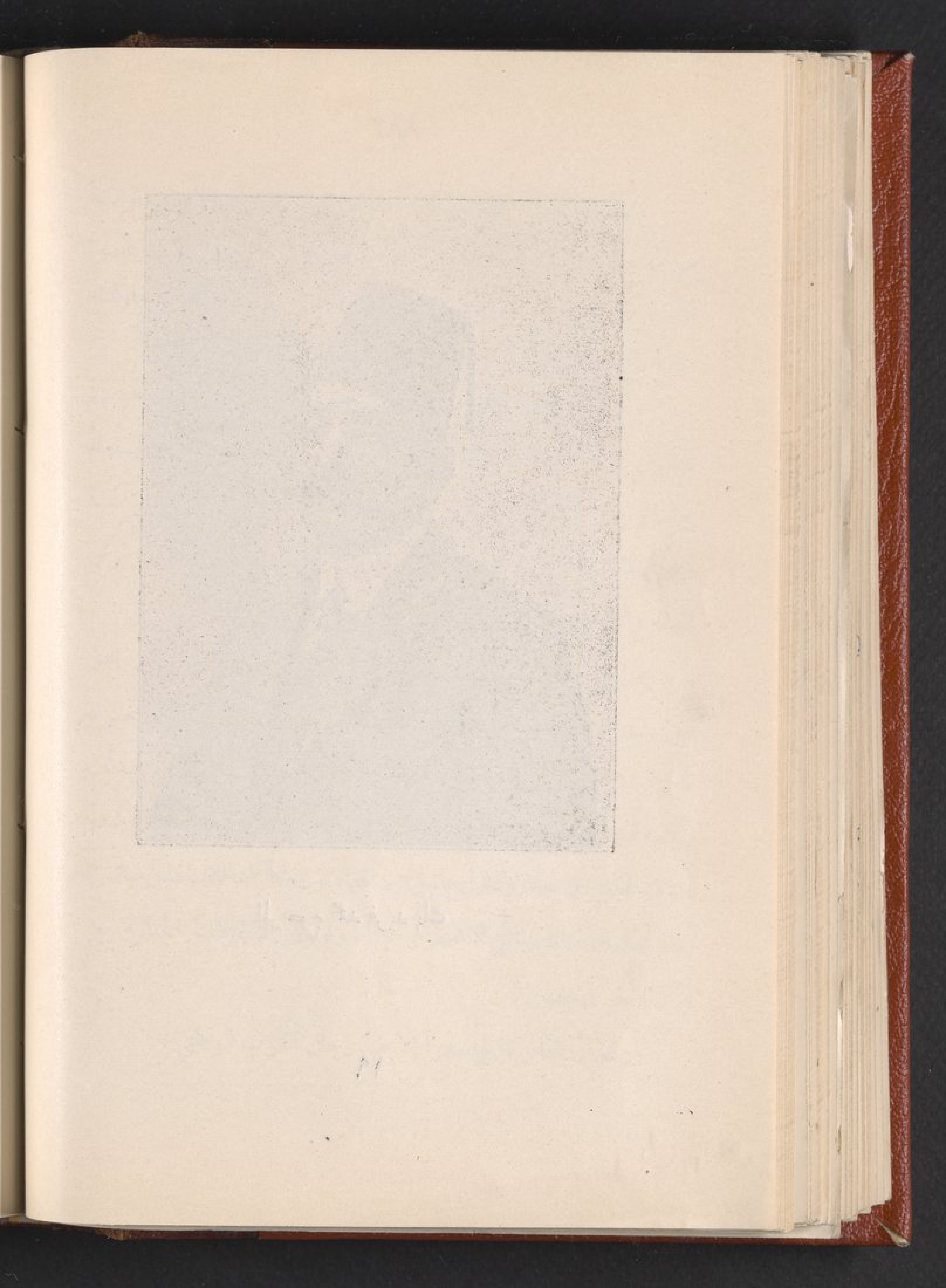
« ولقد نجحت انجلترا بطبيعة الحال تجاه الأقباط الذين بسبب حزنهم المعقول على رئيسهم الخاص ، قدموا للخديوى عريضة طلبوا فيها المساواة بينهم وبين المسلمين فى جميع الوظائف والاعتبارات التقليدية ! ومن ثمة وجدت التفرقة بين عنصري مصر اللذين دعاهما « مصطفى كامل » مرارا للوئام والاتحاد حبا فى النهوض بالوطن إلى ذروة المجد !

« إستفادت السياسة البريطانية من هذه الحادثة ورأى السير إلدن غورست أن الفرصة قد سنحت ليضرب الحزب الوطنى المصرى ضربة قاضية ! ذلك الحزب الذى كانت صحفه وحدها المعارضة للاحتلال. فبدأت حكومة هذا الاحتلال بأصدار قانونين استثنائيين (كان وزير الحقانية إذ صدر هذان القانونان سعد زغلول باشا !!) هما قانون محاكمة الصحفيين مباشرة أمام محكمة الجنايات التى لا محلفون فيها ! وقانون الاتفاقات الجنائية بين أكثر من شخصين !

« وهذان القانونان لم يصدرا إلا ضد رجال الحزب الوطني !



المرحوم محمد فريد بك



« وعلى أثر نشر هذين القانونين ، خطب السير إدوار غراى في مجلس العموم ، مهدداً مصر بحماية الاقليات فيها ، وتغيير المعاهدات العتيقة الخاصة بها ! فقرر الحزب الوطني بناء على ذلك تنظيم مؤتمر مصري فى أوربا ليشرح قضية بلاده أمام العالم المتحضر !

« لذلك أبحر على باخرة خاصة من الاسكندرية — فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٠ — وفد مصرى مؤلف من اثنين وعشرين مندوبا من كبار المصريين برئاسة « على فهمى كامل بك » . ولقد حيته الامة المصرية بمظاهرات وطنية مؤثرة

« دعا فريد بك رئيس الحزب الوطني عدداً كبيراً من أحرار النواب والكتاب والصحافيين لشهود هذا المؤتمر فأجاب الدعوة ما لا يقل عن أربعمائة نائب من نواب الامم المتمدينة . وعقدت جلسات المؤتمر بمدينة بروكسل فى قاعة الأعياد الكبرى ودامت من ٢٢ سبتمبر إلى الرابع والعشرين منه . ونشرت جميع أعماله باللغة الفرنسية فى سفر بلغت صحفه ٥٠٠ صفحة . وبين مانشر فى هذا السفر خطاب أرسله الكاتب الأنجليزى النبيل مستر ولفرد اسكوين بلنت إلى هيئة المؤتمر ، وهو المستشرق الشهير ، الذى قضى فى مصر ٣٥ عاماً ! وأني لأعجابى بهذا الخطاب أنشر هنا بعض فقراته كحكم غير قابل للجدل ضد إنجلترا في مصر ، وهذا هو نصها :

« سادتي

« إنه لا قدرة لي على الاعراب عن مبلغ ما خالج فؤادي من تأثير التحية التي أزلفتموها إلي بدعوتي للاشتراك في مؤتمركم كرئيس شرفي له

« إن دعوتكم لى لبرهان قائم على ثقة الشباب المصرى بشخصى رغماً من جنسيتي الانجليزية . وكنت أود بكل شغف أن أكون فى نضرة الشباب لاستحق هذه التحية إزاء ما كنت أقدمه من خدمة قضيتكم خدمة أعظم أثراً مما لا أقدر أن أقوم به وقد بلغت السبعين من عمري . وكل ما أستطيع عمله فى هذا الظرف هو أن أتضامن معكم كل التضامن فى برنامجكم الوطني . وأن أمحصكم خير النصح لتنفذوا هذا البرنامج وأجاهر علنا مرة أخرى برأيي فى شأن مصر لا كانجليزي ولا كاروبي ، بل كمصري صميم مقتنع دون أن تكون له فكرة أخرى

« إنكم تعلمون جيداً رأيي فى المسألة المصرية ، ذلك الذي يرجع إلى تجربة طويلة دامت ٣٥ سنة حول شؤونكم ، وما انتهى إلى علمي من المسائل المالية التى مهدت سبيل احتلال الاجنبي لبلادكم ، والتى تؤيده حتى اليوم !

« لقد عرفت مصر من عهد الخديوى إسماعيل ، وشهدتها تحت المراقبة الاجنبية ، وحضرت تأليف « الحزب الوطني » فى عام ١٨٨١ ، وتوطدت العلائق بيني وبين رؤسائكم الثوريين فى ذلك العهد ، ملكيين كانوا أم حربيين ، ودافعت عنهم لدى وزرائنا في لندره دفاعا كان للاسف غير مجد ، وألمت لعدم تمكني من منع إطلاق القنابل على مدينة الاسكندرية وبكيت وحدي دون مواطني كارثة التل الكبير ، لذلك كان من حقي بعد ذلك الماضى أن ألقب نفسى اليوم كما تلقبون أنفسكم بالوطني المصري بل وبالمتطرف لو سمحتم !

« إني منذ تلك الايام الاليمة شهدت مرتين قيام « الحزب الوطني » ، مرة عند ارتقاء الخديوى الحالى العرش فى سنة ١٨٩٢ ، ومرة أخري بوحي من خطيبكم الشاب « مصطفى كامل باشا ». وفي كل مرة حييته بكل فرح ، وفي كل مرة قدمت إليه من المعونة ما استطعت إليه سبيلا

« إن أنا نصحت لكم ، فاني أجد عناء كبيراً فى هـذا النصح بسبب ما أحمله من الوطنية لبلادى إنكلترا ، ولو أنى أبغض سياستها الجائرة فى الشرق مخالفاً في ذلك الشعور العام لبنى وطني . ولكنى أجد من الواجب المفروض على إزاء كم أن أصارحكم القول بأن الوطنية المصرية تعرض كيانها للسخرية فى مستقبل الايام إذا لم تعاملنا معاملة الاعداء »

. . . .

« إن قيام الحزب الوطنى حتى هـذه الساعة بعمله المجيد رغماً من وجود مصر نحو ثلاثين عاماً تحت تأثير يد كيد دولتنا عاملة بجميع الوسائل لاماتة الشعور الوطنى فى نفوس أبنائها ، لدليل قائم على أن لدى هذا الحزب من عناصر الحياة مامن شأنه التغلب على هذه الازمة وكل أزمة سواها !

« وأني لا أشك فى أن يوم حرية مصر سيأتى لامحالة ، وليس دنوه إلا موكولا إلى شجاعة أبنائها وعنادهم . فواجبكم أيها المصريون ألا تيئسوا أو تفتر عزيمتكم إذا عوملتم فى مستقبل الايام معاملة قاسية فانها لايمكن أن تدوم !

« ألا إن مصر اليوم لمتفوقة فى سبيل الترقى ، والعالم المتحضر لاينظر إليها كما ينظر إلى تلك الاقاليم التعسة السحيقة فى أفريقيا وآسيا ، والتى لايسمع لابنائها صوت ويظلم حكامها كما يشاءون بلا رقيب ولا حسيب !

« وعليكم أن لاتنسوا كذلك أن حركة كحركتكم لم تنجح بدون تضحيات وبدون شهداء ! فليس أمامكم إذاً لاسترداد حريتكم إلا أن تجاهدوا بشجاعة في داخل بلادكم ، وتنشروا الدعاية في خارجها ، كما فعلت جميع الامم التى كانت فى مركزكم

« إستعدوا لتحمل جميع صنوف الاحكام السياسية فى القاهرة إذا دعا الحال إلى ذلك وداوموا على عقد مؤتمراتكم فى عواصم البلاد الحرة ليقف العالم المتحضر على رزئكم وليحكم بيننا و بينكم

« إننا نحن الانجليز لابد أن ننتهي يوماً إزاء جهادكم المستمر بأن نتوارى

خجلا بسبب محاولاتنا غير الشرعية وغير المنتجة فى بلد لم يكن لنا ، والذي بقوة وطنية أبنائه يحرج على الدوام مركزنا ويجعله فى كل عام عديم المنفعة عديم الشرف !

« . . إني أوجه الخطاب لكم أيها المصريون آملا ألا تثقوا بنا لاننا لا نريد لكم خيراً ! فلا حرية ولا دستور ولا علم ولا شيء من وسائل رقي الامم تبلغون إليه على أيدينا !

« إننا لم نكن فى بلدكم إلا لنستغل أقطانكم لمعامل منشستر ولنستخدم ماليتكم لنبسط ملكنا الافريقي فى السودان ولنمكن لشيطان المضاربة فى مرافقكم بأسلوب أشد مما كان فى ماضى الايام دون أن نستشيركم حتى فى الشكل ! ولنسلمكم مغلولي الارجل والايدي لجميع مرامينا التجارية وجماعاتنا اليهودية ! وليس لكم أي عذر فى أن تخدعوا عن نياتنا وأغراضنا لانها جلية البيان ظاهرة للعيان حتى لاتستسلموا لاذلالكم وخراب بلادكم !

« وتلك نصيحتى للحزب الوطني : داوموا مستبسلين على معارضتنا معارضة علنية جريئة ، واطلبوا بقوة اتحادكم وجهادكم المساواة التامة بينكم وبيننا ، وسحب جنودنا من بلادكم ، وعدم تعرضنا لاموركم :

« إنكم لاتخسرون شيئاً إذا استعملتم معنا هذه اللهجة . فاننا أجانب فى دياركم ولكم الحق كل الحق في أن تجاهروا بمثل هذا القول . والربح مؤكد لكم علي كل حال !

« ذكرونا دائما وبجميع وسائل النشر أن ليس لانجلترا أي حق شرعي فى التسلط على مرافقكم والسيطرة على سياستكم . وأنكم غير راغبين فينا لاحماة ولا مشيرين ولا إداريين . ولا تتركوا لنا أي عذر ننتحله لندعى غير ذلك !!

« صارحونا القول بكرهكم لوجودنا بينكم ، وببغضائكم لنا ، واتخذوا سلاحكم السلمي من الوسائل الفعالة التى استخدمتها الامم ضد الاجنبي المسيطر على بلادها ، والتى بها أظهرت استياءها من وجوده بين ربوعها ، وليست مقاطعته التجارية

والابتعاد عن معاملته إلا من تلك الوسائل ! إن لديكم جاليات عديدة غير إنجليزية في وسعكم أن توثقو عرا المعاملة معها وحدها دون معاملتنا . . . تقربوا من كل العالم إلا نحن فلا تقربونا حتي لايذهب جهدكم سدى !

« واعلموا أن ماتوجهونه إلينا من النداء باسم العدل والشرف والانسانية ليس في الحقيقة إلا عملا بائداً لا جواب عنه من لدن ساستنا وأدلائنا إلا الاحتقار والسخرية !

« نعم ليس أمامكم إلا وسيلة واحدة بها تقنعوننا . تلك هي أن تقلقونا إقلاقا عملياً مستمراً حتى ندرك أن احتلالنا لوطنكم يسبب لنا النصب المتواصل والفشل الدائم والحيرة التامة ، تستوي في ذلك أيام السلم وأيام الحرب ! وأن اليوم الذي فيه تعمم جهودكم ويتسرب إلى عقلية أمتنا المخيم عليها الظلام ألا ربح لنا من المقامرة فى واديكم فاننا لاشك نسلم بأصابتكم وبحقكم ونترككم فى الحال بلا إمهال ! »

« إنى لا أخال مستر بلنت (١) ذلك الصديق الوفى لمصر — إلا سعيدا فى هذا الأوان ، لسيادة الاتحاد التام بين الاقباط والمسلمين فى مصر ، وله بكل حق أن يفخر بنظراته الصائبة البعيدة المرمى فى كل ما كتبه ، بعد أن رأى فى هذه الثلاث السنوات مبلغ القلق الذى سببته الوطنية المصرية الصادقة للسياسة البريطانية !

***

« نظم بعض الاقباط فى عام ١٩١١ مؤتمراً قبطياً فى أسيوط برئاسة الأستاذ (أخنوخ أفندى فانوس) مدعين أن حكومة الاحتلال تخص المصريين المسلمين بعطفها ! وكذلك عقد المسلمون مؤتمراً فى القاهرة

---

(١) توفى فى ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ أي عقب ظهور هذا الكتاب

برئاسة « مصطفى رياض باشا » أحد رؤساء مجلس الوزراء السابقين ، لتمحيص دعاوى ذلك المؤتمر القبطى !

« زجت جميع الاحزاب السياسية فى مصر بنفسها فى هذين المؤتمرين عدا الحزب الوطنى — إذ كان على رأسه بالنيابة فى ذلك الحين « على فهمى كامل بك » .هذا الحزب الذى يعمل منذ نشأته لمبدأ سياسى بحت لا يفرق به بين وطنى ووطنى مهما اختلفا فى العقيدة الدينية . كذلك صرح علناً بأن عقد مؤتمرات كهذين المؤتمرين ليس إلا فى منفعة إنجلترا وحدها ! وأبى رجاله إصالة أن يشتركوا فيهما حتى لا يرتكبوا جرماً ضد الاتحاد المقدس بخدمة مرامى إنجلترا الاستعمارية القائمة على قاعدة « فرق تسد » !

(أنصار مصطفى كامل)

« إن أنصار مبادىء «مصطفى كامل» وتعاليمه الوطنية لا حصر لهم فى مصر ! وأنى لا أبالغ إذا قلت إنه لا يوجد فى وادى النيل من أقصاه إلى أقصاه رجلا مستنيراً أوغير مستنير لا يذكر « مصطفى كامل » بالاجلال والتعظيم، وعلى الأخص أولئك الألوف من المحامين والأطباء والمهندسين والأساتذة والصحفيين وغيرهم ممن يقودون فى الوقت الحاضر الرأي العام المصري ويرشدون النشء إلى إدراك المطالب الشرعية لاستقلال وادي النيل برمته إستقلالا تاماً بلا قيد ولا شرط !

﴿ إبان الحرب ﴾

« إن مصر التي كنا نعتقد أنها إبان الحرب فى حيدة وفى رخاء — كما أذاع الأنجليز — قد تجرعت غصص الآلام واحتملت خسائر جسيمة، هذا بعضها :

« أحكام عرفية بريطانية !

« ألوف من المصريين — أمراء وزعماء وأحرارا من أعيان وأطباء ومحامين ومهندسين وتجار وأساتذة وضباط وطلاب علم — أبعدوا عن ديارهم إلى مالطه أو نفوا أو سجنوا بأمر السلطات العسكرية البريطانية فى مصر !

« عمل أكثر من مليون مصري فى صحراء فلسطين تحت الشمس المحرقة وتحت أخطار الرصاص وقنابل الطيارات خدمة للحلفاء وقد مات أو جرح كثيرون منهم !

« صادرت السلطات العسكرية البريطانية كميات وفيرة من الحاصلات كالقمح والفول والشعير والعلف وعوضت عنها بأثمان كانت نصف الأثمان الجارية فى أسواق البلد !

« كلف الجيش المصري بحماية مؤخرة جيوش الحلفاء، وأخصها الجيوش البريطانية فى فلسطين والحجاز وسيناء !

« إستولت السلطة العسكرية البريطانية على عدد كبير من أنواع الحيوان اللازمة للزراعة بأبخس الأثمان، وقد أصاب الزراعة الاهلية من جراء ذلك ضرر جسيم !

« مانسيت محلقات (طيارات) العدو مصر ، إذ قتلت وجرحت بعض سكان القاهرة بما ألقته عليها من القنابل الفتاكة

« سعرت أثمان القطن تسعيراً بخساً لفائدة إنجلترا ولقد قرر الكثيرون من الماليين الاخصائيين وعلى الاخص الأمريكان أن لو كانت مصر فى حيدة أبان الحرب ، لربحت أكثر من عشرة مليارات من الفرنكات !

« ضربت ضريبة الاكتتابات الجبرية على الفلاحين والتجار ونفذها المفتشون الانجليز وصنائعهم من موظفى الحكومة المصرية ؛

« نظراً لتجريد أرباب المزارع من الاسلحة هاجم اللصوص الضياع واغتالوها بحالة شنيعة ، ولقد عزل محمد محمود باشا الذى كان فى بداية الحرب مديرا لأقليم البحيرة بحجة غريبة ، هي أنه استعمل الشدة فى مطاردة اللصوص !

« غلاء أسعار جميع الحاجيات ، وظلمة الليل بسبب منع الاضواء ، وعدم استتاب الأمن لأهمال المراقبة ، واستعمال القسوة المتناهية فى أبسط الهفوات !

« كل هذا كان من عمل الأنجليز فى مصر إبان الحرب ! وعدا ما ذكر ألم يكف مصر ألما وتعزية أن تعلن انجلترا حمايتها لها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ؟

« ألا إن المصريين بعد أن قاسوا هذه الآلام إبان الحرب لحقيقيون باعتراف جميع الحلفاء لهم بالجميل قولا وفعلا !

مشتملات الكتاب

— الجزء الأول —

صفحة	موضوع

تصحيح

صواب	خطأ	سطر	صفحة
مها	ما	١٤	٧
بقلمها	بقلها	٣	٢٧
العرا	العرى	٥	٣٧
تنا	تا	١٤	٤١
القيام	الفيام	٢٠	٥٣
شبين	شبن	١١	٥٥
فى	عن	١٢	٦٥
والمعاقل	اقل	آخر	٦٩
بالقاهرة	بالباهرة	١٨	٧٢
وجهه	وجهة	٢	٧٨
بين	ين	١	٧٩
شر	سر	٨	٨٠
بقيادة	قيادة	٦	٩٤
الامتيازات	الامتيازات	١٤	٩٤
«	الاميازات	١٥	»
تزيد	تريد	١٣	٩٨
١٨٧٦	١٨٨٦	١٦	٩٨
	حتى	٢٠	١٠٢

صواب	خطأ	سطر	صفحة
حفر	حفرة	٧	١٠٣
بالهتاف	الهتاف	١٤	١٤١
تؤازر	تؤزار	١٠	١٤٣
أخصها	خصها	٢٠	١٧٤
١٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٨٠٠٠٠٠٠٠	١٢	١٨١
٣٢٧٣٠٠٠٠٠٠	٥،٠٥٢٠٠٠٠٠٠	١٥	١٨١
يشمل	يشتمل	٢٠	١٩٨
وشعر	شعر	٢٢	١٩٨
	ءم	٠٧	٢٠٩
الاعتراف	لاعتراف	٨	٢٠٨
علائق	علاقئ	١٤	٢٢٤
دحض	دخض	١٢	٢٥٥
والوجدان	رالوجدان	١٦	٢٥٨
تعوق	تغوق	١٠	٢٧٣
المعقول	لمعقول	٦	٢٨٨

الصور

إنتهى الجزء الاول ويليه الجزء الثاني

انجلترا فى مصر

بقلم

مدام جوليت آدم

الجزء الثانى

عربه بتصرف وكتب المقدمة

(على فهمي كامل بك)

الطبعة الأولى

مطبعة الدفاع الوطنى بالقاهرة

١٣٤٤ هـ — ١٩٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين .

وبعد فقد رأينا لكبر حجم هذا الكتاب أن نصدره جزأين تسهيلا لاقتنائه وحرصاً على رونقه . لافتين أنظار القراء إلى تسلسل أرقام الصحف فى الجزأين حتى لا يجد من يرغب فى جعلهما سفرا واحدا عقبة فى سبيله من وجهة الأرقام. والله ولي التوفيق

سلاطين مصر

« دعت إنجلترا الأمير حسين كامل باشا بن الخديوى إسماعيل باشا لارتقاء عرش مصر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ خلفاً لابن أخيه عباس الثانى ولقبته بسلطان مصر

« تعرفت إلى السلطان حسين كامل المشهور فى فرنسا ، وهو رجل جد وكرم وفضل وعلى جميع الخلال الحميدة التى تلزم الحاكم !

« تلقي السلطان حسين كامل تربيته فى سراى نابليون الثالث ، أمبراطور فرنسا الذى كان صديقاً حميماً لأبيه الخديوى إسماعيل باشا

« وبرغم تجرع هـذا السلطان غصص الآلام بسبب اعتداء بعض المصريين عليـه مرتين إبان سلطنته ، فأنه كان شغـفاً بحب بلاده وأمتـه ، ساعياً بأخلاص لأصلاح شؤونها ، وكان الفلاحـون يلقبونه « بأبي الفلاح » لعطفه عليهم ، وأخذه بيدهم فى الشدائد ، وكرمه الحاتمى . . .

« أعان السلطان « حسين كامل » إبان حكمه طائفة من أعمال البر دون أن يميز بين دين ودين . وماقبض يد الاحسان عن المشروعات الخيرية العظيمة

« توفى السلطان حسين فى ٨ أكتوبر سـنة ١٩١٧ ، ولم يقبل نجله الأمير كمال الدين حسين الوارث لعرش السلطنة إرتقاءه وتولاه عمه الأمير « أحمد فؤاد » وهو أصغر أبناء الخديوى إسماعيل باشا سنا . ! .

« إني لا أعرفه شخصياً ولكن الصحف في جميع البلدان نشرت ترجمته في هذه الكلمة الوجيزة :

«ولد فؤاد الاول بالقاهرة فى ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ ، وهو أصغر أبناء الخديوى إسماعيل باشا ، الذى عند ماعزل ونفى إلى إيطاليا فى عام ١٨٧٩ أخذه معه فى منفاه ومن ثم ارتبط برابطة الحب مع إيطاليا التى تربى فيها . . . وفى جامعة العلوم بتورنيو الذي كان معدوداً من أنجب طلابها تعرف إلى البرنس فكتور عمانويل ، الذى هو الآن ملك إيطاليا ، وبلغ فى الجيش الايطالى رتبة يوزباشى فى سلاح الطوبجية وهو يتكلم بكل سهولة الايطالية والفرنسية وعلى جانب كبير من الآداب والعلوم . . . وعواطفه الكبيرة قبل إيطاليا قد رشحته لان يكون أمير ألبانيا كما جعلت النمسا المزاحمة للسياسة الايطالية تبغض تعيينه ، ثم نجحت هذه فى إجلاس البرنس ديويد على العرش الالبانى !

« وفي حين صار سلطان مصر — كان يعمل بهمة وعزيمة على رأس الجامعة المصرية وفى جماعات علمية وخيرية أخرى عديدة ، ومازال محباً للفنون والاديبات

« ولقد عقد زواجه للمرة الثانية — فى ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ — بكريمة وزير من وزراء مصر ، هو عبد الرحيم صبرى باشا سليل بيت مجد كبير ، وقد رزق مولوداً فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، هو الامير فاروق الذى اعترفت به الحكومة البريطانية رسمياً فى ١٥ أبريل من نفس السنة ، ولى عهد العرش المصري

« ولقد بلغت مرتبات السلطان وأعضاء الاسرة الحاكمة وديوان العرش فى الميزانية المصرية حتي هذه الساعة نحو أحد عشر مليونا من الفرنكات »

(بعد الهدنة)

« فى اليوم التالى ليوم إعلان الهدنة ، أي فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، إجتمعت اللجنة الأدارية للحزب الوطني وقررت أن تستبدل بالمادة الأولى من مبادىء الحزب مايأتي :

« يطالب الحزب الوطني الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأي احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال »

« وفى شهر مايو سنة ١٩١٩ قرأت فى الصحف أنه يوجد فى باريس وفد مصري برئاسة سعد زغلول باشا أحد وزراء مصر السابقين . ولما كنت لا أعرف شخصيا أعضاء هذا الوفد كتبت إلى مصر لأقف على أمره فجاءني منها الرد الآتي :

« . . . .

« . . . تألف وفدان عقب الهدنة ، وفد الحزب الوطني ووفد سعد باشا زغلول واجتهد كل منهما فى أن يسافر ليقدم مطالب الامة المصرية لمؤتمر السلام ، بيد أن السلطات البريطانية عارضت فى سفرهما ، ولقد ألحت وزارة حسين رشدي باشا — التي أعرف نزعتها والتي تعضد وفد زغلول باشا — فى سفر هذا الوفد إلى لوندره فى صحبة رشدي باشا نفسه وعدلي يكن باشا ولكن هذا الطلب لم يتحقق !

« قدمت هذه الوزارة إستقالتها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ ولكنها لم تقبل إلا فى ٣ مارس الماضى . وعلى أثر قبول الاستقالة احتج كل من الحزب الوطني ووفد زغلول باشا على قبولها وعلى عدم السماح للمصريين بالسفر إلى الخارج فى آن واحد !

« قدم الحزب الوطني احتجاجه لمعتمدي الدول في مصر ، وقصد وفد زغلول باشا إلى سراي عابدين ، وقدم احتجاجه للسلطان !

« وفي ٦ مارس استدعى الجنرال وطسون قائد القوات البريطانية في القاهرة زغلول باشا وزملاءه (من أعضاء الوفد) إلى مكتبه وأنذرهم إنذاراً بـذاءة ملقيا عليهم نتائج أعمالهم ضد إجراءات السلطان وضد الحماية ، فلم يذعن الوفد للتهديدات

الانجليزية واحتج احتجاجاً شديداً بخطاب وجهه زغلول باشا إلى الجنرال وطسون في اليوم التالي .

« وبعد أن استشار الجنرال وطسون اللورد ألنبي — الذي كان في صعيد مصر — قبض في ٨ مارس على زغلول باشا وثلاثة باشوات آخرين من الوفد ، هم إسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل ، وأبعدوا جميعا إلى مالطه !

« لم تقابل لجنة وفد زغلول باشا هذا الحادث إلا باحتجاج بسيط طيرته إلى مستر لويد جورج ، ولكن الامة بأسرها ومعها الاساتذة والطلبة أعلنوا استياءهم بمظاهرات مؤثرة (وكان الفضل في هذه الحركة لرجال الحزب الوطني)

« وفي التاسع من شهر مارس كانت المظاهرات هادئة (لأنها قصرت على بعض طلاب المدارس الحرة) . ولكن في العاشر منه بدأت الشدائد ، فان عشرة آلاف طالب من جامعة الازهر برحوا المعاهد وانضمو إلى المتظاهرين !

« قدم هؤلاء المتظاهرون مقياس شجاعة الطلاب المصريين للعالم أجمع ! فقد كان في ساحة محافظة القاهرة نحو خمسة عشر ألف متظاهر عزل من السلاح صائحين : « ليسقط الكذب ! لتسقط الخيانة ! لتحي مصر حرة مستقلة ! ليعد زغلول باشا وزملاؤه إلى حظيرة الوطن ! »

« برز لهؤلاء المتظاهرين من دار المحافظة مئات من رجال البوليس المصرى الحاملين لغلاظ العصى وهاجموهم بقسوة وحشية . . ولقد رد الجمهور على هذا الاعتداء ردا متقن النظام ، إذ هجم بشجاعة متناهية على رجال الضبط وجردهم من سلاحهم هذا ، وأدار عليهم الدائرة فاشبعهم ضربا وثخنا فسقط منهم نحو أربعين رجلا بين قتيل وجريح !

« لم يتدخل الجند الانجليز في بدء هذا الحادث ، ولكن قائدهم عند مارأى ماحل

برجال البوليس المصري وكيف جردهم الجمهور من أسلحتهم الخشبية ، أمرهم أن يحملوا حملتهم ، فتفرقوا فى جميع الشوارع والحارات بأسلحتهم النارية . . . . وأطلقوا مدافعهم على المتظاهرين (وغير المتظاهرين) فى كل مكان ، فسقط عدد كبير بين قتلى وجرحى ! ! . .

« عم الاعتصاب جميع النواحي ، فكف العمال عن العمل وأغلقت مصانع السكك الحديدية ، والمعاهد العلمية ، وحوانيت التجار ، وانقطع الموظفون عن عملهم الرسمي وأغلقت الدواوين وبدأت الجماهير تقلع الاشجار وتنزع قضبان الطرق الحديدية ، وعلى الجملة فأن الاعتصاب أصبح عاما . .

« والخسائر التى سببتها شدة الانجليز وغطرستهم ضد المتظاهرين السلمين عديدة . وكذلك الهياج الذي أعقب تلك الشدة دام نحو شهر من الزمان ، وفي مدة الاعتصاب كانت قساوة الانجليز عامة ومتناهية وتقدر خسائر المصريين عشرين مثلا بنسبة خسائر الانجليز !

« ويمكن أن يستنتج من كل ماوقع أثناء هذه الثورة أن الامة المصرية أمة جسور فدائية . . . لانها أثبتت بسالتها من جهة أمام فظاظة إنجلترا الجنائية ، ومن جهة أخري أظهرت أن الحقد الكامن فى قلوبها ضد المحتلين ، وحبها وغرامها بالحرية كلها آخذة فى النماء ! وبماذا نصف (مصطفى كامل) ذلك الذي تكهن بهذا الجهاد منذ سنين ؟

« وجهر رشدي باشا عند مارأى هذه الحوادث بأنه كبير الاسف شديد الالم لهذه المجازر وقال : « إن مصر التي خدمت إنجلترا وحلفاءها بكل إخلاص مدة الحرب لها الحق كل الحق فى أن تجاهر فى وجه إنجلترا باسترداد حقها في الاستقلال والحرية ! »

« والامر العجيب أثناء هذه القلاقل ، أن الامة المصرية ما فتئت تحتج على غلظة الانجليز كما أظهرت مودة وعطفا على جميع النزلاء الاجانب ما عدا بعض الارمن الذين أطلقوا الرصاص علي المتظاهرين ، فقد قتلهم المصريون جزءا وفاقا

« أما جنازات الضحايا المصرية من رجال ونساء وأطفال ، فقد كانت مؤثرة فى النفوس للغاية ! جنازات سار فيها القساوسة ورؤساء الديانات والطلبة جميعاً . تتقدمهم فرق الموسيقى ، واشتركت فيها جميع الرايات الدولية ، وعلي الجملة فقد كانت جنازات مهيبة رهيبة لها سالت عبرات العيون وخشعت القلوب ، فلعنة الله علي الظالمين !

« إنهم يتساءلون هنا عما فعلته لجنة وفد زغلول باشا إبان هذه الحوادث ، ويؤكدون بأن أعضاءها انزووا فى عقور ديارهم . أما الحزب الوطني وعلى رأسه على فهمى كامل بك شقيق « مصطفى كامل » فأنه احتج ضد المقاتل الانجليزية وبعث باحتجاجاته إلى جميع رؤساء الحكومات وبرلمانات الامم المتحضرة !

« كان اليوم السابع من شهر أبريل التالى يوم أفراح عامة لان اللورد ألنبى أصدر منشوار فيه أعلن للملاء إطلاق سراح الاربعة المبعدين إلى مالطه والسماح التام لكل مصري بالسفر إلى حيث يشاء !

« على أثر هذا التسريح وقعت بضع حوادث محزنة سببها سلوك الجنود البريطانية وقد أسف لوقوعها اللورد ألنبى نفسه !

« وفي يوم ١١ أبريل سافر من القاهرة جميع أعضاء وفد زغلول باشا قاصدين إلى مالطه ليرافقهم منها الاربعة المطلق سراحهم ! ومن ثم قصدوا جميعا إلى باريس

« والسبب فى عدم سفر وفد الحزب الوطنى راجع على ماأعتقد إلى أنه لايصح أن يمثل مصر وفدان في شأن واحد !

« ألف رشدى باشا وزارة جديدة فى ٨ أبريل ولكنه أستقال فى الحاد

والعشرين من نفس الشهر لان الموظفين المصريين أبوا العودة إلى أعمالهم معتقدين أن إضرابهم ليس إلا احتجاجاً على الاحتلال البريطاني ، وعلى ذلك لا يكون في وسع أية وزارة أن تباشر عملها في مصر !

ولكنهم عادوا إلى دووانيهم فى اليوم التالى لتاريخ هذه الاستقالة ! ! !

القاهرة فى ١٦ مايو سنة ١٩١٩ «ب ١٠»

***

«أسفت بعد قراءة هذا الخطاب جد الاسف لعدم قيام الرجال الذين تلقوا دروس السياسة وضروبها على « مصطفى كامل » بهذه الحركة الوطنية مع زغلول باشا، بيد أنه بالرغم من عدم وجود وفد للحزب الوطنى بأوربا فأن هذا الحزب أدى خدمات كبيرة لبلاده ولا يزال يؤديها ! فهو دائب العمل لافتا نظر الامة إلى كل حدث ضار بمصر فيما ينشره بين آن وآن من الأعمال الموقظة المرشدة المنيرة سواء أكانت كتبا أم تقارير أم مقالات أم خطابات عامة أم احتجاجات أم نشرات أم بلاغات ، إلى غير ذلك من وسائل الوطنية العملية الصادقة !

« وأنه برغم إلغاء الحكومة لصحف هذا الحزب السيارة واحدة بعد أخرى وبرغم تملك خصمائه السياسيين أكثر الصحف المصرية فأنه برسائله الجلية الأثر إستطاع أن يهدى الأمة المصرية سواء السبيل فى حقوقها الوطنية، فلا ألأعيب الأنجليز ،ولا الأضطهادات ،ولا الزمان ،بقادرة على إطفاء جذوته القومية أو فل عزيمته الوطنية !

«ناضل هذا الحزب مشروع ملنر فظفر ! ولقد أدرك المصريون قاطبة قيمة نصائحه لهم بألا يزجوا بأنفسهم فى تيار المفاوضة ، دون أن يضمن أساسها بعد ماراوه من النتائج وما كان شفيعا لهذه النصائح . . . .

«إن هذا الحزب قد نكب كثيرا ! فرئيسه محمد فريد ووكيله علي فهمى كامل ورئيس تحرير صحيفته الرسمية عبد العزيز جاويش وكثيرين غيرهم من مشهوري أعضائه قد سجنوا وأبعدوا ونفوا مرات عدة قبل الحرب وإبانها وبعدها!

(وفاة فريد بك)

« إنتقل إلى رحمة الله المبرور الوطني الأجل « محمد فريد بك » رئيس الحزب الوطنى المصري فى مساء يوم السبت الخامس عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ م بمدينة برلين عاصمة ألمانيا.وما نعاه الناعون حتى بكته الأمة المصرية بأسرها معتبرة أن فقده رزء وطني جسيم...وحزنت عليه حزنا طويلا . . . .

« ولقد شيعت الجماهير الخفيرة جثته إذ وصلت إلى مصر ، وأحاطت بجنازته العظمة الوطنية وشارات الحداد الأهلى بكل مظاهرها ، وسار فى مشهده الأمراء والعظماء والكبراء والأعيان يتقدم الجمع المحتشد حضرة صاحب السمو الأمير السامى الشيم عمر طوسون ، ذلك الذى شيع الجثة فى الاسكندرية ثم في القاهرة...وما ذلك إلا لأن إخلاص الفقيد الوطنى وولاءه لأمته جعلاه جديرا بهذه التحية حقيقا بأجل اكرام وأخلد ذكرى

« تقيم الأمة المصرية على بكرة أبيها للفقيد العظيم فى كل عام حفلات الذكرى ، حفلات يخطب فيها الخطباء والشعراء ، معددين مناقب ذلك البطل المقدام ، ذاكرين تضحياته النادرة فى سبيل استقلال مصر وعظمة وادى النيل . .

« ألا إن فريد بك لمثل أعلى من مثل الوفاء بالعهد يضرب فى كل جيل للناشئين ، ليكون مرشدا صادقا للمخلصين

(لجنة ملنر)

« لم تر إنجلترا بدا إزاء أمة كلها ثائرة إلا أن تشكل لجنة برئاسة اللورد ملنر (وزير المستعمرات البريطانية) لتمحص الأسباب ، وتقرر النتائج ، وتقترح نظاما يرضى المصريين ! .

« وفى هذه الأثناء تشكلت فى مصر وزارة محمد سعيد باشا ، فى ٢٢ مايو سنة ١٩١٩ ، ففتحت مصراعي باب الحريه للقلم واللسان ، ورأت الصحافة من الحرية ما لم تره من قبل ، واستبدلت بالمجالس العسكرية البريطانية المحاكم النظامية . ولكنها بعد ستة أشهر قدمت استقالتها ، فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ إذ وثقت من أن لجنة إنجليزية تأتى إلى مصر لاجراء تحقيق شاعرة بأن فى قدومها حطة لكرامتها وكرامة مصر بأسرها

« وصلت لجنة اللورد ملنر إلى القاهرة فى السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ ظانة أن فى استطاعتها الاحتكاك بالشعب المصرى وتحقيق برنامجها الاستعماري

« ولما وجدت نفسها فى مازق لامخرج منه ، نشرت فى الامة المصرية بلاغا هذه ترجمته :

« جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر ، فأدهشها مارأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم ، فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد ، وأنه لا نصيب له من الصحة البتة ، وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد ، هو التوفيق بين أماني الامة المصرية وبين مالبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فيها ! وأن اللجنة لعلي يقين من أنه إذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص من الجانبين ، يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية ، وأنها لترغب رغبة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية !

« وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئات المشخصة للامة المصرية ، وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما ، أو حصرها فى دائرة مخصوصة ، وهى تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ ، أو تنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها ، وأن حرية المناقشة شرط أساسى منجح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق

لورد ملنر »

***

« على أثر نشر هذا البلاغ ، رد عليه الأمراء والعلماء والأحزاب بأبلغة أخر وطنية. وأنى أرى من النافع أن أقدم للقراء ثلاثة أصول عن أهم الأبلغة الوطنية المصرية التي صدرت في هذا الشأن :

أمراء مصر

« إن الأمراء الذين هم من صلب محمد علي ، والذين ماظهروا من قبل فى ميدان السياسة أعيانا ، قد نشروا فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ بلاغا ، هذا نصه :

« أبناء مصر ، مواطنينا الاعزاء

« يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدي من كان موجد مصر الحديثة وخادمها ، ومنقذ المصري ومرشده ، ألا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الاعظم المرحوم « محمد علي الاول » وجمعت القدرة الالهية فى شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فأرادت القدرة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الارض الطاهرة ، وتغمر بنعمها ..

« كذلك فرض الله علينا نحن ذرية « محمد على الاول » خدمة مصر ، وإخواننا المصريين ، والسير على أثر جدنا الاكبر لتحقيق آماله الشريفة ، ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا ، والمطالبة بحقوق مصر والمصريين

« وبما أن الامة المصرية الشريفة التى هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا أعظم منزلة نفخر بها فى العالم بأسره

« وبما أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا نادت بكل صراحة وأجلي بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة

« جئنا نحن أولاد « محمد على » لا لنشارك أمتنا فى أمانيها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ونضع أيدينا فى أيديهم ، وما نحن إلا روح واحدة فى

جسم واحد وقوة لاتقهر ! نطالب بحقوق وطننا ! نطالب بحقوق أمتنا ! نطالب باستقلال مصرنا استقلالا تاماً مطلقاً من كل قيد وشرط

الامضاءآت

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد على إبراهيم — يوسف كمال — إسماعيل داود — منصور داود »

« وكذلك أرسل الامراء كتابا اللورد ملنر فى نفس التاريخ وهذه ترجمته :

« جناب اللورد

« بما أن جميع طبقات الامة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها !

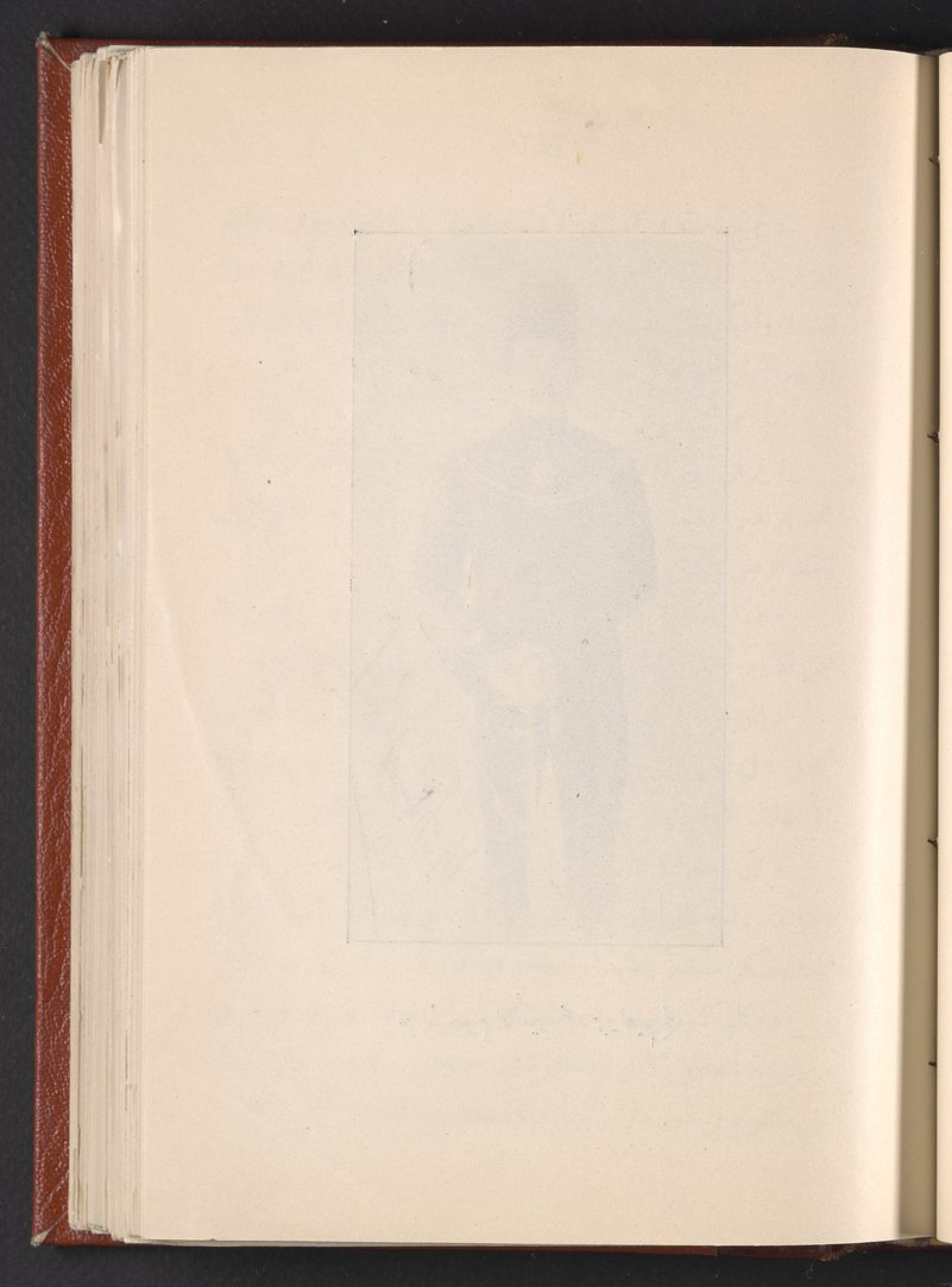
« وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصرى برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذي لايدع مجالا لكائن من كان أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة

« وبما أن جميع أعمال الامة المصرية المتحدة اتحاداً مكيناً صادراً من سويداوات قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيقي لم يدفعها إليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن

« فعليه نقدم لجنابكم هـذه المذكرة لنحيطكم علما بأننا لا نقصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الامة المصرية فقط ، بل نضم إليها لنكون جميعاً جسما واحداً مطالباً بحقوق الشعب المصري ومتمسكا بالاستقلال التام لمصر !

« وتفضلوا بقبول فائق إحتراماتنا

كمال الدين حسين . عمر طوسون . محمد علي إبراهيم . يوسف كمال . إسماعيل داود . منصور داود »





﴿ المرحوم الأمير محمد إبراهيم ﴾

« جميع أحفاد « محمد علي الأول » يحبون بلا استثناء مصر وطنهم العزيز حب العبادة . ومن بينهم أمراء أدباء مساوون لأرقى أمراء أوربا فضلا وأدباً . ومنهم الأبرار الذين دأبهم الأحسان والذين لا يجدهم المرء إلا نادراً بين أعضاء الأسر الحاكمة الأخرى !

ألامير محمد إبراهيم

« عرفني ابني « مصطفى كامل » بالمرحوم المبرور الطيب الذكر الامير محمد إبراهيم ، ذلك الذي كان وطنياً عظيما ، وكان سخاؤه لا حد له في سبيل إنقاذ الوطن !

« هذا الأمير المرحوم هو ابن المرحوم المبرور الأمير ابراهيم باشا نجل الأمير أحمد باشا الذي كان ولي عهد مصر وغرق في كفر الزيات

« المرحوم الأمير محمد إبراهيم هو أول أمير مصري آزر « مصطفى كامل » في أعماله السياسية، إذ أنفق في سبيل تخليص مصر من ربقة الاحتلال الانجليزي المال الوفير ، بسخاء نادر وحمية صادقة . . .

« كان رحمه الله كاتباً قديراً فنشر الرسائل الممتعة في صحيفتي اللواء والمؤيد ، ولعله كان أول أمير مصري كتب في الصحف السيارة بحرية تامة وفكر مستنير وعقيدة راسخة وحمية قومية !

« وكان كذلك خطيباً مصقعا فقد رأس حفلة توزيع الجوائز في « مدرسة مصطفى كامل » بالقاهرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٢ والقى خطابا نشره اللواء في أول مارس سنة ١٩٠٢، وهذا هو نصه :

«أيها السادة الكرام

«يسرني أن أراكم مجتمعين في هذا النادي نادي العلم والادب. فرحين بنجاح أبنائكم نجاحاً يبشر بحسن مستقبلهم وفوز النابغين منهم بالجوائز التي أعدتها لهم المدرسة

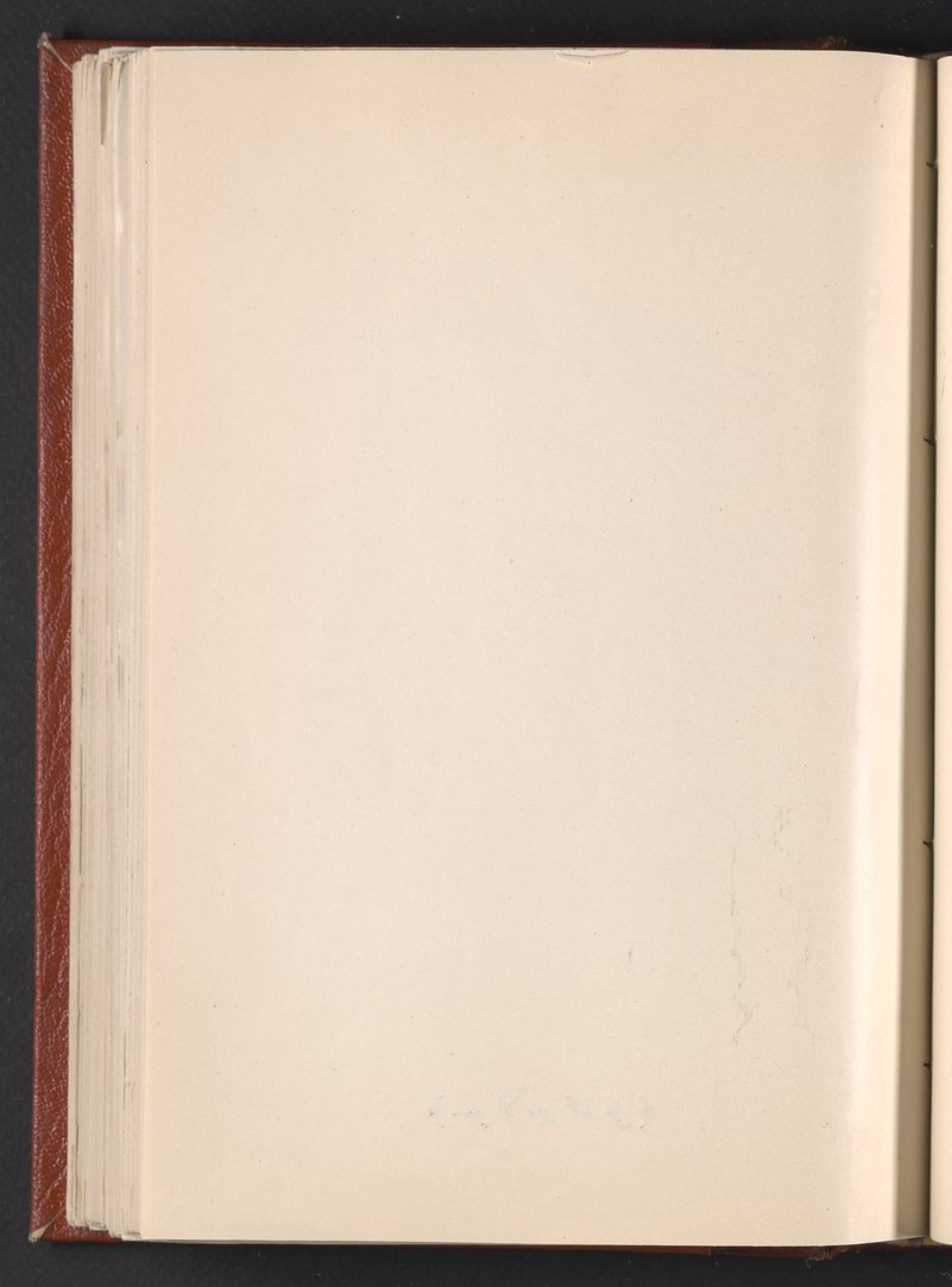
« ولقد زرت هذه المدرسة منذ عامين وقضيت فيها زمناً تأكدت فيه أن القائمين بأمرها والمدرسين لتلاميذها يقومون بواجباتهم حق قيام. ولذلك تعلقت بها وبمن فيها. وما سمعت بهذا الاحتفال إلا أتيت إليه مسروراً مرتاحاً

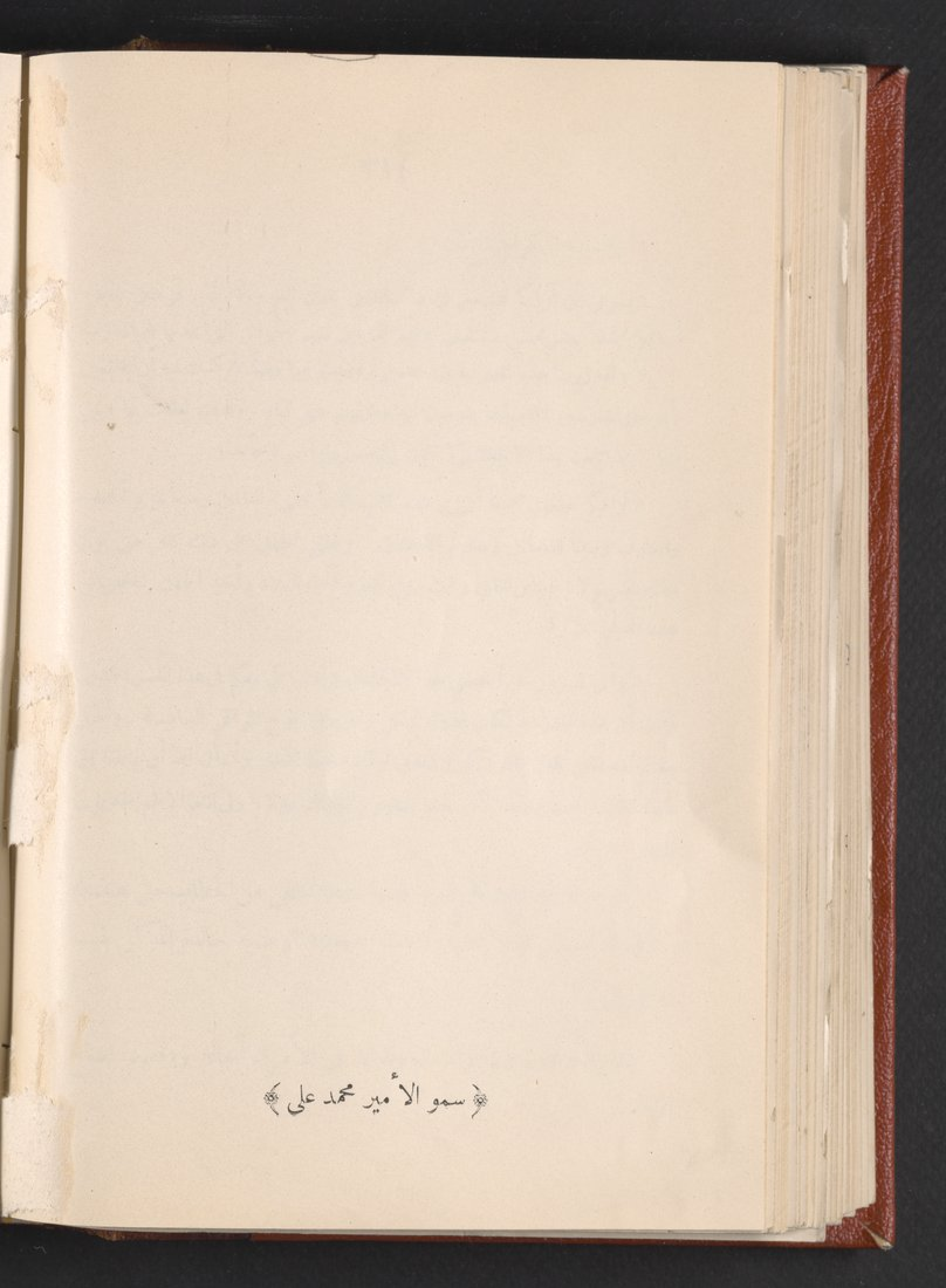
« وأنكم تعلمون جميعاً أن مصر كانت شمساً تضيء العالمين ومنبعاً غزيراً للعلوم والمعارف ومنبتاً للفضائل ومكارم الاخلاق. ثم قضى الجهل على ذلك كله حتى تولى ملك مصر مولانا العباس الثاني وعمت روح العلوم أنحاء البلاد وأخذ الجهل يتقلص عن هذه الديار العزيزة

« وأني لمسرور جداً بحضور هذا الاحتفال واشتراكي معكم فى هذا العمل الجليل. وآمل أن هذه المدرسة تكون قدوة لكل راغب في بلوغ المراقي السامية. وأشكر سعادة مصطفى كامل بك لكونه دعاني لرئاسة هذا المحفل وأسأل الله أن يوفقنا إلى مافيه الفائدة تحت رعاية أكبر نصير للعلوم والمعارف مولانا ولى النعم الافخم الخديوى المعظم ...»

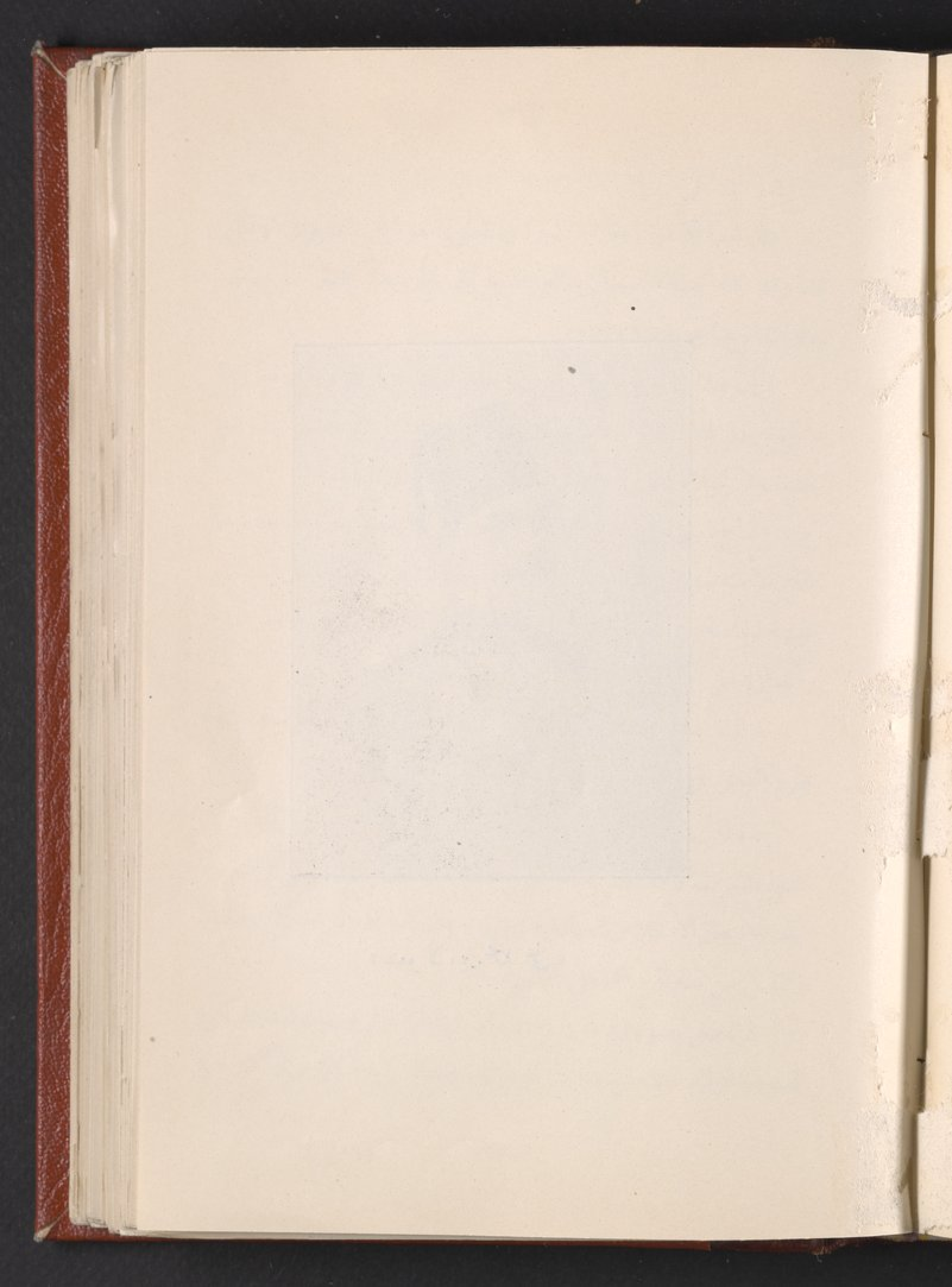
«وقد كان يقاطع فى كل فقرة يلقيها. وما انتهى من الخطاب حتى هتف له آلاف الحاضرين هتافا عالياً ودامت صفحته الوطنية خالدة الذكر نقية الاثر..

« رحمه الله رحمة واسعة وبارك في الأمراء أنجاله ووفقهم لصالح الأعمال





﴿ سمو الأمير محمد على ﴾





« سمو الأمير محمد علی »

الامير محمد علي

«إن لهذا الأمير احتراما كبيرا فى نفسى ، هو ابن الخديوى توفيق باشا وقد نفته السلطة العسكرية البريطانية إبان الحرب أكثر من ست سنوات بعيدا عن وطنه وأمته . .

« إن هذا الأمير لروح كبيرة جذابةوقد أحبه بنو وطنه حبا جما لأنهم يرون فيه أميرا على فضائل وطنية جمة ،ومصريا عالي الشيم ، لازهو عنده ولا خيلاء ، بل إنه أمير ديمقراطى بكل معانى الكلمة

«ساح سموه فى البلاد النائية كاليابان وأمريكا وجنوب أفريقيا وغيرها ناقلا لأمته صورا صادقة عن الحياة الاجتماعية للشعوب المتباينة فى الكتب القيمة الجامعة التى ألفها باللغة العربية والتى أهداها أهله وذويه ومريديه وأنصاره من الطبقات المستنيرة فى الأمة المصرية

« لقد أبعدته السلطة العسكرية البريطانية عن مصر إبان الحرب وبعدها فحرم العيش فى بلاده نحو سبع سنوات !

« ولما أن عاد فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢١ م إلى وطنه،بعد ذلك الغياب المديد،شعرت الامة المصرية كافة بفرح عظيم . وجاءته الوفود من كل صوب لتقدم له برهان الأخلاص الصادق ولتحييه تحية الولاء الجديرة بأمير كريم الخلق والنفس من سلالة « محمد علي العظيم»

« تفضل سموه ودعاني مع صديقات لي إبان زيارتى مصر ،ولقد تملكني السرور الزائد عند ماسمعته يذكر فرنسا بعاطفة كبيرة كان فيها أكبر تحية

سامية لشخصي . وأقوى برهان على أن مؤسس الأسرة الحاكمة في مصر قد ورث أبناءه حقيقة حب فرنسا كما جاهر في كتابه الذى أرسله لملك فرنسا لويس فيليب !

« إن سراي المنيل التي يسكنها الأمير لمن أدق طراز عربي ولم أر أجمل منها . ولا مثالا للذوق العالي مثلها . ذلك لان كل مافيها من الفن الراق والنظام الشامل، والتنسيق البديع، ليس إلا رمز لخلق ساكنها، الامير الجليل الامير عمر طوسون

« إن عاطفتي لكبيرة نحو الأمير العظيم عمر طوسون ذلك الذى كان يعجب به ابني مصطفى كما يعجب به اليوم أخوه علي !

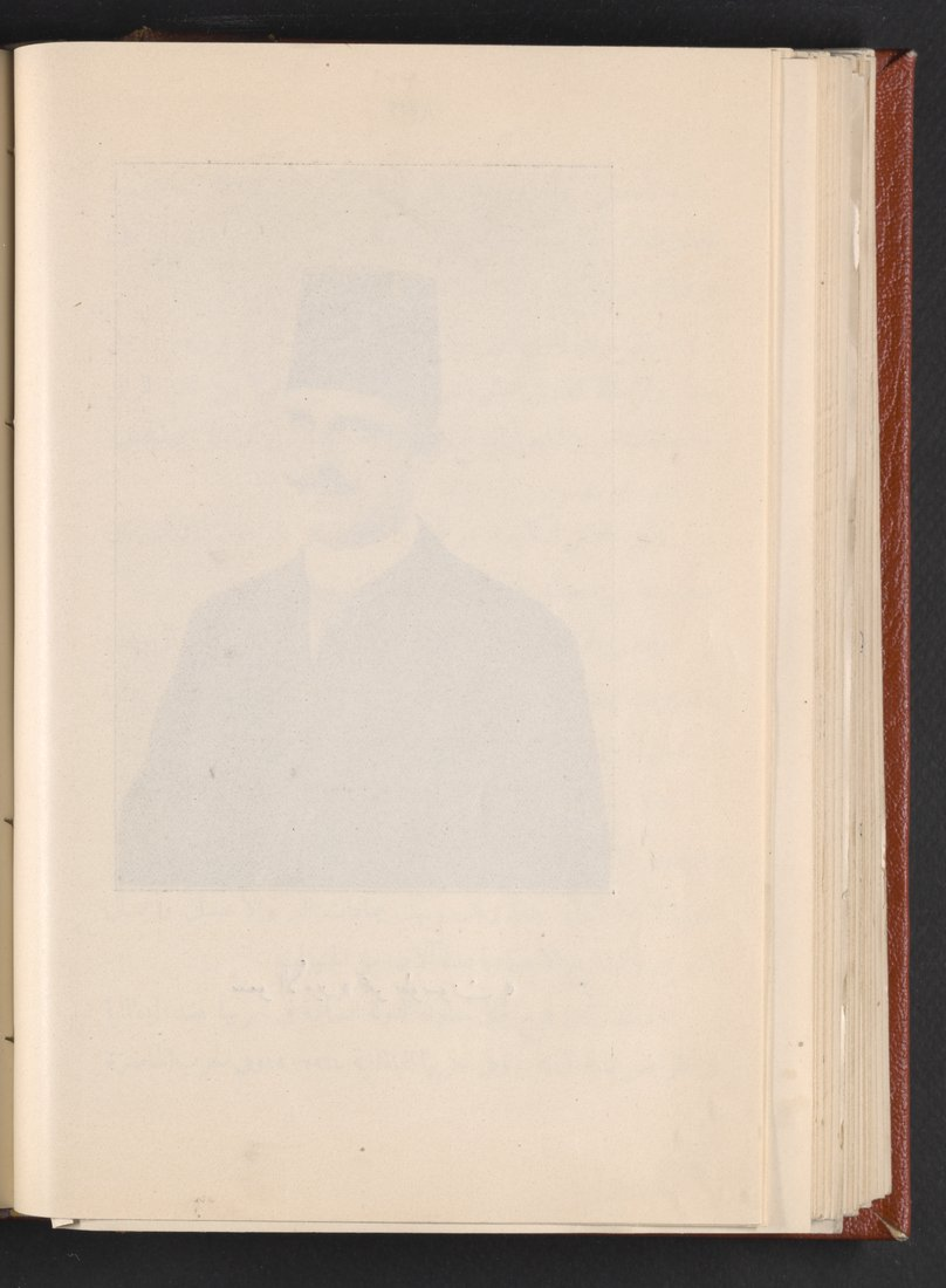
« إنه لمن المحسنين وله في أنفس أمته عين الحب الذى كان لجده والى مصر (سعيد باشا) ذلك الذى كان يقول مكررا : (لقد أوجدتنا مصر فواجب علينا أن نعمل لوجودها ورفعتها بجد وإخلاص)

« الأمير عمر شخصية بارزة سامية ، ذات مقام عظيم في مصر عامة، وفى الأسكندرية خاصة، تعترف له الأمة المصرية بالجميل من أعماق قلوبها لأعماله البارة . فلقد وهب ويهب جماعات البر والأحسان وأعمال النهوض والمشاريع الاجتماعية عدة آلاف من الجنيهات

« ولقد رأس جميع لجان معاونة الدولة العثمانية في حربها ضد إيطاليا في طرابلس سنة ١٩١١، وفى حربها البلقانية سنة ١٩١٢ وفى الحرب الحاضرة



سمو الأمير « عمر طوسون »



بين أنقرة واليونان ، ورأس ويرأس لجان إعانات الهلال الاحمر فى كل حرب أو كارثة إسلامية بكل وفاء وإخلاص

« إنه عدا ذلك يكتب المقالات القيمة فى الصحف السيارة وفى المجلات ويلقى محاضرات شائقة فى المواضيع التي هى أكثر نفعا لبلاده ، كما يؤلف المؤلفات النفيسة ويوزعها بلا ثمن ، ومن صفاته السامية إكرام العلماء من أية جنسية كانوا ..

« وعلى الجملة فأن هذا الامير العظيم من أنفع أحفاد « محمد على الكبير »

الامير يوسف كمال

« هـذا الأمير يشبه في صفاته العالية الأمير محمد إبراهيم ابن عمه . إنه لأديب أريب ، وملم بلغته الوطنية العربية كما كان ملماً بها « مصطفى كامل »

« إن طيبته وشجاعته قد جعلتاه محبوباً ومهيبا

« كان والده المرحوم المبرور الأمير ,, أحمد كمال باشا ،، محبوبا للغاية ، وقد أراد أن يكون ابنه مثله محبوبا فرباه تربية عالية . وبعد أن انتقل والده إلى دار الخلد وكان هو لا يزال شابا بدأ أعماله الحسان بتأسيس مدرسة لتعليم الفنون الجميلة بالقاهرة . ومدرسة ثانية للبنات . وثالثة للبنين بنجع حمادي . وقدم هبات ملؤها الكرم للجامعة المصرية وللجماعات الخيرية الأسلامية والمسيحية وأسس النقابة الزراعية العليا التي يرأسها مع كثير من الأعمال الاجتماعية

«إن سياسته حقيقة وطنية . فأن الخطابة التي ألقاها بفندق شبرد أمام اجتماع وطني كبير في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ نالت لبلاغتها ووطنيتها الاستحسان العام والتصفيق الحاد وعلى الأخص عندما حض أمته على الاستمرار في الاعتماد على العدل والحق والحجج البالغة لتبلغ الاستقلال التام لمصر مع سودانها

«لقدقرأنا جميعاً في هذه الايام أحاديثه الحكيمة التي نشرتها صحف مصر الفرنسية ، تلك الأحاديث القيمة التي دلت على أن حرية مصر ليست سرابا ، وأن الأمة المصرية المؤلفة قلوبها مع قلوب أمرائها لا يمكن أن تضل سبيل هذه الحرية

« ولقد أراد فى ٢٤ مارس الفارط (١٩٢٢) أن يرأس حفلة كبيرة فى القاهرة ، ليبين الحوادث ويرد على تصريحات إنكلترا الباطلة إزاء استقلال مصر وحريتها ، ولكن السلطات العسكرية البريطانية التي لاتزال أحكامها العرفية تجري فى مصر حالت دون الاجتماع !

« وأنه عدا أعماله الصائبة النافعة لوطنه وأمته قد طاف مراراً حول الأرض، كما أنه من أكبر غواة الصيد فى العالم ولديه مجموعة ثمينة من الحيوان والطيور المختلفة بسرايه بالمطرية

الامير حيدر فاضل

« إني أعطف كثيراً على الأمير حيدر ، الذي هو شاعر فرنسي جليل،

والذي شرفني مع « مصطفى كامل » بمرافقتي وزميلاتي عندما زرنا صعيد مصر بطريق النيل فى سنة ١٩٠٤

« إنه أمير أنيس ظريف، وصديق مخلص وفي

الامير عزيز حسن

« ما تعرفت إلى الأمير عزيز حسن إلا منذ بضعة أشهر عندما شرفني بزيارته مع ابني «علي كامل»

« يشبه الأمير عزيز في حديثه وإشاراته أباه الأمير حسن بن الخديوى إسماعيل ذلك البطل الذي مات شاباً

« إنه لوطني كبير، نفي فى أسبانيا مدة ستة أعوام إبان الحرب وبعدها وما مضى عليه فى مصر ستة أشهر بعد عودته من منفاه حتى نفي مرة أخرى فى أوربا!

« إنه ابن أخي سلطان مصر « فؤاد الأول » والشعب المصري يحبه حبا جماً لصراحته الجذابة ولكتاباته الوطنية ولأنه الصديق الحميم لكل وطني يعمل لرفعة مصر وعرشها

« وأني لمعجبة بفصاحته وبوطنيته الحادة!

الامير كمال الدين حسين

« هو ابن « السلطان حسين كامل » وقد رفض قبول السلطنة!

« إني لا أعرفه. ولكن أصدقائي المصريين أظهروا لي إعجابهم بسامي خلاله وصادق وطنيته

« وها هو نص الخطاب الذي قدمه للمرحوم والده رافضاً به السلطنة :

« القاهرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧

« ياصاحب العظمة

« ذكرتموني عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام العرش السلطاني إلى مابعد بحثه . وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لى عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية مقصورة على الاكبر من الابناء ثم بعده لاكبر أبنائه وهكذا على الترتيب

« وأني لاذكر لعظمتكم هذه المنة الكبري لما فى هذه الرغبة من التشريف لي على أنى مع إخلاصى لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتي الآن يمكنني من خدمة بلادي أكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى

« لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم أن تأذنوا لي أن أنزل عن كل حق أو صفة أو دعوي كان من الممكن لى أن أتمسك بها فى إرث عرش السلطنة بوصف أنى إبنكم الوحد

« وأني بهذا الوصف أقرر الآن نزولى عن جميع ذلك ، كما أني لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكبير الاحترام »

كمال الدين »

(الأميرات المصريات)

« ليست الأميرات المصريات بأقل من الامراء رقياً وحضارة فأنهن جميعاً متعلمات تعليمات أوربياً . . ومن بين اللاتي قدمن الخير وصنوف البر أو

اللاتي كتبن كتبا قيمة أذكر اثنتين مثلا للجميع، هما الأميرة فاطمة هانم كريمة الخديوى إسماعيل فأنها وقفت شطرا كبيرا من أملاكها وجميع حليها مما يقدر بعشرات الملايين من الفرنكات على المعارف العمومية وأعمال البر. والأميرة قدرية هانم كريمة السلطان حسين كامل فأنها كتبت بالفرنسية أسفارا نفيسة. وقد كان آخر مؤلف لها هو « رسائل من أنقرة المقدسة» ذلك الكتاب الشامل لابدع الأوصاف المؤثرة والدال على قدرة وبلاغة الأميرة الكاتبة فى لغتنا

(العلماء)

إن العلماء الذين هم رؤساء الدين الاسلامي في مصر، والذين لم يعتادوا النزول إلى ميادين السياسة، قد أرسلوا خطابا للسلطان، ولوزيره الأول يوسف وهبه باشا، ولعميد إنجلترا في مصر، على أثر بلاغ لجنة ملنر وهذا هو نصه:

« إن علماء الازهر الشريف، وأعضاء مجلسه الاعلى، إزاء الظروف الحاضرة وما جرته على البلاد من خطوب تفاقمت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها، يرون من أقدس الواجبات التي فرضها الله عليهم ألا يتوانوا عن القيام بوظيفتهم من إبداء النصح والارشاد إلى تأييد السلم فى الارض وتوطيد العلائق الحسنة بين الامم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله به فى جميع الشرائع المنزلة، ولا سيما الشريعة الاسلامية الغراء

« أجمعت الامة المصرية على التمسك بحقها الشرعى فى الاستقلال التام، وأصرت على المطالبة به بكل مالديها من الوسائل المشروعة، دون أن يظهر من جانب

الحكومة الانجليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق ، فأدى إذ ذاك إلى أحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق ، فكانت النتيجة استمرار الاضراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة !

« لذلك يرى علماء الازهر الشريف ، وأعضاء مجلسه الاعلى الموقعون على هذا ، أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي :

« أن تفي الدولة الانجليزية بوعودها ، وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بتراثه المجيد ، وبمكانته الخاصة ، وبمقامه الراجح في بلاد الشرق أجمع !

« وبذلك تمتنع وسائل الشدة التي طالما ظهرت آثارها بما يوجب الاسف الشديد ، ويخلد أبناء الامة كلهم إلى الهدوء والسكينة ، ولا يضمرون ضغناً ، ولا حقداً للحكومة الانجليزية ، ويقومون بالمحافظة على صوالحها مثل قيامهم بصوالح سائر الدول الاجنبية !

« هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا ، قد أديناها قياماً بالواجب على خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين » !

«وقد ذيل هذا الخطاب بتوقيع صاحبي الفضيلة شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وسعادة أحمد باشا زكي سكرتير مجلس النظار وسعادة محمد بك إبراهيم المستشار بمحكمة الاستئناف بصفتهما عضوين بالمجلس الأعلى وبتوقيع أصحاب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقاً وجميع أعضاء هيئة كبار العلماء ومدرسي الأزهر الشريف والمعاهد الدينية الأخرى

(بلاغ الحزب الوطني)

«اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني على أثر إذاعة بلاغ اللجنة الانكليزية التي يرأسها جناب اللورد ملنر وقررت :

« أولا — توجيه كلمة إلى أعضاء الحزب خاصة وإلى الامة عامة وهذا نصها :

« أعلن جناب اللورد ملنر فى بلاغ لجنته للامة أن الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ما أوفدت اللجنة إلى مصر إلا لغرض واحد ، هو التوفيق بين أماني الامة المصرية وبين ما للدولة البريطانية العظمى من الصوالح الخاصة في مصر مع المحافظة علي الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب الناطنين فيها ، وأظهر جنابه رغبة اللجنة فى الوقوف علي آراء الهيئات المشخصة للامة المصرية وأنها لترغب رغبة صحيحة صادقة فى أن يكون أساس الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر قائماً علي اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت نظم دستورية ! !

« هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته الصحف المحلية ، وليست للحزب الوطني إزاءه سياسة خاصة ، بل إنه لا يزال متمسكا بسياسته التي أعلنها للامة مرارا وتكرارا ، والتي أبانها تجاه السياسة الانجليزية بكل وضوح فى الخطابة التي ألقاها باسمه وكيل الحزب الاول ، علي فهمي كامل بك ، فى حفلة تأبين المغفور له رئيسه محمد فريد بك فى يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجاري (سنة ١٩١٩) وهذا فحواها :

« إن الامة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها إستقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال . وأنها لا ترضى بالمخابرة مع أية لجنة بريطانية أو غيرها إلا إذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام ، وأعلنت اعترافها رسمياً وأيدته بجلاء الجنود الانجليزية عن وادي النيل وسحبت إعلان الحماية :

« إذا اعترفت إنجلترا أمام الملاء رسمياً بهذا الاستقلال بحسن الطوية وصدق الاخلاص الذين أشار إليهما جناب اللورد ملنر ، وجلت الجنود البريطانية من البلاد وسحبت إعلان الحماية ، فأن الامة المصرية تشعر إذ ذاك بأن إنجلترا وفت بوعودها ، وبرت بعهودها ، وتكون الامة المصرية بأسرها مرتاحة لكل مخابرة لا تمس استقلالها التام فى أمورها الداخلية أو الخارجية !

« هذا وما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كرزون ، ومستر بلفور ، ومستر لويد جورج وغيرهم ضاربين باستقلال مصر التام عرض الافق ، وما دامت البلاد محتلة بجيشين أحدهما حربي ، والثاني ملكي ، وما دامت الاحكام العرفية تصدر كل يوم باعتقال أبناء الامة ، وتوقع العقوبات المختلفة بلا حق وبلا رحمة على طلاب العلم ، وما دامت حريات القول والكتابة والاجتماع مصادرة ، وما دامت البلاد فى فوضى من التشريع ، وعلى الجملة مادامت الارواح تختطف لاجل مظاهرة سياسية سلمية ، إلى غير ماذكر من الضحايا التي ضحت بها الامة في سبيل إستقلالها التام ..

« نعم مادام كل هذا قائماً فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتمدين ، فأن كل مخابرة من جانب مصر مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها إلا النزول عن هذا المطلب الاسمي — مطلب الكرامة والاباء — مطلب الاستقلال التام !

« لذلك ينصح الحزب الوطني المصري للامة بأسرها بأن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام ، وألا يفوتها أنها لو نالته بأي شرط كائناً نوعه ما كان فأنه لا يكون استقلالا تاماً بمعناه المرسوم !

« فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية — مادام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل انجلترا ولم ينفذ بالفعل — واجبة كل الوجوب على كل مصري ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ، ويشعر بمركزه وكرامته فى الوجود »

« ثانياً — قررت اللجنة إرسال صورة هذا البلاغ لجميع قناصل الدول المختلفة فى مصر ولجميع لجان الحزب فى أوربا

القاهرة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

وكيل الحزب الوطني
علي فهمي كامل »

« إزاء هذه المقاطعة التى ارتضتها الامة المصرية قاطبة لنفسها وأقرتها لم تر لجنة اللورد ملنر بدا ـ بعد أن فشلت ـ من أن تعود إلي لوندره فبرحت القاهرة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٠!

ولى العهد

« وفى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ بعث اللورد اللنبي بوصف أنه مندوب انجلترا العالي بمصر إلى السلطان (فؤاد الأول) المكتوب الآتى نصه :

«القاهرة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

« ياصاحب العظمة

« إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلي النظر في نظام وراثة السلطنة المصرية وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الامير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الاكبر من الاولاد فالاكبر من أولاده وهكذا وإن لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كاولياء عهد لعظمتكم في حق تقلد السلطنة المصرية

«وأنى مع تقديمي التهاني لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للاعراب عن اعتقادي الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها صوالح بريطانيا العظمي ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين «ولي الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص الخادم المخلص

اللنبي (فيلد مارشال)

« لم تحتج على هذا المكتوب أية جماعة من جماعات الوطن المصري

إلا الحزب الوطني فأنه الوحيد الذى احتج ضد تدخل إنجلترا فى هذا الشأن الوطني البحت !

***

« وبعد أن عادت لجنة ملنر إلى لوندره ، بذلت كل جهدها للاتصال بالوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا ، والذى كان مقيما بباريس . ولقد نجحت هذه اللجنة الانجليزية في إقناع الوفد بالسفر إلى لوندره ! فسافر إليها زغلول باشا وزملاؤه وابتدئت المفاوضات بين الطرفين !

« أتمت لجنة ملنر مفاوضاتها مع الوفد المصري بأن قدمت له مشروع إتفاق بين البلدين ! ولقد رفضته الأمة بأسرها لأن تحفظاتها لم تقبل !

« ولقد ذكر الحزب الوطني فى مقدمه تقريره الذى رد به على هذا المشروع مانصه :

«في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على وادى النيل ثم خلعت الخديوى عباس وعينت مكانه البرنس حسين كامل بلقب « سلطان مصر » وبعد وفاته عينت مكانه السلطان فؤاد ثم رتبت الوراثة لعرش مصر

« وفى معاهدتي فرساي وسان جرمان اعترفت المانيا والنمسا بالحماية الانجليزية وكذلك فعلت حكومة الاستانة في معاهدة سيفر ورضيت بنقل سيادة الباب العالى علي مصر إلى انجلترا !

« قلنا إن انجلترا ما برحت تبحث عن سند صحيح مطابق للقانون الدولي وأنها ترمي إلى الحصول على هذا السند من يوم دخولها مصر ، ونكرر القول إنها إلى اليوم لم تحصل علي هذا السند الصحيح فلا إعلان الحماية ولا ترتيب وراثة السلطنة ولا

معاهدات الصلح مع الدول ولا اعترافات تركيا . لاشيء من ذلك يعطى انجلترا سندها القانونى المنشود

« وبعد فما هي الحماية؟ أليست اتفاقا بين دولتين مستقلتين استقلالا تاما بموجبه تنزل الدولة المحمية عن سيادتها أو عن شيء من سيادتها إلى الدولة الحامية، فقبول الدولة المحمية هو الركن الاساسى لانعقاد الحماية وبدونه لاوجود لها ولو اجتمعت دول الارض جميعا علي الاعتراف بوجودها . إن الحماية عقد مشابه لعقد البيع، وفى الواقع إنها بيع للسيادة أو لبعضها ولا يصح عقد البيع من غير المالك وكل ورقة تصدر من غيره لاتقوم حجة عليه ولا تنهض مستندا على البيع

« لاتجهل إنجلترا شيئا من كل هذا . إنها تعرف أن قبول الامة المصرية لحمايتها هو ركن وجود هذه الحماية كما أنها تعرف أن اعتراف تلك الدول بها لايفيدها شيئا من وجهة القانون الدولي مادام عقد الحماية نفسه لم يبرم . وما اعتراف الدول إلا بمثابة تعهد منها باحترام عقد الحماية عند إبرامه

« وتعرف انجلترا فوق ذلك أنها لاتستطيع في أي وقت أن تدعى بأن الامة المصرية قبلت الحماية بسكوتها ضمنا، فان الحركة المصرية التي سمعها العالم كله ناطقة بأفصح لسان برفض الحماية رفضا صريحا . من أجل ذلك كله تريد السياسة الانجليزية أن تعقد بيننا وبينها عقداً تنال فيه اعترافنا لها بالحماية

« وأن مهمة اللورد ملنر الذي كان وزيرا للمستعمرات والذي نجح فى عام ١٨٩٨ وما بعده فى المهمة التي ندب لها، وهي ضم جمهوريتي الترنسفال والاورانج إلى أملاك إنجلترا . إن مهمته كانت منذ عامين الحصول علي قبول مصر للحماية لتنال إنجلترا المركز الشرعي الذى تجد فى طلبه من عام ١٨٨٢!

« جاء اللورد ملنر ولجنته إلى مصر لمفاوضتنا فى شكل الدستور الذي يصلح أكثر من سواه تحت الحماية ففطنت الامة المصرية إلى ماينطوي عليه قبول مبدأ المفاوضه

من شبه التسليم بالحماية أو الاعتراف بها ومن إغفال الصفة الدولية في قضيتنافامتنعت عن المفاوضة وأجمع أبناؤها على مقاطعة اللجنة . وقد أتمت اللجنة مهمتها فوضعت مشروع اتفاق بين البلدين رفضته الامة المصرية برمته رغم ماتضمنه من الاعتراف الوهمي بالاستقلال إذ رأت أنه في الحقيقة تنظيم للحماية!..»

« نشر الحزب الوطني رده هذا على مشروع لجنة ملنر بجميع اللغات ومصدرا بالقرار الآتي :

« إجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وتلت التقرير الذي قدمته إليها اللجنة المكلفة فحص قواعد الاتفاق التي عرضها الوفد المصري على الامة وأصدرت القرار الآتي نصه :

« أولا — الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة فحص القواعد بصيغته النهائية التي ستنشر بعد

« ثانياً — إعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومنظمة لهذه الحماية تنظيما يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية ومعتمدة اتفاقية السودن اعتماداً مستوراً

« ثالثاً — إبداء النصح للامة المصرية بان لا تقبل هذه القواعد أساساً لاتفاق بين مصر وانجلترا

« رابعاً — إلقاء التبعة أمام الشعب وأمام الاجيال المستقبلة وأمام التاريخ وأمام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع

« خامساً — الاستمرار في الجهاد الوطني بجميع الوسائل المشروعة

وكيل الحزب الوطني

علي فهمي كامل »

« عندئذ طلبت الحكومة البريطانية من سلطان مصر أن يعين وفداً رسميا لتفاوضه فى إبدال الحماية بمعاهدة تؤمنها على الضمانات التى ترغب فيها، وفى الوقت نفسه تحقق الأمانى المصرية، وهاهى ترجمة المخابرة الرسمية فى هذا الشأن :

« القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

« إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراي عابدين

« ياصاحب العظمة

« لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالة الملك الرأي الذي أبديتموه عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار في موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أماني مصر والشعب المصري ، تلك الاماني التى اشتهر عطف عظمتكم عليها

« ويسرني الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتي وأني متأكد أن هذا القرار يطابق رأي عظمتكم و يسهل المهمة العظيمة الشأن التي عهد فيها إلى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمي لاجل الشروع في تبادل الآراء مع حكومة جلالته في مايختص بالاتفاق المنوي عقده

« وأني أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتي بقبولها التساهل في أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية (١)

« وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الاهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصري على أساس ودي دائم

« وهذا هو نص قرار حكومتي الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم :

« إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت

---

(١) لم تلغ الحماية أبدا قبل المفاوضة الرسمية بل إنها ألغيت بعد أن رفض عدلى باشا رئيس الوفد الرسمي مشروع اللورد كرزن وبعد أن ثارت الامة المصرية مرة ثانية

أن نظام الحماية لايكون علاقة مرضية تبقي فيها مصر تجاه بريطانيا العظمي • ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلي إبدال الحماية بعلاقة تضمن الصوالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الاماني المشروعة لمصر والشعب المصري

« وأني أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامي الفائق

« اللنبي »

* * *

« ندب « عظمة السلطان » أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية لتشكيل وزارة تحقق هذا الغرض فأخذ مظلوم باشا يعمل لتشكيلها ولكن الدسائس الحزبية حالت بينه وبين التشكيل فقدم إعتذاره لعظمة السلطان فى الحال ا !

« توصل عدلي يكن باشا ، الذى كان وزيراً للمعارف العمومية إبان الحرب والذى بينه وبين الأسرة الحاكمة أواصر القربى، إلى تشكيل الوزارة ونشر برنامجه القائم على احترام رغائب الأمة ، معلناً أنها رغباته التى مبدأها استقلال البلاد استقلالا صريحاً لاشك فيه

« وبعد أن مضى شهر على تشكيل وزارة عدلى باشا ، واجهتها معارضة فريق كبير من الأمة وعلى الأخص من أنصار سعد زغلول باشا الذى كان

يرى وجوب إسناد رئاسة الوفد الرسمى إليه بما أنه رئيس وفد الامة !

« ورغما من هذه المعارضة الفاصمة لعرا الاتحاد القومي، سافر عدلي باشا إلى لوندره على رأس وفد مؤلف من كثير من الموظفين والخبراء وغيرهم . وكلهم أمل فى النجاح

« إن الشدة التى استخدمت فى محاربة المصريين بعضهم لبعض على أثر هذه المعارضة، قد سببت لمصر خساراً أدبياً جسيما ، وعلى الاخص فيما نجم عن حوادث الاسكندرية وحوادث أسيوط وجرجا !!



الأجانب في مصر

« وقعت فى يومي ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ ، مذابح فى الاسكندرية قتل وجرح بسببها جم غفير من المصريين وبعض الأيطاليين واليونانيين

« ولقد كثر اللغط فى الأوساط السياسية بشأن هذه المذابح ، فالساسة المنصفون لم يجدوا فيها أمراً غريبا ، لان الجهود التى بذلتها الأمم فى سبيل حريتها كانت مشفوعة فى الغالب بحوادث من هذا القبيل

« إن الأمة المصرية لأمة حليمة عادلة ، تحترم الأوربيين بصفة خاصة إحتراما كبيراً ، كما تحترم جميع الأجانب بصفة عامة

« وليس عجيباً فى هذه المرة أن يكون لليد الأنجليزية شأن فى هذه الحوادث ، وأن تعود عليها التبعة فى هذه المجازر :

« لو كان المصريون يبغضون الأوربيين حقيقة ، فلماذا لم تبد هذه البغضاء في ثورة سنة ١٩١٩ إلا ضد الأنجليز وحدهم؟ بل لماذا أطلق بعض خشاش الأرمن النار على المصريين أثناء مظاهراتهم ؟

« لقد جاءنى مكتوب من أحد أصدقائى المصريين ، تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩١٩ ، وهذا نصه :

« سيدتي

« يثبت الفرنسيون لنا كل يوم أنهم من أكثر الامم حضارة وأصدقاء مصر الاوفياء . . . إنهم يؤازروننا . . .

« ألامة المصرية ثائرة منذ نحو الشهر من الزمان ، وما كان الانجليز إزاءها إلا فظعاء ، فأنهم ما كفاهم أن يظلموا هـذه الامة بل دفعوا أذنابهم الارمن لاطلاق النار على المصريين !

« إني واثق من أنه يوجد بين الجالية الارمنية رجال ذوو قلوب كبيرة ، وليسوا إلا أحباء مخلصين لوطن الفراعنة . لذلك أدهشتنا الجرائم الارمنية ، ولم نجد مبررا لهذا التعصب الاعمى الذي لا يخدم إلا شناعة إنجلترا !

« أيستطيع أجنبى عندكم أن يطلق النار على الجمهور فى مظاهرة وطنية ؟ ألا إن هذا لا يقع عندنا إلا إذا كانت لانجلترا منفعة تبغيها من خلق القلاقل!

« إننا يا سيدي ، ما كنا ولا نكون أبداً بباغضى الاجانب ! ألم يكن راداميس اليوناني قائد جيشنا قبل ٢٦ قرناً ؟

« لقد فتحت مصر أبوابها منـذ تاريخ الانسانية للعالم كله ! وستكون على الدوام كريمة !

« إننا أعداء ألداء للمعتدين علينا ! لسالبي حريتنا ! المحتلين لبلادنا! وعلى الضد أصدقاء أوفياء للشعوب التي تحترم تاريخنا واستقلالنا !

« لقد أعجبنا إبان الحرب بفرنسا المستبسلة في الدفاع عن وطنها ، معتقدين أن الله مجير المظلومين ! كذلك سجلنا جميع التصريحات التي فاه بها ساسة بريطانيا العظمى ، وانتظرنا منهم بعد الهدنة أن يجلوا جنودهم عن بلادنا ! فنحن الذين سلبنا وأغتصبنا وظلمنا كنا على ثقة بالاماليين الغاصبين الظالمين !

« إن أمتنا التي ما كانت إنجلترا تصل بدونها إلى قمة النصر في الشرق ، تعاملها اليوم إنجلترا هذه كأمة مغلوبة مقهورة !

« ما أسعدني لتمكني من كتابة هذا المكتوب الذي يسلمه إليك صديقي ل . . . فأن المراقبة الانجليزية عندنا لما لا يطاق ، إذ تجدين ماطيين ، وأرمناء وسوريين ،

وفي الغالب كل جنس ، ملتحقين بها ليراقبوا رسائل مصر ! وبذلك يطمئنون الانجليز على حسابنا !

« إني مرسل إليك مع هذا المكتوب تفاصيل الفظائع التي ارتكبها الانجليز ضدنا إبان الحرب لتحيطي علما بما فعلت أيديهم فينا من العذاب والنكال !

« إني أعلم أنك وطنية ، ولا يمكنك فى هذه الساعة أن تحتدي على الانكليز ، الذين حاربوا الالمان مع فرنسا جنبا لجنب ! ولكن مصر التي تحبينها منذ سنين عديدة (أنت صديقة مسيو دي لسبس) والتي ما انقطعت عن الدفاع عنها ، مصر هذه تسألك الاخذ بيدها كما لو كنت تفعلين إذا لم يكن الانجليزي حليفكم !

«أفهلا تنقلب إنجلترا غداً حتى إزاءكم « البيونا غادرا » . . ؟ إذن فلتعجلي ياسيدتى وتدافعي عنا فأن الحالة داعية لنجدتك ونجدة كل كاتب حر فى العالم !

« إن مصر ليست إلا وطن إبنك العزيز « مصطفى كامل » . هذا البلد الذي تعجبين بتاريخه ، والذي أحببت أرضه ونيله ، البلد الذي لا ينساك ويحفظ على الدوام ذكراك . . . إن مصر باسرها تسألك أن ترفعي صوتك جاهرة بالدفاع عنها ، وإن تيسر فعاونيها على إدراك حريتها !

« إن جميع المصريين وخصوصاً جميع زملائي القضاة ، ينتظرون من عطفك كلمة تذكر الانجليز بعهودهم قبل الحرب وإبانها وبعدها . ينتظرون من قلمك المنصف أن يقول لهم مكررا : « إن فرنسا تثني عليهم وتشرفهم إذاهم كفوا عن تعذيب مصر وإرهاقها وتركوها حرة مستقلة . . . . . »

***

« لماذا تشتغل المجالس العسكرية البريطانية بأجراء التحقيقات ضد المصريين الذين لم يرتكبوا خطأ ما ؟ لماذا حكمت هذه المجالس بسبب حوادث الاسكندرية على المصريين وحدهم ؟ ولماذا بأحكامها زادت عدد المصرين الذين قتلوا فى حوادث الاسكندرية وما كان مدبروها إلا

الأنجليز أنفسهم ؟ ولماذا شنقت المصريين ؟ ولماذا يتهم الجيش والبوليس المصريان المقودان بضباط من الانجليز بأنهما غير كفأين لتأييد الأمن فى البلاد ؟ ألا للانجليز أن يخبرونا عمن جرح وقتل المصريين فى حوادث الاسكندرية

« إنى أجيب عن ذلك بأن رعاع بعض الأجانب هم الذين أطلقوا النار من نوافذ المنازل وأبوابها على المصريين الأبرياء !

« أليس الانجليز هم الذين نقضوا عهدهم ، واستخدموا فى مصر جميع الوسائل الأشد خيانة ليسدوا على المصريين سبيل الدفاع عن استقلال بلادهم ؟ وهل يوجد أمرؤ واحد يستطيع أن يدعى بأن سبب مظاهرات الاسكندرية كان كراهة المصريين للاجانب ؟ ومن الذى قتل فى القاهرة ذلك الموسيقى الأيطالي أثناء حوادث سنة ١٩١٩ ؟ أليسو الجنود الأنجليزية ؟ إذا كان المصريون يبغضون الاجانب إلى هذا الحد ، فلماذا الفرنسيون مثلا لم يمسوا بأذى بل جسروا على إيداع الملايين من الفرنكات فى مصارف مصر وفى تجارتها ، وفى معاهدها ، وفى قناة السويس وغيرها ؟

« ألم يشاهد فى جميع المظاهرات الوطنية ، التى حصلت فى سائر البلدان المتقدمة فى الرقي والحضارة أن الحوادث الشبيهة بما وقع فى الاسكندرية لا يمكن تجنبها ؟ وإذا كان وجود جيش إنجليزي فى مصر ضروريا لحماية الاجانب وأموالهم ! فلماذا لم يمنع هذا الجيش وقوع هذه المذابح ألتى اتهم المصريون بأنهم مرتكبوها ؟

« إن الأنجليز ما انفكوا يكررون القول بأن المصريين يكرهون الأجانب على الدوام ! مع أن مصر أول بلد فى العالم استقبل الأجانب على الرحب والسعة مداوما على إكرام وفادتهم منذ قرون عديدة !

« ليعلم الانجليز أن من يريد أن يتقى شر الحوادث يجب عليه ألا يهيء لها الأسباب ! وهل تستطيع أمة شغوف بحريتها التى اغتصبت أن تظل هادئة ؟

« طالما قال المحتلون إن مصر ليست بلد الأجانب ! فليتدبروا هذا القول وليعلموا أنها قبل كل شيء بلد المصريين !

﴿ الوفد الرسمي ﴾

« وصل الوفد الرسمي إلى لوندرة برئاسة عدلي يكن باشا فى ١١ يوليه سنة ١٩٢١ ، وبدأت المفاوضات ! ومن الأمور المدهشة أن الانجليز فى أثناء هذه المفاوضات نفوا إبنى المختار « على فهمى كامل » بسبب التلغراف الذى أرسله بوصف أنه رئيس لجنة الاحتفال برأس السنة الهجرية تهنئة لخليفة المسلمين . ولهذه المناسبة نشرت مقالا فى جريدة الفيغارو بعنوان « تحرير مصر » بعددها الذى صدر فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ ، وهذا ملخصه :

« وصل إلى باريس علي فهمى كامل بك الذي نفته حكومة الاحتلال الانجليزى في مصر لانه يعمل على رأس الحزب الوطني ! وهو لاشك يجد فيها أصدقاء أخيه « مصطفى كامل » وغيرهم ، هؤلاء الذين لا يزالون أوفياء لذكراه ولقضية مصر العزيزة

« أعتقل « علي فهمي كامل » إبان الحرب الروسية في طره ، وروقب مراقبة دقيقة مع

الكثير من إخوانه الذين تخشاهم إنجلترا حتى لا يثيروا عليها في الوقت الملائم القوي الوطنية عدوة الاحتلال الاجنبي !

« على أننا كيف نبرر سلوك إنجلترا هذا فى الوقت الذى تجري فيه مفاوضات سياسية فى لوندره لتخليص مصر من الاحتلال ، إزاء هذا الرجل ، الذي هو فى آن واحد شقيق من أوجد القوى الوطنية لمعارضة هـذا الاحتلال ؟ أليس ذلك مقدمة تدل على أن قيوداً ثقيلة ستوضع في سبيل الاتفاق الانجليزي المصري ؟

« إن السبب الذي نفي من أجله علي فهمى كامل بك بوصف أنه رئيس لجنة الاحتفال بعيد رأس السنة الهجرية ، لسبب غير مقبول ، لان إرسال تلغراف ولاء وإخلاص من مسلمى مصر لخليفة المسلمين بواسطة الخديوي السابق عباس الثاني ، الذى هو أكبر مصري يسكن الاستانة ، لواجب لا يدعو إلى هذا النفي !

« نعم إنه سبب واه للغاية وأني أعتقد أن (علي كامل) ما كان أثيماً في نظر حكومة مسيو لويد جورج إلا لانه أرسل من ناحية أخرى باسم حزبه تلغرافاً للمسيو دي فاليرا ، يهنئه به بثبات الامة الايرلندية ، إزاء عدو مشترك ، إذ أن مطالب الامتين المصرية والايرلندية واحدة ! !

« إن الوفد المصري الرسمى الموجود الآن في لوندرة إنما يدافع عن تخليص مصر من الاحتلال الانجليزي ، بنفس المهارة السياسية التي يدافع بها مسيو دي فاليرا عن قضية كهذه القضية !

« وما سلوك إنجلترا بوقوفها في سبيل العواطف الوطنية المصرية ومعاقبة الممثلين لها إلا برهانا جليا على عدم استعدادها لارضاء الشعب المصري الذي يجعلني أخشى كما تدل الانباء التى ترد إلي من لوندره ، أن الحكومة الانجليزية لا ترضى بالتخلى عن سلطتها في حكومة مصر ، إلا إذا أبقت كضمان لها بعض جنودها في وادي النيل ! ومن من الوطنيين لا تهيج نفسه إزاء حالة كهذه يري فيها عدو الامس مازال محتلا بلاده ؟ وإذا كان الاحتلال أرتكب في الماضي من القساوة ما ارتكب فهل يمكن

أن ينسى بقاؤه هذه القساوة ؟ إن حراسة قناة السويس التي هى الآن دولية لاتبرر بأية حال هذا السلوك !

« إن الطلبة المصريين العديدين في باريس، أولئك الذين يحملون عاطفة مصر نحو فرنسا، قد استقبلوا على فهمى كامل بك بنفس الترحاب والتحمس اللذين كانوا يستقبلون بهما مصطفى كامل محرر مصر الاكبر من ربقة الاستعباد

« هذا ولقد سمعت علي فهمي كامل بك يقول أمس بصوت الوطنية الصادقة :

« نسأل الله القوي المتعال أن يحقق آمالنا فى الانسانية العادلة، ويخلص وادي النيل من الاحتلال الاجنبي لتبلغ مصر العظيمة السعادة اللائقة بها . . . . »

« تلك الامة المصرية التي تجتذبنا إليها نحن الفرنسيين بقوة ذكائها ومكارم أخلاقها، ولانها من سلالة أولئك الذين بعثوا فى العالم كافة أصول المدنية الانسانية البعيدة العهد !

صديقة قديمة لمصر
«جوليت آدم»

* * *

« بعد مخابرات دامت عدة أشهر قدم اللورد كرزن وزير الخارجية الانجليزية للوفد الرسمى ، فى اليوم العاشر من شهر نوفمبر ، مشروع إتفاق (١) بين البلدين . ولكنه مشروع غريب يجعل مصر بتحقيقه مستعمرة إنكليزية !

« ولقد رد عدلي باشا باسم الوفد ، فى ١٥ نوفمبر ، رافضا بكل إباء قبول هذا المشروع !

---

(١) نشرت هذه المستندات في ملحق بهذا الكتاب

« وعلى ذلك قطعت المفاوضات قطعا دهش له أصدقاء مصر وأصدقاء إنجلترا على السواء !

« وأخيراً قدم ممثل إنجلترا فى مصر فى ٣ ديسمبر مذكرة لعظمة السلطان ومعها مشروع حكومته ورد الوفد عليه

« وما نشرت هذه الثلاثة المستندات حتي ثارت ثائرة مصر لرؤيتها إنجلترا تتكلم مرة أخرى بلهجة عارية عن كل إخلاص ولم تلبث ان قامت بمظاهرات عدائية ضدها فى كل مكان !

« ونظراً لاستياء الامة الشديد من ألاعيب إنجلترا ومجاهرتها بأن عزيمتها قد صحت على احتلال مصر احتلالا أبدياً ، رأى رؤساء الحركة الوطنية فى مصر بناء على دعوة زغلول باشا ، أن يجتمعوا ليتفقوا على الخطة النهائية التى يجب على الامة المصرية العمل بها إزاء الاحتلال البريطانى

« ولما رأي اللورد اللنبى هذه الحركة — وهو القائد الذى تطوع لاخضاع مصر بوسائل العنف والارهاق — بدأ ينفذ خطته إذ أمر زغلول باشا وبعض رفقائه أن يبرحوا القاهرة فى الحال إلى قراهم ، وألا يقوموا بأي عمل سياسي ! ولكن المأمورين لم يطيعوا هذه الاوامر الصادرة إليهم من سلطة غير مختصة والتى لا تليق إلا بالقرون الأولى !

« وفى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ قبضت السلطة العسكرية على زغلول باشا وخمسة من أصدقائه ، وأرسلوا إلي السويس ومنها أبحروا مبعدين إلى جزائر سيشل !

على أثر ذلك هاجت الامة هياجاً شديداً ، وقد تسلمت من بعض أصدقائى الفرنسيين بمصر ، خطاباً مؤثراً فى هذا الشأن ، نشرته فى مقالي المعنون « تحرير مصر » بجريدة الفيغارو، فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٢ ، وهذا نصه :

« تسلمت من جملة من أصدقائي ، القاطنين بالقاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً خطاباً هذا نصه :

« ... مصر فى هذه الساعة متذمرة كل التذمر لنفي زغلول باشا ورفقائه ، فالمخازن والحوانيت والمصارف والمحاكم وعلى التقريب جميع المصالح مغلقة ، حتي الصناعات الصغيرة في إضراب !

« والمصريون المستنيرون في دهشة واستياء ، لاستعمال الانجليز الشدة المتناهية ، ويتساءلون لماذا الدول — وعلى الاخص فرنسا التي لها صوالح جسيمة في مصر — لا تتدخل لمنع المذابح الرسمية التى تسبب خسائر بشرية هائلة !

« ونحن الفرنسيين نتساءل كذلك ، عما إذا كان فى استطاعتنا أن نعيش في مستقبل الايام في هذا البلد الامين الذى نحبه ونعجب به كل الاعجاب ، وفيه نثرى ونسعد »

« كلنا متفقون على أن مصر يجب أن تكون حرة . فان النفوس المصرية متعطشة للحرية التى بتحقيقها يستتب الامن في البلاد !

« ألقد بدأ المصريون بمقاطعة الواردات الانجليزية ، وهو عمل نراه نحن الفرنسيين مشروعا ، بيد أننا نخشى أن يدفع إرهاق الشباب المصري بالحبس والقتل ، إلى نسف قناة السويس وامتناع الامة بأسرها عن دفع الضرائب

« اذكرى كل ذلك أيتها السيدة العظيمة ، لاولئك الذين خبروا وطنيتك ، والذين يريدون لفرنسا الشغوف بالعدل ، أن يتحقق نفوذها الادبي في مصر بعد أن أراقت دماءها الزكية في سبيل نصر الحرية .... »

« هذه فقرة من خطاب أصدقائى الفرنسيين فى مصر، وأني موافقة على جميع أسانيدهم، وأتساءل كذلك : لماذا تقبل الامة الانجليزية الفخور بعدلها أن يرتكب مندوبوها فى مصر هذه الجرائم المستزرية بالحقوق القومية

« إن ما وعد به واجب الانجاز : فلقد أقسم الانجليز مدة أربعين سنة ، فى مواجهة العالم كله ، بأنهم سيردون لمصر حريتها ! إذن فالواجب عليهم أن يردوها إليها غير ناسين أن الوفاء بالعهد ، وتحقيق الوعد ، لمما يقضى به الشرف والانصاف ، فضلا عن أن رد الحرية إلي مصر واجب أهلي كما أنه صائن لشرف انجلترا نفسها !

« إن صالح إنجلترا في مصر هو عين الصالح الأوربى فيها ، وعلي الأخص صالح فرنسا الذى يفوق صوالح الدول جميعاً ! وعدا ذلك فان المستنيرين من المصريين لا يقلون كفاءة عن المستنيرين منا ، لأنهم خريجو مدارسنا ومدارس إنجلترا نفسها ! ومصر لا تشبه أي بلد شرقي آخر ، فانها تعتبر بحق شطراً من أوربا الأدبية العلمية كما أنها مفرق طرق العالم المتحضر . . . إلخ »

المنفيون

«لم يكف الأنجليز نفيهم الأمير عزيز حسن وعلي فهمي كامل بك ليقهروا الوطنية المصرية، حتى نفوا بعد ذلك قادة مصريين آخرين!

«نفوا سعد زغلول باشا، وخمسة من رفقائه، هم فتح الله باشا بركات، وسينوت بك حنا، وعاطف بك بركات، ومصطفي بك النحاس، ومكرم بك عبيد، ومن بينهم قبطيان كبيران!

«نفي الأنجليز سعد زغلول بالرغم من صداقته الأكيدة لهم قبل الحرب وإبانها انا كرين أهليته التى اعترف بها اللورد كرومر!

«سعد زغلول باشا هو أحد المشهورين من المحامين، وكبار مستشاري محكمة الاستئناف بالقاهرة، وقد كان فوق ذلك وزيراً للمعارف العمومية وللحقانية المصرية، وليس معقولا أن يصبح رجل فى مكانته ثوريا خطيرا، إذ أنه من أماجد المتشرعين، وبحكم تربيته وطبيعته لا يمكنه أن يعمل إلا فى دائرة الشرع والعقل!

«لقد اشترك مع الوفد بوصف أنه رئيس له واشتبك فى المفاوضات مع اللورد ملنر ولجنته بلوندره مدة ستة أشهر فى عام ١٩٢٠، واستقبله جميع كبار ساسة الأنجليز إستقبالا وديا محترما! فكيف يمكننا أن نفسر هذا النفي بعد هذه العلاقات السياسية؟

« حقيقة إننا لا ندرك نفى زغلول باشا ورفقائه ، بعد نفي الامير عزيز حسن وعلي فهمى كامل ! إن اعتبار الجهاد السلمى في سبيل الاستقلال المسلوب والحرية المغتصبة ، كثورة مسلحة ، فيحكم على القائمين به بالنفي ، لامر لا يغتفر ولا يوصف إلا بأن الحكومة الانجليزية في مصر تحتقر كل معالم العدل باحتقارها حقوق الاشخاص !

« إن الامة المصرية أمة أبية فخور بتقاليدها ، ومتحضرة كسائر الامم الاخرى ، فهي ترى أن من أكبر الاهانات المثيرة للخواطر ، أن ينفى زعماؤها الذين لا يعولون في دفاعهم عن قضية بلادهم إلا على الوسائل المشروعة . ومما لا ريب فيه أنه مادامت هذه السياسة الجائرة سياسة إنجلترا قائمة فى وادي النيل ، فان الامة المصرية لا تقلع عن الهياج والثوران . . . »

« هذا ولكي أعرف للقاريء روح سعد زغلول باشا ، كما أعرف إليهم الدرجة التى عليها اليوم ساسة انجلترا من الظلم والجرم ، وما اقترفوه ضد رجل فى الثانية والسبعين من عمره ، أنشر هنا المكتوب الذي وجهه إلى اللورد ملنر بعد فشل مفاوضات وفده معه ، وهذا هو نصه :

« باريس في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠

« عزيزي اللورد

« أتشرف بأن أبلغكم أني تسلمت نص المذكرة التي تلوتموها في جلسة ٩ نوفمبر الجاري

« وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لايزال مفتوحاً بين لجنتكم وبين الوفد وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التي أبدتها الامة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع فى ١٨ أغسطس الماضى ، وأن محل هذا البحث يكون فى خلال

المفاوضات الرسمية ، وتشير هـذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التى تنجم من إيقاف الرأي في البلدين على الحالة ، بحيث توجد بين الامتين روح حقيقية للوفاق، بدونها لا يكون أي اتفاق ممكناً

« ولا جرم أن الوفد المصري مقتنع بهـذه النظرية كل الاقتناع ولذلك ما فتيء يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات في الدور الحالي من المفاوضات ، ولو تم ذلك لادت هذه المناقشة لازالة كل سوء تفاهم ، ومحو كل أثر للشكوك ، وتحقيق الغرض المنشود تحقيقاً كلياً ، وهـو إيجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الامتين !

« ولا يخفى أيضاً أن مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه ، لانها مرتبطة كل الارتباط باحكام المشروع الذي يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية ، فأرجاء هـذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام المفوض المصري على الدخول في تقاعد على قواعد مخالفة كل المخالفة لاماني البلاد التى تريد إستقلالها كما تريد الغاء الحماية !

« وهذا ما لا يقبله الوفد ، ولا أي مصري حائز لشيء من ثقة مواطنيه

« ولاجل هـذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس، ولنفس هـذا السبب أيضاً لم تتردد البلاد في المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التي تشرفت بابلاغها إلى جنابكم

« على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التي تطبق في مصر منذ سنين عديدة ، وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والاعمال التي لا تتمشى مع روح الاتفاق ، ولا مع الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في إلقاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها ، وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة فى توجيه الدعـوة لاحلال الثقة في النفوس

« فالانسان الذي يقف في مثل هـذا الجو ليدعو إلى الاتفاق ،لا بد أن تعده البلاد خادعا أو مخدوعا مهما كانت الثقة فيه غير محدودة،ومهما كان حائزاً لاحترام

الجميع ومحبتهم . ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة ، ولشعور كل مصري ولحكم العقل نفسه

« وعلى ذلك فالوفد المصري يأسف كل الاسف لانه يرى من المستحيل انتهاج السبيل الذي تدعونه إليه . ولقد كان يعد نفسه سعيداً إذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التي تمكنه من أن يسعى سعياً نافعاً في إيجاد تيار ميال للوفاق في البلاد

«ومهما يكن من الامر ، فان ترك باب المناقشة مفتوحاً بين لجنتكم والوفد ، يجعلنا نأمل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة ، حتى يكون في مقدرتنا أن نبث بين أبناء الامة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة في الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى . . .

سعد زغلول »

«لاتزال الامة المصرية تحتج بجميع الوسائل المشروعة ضد النفي الجائر القاسي لابنائها، ومما يزيد ثورتها اشتعالا إدعاء المحتلين أن مصر مع هذه الحالة المؤلمة مستقلة

« ومما يدل على أن جميع طبقات الأمة المصرية على اتحاد مع أعضاء أسرتهم الحاكمة ذلك البرنامج الذى وضع لاجتماع ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢، هذا الاجتماع الذى قبل رئاسته الامير يوسف كمال، ومنعت عقده السلطة العسكرية البريطانية فى مصر (كما ذكرنا) وهذا هو نص البرنامج :

أولا — يجدد المجتمعون عهد الاخلاص والوفاء للوطن وللعرش

ثانياً — يرسلون تحيتهم ويعلنون إحترامهم وإعجابهم بسعد وبالمنفيين وبالمعتقلين السياسيين وبسائر القائمين بخدمة القضية الوطنية

ثالثاً — يؤكدون ما تكنه قلوبهم إزاء النزلاء الاجانب من الود والاكرام

رابعاً — يعتبرون التصريح البريطاني المعلن لمصر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إقراراً باستقلال لفظي مقيد بقيود الحماية

خامساً — يحتجون على الاحكام العرفية ، وعلى جميع الآجراءات المضادة للحرية ، المعمول بها في ظل القوانين العسكرية ، كالنفي ، والاعتقال ، وحبس الامـلاك ، وتعطيل الصحف والحيلولة دون الاجتماعات العامة ! . الخ

سادساً — يعلنون حق الامة في وضع دستورها ، بواسطة ممثليها المجتمعين بهيئة جماعة دستورية ، تنتخب لهذا الغرض إنتخابا حراً ، وبلا تحيز ، في ظل وزارة حائزة للثقة الوطنية ، حتى تكون بذلك جماعة تمثل البلاد تمثيلا حقيقياً !

سابعاً — يرجو المجتمعون بكل إحترام من رئيس الاجتماع أن يبلغ هذا القرار إلى جلالة الملك . . »

***

إستدراك

لو أن مدام جوليت آدم كتبت كتابها هذا فى هذه الايام لكان حكمها على الرجال والاشياء والنتائج غير حكمها المسطور فى هذا الباب. لذلك اعتزمنا على نشر جميع الحوادث والوقائع التى دهمت مصر فيما بين شهر أغسطس سنة ١٩٢٢ (تاريخ نشر هذا الكتاب ـ إنجلترا فى مصر)وأيامنا الحاضرة والله ولي التوفيق

الدستور

« كان لدى « محمد علي الأول » مجلس خاص ومجلس عام ، وكان المجلس الخاص بمثابة مجلس الوزراء ، والمجلس العام بمثابة جماعة وطنية !

« وكذلك الخديوى إسماعيل باشا ، فأنه جعل قانون مصر النظامى قائما على وجود مجلس الأعيان ومجلس الوزراء ، إذ أنه شكل مجلس الاعيان فى سنة ١٨٦٦ ، ولو أن رأي هذا المجلس كان استشاريا فالحكومة كانت تأخذ به فى أغلب الأحيان ، كما أنه شكل مجلس الوزراء فى سنة ١٨٧٨

« وشكل الخديوى توفيق باشا فى سنة ١٨٨١ ، البرلمان المصرى الذى كان مستمتعا بسلطة تامة ، بيد أن المحتلين الانجليز ألغوه فى سنة ١٨٨٣ ، مستعيضين منه مجلس شورى وجماعة عمومية ! أما مجلس الشورى ، فأنه كان مؤلفا من ٣٠ عضواً ، منهم ستة عشر عضوا ينتخبهم الشعب ، والاربعة عشر عضوا الآخرون تنتخبهم الحكومة ، وما كان لهذا المجلس أية سلطة وأما الجماعة العمومية فأنها كانت تجتمع فى الأحوال العادية مرة كل سنتين ! .. وما كان لها إلا حق اقرار الضرائب ! . . واستبدلت بهاتين الهيئتين جمعية تشريعية فى أواخر سنة ١٩١٣ ، وقد حلت محلهما فى سلطتهما المذكورة ! وما باشرت عملها منذ مايو سنة ١٩١٤ حتى اليوم (١٩٢٢) إذ أغلقت أبوابها إغلاقا !

« لم تكف الامة المصرية منذ منيت بلادها بالاحتلال البريطانى

وعلى رأسها «مصطفى كامل» عن الاحتجاج على إلغاء البرلمان ، والمطالبة برد الدستور ! ولقد نمت هذه الحركة الدستورية بعد وفاة « مصطفى كامل » وبعد الهدنة نماء عظيما، ولكن إنجلترا التي تدرك تمام الأدراك إن وجود برلمان مصري مستمتع بكل سلطة لمراقبة مرافق البلاد ليس إلا اعترافا منها بكفاءة مصر لحكم نفسها بلا رقيب ولا حسيب ! وهذا الاعتراف يحتم لا محالة الجلاء عن وادى النيل !

« وعندما أعلنت إنجلترا فى هذه الأيام الأخيرة اعترافها باستقلال مصر ، كانت مضطرة لان ترد إليها دستورها ! لذلك أصدر سلطان مصر «فواد الاول» — قبل أن يصير ملكا — مرسوما لوزيره الاول ثروت باشا جاء فيه مانصه:

« . . . ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الامة والحكومة ، لذلك يكون من أول ماتعني به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام . . . . »

« تلقت الامة المصرية بأسرها هذا المرسوم برضاء شرعى وانتظرت تنفيذه . . . ملحة بلسان الرأى العام أن تنتخب هي نفسها جماعة وطنية لتسن القانون النظامي ، وقانون الانتخاب ، طبقا للقواعد الدستورية الحديثة وأن يكون انتخاب هذه الجماعة بحرية تامة فى جميع أرجاء البلاد ! . .

« ورغما من هذا النداء الصادر من أعماق قلوب الأمة ، فأن الوزارة المصرية شكلت جماعة صغيرة بمعرفتها لوضع مشروع القانونين ، ولقد أبى

الكثيرون من أشهر رجال القانون ، أن يشتركوا فى مداولاتها ، لان تشكيلها جاء مخالفا لادارة الشعب المصرى ! لذلك تساءلوا فى كل مكان لماذا لم تعمل الحكومة المصرية فى هذا الشأن بالقواعد التى عملت بها جميع الحكومات الدستورية التى تعتبر إرادة الأمة فوق كل سلطة، لماذا لا تتصرف الأمة فى حق إعطائها التوكيل لجماعة مؤلفة من العلماء الوطنيين ليضعوا قوانينها الأساسية ؟

« إن الجواب عن ذلك لجلى للعيان ! فأن انجلترا بالرغم مما تسميه إعترافها باستقلال مصر كبلد ذي سيادة ، مازالت تتمتع فى وادى النيل بكل سلطان غير محترمة عهداً ! بل ومحتقرة الرأى العام الأوربى الذى أعلنت على ملأ منه إستقلال مصر ! فلا الحكومة ولا الأمة المصرية استمتعتا حتى الساعة باستقلال عملى !

« قد شعرت الأمة المصرية بأسرها لافرق بين أحزابها وطوائفها بأنها أصيبت فى كرامتها ، واعتبرت هذا الاستقلال الذى وعدت به استقلالا غير حقيقى ! وأنه ليس إلا ناتئا فى سبيل حقوقها الشرعية ، التي لا تضيع بمضى الزمن !

« والأمة المصرية مصيبة فى أن تنعت بهذا النعت مركزا مهينا ترغمها عليه إنجلترا على مرأى العالمين !

« لو كانت إنجلترا مخلصة حقيقة عند ماجاهرت باستقلال مصر ،

لا لغت فى الحال الاحكام العرفية ، ولتركت الحكومة المصرية حرة فى تصرفاتها التى كان يجب أن يكون فى مقدمتها حق تخويل المنفيين والمبعدين العودة إلى بلادهم ! هذا ما كان يجب على إنجلترا شرعا أن تعمله، غير متدخلة بأي حال فى الادارة المصرية ، محققة بذلك حق مصر فى الاستقلال !

« إن المصريين الذين يشعرون بكفاءتهم التامة لادارة مرافق بلادهم لا يقبلون أبدا حرية مراقبة فى جميع فروع إدارتها ! إنهم أثقلوا بنتائج الاحتلال وأملوا الخلاص منه ، فلا يستطيعون إذن أن يسنوا قوانينهم الدستورية بوحي ممن لا يزال محتلا لبلادهم ! ...

« إن المصريين يعملون بأمل الوصول إلى الحرية التى هم جديرون بها ، والتى اغتصبت منهم بلا حق وبلا حرب ! فهم واثقون بنيل حقوقهم التي لا مدين لهم بها سوى إنجلترا وحدها !!

« وأن برلمانا يبعث فى مصر لاشك يتحقق معه الاصلاح الضروري لها ، ولكي تصل الامة المصرية إلى تحقيق هذا الاصلاح يجب عليها أن تعني بثلاث مسائل دستورية !

الاولى — إزالة الماديات من سبيل الانتخابات العامة بمعنى أن المصريين ، أغنياء كانوا أم فقراء ، يتساوون فى الانتخابات النيابية العامة

الثانية — أن يمثل كل نائب أصغر عدد ممكن من المنتخبين (حتى يكون الشعب كله بكثرة نوابه ممثلا تمثيلا تاما)

الثالثة — الابتعاد عن مسئلة تمثيل الاقليات التى لا ينجم عنها عادة

إلا الاختلاف والتعصب بين الطوائف ، والشقاق بين عناصر الشعب !

« وأنى معتقدة أن عزيمة الامة المصرية قد صحت على ألا تسير إلى الهوة المهلكة باتباعها سبيلا أخرى !

« يمثل النائب التركى خمسين ألف نسمة من تعداد الامة ، والنائب الصربى يمثل عشرين ألفا ، والنائب اليونانى يمثل خمسة وعشرين ألفا ، فواجب أن يمثل النائب المصرى أربعين ألفا ، مادام عدد سكان وادى النيل (مصر والسودان) يبلغ اليوم نحو عشرين مليونا من الانفس ، وهو أكثر من عدد سكان تركيا ، أو الصرب ، أو اليونان ؛

« كذلك الثروة فى حد ذاتها ليست إلا قوة يستعين بها النواب على الانتخابات ، فلا يصح إذن أن تضاعف قوتها بتقريرها شرطاً من شروط النيابة !

« ولا توجد الأقليات فى مصر لأن الأقباط (المصريين المسيحيين) ليسوا إلا وطنيين صميمين ومخلصين . وأنى أعرف أن المصريين المسلمين انتخبوا مرات عديدة أقباطا لتمثيلهم فى جميع المجالس القديمة ، وليس فى انتخاب محام قبطى نقيباً للمحامين المصريين ، مع أن أغلبيتهم من المسلمين ، إلا دليلا على أن المصريين مثلنا نحن الفرنسيين ، يحترمون الكفاءة الذاتية ، ويقدمونها على كل اعتبار فى سبيل الانتخابات العامة !

« وما شوهد مرة فى تاريخ الشعوب السياسى ، إتحاد تام بين جميع معتنقى الاديان المختلفة ، كالذى شوهد فى مصر ، فأن الاتحاد بين مسلميها

ومسيحييها ويهودييها وكل دياناتها لمحل الاعظام والاعجاب ! أليس بين المبعدين إلى جزائر سيشل (منفى سعد وزملائه بالاقيانوس الهندى) وطنيان قبطيان هما سينوت حنا وويلم مكرم عبيد ، ألم يكن بين الذين ضحوا بمراكزهم الحكومية فى الحوادث الاخيرة أقباط ، أمثال سلامة بك ميخائيل الذى كان قاضياً فى المحاكم المصرية الأهلية ، وصادق بك حنين أحد رؤساء أقلام وزارة الزراعة ؟ ألم يوجد أعضاء أقباط في الوفد المصرى ، أمثال واصف بك غالي ذلك الذى يعرفه الادباء الفرنسيون حق المعرفة ، ويعجبون برقة قلمه الفرنسي . وكذلك الاستاذ ويصا واصف ، ذلك الطالب القديم فى مدرسة سانت كلو وكلية الحقوق بباريس (والعضو السابق باللجنة الادارية للحزب الوطني فى حياة مصطفي كامل)

« أفلا يوجد بين ضحايا الرصاص الانكليزى ، أولئك الاقباط الذين قدموا حياتهم حباً فى استقلال وطنهم وتمنا لحرية أمتهم ، أولئك الشهداء الذين أصبحت قبورهم كقبور إخوانهم المسلمين بل وكقبرى مصطفى وفريد ، قبلة مقدسة تحييها الجموع المصرية حاملة رايتها القومية تحية الاحترام والاعجاب والمثل المضروب للاجيال !

« أجل إن أقباط مصر ومسلميها الاخوان فى الجنسية ، فالدم الذي يجري فى عروقهم جميعاً هو دم « منا » و « خوفو » و « طوتمس » و « رمسيس ! » أو كما قال السلطان حسين كامل :

« لا مسلم ، ولا قبطي ، ولا سوداني ، ولا عربي ولا تركي ! إنه

لا يوجد في وادى النيل من منبعه إلى مصبه إلا أمة واحدة وجنس واحد ووطنية واحدة كلها ترمى إلى غاية واحدة، غاية «الحرية والاستقلال»

« إن هذه الكلمات الغالية سمعتها من قبل، فقد قالها وكررها مرارا « مصطفى كامل » واليوم تكررها الأمة كافة :

« هذا وفي استطاعتى أن أضيف إلى ماتقدم : أن القانون النظامى وقانون الانتخاب ، إذا لم يكونا مطابقين لمبادىء الوطنيين المصريين وللنظم الدستورية الحديثة فأنه يكون من حق الامة أن تصخب بل وتمتنع عن الاشتراك فى الانتخابات التى لا ينجم عنها تحقيق أمانيها وتأكيد حقوقها الشرعية !

***

إستدراك :

«لو كانت مدام آدم كتبت هذا الكتاب فى هذه الأيام ورأت ألاعيب الزعماء واعتداء إنجلترا الجهري والسري على الدستور المصري لكتبت فى هذا الدستور بابا من أشد الأبواب إيلاماً للنفوس الحرة؛ وهو ما سنبينه تفصيلا في الملحق الذى سنصدره لهذا الكتاب بمشيئة الله ...

الوزراء المصريون

« إن من بين من تعرفوا إلي من رؤساء الوزارات شريف باشا ، ورياض باشا ونوبار باشا وبطرس باشا ، وسعيد باشا ، ورشدي باشا .. وكلهم كانوا وطنيين مصريين . ولقد احترمتهم جميعاً بالرغم من أنهم ما كانوا على درجة واحدة من الشجاعة الادبية

« كان شريف باشا وهو صهر الكولونيل سلف « سليمان باشا الفرنسي » — أكبر نابغي فرنسا في مصر — مثال المكارم الوطنية والشجاعة الذاتية فأنه بامتناعه في عام ١٨٨٢ عن أن يقبل مناقشة البرلمان المصري الجزء الخاص بالديون الاجنبية في الميزانية العمومية ، وباستقالته في عام ١٨٨٤ ، — عند ما حتمت إنجلترا على الخديوي إصدار مرسوم بسحب الحاميات المصرية من السودان — قد سجل التاريخ اسمه بين أسماء العظماء . ولو كان جميع الوزراء المصريين الذين جاءوا من بعده ، ورثوا صفاته العالية ، واتخذوا من إبائه قدوة ، ومن شممه دليلا ، لتركت إنجلترا مصر من زمن بعيد !

« ولقد ضربت مصر لنا مثلا بعد استقالة وزارة عدلي باشا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وتشكيل وزارة ثروت باشا في أول مارس سنة ١٩٢٢ ، فان مصر في هذه المدة البالغة ٨٢ يوماً كانت بلا وزارة ، وما قبل مصري سياسي أن يشكلها إحتراما للرأي العام !

« ولقد كان الاستمرار على هذه الحالة إفلاسا لسياسة إنجلترا ، الامر الذى كانت تضطر معه إلي ترك مصر مجاهرة باستقلالها الكامل!

« إن الذين كانوا يعتقدون أن إنجلترا تضم مصر إلى أملاكها إذا امتنع المصريون نهائيا عن تشكيل وزارة ، ما كانوا إلا جهلاء ، لان مصر الوطنية متحدة مع مصر الدولية لا يسمحان لانكلترا أن تضمها إليها!

« لقد كانت الفرصة جميلة لئلا تشكل الوزارة قبل رفع الاحكام العرفية وعودة المبعدين إلى وطنهم!

***

« كان الوزراء المصريون فى هذه السنوات الثلاث عرضة لاعتداء بعض المصريين ، فسعيد باشا ، ووهبه باشا ، وسرى باشا ، ودرويش باشا ، وشفيق باشا ، ونسيم باشا ، قد ألقيت على عرباتهم القنابل فى الطرق العمومية ، وألقي القبض علي بعض المعتدين ، وحوكموا أمام مجلس عسكري بريطاني وعوقبوا بعقوبات مختلفة ، كما فر البعض الآخر من وجه العدل ولم يقبض عليه بعد!!

« وبينما كانت المفاوضات جارية بين وفد زغلول باشا ولجنة اللورد ملنر بلوندره ، إذ وجدت السلطة البريطانية وسيلة لاتهام بعض المصريين بحجة أنهم ألفوا جماعة اليد السوداء ، لاغتيال حياة جميع الوزراء الذين يقبلون منصب الوزارة تحت الأحكام العرفية ! وأن هذه الجماعة تعمل برئاسة

عبد الرحمن فهمى بك الوكيل الاسبق لديوان الاوقاف ، وأحد المديرين السابقين !

« حوكم أولئك المتهمون وعددهم ٢٣ متهما ، وعلى رأسهم عبد الرحمن بك أمام مجلس عسكري بريطاني وحكم عليهم بعقوبات قاسية ، ولا يزالون حتى اليوم فى السجون !

« وبعد أن أعلنت إنجلترا إعترافها باستقلال مصر ، ووضع حد للحماية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، إستمرت مجالسها العسكرية في إجراءاتها ، حالة محل محاكم الجنايات المصرية فى الفصل فى جميع الجرائم السياسية ! ! وذلك فى الوقت الذى كانت الدول تتقدم فيه بالتهانيء لملك مصر وأمته لحصولهما على الاستقلال ! حتى أن هذه الدول تشريفا لمصر وإعلانا لاستقلالها رفعت مراتب ممثليها إلى درجة أعلى من التي كانوا تليها من قبل !



الصحافة

« إن حرية الصحافة فى كل مكان وبجميع أشكالها لدليل تام على رشد الأمم . وذلك لأن الصحافة قوة من وظيفتها مراقبة جميع القوى الوطنية، وهى ترجمان أعمال الحكومة وقاضيها ، والصحافة الصادقة الرشيدة قائد الجمهور ونفسه

« ودليل احترام الجمهور لصحافته مبلغ انتشارها حباً فى الخدمة التى يقدمها كتابها إلى بنى وطنهم ، وليس انتخاب الصحفيين قبل جميع الناس أعضاء فى البرلمانات ، أو ارتقاؤهم إلى منصة الحكم إلا دليلا على سمو احترام الجمهور لهم . ولكم رأينا ونرى الكثيرين من قادة الأمم وأدلاء الشعوب من هؤلاء الصحفيين

« وجدت الصحافة فى مصر منذ نحو نصف قرن من الزمان ، فلقد أسس المستنيرون من المصريين ، والفرنسيين ، والايطاليين ، واليونان ، والسوريين، صحفاً يومية ، وأسبوعية ، ونصف شهرية ، وشهرية، ومجلات قيمة ... وكذلك تصب الحروف العربية فى مصر من زمن بعيد

« زرت فى سنة ١٩٠٤ ، إذ كنت فى مصر ، إدارة اللواء ، فوجدتها قد بلغت درجة من الكمال والنظام وحسن التنسيق لم تبلغها إدارة صحيفة أخرى فى العالم على ما أظن!

« والصحف المصرية معتبرة فى العالم العربي أرقى صحفه ، والمصريون يجدون فى الصحافة أهم غذاء أدبي لازم للأنس ، ويحترمون الصحفيين المخلصين لوطنهم كما يحتقرون بازدراء الصحفيين المنافقين الدجالين المتقلبين

« وعلمت عند زيارتي لمصر أن الزراع والصناع والعمال ومن لا يعرف القراءة من المصريين يجتمعون جماعات فى كل مكان ، بعد فراغهم من أعمالهم لتتلى عليهم الصحف الوطنية . ولقد قال لي ذات يوم أحد أصدقائي المصريين المرحوم الشيخ « أبو نضارة » (صاحب جريدة أبي نضارة) الذى قضى جل حياته فى باريس : « لا توجد أمة شغفت بالصحافة أكثر من شغف الأمة المصرية بها ! »

« وقد لاحظت أكثر من مرة وبرغم عدم ضبط الترجمة ، حسن هندام الرسائل فى الصحف المصرية ، وقوة حججها ، وكبر أفكارها وآيات الوطنية الصادقة فيها ...

« سنت الحكومة المصرية في سنة ١٨٨١ ، على أثر الثورة العرابية ، قانونا عرفيا للمطبوعات ، وبعد أن عملت به فترة من الزمن أهملته إهمالا تاما ، ولكن إبني المختار (علي فهمي كامل) فاجأني يوما بمكتوب أرسله إلي من القاهرة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ ، هذا نصه :

« والدتي العزيزة

« إن المحتلين يعاملوننا الآن كأننا نعيش فى القرون الوسطى ، فأنهم لكي يخفتوا صوت المعارضة التي فيها حياة جميع الشعوب ، يحثوا في القوانين الجائرة المهملة

وبعثوا من بينها اليوم قانون الصحافة ! ذلك الذى كانت الحكومة المصرية أصدرته علي أثر فتنة عرابي في سنة ١٨٨١ ، لتقيد به الصحافة المحلية ، وتخفت صوت الحقيقة!

« ولقد أهمل هذا القانون نحو خمسة عشر عاما ، حتى أن اللورد كرومر فخر في تقاريره بأنه منح الصحافة المصرية نفس الحرية التى تستمتع بها الصحافة الانجليزية ، وأنه لايخشى انتقادها الذى يجد نفعه أكثر من ضرره !

« بيد أنه قد صدراليوم قرار وزاري بخنق هذه الحرية ، إذ بعث ذلك القانون الاستبدادى الذى يخول السلطة الادارية التنفيذية حق تعطيل ومحو أية صحيفة ، بلاتحقيق ولا محاكمة !

« وما المقصود بهذا القرار طبعا إلا اللواء لسان حال الحزب الوطني ، ولئن بلغت النتائج مابلغت ، فأننا لا ننفك أبدا نعلن المظالم ، والمساوىء ، والجرائم ، التي يأتيها المحتلون وصنائعهم الادنياء ضد وطننا المقدس

علي فهمي كامل »

***

« نعم . إن هذا القانون الجائر ، الذى وضع لخنق حرية القلم وحرية الفكر ولتحميل مؤسسي الصحف الوطنية فى مصر خسائر جسيمة ، لا يزال معمولا به حتى هذه الساعة ! (نحو أربعة عشر عاما) وأنه لتهكم طاغ ، وعلى الأخص فى هذه الايام التى يكرر فيها المحتلون القول على ملأ العالم كله بأن مصر مستقلة ! وستكون على الدوام مستقلة ! بينما تمحى جرائدها لأقل انتقاد يوجه منها إلى الحكومة !!

« أرسل عبد الرحمن بك الرافعى ، أحد رجال « مصطفى كامل » ، ومن

أشهر محامي « مصر » خطابا نفيسا للمؤتمر الوطني المصري ببروكسل عام ١٩١٠ ، موضوعه « حرية الصحافة المصرية » وقد نال موافقة وإعجاب جميع الاوربيين حتى الانجليز الذين اشتركوا فى المؤتمر وسمعوا تلاوته. وأني أرى من المفيد للحقيقة وللتاريخ أن أثبت هنا بعض فقراته ، قال الكاتب الجليل :

« بعد أن قبض الانكليز على زمام الحكومة ، واستعملوا منتهى القسوة في إماتة حركة المعارضة الوطنية ففشلوا ، فكر اللورد كرومر في إعادة حرية الصحافة التي كانت تتمتع بها البلاد في عهد توفيق باشا ، قبيل الثورة العرابية ، ولم يكن اللورد كرومر مدفوعاً في عمله هذا بعامل الحرية . إذ أنه كان على الدوام عدوا لدوداً للحقوق الوطنية المصرية . بل كان يعتقد أن الصحافة الوطنية تعجز عن إيجاد رأي عام قوي يكون في معارضته للاحتلال الانجليزي خطراً على السياسة البريطانيه !

« ولكن الصحافة الوطنية لما عادت إلى الميدان ، واسترجعت حريتها ، أخذت تعلن على السياسة الانجليزية حربا عواناً ، وتحرك العواطف الوطنية في النفوس ، فلم يعبأ بها اللورد كرومر في بادىء الامر ، وصرح أكثر من مرة في تقاريره السنوية ، أن من مبدئه المحافظة على حرية الصحافة ، لانها عنصر نافع فى الرقابة على أعمال الحكومة !

« فلما وقعت حادثة « طابه » الشهيرة سنه ١٩٠٦ ، وهي التي اشتبكت فيها إنجلترا وتركيا سياسيا وجها لوجه ، لما قام بينهما من الخصام بشأن الحدود المصرية الشرقية ، بدأ المعتمد الانجليزي يخشى تأثير الصحافة المصرية ! إذ أن اللواء - وهو جريدة « مصطفى كامل باشا » - قد أخذ يحمل حملة صادقة على سياسته البريطانية الاستعمارية

وسلوكه في تلك الحادثة . وقد نجح اللواء في تكوين رأي عام قوي في مصر

« ثم وقعت حادثة دنشواي الجائرة فأخذت الصحف تنشر فظائعها ، وانتهز المرحوم « مصطفى كامل » الفرصة فاتخذ من هذه الحادثة المخالفة للعدل سلاحاً ماضياً ، أشهره في وجه اللورد كرومر وسياسته ! ولقد أفلح رحمه الله فى غرس فكرة العداء للاحتلال ، وتكوين رأي عام قوي ، غايته تحرير البلاد ، ونزع كل ثقة فى السياسة الانجليزية ، التي ظهرت بمظهرها الحقيقي فى حادثة دنشواي ! وهنا يجدر بنا أن نقف (١) لنرسل تحياتنا إلى شهداء دنشواي الذين ذهبوا ضحية الظلم الانجليزي . فان دماءهم تنادي بوحشية الاحتلال البريطاني !

« فهاتان الحادثتان (حادثة طابه وحادثة دنشواي) كانتا خطوة كبيرة فى سبيل تقدم الصحافة الوطنية إذ ضمت حولها القلوب ، وجعلت لها مركزاً بدأ الاحتلال يحسب لها حسابا كبيراً !

« نعم . بدأ اللورد كرومر بعد حادثة دنشواي يتخوف من ترك ذلك العامل القوي حراً يشهر بأعماله السيئة ، ويفسد عليه سياسة الخداع والغش ، ولكن لم تسنح له الفرصة الكاملة للقضاء على نفوذ الصحافة الوطنية ، فترك هذه المهمة لخلفه السير غورست !

« لم يكتم اللورد كرومر حقده على الصحافة المصرية فقد كتب فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ فصلا حمل فيه عليها حملة المتألم ! محذراً الامة من عواقب خطتها السياسية ، ورماها بانها تضر بالبلاد وتثير التعصب ، وتدعو إلى الثوره ، وألقى عليها تبعة زيادة جنود الاحتلال الانجليزي في مصر بعد حادثة طابه ! وماينجم عن هذه الزيادة من إثقال كاهل الميزانية المصرية ! ولكنه لم يستطع أن يحارب الصحافة فى حريتها ، لان مركزه السياسى على أثر حادثة دنشواي كان حرجاً للغاية ،

---

(١) ماذكر هذا النداء حتى وقف أعضاء المؤتمر جميعاً تحية لشهداء دنشواي

وعلى الاخص بعد أن استفظعت أوربا خطة الانجليز السياسية فى هذه الحادثة !
فاكتفى بالطعن على الصحافة في تقريره البادي الذكر !

« ومما زاد فى إحراج مركز اللورد كرومر بعد حادثة دنشواي إنشاء المرحوم «مصطفى كامل» لجريدتين يوميتين كبيرتين إحداهما باللغة الفرنسية (ليتندار إيجبسيان) والاخرى باللغة الانكليزية (ذي إيجبشيان ستاندرد) !

«فكانت هاتان الجريدتان تردادن صدى الحملات التي ينشرها اللواء وصحف المعارضة وتذيعها فى العالم المتحضر ، فيقف على فظائع اللورد كرومر وتصرفاته الاستبدادية ويزداد مركزه حرجاً !

« ولما انتهت حادثة دنشواي بمغادرة اللورد كرومر للديار المصرية ، أظهر شديد تغيظه من الصحافة الوطنيه فى خطبة الوداع التي ألقاها بمسرح الاوبرا الخديوية (يوم السبت ٤ مايو سنة ١٩٠٧) ، وأكثر من الطعن فيها ، ودعا الاجانب إلى محاربة تأثيرها فى الامة المصرية !

« تغير مركز الصحافة فى مصر بعد رحيل اللورد كرومر عنها ، وقدوم السير إلدون غورست اليها إذ بدأت تتغير خطة الاحتلال إزاءها ، فقد ظن السير غورست أنه يستطيع أن يضعف تأثير الصحافة الوطنية فى الشعب المصري باتباعه سياسة الوفاق ، معتقدا أن اتباعها يكسر من حدة هياج الرأي العام ! فابتدأ بتوثيق عرا الوفاق بينه وبين الخديوي ظانا أن سموه أساس المعارضة الوطنية ! ولكن الصحافة الوطنية وفي مقدمتها اللواء ، لم تتأثر بهذه السياسة الجديدة ، وظلت ثابتة على خطتها ، وهي مقاومة الاحتلال الانجليزي ، فخبطت خطة السير غورست وقضى على سياسته التي كانت ترمي إلى وقف الحركة الوطنية المصرية ، الامر الذي دعاه بعد هذه الخيبة إلى إشهار الحرب السياسية على صحافة الحزب الوطني ! !

« فكر السير غورست فى محاربة الصحافة الوطنية بسلاح القضاء ، فأحيل الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء فى ذلك الحين على المحاكمة متهما بأثارة

القلاقل لمقال نشره فى اللواء (فى شأن حادثة الكاملين بالسودان، فى يونيه سنة ١٩٠٨) ولكن المحاكم برأته من التهمة وأظهرت بذلك استقلالا لم يكن ينتظره السير غورست ! فلما رأى أن القضاء لم يكن آلة خاضعة لسياسته ، فكر فى الالتجاء إلى وسائل أخرى لمحاربتها ، فعول على إعادة قانون الصحافة القديم ، ذلك القانون الاستبدادي المشهور الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، فى وقت كانت البلاد على أبواب الثورة العرابية والذي أهمل العمل به منذ عهد بعيد ! فهذا القانون من شأنه هدم حرية الصحافة ، لانه يجعل الصحف تحت رحمة السلطة الادراية ، تعطلها بقرار يصدر منها دون محاكمة أو بيان أسباب ! !

« أراد السير غورست ألا ينفرد بتبعة إعادة هذا القانون ، فاشرك معه الوزارة المصرية ، وبناء على اتفاقهما صدر قرار مجلس الوزراء بهذا القانون العرفي في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ ، ولكن هل تغيرت خطة الصحف الوطنية بعد عودة الحكومة المصرية إلى العمل بهذا القانون ؟ ليس من شك في أن القانون قد أضربها كثيراً ، لانه جعلها عرضة للتعطيل فى كل وقت ، ولكنها واجهت هذا الخطر بالثبات على خطة المقاومة الوطنية، والدفاع عن المطالب الشرعية ، فاكتسبت صحافة الحزب الوطني مركزا أدبياً خطيرا فى البلاد ، وتعلقت بها الامة كل التعلق ، ولم تمض ثلاثة أشهر على إعادة قانون المطبوعات هذا حتى أخذت الحكومة تطبقه على جريدة اللواء ، التي هي قوام المعارضة الشريفة ، ففي يوم واحد أنذر اللواء ، وحكم على الشيخ جاويش بالحبس ثلاثة أشهر ! وقد خشى الكثيرون من شدة الصدمة أن يتزعزع مركز الصحافة ، ويخفت صوتها ، ويضعف تأثيرها ، ولكن ثبات الوطنية المصرية على خطتها ، وإستمرار الحزب الوطني على مقاومة الاحتلال ، وإعطاء الامة مثال الصبر والثبات ، كل ذلك حفظ مركز الصحافة ، ووقاها شر التقهقر والخذلان أمام ضربات الاحتلال ، وانقلبت الحرب التي أعلنها الاحتلال على المعارضة خيرا للحزب الوطني ، إذ أنها قوت لروح المصرية!

« وفي غضون إشتداد النضال بين الصحافة الوطنية والاحتلال ، ظهرت على مرسح السياسة حوالي شهر أكتوبر سنة ١٩٠٩ مسألة خطيرة ، كانت لمصر مسألة حياة أو موت . وهي مشروع مد إمتياز قناة السويس ، فبينت الصحافة الوطنية مضار المشروع ، وحملت عليه حملات صادقة شديدة ، اهتزت لها البلاد وقوي بفضلها الرأي العام وهاج ضد المشروع . فاضطرت الحكومة أمام هياجه إلى إحالة المشروع على الجمعية العمومية ، وخولتها الرأي القطعي في قبوله أو رفضه ، فقررت الجمعية رفضه بالاجماع ، وكان قرارها نتيجة لازمة لكتابات الصحف الوطنية في مضار المشروع ، وفازت الامة وصحافتها فى هذه المسألة فوزا مبيناً ! !

« حدث فى ذلك حادث الورداني ، فألقى السير غورست تبعته على الحزب الوطنى ولام الحكومة في تقريره على تساهلها فى تطبيق قانون المطبوعات !

« فكان ما كتبه السير غورست في تقريره إعلانا للصحافة بحرب جديدة يشتد بها الضغط عليها ! وفعلا طوردت صحافة الحزب الوطني ، قبل أن يتم طبع التقرير وبعد ظهوره مطاردة عنيفة ، وذلك أثناء تحقيق حادثة الورداني !

« أما قبل ظهوره فقد صدر قرار مجلس الوزراء بوقف جريدة « العلم » لسان حال الحزب الوطنى فلم يقف الحزب الوطني في هذه المدة حركته الصحفية بل أنشأ عدة جرائد لم ينقطع صدورها مدة شهرين يوماً واحداً وكانت الامة تتهافت على قراءتها فكان ذلك أجمل مظهر لقوة المبادىء الوطنية وما نالته في القلوب من التأييد والمنزلة السامية !

« وأما بعد ظهور التقرير ، فقد شرعت الحكومة في وضع قوانين استثنائية للتضييق على الحرية ، وكان من بينها قانون إحالة جنح الصحافة على محكمة الجنايات

« كانت محاكمة الصحافيين قبل صدور هذا القانون تجرى على حسب القواعد المتبعة فى محاكمة الافراد فكانت لهم درجتان للحكم ابتدائية ، واستئنافية ! وفى ذلك من الصيانة القانونية ما فيه لان مرور القضية أمام هيئتين متعاقبتين ، فيه لا محالة ضمانة كافية لظهور الحقيقة وتقرير العدل فيها

« ظهر هذا القانون الاستثنائى الجديد في يونيه سنة ١٩١٠ ، وهو يقضى باحالة جنح الصحافة على محاكم الجنايات ، وهذا القانون وإن كان له مثيل في فرنسا إلا أن محاكم الجنايات الفرنسية لاتقضى بالعقوبة إلا بعد قرارهيئة المحلفين بأدانة المتهم ، وهذه الهيئة تمثل الرأي العام ، وفي مصر لايوجد محلفون بمحاكم الجنايات ، فالقصد من قانون يونيه سنة ١٩١٠ أن تكون محاكمة جنح الصحافة بأسرع ما يمكن وأن تحرم من درجة ثانية فى القضاء ، وبذلك لا يترك الوقت الكافى لاهتمام الرأى العام بالقضايا السياسية !

« إن السياسة العقيمة التى اتبعها الاحتلال إزاء الصحافة والحركة الوطنيـة معا كان من نتائجها إنضمام جانب كبير من الصحف الاوربية إلى الوطنيين ، وعطفها عليهم ، وانتصارها لهم ، واستنكارها كل الاستنكار لتصرفات الاحتلال ، فأخذت هذه الصحف تساعد الصحافة الوطنية فى حملتها على سياسة السير إلدون غورست بوجه عام ، لانها بعد طول التجربة قد أدركت أن الاحتلال الانجليزي قد أضر بسياسته الخرقاء بصوالحهم المالية والتجارية ، وأصبح يهددها بالضياع والخسران وإليك بعض الاسباب !

أولا — إن الازمة المالية التى نزلت بالبلاد والتي شعر الاجانب بشدة وقعها أكثر من غيرهم ، لم تقابل من جانب الاحتلال إلا بالجمود والفتور ، فلم يحرك المعتمد الانجليزي ساكنا لتخفيف وطأتها ، ولم تبذل إنجلترا أقل جهد في سبيل إعادة الثقة بمالية البلاد ، كما فعلت فرنسا بواسطة البنك العقاري ، فكانت الازمة المالية سببا فى ضعف ثقة الاجانب بالاحتلال واقترابهم من صفوف الوطنيين !

ثانيا — إن الاحتلال بتصرفاته السيئة قد تسبب فى تبديد الملايين من الاموال التى كان يمكن إنفاقها على إنماء ثروة البلاد ، وكان يمكن بالطبع أن ينتفع منها الاجانب ، فالاحتلال بعد أن أطلقت يده فى الادارة المالية بسبب إتفاق سنة ١٩٠٤ قد ضيع علي الدول الاجنبية منافع إقتصادية لاتقع تحت الحصر ، واشتركت النزالات

الاور بية بسبب ذلك مع الوطنيين فى السخط على عدم كفاءة المحتلين لادارة شؤون الحكومة المصرية !.

ثالثا — كان الاجانب المقيمون بمصر والواقفون علي سير الحركة الوطنية أول من أدركوا أن إشتداد سخط الامة المصرية راجع إلى تدخل الاحتلال فى شؤون الحكومة وارتكابه غلطات وفظائع أحرجت الصدور وأثارت الخواطر! والاجانب يكرهون كل من يعمل على إيجاد القلق فى البلاد ، لان هذا القلق يضر بصوالحهم ضررا بليغا ، ولذلك كانوا فى العهد القديم أشد الساخطين علي الحركة الوطنية أيام كانوا يظنون بغير حق أنها السبب في بذر بذور القلق والاضطراب فانقلب سخطهم علي الاحتلال نفسه بعد أن تيقنوا أنه هو مصدر القلق ومثير الفتن !

« هذه هي الأسباب التي أعتقد أنها حملت الصحف الاور بية علي اختطاط خطة الطعن فى سياسة الاحتلال ! ولا شك أن تلك الصحف الرشيدة تعرف أكثر من صحف أور با نفسها منافع الاجانب المقيمين بمصر لانها تكتب في البلاد التى هي ميدان لتلك المنافع الاجنبية . وقد أدركت تلك الصحف أن السياسة التى يتبعها الاحتلال تلحق أعظم الاضرار بالصوالح الاور بية نفسها فعاونت كتاباتها علي تنشيط الحركة الوطنية بطبيعة الحال ، لان منافع الوطنيين والاجانب معا قد اتفقت بسبب سوء سياسة الاحتلال وعدم كفاءته ، ولان الحركة الوطنية قد فهمها الاور بيون على حقيقتها رغم ماتبذله صحف إنكلترا من تشويه سمعتها ، وعرفوا عدا ذلك أنها حركة ارتقاء وسلام ، لاحركة حرب وسفك دماء !

« لما رأي الاحتلال أن الصحافة الاور بية المحلية تعضد بكتاباتها الوطنيين فى حركتهم السياسية ، بدأ رجاله وأذنابه يبحثون عن طريقة يلجمون بها كذلك أفواه الصحفيين الاور بيين ، وأخذت بعض الصحف الافرنجية المناصرة للاحتلال تتكلم في مشروع يحضر لهذا الغرض ، وقد حاولت أن تثبت بأدلة باطلة أن للحكومة المصرية سلطة التشريع علي الصحافة الاور بية ! ولكن إلى الآن لم تتعد هذه

الفكرة حد التهديد والوعيد ، ولا تزال الصحف الاجنبية لحسن حظها وحظنا بمأمن وبمنجاة من الاحتلال في مصر !

« إن لي كلمة أحب أن أقولها بكل صراحة في موقف الصحافة الاوربية والاحتلال . وهى أن تلك الصحافة ليست إلا لسان حال الالوف من الاوربيين النازلين بمصر . ولا شك أن الجاليات الاوربية التي شبت على الحرية السياسية فى بلادها ستعارض أشد المعارضة فى أي قانون يمس حريتهم فى وادي النيل لان الامتيازات الاجنبية تضمن لهم التمتع بتلك الحرية كما لو كانوا فى بلادهم ، فمسألة تقييد حرية الصحافة الاوربية هى إذاً مسئلة دولية قبل كل اعتبار !

« فهل تقبل أوروبا أن تصل مجاملتها لانكلترا إلى حد القضاء على حرية رعاياها فى مصر ، وحرمانهم من حق مقدس هو من أركان النظم الدستورية الاساسية فى كافة البلاد المتحضرة ؟

« إسمحوا لي أيها السادة أن أقول باننا نحن المصريين نستبعد ذلك . فان هذه المجاملة فضلا عن أنها تضر بصوالح رعايا دول أوربا بمصر وتجعلهم تحت رحمة نظام عرفى ، فهى ليست حقا من حقوق الحكومات الاوربية لان الحرية السياسية التي يتمتع بها الاوربيون فى بلادهم وفى مصر والمشرق علي العموم هي ركن أساسى من أركان الدستور الذى لا تملك حكومة تغييره إلا برضاء الامة ! والامم الاوربية التي تقدر الحرية حق قدرها ، وحريصة كل الحرص علي حريتها ، لا يمكن أن تقر حكوماتها على حرمان أبنائها فى وادى النيل من حرية عزيزة يستمتع بها إخوانهم ومواطنوهم ! وأنه إذا جازت المجاملات بين الحكومات في بعض الامور فيستحيل أن تصل إلى حد المساس بحرية الامم : تلك الحرية المقدسة التى افتدتها أوربا وأمريكا بدماء أبنائها وأرواح أبطالها !

« أما نحن الذين ساء حظنا بوقوعنا في يد دولة نكثت بوعودها ، فاننا نستقبل الجوائح التي تنزل بنا من جانب الاحتلال بقلب ثابت وجأش رابض ، لاننا نعلم حق

العلم أن الشدائد كانت ولا تزال سبيل الحرية فى جميع البلدان التى خيم عليها الاستبداد ثم انقشعت عنها سحبه وظلماته !

« إن الصحافة الوطنية لاتزال وستسير علي خطتها ناشرة لمبادئها رغم تلك التهديدات التى نسمعها كل يوم من الاحتلال وأذنابه ، ورغم الوسائل الصارمة التي يبتدعها معتمدو الدولة الانكليزية ! نعم. إن الصحافة مهددة فى كل لحظة بان ينكل بها و برجالها ، ولكن هذا التنكيل لايكون أقل تأثير في نفوس الرجال، لان الحركة الوطنية قد جعلت من أصدق مميزاتها التفانى فى سبيل رفعة الوطن واحتمال الشدائد فى سبيل تأدية الواجب !

« إلى أن قال : . . . .

« نحن أولاء قد قمنا وسنقوم بالواجب علينا إلى آخر نسمة من نسمات حياتنا فعلي أوروبا أن تقوم بالواجب عليها أيضا !

« لقد مضى أكثر من ربع قرن والسياسة الانجليزية ترتكب فى وادى النيل جريمة مستمرة ضد الانسانية وضد الامة المصرية . إن هذه الجريمة ترتكب علي مرأى ومسمع من العالم المتمدين ! أفلم يحن الوقت لتغسل أوروبا يدها من عار السكوت عن هذه الجريمة التي سودت صحائف التاريخ الانساني ؟! » اه

***

« إن تناقض السياسة الانجليزية لمدهش ، إذ كيف يوفق بين تفاخرها بالحرية الكاملة التى تستمتع بها صحافتها ، تلك الحرية المطلقة المضروبة في إنجلترا مثلا للعالم أجمع على تسامحها واستفادتها كل الاستفادة منها ؟

« كيف نوفق بين هذا الحال وبين ما تجري عليه السياسة الانجليزية من ضروب العسف إزاء بلد آخر وقع تحت سيطرتها ، حينما تعامل

صحافته بأشد ضروب الجور والامتهان ؟ ألا إن التبعة الواقعة عليها لمتضاعفة من جراء جورها الفادح !

« إن مصر إذا ثارت أكثر من أي بلد آخر ، فذلك لأن المساوىء والمظالم الانجليزية جاوزت الحد ، ولان صحفيي مصر هم فى الغالب من رجال القانون الواثقين من حقوقهم وحقوق بلادهم ، تلك الحقوق التى تقوم على أسانيد شرعية !

« تسلمت من الاستاذ محمد حافظ رمضان المحامي الشهير بالقاهرة وأحد أنصار مبادىء «مصطفى كامل» المستنيرين مكتوباً مؤرخاً فى ١٢ مايو سنة ١٩١٢ قد رأيت من الواجب علي أن أنشر منه الفقرة الآتية :

« ..... على أثر نشر خطابة رئيسنا محمد فريد بك التي ألقاها في الجماعة العمومية للحزب في جريدتي « اللواء والعلم » والتعليقات التى علق بها علي فهمي كامل بك على هذه الخطابة ، قد حوكم من أجلها علي بك مع مدير إدارة العلم أمام محكمة الجنايات التي رئيسها رومي ! وحكم عليهما بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرأي العام عندنا مستاء جد الاستياء من هذا الظلم ..... »

« وكتب إلي (علي كامل) من جهته في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٢ مكتوباً جاء فيه ما نصه :

« .... بعد أن مضى شهر على إطلاق سراحي من السجن قررت حكومة الاحتلال محو اللواء محواً قطعياً ! والاسباب التي بنت عليها هذا المحو لا يمكن تصديقها أو تصورها ، وإليك ملخصها :

« حكم على أحد محرري اللواء (محمد أفندي عبد السلام) بالسجن خمسة عشر

عاماً ، على أثر اتهامه بالاشتراك فى مؤامرة مزعومة لفقها بعض رجال الضبط ! ولقد اعتبرت حكومة الاحتلال هذه العقوبة أحد أسباب محو اللواء ! !

« وكذلك أهمل اللواء نشر اسم رئيس تحريره فى رأسه فاعتبرت حكومة الاحتلال هذا الاهمال سببا أخر لمحوه !

« هذان هما سببا محو اللواء ! فهل سمعت فى حياتك — أيتها الوالده العزيزة — ظلما مهما كان جائرا يقوم على مثل هذه الاسباب ؟ لاشك أن أمثال هذه المساوىء المدهشة تطرق سمع العالم بين آن وآن ما دام الاستعمار الانجليزى عاملا فى أرضنا المقدسة ، التي ملأت حضارة أبنائها الاولين طباق الكون علما ونوراً !

« إني أقص عليك بعض ما ارتكبه الأنجليز فى وادي النيل لتحكمى على جرائمهم :

« قتل أحد المفتشين الانجليز ذات يوم أحد سعاة التلغراف المصريين برصاصة من مسدسه وما كانت جريمة هذا الساعي الذى قتل بسببها إلا أنه ألح على المفتش الانجليزي بوجوب إعطائه سند تسلم تلغراف سلمه إليه ! وما كان عقاب هذا الانجليزى القاتل إلا أنه فصل من خدمة الحكومة المصرية فقط !! وهذه الحادثة الفظيعة يضرب بها المثل فى مصر حتى اليوم باسم « حادثة التلغراف » ! ! !

« وفي يوم آخر أحرق الانجليز الذين يدعون أنهم بلغوا من الحضارة شأواً بعيدا ، ثمانية من المصريين فى مدينة البلينا (إحدى مدائن الوجه القبلي) بدعوى أنهم قطاع سبيل سفاكون ! أحرقوهم بأن وضعوا أكواماً من القش حول المنزل الذي كانوا يسكنونه ثم أشعلوا النار فأحرقوا البيت ومن فيه ، مدعين أن الحيلة أعيتهم للقبض على هؤلاء اللصوص ! ! ! أفلا يهددنا على الدوام بأغلاق صحفنا أولئك الذين ارتكبوا ويرتكبون أمثال هذه الفظائع الهائلة ؟ . . . والوطنيون

المصريون إزاء هذه الجرائم المتتالية يتساءلون عما إذا كانت شرائع بهزان ونيرون ستطبق في مصر يوماً من الايام ؟ !

« لقد خسرت وحدي من جراء هذا الظلم نحو مليون فرنك ! ولكني مع هذا الخسار لم أخسر بحمد الله شجاعتي وإيماني الوطني وصبري على الدفاع إلى آخر نفس عن قضيتنا الفريدة ! قضية تخليص مصر من أسرها ! مصر التي كانت أمبراطورية كبيرة عظيمة في العالم أيام كان الانجليز في خبر كان ! !

« لتبلغ الخيانة والجور واغتصاب الحقوق ما بلغت من قوة السلطان فأنها لا تدوم طويلا أمام العزيمة الصادقة والوطنية المؤمنة ! وأن ساعة العدل المنتقم ، والحق الظافر ستدق لا محالة عاجلا أو آجلا! علي فهمي كامل »

***

« إن محو اللواء الذي أسسه ابني (مصطفى) والذي أحببته لشجاعته وبعد نظره وصدق وطنيته أحزنني كثيراً . بيد أن ثقتي بأيمان وحجة ابني المختار « علي فهمي كامل » وإخوانه أعضاء الحزب الوطني قد خففت من أحزاني !

« إن قرائي لاريب يستاؤون معي إذا قلت لهم فوق ذلك إن قانون الصحافة الجائر في مصر لا يزال يطبق بكل شدة ! وأنه بالرغم من كون الصحافة المصرية محاطة بالأحكام العرفية ، ومهددة كل يوم بالتضييقات الأدارية ، التي سداها المراقبة ، ولحمتها التنفيذ ، وعرضة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات التي لا محلفون فيها !! إنها رغم كل ذلك تجاهد بشجاعة جعلت أعداء الوطنيين يعجبون بهم وبوطنيتهم !

« لقد مضت أربع عشرة سنة على تطبيق هذا القانون مرة أخرى

ومع ذلك لم يستطع الانجليز أن يطفئوا شعلة الوطنية المصرية ، ولا أن يخضعوا المصريين لخستهم الممقوتة ، بل أنهم على الضد من ذلك ، قد قووا بمساوئهم المتكررة روح الوطنية المصرية ، وجعلوا اليد القابضة على لوائها فى مصر يدا قوية باطشة !!!



المرأة المصرية

«بدت لي صفات المرأة المصرية فى عام ١٩٠٤ ، إبان رحلتى إلى مصر ، إذ رأيت أن خير مايسمو فيها من الخلال ، الوجاهة المتناهية ، فهى مميزة عن غيرها بما أسميه «صفة العنصر» . ولا أدرى أيرجع هذا إلى مايساورني فيها من ذكرى أرستقراطية وراثية ؟ على أنني أراها ملكة فى حركاتها وفى نبلها الماثل ، وفى مشيتها الفخور !

« وإنك إذا أردت أن تعرف الدرجة التى يمكن أن تبلغها وجاهة المرأة المصرية وجب أن تلقى سيدة كبيرة من سيدات مصر فى دارها !

«لقد كنت أحاول إذا خلوت بنفسي أن أكرر بعض الحركات التى تبديها السيدة المصرية وكنت أتساءل عن أسباب ذلك التلطف الذي لامثيل له فى تلك الحركات ، حتى عثرت على الجواب : فأن السيدات المصريات فى ذلك العهد لم يكن يستقبلن أحداً غير صديقاتهن وذوي أسرتهن ، ولذلك كن يجدن كل الارتياح وعدم الكلفة في اللقاء ، والثقة فى المحادثة ، بل وتجد فيهن جاذبية جميلة فتانة ، قل أن تجدها فى جنس آخر

« إنني لاأزال أوجه إلى أصدقائي المصريين فى هذا الشأن هذا السؤال : هل فقدت سيداتكم برؤيتهن الأجانب عن أسرهن ، وبمقابلتهن إياهم ، تلك الثقة الجميلة التى كانت تجعل لهن حتى المسنات منهن مظاهر تدل على

الفتوة و لطف المعاشرة، وجوابهم عنه: كلا. إنهن لم يفقدن شيئاً من لطفهن وحركاتهن بل هن باقيات كما كن ، داعيات إلى الثقة ، جاذبات للنفوس ، رقيقات فى كل ما يبدن من الحركات وقد أضفن إلى هذه الخصال ذكاء وقاداً وأسلوباً جذاباً فى الحديث وفكراً يضيئه العلم والعرفان !

« إن السيدة المصرية اليوم فى الدرجة العلمية التى عليها المتحضرات من نساء الأمم الأخرى . فهى تتكلم عدة لغات أجنبية ولكنها لا تزال تستمد فكرها من لغتها . على أن ما يسمو لديها الآن هو بدون شك روح الوطنية ، وإدراك قيمة عنصرها ، وسمو فكرها . والحق لديها فى إقامة دعائم الماضى المجيد هو القوة العلمية والأدبية ، أمام الغاصبين الذين تعتبرهم أحياناً أقل درجة من عنصرها ؟

« وقد يدهش المرأة الفرنسية أن ترى جميع السيدات المصريات ، تباينت درجاتهن الأجتماعية ما تباينت متساويات فى مكارم الأخلاق

« لقد قالت لى إحداهن : « ليس بيننا نحن المصريات من الفروق سوى منازل الثروة ، فالتى تقدم الأحسان تكون فى الغالب مدفوعة إليه بضميرها الحى كما يكون لعطاياها لدى المحسن إليهم من الحنو الجنسى تلك القيمة التى لا تعدلها قيمة عطايا الأجانب »

« إن النساء المصريات مسلمات كن أو مسيحيات . لعلى جانب عظيم من الرقة وتنسيق الهندام ، كما أنهن عالمات حق العلم بتدبير بيوتهن

وكريمات فى لقائهن وطاهرات فى سيرهن . . . وتتلخص خصالهن فى كلمتين اثنتين هما : (الرقة والظرف) !

« لي بينهن صديقات حميمات وسيبقين كذلك . . . إني أحبهن فوق حبي لأية جنسية أخرى . .

« وإن الذكريات التى تساورنى من جهة النساء لكثيرة ولكن ذكريين منها لاتبرحان ذاكرتي ، ذلك أن وجهين من وجوه صديقاتي العزيزات حاضرين فى ذهنى وفؤادي . هما وجها الوالدتين اللتين اتفقتا على أن يلقيا إلي كلمة واحدة لاتزال منقوشة على صفحات قلبى — والدة بييرلوتى ووالدة مصطفي كامل — فقد قالت لي كلتاهما عن إبنها : « إنه لنا نحن الاثنتين » !

***

« لم تفكر الحكومة الانجليزية أثناء احتلالها الفظيع لمصر فى إنشاء المدارس التى كان ينبغى إنشاؤها للبنات فأنشأ أغنياء المصريين من رجال ونساء بالاشتراك مع مجالس المديريات والجماعات مدارس عديدة من هذا النوع ! وأنى أثبت هنا بعض الارقام ليحكم القراء فى الامر ؟ :

« ليس لحكومة الاحتلال الانجليزي فى مصر كلها سوى أربع مدارس للبنات ، بينما عدد الجنس اللطيف يتجاوز الآن الملايين من الأنفس ؟

« إن ما أنشأه المحسنون والمحسنات يربو عدده على أربعمائة مدرسة ؟

ولقد كبر هذا العدد إلى حد لاشك يخجل إنجلترا المتحضرة الكارهة لترقي الجنس اللطيف فى غير بلادها ؟

« قال « على فهمى كامل بك » فى خطابه الذى ألقاه بباريس فى ٢٩ يناير الماضى (سنة ١٩٢٢) مانصه :

« كان فى مقدمة الاحتجاجات الوطنية الحارة على ما أتاه الانجليز فى مصر من العنف والجور إحتجاجات أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا . . . . فأن رئيسات جماعاتنا النسائية على اختلاف طبقاتهن قد أهبن باحتجاجات مقنعة مؤثرة مما لفت إليه انظار الأوربيين القاطنين مصر ووافقوا عليه بعطف مشكور وإعجاب عظيم

« لتذكروا أن أول أمبراطورة عرفها العالم كانت في مصر ، وقد كان هذا منذ خمسة وثلاثين قرناً خلت ، على أنه لم يحدث أن النساء فى أقدم عصور تاريخ مصر اشتركن مع الرجال فى المظاهرات العامة كما فعلن فى السنوات الثلاث الأخيرة ، فقد ظهرت فيهن تلك العواطف الوطنية من جراء استشهاد آبائهن وأخوتهن وأزواجهن وأولادهن ! إنهن أدركن حقوق الامم في الحرية فبرهن أنهن جديرات بالدفاع عنها ومن المطالبة بها فوطدن العزم على مساعدة الرجال فى تحقيقها »

« وقد أفاضت الصحف والمجلات والكتب فى الكلام أثناء السنين الاخيرة عن الحركة النسائية التي دوى صداها فى مصر ، فأدركت النساء المصريات واجب تعليم أبنائهن وبناتهن كما يدركه الرجال !

« إن صديقاتي فى مصر لا يكتبن لي إلا نادراً رغم إرادتي ! وأني أذكر فى طليعتهن السيدة حرم شعراوي باشا فقد تلقيت منها بعد حوادث ديسمبر ويناير الاخيرين ، كتاباً بمناسبة مقالي الذي نشرته الفيغارو فى ١٩ يناير الفائت

« وحرم شعراوي باشا هذه وطنية عظيمة حادة الذكاء ، كثيرة العلم فضلا عن أنها لا يجاريها مجار في شفقتها ووطنيتها وهي بنت سلطان باشا الذي كان رئيس البرلمان المصري فى سنة ١٨٨١ — ١٨٨٢ ، والذي أحدثت وفاته رنة حزن وأسى . وهي أيضاً أخت أحد أصدقائي وهو المرحوم المأسوف عليه عمر سلطان باشا وقد كان صديقاً وأخاً لمصطفى كامل الذي كنت أحبه حب الأم لابنها . وزوجها المرحوم شعراوى باشا كان أحد كبار الوطنيين

« ويبدو لي أنني مضطرة لان أنشر كتابها ولو كان ذلك رغم أرادتها لأزيد القارىء علماً بروح الوطنية والعاطفة الشريفة السامية فى النساء المصريات،وهو بعد الديباجة :

« لا أدري كيف أعبر لك عن تأثري لذكراك الودية ، فقد جاءتني هذه الذكرى مشجعاً نفسياً فى وقت من الأوقات التي يشتد فيها الكفاح فنحن فى حاجة لأن نشعر فى أنفسنا بأننا مؤيدون مشجعون

« إنني أفخر وأتشرف بشهادة العطف التي أبديتها ، فاسمحي لي باسم جميع أخواتي المصريات ، أن أتقدم إليك بالشكر للعناية التي ما زلت تبذلينها فى سبيل قضية وطننا التعس !

« إننا قويات بحقوقنا واثقات بالمستقبل ! وعلى هذا قد وطدنا العزم على الجهاد إلى النهاية ، وعلى استرداد حريتنا ـ كلفنا ذلك ما كلفنا !

« نريد أن نبقى جديرات بمن ضحوا بكل شيء للوطن ! أولئك الذين يشتغلون معنا حتى فى المنفى !

« وتفضلي ياسيدتي بقبول شكرنا الجزيل وجميل عواطفنا واحترامنا »

القاهرة في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢ هدى شعراوي »

والسيدة هدى شعراوي باشا ترأس لجنة الوفد المصرى للسيدات ، وقد كان لها نصيب كبير فى إنهاض الفتاة المصرية بتأسيس المدارس والمشاغل والأعمال الخيرية الكثيرة . . .

« وإنها بالرغم من وفاة زوجها منذ أسابيع قد شهدت إجتماعا وطنيا فى ٥ مايو الحاضر (سنة ١٩٢٢) وألقت خطبة ممتلئة بآيات الأباء القومي والوطنية الصادقة للدفاع عن حقوق وطنها المسلوبة !

***

« إن خمسة وتسعين فى المائة من تعداد الأمة المصرية مسلمون. فالنساء المسلمات هن إذاً أعز النساء المصريات نفرا !

« والمرأة المسلمة مستمتعة بجميع الحقوق المدنية التي يستمتع بها الرجل وهذا مالاشك يدهش النساء الفرنسيات !

« ولقد كتب الأستاذ يعقوب بك خانكي المحامى الشهير أمام محكمة

الاستئناف بالقاهرة ، والقاطن الآن بباريس ، مقالا فى كفاءة المرأة فى نظر الشريعة الاسلامية ونشرته مجلة المحاكم التى تصدر بباريس ، بعددها الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ وهذا هو نصه :

« لقد تخيلوا المرأة المسلمة فى جميع الازمان ككائن منحط ! عائشة فى عزلة ومسجونه فى عقر دارها ، تعامل معاملة الارقاء ، لاتستمتع بأى حق مدنى ! وأنى أجهر بأن هـذا التخيل ليس إلا خطأ كبيرا ، ورأيا مبتدعا ، وحملة منكرة ، أتاها بعض السائحين الذين مروا بالشرق مرورا غير منقبين ، ولا متعمقين ، ولا ممحصين مسائله الاجتماعية !

« وسواء أكانت المرأة مسلمة ، أم كانت مسيحية تعيش فى ظل الشريعة الاسلامية كالمرأة القبطية أو الارمنية أو السورية أو غيرها ، فانها تختلف عن المرأة الفرنسية فى جميع حقوقها !

« فالمرأة الفرنسية المتزوجة خاضعة فى معاملاتها للمادتين ٢١٥ و ٢١٧ من القانون المدني الفرنسى ، وهما تنصان على :

« إن المرأة المتزوجة لاتستطيع أن تترافع عن حقوقها دون الحصول على إذن من زوجها حتى إذا كانت تاجرة عمومية ، أو غير تاجرة ، أو كانت ثروتها مفصولة عن ثروة زوجها »

« فهى بناء على ذلك لاتستطيع أن تهب ، أو تتصرف ، أو ترهن ، أو تملك ملكا بلاعوض أو بعوض ، دون حضور زوجها فى إجراءات العقد ، أو دون رضائه كتابة ! ألا إنهما لمادتان مهينتان وسلاحان ذوا حدين قاطعين في يد الزوج !

« إن المرأة الفرنسية عند زواجها تقبل طائعة نقصا جسيما من حقوقها وأهليتها المدنية ! وقانونها الذي يعتبرها غير أهل للمعاملة ، إنما يضعها فى مركز القاصرة ، إذ أنه يصمها بنقصان الشخصية !

« وعلى كل حال فالمرأة الفرنسية محرومة من إدارة ثروتها وأمتعتها الخاصة وهي مضطرة بحكم قانونها أن تسأل زوجها توقيعه،أو إذنه على كل عمل ترغب فى إجرائه ، حتى الاعمال البسيطة في الحياة ، مثل سحب أموال من مصرف ، مهما كانت ضئيلة ، أو أن تترافع أو تعطى توكيلا . . . . إلى غير ذلك ، حتى إذا كان زوجها أجنبياً وكانت بعيدة عنه ، فأنها يلزمها كذلك أن تحصل على هذا الاذن الزوجي لتكون على الدوام خاضعة للقانون الفرنسى !

« نعم إن المشرع الفرنسي خول المرأة الفرنسية حق تكليف زوجها بالحضور أمام المحكمة إذا امتنع عن إعطائها إذنه باجراء أي عقد مدني ، وذلك بمقتضى المادتين ٢١٨ و ٢١٩ من القانون المدني ، ولكن أيفيد هذا الحق أية فائدة ؟ كلا فأنه لا يغيب عن ذهننا ما ينجم عن إجراء كهذا الاجراء من ضياع الزمن وبطء القضاء،واشتدادالنفور بين الزوجين!

« لاشيء من كل ما ذكر فى الشريعة الاسلامية ! فأنها تخول المرأة المتزوجة حريتها الكاملة فى معاملاتها المدنية بلا أي قيد ! وكذلك الزوج لا سلطان له على أملاك زوجه ! فهي تستطيع التصرف فى كل أملاكها ، دون الحصول على رضاء زوجها ، ودون أن يعترضها بقوة الزوجية !

« تستطيع المرأة بحكم الشرع الاسلامي أن تتسلم أجور أملاكها وغلاتها ، وتكل إلى رجل آخر غير زوجها أمر إدارتها ! ومتى كانت بالغةمستمتعة بكل حقوقها المدنية ، لا تكون فى حاجة إلى أي إذن يجيز الاجراءات المدنية التي أجرتها دون استشارة زوجها أو أبيها أو جدها!ومهما بلغت من الغنى فأنها لا تتحمل أي شطر من نفقات الزواج (المادة ٢٠٦ من قانون الاحوال الشخصية الاسلامية — تأليف قدري باشا) ! وأن أثاث المنزل الذي يسكنه الزوجان ملك للمرأة ، كمتاع جاءها من المهر الذي تسلمته من زوجها (المادة ٧٤ من قانون الاحوال الشخصية ـ

تأليف قدري باشا)

« فللمرأة المسلمة إذن الحرية المطلقة فى التصرفات المدنية التى تستمتع بكل حقوقها فيها ! وهي أهل من الوجهة القضائية للتصرف فى أعمالها وإدارتها ، دون الالتجاء إلى إذن من زوجها أو من المحكمة !

« إنها تستمد أهليتها المدنية من شخصيتها ، وما القوة الزوجية إلا صفة أدبية بحتة ! فأذا أرادت أن تبيع أو تشتري أو تهب ، أو تتسلم ، أوتترافع ، فأنها فى حل من ذلك ، ولها ألا تستشير إلا نفسها ! بينما المرأة الفرنسية لا تستطيع أن تعمل أي عمل من هذه الاعمال ، إلا إذا أذنها زوجها ـ الذي هو مولاها وأستاذها ـ أن تفعله ! ! ! »

« هذا ما كتبه أستاذ جليل ، فى صحيفة قضائية فرنسية كبيرة ! وأنى أضيف إليه أن النساء غير المسلمات القاطنات فى بلاد إسلامية ، يفضلن أن يعاملن بالشرع الاسلامي الذى يحقق لهن فى جميع الاحوال ، إحترام حقوقهن ! ذلك لانه مما لا نزاع فيه أن الشريعة الاسلامية مدعمة على العدل التام ، والانصاف المطلق

«وفضلا عن هذه المعاملة العادلة ، واستمتاع النساء المسلمات بجميع الحقوق المدنية ، فأن المسلمين من رجال مصر متحدون كل الاتحاد مع أزواجهم ، بل ويحترمونهن فوق حبهم لهن . وفى كل عام عندما يتسلم الرجال دخلهم السنوي (تقصد الزراع) يقدمون الهدايا النفيسة إلى نسائهم ، ويعملون لأرضائهن رغبا فى تملك قلوبهن ! . . .

« فما أسعد النساء المسلمات فى العالم عامة، وفى مصر خاصة ! إنهن يعيشن مع أزواجهن عيشة راضية ، عيشه الثقة والهناوة التى تهب الزوجين حياة سعيدة مطمئنة وعيشا رغدا !

***

الحربية والبحرية

الحربية

« عرف المصريون من قديم الزمان بشجاعتهم ، وما حروب طوتمس الثالث ، وأمنحوتب الثالث ورمسيس الثاني ، إلا أدلة مفاخرهم وعناوين بسالتهم

« أصيبت مصر مدة ٢٥ قرناً بالغارات الاجنبية التى سببها لها مركزها الفريد فى العالم ، وكان من شأن هـذه الغارات أن جعلتها تفقد من صفاتها الحربية بعض الشيء بيد أنها لم تعدمها !

« ولما أن وضع القدر شؤون مصر بين يدى « محمد علي » ماوجد فيها جيشاً منظما ، ولكن ثقته بالشجاعة المصرية ، ألهمته أن يدربها على أسلوب الشجاعة الفرنسية !

« ولقد أوجد النظام الذى سنه ضباط فرنسيون لجيش مصر قوة هائلة ، تمكنت بها فى خلال خمسة وعشرين عاما من أن تفتح بلاد العرب ، وتوطد دعائم السكينة والامن فى السودان ، وأن تقهر اليونان فى عدة ملاحم ، وتهزم الجيش العثمانى مرتين !!

« أولئك هم ضباطنا الشجعان أمثال الكولونيل سلف (سليمان باشا الفرنسى) ولارميه ، وجوبير ، وغيرهم من ضباط أركان الحرب ، الذين أعدوا لمصر جيشا غلاباً !

« إعترف جميع المؤرخين الذين نشروا تاريخ « محمد على » مصلح مصر الاعظم بصفات المصري الحربية وقوة جلده على تذليل الصعاب !

« كذلك الجيش المصرى فى حكم محمد سعيد باشا قد نال إعجاب العالم طرا ، لأن ذلك الوالى بما أهلته إليه تربيته الحربية بمدرستنا « سان سير » إعتبر نفسه قائداً عمليا لجيشه ، فنظمه ودربه ، وكان شغله الشاغل حتي أن الكتاب العديدين الذين كتبوا فى حكمه عدوا جيشه من الجيوش الجديرة بالثقة !

« وفى عهد الخديوى إسماعيل كان الجيش المصري مؤلفا من ٢٦٠ ألف مقاتل ، ومسلحا بأحدث الأسلحة طرازا !

« وتلك الفرق الحربية التى بعثها إسماعيل إلى الأستانة فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ ، لتعاون الدولة العثمانية على الروسيا ، قد نالت إعجاب الروس أنفسهم ، ففى المؤلفات التى نشرها جنرالات الروس فى الحرب الروسية التركية ، قد أدوا جميعاً تحية الأعظام والأجلال ، والتفوق فى الصبر ، والنشاط وتحمل المشاق ، للجندي المصري الذى امتاز فوق ذلك بشجاعتين ، الشجاعة الحربية والشجاعة الطبيعية ، إذ أنه فى مناخ المناطق الحربية المثلج ، ذلك الذى لم يتعوده من قبل ، قد قدم أسمى مثل من مثل التغلب على الصعاب بفضل قوة الأرادة التى لم تعهد إلا فى النادر من جيوش الأمم الحربية !

« عندما احتل الأنجليز مصر فى عام ١٨٨٢ ، وضعوا منذ وطأت أقدامهم

أرض الفراعنة ، ذلك المشروع الجنائي القاضى بأعدام الجيش المصرى ، حتي يعدموا معه روح الحرية فى أنفس الأمة المصرية ! . فأرسلوه إلى صحارى السودان ليطفيء ثورة المهدي تارة بقيادة هكس ، وتارة بقيادة علاء الدين ، وما كان غرضهم إلا فناؤه ! ولقد فني عن آخره !!

« أنشأ أولئك المحتلون عوضا عما فقدته مصر من أبنائها الأبطال فى السودان ، جيشا صغيرا لا يتجاوز عدد المحاربين فيه عشرة آلاف جندي ووزعوه على القاهرة ، وسواكن ، ووادى حلفا !

« ولكي يدربوا هذا الجيش على النظام الانجليزي ، أو يدربوا ضباطهم فيه ، عينوا لكل أورطة من أورط البيادة التى عددها ٦٠٠ جندي ضابطا إنجليزيا برتبة يوز باشي ومنحوه رتبة القائمقام المصرية ، بمرتب شهري قدره ستون جنيها مصريا (١٥٥٠ فرنكا من ذهب) كما عينوا عددا من الملازمين الأنجليز، ليكونوا برتبة البكباشي فى هذه الأورط ! كل منهم بمرتب شهرى قدره ٤٥ جنيها مصريا (١٠٦٥ فرنكا من ذهب) ولقد اختلف عدد البكباشية فى كل أورطة ، فتارة كان أثنين ، وتارة أربعة وتارة ستة ، « مع أن الأورطة فى جميع جيوش العالم المتحضر لا يقودها إلا بكباشي واحد ! » . . .

« جرى هذا ويجرى فى حين أن القائمقام والبكباشي المصرى الجنس لا يتناولان من المرتب إلا نصف هذا القدر ! !

« ولقد محا الأنجليز باحتلالهم مصر المدارس الحربية المصرية العلية الشأن ، تلك التي كانت تشبه من جميع الوجوه مدارسنا الحربية العالية ، واستبدلوا بها جميعا مدرسة حربية صغيرة ، من مدارس الشكنات ، وإنها لأحط من مدارسنا المعدة لتعليم صف الضباط !

« على أن هذا الجيش الصغير استطاع أن ينتصر وحده انتصارات باهرة فى وقائع الجميزة ، وتوسكى ، وطوكر ، وفركة ، والحفير ، وأبى فاطمة ، ودنقلة ، وأبى حمد ، والقضارف ! كما انتصر في جميع الاشتباكات التي وقعت بينه وبين الثائرين من سنة ١٨٩٩ إلي يومنا هذا !

« وجيش مصر هذا يعمل على الدوام فى السودان ولا ينزل منه إلى القاهرة إلا عدد محدود كل عامين !

« إن الجندي المصري ليس جنديا حربيا فحسب ! بل إنه بناء أو نجار أو حداد ، أو نقاش ، أو جمال ، .. وعلى الجملة فأنه أهل لكل عمل كائنا ما كان ! فالتعيينات والمهمات الخاصة بالجيش ، والأدوات الخاصة بالبناء والعمل ، حتى المراكب البخارية المصفحة غير القادرة على اجتياز الجنادل « الشلالات » - لتراكم صخورها بعضها فوق بعض — كلها قد حملها الجندي المصري على كتفيه ونقلها مسافات طويلة في الهجير ، دون أن يشكو تعبا أو يبدى سأما !

« إنك لو ذهبت إلى السودان المصرى شرقيه أو غربيه لوجدت ثكنات الجند ، والسبل الحديدية ، والورش والمعامل ، وكل ما كان من

صنع الأنسان إنما أخرجته يد الجندي المصري !

« ولقد سأل ذات يوم قائد أورطة من أورط البيادة سردار الجيش المصري فى حلفا إبان تجريدة دنقلة فى عام ١٨٩٦ ، أن يبدل بأورطته أورطة غيرها ، لأن أكثر جنودها قدماتوا أو أصابهم مرض من جراء المشاق الدائمة التى تكبدوها فى حمل الأثقال ، ونقلها من مكان إلى مكان ! فأجابه السردار الأنجليزى عن هذا :

« ماذا تريد ؟ إن للحيوانات ثمنا فهى تتطلب نقودا ! ولكن العساكر المصرية لا تتطلبها ! وفى مصر ملايين من الرجال ! ! ! »

« فهل يمكن أن يسمع المرأ مما يثير غضبه وسخطه أشد وأنكى من هذا ؟

« إن اللورد كتشنر الذى ما حصل على ألقابه إلا بفضل شجاعة الجندي المصري وإقدامه قد أطرى هذا الجندي وامتدح صفاته العالية إذ قال بعد عودته من انتصار أم درمان إلى لوندره مانصه :

« لو لم يكن الجندي المصري على صفات كبيرة من الصبر والعمل ومقاومة الصعاب والشجاعة والطاعة التامة لما استطعنا أن نسترد السودان . ! ! »

« إن هذا القول لعين الحقيقة فأن الجندي المصري هو الذى فتح السودان وحده ، وما كان عمل طائفة الجند القليلة العدد التى اشتركت من الجيش الأنجليزي مع الجيش المصري شيأ مذكوراً فى إدراك النصر !

« كان الجندي الانكليزى فى حملة السودان محاطاً بصنوف الترف !

وكانت البواخر فى النيل تنقله من مكان! إلي مكان بينما الجندي المصري يسير على قدميه مئات الكيلومترات حاملا زاده ومتاعه وذخيرته بل وكان يحمل أيضا مايخص منها الجندي الانجليزى !!!! وعلى الجملة فقد كانت الجحيم فى السودان وقفا على المصري ! كما أعدت الجنة فيه للأنجليزى بفضل هذا المصري ! !

***

« على أثر استرداد الجيش المصري لأم درمان ثار رجال الأورط السودانية فى سنة ١٨٩٩ (بسبب الأمر الذي أصدرته القيادة بجمع الذخيرة منهم) وقد طرد تسعة ضباط مصريين من الجيش بسبب هذه الحادثة ... (وعلى أثر طرد أولئك الضباط المصريين من الجيش دفعت وطنية المغفور له الأمير محمد إبراهيم إلي استخدامه بعضهم في دائرته الكبيرة فاحتج اللورد كرومر لدى الخديوى وطلب إليه أن يتوسط لدى الأمير المرحوم فى أمر طردهم وعدم معاونتهم ، فلم يذعن الأمير لمشيئة عميد المحتلين مفضلا استقالته من وظيفته ياور الخديوى على أن يخلى برجال بينه وبينهم صلة العنصر والقومية والشجاعة والوفاء بالعهد . . . رحمه الله رحمة واسعة)

« وكذلك على أثر زيارة اللورد ألنبى ممثل إنجلترا فى مصر للسودان فى هذه الأيام وقفت القيادة الانجليزية فى السودان بعض الموظفين وضباطا مصريين وسودانيين وفى مقدمتهم الضابط «على عبد اللطيف» وعدتهم آثمين

لجهرهم بأن السودان جزء غير منفصم عن مصر ! وهذه السياسة سياسة الجشع والكذب والظلم التى تقترفها إنجلترا ضد الجيش المصري الشجاع فى الاقطار السودانية لايمكن أن تؤدى أدبيا وسياسيا إلا إلى فشلها التام فى مصر !

« كيف يعتقد الأنجليز أن الشعب السوداني الذى امتزج بالأمة المصرية منذ خمسين قرنا من الزمان والذى حمته الجيوش المصرية وعاونته مصر على رفاهيته — ينكر أو ينسى العلاقات الجوهوية التى سداها المصلحة العامة ولحمتها الدم واللغة والدين ، تلك الروابط التى تربط من جميع الوجوه السودانيين بالمصريين ؟ هل كان الانجليز يديرون شؤون السودان إذا لم يكونوا محتلى مصر ؟ أكانوا يوطدون دعائم الهدوء والسكينة فى السودان بغير مصر ؟ ومن الذى يعتقد أن احتلالهم لمصر أبدى وكيف كان الانجليز يديرون السودان بدون الموظفين المصريين والدراهم المصرية ؟ وهل كان فى استطاعتهم أن يعيشوا فى السودان يوما واحداً دون الاعتماد على حماية الجيش المصرى لهم ؟

« ألا إن النيل الذى لحم البلدين وجعل منهما بلداً واحداً مازال ولا يزال يجري على الدوام باسم النيل وعلى حافتى مجراه يرتبط السودان بمصر !

« إن من بقي من الجيش المصري بعد الضحايا التى قدمها لا يزال مستبسلا وكذلك إخوانهم السودانيون فأنهم أهل عزم يحملون فى سويداوات قلوبهم الحقد الشديد على الانجليز !

« لقد ثار السودانيون ثورتهم الكبيرة على أثر تعيين موظفين من الانجليز لحكم بلادهم وليس فى وسع الحال ولا المآل أن يخففا من ضغينتهم فهل تستطيع إنجلترا أن تداوم على هضم حقوق الامة المصرية السودانية أمام القوى السودانية المنضمة إلى قوى مصر ؟ وهل ترضي مصر على الدوام أن تضحى فى السودان بمليارات الجنيهات فى سبيل مصلحة انجلترا ؟

« أتقبل مصر أن يصير السودان بأرادة إنجلترا وطنا خاصا منفصما عنها وهو المالك لمنابع النيل التي تستمد منها حياتها، تلك الينابيع التى لو قبضت عليها إنجلترا لهددت مصر لامحالة بالفناء ؟ !

« إن الامة المصرية التي أفاقت من سبات حلمها . جدير بها أن تعلم وتوقن أنها لاتفتأ تجد من عواطف إخوانها السودانيين مايدعو للوفاق الدائم . . . لا إلى الخيانة والغدر !!

« إن مصر لاتزال تسمع من عالم الآخرة صوت « مصطفى كامل » كما تنصت لنصائح أكثر الوطنيين استنارة ! (١)

---

(١) هذا ما كتبته مدام آدم عن الجيش المصري . ولو كانت كتبت كتابها هذا فى هذه الايام بعد أن أهانت إنجلترا الجيش المصري أكبر إهانة فى السودان بطرد نصفه إلى القاهرة واستبقاء النصف الآخر لنفسها سم « قوى الدفاع عن السودان » ـ لاستصرخت العالم بأسره لنكبة إستعمارية لم يذكرها التاريخ حتى فى أشد العصور عسفا وجوراً !

هذه النكبة سنفصلها بمشيئة الله في الكتاب الذى اعتزمنا على إصداره بعد هذا ليكون ملحقاً به وشاملا لما حدث من الحوادث أو وقع من الوقائع فى سبيل المسئلة المصرية وشؤون مصر، من أغسطس سنة ١٩٢٢ (تاريخ نشر هذا الكتاب بالفرنسية) لغاية وقتنا هذا . والله ولى التوفيق

«كان المصريون فى عهد الفراعنة أول المخترعين للسفين! ألا يكون مع ذلك مدهشا أن تشرف مصر على بحرين عظيمين هما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ثم لا تملك اليوم سفينة واحدة! إنها بموقعها الفريد لأهم مركز للتجارة العالمية بين الشرق والغرب. وقد كانت فى غابر الأزمان أهم من جنوه والبندقية

«أنشأت دولة المماليك فى مصر أسطولا تجاريا عظيما أدي خدمات كبيرة للعالم بأسره. ثم ماتولي «محمد علي» عرش مصر حتى أخذ فى بناء السفن العديدة تجارية كانت أم حربية، وكلنا لا ننسى ذلك الاسطول الذى عاون تركيا على اليونان وقد أغرقته أساطيل الدول (فرنسا والروسيا وإنجلترا) فى نافارين عام ١٨٢٧!

«وعني الخديوى إسماعيل بقوة مصر البحرية فأنشأ مدة حكمه المراكب التجارية والحربية وسفن البريد وأخرى لحراسة السواحل وكانت فى أيامه تجرى فى البحرين الجوارى المنشآت حاملة لواء مصر الخفاق وأسماء أقاليمها وأشهر مدنها وموانيها!!

«لقد كانت مصر فى عهد ذلك الخديوى تملك من المراكب التجارية مايربو على المائة والخمسين مركبا تجوب البحار وتحمل صنوف التجارة من صادرات وواردات كما تحمل المسافرين من صقع إلى صقع!

«قضت حكومة الاحتلال على هذه العظمة فباعت كل ماوجدته من هذه البواخر فى مصر، بثمن بخس لشركات إنجليزية، مجردة بهذا الغدر

البلد الذى احتلته باسم تمدينه وإصلاحه من أحدي قواه الشرعية الحيوية !

« إن فى اختفاء بحرية مصر حرمانا لها من المزايا التجارية التى خص بها مركزها العالمي النادر المثال ! فليس لها بالطبع مع هذا الذى هي فيه أن تثرى تجاريا ! كما أنها ليس في استطاعتها الذود عن سواحلها حربيا !!

« هذا ولنأمل لمصر من صميم فؤادنا ، بل ونعمل لها حتى تسترد عظمتها الماضية بصعودها إلي مراقى السعود التى أعدها لها «محمدعلي» ثم دهمها الأحتلال فسد عليها السبيل بخشونته وفظاعته وشرهه!!



نهضة الأمة

« بعد أن استقالت وزارة عدلى باشا فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ وهاجت الأمة المصرية وعلى الأخص بعد أن نفت السلطة العسكرية البريطانية فى مصر بعض زعمائها كما ذكرنا ، وامتنع المصريون عن تأليف الوزارة ، دارت المكاتبات بين اللورد أللنبى المندوب السامى لأنجلترا فى مصر وبين اللورد كرزون وزير خارجية إنجلترا ، فى شؤون الأرتباكات السياسية بأرض الفراعنة !

« ولقد أصدرت الحكومة الانجليزية (الكتاب الأبيض) حاويا نصوص هذه المكاتبات . وإنا لنرى من الواجب نشرها برمتها وهذا تعريبها (تعريب حضرة الكاتب القدير الاستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى ونشرته جريدة الاخبار الغراء) :

١ — من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كيرزون أف كدلستن (وصل في ١٧ نوفمبر) بالتغلراف . . . القاهرة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١

« يشتمل تلغرافي التالي نص مذكرة مشتركة سلمها إلى المستشارون البريطانيون للحكومة المصرية

« وأرى من الموافق أن تلموا بآراء المستشارين إذ كنت قد فهمت أنه سيعقد إجتماع آخر مع عدلي باشا

« والحقيقة التي لا نزاع فيها هي أن كل تسوية لا تقرها مصر تجعل من الصعب — بل من غير الممكن عملياً — المضي فى إداء الاعمال الادارية للحكومة

٢ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركيز كيرزون أوف كدلستن (وصل في ١٧ نوفمبر) بالتلغراف . . . القاهرة في ١٧ نوفمبر

« هذه هي المذكرة المشار إليها فى تلغرافي السابق مباشرة :—

« إن مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالي ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائي مجمعون على الرأي الآتي :

« وهو أن كل قرار لا يسلم بمبدأ إستقلال مصر ويستبقي الحماية يجر لا محالة إلى خطر جدي من نشوب ثورة فى البلاد جميعها ويفضي على أي حال إلى الفوضى التامة فى الادارة فتصبح الحكومة مستحيلة . ويجب أن لا يغيب عن الاذهان أن كيان الحكومة كله مصري وأن الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون مقصورة على مناصب الاستشارة والتفتيش والاعمال الفنية . وعلى هذا فان من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الادارة كما اتضح ذلك فى ربيع ١٩١٩ حينما توقف السير بالحكومة بدون وزارة ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين . فاذا لم تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراضاة جوهرية للاماني التي عقدها المصريون بصفة مشروعة على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالته فى خلال العامين الماضيين، فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة

« ولا شك أنه يسع قوة عسكرية قوية تعمل بشدة أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والاملاك فى المدن الكبرى، ولكن المهمة تكون أشق بمراحل فى الاقاليم. على أنه ليس ثم إدارة عسكرية يسعها أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية أو أن تحول دون المرافق المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ . وقد مضى المستشارون فى عملهم أكثر من عامين على اعتقاد منهم أن ستنتهج

سياسة المنح السخية. وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد فى روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم . لذلك يشعر المستشارون بأن عليهم أن يبينوا أنهم إذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه — لا يستطيعون أن ينتظروا احتفاظهم بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل . أما إذا حدث أن حكومة جلالة الملك وافقت على برنامج سخي فانهم على يقين من أن هذا البرنامج يمكن إجراؤه وتأليف وزارة لانفاذه حتي ولو لم يكن ثم وزير مصري مستعد اليوم أن يوقع اتفاقاً رسمياً يشتمل على هذا البرنامج باعتباره إرضاء تاماً للمطالب المصرية »

٣ — من المركيز كرزون أوف كدلستن الى الفيلد مارشال فيكونت أللنبي (بالقاهرة)

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١

« نظرا لكونك كنت حاضراً إجتماعات الوزارة حين تقررت الشروط التى تعرض علي عدلي باشا لا يسعنا إلا أن نحس بالدهشة من أنك لم تبين للمستشارين أنهم كانوا فى جهل تام للموقف الحقيقي حين وصفوا قرار حكومة جلالة الملك بأنه يستبقى الحماية ويأبي قبول الاستقلال المصري

« وهذه الغلطة — التي ينبغي أن تشرحها لهم حالا — تجعل حجتهم غير قويمة . وينبغي لك كذلك أن تبلغهم بصفة سرية خلاصة عامة للمنح التي لم تكن حكومة الملك مستعدة فقط أن تعرضها بل عرضتها بالفعل فى مشروع المعاهدة الذي قدم إلى عدلي ورفضه

« وتنوي حكومة جلالته الآن إتباع ما يأتي :

« أرسلت إليك بالبريد صورة لمشروع المعاهدة ومعه رد الوفد ولا شك أن عدلي مبلغهما إلى السلطان . وسيرسل إليك بعد بضعة أيام نص مذكرة تشرح الموقف الذي اتخذته حكومة جلالة الملك شرحاً تاماً وتدافع عنه . وعليك أن ترفع إلي السلطان هذه المذكرة التي ستنشر في إنجلترا ومصر فى وقت واحد مع مشروع

المعاهدة ورد الوفد المصري . وفى خلال ذلك نبلغ الصحف هنا أن النشر على الصورة المذكورة سيحدث قريباً وأنه فى خلال ذلك لا ينبغي الركون إلى ما يذاع قبل أوانه

« وإلى أن يتم النشر نرجو أن تنتهز أي فرصة ملائمة للدفاع عن المنح السخية جداً ، تلك التى كانت حكومة جلالة الملك مستعدة لتقديمها وأن تدحض تشويهات نياتها

٤ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبى إلى المركيز كرزون أوف كدلستن
(وصل فى ٦ ديسمبر)

« بالتلغراف . . القاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١

« ليس عندي فى اللحظة الحاضرة معلومات محدودة عن احتمال إبقاء الوزارة الحالية فى مناصبها ، أو تأليف وزارة جديدة على مقتضى التصريح الذي أصدرته حكومة جلالة الملك أخيراً . . غير أن السلطان يظن أنه يستطيع إذا استقالت وزارة عدلى — واستقالتها محتملة على ما يظهر — أن يؤلف وزارة جديدة بدون مشقة كبيرة

« ومع فرض التسليم بأن من الممكن تأليف وزارة تكون راغبة فى أن تقيم سياستها على قاعدة نص الفقرة الواردة فى تصريح حكومة جلالة الملك والتي أولها هذه الالفاظ « وأما من حيث الوقت الحاضر » فأني أرى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالته خطة قوية من شأنها أن تقدم برنامجاً إنشائياً لاولئك المصريين الذين لا يزهدون فى التعاون معنا، ولقد حدث أن عدلي باشا — في خلال حديثه الاخير معك — سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذي رفض ؟ ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفي إمكان إجراء مثل هذه الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا . وقد ورد فى التصريح الاخير كذلك ان المشروع الذي يتضمنه مشروع الاتفاق لا يمكن تنفيذه إلا إذا أقرته الامة المصرية وكانت مستعدة للعمل

معنا . ولكن الفقرة الاخيرة تصرح أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر في أي وسيلة لانفاذ المشروع فى أي وقت ترغب حكومة مصرية فى ذلك . ولقد أبديت رأيي أكثر من مرة فى الشهور الثمانية عشر الماضية بأن كل إتفاق موقع عليه لا يكون عملياً إلا إذا كانت حكومة جلالة الملك مستعدة أن تمنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة إلى منحه وأنه سيكون عليها أن تحدد سياستها وأن تنفذها

« وقد برز إلى الوجود ذلك الموقف الذي توقعته وينبغي لنا أن نعالجه

« فهل أنت مستعد أن تسمح لى — إذا رأيت الآونة قد سنحت — أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ — حسب ماتقتضيه الظروف — الاقتراحات الرئيسية الواردة في مشروع المعاهدة وأن تمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة أو للوزارة الحاضرة إذا ظلت فى مناصبها ؟؟

« إنى أعتبر أن مشروع المعاهدة يمثل بصفة واضحة سياسية تكفل لنا كل احتياجاتنا فيما يتعلق بمصر ، وهذه السياسة تمنح أهل مصر إشتراكا جوهريا عظيما في تسيير شؤونهم الداخلية ولكنها في الوقت نفسه تضمن لصوالحنا الحيوية الصيانة الكافية . ومن المزايا الواضحة التى تنجم عنها متي نفذت أنها تلقي التبعة على المصريين من حيث شؤون معينة من الصواب أن نترك لهم تبعتها . وليس يعجز أحد ممن يدركون التطورات التي حدثت أخيراً في الادارة المصرية على أن يقدر القيد العظيم الذي نكابده بسبب نظام التبعية الثنائية الموجود الذي يمكن الوزارة (المصرية) من أن تعزو إلى السلطات البريطانية اللوم عن كل الاغلاط التي تقع وأن تنسب لنفسها الفضل فى كل نجاح إداري في مصر

« فهذا القيد خليق فى رأيي أن تزيله إلى حد كبير نصوص مشروع المعاهدة على حين لا تضعف المنح التي يتضمنها أو تنقص الدرجة النهائية للنفوذ الذي يخلق بنا أن نستبقيه لانفسنا

« وأني أقدر تماما أن العمل الذى أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك إلى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد . وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه في وقت من الاوقات ولا أدري لماذا لاتخطى

« إن الحجة الرئيسية التى يدلي بها للاصرار على لفظة « الحماية » هى قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الاجنبية . وبغض النظر عن هذه الحجة فان اللفظ مدلوله ضئيل . يضاف إلى ذلك أنه يدل علي حالة يذهب المصريون فى بغضها إلى أقصى حد . فاما من حيث مصر فان وجوها معينة للمركز السياسي جعلت بطرق شتي إنفاذ سياسة الحماية غير عملى ، حتي بأقل معاني لفظة الحماية صرامة وعنفا . والمصريون فى الوقت الحاضر لايعتبرون رعايا بريطانيين. ومن المسائل التي هى موضع النظر الآن سن قانون للجنسية المصرية . وقد وقف كل تطبيق آخر للاتفاقات الدولية على مصر باعتبارها تكون جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وإذا ذكرنا أن الطريقة التى لابد من توخيها تتطلب أن يوافق مجلس وزراء مصريين علي كل التدابير التى لها مساس بمثل هذه الامور، فاننا حريون أن ندرك أن الامل ضعيف الآن أو فيما بعد فى تسوية هذه المسائل أو غيرها من المسائل الحيوية المماثلة لها علي صورة مرضية على قاعدة الحماية

« وهذه الظروف لابد أن تهبط بنفوذنا ومركزنا. ولذلك ينبغي أن لاتدوم ابداً ..

« وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة إعلان « مبدأ منرو بريطاني » علي مصر . وبمقتضى هذا التصريح لاتستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أي لفظ ري أن نستخدمه لنحدد علاقاتنا مع مصر . وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية، وخليق أن يظل مركزنا بالنسبة إلى الدول الاجنبية غير متأثر إذا اخترنا أن نعتاض من الحماية المعلنة في سنة ١٩١٤ الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة كما هو مبين في مشروع المعاهدة

« ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات السالفة التى يؤيدها المستشارون المحليون

الذين استطلعت رأيهم في الموضوع إلا بعد النظر الدقيق في كل المسائل

٥ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبى إلى المركيز كرزون أوف كدلستن

(وصل في ٧ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١

« زارني عدلى باشا بعد ظهر اليوم وقال إنه سيقابل السلطان غداو إنه سيقدم علي الارجح استقالته التي حادث فى شأنها عظمته قبل ذلك

« وفي هذه الحالة يعرض السلطان على الارجح علي « ثروت » رئاسة الوزارة ولكن ثروت يعاني صعوبة من حيث البرنامج الذى يستطيع أن يتولى به هذا المنصب ويؤلف الوزارة ويظن عدلى أن ثروت سيحضر إلي ويستشيرني

« وقد أكد لي عدلى أنه هو شخصياً سيظل مؤيداً لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام وزاد على ذلك أنه ليس علي يأس من المستقبل وإن كان قد خاب أمله

٦ — من المركيز كرزون أوف كدلستن إلي الفيلد مارشال فيكونت ألنبي (القاهرة)

« نبذة — بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

« ألقى رئيس الوزارة بيانا محدوداً فى ٢٧ أكتوبر رداً على سؤال بمجلس العموم مؤداه أن العلاقات بين هذه البلاد ومصر لاتعدل حتي تتاح للبرلمان فرصة المناقشة في المسألة . ونظراً لهذا التعهد فقد صار من المستحيل كما هو واضح إقامة النظام الجديد الذى يستدعيه سحب الحماية كما جاء في تلغرافك المؤرخ في ٦ ديسمبر وسنكون في مركز خير من هذا المركز لتقدير مبلغ موافقة الرأي العام على سيرنا متي اجتمع البرلمان فى العام المقبل وتناقش في الاوراق المطروحة أمامه

٧ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن

(وصل في ١١ ديسمبر)

« نبذة — بالتلغراف ... القاهرة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١

« لا يسعني إلا أن أطلب اليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقوني إذا قلت أنه ليس ثم مصري — كائناً ما كانت آراؤه الشخصية — يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام ، ولذلك فانه من الضروري العدول نهائياً عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة

« ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالته الامل في الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة فى مقابلة منح قد تعرضها على المصريين. إن العلاقة بين بريطانيا العظمي ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئاً في الماضى ، كانت الطريقة التي جرت عليها ، من جانب واحد. فمثلا منح خديويو مصر حقوقا معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامي ١٨٤٠ و١٨٩٢ وكانت أهم هذه المنح فى سنة ١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية . وقد صار عمل بريطانيا العظمي بسحبها من مصر ما نزلت عنه تركيا ممقوتاً اليوم أكثر من أي شيء سواه

« إن المنحة التي بمقتضاها خول مشروع المعاهدة مصر أن تدير علاقاتها الخارجية محوطة — من وجهة نظر حكومة جلالته — بضمانات فى كل النقط الجوهرية حقيقة . أما من حيث الدول الاجنبية فان على بريطانيا العظمي في النهاية أن تؤيد صحة المركز الاستثنائى الذي تدعيه، علي حين أنه واجب علي أن أعنى بأن تكون الضمانات المذكورة من قبل محترمة من المصريين . ومن المستحيل علي أية دولة أجنبية أن تأخذ في دس الدسائس فى مصر بدون أن تستخف بشروط كتابي الاخير إلى السلطان . وواضح أن شروط هذا الكتاب مقصودة بها الدول الاجنبية أكثر من مصر . وعلي هذا فاذا حدث أن نشأ هذا الموضوع الخاص فيجب الفصل فيه بواسطة الضغط السياسى المناسب الذي يمكننا مركزنا من استخدامه ، لا بأي عهود قد تنجح في الحصول عليها من مصر

« وأني أحس بأن المصاعب التي تعانيها الادارة البريطانية في هذه البلاد بسبب

سياسة الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ومن الجوهري من وجهة نظرنا إيجاد قاعدة جديدة نصوغ عليها سياستنا، كما أن هذا من المرغوب فيه كذلك من المصريين. ولقد كان أهم أغراض السياسة البريطانية إكتساب صداقة مصر، فإذا لم نكن مستعدين أن نثبت بعملنا أن لنا ثقة بالمصريين فيخيل إلي أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على التعاون معنا

« روت الصحف إستقالة عدلى باشا وسأقابل السلطان اليوم إذا كان لا يبلغني هذا الحادث رسمياً

(شروط ثروت باشا)

٨ — من الفيلد مارشال فيكونت ألانبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ١٣ ديسمبر)

« بالتلغراف ... القاهرة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

« قابلت السلطان صباح أمس ١١ ديسمبر

« فأيد عظمته أن عدلى استقال ولكنه قال أنه لم يتقرر شيء فيما يتعلق بتأليف وزارة جديدة . وسيري ثروت باشا بعد ظهر ذلك اليوم (١١ ديسمبر) وفي مساء ذلك اليوم زارني ثروت باشا بناء علي تعليمات عظمته وعرض برنامجا وصرح بأنه مستعد لتولي الوزارة بناء عليه

« وهذه هى النقط الجوهرية فيما يقترح من الخطة السياسية :

١ — الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر التى سلمت إلى الوفد المصري الرسمى على تعهد الحكومة البريطانية بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ومع عدم استطاعته قبول المذكرة أو الاشارة على البلاد بقبولها فسيكون هم الوزارة — معتمدة في ذلك علي موقف البلاد — أن تثبت لبريطانيا العظمي أن لاحاجة بها إلى زيادة الضمانات أو كثرتها إذ كان حسن نية مصر ومصلحتها التي تتطلب إحترام

التعهدات المقدمة هما خير الضمانات للمصالح البريطانية والاجنبية الاخرى وأفعلها

٢ — ولهذا الغرض تعتمد الوزارة ليس فقط على عدل القضية الوطنية بل كذلك على روح الانصاف لدى الامة البريطانية ، وعلى التقدير العادل للصوالح المتبادلة بين البلدين

٣ — والوزارة مقتنعة بأنه لن تكون ثم عقبة فى المستقبل القريب فى سبيل إعادة النظام العادي فى مصر الذي يسمح بمنح دستور للبلاد يضمن التعاون الجدي الفعال بين الحكومة و بين ممثلي الامة المنتخبين

« وتنوي الوزارة بفضل تأييد عظمتكم أن تضع مشروعاً للاصلاح الدستوري لكي تعتمد فى مهمتها السياسية على تمثيل وطني صحيح ، وتقوم بطائفة من الاصلاحات الضرورية التي يتطلبها تقدم البلاد أدبياً واقتصادياً

٤ — ترى الوزارة أنه قد حان الوقت لاعادة وزارة الخارجية التى عطلتها شروط الحرب مؤقتاً

٥ — وأخيراً لما كانت الوزارة تدرك التبعة المترتبة على مهمتها فستقف نفسها على حمل ذلك العبء ، وإدارة شؤون البلاد وفق ما تقتضيه المنافع الوطنية وحدها

٦ — وإذا كانت الوزارة تعلم من عظمتكم النيات التى تنطوون عليها لخير البلاد فهي لا ترتاب فى أنها ستلقى من عظمتكم التأييد فى إنفاذ هذا البرنامج وهي تعول كذلك على ثقة البلاد فى مهمة كهذه تدرك كل صعوباتها

٩ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ١٢ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

« يقول ثروت عن النقطة الاولى المذكورة فى تلغرافي السابق المرسل بتاريخ اليوم أنه يرجو أن تجد حكومة جلالة الملك طريقة لالغاء الحماية فى المستقبل القريب وإن كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالا

« الفكرة التي تقوم عليها النقطة الرابعة في برنامج ثروت هي أن ترجع مصر إلى الاحوال التي كانت سائدة فيها فى سنة ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية

« وليس عنده إعتراض علي تعيين من يخلف المستر كريج فى وزارة الخارجية وهو يرغب فى أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وبين ممثل حكومة جلالة الملك علي النحو الذي كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب

« وهو على ثقة من أنه يستطيع أن يؤلف وزارة على قاعدة هذا البرنامج الذى يصر على أن توافق عليه حكومة جلالة الملك مقدماً . وأرى أن ثروت يمكن الثقة بايفائه بعهده . وإنها لشجاعة منه أن يتقدم علي حين أن المهمة التي تواجه أية وزارة لابد أن تكون شاقة بسبب خيبة الامل، وما نتج من العداء من جانب جميع الاحزاب للتصريح الاخير الذى أصدرته حكومة جلالة الملك . وأكون شاكراً لكم إذا أبلغتموني بدون إبطاء موقفكم حيال هذا البرنامج الذى أشير بقبوله بكل إلحاح

١٠ — من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (بالقاهرة)

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية فى ١٥ ديسمبر

« يمكنك أن توافق بصفة عامة علي البرنامج الذى اقترحه ثروت باشا كما وصفته في تلغرافك الثانى المرسل في يوم ١٢ ديسمبر . على أنه من الضروري فيما يتعلق بالنقطة الاولى تفادياً من كل سوء تفاهم أن يذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم « تعهداً » بالغاء الحماية وبالاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، وإنما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر

« ولست فى أرغب أن أسبب ارتياباً فى حسن نيتنا ، أو أن أجعل مهمتك أشق ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظة « تعهد » كلمة « عرض » في البرنامج الذي اقترحه ثروت

١١ — من الفيلدمارشال فيكونت أللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ٢٠ ديسمبر) بالتلغراف . . . القاهرة فى ٢٠ ديسمبر

« لم يستطع ثروت باشا إلى الآن أن يجمع وزارة على الرغم من الموافقة على برنامجه ولست أستعجله بلا داع وأنا أبذل كل مافى طوقى لاقناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام إلى الحكومة لأني أشعر بأن هذا الحزب لامحالة ممزق مالم يتقدم الآن ، وإذ ذاك يكون زغلول هو الوحيد الذي يربح ممايكون بمثابة تسليم من جانبه (الحزب)

« أعلن زغلول أن اجتماعاً سيعقد يوم الجمعة المقبل . وقد منعت هـذا الاجتماع أمس مراعاة لمصلحة الامن العام

« وأني على أتم استعداد لاتخاذ مايلزم فيما يتعلق بزغلول إذا أثار متاعب . أما إذا لم يحتج فأني أكون قد بلغت غايتي . وإذا تبين أن من الضروري إبعاده ففي مرجوى أن يكون من الممكن عمـل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الاملاك البريطانية فيما وراء البحار . إذ إنه لاينبغى أن يسمح له بالذهاب إلى أي مكان في أوروبا

١٢ — من الفيلدمارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ٢١ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢١ ديسمبر

« خاص بتلغرافي فى ٢٠ ديسمبر

« نشر زغلول فى الصحف إحتجاجاً على أمري بمنع اجتماعه يوم الجمعة ونعت أمر المنع هـذا بأنه أول قسط من السياسة البريطانية الجديدة وناشد المصريين أن يظهروا بمثل هذا المظهر

« كانت القاهرة أمس مسرحاً للاضطراب بمناسـبة عودة الاستاذ مكرم وكيل زغلول فى لندن . وقابله زغلول في المحطة وهتفت له الجماهير المصطفة في الطرقات وسمعت نداءات ضد البريطانيين . وفى المساء ضرب جنديان أحـدهما من « الاي

الملك » والثاني من « آلاى إيست سري » بالرصاص فى الشوارع ، في الحي الجنوبي من القاهرة ، فمات أحدهما وجرح الثانى وفر القتلة

« وإني مصدر اليوم أمراً تحت الاحكام العسكرية بمنع زغلول من كل اشتراك في السياسة وستحذر جرائده كذلك من التهييج . وصدر الامر إلي كبار أنصاره، عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندي وجعفر فخري بك ووليم مكرم عبيد أفندي ، أن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الاعمال السياسية

١٣ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبى إلى المركيز كرزون أوف كدلستن

(وصل فى ٢٣ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . . القاهرة في ٢٣ ديسمبر :

« إيماءاً إلى الفقرة الاخيرة من تلغرافى المؤرخ فى ٢٠ ديسمبر وإلى تلغرافى المؤرخ فى ٢١ ديسمبر :

« تلقيت رد زغلول على تعليماتى التى أصدرتها إليه بأن يذهب إلي منزله فى الريف وأن لايشتغل بالسياسة . ويتضمن تلغرافى التالى نص رده . وتلقيت كذلك رسائل من الآتية أسماؤهم بعد ، من أنصاره الذين يتضامنون معه :

« وليام مكرم ، سينوت حنا ، مصطفى النحاس

« أما الآخرون الذين أنذروا فلم يجيبوا بعد ، ماعدا صادق حنين الذى أضيف إسمه إلي القائمة بعد ذلك ، وقد أطاع

« وأعطيت البارحة تعليمات للقبض على زغلول وزملائه الثلاثة المذكورين وقد نفذ القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما وأرسلته إلى السويس حيث يظل فى معسكر النقل الهندي منتظراً الابعاد

« ويسرني أن أتلقي بالتلغراف تصديقك على إبعاده وشركائه ، وإذذاك

أبعدهم بأسرع مايستطاع . ومن أهم الامور أن يتم ذاك بلا إبطاء

« وعندي أن سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة فى الاذهان باعتقال عرابى فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيراً عظيماً

« وسأ بلغك فيما بعد بالتلغراف عما أحدثته من التأثير الاجراءات التي اتخذتها فى البلاد

١٤ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبى إلى المركيز أوف كدلستن (وصل فى ٢٣ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

« هذه هي الرسالة التي أشرت إليها في تلغرافي السابق مباشرة والتي وردت من زغلول إلى مستشار وزارة الداخلية

« أتشرف باخباركم أني تسلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذي تبلغونني فيه أمر »

« جناب الفيلد مارشال أللنبي بمنعي من الاشتغال بالسياسة وإلزامي بالسفر إلى »

« عزبتي بلا تأخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير ، وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل »

« قوتي إذ ليس هناك ما يبرره

« وبما أني موكل من قبل الامة للسعي في استقلالها فليس لغيرها سلطة »

« تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأبقى في مركزي مخلصاً لواجبي »

« وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات . فانا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتي »

« به بجنان ثابت وضمير هادىء ، علماً بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة »

« إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها في الاستقلال التام »

١٥ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ٢٣ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

« إيماءاً الى تلغرافي السابق مباشرة

« قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول . وفرق البوليس المتظاهرين . وقتل اثنان من المشاغبين وجرح تسعة

« وألقي القبض بعد ظهر اليوم على سينوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم والبركاتين (عاطف بك وفتح الله باشا) إذ كانوا قد أبوا أن يطيعوا تعليماتي وسيذهبون على الفور إلى السويس . وقد أحدث هذا العمل الذي اتخذناه هرجاً عظيماً وظلت حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار وارتكب الرعاع أعمالا عنيفة وتخريباً . وفي الساعة العاشرة صباحاً استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقاً لترتيبات سابقة ولا يمكن أن يقال الآن إن الاضطراب عظيم وإن كان عاما . وقد اضطر الجنود إلى إطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر على ما ثبت إلى الآن وكان أحد القتيلين زعيم عصبة تقيم متراسا لتعوق سير الجنود . أما ثانيهما فقتل على أثر طلقة من مسدس رميت بها سيارة ملأى بالجنود

« وصل زغلول إلى السويس وأنزل في معسكر النقل الهندي

« وقامت في الاسكندرية مظاهرة فرقت . ووزع عدد عظيم من النشرات المحرضة على الفتنة

« والخبر الوحيد الذي ورد من الاقاليم يقول إن طنطا قامت بها مظاهرات ولكن الجنود البريطانية أرسلت اليها ونحن قابضون على ناصية الحالة

١٦ — من المركيز كيرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (القاهرة)

« بالتلغراف . . .. وزارة الخارجية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

« ليس ثم اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على إبعادك زغلولا وأنصاره إلى سيلان في أول فرصة كما اقترحت في تلغرافك المؤرخ في ٢٣ ديسمبر . والتعليمات مرسلة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . ولكن إذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم

هناك لاعتبارات محلية فان في الوسع إرسالهم إلى سيشل . ومعلوم لدينا أن الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره فى سيشل

« وينبغي الابراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ الابحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين

١٧ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٥ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . . القاهرة في ٢٤ ديسمبر

« أشكر لكم كثيراً تلغرافكم المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر

« وقد يساعدكم أن أروي لكم الحوادث الاخيرة التي أفضت إلى إبعاد زغلول باشاوزملائه الرئيسيين

« قوبل مشروع المعاهدة ولا سيماخطابي إلى السلطان بسخط شديد كان من مظاهره بصفة خاصة المظاهرات الليلية فى القاهرة . وليس ثم من شك فى أن هذه المظاهرات من عمل التنظيم الزغلولي تمهيدا لان يستأنف زغلول نفسه العمل العلني وقد حدث منذ أسبوع أن حكمدار البوليس قال إن رجاله يكابدون جهداً شديداً إذ كانوا يرمون بالحجارة ليلا . وفى ١٨ ديسمبر — كما ذكرت فى تلغرافي المؤرخ فى ٢٠ ديسمبر — منعت اجتماعا دعا إليه زغلول وكان لا بد أن يفضى إلى الاضطراب فرد زغلول بمنشور قال فيه إن هذا المنع فاتحة سياسة إنجليزية جديدة من الاستبداد المطلق

« وفي خلال ذلك كانت قد جرت الانتخابات لمجلس نقابة المحاماة الاهلية فلم يفز بالانتخاب إلا الزغلوليون . فنسخت القرارات السابقة المؤيدة لوزارة عدلى وأعلن الاضراب خمسة أيام . وقد عد هذا بحق - وبصفة عامة - نذيراً بانهيار الجرف لمصلحة زغلول، وبابتداء عهد من الاضراب الطويل . وقد يكون من المناسب أن

أذكر أنه حدث فى اليونان فى العام السابق أن كانت مثل هـذه الانتخابات أول النذر بسقوط المسيو فنزيلوس

« وكان وليام مكرم رأس أعوان زغلول فى إنجلترا قد وصـل إلى الاسكندرية فى ٢٠ ديسمبر فالقى هناك خطباً مثيرة ثم حضر إلى القاهرة واستقبل بالهتاف على المحطات فى الطريق، فى ٢١ ديسمبر، وقابله زغلول واخترقا المدينة راكبين معاً وسط جماهير غفيرة، زادت على هتافها المألوف للاستقلال نداءها « ليسقط ألنبي »

« وفي ذلك المساء رمي جنديان بريطانيان بالرصاص وقتل أحدهما . وفى ٢٢ ديسمبر أمرت زغلول أن يذهب إلى منزله الريفي وأن يكف عن كل اشتغال آخر بالسياسة، وأصدرت الاوامر بأن يمضي زملاؤه الرئيسيون كذلك إلى منازلهم بالريف

« أما ما تلا هذا من الحوادث فمدون فى تلغرافاتي المؤرخة فى ٢٣ ديسمبر

١٨ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ٢٥ ديسمبر)

« بالتلغراف ... القاهرة فى ٢٤ ديسمبر

« إلحاقاً إلى تلغرافى الثالث المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر

« هذه هى قائمة الخسائر فى القاهرة بعد المراجعة : من البريطانيين لا أحد ومن المصريين ثلاثة قتلى وأربعة عشر جريحاً

« وهذا بيان الامكنة الموجود بها التسعة الاشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الأعمال السياسية

« ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الابحار منها على باخرة نقل فى ٢٨ ديسمبر

« وثلاثة هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخري أطاعوا أمري ، وهم تحت مراقبة البوليس

« القاهرة — لاتزال المدينة مضطربة ووردت الانباء طول النهار بقيام مظاهرات متفرقة مصحوبة بالتخريب وألحق ضرر بخط حلوان الحديدي أثناء الليل وخرج قطار عن القضبان صباح اليوم ولم يصب أحد بسوء وأحبطت محاولات أريد بها إشعال النار في « ورش » بولاق ومخازن وزارة المعارف صباح اليوم

« لم يكن حضور موظفي الحكومة فى الوزارات اليوم مرضيا وكانت حالة وزارتي المالية والداخلية عادية، ووزارتا المعارف والاشغال سيئتى الحال والوزارات الباقية متوسطة ، وتبذل جهود لارهاب الموظفين ، والمدارس على العموم مضربة

« الاسكندرية — قامت مظاهرات صغرى وحصل بعض التخريب، والمدارس مضربة

« الاقاليم — الوجه القبلي هادىء وإن كان قد ورد أن هناك بعض التخوف والقلق فى أسيوط

« الوجه البحري — غير مستقر وقد تحسنت الحالة في طنطا بعد وصول الجنود البريطانية وقطعت وأصلحت السكة الحديدية وأسلاك التلغراف بين الزقازيق والاسماعيلية ، وأحدثت المظاهرات في دمنهور حالة تنذر بالشر ونجحت الجماهير في إخراج موظفى سكة حديد الدلتا الضيقة ولكن البوليس أعاد النظام بعد ذلك وأرسلت فصائل من الجنود المصرية إلى كل مدن المديريات فى البلاد ، وفى أسيوط طيارتان إحداهما ماضية إلي أسوان. وتقوم الطيارات بالطواف في القاهرة وفى الدلتا وستصعد ثماني بواخر نيلية مسلحة بالمدافع السريعة وعليها ضباط بحريون إلى الوجه القبلي فى ٢٦ ديسمبر

١٩ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبى إلى المركيز كرزون أوف كدلستن

(وصل فى ٢٦ ديسمبر)

« إيماءاً إلى تلغرافى المؤرخ في ٢٤ ديسمبر

« قبل السلطان أمس إستقالة وزارة عدلي باشا

« القاهرة — كان الاضطراب الفعلى أقل ولكن الحالة مازالت غير مستقرة وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم وحدثت خسارة جسيمة

« والمدارس جميعاً مضربة . وإضراب موظفي الحكومة عام الآن . وقد

أعلن أنه لثلاثة أيام وهو ينفذ بالارهاب . وأنا أتخذ التدابير لحماية من يرغبون فى العمل

« وبلغ عدد القتلى من المصريين فى القاهرة أحد عشر ، وقتل الرعاع في ٢٢ ديسمبر أوربياً وهو رجل فيه شذوذ ويقطن حياً فقيراً ، وكانت سيدة إنجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في حي بولاق وقد نجت من الاذي البليغ بأن اتخذت من مظلتها درعا فمزقت الاحجار المظلة وهذه أول مرة اعتدي فيها على امرأة فى كل السنوات الثلاث الماضية

« وجملة المقبوض عليهم إلى اليوم ١٠٨٦

« الاسكندرية — لم يطرأ تغيير . والحالة مملوكة الاعنة . وجملة المقبوض عليهم ٣٨٩ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صبياً . وصلت الطرادتان « سرس » و « سناتور »

« منطقة القناة : بور سعيد — قامت صباح اليوم مظاهرات مسلحة . وأخيراً سلمت المدينة إلى الجنود الذين اضطروا أن يطلقوا النار على جمهور أبى أن يتفرق بعد إنذاره . والخسائر : قتيل مصري وثلاثة جرحى

« ويساعد القوات العسكرية تسعون من بحارة سفينة خفر

« الاسماعيلية — يصل غداً الطراد « سباروهوك »

« السويس — تسلم الجيش اليوم المدينة . واضطر الجنود إلى إطلاق النار على مظاهرات أبت أن تتفرق بعد إنذارات من البوليس المصري والضباط البريطانيين . والخسائر : قتيل مصري وثلاثة جرحي

« يصل الطراد « سيخ » صباح الغد

« الوجه القبلى — لا اضطراب ، يجرى القبض على مهيجين مشهورين من القاهرة فى جملتهم كامل حسين محامي حركة النقابات في هذه البلاد

« الوجه البحرى — لا اضطراب ، فيما عدا مظاهرة في الزقازيق شتتها فريق الجمالة

المصرية ويقوم الطلبة باذاعة الدعوة

٢٠ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبى إلى المركيز كرزون أوف كدلستن

(وصل فى ٢٧ ديسمبر)

« بالتلغراف ٠٠٠٠ القاهرة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢١

« إيماءاً إلى تلغرافى المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر

« القاهرة — تحسن حال الحضور اليوم بين موظفى الحكومة إلى الوزارات

« ولا تزال المدارس مضربة . وقامت اليوم بعض مظاهرات فى الاحياء الفقيرة من المدينة . وهاجم جمهور قسم بوليس الدرب الاحمر هذا الصباح ٠ وذهبت سيارة خفيفة مصفحة لمساعدة البوليس، فقذفت بالحجارة فقابلت المثل بالمثل فقتل من الجمهور أربعة وجرح خمسة

« وأقام الجمهور بعد الظهر المتاريس فى نفس هذا الحي وذهبت إحدى سيارات الجيش لتقويضها فقاومها الجمهور فأطلقت النار لتفريقه وألحقت به خسائر

« وعقدت فى الازهر إجتماعات سياسية

« ألاسكندرية — الحالة هادئة

« منطقة القناة : بورسعيد — الحالة لاتزال مضطربة . والمظاهرات المصحوبة بالتخريب مستمرة فى الاحياء الوطنية والارهاب يحدث مصاعب

« السويس — لم تقع حوادث أخرى

« الوجه القبلي — لم يحدث إضطراب إلا فى جرجا حيث اضطر البوليس أن يطلق النار على مظاهرات عدائية فألحق بها خسائر . وأضرب اليوم عمال التلغراف إضرابا عاما دام ثلاث ساعات

« الوجه البحري : فى طنطا — حيث هناك الآن أورطة بريطانية تامة — ألاضراب عام ماخلا موظفي المديرية ٠ وفى زفتي اعتدى الرعاع على بناء المركز فردهم الجيش المصري الذى أطلق النار وأنزل بهم خسائر : هى قتيل وجريحان . وقد

سيرت إلى هناك (زفتي) سرية من الجنود البريطانية

٢١ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ٢٨ ديسمبر)

« بالتلغراف .... القاهرة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١

« إيماءاً إلى تلغرافى المؤرخ في ٢٧ ديسمبر

« تحسنت الحالة فى البلاد أثناء الاربع والعشرين ساعة الاخيرة ٠ واستؤنف العمل فى جميع مكاتب الحكومة تقريباً على النحو العادي

« ومدارس القاهرة لاتزال مضربة وقد أشير باغلاقها فأغلقت .

ولم ترد أنباء بوقوع حوادث خطيرة فى المدن الكبرى وإن كانت قد قامت مظاهرات صغيرة فى القاهرة ودمنهور والمنيا عولجت بدون مشقة وتحسنت الحالة كثيراً فى بور سعيد

٢٢ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ١٢ يناير)

« بالتلغراف ٠٠٠ القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢

« هذه قائمة سترد إليها الاشارة فى تلغرافى التالي :

« عبد الخالق ثروت باشا وزير سابق

« إسماعيل صدقي باشا « «

« إبراهيم فتحي باشا « «

« جعفر والى باشا « «

« مصطفي فتحي باشا النائب العمومي

« مصطفي ماهر باشا المدير السابق لديوان الاوقاف العمومية ونائب رئيس النقابة الزراعية العامة

« محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية سابقاً

« واصف سميكه بك مستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية

٢٣ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن
(وصل فى ١٢ يناير)

« بالتلغراف . . . . القاهرة في ١٢ يناير ١٩٢٢

« إيماءا إلى تلغرافك المؤرخ فى ١٥ الماضى

« أريد ـ بموافقتكم ـ أن أوجه إلى السلطان كتاباً ـ نصه وارد فى تلغرافى التالى ـ وفى الوقت نفسه أعلن أن وزارة تألفت برياسة ثروت باشا ، أعضاؤها مذكورة أسماؤهم فى تلغرافى السابق . وقد قدم لي ثروت قائمة أسمائهم هذا المساء ومنهم تتكون وزارة قوية تمثيلية . وليس ثم من شك فى أن ثروت قد نجح في اكتساب أرشد العناصر فى مصر إلي صفه . وقد تعهد الساسة المذكورون أن يشتركوا فى الوزارة برياسة ثروت على أساس السياسة الواردة فى مشروع كتابي إلى السلطان

« والغرض من الفقرات الاربع الاولى فى مشروع كتابى إلى عظمته هو إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالتبليغ الذى قدمته إليه فى ٣ ديسمبر وفق تعليماتكم . وتتناول الفقرة الخامسة المواد التى أسيء فهمها أكثر من سواها فى مشروع المعاهدة (معاهدة كرزون) والفقرة السابعة تشرح الباعث على إبعاد زغلول وزملائه . والفقرتان الثامنة والتاسعة تؤكدان حسن نية حكومة جلالة الملك . والفقرتان التاليتان (١٠ و ١١) تتضمنان الموافقة على المباديء التي يشتمل عليها برنامج ثروت أما الامور الاخرى الواردة فى مشروع المعاهدة والتى لا إشارة إليها في برنامج ثروت فمتروكة — كما هو مذكور في الفقرة الثالثة عشرة — لمناقشات تجري فيما بعد . ولا ذكر لمسألة تعويض الموظفين البريطانيين ، ولكن آراء ثروت معقولة جداً في هذا الموضوع الذي يمكن تناوله على حدة متي شاءت الحكومة المصرية ذلك

« والتحفظ (ا) يتناول مسألة الجنود البريطانية فى مصر

« والتحفظ (ب) يشمل المواد ٦ و ١١ و ١٤ من مشروع المعاهدة

« والتحفظ (ج) يستوعب المواد ٩ و ١٢ و ١٣ و١٥ و ١٦ و١٧ و ٢٣ إلى ٢٦ من (مشروع المعاهدة)

« على أن الفقرة العاشرة من مشروع كتابي تتضمن — كما ستلاحظون — منحة فيما يتعلق بالحماية وهذا أكثر مما ذهب إليه ثروت فى الاصل كما هو مذكور في الفقرة الاولى من تلغرافي الثاني المؤرخ في ١٢ ديسمبر

« وقد جاء فى الفقرة الاخيرة من الكتاب السابق المرفوع إلى السلطان « المذكرة الايضاحية » أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر فيما عسى أن يقترح من الطرق لتنفيذ جوهر اقتراحاتها ، فها هى ذي الطريقة مبينة في المشروع المعروض الآن (أنظر الفقرة ١٣ من تلغرافى التالى)

« كانت الاضطرابات التي وقعت على أثر إبعاد زغلول أقصر وأقل خطورة مما كان لنا أن نتوقعه ولم يعده (الابعاد) كثير من المصريين بحق عملا إستبدادياً من أعمال القمع بل اعتبروه توطئة لازمة لمجهود آخر لايجاد العلاقات الودية بين البلدين وهي علاقات تنشدها على التحقيق حكومة جلالة الملك. ولا يزال المصريون يرغبون فيها وإن كانت آمالهم لم تتحقق إلى الآن . ولذلك عدوا هذه الابعادات ضرورية ومرغوبة ! وأني مقتنع بأن هذا الوعد بألغاء الحماية هو الطريقة الوحيدة لاستبقاء حسن نية تلك العناصر السياسية فى مصر التي سلكت معنا خطة شريفة وأعارتنا معونتها فى أوقات كان من أشق الامور عليها أن تفعل ذلك ، و بهذه الطريقة أيضاً نخفف من عداوة العناصر المناصبة

« ويخيل إلي أنه من المحقق أيضا أن اللحظة الحاضرة أنسب الاوقات لهذه المنحة . ولسنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهادىء الموجود الآن إلا إذا قدمنا حجة صادعة على اتخاذنا موقف المسالمة . ولئن حبطت آمال مصرمرة أخري ليكونن من المستحيل الحصول على حكومة (وزارة) مصرية وليس ذلك كل ماهنالك؛ بل أكون حقيقاً أن أقنط من كل مستقبل للبلاد التي تكفيء راجعة إلى

حالة تتناوبها فيها الفتن وضروب القمع التي تضير كلا من مصر وبريطانيا العظمي والتى شهدت منها الكفاية ولا بد أن ينتهى الامر إذ ذاك إما إلى ضم بلاد عنيفة العداء لايكون حكمها إلا بالقوة ، وإما إلي التسليم التام من جانب حكومة جلالة الملك

« ولقد ألفنا أن ننتظر من العالم أن يعجب بعملنا فى مصر ولا يدور بخلدى ماهو أبعث على الاسف من هذا الختام . وقد عرضت اقتراحاتي بعد مفاوضات مطولة مع ثروت وأنصاره الاقربين المتصلين بدائرة واسعة من الرأي العام، ومع عدلى الذى كانت معونته نزيهة قيمة . ويؤيدني التأييد الوطيد التام مستشاري الذين لاخلاف بيني وبينهم فى دقيقة ما . لذلك لا يسعنى إلا الالحاح فى حضكم على أن تحملوا حكومة جلالة الملك على إجازة تسليم مشروع الكتاب إلى السلطان بلا إبطاء وبدون تحوير فيه

« وأكون مدينا بالشكر لكم إذا أجبتم تلغرافياً

٢٤ — (التلغراف رقم ٢٤ يشتمل على ماورد بخطاب اللورد أللنبى لعظمة السلطان وتصريحات الحكومة الانجليزية لمصر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ونشر فى الخطاب رقم ٣٥ كما سيأتي بعد)

٢٥ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبي إلي المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ١٢ يناير)

« بالتلغراف ... القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢

« حدث شقاق في الوفد الذى أعيد تأليفه

« إستقال أمس عبد العزيز بك فهمي والمنتظر أن يعلن ستة أعضاء آخرين إنفصالهم غدا

٢٦ — من السير أ . كرو إلي الفيلد مارشال فيكونت أللنبى (بالقاهرة)

« بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ١٣ يناير

« لن يدخر جهد للحصول على قرار عاجل في المسائل التي ذكرتها في تلغرافك

المؤرخ في ١٢ يناير . وأنت لاشك تعلم أنه لا يمكن إرسال الرد حالا في موضوع له هذه الاهمية أثناء غياب رئيس الوزارة واللورد كرزون في « كان »

٢٧ — من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت أللنبي « بالقاهرة »

« بالتلغراف . . . كان في ١٤ يناير سنة ١٩٢٢

« غادر رئيس الوزارة وبقية زملائي « كان » ولذلك لا أستطيع أن أقول بشيء حالا في المسألة التي أثرتها في تلغرافك المؤرخ فى ١٢ يناير إذ كان لا بد من إحالتها إلى مجلس الوزراء . وسأعود إلى لندن في أوائل الاسبوع المقبل وسأعجل بعرض إقتراحاتك وإبلاغك ما تقرره حكومة جلالة الملك

٢٨ — من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت أللنبي « بالقاهرة »

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٢

« إيماءاً إلى تلغرافاتك المؤرخة في١٢يناير — تأليف وزارة مصرية جديدة

« قبل الوصول إلى قرار نهائي فى اقتراحاتك ترغب حكومة جلالة الملك أن تقف على أوفى المعلومات الميسورة على المركز الحاضر في مصر. وتريد أن تسمع رأي من أهم أقدر من سواهم على الاشارة عليها في هذا الموضوع شخصياً . وأنى أقترح أن ترسل إلى إنجلترا بأقل ما يمكن من الابطاء إيموس (مستشار الحقانية) وكليتون (مستشار الداخلية) إذا كنت تظن أن الوصف المذكور ينطبق عليهما خير إنطباق

٢٩ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٠ يناير)

« بالتلغراف . . . القاهرة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢

« إن سير جلبرت كليتون والمستر إيموس والمستر بترسون والمستر دوسون على أتم إتفاق معي وليس عندهم ما يزيدونه على الآراء التي أعربوا عنها من قبل . ولو أني أرسلت إلى إنجلترا المستشارين كما اقترحتم فى تلغرافكم المؤرخ فى ١٨ يناير لقوض ذلك مركزي إلى حد كبير . وخليق أن يحدث نفس هذا التأثير أن يطول ما يدل على التردد من جانب حكومة جلالة الملك . ويسود الآن « فى مصر » النصح بالمسالمة والاعتدال تعلقاً بالآمال المنوطة بالمستقبل القريب . ولكن هذه الحالة لا يمكن أن تدوم ، ومن أجل هذا كانت أهمية عدم إضاعة الوقت حيوية

« إستطلعت آراء المصريين المسئولين في دائرة واسعة وهم بالاجماع يؤيدون رإيي ويظاهرونني عليه

« فاذا قبلت إقتراحاتى بلا إبطاء فأني مقتنع أنها ستؤدي إلى تسوية دائمة للمسأله المصرية . أما إذا رفضت فلست أستشف بديلا منها سوي تدابير القمع التي تضطرنا في النهاية إلى ضم مصر . وما كانت مسائل « الحكومة » لتحل على هذا النحو . وخليق بمصاعب بريطانيا العظمى إذ ذاك أن تتضاعف كثيراً

٣٠ — من الفيلد مارشال فيكونت أللنبى إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ٢٣ يناير)

« بالتلغراف . . . . القاهرة في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢

« نشر الوفد — ماعدا الاعضاء المنفصلين — منشورا مساء اليوم يدعو فيه المصريين أن يرفضوا التعاون بأية طريقة مع الانجليز ، وأن يقاطعوا كل البضائع الانجليزية .... إلخ . والمنشور مفرغ فى قالب حاد وهو تحد مباشر لسلطتى

« وقد أمرت بتعطيل جميع الجرائد التى نشرته ، وعملت على منع إذاعته فيما عدا ذلك

« وأمرت بالقبض على موقعيه وهم : حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط وواصف غالى ومرقص حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى والثلاثة الآخرون أعضاء منتخبون حديثا

« وقد أبرق وكيل روتر إلى لندن بالنص الكامل للمنشور

٣١ — من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت أللنبي (بالقاهرة)

« نبذة بالتلغراف . . . . وزارة الخارجية فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢

« إيماءاً إلى تلغرافكم المؤرخ في ٢٠ يناير

« إن الحكومة أشد ماتكون رغبة فى الوصول إلى حل سلمى للازمة الحاضرة باقامة وزارة مصرية برياسة وزير له وطنية ثروت باشا واقتداره . وهى لاترى أن هذا يكون مستحيلا إذا كان رائد الاحزاب كلها فى عملها التقدير الواجب لاحساسات الغير واعتقاداته ، ومع الرغبة الوطيدة في إيجاد حل شريف لكل من مصر و بريطانيا العظمى على السواء

«ومع تقدير اقتراحاتك وماتلقيته من التأكيدات أتم تقدير ، فان مجلس الوزراء يحس إحساسا قويا بأن حكومة جلالة الملك قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز تعده حيويا للامبراطورية . وإذا كانت هذه التأكيدات مقدمة باخلاص وكان يراد بها أن تكون لها قيمة التعهد التام فلا ينبغى أن تكون هناك صعوبة لا يستطاع تذليلها فى صوغها فى صورة واضحة مقبولة . أما فى شكلها الحاضر فانها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما بعد بل وينكر ! وقد تستهدف بذلك حكومة جلالة الملك إلى اتهامها بحق بالتخلى عن مركزنا الرئيسى بدون ضمانات للمستقبل . لانه إذا حصلت الموافقة على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلى ذلك فقد نجد أنفسنا أمام أحوال لا يسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يمضيا فى إقرارها فيما بعد . فيحدث ماهو أنكب مما تخاف أن يكون . وفى مثل هذه الحالة تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد — وإن كان هذا ضمانا فعلياً ضد الاضطرابات الخطيرة — عاجزة عن إيتائنا الحل السلمي الذي ننشده جميعاً

« وحكومة جلالة الملك على أتم رغبة فى أن تكون المسائل المعلقة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين ولكن ينبغي أن يكون ذلك قائما على شرط حصول التفاهم الصريح فى النقط التى علقت عليها الاهمية الواجبة خلال الاحاديث التى جرت لك مع الساسة المصريين والتى ينبغى أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفاً أحكم لحدودها وأضبط

٣٢ — من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت أللنبى (القاهرة)

« نبذة بالتلغراف . . . وزارة الخارجية فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٢

« يسر حكومة جلالة الملك أن تفد إليها حالا لاطلاعها على آرائك

« هذا ومن حيث إن من المرغوب فيه على مايظهر أن لايكون ثم سوء فهم فيما يتعلق بسياسة حكومة جلالة الملك وموقفها الحاضر أو فيما يتعلق بالظروف التى دعيت فيها إلى الحضور للمباحثة، فاننا ننوى أن نصدر هنا يوم الاثنين ٣٠ يناير بيانا موجزاً للحالة ويسرنا أن تصدره فى الوقت نفسه فى مصر . أما نصه فوارد فى تلغرافى التالى مباشرة

٣٣ — من المركيز كرزون أوف كدلستن الى الفيلد مارشال فيكونت أللنبى (القاهرة)

« بالتلغراف ... وزارة الخارجية فى ٢٨ يناير

« هذا هو بيان الحال المشار إليه فى تلغرافي السابق مباشرة نرسله لنشره يوم الاثنين

« دعى فخامة نائب الملك للذهاب إلى إنجلترا لكي يقدم لحكومة جلالة الملك المعلومات الوافية ويبدى لها رأيه عن الحالة الحاضرة فى القطر المصرى ، وعما دار من المخابرات بينه وبين الوزراء السابقين فيما يختص بحكومة هذه البلاد فى المستقبل

« ويظهر أن هناك شعوراً فى بعض الدوائر بأن بريطانيا العظمي قدرجعت أو

أوشكت أن ترجع عن موقفها المنطوي على التسامح والعطف على أماني المصريين وأنها تنوي الانتفاع بمركزها الخاص في القطر المصري لاستبقاء نظام سياسى وإداري لا يتفق والحرية التى صرحت باستعدادها للاعتراف بها

« على أن الامر ليس كذلك فان سياسة حكومة جلالة الملك سواء أثناء وجود الوفد الرسمي المصري برياسة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا بانجلترا أو بعد ذلك ، مبنية علي المبادىء الآتية :

« إن حكومة جلالة الملك في حين أنها لاتنوي مطلقا أن تسلم تحت ضغط الاضطراب والعنف بما هى علي استعداد لمنحه مراعاة لانه حق في ذاته ، فانها قد جاهرت بأنها مستعدة لان تطلب من البرلمان البريطاني رفع الحماية المعلنة علي مصر فى سنة ١٩١٤ ، والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة ، والموافقة علي إيجاد برلمان مصري وعلي إعادة وزارة خارجية مصرية ، وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التى تعدها إنجلترا شروطاً حيوية لمنفعة مصر ولمنفعة الامبراطوية علي السواء وهى :

« لابد لها من الضمانات التامة الفعالة علي :

« أولا — أن تؤمن وصلات الامبراطورية التى تعد مصر موقعاً جوهريا لها

« ثانياً — أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الاجنبية الضمانات التي تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى فى الظروف الحاضرة

« ثالثاً — أن تجعل مصر في مأمن من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة . وبمجرد إبرام اتفاق يفي بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة البريطانية ، فأن الحكومة البريطانية لن تتردد فى عرضه على البرلمان البريطاني للتصديق عليه .

٣٤ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل فى ٣٠ يناير)

« بالتلغراف ... القاهرة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢

« طبقاً لتعليماتك الواردة فى تلغرافك الاول المؤرخ فى ٢٨ يناير سأصل إلى لندن يوم الاربعاء ٨ فبراير عن طريق تريستا وسأغادر الاسكندرية يوم الجمعة المقبل وبرفقتى السير جلبرت كليتون ومستر إموس

« وغداً الظهر أصدر البيان الذي يشتمل عليه ثانى تلغرافيك المؤرخ فى ٢٨ يناير

٣٥ — من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت أللنبى وزارة الخارجية في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢

« ياجناب اللورد

« أرسل إليك مع هذا صورة من الوثائق الآتية :

(١) تصريح بانهاء الحماية على مصر وستطلب حكومة جلالة الملك إلى البرلمان أن يوافق عليه

(ب) كتاب ترفعه إلى السلطان عند إبلاغ عظمته التصريح السابق

(٢) وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأن أهل مصر سيثبتون أنهم أهل للاستقلال الذى نالوه الآن وأنهم سيبرهنون باستعمالهم إياه على أن الثقة التى وضعت فيهم ليست فى غير محلها

« وأنى لك . . . . إلخ .

كرزون أوف كدلستن»

***

« الوثيقة الاولى المرفقة بالتلغراف ٣٥

« تبليغ مرفوع إلى عظمة السلطان بواسطة المندوب السامي

« ياصاحب العظمة

١ — أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض

عبارات المذكرة التفسيرية التى قدمتها إلى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ماآسف له أشد الاسف

٢ — ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيراً من المصريين ألتى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمة علي التسامح والعطف على الاماني المصرية وأنها تنوي الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى إداري لا يتفق والحريات التى وعدت بها

٣ — إنه ليس شىء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الاساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكماً . وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى تود أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي

٤ — وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلتئم مع حالة البلاد الحرة ، فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر ، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية . على أن الاحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة . والامل وطيد فى أن الاحوال العالمية سائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فكما قيل فى المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلي الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة الصوالح الاجنبية

٥ — أما أن تكون إنجلترا راغبة فى التدخل فى أمور مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول أن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق التي عرضته بريطانيا

العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارة المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى إستخدامهما للتدخل في شؤون مصر ، وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة إتصال نستدعيها حماية الصوالح الاجنبية

٦ ـ هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية

٧ — فاذا كانت هذه هى نوايا إنجلترا فلا يمكن لاحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذي يبلغون فيه مطمحاً ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر . أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الامن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الاجانب، ويجعل صوالح الدول فى خطر . وأنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيراً أي مساس بمطمحهم ، الاسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها . فان الحكومة البريطانية لم يكن غرضها إلا أن تضع حداً لتهييج ضار، قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية . ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير صالح القضية المصرية التى تستفيد من أن يكون بحثها فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص

٨ — والآن وقد بدت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هي قوام الخلق المصري والتى تتغلب في الساعات الحاسمة ، فانني لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوي أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا وأنني لعلي يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الاساس لحل المسألة المصرية حلا نهائياً مرضياً

٩ — وليس ثمت مايمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلي الشعب المصري

« وإذا أبطأ لاي سبب من الاسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار جميع إجراءات السلطة العسكرية البريطانية) الساري على جميع ساكني مصر، والذي أشير إليه في التصريح الملحق بهذا ، فانني أود أن أحيط عظمتكم علما بأنني إلي أن يتم إلغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية في جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية

١١ — فالكلمة الآن لمصر وأنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد في أمرها بالعقل والروية لا بعامل الاهواء

* * *

« الوثيقة الثانية المرفقة بالتلغراف ٣٥

تصريحات لمصر

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

« وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطوية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ — إنتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ – حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار جميع الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية البريطانية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، تلغي الاحكام العرفية التى أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ – إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهي :

ا – تأمين وصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر

ب – الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة

ج – حماية الصوالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات

د – السودان

« حتى تبرم هذه الاتفاقات تبقي الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الآن

٣٦ – سكرتير مجلس الوزراء يقدم تحياته إلي الوكيل الدائم لوزارة الشؤون الخارجية ويرسل إليه من هذا صورة مع التلغراف الذى أبرق إلى رؤساء وزارات المستعمرات المستقلة (الدومنيون)

« مكتب مجلس الوزراء

« رقم ٢ حدائق و يتهول س ٠ و ١٠

« ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢

* * *

« الوثيقة المرفقة بالتلغراف ٣٦

« تلغراف من وزير المستعمرات إلى الحاكم العام لكندا وإلى حكومات أستراليا وزيلنده الجديدة واتحاد افريقيا الجنوبية

« دوننج ستريت فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢

« من رئيس الوزارة (البريطانية) الى رئيس وزارتكم :

« يسرنى أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قد قررت الآن بالاتفاق التام مع لورد أللنبى إصدار تصريح لمصر تنتهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصوالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر . وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التى أعرب عنها فى المؤتمر الامبراطوري وهو ينفذ المبادىء التي وضعت وقتئذ

«وقد أبلغتم من قبل شروط التسوية التى عرضتها حكومة جلالة الملك فى شهر نوفمبر مع الوثائق التى نشرت فى شهر ديسمبر . وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن حدثت إضطرابات صغرى فى عدة مدن قمعت بسهولة وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية ، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية ولاحداث إضراب عام بين مستخدمى الحكومة ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل وبعد عيد الميلاد مباشرة نفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الاحكام العسكرية لابائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون وهم الآن فى طريقهم إلى سيشل

«وفى خلال هذا مضى لورد أللنبى في المفاوضات لتأليف وزارة وعرض فى يناير إقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الانجليزية) وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا ، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر لمناقشات تدور فى المستقبل . وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لاسبيل إلى قبوله إذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة التى تلبث متى انتهت الحماية بلا أساس قانوني ، وعلى الجملة تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد في المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات . ولذلك إقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها إستعدادنا للاشارة على البرلمان بانهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية . ولكن اللورد أللنبى

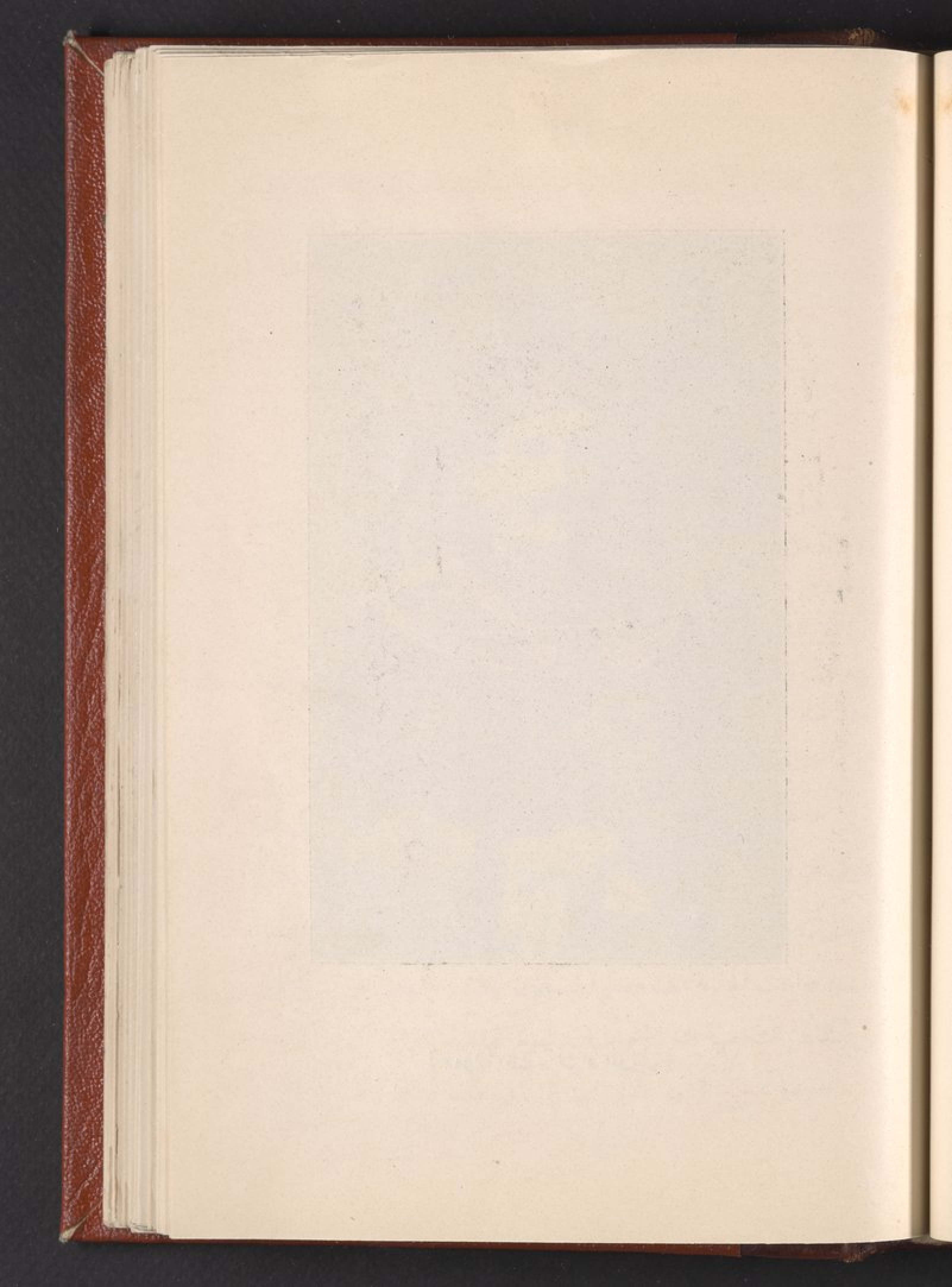
صرح بأن هـذا الاقتراح لايتفق مع تعهداته للساسة المصريين وأنه لايستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هـذه القاعدة . فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية جداً

« ومن حيث إن كل المفاوضات الاخيرة لم تؤت ثمرة ما فقد تقرر أن نمضى إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد ، أرسلناه اليكم بالتلغراف مع هذا وهذا التصريح — مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة — يقرر المركز الذى ندعيه فى مصر حيال كل الدول الاخرى ، ويسرد الامور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الامبراطورية . وقد أبقيت الحالة الراهنة في كل هذه الامور . ولكننا نعلن إستعدادنا للمفاوضة في عقد اتفاقات خاصة فيها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح . وفى خلال ذلك يكون المصريون أحراراً فى وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانيهم

« ونحن تنوى فى إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الاجنبية أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية فى مصر لايتضمن تغييراً ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الاخرى فى مصر . وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها . ولذلك فأنها (أي بريطانيا) ستحافظ دائما بينها وبين مصر علي العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الاخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها منفعة بريطانية جوهرية . ونحن بلفتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هي محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر ، تنوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقض فيها أية دولة أخري ، وأننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل فى شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودي . وأننا نعتبر كذلك أي إعتداء على أراضى مصر عملاعدائيا نرده بكل الوسائل التى لدينا

« وسيسلم اللورد اللنبي التصريح إلى السلطان فى ٢٨ فبراير ، وسيقدم إلى البرلمان هنا بعدظهر اليوم نفسه . أما نصه فسيرسل إليكم فى تلغراف على حدة

د . لويد جورج »





(جلالة الملك - فؤاد الاول)

جلالة الملك
فؤاد الأول

« وبعد أن قدم اللورد أللنبي في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لعظمة السلطان (فؤاد الاول) الوثيقتين المذكورتين في الكتاب الابيض مع خطاب اللورد كرزون رقم ٣٥ . وبعد أن ألف دولة عبد الخالق ثروت باشا الوزارة في أول مارس . وبعد أن أقر مجلس العموم تصريح الحكومة البريطانية لمصر في ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ ... بعد ذلك كله إتخذ سلطان مصر لقب « ملك » وأصدر جلالته في هذا الشأن مرسوماً هذا نصه :

« إلى شعبنا الكريم

« لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا ، وأنا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك . ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعه بالسيادة والاستقلال . ونتخذ لنفسنا لقب « صاحب الجلالة ملك مصر » ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية

« وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا فى هذه الساعة العظمى أننا لن

نألو جهداً في السعي بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم

« وأنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد (فؤاد)

« صدر بسراي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ »

« ثم نشرت الصحف العالمية مذكرة إنجليزية هذا نصها :

« لوندره في ٢٧ منه — في البلاغ الدوري الذي أرسلته الحكومة البريطانية إلى الحكومات الاجنبية بخصوص إنهاء الحماية في مصر والاعتراف باستقلالها أوضحت الحكومة الانجليزية أنها لا تحول في المستقبل حمايتها للرعايا المصريين المقيمين فى بلاد أخر . ولكنها قالت إن إنهاء الحماية لا يتضمن أي تغيير في الحالة الحاضرة بالنسبة لمركز مصر حيال الدول الاخرى . وعليه فان بريطانيا العظمى تعتبر عملا عدائياً كل محاولة أجنبية للتدخل في الشؤون المصرية وأنها ترد بما لديها من قوة كل إعتداء على الاراضى المصرية(!) هافاس »

« وهذه المذكرة لا معنى لها إلا أنها إعتداء على مصر نفسها . وتحديد صريح في مواجهة العالم كافة لحمايتها وانفراد بريطانيا العظمى وحدها بمراقبة مرافقها مراقبة السيد للمسود والحاكم للمحكوم !

* * *

« وعلى أثر هذا نشرت جريدة الفيجارو فى صدر عددها الصادر فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ حديثا جرى بين مكاتبها مسيو ريمون ريكولى وجلالة

ملك مصر (فؤاد الأول) في ١١ أبريل . ولقد ترجمته ونشرته جريدة الأخبار بالقاهرة فى حينه وهذا نصه نقلا عنها :

« نلت شرف مقابلة طويلة مع جلالة الملك « فؤاد الاول » الذي لقب منذ بضعة أسابيع بلقب « ملك مصر » وهو لقب قد ترك منذ عشرين قرناً أي منذ آخر ملوك البطالسة وقد سنحت لي الفرصة بأن ألتقي بجلالته مراراً فى باريز

« إنه رجل قوي متين في أشد العمر — فهو فى الرابعة والخمسين ولكنه أبعد من أن يظهر بهذا العمر — فأول ما يظهر للرائي منه أنه ذو عزيمة مطمئنة وطيدة

« أما الهيئة فباشة سمحة ،وأما المقابلة فبصدر رحيب، وكذلك المحادثة والنظرة تنمان عن الصراحة . ومن مواهبه أن يصل سريعاً إلى معالجة الامور الدقيقة وأن يعبر عنها دون إبهام ولا غموض

« وهو ابن حفيد « محمد على الكبير » ابن إسماعيل ،ولم يكن يظهر أنه سيتولى الحكم . ولما أنزل أبوه من الاريكة رافقه فى رحلاته ثم فى إقامته فى أورباوبدأ دروسه فى جنيف، وواصلها فى المعهد العلمي العام فى تورينو، ثم فى الاكاديمية الحربية حيث أدى إمتحان الضابط بكل نجاح

« ولشغفه بالمسائل العلمية حول فى مصر همه وماله إلي تأسيس عدة جمعيات علمية ومعاهد إجتماعية وإنمائها

« ومن أهم أعماله إنشاء الجامعة المصرية وجمعية الاقتصاد السياسى ومعهد الاحياء المائية وتولى إدارة الجمعية الجغرافية فأرسل فيها حياة قوية ... قال لى جلالته :

« إن الحوادث دعتنا إلى تولى السلطة ولم يكن لنا فيها أقل مطمع وأنك لاتجهل الظروف التى ارتقينا فيها العرش . ففي أكتوبر سنة ١٩١٧ تطورت الحرب تطورا صعبا حتي كان الختام غامضاً جداً ، بعد ما خرج الروس من الميدان وسقط فى الشرق نصف رومانيا . ولكني لم أكن لاشك أقل شك في النهاية لطول

مدة إقامتي فى أوربا ، ولمعرفتي من وراء الملاحظات الفعلية التى كنت ألاحظها من أنه لايقوم شيء مقام الموارد والعقل والحالة المادية والادبية عند جميع الامم المتحاربة فكنت دائما موقنا بأن النصر يكون فى النهاية للحلفاء

« وكنت أعرف أنه ليس في جانبهم الحق فقط ، بل القوة أيضاً. ولكن لم يكن الناس جميعاً ولا سيما فى الشرق وهم بعيدون كثيراً عن ميادين القتال يفكرون مثلي أو يتسني لهم ذلك مثلي . ففي هذه الظروف قبلت تحمل عبء السلطنة المبهظ »

« هذا كلام جلالته أما الذى لم يقله لى وعرفته مما سمعته حولى فهو أنه عند ماتوفى السلطان (حسين كامل) كان ارتقاء العرش مما لايطمع فيه ، حتى أن الامير الذى كان معداً لارتقائه وهو الامير « كمال الدين حسين » أعلن أنه متنازل عنه

« فأقدام الامير فؤاد بكل شجاعة على القبول أجلي بل أنقـذ حالة كانت في حرج شديد سواء كانت من جهة مصر أو من جهة الحلفاء . وهذا أمر ثابت يمكن تأييده

« وبهذا حفظت مصر لنفسها شخصيتها الممتازة ، وصانت مبدأ سيادتها التي حارب فى سبيل نيلها مؤسس الاسرة الحاكمة الآن « محمد علي » . وتلك السيادة مافتئت من عهده تزداد توطداً إلى أن توجتها الحوادث فى هذه الايام

« ومن جهة أخرى فأنه قد حق لمصر أن تقيم حجتها بأنها كانت دائما بلا انقطاع ولا وهن فى جانب الحلفاء حتى فى أشد الايام حرجا وهذه الحجة كانت حجتها الاساسية التى بسطتها عند ماحان الوقت للمطالبة باستقلالها

***

« إستأنف جلالته الحديث معي بقوله :

« إنني لسعيد، بل فخور، بأن أكون أول ملك لمصر المستقلة . وكن على ثقة بأن غالبية شعبي تشاطرني هذا الارتياح . ولقـد تسمع من هنا أو هناك بعض التحفظات والانتقادات بل الاحتجاجات ، فلا يؤثرن ذلك فيك تأثيراً يتجاوز حده . أليس من أول نتائج الحرية العامة وجود المعارضة ؟

« لقد مررنا وسنمر بساعات عصيبة، بل بساعات لامثيل لها ، ولكن شعبي يدعي

الآن لان يرى العالم أهو جدير أم غير جدير بالحرية التي يستعيدها ؟ وهل هو قادر على أن يتولى شؤونه بيده ؟ أما أنا فاني واثق بمقدرته على أن يرضى حتى المتعنتين .

«ألا إن المهمة التي أمامنا لمن أصعب المهام وأني لاربأ بنفسي عن كل تسرع وعن كل تنبؤ قد تكون نتائجه مما لا يقبل إصلاحاً .

« لقد ألفت الحكومة لجنة عليا لتضع مشروعاً للدستور . وهذه اللجنة قد أخذت في العمل . وأنا الذي عشت زمنا طويلا في أوربا يسرني أن يكون الوقت قد حان لاعطاء شعبي نظاماً دستورياً مماثلا لدساتير الامم الاخرى الحرة . على أن هذا النظام الدستوري ليس كما يظنون مخالفاً لروح التقاليد الاسلامية

«ويقصر المديح عما استحقه الماريشال ألنبي في مافعلته إنجلترا معنا . فمنذ بضع سنين وأنا على صلة به فلم يقع بيننا خلاف ، لانه رجل نزيه كل النزاهة ورجل الاستقامة والاخلاص المجسم . فهو قد درس حالة مصر بلا تحيز ولا أوهام . وكون له رأياً من تلقاء نفسه . ولما تأصل هذا الرأي عنده لم يحوله عنه محول . فلم يتهيب المخاطرة بل ألقى في الساعة الملائمة فى إحدى كفتي الميزان نفوذه العظيم وهيبته الشخصية فربح قضيته . ولم يكن فضله قليلا فقد مرت أوقات حرجة كانت تتطلب شجاعة كبيرة وخلقاً ممتازاً حتى لا يتحول عن السبيل التى رسمها لنفسه

« فمن أجمل ما يرى أن يظهر الجندي الذي رقته الحرب إلى قمة النظام العسكري وقد كلله المجد والشرف مثل هذا المظهر السياسى »

« وبهذه الكلمات انتهى الحديث فخالج نفسي الاعجاب بأن أسمع من ملك المديح الكبير في رجل كان من الممكن أن يكون خصمه فلم يكن إلا صديقه » اه

***

«ونشرت جريدة السياسة التى تصدر بالقاهرة فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٥ بعنوان « صاحب الجلالة — فؤاد الأول » الآتى نصه :

« يستيقظ جلالته عادة ، كما قال لبعض المقربين إليه ، في الساعة الخامسة صباحاً ولكنه شفقة ورأفة بموظفي القصر ورجال البلاط لا يغادر غرفه الخاصة إلا بعد ذلك بزمن غير قصير

« والواقع أن جلالته يستيقظ في فجر كل نهار وبعد أن يستحم ويقضى فترة وجيزة فى الرياضة البدنية يتناول فطوراً بسيطاً ثم يعمد إلى مطالعة الصحف والمجلات. ولا نظن أن ملكا آخر أو رئيس وزارة أو رجلا من رجال الدولة يطلع على ما يطلع عليه جلالته منها

« ويهتم جلالته أولا بالصحف المصرية فترفع إليه الصحف الكبرى العربية والافرنجية بمجرد ظهورها . ويطلع رئيس الديوان الملكي أو من ينوب عنه على بقية الصحف ويعرض على جلالته المسائل الهامة التي ترد فيها وكثيراً ما تبلغ قصاصاتها أربعين أو خمسين صفحة

« ولا يفوت جلالته شيء من تعليقات الصحف وأبحاثها في المسائل المختلفة حتى أصبح عارفاً باساليب كبار الكتاب مطلعا على ميولهم وأرائهم وكثيرا ما يراقب تغيرات البعض وتطورات البعض الآخر

« ويتلقى جلالته عدا صحف البلاد عدداً لا يحصى من صحف العالم ومجلاته فى مختلف الابحاث بين تاريخ وعلوم وآداب وفنون. ويتلقى قصاصات الصحف في كل ما تنشره عن مصر في مختلف البلدان

« وهكذا فان جلالته على بينة من الحالة السياسية العامة . واسع الاطلاع على كل ما يقع في كل دولة من دول أوربا. وكثيراً ما يدهش من يتشرفون بمقابلة جلالته من الدقة الكبرى والاطلاع العظيم في كل موضوع يتكلم فيه، بل في موضوعات عويصة ودقيقة أو فنية لا يخطر لانسان ببال أن وقت ملك يتسع لها

« ويبدأ جلالته باستقبال من يحظون بالمثول بين يديه حول منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً وقد تستمر المقابلات حتى الساعة الثانية بعد الظهر . ويستقبل

جلالة الملك زائريه عادة في مكتبه الفسيح المشرف على فناء القصر إلا إذا كان الزائر ذا مقام كبير أو كانت الزيارة رسمية

« والملك كثير التلطف مع من يتشرفون بمقابلته، فلا يكاد الانسان يقضى في حضرته دقائق قليلة حتى يزول عنه الخوف والارتباك الذي يشعر به كل من يقابل ملكا لا سيما إذا كانت المقابلة الاولى

« وبلغ من تلطف جلالته ورقته وأدبه الجم الوفير أنه يتفضل فيقف متى دخل زائر ويتقدم لمصافحته

«وحديثه كله صراحة لاتصنع فيه . ولجلالته ذاكرة حاضرة جداً وكثيراً ما يتضمن حديثه تذكارات ماضية عن الاشخاص والاشياء

« ومكتب جلالته من « الاكاجو » على نمط « لويس الخامس عشر » محلي بالبرونز وعلى جانب أحد المصابيح الكهربائية قطعة من الورق المقوى لاتتجاوز عشرة سنيمترات مربعة كتب عليها كلمة « الصبر »

« والصبر من فضائل جلالته التى لاتحصى — وليس لجلالته إلا فضائل — فان العقبات لاتثنى من عزيمة جلالته وقدكان حاله هذاوهو أمير فكم من مشروعات نافعة للبلاد فكر فيها منذ عشرين سنة مثلا ثم حالت الظروف دون تحقيقها ولكنه لم يتخل عنها بل ظل يعمل حتى أخرجها الى حيز الوجود . ولايزال يحقق بعضها لخير البلاد وسعادتها ، وبعضها الآخر باق للفرص الملائمة

« وعلى أثر تناول طعام الغداء (فى غير أيام الصوم) يستقبل جلالته رؤساء الديوان الملكى والدائرة الخاصة ويبحث المسائل التى تعرض عليه بكل دقة وعناية حتى الساعة الرابعة إذ يستأنف المقابلات الرسمية . ومتى وجد برهة قصيرة خرج للتنزه فى حديقة القصر

«ورئيس الوزارة يعرض على جلالته أمور الدولة ويتولى جلالته رئاسة جلسات مجلس الوزراء بانتظام ، ويرسل إلى جلالته جدول الاعمال ومذكرات أيضاحية

بالمسائل المعروضة قبل الاجتماع بثلاثة أيام فيتولى جلالته بحثها ودراستها بنفسه بدقة ويحدث أحيانا أن جدول الاعمال يحوى أكثر من مائة مسئلة . وملاحظات جلالته دائما فى منتهى الدقة وإصالة الرأى

« ومتى انتهت المقابلات الرسمية يستأنف جلالته إستقبال موظفى ديوانه ودائرته الخاصة ويبحث معهم فى المسائل المختلفة حتى الساعة الثامنة مساء أحيانا . ويقضى بعد ذلك زمنا فى الكتابة والقراءة ثم يعمد بعد الانتهاء من جميع الاعمال إلى تناول عشاء خفيف ، ومتى أنجز أعمال الدولة على خير حال ينتهى دور الملك ويبدأ دور رب الاسرة ودور الاب البار بخير أبناء أنجبوا . حفظه الله وحفظهم لهذه الامة » ... أهـ

***

« ونشرت جريدة الاتحاد بعددها الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بعنوان (جلالة الملك فؤاد الاول) تعريب مقال كتبه مستر « برسى هويت » هذا هو نصه بالحرف الواحد :

« قالت هذه الجريدة :

« المستر برسى هويت معروف للقراء ، وخاصة لمن كان له إتصال منهم بالجامعة المصرية . فهو أستاذ الآداب الانجليزية بها وواضع كثير من الروايات عن مصر وغيرها من البلاد ، وله بمصر خاصة صلة يرجع تاريخها إلى سنوات عديدة . فان تكلم فانما يتكلم عن خبرة ودراية ، وقد تفضل جنابه فأرسل إلى مجلة الاسفنكس بمقال كيس نفيس ألم فيه بطرف من تاريخ حياة مولانا جلالة الملك ، وقد نشرته المجلة المذكورة في عددها الممتاز الذي خصصته للسياح . ولما كان المقال يتضمن معلومات ثمينة يشوق القارىء الاطلاع عليها لمعرفة مآثر جلالة الجالس على عرش مصر — رأينا أن ننقله إلى القراء بنصه وفصه . قال المستر هويت :

« لايزال الناس يجهلون مبلغ ماتدين به مصر خاصة والعالم عامة لجلالة الملك فؤاد الذي قدم لبلاده خدمات جليلة عديدة قبل تبوئه أريكة الملك بعدة سنين . ويستطيع من يرجع البصر إلى الماضى أن يري الغاية التى كانت تطويها حياته بلا انقطاع . فقد أدرك جلالته في باكورة حياته - كما أدرك سلفه العظيم «محمد علي» من قبل — أن مصر إذا كان عليها أن تتبوأ مركزها — كما تبوأته الآن على التحقيق فى طليعة الدول الاسلامية باعتبار كونها أكثرها أخذا بأسباب الحرية والتقدم — فلا بد من أن تعد نفسها لهذا الجهد الصادق وأن تبدأ قبل كل شيء بانشاء نظام حكومي إداري ملائم لاخلاق شعبها بحيث لايتنافر مع التقاليد الاسلامية . وقدجاء مولد جلالة الملك فؤاد ونشأته الاولى فهيأه لهذا العمل الكبير

«فهو ابن الخديوي إسماعيل ، وحفيد إبراهيم باشا ، وحفيد النابغة « محمدعلي» ولد جلالته فى قصر الجيزة في ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ . وهو تاسع من تبوأ العرش من الاسرة العلوية التي أسستها عبقرية سلفه العظيم . وقد قصد الامير إلى أوربا في ميعة الشباب حيث بدأ الدراسة في جنيف ، ثم ما لبث أن التحق بالمجمع الدولي فى تورينو وقد أخذت نشأته بطبيعة الحال إتجاها عسكريا . فما وافت سنة ١٨٨٥ حتي أكب على الدراسة فى الاكاديميه العسكرية المشهورة فى تورينو وهناك أتم دروس المدرسة الطوبجية العملية والهندسة العسكرية . ثم التحق بالجيش الايطالي الذي يشغل فيه مركزاً رفيعا ، وعين ضابطا في الاورطة الثالثة عشرة من طوبجية الميدان التابعة لحامية روما . وفي سنة ١٨٩٠ إختارة سلطان تركيا ليكون ملحقا عسكريا للسفارة العثمانية في فينا .. وكان الامير الشاب أينما يذهب يحصل على تجارب نافعة ويوجد له أصدقاء . وكانت علاقاته بالاسرة الملكية الايطالية — ولا تزال — فى منتهي الوداد ، وفى هذا مزية كبرى لمصر . وماكادت قدم الامير فؤاد تطأ أرض مصر بعد عودته من أوربا حتى ظهر مالنشأته العسكرية من فوائد جليلة إذ رقي في الحال إلى درجة قائد فرقة

في الجيش المصري، ولكن مالبثت أن استهوته واجبات أخري فاعتزل مركزه الرفيع هذا ليتفرغ لتحسين بلاده من الوجهة العلمية والتهذيبية والخلقية

« إن الاعلان الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ بتنفيذ تصريح ٢٨ فبراير الذي بمقتضاه أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة، لهو أكبر حادث يستحق الذكر — لا فى تاريخ مصر الحديثة وحدها ، بل وفي تاريخ مليكها الذي لم يقصر في قبول أعباء هذه المهمة الشاقة التي لم يطمح إليها شخصياً يوما من الايام . وقد حدث الشيء الكثير منذ ذلك الاعلان . بيد أن مصر قد واصلت تقدمها هذا فضلا عن أن ثقتها بمليكها كثيراً ماأعانتها على تخطى الاوقات العصيبة التي اعتورتها . وهناك أيضاً حقيقة ينبغي أن لاينساها الانسان تلك هي أن خصائص جلالة الملك العقلية والخلقية وهى خصائص كانت بارزة طول حياته ، قد زادتها تجارب الملك قوة :

« نعم إن الثقافة المتنوعة والآداب الكريمة الخلابة موجودان علي حالهما ، ولكن ولع جلالته بالانصاف ومضاء عزيمته كما يرى ، قد ازداد بمرور الايام وكثرة التجارب ، بينما حصافة رأيه وبعد نظره قد تضاعفا بفضل عناء الاعمال ومزاولتها

« وبعد فقد حان الوقت — علي مايظهر — للالمام بطرف من الاعمال النافعة التى قام بها جلالة الملك فؤاد . فالى سنة ١٩٠٦ لم تكن مصر قد خطت خطوة فى سبيل التربية العالية . وقد كان العقل المصري شاعراً بذلك النقص ، ولكن فضل العمل لسد ذلك النقص بقي محفوظاً للامير فؤاد الذي أصدر نداء إلى الشعب لم يمر عليه مايقرب من عامين حتى اجتمع لديه ٢٠٠٠٠ جنيه . وبفضل هذا الجهد ولدت الجامعة وصار الامير فؤاد رئيساً لها إلي سنة ١٩١٣ . ولا يزال الكاتب يذكر بالاعجاب نشاط جلالته الذي لم يكن يعرف الملل وبعد نظره العملى ولباقته فى السير في طريق الفلاح بهذا العبء الشاق فى وجه الجمود وقلة الاهتمام العام ، وليس شك فى أن الفضل في إنشاء الجامعة الاميرية الجديدة ، التى أصبحت الجامعة المصرية كلية للاداب فيها ، يرجع معظمه إلى غيرة جلالته علي التعليم العالى!

« وبينما كان جلالته يهتم جد الاهتمام بتعليم شعبه تعليما راقياً لم يفته فى الوقت نفسه إدراك حاجة الدهماء . وليس من يشعر أكثر منه بالحاجة القصوى إلى إدخال نظام التعليم الاجباري . ذلك لان جلالته يعلم جيد العلم أن ضعف الدولة هو فى جهل شعبها بصفة عامة ، ولذا يصح أن ينتظر الانسان أن ينقص عدد الاميين باطراد فى خلال السنوات القليلة المقبلة وهم الذين تبلغ نسبتهم إلى نسبة الاميين فى الروسيا

« ولطالما واصل جلالته العمل لتحقيق هذه الغاية السامية قبل أن يتبوأ العرش بعشرين سنة علي الاقل ، وقد كان يعمل بالرغم من المعاكسة المنطوية علي الحسد والجمود العام علي اختلاف أنواعها إذ قد وقف حياته على هـذا العمل الكبير ، وأخيراً تغلبت الشجاعة ومضاء عزيمته . ولقد صرح جلالته يوما ما فقال : « ليس شيئاً كبيراً أن يصير الانسان أميراً ، إنما المهم أن يكون الانسان نافعا » ولعمري أن الاقدام والجهد اللازمين لانشاء جامعة ترسل بعثة من طلابها إلى أوربا وإيجاد مكتبة لها تحتوي علي ١٥٠٠٠ مجلد ، ووضع أحدث الانظمة لها وتنفيذها — كل ذلك ليعتبر عملا كبيراً وجهداً خارقا لن ينساه التاريخ لجلالته

« على أن هناك معهداً نافعا آخر مدين بحياته النشيطة الحاضرة إلى جلالة الملك فؤاد ألا وهو الجمعية الجغرافية ، التى أنشأها المغفور له إسماعيل باشا فى سنة ١٨٧٥ فهذه الجمعية قد تمت على يديها أمور نافعة فى الايام الخالية . وحسبك أن معظم كبار الرحالين الافريقيين يمتون إليها بصلة . بيد أن دائرة عملها أخذت تضيق تدريجيا باقتراب نهاية دور الاكتشافات العظيمة فى أفريقيا . ولم تحل سنة ١٩١٤ حتى شارفت الجمعيه الموت الطبيعى ولكن الامير فؤاد تدخل فى الامر فنجح بفضل ماركب فيه من تقوى وغيرة في إنعاش المعهد الذى خلفه والده

« وسرعان ماعدلت أنظمة الجمعية وصب منهاجها فى قالب حديث . ثم توجهت عنايته إلى إنشاء متحف الاجناس البشرية

« وتختص الجمعية المذكورة بدراسة وادى النيـل والاراضى المجاورة له . وقد

بلغ قلم الخرائط درجة مرضـية ، ونشر أعمالا على جانب عظيم من الاهمية . وفي الواقع لقدوصل هذا المعهد بفضل رعاية جلالة الملك فؤاد إلى درجة يحق أن تباهى بها مصر أية مملكة . وأن فى اجتماع المؤتمر الجغرافى في الشتاء الفائت فى مصر — وهو نجاح باهر وحث على التشجيع — يرجع الفضل فيه إلى جهود جلالته. وما ذلك إلا مثال بارز وبرهان محسوس على مقدرة جلالته وولعه بالشؤون العلمية

« وثمة معهد آخر يرجع الفضل في إنشائه إلى حصافة رأي جلالته ، ألا وهو معهد الاحياء المائية في الاسكندرية

« فمصر مع أنها دولة ذات ساحل عظيم يمتد على شاطيء بحرين — لـكل منهما خصائص طبيعية وحيوانات معيـنة تختلف عمـا فى البحر الآخر — لم تستفد أية فائدة من هذه التركة البحرية ولم يعرف الرأي العام فى مصر — باديء ذي بدء — فائدة هذا المشروع ! أضف إلى ذلك أنه أعوزه التشجيع والتأييد العام ، لان الفوائد التي كانت تنتظرها البلاد منه لم تـكن عاجلة . ومع ذلك فقد فازت جهود الامير فؤاد . فقد تم الاتفاق نهائياً على البرنامج الذي درسه الامير دراسة تفصيلية ، وقد تقرر فيه أن الغرض من إنشاء هذا المعهد هو دراسة الحيوانات والنباتات الموجودة فى المياه الملحة الواقعة على الشواطيء المصرية وفى مياه النـيل والبحيرات والبرك . والمشروع باختصار مشروع جامع لذلك . ولا يمر زمن طـويل إلا يكون قد ألقى ضوءاً كشافاً على الموضوع الخاص بعلم الحياة المائية الذي أنشيء المعهد من أجله . ومنذ أن تبوأ جـلالته أريكة الملك لم يتأخر عن إظهار اهتمامه الشديد بهذا المعهد بالرغم ممـا لزم تلك الفترة العصيبة التي اجتازتها البلاد من مشاغل وأزمات . وقد كتب اللورد أللنبي فى تقريره عن سنة ١٩٢٠

« إن معهد الاحياء المائية مدين بوجوده إلى همة عظمة السلطان (فؤاد الاول) ونظراً لمـا لهذا المعهد من المزايا المادية والفائدة العلمية السامية ، أفلا يحق مع هذا للانسان أن يعبر عن إعجابه العظيم بمنشيء هذا المعهد الجليل »

« وقد جئنا بما فيه الكفاية للدلالة على ما لجلالة « الملك فؤاد » من اهتمام ذكي ونظر بعيد وهمة لا تعرف الملل في سبيل نشر الفنون والعلوم . على أن من يعرف جلالته لم يخامره الريب في ذلك لحظة واحدة ، ولكن الجمهور وخاصة الذين يتكلمون الانجليزية لم تتح لهم الفرصة للوقوف على ما أظهره جلالة الملك من إناة وبعد عن الاثرة والانانية . وأنه لفى الاستطاعة تخصيص مجلد بحاله لهذه الجهود المتواصلة التي كان فيها خير الشعب المصري رائد مليكه والغاية التي جعلها نصب عينيه

« ومع ذلك فان تاريخ حياة جلالته لم يخل من مسحة من الخيال . فقد حدث أمر يكاد يصبح نسياً منسياً بين الحوادث الاخرى التى مرت أمامنا . ففي سنة ١٩١٣ أي فى إبان الانقلاب السياسى الذى أعقب الحربين البلقانيتين جس نبض الامير فؤاد على مايظهر في احتمال تبوئه عرش ألبانيا ، وهي موطن سلفه النابغة محمد علي . ولا ريب فى أن روابط الدين والعطف بين الاسرة العلوية والشعب الالبانى هي التى أوحت بهذا الاقتراح ، ولكن لحسن الحظ شاءت العناية أن تحفظ جلالته لمصائر أسمى وأنبل . وعلى كل حال فان الحادث السالف الذكر يصح أن يقال إنه كان من الحوادث التى كان يحتمل أن تغير وجه التاريخ . فالمطامع السياسية البحتة لم تجد لها سبيلا إلى حياة الامير فؤاد ، لانه — كما يشهد كل من تتبع تاريخه — لم تطمح نفسه إلا إلى الأعمال الاسمى والارشد والاعود بالمنفعة كتحسين معاهد بلاده العلمية والانسانية والاجتماعية ، وتحسين طرق المواصلات والصحة والقوانين العامة فيها . فسياسته بصفته ملكا ترمي إلى توطيد مركز مصر على أساس ثابت دائم وأن يترك للاجيال المقبلة تركة خليقة بتقاليدها القديمة

« إن سنوات حكمه الثمان التى مرت في تاريخ مصر الوطني قد آتت أطيب الثمرات ، ولقد وجد جلالة الملك نفسه كفؤا للمهمة العظمى التى ألقيت على كاهله ولا يمكن أن يكون للانسان مطمع أسمي ولا أنبل من خدمة بلاده

« إن لمصر الآن حاكما متنوراً شديد الوطنية . ويظهر أنها بعد هذه التقلبات

قد وصلت إلى النقطة الحاسمة فى مصيرها . فلقد أصبحت أمام طريق جديد ينبغي أن يكون واضحاً ومستقيماً بفضل إرشاد صاحب الجلالة وأنها لفي استطاعتها أن تنظر إلى المستقبل بعين ملؤها الامل والثقة بالرغم من ملابسات السياسة العصرية وتقلباتها . . . » اه

جلالة الملكة

« إن جلالة ملكة مصر الحالية لسيدة من أرقى سيدات مصر علما ومن أسماهن نسباً وحسباً

« هي كريمة أحد وزراء مصر (عبد الرحيم صبري باشا) وجدها الأبوي أحمد صبري باشا كان كذلك وزيراً . والسيدة والدتها كريمة شريف باشا وزير مصر الأكبر . وجد والدتها الأموي هو الكولونيل « سلف » الذي كان رئيس ضباط أركان الحرب في الجيش المصري في عهد « محمد علي الأول » وبقيادة الأمير العظيم إبراهيم باشا

« ولقد اعتنق الكولونيل « سلف » الدين الأسلامى وبدل باسمه (سليمان باشا الفرنساوي) ذلك الذى أقامت له مصر تمثالا فى الميدان المسمى باسمه في القاهرة ..



« مافتئت الامة المصرية تعمل بجميع الوسائل الشرعية لفتح سبيل حريتها والحصول على الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها بلا شرط ولا قيد . فهل فى تصريحات إنجلترا تحقيق ذلك الاستقلال المرجو لمصر ؟

« كلا . إن هذه التصريحات لاتحقق الاستقلال إلا من وجهة الحق ولكنها من وجهة العمل خالية منه إصالة . وإلا فهل يعقل أن استقلال بلد يوجد فى آن واحد مع احتلاله بجيش أجنبى ؟ هل يعقل أن مصر تكون بلدا ذا سيادة بينما يدير الانجليز شؤون سودانه ؟ أيمكن القول بأن ادعاء الانجليز حماية الأجانب فى مصر يتحقق معها إستقلال سيادتها ؟ وهلا ينتج بالبداهة من إدعاء إنجلترا أن لها منافع خاصة فى مصر أنها تضمر تقييد استقلالها ؟

« ثم هل يمكن أن يسلم لمصر إستقلالها بينما تمكن إنجلترا لنفسها فى الارض بحجة حماية الوصلات التى بين أجزاء أمبراطوريتها ؟

« إننا لو قارنا بين مصر المستقلة إستقلالا داخلياً قبل احتلال إنجلترا لها ، وبين مصر الحالية التى يقال إنها مستقلة استقلالا تاما ، لوجدنا أن

أرض الاولي ماكان يحتلها أي جند أجنبي ، ولا يراقبها أو يرمقها أي مكتب لتلغراف لاسلكى ، ولا يدير أمورها مستشار أجنبى ماليا كان أو قضائياً ، ولا تتدخل أية سلطة فى أعمال حكومتها إلي حد الأشتراك أو الأستبداد بأدارة سودانها !

« إن مصر المستقلة إستقلالا داخلياً ماكانت تهان بادعاء دولة أجنبية حق حماية الأجانب والأقليات فى أرضها وحق مدافعة كل اعتداء أو تدخل أجنبى فى شؤونها ، بينما نجد مصر المستقلة إستقلالا تاما (على ما يقال) توضع فى آن واحد تحت الوصاية المذلة للكرامة !

« كلا . إن إنجلترا لم تعترف بالاستقلال الحقيقى لمصر ! ولقد احتجت الأمة المصرية بأسرها أحزابها وجماعاتها على تصريحات رجال إنجلترا الغامضة معلنين أن مركز مصر لم يتغير وأن إنجلترا لاتزال مغتصبة إستقلال بلاد الفراعنة !

« لاندرك أن الأمة المصرية الواثقة من قيمتها الأدبية ومركزها الفكرى تطمئن نهائيا لاستقلال متصنع لايقبله الذوق السياسى السليم أو ليست الشرائط التى اشترطتها إنجلترا مثيرة للخواطر ؟ وعلى الأخص مادامت وسائل الشدة والعنف لاتنفك تجري فى مصر تحت لواء الاحكام العرفية البريطانية ؟

« وها هم أولاء أمراء مصر الذين يعنيهم قبل غيرهم إستقلال وطنهم

قد وجهوا خطابا مؤثراً إلي صاحب العظمة سلطان مصر في ١٢ مارس سنة ١٩٢٢ هذا نصه :

« إلى صاحب العظمة « فؤاد الاول » سلطان مصر والسودان

« ياصاحب العظمة

« إن أعز أمانينا نحن الموقعين علي هذا سلالة « محمد علي » كانت علي الدوام تحقيق العمل العظيم الذى ما انفك يواليه جدنا الاكرم مدة حكمه المجيد في سبيل استقلال مصر . ذلك العمل الذي شاطرته الامة المصرية فيه بكل أقدام ، كما يشهد التاريخ بذلك . وأننا مازلنا نستمد حياتنا من أسمى الشعور بالتضحية نحو وطننا العزيز ونحو أمتنا المحبوبة ، وسنبقي مرتبطين بهذا العرش الذي بالاخلاص والولاء له نكون جديرين بشرف الانتساب لاشهر وأخلص خدام مصر (محمد علي الاول)

« لذلك فلتسمح لنا عظمتكم بأن نقدم لها اليوم هذه العريضة متأكدين أننا المعربون الصادقون عن أماني الامة

« ياصاحب العظمة

«أظهر إخواننا المصريون الابطال منذ عدة سنين ولاءهم جسما وروحاً دون أن يضنوا بدمائهم لاسترداد حقوقهم المقدسة وإدراك الاستقلال التام لبلادهم . وهاهي الساعة قد اقتربت حيث استرجع العدل حقوقه . وإن مطالبتنا برد حقوقنا ما كانت مجهولة زمنا طويلا ، ولذلك أعترف للامة ببعض حقوقها وأن مصر بفضل أبنائها قد ظفرت بحريتها . وأننا نرجو أن يكون هذا الاستقلال أبديا

« إن الجهد الوطني الذى بذلته أمتنا الباسلة ، هذه التي نفخر بالانتساب إليها يبقى على الدوام أشرف صفحة لمجدنا الوطنى . . .

« وكذلك الواجبات التى ورثناها عن جدنا العظيم تحتم علينا أن نكون أول المتحدين أمام التضحيات التى يتطلبها الدفاع عن حقوق وطننا . وأن عظمتكم المتبوئة عرش « محمد علي » المسئولة قبل الجميع عن تقدير أهمية هذه الواجبات . فاذا نحن

قدمنا لعظمتكم هذه العريضة فليس الغرض أن نلفت نظر عظمتكم الكريم إلى هذه الامور — حاشا أن نجسر على ذلك — إنما غرضنا أن نضم أصواتنا إلى المطالب الشرعية التى أجمعت عليها الامة المصرية .. وهي :

أولا — إعلان استقلال مصر مع سودانها وسيادتها التامة فى الداخل والخارج

ثانيا — تخويل جماعة وطنية حق مناقشة الرسالتين اللتين قدمهما المندوب السامي البريطانى نيابة عن حكومته للحكومة المصرية والرد عليهما

ثالثا — أن يكون من حق الجماعة الوطنية وحدها أن تحضر مشروع الدستور

رابعاً — أن تجرى الانتخابات بكامل الحرية بعد إلغاء الاحكام العرفية وإعلان حرية الصحافة والعفو عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين

« إن بقاء الاحوال الحاضرة مع وجود الجيوش البريطانية فى مصر مما يؤذي الاستقلال ! لان هذه الاحوال لا تستوي هي ومبادىء الحرية الشخصية

« هذا هو نداء وجداننا الذي رأينا من واجبنا أن نشرك فيه عظمتكم

« وأننا مازلنا على الدوام الخدام الصادقين للعرش الذي شرفه جدنا الاعلى باعماله الخالدة ونؤكد لعظمتكم بكل احترام ولاءنا العظيم لذاتكم المبجلة

كمال الدين حسين	إسماعيل داود
محمد علي	فاضل عثمان
يوسف كمال	عباس إبراهيم حليم
عمر طوسون	علي فاضل

« عمر إبراهيم »

. . . .

« يدل هذا الكتاب الذى وجهه أمراء مصر إلى رئيسهم وحاكمهم الشرعي على أن مركز مصر لم يتغير من الوجهة السياسية وأن حقوق مصر

فى الأستقلال، تلك التى اغتصبتها إنجلترا لم تعدحتى اليوم سيرتها الأولى !

. . . .

. . . .

. . . .

« إن ملك مصر « فؤاد الأول » المشهود له بالتبصر والحكمة والذى لايمكن أن يخدع بطلاء المظاهر، لاشك يعلم أن أصدقاء مصر الحقيقيين هم الذين يدافعون بعزم وصراحة عن حقوقها، عاملين لفتح سبيل استقلالها التام

« وما مثل الخديوى إسماعيل ببعيد ! ذلك الذي نالت مصر من مظاهر الملك فى عهده أكثر مما هي عليه الآن — بالرغم من التصريحات البريطانية الحديثة — فأنه اعتقد فى إنجلترا المحبة والوفاء ! ولكنه ما أدرك حقيقة أمرها إلا بعد أن علم أنها كانت أولى الدول العاملات على عزله !

« إن إسماعيل الذى وثق بشرف إنجلترا الخادعة قد منحها مراكز سامية فى حكومة مصر والسودان وخولها باتفاقية سنة ١٨٧٧ حق تفتيش المراكب المصرية فى البحر الأحمر منعا لتجارة الرقيق !! .. ولقدكان من جراء هذه المنافع الخاصة التى قدمها إسماعيل لانجلترا أن هيأت أسباب عزله ثم احتلت هي نفسها بلاده ولا تزال تحتلها ! !

« ألا إن السياسة الانجليزية لا تحترم إلا الذين يدافعون عن أنفسهم بدفع عدوانها الجريء !

« إزدادت دهشة العالم بأسره على أثر المذكرة التى قدمتها إنجلترا للدول لمناسبة إلغائها حمايتها الباطلة لمصر ! فأنها بتعرضها لحماية الاجانب فى مصر قد فرضت أن جميع الدول الاخرى لاقدرة لهن على حماية رعاياهن ... ! ألا إننا نحن الفرنسيين ليأخذنا الضحك حتى نسلنقى من كثرة الأدعاءات الأنجليزية فى وادى النيل ! لأننا ولله الحمد قادرون على أن نكون حماة صوالحنا عند ماتدعو الحال للدفاع عن العدل أو أجرائه مجراه !

« أجل إننا نحن الفرنسيين لانرضى أبداً أن تحمى إنجلترا صوالحنا فى مصر ! لذلك كان أول صوت ارتفع فى وادى النيل على أثر المذكرة والتصريح اللذين قدمتهما إنجلترا لسلطان مصر هذا الصوت الفرنسى، ثم تلاه الصوت الأيطالى . وهذا هو نص إحتجاجهما :

(إحتجاج الجالية الفرنسية)

« القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

« إلى مسيو هـ . جايار الوزير المفوض والوكيل السياسى لفرنسا في مصر

« سيدي الوزير

« إن الانباء البرقية الاخيرة الآتية من لوندره بخصوص المفاوضات الانجليزية المصرية قد أثارت في الجالية الفرنسية بالقاهرة تأثيراً يجب علينا أن نفصحه لجنابكم

« وضعت الحكومة البريطانية بين التحفظات المقيدة للسيادة المصرية حماية الصوالح الاجنبية مدعية حق توليها وحدها دون أية دولة أخرى !

« ولما كانت هذه الصيغة غير واضحة تمام الوضوح وكانت تحتمل كل تأويل ، كما تحتمل كل إسراف ، فأننا نعتبر أنه في أي حال من الاحوال لايمكن لحكومتنا ن تقبل هذه الصيغة قبل أن تحدد معانيها بصفة محسوسة !

« ومع هذا فأننا لو افترضنا لهذه الصيغة أضيق ماتحتمل من المعانى لما استطعنا أن نتصور أن الصوالح الفرنسية — عامة كانت أو خاصة — يمكن الدفاع عنها أو « حمايتها » بواسطة حكومات أخري غير حكومة الجمهورية (الفرنسية) !

« علي أن فى مجرد قبول مثل هذا النظام « نزولا » غير مقبول ، سيما وأن إنتصارنا قريب العهد منا

« وفوق هذا ، ومن جهة عملية محضة ، يسوغ لنا أن نتساءل عما تؤول إليه صوالحنا إذا كانت متناقضة مع صوالح رعايا الدولة الحامية !

« وفضلا عما تقدم ، ياسيدي الوزير ، فاننا نعتبر من الحكمة والمنفعة أن لا يمس قط بأي مساس نظام الامتيازات الاجنبية كما كان قائما فى سنة ١٩١٤

« إن هذا النظام ، المتمم لحسن الحظ بالانظمة المختلطة ، قد أكد الحرية والمساواة أمام القانون لجميع الاجانب على غير استثناء

« وبفضل هذا النظام إستطاعت الجاليات الاوربية أن تعيش فى مصر وأن تعمل فيها بدون خوف ولا عراقيل وأن تعاون بأوفر قسط في ترقية ورفاهية القطر المصري مشتركة بذلك فيهما على السواء

« ولهذا فان جميع الجاليات — حتى الجالية البريطانية نفسها بعد استثناء الموظفين متفقة على أن هذا النظام المناسب جداً لمصر لايمكن إلا أن يبقي !

« والمصريون على مثل هذا الرأي حتى من كان منهم أكثر تطرفا !!

« وفى النهاية يجب أن يعترف بأن التجاريب التى حاولوا الالتجاء اليها منذ ثلاثة أعوام لم يكن من نتيجتها إلا الفوضى وفقدان الامن ووقف الاعمال !

« وعلى هذا فأنا نرجوكم أن تتفضلوا ، مع تسجيل احتجاجنا ، بابلاغ حكومة الجمهورية أماني الجالية الفرنسية فى القاهرة بخصوص المحافظة على نظام الامتيازات الاجنبية فى مصر

« وتفضلوا ، ياسيدي الوزير ، بقبول تأكيدات أعظم اعتبارنا لمقامكم !

نائبا الجالية الفرنسية

ا . ت . كانبري — ج . فاليه

(إحتجاج الايطاليين)

« ألاسكندرية فى ٢٨ فبراير : تلفت الغرفة التجارية الايطالية نظر حكومتها إلى الاضرار الجسيمة — سواء أكانت إقتصادية أم كانت سياسية أو أدبية — التي يمكن أن تنجم فى مصر ، بل وفى حوض البحر الابيض المتوسط الشرقى من نقل حماية الصوالح الايطالية إلى أية دولة أجنبية كائنة ماكانت . والغرفة تطلب من الحكومة الايطالية أن تحفظ لنفسها حق المخابرة مباشرة مع الحكومة المحلية التي تشكل نهائيا في هذا البلد !

« وأن مسئلة الضمانات لضرورية لحماية صوالحنا المهمة . . .

التوقيع . ن . فردوناتو

رئيس الغرفة التجارية الايطالية »

* * *

« كل فرنسي وكل إيطالى وكل أجنبى من أي جنس كان ، مستمتع بالامتيازات فى مصر يقر هذه الأسانيد !

« ولنتساءل هل لانجلترا منافع خاصة فى مصر ؟

« لاريب فى أن لهـا تلك المنافع التي استولت عليها باغتصاب الحق وسلب العدل وانتهاك حرمة الحرية فى مصر !

« وليس من شأن هـذه المنافع فى النظر الدولي أن توجد لانجلترا إمتيازا ! ويمكن إعتبارها غير موجودة لعدم تأييد المعاهدات والتعهدات لها !

« إن الدول فى مصر كلها متساوية فى الحقوق وما إدعاء إنجلترا بأن لها وحدها منافع خاصة فى مصر إلا تأييد لرغبتها الذاتية فى ابتلاعها! وهل يقبل متفكر ذلك ؟

« إذا كانت إنجلترا عازمة حقيقة على أن تعمل بشرف واستقامة إزاء مصر تسكينا لثائرة وطنيتها الهائجة بكل حق ، فلتترك الدول يشاطرنها الضمانات التى تؤكد إستقلال مصر التام هي وسودانها . تلك الضمانات التى معها تتحقق حيدة مصر

« إن إنجلترا بتسوية عادلة تستطيع أن تتأكد من محبة الامة المصرية الخالصة وتثق فى آن واحد بالدول العظمى المشرفة على البحر الابيض المتوسط . تلك التى لاتخدعها المحللات البريطانية ، والتى لاستقامتها لها الحق فى أن تطالب إنجلترا بالاستقامة !!

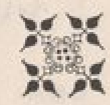
***

« إن قيمة « مصطفى كامل » العظيمة بوصف أنه محيي الوطنية المصرية كانت فى استرشاده بالماضى ليجاهد فى المستقبل . إذ أنه منذ أول يوم بدأ فيه عمله الوطني رأى فرضاً عليه أن يذكر الشعب المصرى بمجده القديم ، ومجد منهضه الأعظم « محمد علي الاول » فنصح للمصريين بالالتفاف حول عرش بلادهم والاتحاد مع أمرائهم أعضاء الاسرة الحاكمة ، حتى يجتنبوا كل خصام وطنى ولا يتفرقوا ، وأن يمجدوا أدلاءهم وقادتهم ذوى العزائم الصادقة ، ويداوموا بروية وقوة على عملهم ليهتدوا إلى فتح سبيل

الاستقلال العملي لمصر مع سودانها وملحقاتها بلا شرط ولا قيد !

« فالفتية المصرية التي قدمت دمها في سبيل أشرف القضايا ، قضية تخليص الوطن من حكم الاجنبي ، هذه الفتية قد ناداها اليوم صوت العصور الخالية صوت أجدادها العظماء النابر بأكبر الواجبات صارخا فيهم صرخة الشرف والاباء : « ألا حرروا أرض الفراعنة من كل استعباد !

جوليت آدم »



نتائج المفاوضات الإنجليزية المصرية

مشروع لجنة ملنر

« بعد أن تفاوض فى لندره الوفد المصري واللجنة البريطانية التي رأسها اللورد ملنر . قدمت هذه اللجنة للوفد المصري في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ مشروعاً للاتفاق بين البلدين . وقد أوفد الوفد أربعة من أعضائه إلى مصر ليعرضوا المشروع على الامة المصرية (هذا الحادث الذي عده جميع ساسة العالم كارثة سياسية ساقها إلى مصر ساستها القصيرو النظر فى تبين نفسية الشعوب وبالاخص الشعب المصري — هذا الشعب الذي تعيش بينه طائفة مشاكسة لا تريد إلا الاتفاق مع إنجلترا بأي ثمن ! فأذا رأت تيار الوطنية جارفاً ، سارت معه أو انزوت في ركن منيع ! حتى لا يشعر أحد بوجودها ! وعلى الضد إذا هي شعرت بترويج الغير لمبادئها طبلت وزمرت وجهرت بأعلى صوت محبذة الاتفاق والاسراع فى تنفيذه !)

« وصل مندبو الوفد إلى الاسكندرية في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ونشروا قواعد المشروع في الصحف المحلية المصرية فى العاشر منه وهذا هو نصها :

(بلاغ المندوبين)

« في الطور الحاضر للمسألة المصرية قد يكون من مقتضيات التقاليد ومن الاكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد المنتدبين إلى مصر أن لا تنشر بنصوصها القواعد التى اعتبرت أساسات للاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل أن تأخذ هذه القواعد نهائياً شكل معاهدة رسمية ممضاة من معتمدي الحكومتين على الطريقة العادية . ولكن الحالة النفسية للرأي العام المصري من حيث تعطشه للوقوف على نصوص تلك القواعد والرغبة في جعل مهمة الاعضاء المندوبين من

قبل الوفد أقل صعوبة وأكثر إنتاجاً . كل ذلك يجعل نشر تلك النصوص برمتها وعلى حالها أمراً ضرورياً ، كما يجعل تكرير البيان للمهمة المذكورة آنفاً أمراً غير عديم الفائدة حتى يقر في النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ رأي الامة نهائياً فى هذا الاتفاق، إذ محل ذلك هو أن يكون بعد إمضاء المعاهدة لا قبله ، وأمام الجمعية الوطنية التى تنتخب خصيصاً لهـذا الغرض . بل المقصود هو أن يستنير الوفد برأي موكليه حتى يعلم ما إذا كان الرأي العام موافقاً على أن هذه القواعد فى مجموعها تصلح أساساً للمعاهدة

« وهذا هو مشروع قواعد الاتفاق :

« ١ — لكى يبنى إستقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيـقاً ويجب تعديل ما تتمع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحـوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

« ٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحـكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحـكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحـكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وجميع هذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى إتفاقات مبنية على القواعد الاتية :

« ٣ — أولا : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيـا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة صوالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى تجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

« ثانيا — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيـا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد

مصر بأنها فى حالة الحرب — حتى إذا لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها — تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها إستعمال مالها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية

« ٤ — تشمل هذه المعاهدة أحكاما للاغراض الآتية :

أولا — تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بصوالحها إلى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لاتتفق مع المحالفة أوتوجدصعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بألا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالصوالح البريطانية

ثانيا — تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية وصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوي ماسيتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه إحتلالا عسكرياً للبلاد كما أنه لايمس حقوق حكومة مصر

ثالثاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد إليه في الوقت عينه بالاختصاصات التىلصندوق الدين الآن، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب في استشارته فيها

رابعاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب إحاطته علما على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أي أمر مرتبط بحفظ الامن العام

خامساً — نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمنع أن يطبق على الاجانب أي قانون مصرى يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية . وتتعهد بريطانيا

العظمى من جانبها ألا تستعمل هـذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون جائراً على الاجانب

(صيغة أخرى لهذه المادة)

« نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها للآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن ينفذ على الاجانب أي قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأ لا تستعمل هـذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تنفيـذاً جائراً على الاجانب فى مادة فرض الضرائب أولا توافق مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادساً — نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيـا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزا إستثنائياًفى مصر ،ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعاً — الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز إنتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ماهو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى

« وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس

« ٥ — تعرض هذه المعاهدة على جمعية وضع الدستور ولـكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على إبطال محاكمها القنصلية وإصدار الاوامر العاليـة المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ — يعهد إلى جمعية وضع الدستور أن تضع قانوناً نظامياً جديدا تسير حكومة مصر

فى المستقبل بمقتضى أحكامه و يتضمن هذا القانون أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسؤولين أمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضاً باطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

« ٧ — تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمي والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى. هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الاجانب في مصر

« ٨ — تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلي الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات

« وتشمل أيضاً أحكاما تقضى بما يأتي :

أولا ـ لا يسوغ العمل لتمييز رعايا أى دولة على أية دولة أخرى وافقت علي إبطال محاكمها القنصلية، ويتمتع جميع الاجانب في مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون

«ثانياً— يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون فى مصر لاجنبى بجنسية أبيهم ولا يحق إعتبارهم رعايا مصريين

ثالثاً ـ تخول مصر موظفي قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام المخول لهم فى إنجلترا نفسها

رابعاً ـ المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها إتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول. أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين، وتسليم البحارة الفارين. وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين مثال ذلك إتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المعلقة بسير الحروب . وذلك كله ريثما تعقد إتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها

خامساً — تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوربية بمصر

سادساً — تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات ... إلخ .

« وتنص المعاهدات أيضاً على التغيرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

« ٩ — التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراآت التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

« ١٠ — تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولا إلى الآن للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك إختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

« ١١ — بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الاوربية الاجنبية ، وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضواً فى جمعية الامم »

٢ — مسألة السودان

« أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لري الاراضى المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل

٣ — مهمة أعضاء الوفد المنتدبين

« وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فبيانها أنه لما وصلت المفاوضات بين الوفد

وبين لجنة اللورد ملنر إلى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها ، رأي الوفد أخذا بالاحوط واستمسا كا بنص الوكالة على إطلاقه أن لا يبت فى الموضوع برفضه أو بقبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو إلى عرض الامر على البلاد فاذا قبلت أن تكون هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهـدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعـد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الاعلى فى الامر ولهـا دون غيرها الكلمة الاخيرة فى الموضوع . فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

٤ — الخطة

« أما الخطة التي سيتبعها الاعضاء المندوبون فى الاستنارة برأي الامة فهي الاجتماع باعضاء الهيئات ذوات الصفة النيابية وبالرجال أولى الرأي وشرح أساسات المشروع لهم وسماع رأيهم فيها . كما أنهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات ولقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة . نرجو أن يسدد الله آراء أولى الرأي لمصلحة البلاد

تحريراً في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ — في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد محمود	حافظ عفيفي	أحمد لطفي السيد
عبد اللطيف المكباتي	علي ماهر	ويصا واصف
	مصطفى النحاس	

***

« ولقد شرحت لجنة اللورد ملنر مشروعها البادى الذكر بمذكرة قدمتها للحكومة البريطانية ونشرت رسميا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ ، وليس فيها مايشرف الوفد المصري ولا أية جماعة سياسية فى مصر . عدا الحزب الوطني الذى حملت عليه السياسة الاستعمارية البريطانية حملة يراها القارىء ملموسة بين أساطير المذكرة الملنرية . . وهذا هو نصها :

(نص التفويض)

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً فى القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي توسيعاً دائم التقدم والترقي ولحماية الصوالح الاجنبية »

(تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر)

« الفيكونت ملنر الوزير الاكبر لمستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة)

« السر رنل رود

« الجنرال السر جون مكسويل

« البريجادير جنرال السر أوين توماس العضو فى البرلمان

« السر سسل ج . ب هرست من موظفى وزارة الخارجية

« المستر ج . اسبندر

« المستر ا . ت لويد (سكرتير اللجنة)

« المستر ا . م . ب انجرام من موظفي وزارة الخارجية (معاون السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة)

(عمل اللجنة فى مصر)

« كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى إرسال لجنة خصوصية إلى بر مصر منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدى والاخلال بالنظام . وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر إلى بر مصر برئاسة اللورد ملنر فى فصل الخريف فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير مايلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيراً باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجيء اللجنة قبل إمضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة

وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا أثر إغفال احتجاجه نخلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة ، وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الاحكام مدة إقامتنا كلها بمصر

« واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه في الوزارة وكان وزيرا للداخلية مدة إقامتنا بمصر . ويعسر على المرء أن يفي هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ماخلا وزيراً واحداً ،فهي كسابقتها في أوصافها — وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الامور بالاتفاق مع المعتمد السامي البريطاني ، وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولاهي ميالة إلى اتباع خطة مقررة في المسألة التي هي أم المسائل الحالية ، أي مستقبل مصر

« فتغيير الوزارة في مصر وأحوال أخرى أيضاً أخرت سفر اللجنة إلى آخر شهر نوفبر . ثم بلغنا بورت سعيد في صباح الاحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا إلى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظراً إلى روح العداء للجنة الذى اشتد في النفوس بالتحريض والاغراء فبلغنا الفندق المعد لنزولنا دون أن يحدث حادث ما

« وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قدمنا اللورد ألنبي كلنا إلى عظمة السلطان فكانت هي الزيارة الرسمية التي تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته ، فكان عظمته يعاملنا فيها دائماً بتمام الصداقة ويعرب في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه ولكنه امتنع عن أن يشير برأي أو أنه يعطى

نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له ،أي دستور مصر في المستقبل . ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأني فى استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين ، ودلنا علي بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا إستشارتهم مثل رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين . وكان موقفه إزاء غرض اللجنة ،وقف الملتزم جانب الحياد .

« وقد كان الاحتراس أشد ظهوراً من ذلك فى الوزراء — وهبة باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم فى حفلة أقامها اللورد أللنبي في دار الحماية فى ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائما على استعداد لمساعدتنا فى بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابلته . ولم يكن ثمة ريب علي الاطلاق فى رغبتهم في تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لاعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد . ولكنهم كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بانفسنا . ولما طلبنا منهم صريحاً أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم فى اقتراح شيء من عندهم فى المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ولم يظهروا أدني رغبة فى معرفة الجهة التى تتجه اليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر فى المستقبل . بيد أن هذا الاحتراس والتمنع اللذين بديا من رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض مافعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أثاروا عواطف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم أياما بل ساعات فى القاهرة حتى رأينا الادلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها . فان التلغرافات انهالت علينا معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا فى البلاد ، وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلاميذها . ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديريات وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى

الاهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافا كلها من هذا القبيل، ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة من قبل . أما الجرائد الوطنية فكلها ماعدا القليل النادر منهافانها أفرغت جعبتها فى القدح والتعريض منادية بان كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضاء عن الحالة وأن كل مصري يكون له علاقة باعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن، واتفقت كلمة معظم الكتاب تبعاًلمقتضى ذلك على أن زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذي أنابه الشعب المصري عنه فالاولى باللجنة مفاوضته فى الامر. وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترامواي عن العمل — كل فريق منهم فى دوره وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم إليها الصبية من تلاميذ المدارس والغوغاء ويطوفون الشوارع حاملين الاعلام ، صائحين بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملنر هاتفين بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركتهم فيها الاناث. فان سيدات مصر القاهرة إنتهزن تلك الفرصة فبرزن من خبائهن وركبن المركبات وطفن فى الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربى . وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الاطلاق ، ولكنها كانت حسنة النظام فى ماخلا الشغب الذي كان يحدثه صبيان المدارس والرعاع، فلولا النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحياناً فى حفظه لخرب الشيء الكثير فى مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها أيضاً ولكن غاية ماحدث من هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترامواى ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام، على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر وحاول المتمدون إغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لايزال نشيطاً وخصوصاً بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم .

« ولا حاجة بنا إلى إطالة الكلام عن العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها ، وإنما نذكر حادثتين من هذا القبيل لانهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقا به . فى الاسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الازهر الذى هو معهد التعليم الدينى الاسلامى منشوراً إلى المعتمد السامى البريطاني أبانوا فيه حقوق مصر فى طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الّذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى وإنما ركبوه إذعانا لضغط الاساتذة والتلاميذ الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة . ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذيل بأسماء ستة من أمراء بيت « محمد علي » أقارب السلطان وقد أرسل فى كتاب إلى اللورد ملنر ونشر فى الجرائد فى الوقت عينه ولا يبعد أن يكون أولئك الامراء قد فعلوا ذلك لاسباب مختلفة ، ولكن لاريب فى أن السبب الاكبر هو رغبتهم فى اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم الى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف

« وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودي بوجهاء المصريين الذين ينطقون بلسان أمتهم وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل (للاستقلال التام) والطعن الدائم على الحماية فلذلك كان مركز اللجنة دائما تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصري ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالانذار والوعيد كانه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلاميذ إلى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهي الامر غالباً بأنه يطنب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الخروج بكلمة عن هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة ولم يشذ عن ذلك إلا واحد أو اثنان من ذوى الشجاعة الادبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنيهم وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولاسيما متى سافر واحد

منا إلى الارياف فيرسلون حالا الرسل ليقتفوا خطواتنا ويسعوا فى منعنا من الوصول إلى الاهالي وخصوصا الفلاحين ، ويدبروا المظاهرات التى يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأي المصرى وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا إلى اضطراب وشغب دام أياما ولم تخمد ناره إلا بيد رجال العسكرية فعرقلت هذه المظاهرات عملنا طبعاً بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الاكبر المقصود منها ، لانه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الاعمال أنه لوكان المصريون مجمعين حقيقة هذا الاجماع الذى أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأننا حتى نتحققه بأنفسنا من الجولان فى البلاد بلا عائق ولا مانع

« ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الاكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعلمين عموماً أو نالت رضا جميع المتمسكين بالآراء الوطنية الراقية لان هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالاعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم وزد على ذلك أن أناساً كثيرين كانوا يودون أن ينصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منعهم من ذلك خوفهم من المضايقة لاشخاصهم والتطاول عليهم ، ولذلك قال لنا كثيرون إننا إذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر في وطنيته بالضرورة فالحائل دون حرية الكلام معنا يزول وعليه كتبنا التصريح التالي ونشر في ٢٩ ديسمبر في الجريدة الرسمية والجرائد الاخرى وهذا نصه :

« جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بان الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التى كانت لمصر إلى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين أماني الامة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فيها . وأن اللجنة لعلى

يقين من أنه إذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص من الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هـذه الغاية وأنها لترغب رغبة أكيدة في أن تـكون الصلات بين بريطانيا العظمي ومصر أساسها إتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية

« وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون إهتماماً صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما أو حصرها فى دائرة مخصوصة وهي تعلن أن الدخول فى المناقشة لا يعتبر إعترافاً بمبدأ أو تنازلا عن رأي من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لهـا وأن حرية المناقشة شرط أساسي للنجاح وبغـيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق »

« فهذا التصريح أثر بعض التأثير طبعاً فى تخفيف العداوة ولـكنه لم يذهب بنفور المصريين إجمالا من الاتصال باللجنة رسمياً . فقر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأي المصريين أن نعتمد على أنفسنا فى معرفته باغتنام الفرص التي تسنح لـكل فرد منا فى مخالطته لهم على اختلاف طبقاتهم . ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين نقابلهم يبـدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط وكان معظم قادة الرأي المصري من جملتهم، تمـكنا في الاشهر الثلاثة التي قضيناها فى بر مصر من معرفة الافـكار والشعور والميول في العالم المصري وسبر غور المجاري التي تجري فيها بمزيد الدقة

« وقد شغلت أحاديثنا معهم جانباً عظيماً من وقتنا ولـكننا كنا ندرس الحـالة أيضاً من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الاولى تمـام الاختلاف . فان وزارة الخارجية (البريطانية) كانت قد عنيت بجمع مجلدات من الاوراق الرسمية التى أعدتها اللجنة وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد السامي

قد جمعت شيئاً كثيراً من البينات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التى حصلت عليها فى مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للامة . فدرس هذه الاراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكبتن ب . ا هوبر لها تحريراً يشهد له بالبراعة إستغرق زمناً محسوساً

« وقد كانت مطالعة هذه الاوراق الكثيرة مفيدة لنا جداً ومع ذلك سعينا فى زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصياً بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار النزلاء الاجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعاً عن الاتصال الدائم باللجنة جهاراً وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم فى بادىء الامر ونحن مدينون لهم بالمساعدة التى ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الاحاطة علما بالحوادث الاخيرة وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها فحصاً وافياً وقد قسم هذا العمل على لجينات ألفت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها إلى لجنتنا الاصلية التى اجتمعت كلها معاً في جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السر وليم برونيات الذي كان قبل ذلك قائماً باعمال المستشار المالي في الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة فى أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والآن السر سسيل هرست) العضو القضائي في اللجنة يشترك معنا فى هذه الاعمال على قدر الامكان ولكنه قضى معظم وقته فى درس النظام القضائى وخير تعديل يعدل به ليطابق مقتضى الزمان الحالي ، وكذلك السر اوين توماس الذي كان يقوم بعمل لجينة من تلك اللجينات ولكنه وجه عنايته خصوصاً إلى درس الاحوال الزراعية وزار عدداً من الاباعد والاملاك التي يخص بعضها الحكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علما باساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية وقضت اللجنة كلها ما عدا واحداً منها (كان يعمل عملا آخر) أياماً من أسبوع فى الاسكندرية حيث تيسر لها الاتصال

بالجاليات الاجنبية المهمة النازلة بالمركز التجاري العظيم فى القطر المصري فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسيه والايطالية واليونانيـة وآراء الغرفة التجارية البريطانيـة أيضاً . وزار بعض أعضاء اللجـنة مراكز أخرى للاشغال والاعمـال فى الوجهين البحري والقبلي وأخبروا رفاقهم بمـا رأوه فيها فجاءت هـذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت فى بطون الاوراق رغماً من السعي في منعنا من الاتصال بالاهالي مباشرة كما تقدم

« وزار اثنان منا وهما الجنرال السر جون مكسويل والسر أوين توماس السودان زيارة استغرقت عدة أسابيع وعادا منه بمعلومات ثمينة ضممناها إلى المعلومات التي جمعناها من أقوال الذين تمكنا من الاجتماع بهم فى مصر القاهرة من البريطانيين والاهالي المقيمين في تلك البلاد

« فهذه الاعمـال العـديدة التى ذكرناها بالايجاز شغلتنا كلنا في شهري يناير وفبراير . وفي أواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لانجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لان جمـاعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا إلى إنكلترا قبـل آخر شهر مارس فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التى جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التى استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض ، فاتضح لنا لاول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير في المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التى تقتضي بحثاً دقيقاً لاسيما وأن مقابلاتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانباً كبيراً من وقتنا . فلذلك أجلنا إعداد تقريرنا إلى ما بعد عودتنا إلى إنجلترا . على أن المناقشات الابتدائية التي جرت بيننا أظهرت أننا مجمعون إجماعاً غريبا على بعض الامور الجوهرية حتى أننا أثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة إقتراحات أتفقنا كلنا عليها إتفاقا وقتياً ولكنا جعلناها بمثابة رؤوس أقلام قابلة للتعديل طبقاً لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة

« وهذه الاقتراحات تعم دائرة بحثنا وتحقيقنا لهـا وهي أساس تقريرنا الحالي

فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا في مصر والنتائج التى وصلنا إليها :

٢ — النتائج الوقتية التي استنتجناها فى مصر

١ — أسباب الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالي

« أولا — قبل الحرب : إن الاضطرابات التي وقعت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاظمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الاطلاق إلى أحوال حديثة أو أحوال جرت فى زمانها فقط لان السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل

« ويظهر أن الناس في هذه البلاد كثيراً ما يحسبون في ما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية ، وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى أن « المركز الخصوصى » الذي تشغله بريطانيا العظمى في مصر يبتدىء تاريخه من يوم توسطها لاعادة النظام مدة الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من الدول أن تشترك معها فى ذلك فأبت . فألقى ذلك على عاتق بريطانيا العظمى مسؤولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام باعبائها إلا باحتلال تلك البلاد إلى أن يستتب النظام فيها ويثبت إمكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الاجانب المقيمين فيها وأموالهم . وكانت الحكومة البريطانية تنوي فى ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهاراً فأرسلت السر هنري درمند ولف سنة ١٨٨٧ إلى الاستانة ليمهد لها سبيل الجلاء فوضع إتفاقاً مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على إخراج جنودها من القطر المصري بعد ثلاث سنين على شرط أن لا يجد حينئذ خطر خارجي أو داخلي يقتضى إبقاءهم فيه ، وأيضاً على شرط أنه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد إذا حدث خطر كهذا . ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد الاجنبي عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك

« ومع أن بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهي لم تفعل شيئاً فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك يجعل مركزها في مصر شرعياً أو يمس النظرية التي من شأنها

إعتبار مصر أمة مستقلة استقلالا داخلياً تحت سيادة سلطان تركيا وكانت مصر نظرياً تحت حكم الخديوى ومجلس النظار المصريين ومجلس شوري القوانين المصري والجمعية المصرية ولم يكن للمعتمد البريطاني إسم غير (وكيل سياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدي الدول الاخرى. ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقي على عاتقه تدريجاً من الواجبات والمسؤوليات بحكم الاحوال أضحى الحاكم الحقيقي فى البلاد. ومع ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعدون إحترامه لها عربوناً يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تنتقص من حالة الحكم الوطني في بلادهم

« وكانت الدول الاجنبية تعده كذلك أيضاً فلما عقد الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح فى لندن وهذا نصه :

« تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لاتنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لاتعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد إما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك »

« فهذا الاتفاق كان يفى بقضاء جميع الاغراض لو دام السلم فى أوربا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أفضيا إلي مسائل صعبة معقدة لان المصريين كانوا حكما رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطانى فهذه حالة لايمكن إحتمالها كما لايخفى. ولكن مجرد إلغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدي بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان المنفصلة عن تركيا وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الاشكال بضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية. ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلا أرقى من هذا به تنال مصر الامن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس وذلك ببسط حماية بريطانيا العظمى عليها. وعليه صدر المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

« يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية

« وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها »

« وفى اليوم التالى صدر منشور آخر بخلع « عباس حلمى » الخديوى إذ ذاك بحجة التصاقه بأعداء الملك وأن وراثة عرش مصر عرضت على البرنس « حسين كامل » فقبلها ملقباً بسلطان مصر

« أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون إحتياطا حربياً وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط . ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير إلا أنه لاريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القوميـة وأن الجهد أفرغ فى التأكيـد لهم بان حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلا . مثال ذلك التلغراف الذي أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات

« فى اليوم الذى ترتقى فيـه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل إخلاص مع تأكيـدى لكم بأنى لا أنفك عن تأييـدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية الى تحمل مسؤوليـة منصبكم السامى إبان أزمة خطيرة فى الحياة الاهليـة بمصر وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتمنى لـكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم »

« وزد على ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيـون بانكار كل فكرة بضم البلاد أو باحتلالها احتلالا دائما وبتأييد القول الذي قاله السر إلدن غورست وهو أن الفكرة الاساسية التي تتوخاها الحكومة البريطانيـة هي إعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم في الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم. فالانكليز يعلمون الحوادث التى حالت دون إنجاز هذه العهود ولـكن المصريين يحرصون عليها ولذلك يسهل إتخاذهـا حجة على الانكليز لاتهامهم بسوء النـية . فينبغى أن نذكر هذه الامور اذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين للزعم الجارى وهو أن مصر صارت من الاملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك

« ولذلك ظلت الحالة في مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ . ففي بادىء الامر كانت تعرض مشاكل يظن الانسان أنه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الاداريين كفاءة واقتداراً ، ولما مرت الايام وبان فى الظاهر أن إدارة الحـكم في مصر سائرة سيراً حسناً منتظماً لم يعد الرأي العام البريطاني يهتم بأمر الحالة غير المحدودة في تلك البلاد . ولـكن الواقع أن الحاجة إلى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئا فشيئاً كلما ازداد تأثير وجودنا في القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الاوروبية التي تدخل إليه . فانه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين فى الايام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه . فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريى سنة ١٩١٠ و يختلفون كثيراً جداً عن مصريي سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين . فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد وإهمالنا ذلك هو الذى سبب بعض ماوصلت إليه الحالة الحاضرة

« إن نظام الاحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لانقاذ حكومة قد دهمها الافلاس لم يكن إلا نظاماً وقتياً . لانه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال

يدوم إلى ماشاء الله بعد ماوافقنا فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهي بعد أجل قصير . ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التي اتخذت في ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت ورسخت شيئاً فشيئاً حتى صارت نظامات مقررة، وجعل العنصر الاقوى (البريطانى) بين العناصر الادارية يزيد قوة وتفوقا وينال من السلطة ويتحمل من المسؤولية مالم يكن مقصوداً في الاصل، ويقتصر خدمة العنصر المصرى على الوظائف الثانوية في الحكومة . إن السياسة التى كانت متبعة في أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتقين بمزيد العناية ليشيروا وليساعدوا وخصوصا في دوائر المالية والري ثم أضيف إليهم على مر الايام مستشار قضائى ومستشار للمعارف و بعدهما مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للاقاليم. فلما كان عدد هؤلاء الموظفين محصورا ضمن دائرة محدودة وكان لايوظف منهم إلا الاكفاء المجربون كان إشتراكهم في الاحكام محتملا ومقبولا بل كان المصريون ينظرون إليهم بالتجلة والاكرام ، ولما زادت إيرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيراً فاقتضى هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبيرين الاجانب. فلطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شؤونهم بانفسهم . نعم إن الوزراء المصريين أخذوا فى السنين الاخيرة يوسعون دائرة عملهم و يزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفي بفخر منصبه. ولكن ازدياد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين إستقلالا عن مجلس الوزراء جعل الاستياء ينمو ويزيد من عدد الوظائف التي احتكرها البريطانيون. ولاحظ الناس زيادة هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل ورأى المصريون الذين طال اختيارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه قد قضي على ترقيتهم إلى أسمى الوظائف في حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصري لايتقلده مصري إذا خلا بل يتقلده غير

مصري على الدوام

« وأظهر الناس فى مصر إستياء خصوصيا حين وصول اللجنة من زيادة عدد البريطانيين حديثا فى خدمة الحكومة فهذه الزيادة وإن كان ماشاع عنها لايخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التى كان أهالى البلاد يستخدمون فيها إلى ذلك الحين . ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة في أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الايام (وفئات) رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين فزياده فئاتهم وإن كان لها مسوغ بالنظر إلى ظروفهم الخصوصية كانت على أسهل سبيل سبباً للتظلم والشكوى

« ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فيها ، فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالا وابتعاداً عن مخالطة المصريين كلما زادوا عدداً فى مصر حتي أصبح الحي الذى يقيمون فيه بالجزيرة حياً قائما بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانية في بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الهيأة الاجتماعية المصرية وانحصروا في بقعة خاصة بهم وبات المصريون فى عزلة عنهم . ونحن لا نجهل الصعوبات التي تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الاجناس والعادات. ولكننا اذا طرحنا كل مايجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشباهها فالباقي بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول إن اقتصار البريطانيين على معاشرة بعضهم بعضاً ، واعتزالهم لسواهم الاعتزال الذى ازداد خصوصاً في الاعوام الاخيرة كان سبباً فى البعد بينهم وبين المصريين وجعل إحتلال الاجنبي أثقل على الطبع مما ينبغي أن يكون

« على أننا لاحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين

نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين ورأينا الادلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة في الايام العصيبة وزمان الشدة أخيراً . ونحن على يقين أنه إذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها . وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضاً آن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها ويخلق بهم وخصوصاً بالزوار منهم أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم في أمور ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها قد يؤدي إلى عواقب وخيمة لا نسبة بينه وبينها فى جسامتها : فليتوخ النزلاء والزوار البريطانيون إجمالا إزالة الحواجز الموجودة لا إيجاد حواجز جديدة وليمازجوا المصريين في معيشتهم على قدر الامكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تتيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها ، وليجتنبوا الاسباب الجزئية التى تسوءهم لانها إذا توالت كانت وخيمة العاقبة

« هذا ولسنا نرى من الجهة الاخرى مسوغاً لانتقاد سمعناه كثيراً وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا فى الكفاءة والاوصاف . ففي مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأواً بعيداً في الكفاءة والمقدرة كما كان بها فى ما مضى رجال فائقون في مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها ، ولكن قوة الانتقاد زادت في المصريين كثيراً بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الاخرى ، فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم

« وأيضاً بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر على الاقل خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى أخذت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب فتأتي عن هذه التغييرات المتكررة التى قضت بها ظروف الحال أن الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالا وهؤلاء كانوا يهتمون باصلاح أحوال الدواوين والمصالح وإجادة أعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية . وأما

المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الامور فكانوا يعدون ذلك دليلا على عدم التثبت فى الامور وعدم الثبات فيها

« ومن أسباب الاستياء العام أيضاً عدم النجاح في سياسة التعليم كما هو ظاهر جليا فأدى ذلك إلى تخريج عدد دائم الازدياد ولا حاجة إليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان والخالين من تأثير التهذيب الحقيقى . ففي بادىء الامر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليما يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التي كان معظم الموظفين فيها إذ ذاك من غير المصريين . وكذلك إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التى تدرس الطب والحقوق والهندسة ، ولكن يظهر هنا أيضا أن الحال بقيت إلى عهد قريب بلا سعى يذكر فى تنقيح نظام وضع فى ظروف إستثنائية وبلا التفات إلى كون الاحوال المتغيرة تقتضى إتباع طرق جديدة فالتعليم الذي أقبل الناس عليه إقبالا حقيقياً وجعلوا يلحون في طلبه لايزال قاصرا جداً والسواد الاعظم من الاهالى لايزال أمياً . وليس ذلك فقط بل لايزال بلا تربية إجتماعية أو أدبية أيضاً . والناس إنما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الاسمى في المعاهد الدينية والخيرية التي يشرف على أكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو في كلية فيكتوريا البديعة التي أنشأها نزلاء الاسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التى ينتقد بها على المعارف المصرية لابد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتقي كثيراً عما كان عليه في أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيراً

« هذا والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم فى مصر منذ زمان طويل ولو نشأ الروح القومي في الصدور مقروناً بالعقل والاعتدال لقوبل بالميل إليه والعطف عليه والاهتمام به. وقد كان اللورد كرومر يؤمل أن يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات السياسية التى كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من بادىء الامر حتي صبغته بصبغة المضادة للبريطانيين . وكان الخديوى السابق تارة يؤيد أنصار

الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقاً لغاياته الشخصية .
وكثر عديدهم بانضمام أعضاء إليهم من موظفي الحكومة الناقمين المستائين الذين يعدون
وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقي والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام
للانتقاء للوظائف يمكن ذوى الوجاهة والنافذي الكلمة في تفضيل أقاربهم وأتباعهم
وتقديمهم على غيرهم في وظائف الحكومة . ثم أن ازدياد عدد التلاميذ الذين
ينتظرون الاستخدام في الحكومة جزاء التضحيات التي كثيراً ما يضحونها حقيقة
في سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون أن مزاحمة الاجنبي لهم على الوظائف
تقلل من إمكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة في الاقاليم

« ونقول أخيرا إن هناك أمراً دائم الوجود وكامن في النفوس وهو عدم
اصطبار المسلم على حكم المسيحي. فوجود المسلم في مركز سياسى تحت مركز المسيحي
مناف لروح الاسلام والشعور الذي يصدر عن هذه الروح يدوم طويلا في الصدور
بعد ما تخف حرارة الشعور الديني نفسه أو تخمد تماماً في الصدور . ولا ريب أن
وجود الشعور المذكور أثر تأثيراً استخدمه العنصر الديني فى البلاد لتحريض الناس
على اسم (الحماية) بعد ما فسروها بانها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية
لملك مسيحي خضوعاً دائماً . ولا يخفى أن فى الشرق غيرة وطنية على الدين أشد
وأمكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد أهله

ثانياً — فى أثناء الحرب

« هذه هي العوامل التي كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرسى
الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعد عمال المانيا جهرة بتحرير
مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم النهائى الذي كانوا واثقين به كل الثقة
ففي هذه الاحوال وبسبب العداء المستحكم الذي ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة
سنين أشير على القائد العام — ونعم الاشارة — باعلان حالة الحرب على تركيا ليعلم

الناس أن بريطانيا العظمي أخذت على نفسها « أن تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير أن تدعو الامة المصرية إلى مساعدتها فيها » على أنه من العدل والانصاف أن يسطر هنا أنه مهما تكن الاماني والآمال التي حركتها الحرب فى صدور فئة من المصريين فان الشعب المصري تحمل التكاليف والقيود التي أقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضا والخدم التى قام بها فيلق العمال المصري كانت خدما لا تثمن ولا غنى عنها للحملة على فلسطين وأن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبي . و لدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه إنكليزي من حساب الامانات والعهد التي كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها

« إلى هنا بحثنا فقط فى أسباب الاضطراب فى القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى في المدة السابقة للاضطرابات التي حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ . بقي علينا أن نبحث فى الاسباب التي أثرت فى الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم

« ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة فى مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما أينا فى ماتقدم ولكن انتشارها حتى وصلت إلى الفلاحين وحملتهم على أرتكاب الفظائع وهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطاني أمر يحتاج إلى الايضاح

« فأولا نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقاً مما كان يظن والاضطرابات انحصرت فى جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل إليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلا كبيراً إلى الاشتراك فى حركة كهذه . ثم أن الاماكن التي وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدى على السكك الحديدية بوجه الاجمال. وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن مهاجمة السكك الحديدية كانت اتباعا لخطة قديمة سابقة لا يقصد بها إلا التمهيد لهجوم الماني عثماني على القناة ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث فى مصر . وهذا يعلل

بعض الدلائل التي تدل على اشتراك واتحاد فى العمل فى اضطرابات مارس سنة ١٩١٩

«وهناك مايدل أيضاً على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لان هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاحمة في الاسواق الاجنبية مع كون إيجار أطيانه على ازدياد ولكن هناك عوامل جرتها الحرب وكانت أدعى الى زيادة جفائه ونفوره وهى (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى و (٢) مصادرة الحيوانات الاهلية و(٣) مصادرة الحبوب و (٤) جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها

«أما العامل الاول فقد دلت الدلائل على أن الانفار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وأن الرواتب التى كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعاً عظيما ولكن يظهر أن المستشفيات التى كانوا يمرضون فيها لم تكن على مايرام وأنه كان بين ضباطهم كثير يجهلون لغتهم ولاخبرة لهم بمعاملتهم على أن قبولهم للانتظام في سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا في الخدمة منهم في حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئا يذكر . وكانت التدابير تسير طبق المرام مادام الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين . نعم إن البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم إلى ما بعد التاريخ الذى تعاقدوا عليه وذلك بعد ماتولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن تظلمهم لم يبدأ الا بعد ماثبت أن نظام التطوع لايفى بتقديم العدد الكافى من المجندين فاضطر الامر اذ ذاك إلى الضغط الادارى للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا فى أول الحرب مع تركيا بانهم لايطلبون للاشتراك فيها بقى التطوع إسما لا فعلا وعهد إلى عمد البلاد الذين هم موظفون إداريون فى الاقاليم بلا راتب — فى التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الانكليز الذين أخذ أكثرهم للعمل فى جهات أخرى فلجأ العمد إلى إكراه الناس وإرغامهم على التجنيد ولا ريب أن بعض العمد الخربى الذمة اغتنموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم إلى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لاعفاء من يدفعها لهم من

الخدمة وقبلوا البدل . وفى بعض الاحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف وكان الذين يتخذونها يحتجون بان البريطانيين يضطرونهم إلى اتخاذها وقد اختلف الناس فى تقدير هذه المظالم والمساوىء ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جداً فى بعض الجهات ويسرت للمحرض السياسى انتهاز الفرص لقضاء مآربه

« وأما العامل الثاني أي مصادرة الحيوانات الاهلية فيقال فيه إن الفلاح تضايق كثيراً من أخذ دوابه التى هي واسطة النقل عنده ولكن يظهر أن أثمانها كانت تدفع إليه عند أخذها منه وكانت أثمانها حسنة . غير أن الأثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التي باعها كانت أعلى من الأثمان الاولى بكثير فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعا ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سبباً كبيراً لتظلمهم علما بأنه لا بد منه فى زمن الحرب ومهما يكن ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها .

« وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سببا أعظم مما تقدم فى السخط والاستياء لان أسعارها إرتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها فى الاسواق أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع لها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحا كبيرة . فان العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي باسعار السوق العالية والاهالي الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم باسعار السوق العالية ويقدموه باسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع بطيئة وثبت بالبينة أن الموظفين فى المديريات أبقوا أموال الدفع فى أيديهم مدداً طويلة وأن كثيرين من العمد والمشايخ الذين عهد إليهم بتوزيع الاموال اختلسوا قسما منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولين فى الاكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت إلى الانجليز ولم يكن الانجليز قادرين على مراقبتها بسبب الاحوال غير العادية حينئذ

« وأما العامل الرابع وهو جمع الاموال للصليب الاحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون . وكان المقصود جمع هذه الاموال بالتبرع ولكنه كثيراً ما تحول إلى الغصب والاكراه علي يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الاموال التى جمعت من مراكزهم . شاع في البلاد أن جزءاً فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذى جمع له . فما لايختلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من إصالة الرأي ومراعاة مقتضى الحال في أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل فى مصر شيء أكثر من فتح اكتتاب لمساعدة الجرحى ، فكان كثيرون من أغنياء المصريين والاجانب المقيمين فى مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب . وأما تفويض جمع المال إلى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمنكرات والمساوىء المؤدية إلي زيادة التصديد علي الفقراء الذين كرهوا الحرب جداً لاسباب أخرى كثيرة . هذا ومما يقتضي ذكره أن لجنة الصليب الاحمر الانجليزي وفرسان مار يوحنا قدمتا بعد الحرب ١٠٠ ألف جنيه إنجليزي إعانة للذين نكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم

« وزد علي هذه الظلامات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الاشياء ارتفعت فى مصر إرتفاعا متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود فثقلت وطأتها على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفي للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الاجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة . فعائلة من أربع أنفس رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول علي مايكفيها من الطعام إلا بثمن يفوق كثيراً متوسط الاجرة حينئذ

« فهذه العوامل المختلفة أفضت في آخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعت بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الادارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين وكانت إذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير

الفلاح فيهاموظفاً إنكليزياً ولم يتوسط إنكليزي لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت تطلب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الانكليزي يمر فى غيطانه راكباً جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوي صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى فى الايام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز إداري إلى آخر . فغياب المفتش عنه سهل عليه تصديق الاشاعات التى شاعت عن قرب رحيل الانكليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ما شاؤا بلا ممانعة وإلغاء الضرائب عنهم . وهناك أيضاً ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لا خلاق لهم روجوا الاشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدي الجنود الانكليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القري يعيثون فيها قتلا وفساداً ، فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذى أفضى إلى قتل بعض الجنود الانكليز قتلا شنيعاً فى ديروط . أما تلك الاشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطني هم الذين أوحوا بها !

« فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٧ حاكما مقتدرا وكريم الخلق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الاول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب وأشترك بشجاعة وإخلاص فى تحمل المشقات التى يقتضيها تدبير أمور بلاد إسلامية تحتلها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين . وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم وإكرامهم له على اختلاف طبقاتهم . أما خلفه الذي تعلم وتهذب في إيطاليا فوجد نفسه من بادىء الامر فى مركز أضعف كثيراً من مركز سلفه فى عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فهما قصد وسعي وجد لم يكن يستطيع وقف السيل الذي كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز

ثالثاً — بعد الحرب

« حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية إلى آخر الحرب فسهل الآن

علينا أن ندرك كيف أن المبادىء التي جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيراً سريعاً قاطعاً فى الرأي المصرى . فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الامم مصيرها جاء مصدقاً لعواطف كانت تختمر فى صدور الطبقات المتعلمة منذ زمان طويل

« فالذين كانوا ينتظرون فى مصر نصراً ألمانياً عثمانياً ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يدعون أن مصر ساعدتها الحلفاء أدبياً ومادياً على نيل النصر كانت هي نفسها آلة فعالة فى خلع البقية الباقية من النير العثماني

« والمعتدلون فى مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للمطالبة بحكم ذاتي طبقاً لما صرح به الساسة البريطانيون مراراً من أن تدخلنا فى مصر وقتى وشعر الناس شعوراً صادقاً بان سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذى دعيت الامة إليه فلبته تعطيهم حقاً فى مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى أن رشدى باشا كبير الوزراء كان قد فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية

« ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الانكليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثماني تحريراً تاما وأن تنشىء لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم . فأبان المعتمد السامي حينئذ (السير ريجنلد ونجت) أن هذه السياسة سيكون لها صدي في مصر . وزاد على هذا أن المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة في بلاد العرب التي لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل في الحضارة والارتقاء عن بلادهم التي تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة

« وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الامور فى كل مكان ثار ثائر الرأي العام

أثر إذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتي الذي يراد منحه لامم دون الامة المصرية ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت فى أوائل سنة ١٩١٨ للبحث فى الاصلاح الدستوري فطلبت من السر وليم برونيات نائب المستشار المالى أن يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشتها وأن يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الاجانب قسطاً فى تشريع البلاد أملا بأن يغري الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الاجنبية فى المفاوضة في كثير من التشريع . فلما قدمت مذكرة السر وليم برونيات إلى رئيس الوزارة في أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءته كثيراً ثم ذاعت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت القيامة وعلا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة إستشارية فقط و يعهد فى السلطة التشريعية كلها إلى مجلس ثان « مجلس شيوخ » تكون فيه الاكثرية من الاعضاء الذين تعينهم الحكومة و بعض الاعضاء الاجانب المنتخبين

« وفى الوقت الذي عينت فيه اللجنة المذكورة آنفاً كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الاصلاحات القضائية اللازمة فيما إذا ألغيت الامتيازات الاجنبية وقد قضت في ذلك أشهراً كثيرة ولم تصدر تقريراً ، ولكن شاع أنها تنوي إستبدال المحاكم المختلطة بمحاكم جديدة تكون لغتها إنكليزية ويكون القانون الانكليزي هو المعمول به فيها . وفى ذلك مافيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدى المحامين الاجانب الذين يترافعون بالفرنسية وكان من شأن هذه الاشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الانكليزية

« وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيمان آخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامي وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر إلى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتي التام » لمصر ، وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلي باشا يكن وزير المعارف إلى لندن للمناقشة فى شؤون مصر وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة . وكانت حجة هذين الوزيرين أن

مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا وعليه لايمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ماهي حقوقها علي بريطانيا العظمى تحت حمايتها

« فابلغ السر ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبهما فجاءه الجواب « بأن لافائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجىء إلى لندن » وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ولذلك « لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة لمسائل الاصلاح الداخلي المصري » وعليه طلب من الوزيرين « أن يؤجلا زيارتهما » ففهم رشدي باشا المعتمد السابق أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيراً لمعني الحماية لايوافق عليه ولذلك قدم استعفاءه ولا ريب أنه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضغط السياسى شديداً وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامي ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسعاً فى إقناع رشدي باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر حتى أن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لزغلول باشا ورفاقه بالسفر مثلهما ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطلب المعتمد السامى إلى إنكلترا لاستطلاع رأيه فى الحالة

« وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الانكليز فى طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من الموظفين البريطانين بسبب الحرب .

« وبينما كان البحث دائراً على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضواً تحت رئاسة زغلول باشا وغرضه عرض أماني مصر المشروعة على الدول الاخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت في آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضواً

« وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أولها الجمهور بان الغرض منها محاولة إرهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة فعد ذلك تحدياً لا يمكن السكوت عليه . فقرر أي السر ملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد السامي بعد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى مالطه فافضى ذلك إلى تجدد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانجليز أوجبت تدخل الجنود على عجل . وجاءت أنباء الاقاليم بحدوث مثل هذه الفتن . وفي ١٢ مارس حدثت فتنة في طنطا فاخمدها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في مديريات الوجه البحري وعم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ووردت الانباء من أماكن كثيرة بوقوع السلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٦ منه قطعت السكة الحديدية والاسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحري والقبلي . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماماً بين القاهرة والوجه القبلي والاجانب المقيمين فيه وبلغ تعصب الثوار أشده ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط في ديروط ومفتش إنكليزي في مصلحة السجون وهو راكب القطر بين مصر وأسيوط والمنيا . ولكن عادت الحالة فهدأت في ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فأعيدت المواصلات بخط السكة الحديدية الاكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية

في جهات مختلفة لحفظ النظام في الاماكن التى اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم وإعادة هيبة الحكومة إليها وأنقذت الاماكن النائية في الوجه القبلى فزال بذلك الدور الاول من الاضطرابات وكان أشد الادوار خطرا

« وعليه لم يمض على إبعاد زغلول باشا وشركائه أسبوع حتى قامت حركة على الانكليز بل على الاوربيين عموماً وبلغت حداً تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها ميول جميع الطبقات والمذاهب فى الامة المصرية وفى جملتهم الاقباط وظهرت بين أشد عناصرها تعصبا بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريباً منظماً والاستهانة بالنفوس إستهانة متزايدة . ولا ريب أن الوفد مسئول عن تنظيم المظاهرات الاصلية التى نشأت الحركة عنها ولكن أعضاءه الذين يفوقون سواهم في المسؤولية هالهم تفاقم الخطب حتي خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل إلى أيدي المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الاجنبية من المتشردين

« وكان اللورد أللنبي القائد العام فى مصر قد سافر لينضم إلى مؤتمر الصلح فى باريس في ١٢ مارس فعاد إلى القاهرة فى ٢٥ منه وكان قد عين معتمداً سامياً خاصاً مدة غياب السر رجنلد ونجت فى إنجلترا وصدرت إليه التعليمات « باعادة القانون والنظام وبادارة الامور بجميع الوسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة » وقد أفضت التدابير العسكرية التى اتخذت إلى تهدئة الاحوال ظاهراً ، ولكن الشعور بعداوة الانكليز لم يخف إلا قليلا وتحول بالاكثر ضد العنصر العسكري الذي أشاعو الاخبار الكاذبة عن سلوكه فى قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتصبين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم

« ودعا المعتمد السامي الخاص إليه نفراً من الاعيان وخاطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الاضراب العام من ١٢ أبريل إلى ٢٢ منه غير أن اللورد أللنبي سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر إلى إنكلترا وبعود زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطه جرياً على سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك

وبذلك انعكست السياسة التي اتبعت قبل مرور شهر على إبعادهم وأصبح زعماء الحركة أحراراً يذهبون إلى إنكلترا أو إلى غيرها لتجديد التحريض والتهييج

« هذا بالاختصار حديث سير الاحوال فى الاربعة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٩ ، وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء إلى لندن لما طلبا ذلك . ودلت النتيجة على أن مشورة السر رجنلد ونجت فى هذه المسألة كانت عين الصواب ، وفى رأينا أنه كان يحسن صنعاً لو زاد إلحاحاً فى وجوب إتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذى ارتكب فى بادىء الامر جرت الحوادث فى مصر بأسرع مما أدركت الحكومة ، فانها لم تقدر نتائج إبعاد الزعماء حق قدرها . ولما ألغى الامر بابعادهم بعدحدوث اضطرابات شديدة تبادر إلى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وأنها تتقلب تقلباً سريعاً تحت تأثير الاغراء والتحريض . ثم اقتضى الامر فى المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الانجليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة . وهذا العقاب أطال عهد السخط طبعاً وإن يكن قد أنفذ بالاعتدال بوجه الاجمال . وحاولت الحكومة تطييب خواطر المصريين باحالة كثير من القضايا إلى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم العسكرية فى القضايا المستعجلة جداً ، ولكن رأي أنصار الحركة الوطنية كان قد صلب ورسخ فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريباً فأطلق سراح المتهمين فيها . وفى أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد أخلاء سبيلهم من مالطه إلى باريس آملين أن يحملوا مؤتمر الصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال ، ولما أخفقو فى ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الاجنبي لقضيتهم ، فأوفدوا رسولا إلى أميركا لاستمالة الرأي العام فى الولايات المتحدة . وجد في السعي أنصارهم فى مصر لاتمام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم في جوانب البلاد متذرعين إلى ذلك بالقلق المتصنع الذي كان فى البلاد . فحولوا كل جهدهم الاستعانة به ولذلك تعددت حوادث الاضراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة وأعلن في خلال ذلك أن الحكومة البريطانية

عازمة علي إرسال اللجنة الخصوصية إلى مصر فحكم المهيجون بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم تضييق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة

– ب – الحركة الوطنية والأماني المصرية

« تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطا صحيحاً مفهوماً

« قيل : « إن كل من يسمى مصرياً يجب أن يكون وطني النزعة في قلبه » وهذا القول إنما يصدق على المتعلمين كثيراً أو قليلا وهم أقل من ١٠ في المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ في المائة من الاميين ، وخصوصاً الفلاحين الذين هم ثلثا الامة كلها . ففي المدن والبنادر يسهل تهييج الغوغاء بتلقينهم ألفاظاً مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسياً فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فجمهورهم لا يبالي بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم في الفلاحة يعيشون في أطيانهم ومنها، وهم متعلقون بها تعلقاً شديداً ومع أن طرقهم وإدارتهم الزراعية لا تزال على عهدها الاول وقلما يستعينون بالعلوم الزراعية، فهم يخرجون بجدهم الذي لا يباري ومعرفتهم التامة بتربة أرضهم تلك الحاصلات العجيبة التي هي الثروة المصرية ، وليس لهم هم في هذه الحياة إلا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافي لزراعتهم من النيل في حينه لئلا تمحل أرضهم . ولكنهم وإن كانت دائرة نظرهم في الامور لا تزال محدودة فقد ازدادوا استقلالا واستمساكا بحقوقهم عما كانوا عليه في عهد الاستبداد الماضي

« وإذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانكليز . على أنهم لا يحبون الاجنبي أيا كان .. واعتبارا لكونهم مسلمين غيورين لا تخلو مقابلتهم للمسيحي في بادىء الامر من الفتور والنفور ، ولكن هذه الاوهام قد زال معظمها تجاه الانكليز بعد اختبارهم

لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الاجمال وما أفضى اليه وجودهم من التحسن الظاهر في أحوال الفلاحين . نعم إن أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوىء العهد القديم أقل شكراً لنا من آبائهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوىء ولا ينسونها . ولكن الفلاحين وإن يكونوا أقل ضعفاً واستكانة مما كانوا في الازمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الاطيان وتعنت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم . وهم يشعرون بأن النفوذ الانكليزي يحميهم من هذه الاخطار بعض الحماية . نعم إن حوادث الحرب المشؤومة التي أشرنا إليها آنفاً أدت إلى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية وكانت أسباباً مهيئة للحوادث الفظيعة التي حدثت ضد الانكليز في ربيع سنة ١٩١٩ . ولكن تلك الفظائع كانت شاذة وقصيرة الاجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التي يصل إليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون إلى حسن الظن بالانكليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم . وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن المرارة التي كدرت الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الانكليز الذين أحسنوا السلوك يزلون على الرحب والسعة في البلاد كما كانت الحال فيما مضى

« ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلا إذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء . فقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم إليها كلهم إما طوعاً أو كرهاً من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتاتيب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحافيين وطلبة المدارس . وأخطر من هذا شأناً أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الاصول الرسمية دون مجاهرتهم بميولهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لا غبار عليه ولكن

معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية بقلوبهم . ونفوذهم يتجه إلى الجهة الوطنية ولا يعقل أن ميول رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الامة لا تؤثر في السواد الاعظم منها على مر الايام . ولا ينكر أن هذه الملايين التي تجهل القراءة والكتابة لا تبالي بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهباً سياسياً ، ولكن يسهل تعليمها ترديد الالفاظ المستحبة التى تصير شعاراً لها والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطعن دائماً في كلما هو إنجليزي وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية إلى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم. فهذه الحرب القائمة بتسوىء كل شىء تسويئا كاذباً يدبرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون إلى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية إلا القليل منها . والفلاح وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة يصغى إلى من يقرأ له فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه إلى جهة واحدة فلا بد أن الاكاذيب التي تنفث كلها فيه علي الدوام تسم عقله أخيراً

« نحن نحسب فى حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الانجليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية متصنعة لكى تؤثر فينا مع أنه مامن خبير بهذه الامور يتأثر منها حتى يخطيء فيحسب الشطط الذي ينتج عن التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأي الامة . ولكن مايستحق الاعتبار أنه بينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنعه غير الذين تضطرهم مناصبهم الرسمية إلى ذلك وهم نفر قليل جداً . وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون إلى الامانى الوطنية أو أن يفعلوا شيئاً من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم الى دائرة الاعتدال ولم يجرؤ أحد أن يقول أنه موافق على « الحماية » أو أنه غير موافق على « الاستقلال التام » فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل إلى الحركة الوطنية بكليته ، وعندنا أن ذلك سيبقي كذلك على الراجح

« لامشاحة فى أن الامر جلل ومن يقدره يخيل إليه لاول وهلة أنه لاخيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص الا ان نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية أو أن نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المتزايدة لنا في الامة المصرية . ولكننا بعد إنعام النظر فى هذه القضية زدنا أملا بها واقتنعنا بعد الاحاديث الكثيرة الودية التى جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفى جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين أنهم لا يضمرون للانكليز من الخصومة والعداوة بقدر مايتوهم الانسان من الحملات المنكرة التى تحملها الصحف علينا . وتبين لنا أن علم الحركات الوطنية الصافى يخفق على أقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصداً فلا ريب في أن هنالك قوما من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مراقبة أجنبية وخصوصاً لكل مراقبة بريطانية علي تعدي القانون وارتكاب الجرائم والموبقات أو على الميل إلى من يرتكب تلك المنكرات على القليل . وأغراضهم كلها تنافى الاتفاق والتفاهم بين الانكليز والمصريين ، وليس ذلك فقط بل إنهم مستعدون أيضاً للسعى فى بلوغ تلك الاغراض بوسائل لايحللها شرع ولا يسع حكومة من الحكومات إلا الضرب على ايدى الذين يجرئون الناس عمداً على نظام من الارهاب يراد به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالا فى المستقبل . ولا ريب فى أن الحوادث المشؤومة التى حدثت بمصر نفسها في السنوات الاخيرة وروح القلق والثورة الذى ساد العالم كله وكان له صدى شديد فى مصر أفاد الفئة المتطرفة لانها اتخذته حنطة لمطحنتها أكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه اذا اعتبر كثيرون من الانكليز المقيمين بمصر وأكثرهم من إنجليز انكلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز وأن الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأسا على عقب .

« ولكننا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة بان التمسك بهذا الرأي الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن نترك التأثير الذى علق بنفوسنا من الاضطراب الذى حدث

في الاثني عشر شهرا الماضية يعمينا عن رؤية المعقول والمشروع من أماني الحركة المصرية. ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئاً فشيئاً إلى أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الانجليز والمصريين والسهل التلافي إلى عداوة وجفاء دائمين بين الفريقين . نعم إنه يجب قمع التعدي والاخلال بالنظام، والحق يقال إن التدابير التي اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة . ومما يقضى بالاسف الاضطرار إلى إبقاء الاحكام العرفية في مصر ، ولكن هذه الاحكام تجري في أيام اللورد اللنبي بأقل ما يمكن من الشدة ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولاحوال الناس فى معيشتهم اليومية . غير أن وجوب قمع التعدى والاخلال بالنظام فى الحال لا يجيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى كثيراً أو قليلا . والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا سبب الفتنة فى ربيع سنة ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدي بعد ذلك التاريخ فانا فى الكلام الذى جرى لنا مع الكثيرين من المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية وقلما التقينا بمن ينكر ميله إليهم — وجدنا روحا يختلف كل الاختلاف عن الروح الظاهر فى تلك الفظائع والمنكرات فقد ذموا أمامنا الالتجاء إلى التعدي والمجاهرة بالثورة وقالوا إن ذلك جناية لاخير فيها . ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمي أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعا تاماً إذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لاحلفاء صادقون شاكرون . واعترفوا كلهم اعترافا متفاوتا فى شدته وحرارته بالمنافع العظيمة التى أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر واعترف أكثرهم أيضا بان مصر لاتزال فى حاجة إلي مساعدة إنكلترا لها على تنظيم أمورها فى الداخل ومنع التعرض لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميدانا لتنافس الدول ودسائسها واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى صوالح خصوصية فى مصر لانها حلقة الاتصال بينها وبين سلطنتها الشرقية وأملاكها الاسترالية وأن لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع . ولكن هل يلزم لقضاء هذه الاغراض

أن تحرم مصر إستقلالها وتجعل جزءا غير منفصل عن السلطة البريطانية وأن تقاوم رغبة المصريين المتأصلة فى أعماق نفوسهم فى أن يكونوا شعباً قائما برأسه بين شعوب العالم . ألا تقضى مصر أغراض إنكلترا كما تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلاداً منتظمة الامور هادئة الاحوال مصادقة لانكلترا متصلة بها إتصالا وثيق العرا لا تشكو ظلامة ولا تميل إلى ثورة ؟ أو ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التى طالما جاهرت بها بريطانيا العظمي في تصريحاتها المتكررة حيث قالت إنها لا تقصد امتلاك مصر ولا إدماجها فى السلطنة البريطانية وإنما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها ؟ قالوا إنهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمنا طويلا ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لانهم يرون بعد مرور أربعين سنة تقريباً على الاحتلال البريطاني لبلادهم أنهم لم يدنوا من الغرض الذي ادعت بريطانيا العظمي أنها ترمى إليه بل بعدوا عنه وأن بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية التى يعتقدون كلهم أنها تتضمن إخضاع بلادهم إخضاعاً دائما عدلت عدولا قطعياً عن سياستها الاولي ونكثت عهدها ، فانهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة اقتضتها الحال لانه لما كانت بريطانيا العظمى فى حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلقات التى كانت باقية بين تركيا ومصر . فلم يكن بد إذ ذاك من وضع شى آخر فى الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائغاً باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة . وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون أن بريطانيا العظمي تسوي العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها وصوالحها الحقيقية وشرفها ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقداً دائما وصيرورتهم (مستعمرة بريطانية) ورعية بريطانية . فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعدل البريطاني أولا وبعطف كل العالم المتمدين عليهم أخيراً

ج — السياسة المقبلة

« هذا فى أعتقادنا بيان الرأي عند أنصار الوطنية المصرية ، ولكن سلوك

الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن دائرة الانصاف جعلا الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الاتفاق، مع أن الامر ليس كذلك في رأينا ولا هو دائم بالضرورة فأن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد باشا زغلول والتي تتسلط على عقول المصريين تمام التسلط ولو في هذا الحين علي الاقل، والتي تقول أيضاً إنها تنطق بلسان الامة ومعها وثائق كثيرة مقدمة من أعضاء اكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الامة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجا بخلاف « الحزب الوطني » الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين

« نعم أن زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا إلى المعارضين وما زالوا يدنون منهم شيئاً فشيئاً إلى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الامر لا يقتضى إلا عناء يسيراً لفهم رأيهم وإزالة ريبهم وشبهاتهم في مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم إلى المناقشة في الحالة بتمام التعقل وهذا يصدق أيضاً على الذين هم أكثر منهم إعتدالا في رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلا وأن يكونوا ميالين إلى الغايات الوطنية . ولما خرجنا في تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا في جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعباً ممتازاً عن سواهم

« فيظهر مما تقدم ذكره أنه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل في أعماق نفوسهم عند السعي في التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك في كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التي هي أكثر اعتدالا وميلا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إلينا وتنحاز إلى جانبنا. ولا يكفي لذلك إعطاء مصر كثيراً أو قليلا « من الحكم الذاتي » حتى لو أعطيناها ما هو معروف عندنا

« بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلي لاملاكنا) لان المصريين لايعدون بلادهم من جملة الاملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانيا . وهذا الفارق يوجب النظر والتميز بين قضية الارتقاء الدستوري فى مصر وقضيته فى البلدان الاخرى التى مضت عليها السنون وهي جزء من الامبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلا . فأنا نقول فى كلامنا عن هذه البلاد إنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الامة) تدريجاً وأما المصريون فيقولون إنهم بلغوا هذه الغاية ولايمكن أن يرضوا بحل لمستقبل مصر إذا لم يكن مبنياً على الاعتراف بدعواهم هذه والا فانه يجب حينئذ إكراههم على قبوله إكراهاً

« وعندنا مقابل هذه الاعتبارات إعتبارات أخرى وهي أن مصر وإن لم تكن جزءاً من الامبراطورية البريطانية فعلا فأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطوري كله . وأنها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديداً من الحضارة والتمدين إذا تركناها تنحط عنه كان ذلك شراً ووبالا . فالتوفيق بين الدفاع عن الحقوق المصرية والصوالح البريطانية و بين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالامر اليسير . والانسان يتوهم لاول وهلة أن هذه القضية تزداد إشكالا وتعقيداً ووبالا بسبب قوة مركز الجاليات الاجنبية غير الجالية البريطانية فى مصر . ولكنه إذا أنعم النظر فى ذلك وجد أن تلك القضية أقل أشكالا فليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوربيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم والصناعات العلمية والادبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضاً ثم أن المدن المصرية الكبيرة ولاسيما الاسكندرية أضحت مدناً أوربية من وجوه كثيرة وستظل بلاد مصر بلاداً دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا مالم يراع فيه ضمان الصوالح الاوروبية العظيمة الحصينة المركز فى وادي النيل . فلا عجب إذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة فى بابها . ولكن كل مافى مصر وحولها فريد فى بابه أيضاً وليس عندنا سوابق نتبعها فى معالجتنا لاحوال خارجة عن الحد المألوف

كهذه وكل نظام يطابقها يلزم أن يكون جديداً غريباً ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونه فى حكم الامور المتناقضة

« وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجاً إلى هذه النتيجة وهي أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضاً لا يرضى ولا يفي بالغرض وأن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أي بعقد معاهدة بين البلادين . ولم نر سبيلا آخر غير هذا إلا إطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض المصريون عليها إعتراضاً شديداً بلا تعريض الصوالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها الاخطار . وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر — مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها — أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقاً معينة فى الاراضى المصرية . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية فى مصر أي سلامة وصلاتها الامبراطورية . والثاني أن يكون لها نصيب فى المراقبة على التشريع المصري والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل الصوالح الاجنبية المشروعة . أما الامتياز الاول فليس باكثر مما يمكن مصر مع محافظتها على كرامتها أن تمنحه لحليف يتكفل بان يحميها من كل الاخطار الخارجية ولذلك تهمه قوته وسلامته أهمية حيوية. وأما الامتياز الثاني فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر أكثر مما كانت دائماً معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية

(الامتيازات الاجنبية) إسم أطلقه الاوربيون على الامتيازات التى نال بها الاجانب المقيمون فى تركيا من سلاطين تركيا الاولين حقوقا خارجة عن حقوق بلادها إدامة للامتيازات المضارعة لها التي كانت السلطنة البزنطية تمنحها للاجانب المقيمين فى بلادها. وهى تنحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها، وإنما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها. أما اذا كانت هذه المعاهدات التالية لها أجل

معين فالامتيازات تعود فتنتعش عند انقضاء ذلك الاجل. وكان القصد منها فى الاصل تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكني فى بلاد السلطنة العثمانيـة بوقايتهم من الظلم الذي كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء ويدينون بدين آخر. ويبتديء تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى فى عهد قديم جـداً، ولكنها بعـد ماغيرت وحورت تغييرات متعددة بحسب تاريخها الان منذ سنة ١٦٧٥ وقد ثبتت فى معاهدة الصلح التى عقدت في الدردنيل سنة ١٨٠٩. ومنحت الامتيازات لفرنسا في سنى ١٥٨١، ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ وجددت فى سنة ١٧٤٠ . ومنحت الامتيازات للدانمارك سنة ١٦١٣ وجددت سنة ١٦٨٠ ولاتزال نافذة المفعول. ونالت الدول العظمى كلها تقريباً إمتيازات كهذه من الباب العالى فى أوقات مختلفة فى الاربعمائة سنة الماضية

« فوجود الامتيازات الاجنبية في مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالفريق المتعاقد مع الباب العالى (دون الباب العالى نفسه). وقد كان عـدد الدول التى تتمتع بها قبل الحرب خمس عشرة دولة وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا والبلجيك ونروج وإسوج والدانمارك واليونان والبرتغال وروسـيا وألمانيا والنمسا والمجر . فانتهت امتيازات الدولتين الاخيرتين بعقد معاهدتي فرساي وسان جرمان وتتضمن الحقوق التي تخولها الامتيازات للاجانب في مصر علاوة على بعض الامتيازات التجارية إعفاءهم من الضرائب الشخصـية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم ، وحفظ حرمة منازلهم ، وحمايتهم من إلقاء القبض عليهم استبداداً وإخراجهم عن دائرة اختصاص المحاكم الاهليـة . فافضى أمر هـذا الامتياز الاخير بعد إنشاء المحاكم المختلطة فى سنة ١٨٧٦ إلى عدم تطبيق تشريع على الاجانب بلا مصادقة الدول ذوات الامتيازات. وأن القضايا المدنيـة التى تقع بين الاوربيين والاهالي أو بين الاوربيين المنتمين إلى شعوب مختلفة تنظر أمام المحاكم المختلطة. وأما القضايا الجنائية التى تتعلق بالاوربيين وكذلك القضايا المدنية التي تقع بين أوربيين من شعب واحد فتنظر أمام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين

بلادها . ولا يؤدي الاجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الاملاك وأموال الاطيان

« على أن استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات فى مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه . وزد على ذلك أننا جريا على ما اتصفت به السياسة البريطانية فى مصر جعلنا قسما من مشروعنا حصر المزايا التي يتمتع بها الاجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ولية أمرها أكثر مما هي الآن . وذلك لا يمكن عمله إلا إذا كانت مصر تعترف بأن بريطانيا العظمي هي التى تحمى تلك الامتيازات الاجنبية بعد ردها إلى حدود معقولة

« وهذه النقطة الاخيرة تحتاج إلى إيضاح فنقول : إن القيود التى تقيد بها الامتيازات الاجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات ولها سيئات . فحسناتها أنها تحمى حرية الاجانب وأملاكهم بكونها تضمن لهم العدل في أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام المحليين. وسيئاتها أنها تعفي الاجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيراً عظيما لا مسوغ له ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال التخلص من الامتيازات الاجنبية واستبدالها بنظام يحمي كل الصوالح الاجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التى يتمتع بها الاجانب الآن والتى لا يمكن الدفاع عنها . وللوصول إلى هذه الغاية دارت المفاوضة منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التى لها صوالح فى مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لا يمكن أن تتنازل عن تلك الحقوق مالم تحصل على ضمان بأن أبناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالانصاف في المستقبل . ولاعطائها هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمي في مركز يمكنها من تنفيذه . فمن مصلحة مصر إذاً أن تمكن بريطانيا العظمى من أن تحمي الامتيازات التي يتمتع بها الاجانب فيها ويقضى العدل والانصاف بابقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف فى معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى في مصر

« هـذه هي أوصاف التسوية التي بتنا نرى أنها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل ذكرناها بوجه الاجمال وتركنا تفصيلها لنشرحه بعد . فلما شرعنا تناقش فيها المصريين الذين كنا وإياهم على وداد وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة في الوطنية تقدماً متفاوتاً فى القلة والكثرة ، وجدنا منهم ما شدد عزائمنا وهو مقابلتهم لاقتراحنا بالميـل إليه والعطف عليه لانهم يرتاحون إلى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع نده لا كما يملي الا على على الادنى لمطابقتها لشعورهم بانهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية . إذ الامر ظاهر أن تلك الفكرة تنطوي على الاعتراف مبدئياً باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكا من الاملاك البريطانية . ولما نظروا فى الشروط التى أشترطناها في اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بانها وإن كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة الا إذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها . ويحق لبريطانيا العظمى أن تأخذ بدلا معقولا لهذا التأييد الذي لاغنى عنه لمصر . وهـذا البدل إنما هو الاشراف على سياسة مصر الخارجية وإبقاء قوة فى أرض مصر لقضاء أغراض الامبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولية أمرها وحاكمة نفسها تماماً إلا فيما يختص بامتيازات الاجانب . وأما القيود التى يتقيد بها حاكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت عليه طول الزمان وأثقالها تكون أيضاً أخف مما كانت . ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التى اقترحناها لم تقترح حبا فى منفعة بريطانيا العظمى وحدها بل فيها وفي صالح مصر أيضاً . ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لان تكون أساساً عادلا معقولا ليبني عليه تعاون الامتين فى المستقبل

« ولا يسعنا ذكر رأي المصريين الذين ذكرناهم فى هـذه التسوية إلا بوجه

الاجمال لان المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثر فى الرأي بينهم أنفسهم عند التفصيل ، وقضينا وقتاً طويلا فى مجادلات مملة لا نهاية لها فى معاني ألفاظ «الحماية» و « السلطة » و « الاستقلال » و «الاستقلال التام» . ولكن ذلك كله لم يمنع من إنعام النظر طويلا فى مواد المعاهدة التي كنا نفكر فيها والادلال على أن الاتفاق عليها ممكن . ويقال إن الاحاديث التي جرت ونحن بمصر أرتنا أننا تقدمنا كثيراً في سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين وأننا انتقلنا فعلا من جو إلى جو خير منه كثيراً . لان الجفاء الذي أستحوذ أخيراً على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التي دبت فى نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى إبتدأت تزول . واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

« ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن فى مصر للوصول إلى نتائج معينة محدودة كان أيضاً محدوداً . لانه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لاننا إنما انتدبنا لنشير بخير الطرق التى يجب إتباعها للوصول إلى تلك الغاية . والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفراداً وجموعاً إنهم إنما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدعون بانهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم . بل أن أكثرهم تجاوزوا هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفده هم وحدهم الذين فوض إليهم الناس عموما تمثيل الامة المصرية . أما نحن فلم نكن نسلم طبعاً بأن زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التى يدعونها لانفسهم ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة وهي أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأي العام المصري وأن لا أمل بان المشروع الذي يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضروري فى اعتبارنا كما قلنا للمصريين فى أول الامر أن المعاهدة التى نفكر فى عقدها مع مصر لا تعقد عقداً عرفياً فقط بل عرفيا وأدبيا أيضا إذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية. فهي تكون شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف . لانه يمكن أن يقال دائماً بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها ، بل إنها كانت مكرهة على قبول كل شرط نشترطه

بريطانيا العظمى وإنها على كل حال حكومة أتوقراطيـة إستبدادية لا تمثل الشعب المصري حقيقة فلذلك كان من الامور الجوهرية فى مشروعنا أن لا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الامة المصرية نيابة حقيقية . فاما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التي وقفت جلساتها منذ نشوب الحرب ، أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل . ولكن المصريين أولى منا نحن بان يحكموا أي جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأي الامة . وإنما ينبغي على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية كانت أو غير رسمية

« وكان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكثرية كبيرة إن لم ينالوا الاكثرية المطلقة فى مثل هذه الجمعية . ولذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشاتنا له إذا شاء الكلام معنا فاتنا من أول الامر دعونا وجوه المصريين ليعطونا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين . وكان يحتمل أن زغلول باشا الذي كان حينئذ فى باريس يعود إلى مصر ليقابل لجنتنا لان المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد لاقناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلي باشا فى ذلك أيضا بما له من الكلمة النافذة لانه وإن كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا ، وكان يروم جداً أن يجتمع به، ولكن زغلول باشا لم يكن يرى إذ ذاك إجابة أصدقائه إلى طلبهم . ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم فى أواخر مدة إقامتنا هناك فأنه بقى فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين

« ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتي :

« إستقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الاحوال إذ ذاك وانتهزنا الفرص الكثيرة لنعرف بانفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأيا فى أحسن سياسة توفق بين الصوالح البريطانية والمرافق المصرية ولكننا لم نكن نستطيع حينئذ

أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا نفكر فيه لاننا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول إنه يلقى فى مصر التأييد الكافي الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على مبادئنا فيه . ولهذا كان غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريراً عن الحالة كما وجدناها . وندل على النتائج التي أوصلنا بحثنا وتحقيقنا إليها ونبسط الرجاء فى أن ازدياد حسن التفاهم الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيراً من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين

(أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر)

(١) مناقشات مع رجال من الوفد بلندن

« غادرنا مصر في الاسبوع الاول من شهر مارس وسافرنا فى طرق مختلفة والتقينا في لندن ثانية فى أواسط ابريل لكتابة تقريرنا . وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمراً لم يكن غير منتظر تماما فوقفنا عملنا آملين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التى فارقنا القطر المصري ونحن مرتابون فيها . وتلك النقطة هى كما أوضحنا قبلا الموقف الذى يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأي الوطنى إزاء السياسة التي كنا نحن نميل إلى نصح الحكومة البريطانية باتباعها . فحدث الآن ما يمكن أن يجلو الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأساً

« ففى أواخر أبريل زار عدلى باشا باريس وهو موضع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه . وكانت نصائحه لنا فى مصر من أعظم النصائح قيمة . فقصد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكي يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا فى أوائل شهر مايو أنه بحسن مساعى عدلى باشا بالاكثر رضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الاولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة . واتفق فى الاسبوع الثالث من مايو أن المستر (والآن السر سسل) هرست كان فى باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة فى لندن ولما أيقن زغلول باشا أن لا حرج عليه فى ذلك من حيث كونه المحامي عن الاستقلال المصري، وصل إلى لندن فى ٧ يونيو وفى رافقته سبعة من أعضاء الوفد، ثم التحق بهم عضواً

أو عضوان آخران :

« ودار الكلام بينهم وبين اللجنة فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لاشتغال عدة من أعضاء اللجنة باشغال أخرى ولذلك استمر الكلام إلى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى . فعدد منها جري فى جلسات حضرتها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلي باشا أيضاً . والنقط التي كانت تصعب المناقشة فيها فى هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت إلى آخر إلى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفضونها عادة . وزد على ذلك أنه كثيراً ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتي بفائدة كثيرة . ولا فائدة من الاسهاب فى وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التى جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية

« ونبتدىء بذكر ما نسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الاول الى الآخر. حتى لما كان الاختلاف فى الرأى بيننا يبلغ غايته فان الجدال كان يجري بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوماً في أن زوارنا كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجا من مشاكل الحال ومصاعبها ولكنهم ونخص بالذكر منهم زغلول باشا نفسه، كانوا مقيدين بقيود الخطة التى اختطوها لانفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أمانى المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى. فلطالما قالوا لنا المرة بعد المرة إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم فى مطابقته للعدل والانصاف وما ذلك إلا لكونه لا يطابق « التوكيل » الذى أخذوه من الشعب المصرى . ولم نكن نجني نفعاً من قولنا لهم إن « التوكيل » الذي يدعونه هو البيان الذي وضعوه هم أنفسهم وأن الجمهور المصرى إنما قبله منهم

فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات أفكارهم . فكانوا يجيبوننا دائما بأنهم ليس لهم سلطة لان يحيدوا عن المطالب التى صادقت عليها الاكثرية الكبرى من أهل بلادهم وأنهم ما كانوا الواضعين لها بادىء بدء . فكان النداء الحربي الذى دوى بمصر في الثمانية عشر شهراً الماضية حجر عثرة دائما فى الطريق ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهري في سياق المناقشة نجد من الصعوبة أن نبتعد عن إلباس ذلك الاتفاق ثوبا من التعبير لا يتفق والصيغ التى يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها

« وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم . وقد ابتدأنا بها في سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدماً يذكر . ولكننا لما وصلنا إلى التناقش في شروط المعاهدة التى تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للصوالح البريطانية والاجنبية مهيب المصريون الموافقة على أمر لا يتمشى مع الاستقلال الذي يرمون إليه . والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاستقلال إذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الاقل يعترفون به . ولكنهم كانوا دائما في وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون رأيهم فيعدونهم فى مصر خائنين للقضية المصرية .

« ولقد ذللنا هـذه المصاعب المتكاثرة تدريجاً الواحدة بعد الاخرى وفزنا أخيراً بوضع خطة للتسوية ارتاح إليها الفريقان ، بعضهم كثيراً وبعضهم قليلا ، ولم نصل إلى هذه النتيجة إلا بعد ما تساهلت اللجنة في أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمراً نعود إلى ذكره بالاسهاب قريباً . فاننا وافقنا على طلب للمصريين كنا عازمين على مقاومته في أول الامر وإنما وافقنا عليه لعلمنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمنه لا يعد غالياً علينا إذا اكتسبنا موافقة الامة المصرية الودية على المشروع برمته . ثم يلزمنا أن نعترف بأن الوفد كان يميل إلى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة

« أعجبتنا التسوية التي توصلنا إليها نظراً إلى ما هي عليه بذاتها ولكن على

شرط واحد جوهري وهو أن زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بان يستعملوا نفوذهم لحمل أهل مصر على قبولها ، وبعد ذلك تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذبها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما أننا نحن لا نقدر أن نعدهم بأن الحكومة البريطانية والامة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا. والذى طلبناه منهم إنما هو أن يتكفلوا بأن يؤيدوا النتيجة التي وصلنا إليها نحن وإياهم معاً من صميم قلوبهم لانهم إن لم يفعلوا ذلك ضعف الامل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر أو في استقبالها بالترحيب والارتياح . وإن لم يكن لنا نحن هذا الامل فمن العبث أن نحبذ هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له إنها حل للقضية المصرية ، لاننا نعتقد أن الشعب البريطاني يرضى أن يجود فى الشروط التي يعقدها مع مصر ولكن هذا إذا كان يقتنع بأن تلك الشروط تقبل بالشكر وانها تؤول إلى تحسين العلاقات تحسيناً دائماً وإلى التعاون بالصدق والاخلاص بينهم وبين المصريين في المستقبل

« أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لان يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا إلى هذا الحد لخوفهم من أن ينكرهم كثيرون من أتباعهم فى مصر ، ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحوير فى الشروط المتفق عليها وذلك بالاكثر فى شكلها لكي يجعلوها أقرب إلى قبول الرأي العام المصري فتساهلنا لهم بقدر ما تقتضيه الحكمة لاننا نحن أيضاً مضطرون إلى مراعاة الرأي العام البريطانى كما أوضحنا لهم فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لارضاء المصريين إذا كانت موافقتنا تفضى إلى رفض المشروع كله في بريطانيا العظمي فكاننا قد بلغنا والحالة هذه سداً لا منفذ له

ب — مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« لما بلغت المسألة هذه المرحلة إقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى حين ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصري ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية

التي تميل اللجنة إلى تحبيذها والمنافع العظيمة التي تنتفعها مصر منها فاذا أحسن الناس لقاءهم كما كانوا يؤملون كان ذلك توكيلا لهم يسوغ للوفد بعدرجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب ثلاثة أو أربعة من رفاقه في السفر

« وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة فى نظر الاعضاء المصريين لانه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم إذا لم يقابل تلك الشروط بالرضى والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضاً لان المناقشة التي تقع بين الجمهور فى مصر علىأثره تمكننا من سبرغور الرأي العام المصري أكثر مما تيسر لنا سبره فى ما مضى وأن نقارن بين قوةالمعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه كتبت مذكرة حاوية لعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التي تحبذها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفاً فكان وضع هذه المذكرة خاتمة المساعي التى سعينا إليها لافراغ نتيجة مناقشاتنا في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأي العام المصري . فهذه المذكرة التى سميت إتفاق ملنر وزغلول ليست إتفاقاً كما هو ظاهر عليها وإنما هي رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها إتفاق بعد وضعها والتىدفعها اللورد ملنر إلى عدلي باشا الذىكان وسيطاً بين الفريقين وكان له نصيب عظيم فى كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها إلى زغلول باشا وأصحابه وكان المفهوم أنهم يستعملونها كما شاؤوا في مناقشاتهم العمومية وهي مؤرخة فى ١٨ أغسطس وهذا نصها :

« إن المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن فىشهري يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللوردملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصري وقد اشترك عدلي باشا فى تلك المفاوضات أيضاً وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه

لمنفعة بريطانيا العظمى ومنفعة مصر كلتيهما

« فأعضاء اللجنة مستعدون لان يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة إذا اقتنعوا بأن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضاً للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المذكورة المبينة فى المادتين ٣ و ٤

« وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلباً على تأييد الخطة المقترحة هنا باتباعها فلايكون ثمة نجاح

الامضاء « ملنر »

(نشرت المذكرة آنفاً وهي المشروع البادي الذكر الذي عرضه وفد سعد باشا على الامة)

ج — سياسة المذكرة

(أولا) تمثيل مصر فى البلدان الاجنبية

« إن سياسة المذكرة التى مر ذكرهامطابقة بجملتها للنتائج التى توصلنا إليهاقبل سفرنا من مصربناء على الاسباب التى أبناها آنفاً ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتامستعدين للذهاب إلى أبعد منها . وأهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهوراً عظيماً وهى حق مصر فى تعيين ممثليها فى البلدان الاجنبية . فقد كنا ولانزال نرى من المبادىء الاساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم . وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهماكانت ميولهم شديدة إلى الحركة الوطنية . وواضح أنه لايمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى ان تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الاخطار إذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها . وهذه أولية لم ينازعها فيها أحد من

المصريين الذين كنا تناقشهم بل كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله إذا كان يوقع بريطانيا العظمي فى ارتباك .ولم يقع بيننا وبينهم خلاف فى الرآي فى هذه النقطة عند المناقشة ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية علي أن الاتفاق عليها كان تاماً بيننا وإنما قلنا أنها تدل عليها دلالة كافية لانه لايجب أن يبرح من البال سواء فى هذه النقطة أو فى غيرها أننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والافكار التى تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق فى المعاهدة التى يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك

« فالمسئلة الحقيقية التى كانت موضع الاخذ والعطاء لم تكن « هل يجب أن تكون مصرحرة فى اختيارسياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى » إذلاخلاف فى أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال .إنما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية فى أيد بريطانية

« فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن تناقش المصريين فيها وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية وأما صوالح مصر التجارية وسواها من صوالحها الخارجية غير السياسية فالافضل تركها بيدالمصريين . وهذه الصوالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد فاتساع نطاق التجارة والمواصلات وإزدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن الى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً فى غرب أوربا والعلاقات العديدة التي تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية . فاذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون صوالح جميع الافراد المصريين خارج بلادهم ثقلت وطأة ذلك جداً عليهم ولذلك رأينا من بادىء الامر أن تعين مصر ممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب

« ولكن الذى كنا نقصده فى الاصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لاسياسية . فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع . فان المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية علي

الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن أنهم مصيبون فيما يقولون لاننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين جميعهم والسلطان ووزراءه فى جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا في الخارج مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الاخرى وكانوا كلهم ممتعضين من إلغائنا منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلاننا الحماية وتسلمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها إلى المعتمد السامي البريطانى . وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى آن الاوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأساً . وكانوا يرجون أيضا غير هذا المبدأ بعد زوال السيادة العثمانية أن الذين ترسلهم مصر إلى البلدان الاجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التى تكون لممثلي الدول الاجنبية فى مصر

« فلذلك لم يخامرنا ريب فى أن أعضاء الوفد المصرى كانوا يعبرون عن رأي أبناء بلادهم كلهم فى هذه المسألة وكانوا يقولون لنا قولا صريحاً باتا إننا إذا لم نوافقهم على هذه النقطه فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل . وأما اذا إعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين إرضاء تاماً بمراعاتنا عزة نفسهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين لم أنتم خائفون فقد اعترفتم أن لمصر صوالح كثيرة خاصة بها فى البلدان الاجنبية يحسن المصريون رعايتها أكثر مما يحسنه غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك الصوالح لأنهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالصوالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية مالم يخرقوا المعاهدة التى تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر فى الخارج يكون قليلا جداً لان مصر لاتروم أن يكون لها ممثلون منهم إلا في بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات الكثيرين منهم ففى سائر البلدان توكل مصر بريطانيا

العظمى برعايه صوالحها وكفى بذلك دليلا على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين
« فلم يسعنا إلا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة . ومع ذلك فالامر واضح وقد قلناه لهم وأعدناه على مسامعهم. وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو فى قليل من عواصم أوربا ووجد ممثلون سياسيون من الاجانب فى مصر انفسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة. لان قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم حتي لا يقال إنهم لا يجدون شغلا يشغلهم . ولكن رجال الوفد لم يسلموا بانه يخشى من حدوث أمر كهذا بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذى نالته مصر بعد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للاجانب سبيل التدخل فى شؤون بلادهم بالقاء الشر أولا بينهم وبين بريطانيا العظمى. وأن أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو أن المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية

« هذه هي الادلة والبراهين التى حملتنا على إعادة النظر فى مركزنا إزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحاً أن تساهلنا فى هذا الامر قد يلقي الرعب المقلق في دوائر الرأي العام البريطاني ويخشى أنه يمنع الشعب البريطاني من قبول الاتفاق برمته وإذا بنينا حكمنا على ما نشأ عنه من الانتقاد والاقوال الدالة على عدم الرضى عنه فى دوائر كثيرة اتضح اننا أصبنا ولم نخطىء فى توقعنا له المعارضة الشديدة . ومع ذلك فنحن لا نزال نرى أن كافة الحجج الراجحة هي فى جانبه بلا مشاحة ، لانه ما دام الجفاء والخلاف ضاربين أطنابهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا فى البلدان الاجنبية . فالجمعيات التى أنشئت لنشر الدعوة ضد إنجلترا تنشرها بجد واجتهاد منذ أعوام في سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا . ولا علاج لذلك إلا باعادة علاقات الوداد . ونحن نعد السياسة التي أوضحناها هنا كفيلة بذلك. فاذا تمت لنا هذه النتيجة فى إعطاء الصفة السياسية لممثلي

مصر فى الخارج استفدنا لا محالة ،لانه إذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة وبقوا مصرين على إدامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا فى كبح جماحهم ووقفهم عند حدهم . إذ لا يسع معتمداً مصرياً الاعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وعدم ذمه والنفور منه ، وإلا قصر فى الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه

ثانياً — الدفاع عن المواصلات البريطانية

« ظهرت الاهمية العظمى التى يعلقها رجال الوفد على مسألة « حالتهم القومية » أتم الظهور لما شرعنا نبحث فى منفعة بريطانيا العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن وصلاتها الامبراطورية فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى كانت حليفتها — قاعدة فى أرضها من غير أن يقدح ذلك بعزة نفسها أي أنها تعطيها « مكاناً منيعاً لاسلحتها » أو « نقطة ارتكاز » فى سلسلة إستحكاماتها الامبراطورية التى تربط الشرق بالغرب ولم يأبوا على بريطانيا العظمى أن تتسلم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصاً كل وسائل الوصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران ... إلخ لادارة الاعمال الحربية. بل رحبوا بهذا الحكم لانه يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر تعطى شيئاً بدلا مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد فى معاهدة المحالفة التى تعقد بينها وبين مصر بان تدافع عن مصر فكذلك مصر يجب عليها عدلا وإنصافاً أن تفعل شيئاً لمساعدة الامبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا فى حرب ولو لم يكن لمصر شأن فيها مباشر

« وأصعب من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم وكذلك لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها فبقاؤها في مصر سائغ عندهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى وهو الدفاع عن الامبراطورية البريطانية لا (جيش احتلال) ولا (قوة لحفظ النظام) فى مصر إذ

مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى . ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافهم بان مقدارها يتوقف على الاحوال الخارجية وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الامبراطوري وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة إذا كانت مصر فى خطر . بل كان كل همهم أن تلك القوة لاتعد حامية لمصر بوجه من الوجوه لان المحافظة على النظام الداخلي من شؤون المصريين أنفسهم

« ولكي يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية ، ولكن لم يكن فى إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لان وجود جنود بريطانية فى « منطقة القنال » المحايدة يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى التى لها مصلحة في تلك الترعة الدولية ، إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائما قد يعد خرقا لذلك الحياد . وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لاتقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال السويس بل إن الدفاع عن وصلاتها الامبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك كثيراً . إن مصر تقرب شيئاً فشيئاً من أن تصير « عقد ارتباط » كل تلك الوصلات برية كانت أو جوية أو بحرية ، فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين المنطقة أو غيرها في منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ما تم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية فى مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل فى المفاوضات التى تجري لعقد المعاهدة المنوية

ثالثاً — الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية

« تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة فى مركز الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية . وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً من حيث إنتظام الحكومة وحسن سير أحكامها فى مصر . فنظام الادارة الداخلية الحالى برمته

بنى الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر في بر مصر ، فاذا أبعد العنصر البريطاني عن الحكومة حالا خيف من تقوض أركانها وخراب بنيانها . بل إن التسرع في تخفيض عدده يخشى أن يؤثر في متانة ذلك البناء ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيراً

« ولكن لاخوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الادارة الذي أنقذناها منه وأن جميع الشرور والمساوىء القديمة تعود إلى ماكانت عليه لان عدد المصريين الذين صاروا اكفأ علما وأخلاقاً للاشتراك في أعمال الحكومة على مبادىء التمدن — إزداد ازدياداً عظيماً في عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من أعلاهم إلى أدناهم أن تكون أعمال حكومتهم وإدارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها إذا عادت إلي مساوىء العهد الماضي تماماً . ولكن مع هذا كله لايخلو الامر من خطر على البناء الجديد أن يتداعي بنيانه إذا أبعد الذين بنوه ولا يزالون عماده دفعة واحدة عنه

« فمن الطبيعي والحالة هذه أن ينظر بعين الهم والقلق لاول وهلة إلى الاقتراح الذى فحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية في استبقاء من تبقيه وفى إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب . ولكننا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التي يمكن العمل بها وبحثنا فيها بهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيراً لان من يظن أن وزارة من الوزارات المصرية تقدم يوماً على إخراج جميع الموظفين الاجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية في ذلك . وحسبنا تصور الحالة التي تبيت فيها تلك الوزارة بعدما تعدم فجأة أعظم مستشاريها إختباراً وأكثرهم تحملا للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفوراً شديداً وانقلابهم عليها بعد انهيار نظام إدارتها حتى تحكم بانه ما من عاقل يلقى بنفسه عمداً في بحر هذه المصائب والمحن. ثم أن الامر لايقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه أيضاً أن يحسب حساب سخط الاجانب وخوفهم

فان الجاليات الاجنبية الكبيرة الغنية التى يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهيتها تقوم عليه حالا قومة واحدة لانها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين فى الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامي أو أي لقب آخر يلقب به فى المستقبل لا تكون له كلمة يقولها فى هذا الشأن . نعم إنه لا يكون له حق الامر والنهي على الحكومة المصرية ولكنه معتمد حليفة مصر وأسمى الاجانب مقاماً فى مصر وحامي صوالح الاجانب فيها . فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصري أن يكون على صفاء واتفاق معه . فالمؤثرات التي من شأنها منع الوزراء المصريين عن الافراط والتفريط في استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جداً . هذا وناهيك أن سرورهم العظيم بعلمهم أن ذلك الحق هو حقهم وأن الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لا ليأمروهم وينهوهم يزيد رغبتهم فى الاتكال على مساعدتهم ولا ينقصها

« إذ مامن مصرى عاقل يتمني بجد أن يستغني عن مساعدة الاجنبى لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن إلى زمان طويل . لكن المصريين عامة يعتقدون — وهم مصيبون في اعتقادهم . أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحياناً وخصوصاً في السنين الاخيرة وهم معتصمون بهذا المبدأ : وهو أنه لايجوز تعيين بريطاني أو أجنبي آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يتطلعون إلى الزمان الذى يعين فيه رجال من أبناء وطنهم في وظائف الحكومة كلها أو جلها ويشعرون بأن التقدم فى هذه الجهة كان أبطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم لايريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع احترامهم وكثيرماهم . وكذلك يأبون أن يمنعوا من استخدامهم غيرهم من المضارعين لهم فى كفاءتهم في حكومة بلادهم فى المستقبل .

« بذلنا جهداً كبيراً لنعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية فاعدت لنا مصلحة الاحصاء كشوفا تبين كيفية توزيع جميع الوظائف في

ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠ وطلبنا من كل وزارة بيانا لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها إلى بعض في سني ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠

« أما كشوف مصلحة الاحصاء فقد قسمت الوظائف إلى وظائف ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كنتراتات) ووظائف ماهياتها شهرية ، وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الثلاثة ظهورات) أما القسمان الاخيران فالمستخدمون ٩٨٫٥ فى المائة منها مصريون ولذلك تكون المزاحمة فيها غير زائدة

« وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين من إنعام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم لانا إذا ضربنا صفحاً عن مناصب الوزراء السبعة وموظفي الديوان السلطاني ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الاوقاف — وهذه وظائفها كلها بيد المصريين وحدهم ماعدا واحدة أو اثنتين منها فالمصريون يتقلدون ٨٦ فى المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ فى المائة من الرواتب. وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ فى المائة من الوظائف ويقبضون ١٩ فى المائة من الرواتب . وغير المصريين والبريطانيين يتقلدون ٨ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ فى المائة من الرواتب . وفي بعض الرسوم الاحصائية التي رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت الوظائف ست درجات ، الثلاث الاولى منها تختلف رواتبها من أدنى راتب إلي ٧٩٩ جنيها مصريا في السنة وتسمي الوظائف الصغيرة ، والثلاث الاخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ ج . م إلى ٢٩٩٩ ج . م فى السنة

« فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج . م إلى ٤٩٩ ج . م وينحط نصيبهم إلى أكثر من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٩ ج . م إلى ٧٩٩ ج . م والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحاً فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم إن نصيب المصريين يرتفع حتي يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ ج . م إلي ١٤٩٩ ج . م

ولكن ذلك راجع إلى وزارتي الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون اماوزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٣٢ غيرهم وراتب كل منها أكثر من ٨٠٠ ج . م . نعم إن في هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها في الوقت الحاضر ولكن إذا كان المصريون سيصيرون مسؤولين عن إدارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدبير أحسن من التدابير الحالية لتدريبهم وإعدادهم لتقلد أعمال هذه الوظائف الكبيرة

« أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود في سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط لان تقييدها في السجلات غير كامل ولكنها كافية لادراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الاجمال فقد زاد عدد العنصر المصري فى مجموع الوظائف من ٤و٤٥ فى المائة سنة ١٩٠٥ إلى ٥و٥٠ فى المائة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده في الوظائف الكبيرة نقص من ٧و٢٧ فى المائة سنة ٩٠٥ إلي ١و٢٣ سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين فى قسم تلك الوظائف عينها من ٢و٤٢ فى المائة إلى ٣ و٥٩ فى المائة من المجموع كله

« أما الخطر فهو من الجهة الاخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفاً من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة فيكون ذلك مصيبة عظيمة ولكننا نستبعد جداً أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال : أولا لان صوالح مصرية كثيرة مثل مصلحة الموانىء والسكة الحديدية والجمارك والاشغال العمومية ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الانكليز وغيرهم من الاوربيين فى وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفى الخبرة اللازمة لها . فهؤلاء الموظفون الاجانب لايشعرون بأن تغيير حالة مصر السياسية أثر فى مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم الذين يتقلدون مناصب إدارية محضة

ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لانهم يسألون أنفسهم قائلين : ترى هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن فى استعمالنا لسلطتنا ؟ وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم فى سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة (المحسوبية) وترقية الذين يستحقون الترقية لا الذين يوحى إلينا بترقيتهم وأن ننجح فى ذلك باستمرار ناعليه. فمثل هذا الخوف طبيعى وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم فى المستقبل لانهم لا يكونون مثل أولئك الاوربيين القلائل الذين كانوا فى خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والاهوال فى سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق إلى مصر إصلاح . ومع أنهم كانوا في أحوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا نفوذاً ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والاكرام . أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون فى مصر اليوم فانهم يكونون فى بلاد اختمرت بالتأثيرات الاوربية وتعودت الجري على أساليب الحكم البريطاني ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصري يزيل مانعاً عظيماً يحول الآن دون نفعهم للبلاد وذلك لانه إذا لم يقف استياء المصريين وتضررهم من جلب الموظفين الاجانب عند حدهما خيف أنهما يؤديان إلى قطع كل تعاون حبى بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهما ليس الاشخاص بل النظام . إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يجلبون إلى مصر رغم أنفها ويجعلون فيها عمالا للسؤود الاجنبي وعلامة عليه فاسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يعدون آلات بيد حكومة أجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الاكفاء فيها . والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين فى الادارة والضباط البريطانيين فى الجيش غير مكروهين شخصياً بل أن أكثرهم محترمون ومحبوبون أيضاً عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لاربابها ولا سيما إذا اقترنت باللطف والكياسة . فاذا تأمل الانكليز الموظفون فى الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا ، ومامن شيء يوجب العجلة

فالمرجج أن كثيرين منهم يبقون فى وظائفهم وما من خدمة يخدمونها بأشرف من من هذه الخدمة وهي إنشاء شركة حبية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتي ينجحوا فى أنظمة الحكم الذاتى

« ولكن وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب جملة وبسرعة أمراً غير منتظر فانه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغني عن خدمتهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد فهؤلاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء إذ لا شيء يكدر صفو العلاقات بين الانكليز والمصريين فى المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم فيجب فى كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالي يعطى الموظفون المصريون إذا أحالتهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشاً طيباً مناسباً لطول مدة خدمتهم وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ولكن يلزم مراعاة لتغيير الاحوال أن يوضع تدبير خصوصى لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم فى الخدمة قضاء مبرماً وكذلك الذين يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغني الحكومة عنهم . والمعتاد الآن أنه إذا أراد موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للاحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على ما نحن فى صدده بعد تغيير شروط الخدمة تغييراً جوهرياً بل يجب أن يترك للموظف حق الخيار بين البقاء فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد فأذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إلزاماً

رابعاً — التحفظات لحماية الاجانب

« تستثنى المذكرة فى البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئين من المبدأ العام القاضى بان تكون الحكومة المصرية فى المستقبل حرة فى تعيين الوظائف التي توظف غير

المصريين فيها وهما علاوة على ما فى الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالى وموظف فى وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فى ماله مساس بالاجانب « بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ». ورب قائل يقول بعد الذي تقدم ذكره فى هذا الشأن وما الذي أوجب إستثناء هذين الامرين . فالجواب عن ذلك أن المسؤوليات الخصوصية التي تلقى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الاجانب . فالامران اللذان يهمان الدول الاجنبية التى يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الاجنبية هما إقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضاً فى كل رؤوس الاموال والمشروعات الاجنبية فى البلاد ، وسلامة أرواح الاجانب وأملاكهم . فلضمان هذين الامرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الالحاح طالبة إبقاء بعض المراقبة الاجنبية . وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فاذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها إلى دولة أخرى غيرها أو إلى فريق من الدول لتحل فى ذلك محلها

«ومن المبادىء الاساسية التي تبنى التسوية المنوية عليها منح كل سلطة تلزم لضمان ان صوالح الاجانب فى مصر ، لحمل الحكومات الاجنبية على الاطمئنان والايقان بان حقوق رعاياها تحترم . وهذا هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبيرين المشار إليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لان الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها ، والواجب على الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها مساس بالاجانب. وقد وصفت وظيفتاهما وصفاً إجمالياً فى المذكرة وسيحدد مدى اختصاصهما تحديداً دقيقاً عند تحرير المعاهدة لاننا اكتفينا هنا أيضاً بالاتفاق مبدئياً وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية

« وهذا يصدق أيضاً على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خول المعتمد البريطاني في بعض الاحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الاجانب . وقد كثرت المناقشة فى ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكي يمنعوا هذا الحق من أن

يتحول إلى حق منع عام في التشريع المصرى وهذا مالم نكن نريده . ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعييناً مدققاً ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين فى المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكنا إذا جردناها من غواشيها الفنية والاصطلاحية بقى هنا ما يأتي :

« وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها كيفما التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات الامتيازات فى بلادها بلا مصادقة منهن وإن تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحيانا في تلك المصادقة . وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائما إلى تنقيص القيود التي تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضاً هوجزء من المشروع المنوي فى المذكرة ولكن ذلك غير ممكن وليس المطلوب إزالة القيود الكلية . وهى مادامت فلاغني من وجود من يكون له حق استعمالها . وهذا الحق الذي يقصد به ضمان صوالح جميع الاجانب المشروعة تمنحه مصر على ما في المشروع الذي تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هي بريطانيا العظمى

(د) — السودان

« إن المشروع الذي تضمنته المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان — البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً فى الاتفاق الانجليزي المصري المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (*) وليست كحالة مصر التي لا تزال غير معينة . فلهذه الاسباب أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه ولكن منعاً

(*) — إن هذا الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه « يحق » لبريطانيا العظمى « بحق الفتح » « أن تشترك فى تعمير السودان وإدارته وترقيته » وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على

للخطأ وسوء الفهم بمصر فى غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد ملنر الكتاب التالى إلى عدلى باشا يكن لما أرسل إليه المذكرة وهو :

« ١٨ أغسطس ١٩٢٠

« عزيزي الباشا

« بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى أنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكني أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأي اللجنة وهو أن موضوع السودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافا عظيماً في أحوالها ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر

« إن السودان تقدم تقدماً عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه أ لا يسمح لاي تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية بأن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة

« على أننا ندرك من الجهة الاخرى أن لمصر منفعة حيوية فى إيراد الماء الذي يصل إليها ماراً فى السودان ونحن عازمون أن نقترح إقتراحات من شأنها أن

السودان وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التى يسري عليها نظام الامتيازات ولذلك نص فى هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة « لايسري إلى أي جهة من جهات السودان أو يعترف به فيها » وأن لا يقيم قناصل الاجانب في البلاد بلا رضاء الحكومة البريطانية . أما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها إلى شخص « الحاكم العام » الذي يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوى مصر والذي يكون لمنشوراته قوة القانون

تزيل خوف مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة لامضاء « ملنر »

« ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالايجاز الاسباب التى نرى أنها تقضى باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادىء التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التى يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

« إن الاكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود وفي كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس أوقبائل يختلف بعضها عن بعض إختلافاً عظيما ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أماعرب السودان فيتكلمون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين والاسلام آخذ في الانتشار في السودان حتى بين الاجناس غير العربية من أهله وهذه المؤثرات تلطف ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ، ولكنها تقوى عليه بعدما زادت تذكارات سوء الحكم المصري الماضى قوة وشدة

« أما الروابط السياسية التى ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائما روابط واهية . فان الفاتحين المصريين اجتاحوا أقساما من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعاً حقيقياً ولا أدعمته فيها وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعاني . وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة كبيرة على البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدى التى قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب فى أوائل العقد الثاني من ذلك القرن. ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلا فى مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالا طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التى كانت عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة وتسلمت الايدى البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد

بريطانيين فى سني ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية فى سنة ١٨٩٩ لان الحاكم العام وإن كان يعينه سلطان (وسابقاً خديوى) مصر فالحكومة البريطانية هى التى ترشحه وكل مديرى المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدما عجيباً مادياً وأدبياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام . لاننا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضية بساطة هذه القضية وهى إدخال المبادىء الاولية لحكومة منظمة متمدنة الى بلاد أهلها لايزالون فى أول عهد السذاجة حكمنا أن النجاح العظيم الذي نجحته بلاد السودان فى المدة الطويلة التى كان فيها السر رجنلد ونجت حاكما عاما عليها يعد أمجد صفحة في تاريخ الحكم البريطانى على الشعوب المتأخرة ، أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلا فيما ندر

« غيرأنه وإن تكن مصروالسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين فلمصر مع ذلك منفعة عظيمة جداً فى السودان وهى أن النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجري مسافة مئات من الاميال في بلاد السودان . فمن أهم الامور لمصر منع أي تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أوأن يمنعها من إصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليوني فدان وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد مايرد منه للري عما هو عليه الآن وقد كانت كمية المياه التي يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لاجل تقدمهم وقد يفضى ذلك إلى التضارب بين صوالحهم وصوالح أهل مصر . ولكن الامل وطيد فى أنه إذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لري كل الاطيان التي يمكن أن تحتاج إلى الري سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للري مسألة باعظم مكان من الاهمية والقضايا التى تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة

الاولى وأيضا من رجال ينوبون عن كل البلدان التي لها علاقة بهذا الامر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط

« ولتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن يكون بينهما رابطة سياسية على الدوام . ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر. فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها . يحق لها أن تكون كذلك أيضاً ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها فى آخر الامر. و يكفيها لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التى عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقي والتقدم مستقلا عن مصر

« والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية بل الواجب القاء مقاليد إدارته بقدر الامكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لاتلائم السودان على الاطلاق وإنما تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع، لقضاء الاعمال الادارية البسيطة التى تحتاج إليها البلاد فى الحالة التى هى عليها من التقدم لان ذلك يقلل نفقاتها ويزيد فى كفاءة رجالها وحسن إدارتها والموظفون الآن من أهل البلاد لايزالون قلال العدد فى جانب الذين يؤتى بهم من مصر وهؤلاء لايحبون الخدمة في السودان ولكن هذه الصعوبة ستذلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد عدد الذين يصيرون كفأ من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلى إلى أمر التعليم حتي لا يرتكب فيه الخطأ الذى ارتكب فى مصر بادخال نظام إليها لا يؤهل التلاميذ لعمل

يذكر سوى الاعمال الكتابية والوظائف الادارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام فى الحكومة. فليس في السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى فى السودانيين القابلية والميل إلى الاعمال الاخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة إذ حاجة تلك البلاد الآن هى فى الترقي المادي وفى وسعها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الاتقان

« إن القواعد العسكرية التى لاتزال تستخدم فى السودان كبيرة جداً . نعم أن وجود جيش كبير في تلك البلاد كان لازماً لاتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها ولكنا نرى أن الزمان قد حان لاعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك . ثم أن وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصري لاتزالان مجتمعين في شخص واحد وكانت الاسباب التى تقتضى ذلك وجيهة فى الماضى ولكن لايمكن الدفاع عنها إذا أريد أن يكون الحال كذلك دائما ولذلك يجب تعين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة

« ويقال بالاجمال أن الغرض الذى ترمي إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن إرتقاء السودان ارتقاء مستقلا وصوالح مصر الحيوية فى ماء النيل . فلمصر حق لاينازع فيه فى الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها. فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الاحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل. ورأينا أن هذا التصريح يفي بالغرض المقصود إذا تم فى الوقت الحاضر

هـ — زيارة أعضاء من الوفد لمصر

« وبعد انتهاء المناقشات التى أسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلي باشا أيضاً من لندن إلى باريس . ثم سافر فى الحال أربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود وأحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف بك المكباتى وعلى بك ماهر) إلى مصر طبقا لما تم الاتفاق عليه لكي يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين في المذكرة .وكانت خلاصة المذكرة قد وصلت إلى الجرائد مع هفوات قليلة في تفصيلها قوبلت فى مصر بعبارات الرضى والاستحسان

« وحوالى ذلك الحين نشر فى مصر منشور طويل من زغلول باشا نوه فيه بصفة الوفد النيابية التي يمثل فيها الآن وبما لقيه من تأييدها وأشار إلى المساعي التى بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعياً أنهم اكتسبوا شيئاً كثيراً من الميل والعطف فى البلاد الاجنبية . ثم استطرد إلى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الاصرار على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الامر إلى زيارة الوفد المصري للندن والمناقشات التى جرت فيها وأعلن فى الختام أن الاقتراحات التى نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الامة على يد رسل منتدبين لذلك فاذا قوبل المشروع بالاستحسان عين ممثلون للمفاوضة فى عقد معاهدة على القاعدة المقترحة

« ولخلو هذا المنشور من الجزم يظهر أنه أضعف الحماسة التى استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة وإعلان التسوية فى بادىء الامر . ولكن لما وصل الرسل الاربعة إلى الاسكندرية فى ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب وأنعش وصولهم التفاؤل فى النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية إلى زغلول باشا أعربت فيها عن « ثقة البلاد كلها » بالوفد وعن الحماسة الغالبة على الجمهور وظهر فى ذلك الوقت دلائل الفتور فى الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين

والمصريين مدة من الزمان ولاحت تباشير المصالحة فى كل مكان

« صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة فى أول الامر وقال الناقدون إن الاستقلال المنوي لمصر ليس إستقلالا حقيقياً واحتجوا خصوصاً على عدم إدخال السودان في المشروع . وقام في مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت الخديوى الذين وقعوا المنشور المذكور فانتهزوا الفرصة ونشروا فى الجرائد فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لايؤيدون إتفاقاً يضيق نطاق إستقلال مصر . ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيراً يذكر . ولما رأى أولئك الامراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعاً حسناً عند الناس عموماً تداركوا الامر بأن نشروا كلاماً يعفو أثره بما كانوا قد نشروه قبلا

« ولم يتصل رسل الوفد الاربعة بالعالم السياسى فى مصر مطلقاً . ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا في عملهم كاملى الحرية مطلقي الحركة . أما الخطة التى جروا عليها فكانت أنهم يدعون إليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكي يجتمعوا معاً ويتناقشوا فى التسوية المقترحة فاذا عادت هذه الجماعات من عندهم أبلغت الامر إلى جماعات أخرى فى الاقاليم فترد على الرسل الاربعة قرارات الموافقة والانضمام إلى القابلين . بحيث لم يمض أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن أكثرية جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التي عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة بهذا الاستحسان العام شهادة الباقين من أعضاء الجمعية التشريعية فى اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد في ١٦ سبتمبر وكان عددهم تسعة وأربعين عضواً فقرقرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات وامتنع إثنان من إعطاء رأيهما وعارض إثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسهما إلى الاجتماع فكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضواً من الواحد والخمسين عضواً الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية

« وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض النقط الخصوصية فى المشروع مع الرجاء بأنه متي عاد الوفد إلى لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط التى أهمها كان رغبة الناس إجماعا فى الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المحالفة

و — المقابلات الأخيرة مع الوفد المصري فى لندن

« وعاد الرسل الاربعة من مصر إلى باريس فى أوائل أكتوبر وانضموا إلى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوربا وفي آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلى باشا إلى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الاربعة ماراأوه وخبروه فى مصر . وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للاخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأي المصري قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان وأن المساعى الكبيرة التي بذلت فى أول الامر لاثارة المعارضة إنتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلموهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم مايرغبون فيه من هذا القبيل تضييق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو : «أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد إتفاقات مع الدول لاجراء التعديل اللازم في نظام الامتيازات » وأهم من ذلك إلغاء الحماية رسمياً . وأوردا نقطاً أخرى أقل أهمية من ذلك فاتضح لنا أننا إذا أعدنا النظر في هذه الامور كلها إضطررنا إلى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث ولاسيما بعد ما أوضحنا لاعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن

أن يكون نهائياً على كل حال . وأن كل مايسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد إذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادىء التى تناقشنا فيها قبولا عند الرأيين البريطاني والمصرى . أما النقط التى قدمت الآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقط التى لا بد من أن تعرض للبحث بين الطرفين فمحاولتنا أن نعين من الآن مايقر عليه القرار أخيراً من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضرراً كبيراً في نجاح سيرها أيضاً

« وقد لخص اللورد ملنر رأي اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة الثانية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفمبر وهو كما يأتي :

« رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل

« ويظهر من الاخبار التى عاد بها إلينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيراً أنها تدل على أن هناك جمهوراً كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة فى مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا إن فى المذكرة نقطاً يرغبون فى تعديلها وأنهم يرغبون أيضاً في إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط . وأنى فى غنى عن الاسهاب فى الكلام على هذه النقط اليوم لان أعضاء اللجنة مجمعون رأيا على أن لافائدة من المناقشة فى التفاصيل الآن

« والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادىء العامة التى يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق إذا قر القرار عليه إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائما . وفى تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التى قدمتموها على أثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التى يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضاً أن نمنع الاقتراحات التى ليس فيها مناقضة

واضحة لجوهر الاتفاق المبين فى المذكرة التى تحتاج فى حالتها الحاضرة إلى توضيح وإمعان قبلما تحول إلى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا إذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لانكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا أن نجتنب الآن إبداء أي رأى فى النقط الجديدة التى عرضوها أخيراً مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض . نعم لابد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية

« والامر الذي يهمنا الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير فى الرأي العام هنا وفى مصر حتى يستحسن التسوية على المبادىء التي استحسناها نحن وأنتم . وأعظم من ذلك كله أن نغرس ونقوى بكل وسيلة ممكنة أو اصر الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها والتي يجب تعميمها بين الفريقين إذا شئنا أن تفضى مساعينا إلى الغاية المطلوبة فان ذلك كله أهم جداً من المناقشة فى التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فاننا نأمل أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بانجازه بأسرع ما يمكن يؤدي إلى هذه الغاية . ومما يماثل ذلك فى الاهمية أن تنتج مساعيكم فى مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعترف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى الآن. ولكن من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن فى مصر أناساً كثيرين لم يشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب. فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أماني الشعب المصري وأنكم بمقاومتكم سوء الظن وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن فى النفوس بدلهما تعملون مالا يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التي نرغب فيها كلنا أشد الرغبة »

« فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة كما نحن شديدو الرغبة فى إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن مساعيه فى هذه السبيل تضعف جداً إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئاً من جهة التحفظات المطلوبة وبالاحض إذا

كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائياً . وقد أعاد القول الاخير مراراً وكرر هذه الآراء فى رسالة بعث بها إلى اللورد ملنر

« وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادر إنجلترا بعدها ولا بد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائماً على غاية المودة من البداية إلى النهاية ومع أننا افترقنا من غير أن نصل إلى اتفاق نهائي بل بقى كل فريق متمسكا برأيه فقد استنتجنا أن شروط الاتفاق المنوي وقعت وقعاً حسناً جداً فى مصر سواء قوبلت بتحفظات أو بغير تحفظات . وأن أكثر أعضاء الوفد كانوا شديدي الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام أخيراً ، شديدي الرغبة فى تحقيق ذلك

(خلاصة عامة)

« نظراً إلى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب وإلى طول تقريرنا الذي قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بجوهرية منه نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا إلى نتائجها فنقول:

« لما وصلنا إلى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد قمعت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر مظهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان « بالاستقلال التام » مبتدأ بالغاء الحماية التى كانوا يقولون إنها تضمن إبادة الجنسية المصرية ولكي يسوغ أنصار الحزب الوطني هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر إلى لندن بعد الهدنة وإبعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الاحكام العسكرية . ثم أن البنود الاربعة عشر التى أعلنها الرئيس ولسن أثارت آمالا في كل مكان ووعدت أمما أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبونها دونهم فزاد ذلك فى استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الاتراك وما حام حول مستقبل الخلافة من الريب

والشكوك وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فان عدداً كبيراً من الموظفين الواسعي الخبرة أخلوا مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون إلا اليسير من النظام المتبع الذي حفظت به الرقابة البريطانية في عهد اللورد كرومر من غير أن يجرح إحساس المصريين . نعم إن عمل الادارة في زمن الحرب خليق بالشكر الجزيل ولكن الضرورة اقتضت تقديم الصوالح البريطانية على الصوالح المصرية ولو بعض الشيء وإلى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن ميله إلينا شديداً . ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضي . وصارت الاحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام باعمال الادارة .وكان القنصل الجنرال (الوكيل السياسي) قد صار معتمداً سامياً وهو القائد العام أيضاً . وظل الوزراء المصريون في مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الادارة في هذه الاحوال مضطرة إلى أن تقوم باعمالها رغماً من مقاومة تكاد تكون عامة ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة في جانب كبير من عملها التنفيذي

«وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذى كان متبعاً قبل الحرب ولا باصلاح إدارى محض بل لا بد من تغيير جوهري يناسب الاحوال الجديده . ولكن الهياج الذى ثار على « الحماية » زاد الصعوبة فى إيجاد سياسة يقبلها المصريون وتصان بها الصوالح البريطانية . فان كلمة « الحماية » صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين وأصروا على أن معناها هذا هو المعنى الذى فهموه لها فعاد الجدال إلى هذا الموضوع ضرباً من العبث واتضح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق مالم نتخذ خطة أخرى

« ومن حسن الحظ وجدنا بأن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الامل بأن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول إليه على مبادىء جديدة فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة

توجبها عليهم الحكومة البريطانية . ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما وتقرر إستقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمها بها نحن . وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك في فحص هذا الامر الذي حسبناه محتملا . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمحالفة توضع فوق كل المجادلات على الالفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائي للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

« وليس في اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد فقد عنينا أشد العناية كل مدة إحتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة تحت سيادة تركيا ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد إنعام النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائماً باعطاء مصر الحكم الذاتي . ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لايمكن إطفاؤها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا ويتهموننا بنقض عهودنا عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسؤول عنه

« غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير فجائي تام بنقل كل السلطة إلى أيد مصرية . وهناك صوالح بريطانية جوهرية لا بد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضاً من حماية عدد كبير من الاجانب المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء في مصر يجعل مركزها مختلفاً عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيداً

« أما الصوالح البريطانية الجوهرية فهي أن الوصلات الامبراطورية العظيمة التي تخترق الاراضي المصرية يجب أن لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبي وأن تكون ميسورة في زمن الحرب وللاغراض الضرورية في زمن السلم وأن لاتعود إلى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها . وأخيراً أن

لا تجري مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للامبراطورية البريطانية مجحفة بها . ولذلك فكل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذي للمندوب البريطاني فى مصر وتمكننا من إبقاء قوة داخل الاراضى المصرية لحماية وصلاتنا الامبراطورية وتتخذ التأمين الكافي على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية

« ثم أن حماية الحقوق الاجنبية مشكلة أشد تعقيداً . فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات أعظم كل القيود التى تشكو منها مصر الآن . فان تعدد الاقضية الناتجة عنها والتسهيلات التي تخول للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الاهلية ، كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام فى حين أن إعفاء الاجانب من الضرائب المقررة غير أموال الاطيان وعوائد الاملاك يشل يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها لانه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين وتعفي الاجانب منها . ولذلك بقيت الحكومة زمانا فى الماضى مضطرة الى أن تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومي والصحة العمومية مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفي لكل حاجات حكومة منتظمة . وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على إيراد كاف للخفراء الا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة الاحكام العسكرية

« فاتضح لنا أنه مامن حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة هذه القيود وإذا تركت وزارة مصرية تعانى مصاعب هددت الادارة الحالية بتوقيف دولاب أعمالها ، فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . وتراءى لنا أنه إذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح أن الحكومة المصرية تتعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الاجنبية يمكن أن يشلها إذا لم تؤيدها بريطانيا العظمي . فيرى من ذلك جليا أن منفعة مصر تقتضى إلغاء الامتيازات وإعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتنظر في القضايا الجنائية التي تتعلق بالاجانب كما تنظر الآن فى القضايا

المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمي . وهى لا تتوقع أن تفلح فى جعل الدول تنزل عن إمتيازاتها الحاضرة إلا إذا كانت بحيث تستطيع أن تؤكد لهم أن مصر تبقى قادرة على إيفاء ماعليها من الديون وأن أرواح الاجانب وأموالهم فى أمان . ولذلك وجهنا إهتمامنا إلى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكننا من إعطاء التأكيد اللازم . ولكي يحصل هذا الغرض ينبغي أن يكون فى المعاهدة بند يخول بريطانيا العظمى حق التدخل فى التشريع الذي يتناول الاجانب ويخولها أيضاً قسطاً من الرقابة على الادارات التي لها تأثير مباشر فى الصوالح الاجنبية

«وإذا استثنينا من هذه الاحتياطات اللازمة صوالح بريطانيا العظمي الخاصة وحماية حقوق الاجانب ، فاننا نرى أن تعاد حكومة مصر فعلا إلي ماكانت عليه نظريا مدة احتلالنا ، أي حكومة مصرية للمصريين . ولنا ثقة كافية بأعمال الاصلاح التى تمت في الاربعين سنة الماضية تحملنا على الاعتقاد بان هذه السبيل يمكن السير فيها الآن ونحن واثقون بنجاحها . ولكن يجب أن نعمل لها بكل جوارحنا وبروح الحب والرجاء ، ولا شيء يحتمل أن يؤدي إلى الفشل ، مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موجس شراً وتشوه مبدأ الاستقلال المصري وتوجب الريبة في صدق نياتنا وتفسد علينا غرضنا الاصلى وهو إعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الاكيدة بين البريطانيين والمصريين

« ولا نحاول إخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية في إدارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتي أيقنوا أن التبعة واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون إلى الاستغناء عما لا يستغني عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم . ومما يزيدهم إبطاء في ذلك علمهم أنهم إذا فشلوا فى أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لائتمارهم بأمر البريطانيين . ولعلم وزرائهم أن لاعمال الحسنة التي يعملها الموظفون البريطانيون فى

الحكومة يعود الفخر بها إلى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم في وظائفهم. وعندنا أن الجو كله يتغير تغيراً تاماً متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذي يرمون إليه لا أن يضلوا في سبيلهم حتى لا ينالوه. وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذي اختبرناه بأنفسنا في الاخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم. فانهم لما وثقوا بخلوص نيتنا أظهروا حسن استعدادهم حالا لقدر رأينا قدره وللاعتراف بصوالح بريطانيا الخصوصية في مصر وبانهم مدينون لها به من الشكر على أعمالها الماضية في البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها . ولم تضعف عزيمتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التي عاونونا على استنباطها . فلا ريب عندنا في أنهم موافقون بكليتهم على أعظم مزايا تلك التسوية وأنهم شديدو الرغبة في حمل أهل وطنهم على قبولها. والظاهر لنا أن الرأي العام متجه إلى هذه الوجهة لا محالة. وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التي كانت سائدة إلى عهد قريب ومالت البلاد إلى الهدوء والسكون. فالوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر لمصر إستقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى صوالحها الجوهرية ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلانه يحدد صوالحها تحديداً واضحاً ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك . وأما لمصر فلانه ينيلها ضمان بريطانيا العظمي لسلامتها واستقلالها

« فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا إبطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادىء التي حبذناها وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة

« هذا ونروم في الختام أن نسطر شكرنا لسكرتيري اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التي لا تثمن حق قدرها . فان المستر أ . ت . لويد أولهما اعتزل خدمة

الحكومة بعدخبرة سنين عديدة في مصر وفي وزارة الخارجية البريطانية . وذلك قبل أن تشرع اللجنة في عملها بقليل ولكنه أذعن إلى إلحاح رئيسنا عليه ورضى أن يصحبنا إلى مصر ويكون سكرتيرنا الاول فيها مع أنه كان المفهوم فى أول الامر بسبب واجبات أخري لاتسمح له بالبقاء فى هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا إلى إنكلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا

« ولما تركنا المستر لويد فى شهر مايو إجتمع شغل السكرتارية كله على المستر ا . م . ب . أنجرام من موظفى وزارة الخارجية (البريطانية) وكان قد صحبنا إلى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خصوصى للورد ملنر وكانت واجبات وظيفته فى الاشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيرة متقدة ومقدرة وكفاءة ونحن مدينون له دينا كبيراً على مساعدته

الامضاءآت

« ملنر . رنل رود . أوين توماس سسل . ج . ب هرست . ح . ا . سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ » . . إﻫ

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]
[illegible]

رد الحزب الوطنى

ولقد رد الحزب الوطني المصري على هذه القواعد رداً نشره فى كراسة بجميع اللغات ووزع منه بلا ثمن الالوف . وقدكان لهذا الصوت المحق تأثيراً كبيراً فى جميع الدوائر السياسية العالمية حتى في إنجلترا نفسها وهذا هو نصه :

جاء فى آخر مقدمته : لايفوتنا أننا الآن أمام تعاقد مع إنجلترا وهى دولة لها أساليب خاصة فى تفسير المعاهدات وتبرير الاخلال بها ويخطىء الذين يقولون بأن السياسة الانجليزية قدرجعت عن فكرة التوسع فى الاستعمار وبسط النفوذ ، ويكفى لدحض هذه الفكرة أن ينظر الانسان إلي ما أضافته إنجلترا إلى البلاد التابعة لها أو الواقعة تحت نفوذها وسيطرتها بمعاهدات الصلح الحديثة ولم يصدر من ساسة إنجلترا الرسميين ولامن حكومتها أي تصريح أو أي عمل من شأنه تبرير القول بعدول إنجلترا عن التوسع فى الاستعمار وبسط النفوذ كما يزعم البعض !

إن المشروع الذى قدمته لجنة ملنر يؤدي إلى اتفاق :

(١) — خال من المزايا بالنسبة لمصر

(٢) — يتضمن تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وإقرارا ضمنياً من مصر بهذه الحماية :

(٣) — ينظم هذه الحماية ويسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية !

(٤) — يتضمن إقرار الامة المصرية إتفاقية السودان المنعقدة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وسنتكلم على هذه النقط جميعاً ....

« النقطة الأولى »

« نقول إن هذه القواعد تؤدى إلى اتفاق خال من المزايا بالنسبة لمصر ولسنا في قولنا هذا مبالغين أو متسرعين فى الحكم لاننا نقدر أمام العالم وأمام التاريخ وأمام ضمائرنا وأمام الله تبعة إبداء الرأي فى هذا الشأن العظيم . ومن يقدر هذه التبعة حق قدرها لايستطيع أن يبالغ أو يتسرع في الحكم

« يقول انصار هذا الاتفاق أن المشروع يضمن لمصر المزايا الآتية :

أولا — الاستقلال

ثانياً — التمثيل السياسى

ثالثاً — المجلس النيابي

رابعاً — التخلص من الموظفين الاجانب

خامساً — حرية التصرف في المالية

سادساً — الجيش والاسطول

سابعاً — الغاء الامتيازات الاجنبية

ثامناً — دخول مصر فى عصبة الامم

« وسنبين فيما يلي أن لاشىء من ذلك يتحقق فى القواعد المعروضة من قبل لجنة ملنر …

أولا — مزية الاستقلال

« إن الذين قالوا بوجود الاستقلال فى قواعد الاتفاق جروا على طريقة لاتؤدى إلى حكم صحيح — ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكنهم ومهنهم إتبعوا جميعاً في بحثهم طريقة واحدة واعتمدوا على أدلة واحدة ثم وصلوا الى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال

« أغفلوا الكلام جميعاً على ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ثم تناولوا من بين حقوق إنجلترا الكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التي تريد أن ترتبها لنفسها على الارض المصرية ، وأخذوا في تصغير شأنها وقالوا إن لكل منها نظيراً عند بعض الدول المستقلة . هكذا قالوا ولكنهم لم يجرؤا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما يريدون أن يكون عند مصر حيال هذا المشروع .

« إن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها ، فاذ زالت من الدولة هذه الاهلية أو تحددت

دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا إستقلال !

« مثل الدولة المستقلة مثل الرجل الرشيد ، فله حرية التصرف وحده فى شؤون نفسه دون الخضوع لسلطان آخر ! وأما الدولة الفاقدة الاستقلال فمثلها مثل القاصر أو الشخص الخاضع فى تصرفه لمشرف فى بعض الشرائع ، فهى لا تملك التصرف بنفسها أو لا تملكه وحدها ، لان دولة أخرى تقوم منها مقام الوصى أو المشرف !

« فدع الآن جانباً حقوق الارتفاق التى تريد إنجلترا أن ترتبها لنفسها على أرض مصر . ثم فتش فى القواعد عن أهلية مصر السياسية فلا تجدها إلا معدومة أو على الاقل محدودة . تجد إنجلترا تقوم منها مقام الوصى فهي التى تدير سياستها فى الداخل إذ أنها أخذت لنفسها حق وضع النظام الداخلى للحكومة ، وهي التى تدبر سياستها فى الخارج لانها قيدت سفراءها ووكلاءها السياسيين بقيود تؤدى حتما إلى مباشرتها أعمالها الخارجية !

« أغفلوا الكلام على ميزة الاستقلال وأخذوا النص القائل « باعتراف إنجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية » وقالوا إن هذا النص إعتراف من انجلترا بالاستقلال ! بيد أن نظرة دقيقة فى نصوص القواعد تجعل الناظر يحكم بأن هذا النص معدوم الفائدة لمصر . ولكي نبين ذلك نقول :

١ — تقول الفقرة الاولى من البند الثالث :

« تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »

« ثم تقول الفقرة الثانية من البند الثالث :

« تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى وبين مصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها . . . إلخ »

« فهناك إذن شيئان : معاهدة ومحالفة ، والمعاهدة سابقة للمحالفة ، وما دام أن الاعتراف باستقلال مصر مشروط فى المعاهدة دون المحالفة التي تأتى بعدها في الترتيب

فلا قيمة للاعتراف وسنيين فيما بعد أن المحالفة المقصودة هي محالفة بنظام حماية مقررة .

٢ — إن الاعتراف بنصه هذا لاينصب على وصف السيادة وإنما ينصب على وصف حكومة الدولة . فان القانون الدولى يقسم الدول أربعة أقسام : فمن حيث تكوينها إلى دول بسيطة كفرنسا وإيطاليا أو مركبة كالولايات المتحدة وسويسرا ومن حيث سيادتها إلى دول تامة السيادة أو ناقصة السيادة . ومن حيث شكل حكومتها إلى ملكية وجمهورية . والملكية تنقسم قسمين مطلقة ودستورية . ومن حيث قوتها إلى دول كبرى ودول صغرى

« فالاعتراف الوارد فى النص لاينصب على غير شكل الحكومة ولو كان الاعتراف منصباً على السيادة لقيل : « تعترف إنجلترا لمصر بالاستقلال كدولة ذات سيادة تامة »

« أما القول بأن الغرض من الوصف هو بيان أن إنجلترا لاتتعاقد مع حكومة غير دستورية ، فهو قول مردود إذ أن معاهدات إنجلترا كثيرة وليس فيها هذا النص وفوق ذلك فان الغرض كان يتحقق باضافة وصف السيادة مع وصف الحكومة

« ٣ — على أن الاعتراف بالاستقلال وقت التعاقد لاقيمة له حتي ولو جاء صريحاً واضحاً مقصوداً به السيادة التامة ، إذ المعول عليه نتيجة العقد

« يشترط القانون الدولي لصحة إنعقاد عقد الحماية أن تكون الدولة المراد وضعها تحت الحماية حائزة للاستقلال التام ، حتى تكون ذات أهلية للتصرف فى سيادتها أو فى شطر من سيادتها للدولة الحامية . فمثل الدولة المحمية كمثل من يريد أن يبيع عقاراً له ، فشرط البيع أن يكون هذا المتصرف مالكا للعقار وقت إجراء العقد . وكما أن زوال الملكية عن البائع وانتقالها إلى المشتري هو نتيجة العقد ، كذلك فان زوال السيادة أو انتقالها إلى الدولة الحامية هو نتيجة عقد الحماية !

« وفى التاريخ السياسى أن فرنسا بعد أن أعلنت حمايتها لتونس في سنة ١٨٨١

نازعتها إنجلترا صحة هذه الحماية ، معتمدة على أن تونس لم تكن مستقلة إستقلالا تاما وقت تعاقدها مع فرنسا على الحماية كنص القانون الدولي . فاخذرجال السياسة فى فرنسا يقيمون الادلة على أن تونس كانت مستقلة إستقلالا تاماوقت التعاقد، وأوردوا ضمن أدلتهم تصريحات رسمية من رجال إنجلترا !

« ولقد قدمت لنا اليابان دليلا تاريخياً سياسياً على صحة مانقول إذ أنها عقدت فى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ . معاهدة مع أمبراطورية كوريا ، إعترفت فى أحد بنودها باستقلال تلك البلاد ، بينما جردتها فى بقية البنود من حقوق السيادة ، واعتبر العقد حماية بالرغم من خلوه من لفظها وبالرغم من النص الصريح فى العقد علي استقلال كوريا !

« وإذا كانت إنجلترا لاتحذو حذو اليابان فى الاعتراف باستقلال مصر فى المعاهدة والمحالفة كما اعترفت اليابان باستقلال كوريا فى معاهدة حمايتها ، فذلك لان إنجلترا تتمسك بحماية سنة ١٩١٤ وتعتبر إستقلالنا ضائعاً من ذلك التاريخ ، فلا يتأتى لها إذاً أن تعترف به اليوم !

« نخرج من هذه النقطة بأن القواعد المعروضة لاتشمل الاستقلال بل ولا تتضمن نص الاعتراف لنا بالاستقلال المنصوص عليه فى القانون الدولي

ثانياً — مزية التمثيل السياسى

« تقول الفقرة الاولى من البند الرابع :

« تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من قبل حكومته تعهد الحكومة المصرية بصوالحها إلى الممثل البريطانى . وتتعهد مصر بأن لاتتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لاتتفق مع المحالفة ، أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى . وتتعهد كذلك بأن لاتعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالصوالح البريطانية » !!

« إن القيود الثلاثة الواردة فى هذه الفقرة تجعل هذه المزية لاقيمة لها ! ! !

« فعلي مصر ألا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لاتتفق مع المحالفة ، والمحالفة هي المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من البند الثالث - وهي مجهولة البنود والشروط لنا إلى الآن ، بيد أنها في جوهرها محالفة على حماية كما سنبين ذلك — فمصر إذن ملزمة فى علاقاتها الخارجية باحترام محالفة الحماية . وعلى مصر ألا تتخذ خطة توجد صعوبات لبريطانيا الحاميه . وكلمة صعوبات لاحد لها . فلانجلترا بمقتضى هذا النص الواسع أن تدخل فيه أي عمل سلبيا كان أو إيجابيا من أعمال وكلائنا السياسيين فى الخارج

« وعلي مصر ألا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالصوالح البريطانية

« أي اتفاق ؟ ! على كل شيء ! سواء أكان هذا الاتفاق متعلقاً بالمسائل التجارية أم الصناعية أم الفنية !!! وليس خافيا أن مصر مع تركيا كانت محرومة فقط من عقد الاتفاقات السياسية ، وأما ماعداها فقد كانت حرة فى عقده !

« أما الصوالح البريطانية على هذا الاطلاق فلا حد لها ولا دائرة تحصرها فعلى سفيرنا المسكين أن يلاحظ صوالح إنجلترا نفسها وإرلندا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والهند والعراق وفلسطين وجنوب أفريقيا وباقى متملكات بريطانيا ومستعمراتها المبعثرة في جميع القارات والبحار !! وعليه مراعاة صوالح حلفاء إنجلترا وأصدقائها — كل هذه الصولح تدخل فى النص ! كل الصوالح من سياسية وتجارية واقتصادية وصناعية وحربية واستعمارية . . . . الخ !

« فهذه القيود الثلاثة الخاضع لها التمثيل الممنوح حقه لنا كما يستفاد من وضع النص تجعل هذه المنحة عديمة القيمة !

« وستأخذ إنجلترا الضمانات اللازمة لاحترام هذه القيود عند وضع أحكام هذ التمثيل — ولن تكون هذه الضمانات إلا بتعيينها للسفير ، أو باشتراكها ، أو باستشارتها فى تعيينه ! ولن تكون هذه الضمانات إلا بعزلها للسفير أو بتغييره أو بأبدا رإيها فى تغييره ! ولن تكون هذه الضمانات إلا بوجود مستشار لهـا في كل سفاره مصرية حتي يراقب خطة السفير لئلا يخالف المحالفة أو يوجد صعوبات لبريطانيا ! ولن تكون هذه

الضمانات إلا باشتراط ضرورة موافقة إنجلترا على عقودنا أو بعبارة أخرى على لزوم إقرارها عقودنا أو باشتراكها معنا فى عملنا !

« ولا ننسى أن إنجلترا هذه فى حل من عـدم بيان الصعوبات أو الصوالح لأن ذلك من أسرارها التي لا يصح لاحد الاطلاع عليها !

« فهذا التمثيل الممنوح لاقيمـة له إلا أنه سيكون باباً واسعا للنفقات الباهظة ، وسنرى أن نصوص هـذا التمثيل ستكون مؤيدة للحماية الانكليزية منفذة لمقتضى وجودها ! !

ثالثاً — مزية المجلس النيابي

« يأخذ أنصار المشروع هذه المزية من النص القائل :

« كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »

« ومن نص البند السادس من القواعد الذي يقول :

« يعهد أيضا إلى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل على أحكامه ويتضمن هذا النظام أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيـئة التشريعـية . وتقضى أيضا بحرية الاديان لجميع الاشخاص ، وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب » !

« إن إنجلترا تأخـذ بهذه النصوص حق التدخل فى أمورنا الداخلية فسيادة مصر الداخلية ليست إذاً ملـكا لهـا كما هو الحال فى الامم المستقلة استقلالا داخلياً وإنمـا هذه السيادة مشلولة بتدخل إنجلترا !

« إن الجمعية الوطنية المنصوص عليها فى المعاهدة هي التى ستضع القانون النظامي ويتحتم عليها أن تضعه . وأن هذه الجمعية ستضع قانوناً نظامياً ينص على مسائل مخصوصة !

« لو كانت المعاهدة تجري على قاعدة احـترام استقلال مصر الداخلي لاغفل مثل هذا النص فى المعاهدة ، وكان لمصر وحدها بمـالها من حق السيادة أن تحكم فى

ضرورة وجود قانون نظامي جديد ، وفى مشتملات هذا القانون النظامي !

« إن إنجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل فى أمورنا الداخلية فالقانون النظامي سيكون نتيجة المعاهدة ، نتيجة اتفاق بيننا وبين إنجلترا ! وليس هذا إلا افتياتا على سيادتنا الداخلية

« نعم — إننا نريد أن نغير قانوننا النظامي لانه لا يحقق مبدأ سيادة الشعب ، ولكننا لا نريد أن يكون التغيير نتيجة إباحة من انجلترا لنا ! ونريد أن نضع نصوص هذا القانون ولكن لا نريد أن يكون لانجلترا تدخل فى وضع هذه النصوص !

« وأننا لا نلاحظ هذه الملاحظة جريا وراء فكرة نظرية ، ولكن لان هذا التدخل من إنجلترا سيكون له نتائج خطيرة فى الحال والاستقبال إذ أنها بهذا الحق تستطيع أن تتدخل فى وضع القانون النظامى ، وفى تغيير نصوصه عند ما تحتم منفعتها ذلك !

« على أن هذه النصوص لا يمكن أن تؤيد مذهب القائلين بعزية المجلس النيابي من عدة وجوه !

« — إن الجمعية الوطنية التى ستضع القانون مجهولة لنا ، وهى لا تكون بالانتخاب العام ، ولو كانت كذلك لنص عليه ولقبت بأنها جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع العام . وإذا تقرر أنها لا تنتخب فأنجلترا ستجمع لنا أنصار سياستها من سكان هذا البلد لتشكل منهم جمعية وطنية تضع القانون النظامى المنشود! ولقد رأينا أن الصدر الاعظم الدماد فريد باشا عند ما عز عليه عقد مجلس المبعوثين ليعرض عليه شروط الحلفاء ، قد شكل جمعية وطنية من أنصار سياسته فأقرت فى الحال تلك الشروط !

« فاذا كانت الجمعية التي ستضع القانون هي جمعية من صنائع إنجلترا فلن يكون القانون إلا نوعا آخر من قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ، وقوانين الانتخابات المختلفة التي وضعتها حكومة الاحتلال !

« ب — إن هذه الجمعية الوطنية ستضع قانوناً نظامياً يتضمن أحكاما تقضى

« بالحماية الواجبة لحقوق الاجانب ولحرية الاديان لجميع الاشخاص »

« فانجلترا التي ستنقل إليها حماية حقوق الاجانب على اختلاف أنواعها من امتيازات وحقوق مالية واقتصادية ستتدخل لامحالة فى وضع القانون النظامى حتى تضمن حماية هذه الحقوق المختلفة ! وستضع نصب عينيها كل مايهم الاجانب وتتدخل فى وضع أحكامه محافظة على حقوقهم ! ولو توسعت إنجلترا في هذه الحقوق — وهي لابد متوسعة — لامكنها الاشتراك فى جميع مواد القانون النظامي !

« أما ضمان حرية الاديان فباب آخر يمكن لانجلترا أن تدخل منه إلى القانون النظامى !

« ج — إن إنجلترا رسمت لنا فى قواعد الاتفاق هذه الابواب العامة الواجب السير عليها فى وضع القانون النظامي ! وبالتدقيق فى هذه الابواب التى ذكرتها نجد أنها لم تدرج المبدأ نفسه ولكنها أدرجت فرع المبدأ أو تطبيقه من أحد وجوهه !

« فمسؤلية الوزراء فرع من سيادة الشعب ، وتطبيق لها ، فبدلا من أن يقول النص : « أحكاما تقضى بتقرير سيادة الشعب » قال « بمسؤلية الوزراء » مما يدل على أن المراد تقرير سيادة الشعب فى حال من أحوالها فقط دون الاحوال الاخرى !

« ان سيادة الشعب تقتضى تبعة الوزراء وتحتم أن تكون الامة وحدها صاحبة الكلمة العليا فى سن قوانينها على اختلافها ، فالنص قرر الشق الاول فقط دون الشق الثانى وهو الاهم ، الامر الدال على أن إنجلترا لا تريد بأي حال أن تكون الامة المصرية صاحبة الحق فى وضع قوانينها ! أضف إلى ذلك أن تبعة الوزراء قد تحاط بشروط تجعلها فى حكم العدم !

« وكذلك حرية الاديان فانها فرع من الحرية الشخصية . والحرية الشخصية تتضمن عدداً كبيراً من الحريات كحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الخطابة وحرية الفكر وحرية التعليم ! فكل هذه الانواع تدخل فى باب الحرية الشخصية

فالنص اقتصر على تحتيم احترام حرية الاديان دون الانواع الاخرى من الحرية مما يدل على أن إنجلترا مصرة على إبقاء قانون المطبوعات وقانون تحريم الاجتماعات.. الخ

« وينص البند التاسع من قواعد الاتفاق على :

« إن التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية »

« فهذا خرق كبير فى القانون النظامى ! فأن اتفاقات إنجلترا مع الدول ستتناول أشياء كثيرة لا حصر لها وستتوسع إنجلترا فى تفسير لفظة « تستلزمه » توسعاً ممقوتاً دون أن تكون ملزمة بابداء سبب اللزوم — فهذا التشريع مستثنى من اختصاص الهيئة التشريعية ، وهو إستثناء كبير فضلا عن أن إنجلترا ستجد فيه فى المستقبل باباً واسعاً لتمانع فى عرض أي قانون على الهيئة التشريعية بحجة أنه من مستلزمات إتفاقاتها مع الدول !

« هـ — إن القاعدة السابقة تفيد أن تشريع الهيئة التشريعية المصرية سيطبق فيما بعد علي جميع الاجانب فى مصر !

« فبحجة منفعة الاجانب التى هي من شئون انجلترا تستطيع هـذه أن تقف تنفيذ أي قانون تصدره الهيئة التشريعية ، ويكون لها حينئذ الرأي الاعلى فى قوانيننا

« وأن النص فى البند الثالث من الاتفاق الخاص بالقانون النظامى « على الحماية الواجبة لحقوق الاجانب » ونص البند السابع الذي يفيد أن تشريع الهيئة المصرية التشريعية سيطبق على جميع الاجانب: إن هذين النصين ستحقق بهما إنجلترا وجود هيئة تشريعية كالهيئة التى رسمها اللورد كرومر فى أحد تقاريره . أو كالهيئة التي وردت في التقرير الشهير للسير برونيت (مستشار الحقانية) وكلا المشروعين هادم للسيادة المصرية ، مقرر لسيادة إنجلترا علينا !

« و — إن حق تدخل إنجلترا لمنع تطبيق القوانين المصرية أو لمنع تنفيذها بحجة الاجحاف بالاجانب هو من أشد الضربات قسوة على الهيئة التشريعية خاصة

وعلى الامة عامة فأن القانون الذي تخرجه هذه الهيئة يكون دائماً عرضة لمنع تطبيقه او تنفيذه بحجة الاجحاف بالاجانب ! والاجحاف كلمة عامة لا حد لها تستطيع إنجلترا أن تفسرها حسبما تشاء !

« فهذه القيود الهائلة التى أحاطت إنجلترا بها هذا القانون النظامى قد تجعلنا نترحم فيما بعد على قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ومجالس المديريات

« أضف إلى ذلك كله القيود الثقيلة التى سنوضحها عند كلامنا فى المستشار المالى والموظف المرغوب فى إقامته فى وزارة الحقانية . فان هذه القيود ستجعل الهيئة التشريعية الموعود بها هيئة تمثيلية لا هيئة تشريعية محترمة الكلمة

« فمزية المجلس النيابي تكون على هذه الاعتبارات إذاً معدومة

رابعاً — مزية التخلص من الموظفين الاجانب

« تنص الفقرة السابعة من البند الرابع للقواعد على ما يأتي :

« الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة قبل العمل بالمعاهدة باى مدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة. وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى . وفى حالة عدم استعمال الحق المخول في هذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس »

« وهذا النص يفيد :

« ا — إن رغبة الحكومة المصرية مقيدة بصفة « ضابط » وصفة « موظف أداري » فلا يدخل فى النص غير الضباط والموظفين الاداريين ، ومن عداهم فهو باق أو أن الحكومة لا تملك إخراجه !

« لا تملك الحكومة إخراج الموظفين القضائيين ولا الفنيين ولا من لا تسميهم الحكومة الانجليزية موظفين أداريين وهم فى الواقع إداريون . ولا نظن أن لفظ

ضباط مع وصفهم باداريين يراد به ضباط الجيش وإلا لقيل : «الضباط العسكريون» !

« ب — وهذا الحق مقيد باشتراط غرامة كبيرة على الحكومة المصرية لكل موظف يترك الخدمة

« ج — والحق ممنوح لمدة سنتين فقط — وما دامت ثم غرامة ثقيلة فان ميزانية مصر ستضيق عن إخراج جميع الضباط والموظفين الاداريين فى مدة السنتين ! أللهم إلا إذا صرح المستشار المالى لمصر بعقد قرض !

« د — ليس خروج الموظف إلزامياً ، بل يصح أن ترغب الحكومة المصرية فى إخراجه ولا تتحقق رغبتها . وذلك يستفاد من النص القائل : « يجوز إنتهاء خدمتهم » فالجواز واقع على انتهاء الخدمة — ويستفاد الجواز أيضاً من قول النص « يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة » فالتعبير بلفظ « يتركون » يفيد أن الموظف لا يخرج من الوظيفة رغم إرادته !

« هـ — إحتفظت إنجلترا بوظيفة مستشار مالى ، ووظيفة موظف آخر هو موظف وزارة الحقانية . وقد عهد إليهما بكل الاختصاص الذي يحقق تحكم إنجلترا في كل شيء !

« و — أضف إلى ذلك كله أن إنجلترا باشتراطها بقاء أحكام التوظف الحالية إذا لم يستعمل هذا الحق الممنوح فى سنتين قد ضمنت إلى الابد بقاء الوظائف الانكليزية الاخرى والوظائف الادارية التي لم يستغن عن موظفيها فى بحر السنتين ! فلا توجد إذاً مزية للمشروع من هذه الوجهة !

خامساً — مزية حرية التصرف فى المالية

« هذه المزية معدومة منه أيضاً للاسباب الآتية :

« ا — تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع على ما يأتى :

« تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التى لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة

لاستشارته فى جميع المسائل الاخري التى قد ترغب فى استشارته فيها »

« ا — فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالى لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية

« ويفرض أيضاً إضافة اختصاصات صندوق الدين إلى المستشار . فوظيفة الاستشارة هي إذاً وظيفة دائمة لاموقوتة !

« ب — وما دام عندنا مستشار مالى فلا يهم البحث فيما إذا كان المقصود أن تقرر له الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التى تقول : « التغييرات اللازمة فى صندوق الدين » .

« لا يهمنا هذا البحث لاننا نعرف لغة إنجلترا عند تعبيرها بكلمة مستشار ! نعرف ذلك من تعريف اللورد جرنفيل لهذه الكلمة فى تلغرافه المشهور فى سنة ١٨٩٣ . ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذي ألفه اللورد ملنر واضع مشروع قواعد الاتفاق هذه ، باسم (إنجلترا فى مصر) فان القاموس السياسى الانجليزي يقول إن كلمة المستشار معناها « أمر يجب أن يطاع » !

« وأن إنجلترا لم تستخدم فى التعبير « لفظ مستشار » وفعل « استشار » إلا للادلال على مرادها !

« إنها تريد أن تقول لنا بهذا التعبير : « إنى أقصد المستشار الذي تعرفونه آمراً فى ميزانيتكم متصرفا فيها كما تحب وتهوي سياسة إنجلترا المالية ...! » . تريد أن تقول لنا : « إني أقصد معنى كلمة مستشار حسب قاموس سياستي ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها ، وأنكم تعرفون لغتى السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جرنفل وكتاب اللورد ملنر وسوابق عمل المستشار فلا يحق لكم أن تفسروها بغير لغتى ! وليس أدل على صحة ماتقوله لنا من أنها عبرت في الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على أنها تريد أحكاما مخصوصة لكل من اللفظين

« ج — إننا لم نفهم التعبير بلفظ « فى الوقت اللازم » الوارد فى النص ، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لانعرف المراد منه . ويلاحظ أن هذا القيد لايمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود ، وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على إنفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية . فهذا القيد الشامل لجميع البنود لايحتاج فى سريانه للاشارة إليه فى بند خاص

« و — إن إنجلترا هي وحدها التى استفادت من إيراد هذا النص في المعاهدة فانها ضمنت حق إيجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة فى تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله إلا برضائها

« هـ — ولاعبرة بما جاء فى النص من أنه : « يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى، التي ترغب فى استشارته فيها » — لاعبرة بهذا النص فانه من الجمل السياسية التى لاتؤدى المعنى الظاهر . وأن إنكلترا ماتعمدت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين فى هذه الجملة القصيرة إلا لتدلنا على مرادها الحقيقى من النص

« والذى يؤيد ذلك ماجاء فى أقوال عارضى المشروع من أن اللورد ملنر هو الذى حتم إدخال هذا النص وتشدد فى إبقائه ....

سادساً — مزية الأسطول والجيش

« من يسمع هذه الكلمات يظن أن الجيش والاسطول يكونان بيدنا !

« ليس المهم أن يكون الجيش وفير العدد والاسطول قويا ولكن المهم أن يكون أمرهما بيدنا نتحكم فيهما . فلايسيران ولايتحركان إلا بارادتنا . . فهل هذا يمكن أن يتحقق باتفاقنا مع إنجلترا ؟

« إن إنجلترا التزمت بتعضيدنا وألزمتنا بالدخول معها في كل حرب كما هومقتضى الفقرة الثانية من البند الثالث للاتفاق !

« فهى إذاً ستعقد معنا محالفة لهذا الغرض . لاجل أن تكون فى مأمن من

خطر التزامها تعضيدنا وفى اطمئنان على استعدادنا للقيام بالمساعدة المفروضة علينا إذا حاربت ، وعلى أن نقدم لها كل المساعدة التى فى وسعنا . فكيف إذاً تضمن هى ذلك ؟ لاشك فى أنها ستتولى تنظيم جيشنا وتدريبه وتوريد الاسلحة اللازمة له وكذلك الحال فى الاسطول ! فهى إذاً بحكم هذه المحالفة ستضع يدها على قوانا البرية والبحرية لتكون فى مأمن من مستلزمات المحالفة المنوية !

« إنا نقول ذلك الآن ! نقول إن الجيش والاسطول سيكونان تحت أمرة انجلترا وفى قبضة يدها وحدها ! لان المحالفة المنوية تقتضى ذلك وتقتضيه بحق ! فبما أننا سلمنالها بحق تعضيدنا وتعهدنا لها بتقديم المساعدة في حروبها على أعدائها كان لها أن ترتب حقوقاً على الجيش والاسطول لتضمن نفاذ أحكام المحالفة المنوية !

« لذلك لاتوجد مزية بالنسبة للجيش أو للاسطول ، اللهم إلا أن تعمل حليفتنا على زيادة الجيش وإنشاء بحرية لنا لتستخدمها في حروبها وتكليفنا نفقات باهظة يكون لها وحدها منها الغنم وعلينا الغرم !!

سابعا — مزية إلغاء الامتيازات الأجنبية

« لاندرى كيف يكتب أولئك الذين يبشرون بالمشروع ؟ فهم يسمون نقل الامتيازات إلى انجلترا إلغاء لها !. يسمون حصول انجلترا على حقوق بسبب هذا الالغاء المزعوم توسعاً فى سيادتنا !

« إن انتقال الامتيازات إلى انجلترا يضر بنا ضررا فاحشاً ! بل إنه وحده كاف لاضاعة استقلالنا إذا كان ثم شيء باق منه !

« إن انجلترا ستتحكم فى أمورنا الداخلية جميعا بحجة حماية الاجانب وستشل كل قانون ! وتتدخل فى كل قانون ! وتدوس كل نظام ! كل ذلك لحماية الاجانب ، وتتدخل فى البوليس والداخلية والقضاء والتشريع لحماية حقوق الاجانب ! فهل يسمى هذا الغاء للامتيازات ؟ أو الجدير به أن يسمى احتكار انجلترا لامتيازات الاجانب إحتكاراً لايكون بعده لمصر أي استقلال!

«إن الدول لا تملك دون إرادة مصر حق النزول لانجلترا عن هذه الامتيازات ذلك لان مصر طرفا وصاحبة منفعة فى الامر وعليها النزول مساساً سيئاً . لذلك فنحن لا نرى رأى الذين يقولون بحق الدول فى هذا النزول مادام فيه مساس بنا !

« أما القول بأننا كنا فى الايام السالفة نحتاج لمخابرة عدة دول وسنصبح بهذا الاتفاق الموضوع لانحتاج فى المخابرة إلا مع دولة واحدة — القول بهذا غير وجيه لان انجلترا أخذت منا بهذه الوسيلة حقوق سيادتنا كلها . وضمنت بقاء هذه الحالة باشتراطها فى الفقرة الثانية من البند الثامن أن يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب

« أما بقية الدول فماطمعت إصالة في الاعتداء على شيء من الحقوق الاصلية لسيادتنا وما كانت لتطمع فيها !

« فالامتيازات إذاً باقية وستصبح إذا تم الاتفاق بين فكي الاسد ولا يكون لنا أقل أمل فى إلغائها !

ثامنا — مزية الدخول فى عصبة الأمم

«إن كندا وأستراليا وأفريقيا الجنوبية ونيوزلاندا والهند أيضا ، كل هذه البلاد أعضاء أصليون فى جمعية الامم . فأنجلترا تريد بنا ماتريده بالهند فهل هذا يعتبر مزية فى شيء !

«إن إنجلترا تريد بناء ما أرادت بالهند! تريد أن تتمم بدخولنا فى عصبة الامم عقد مستعمراتها ! ولذلك تريد أن تربطنا بالمعاهدة والمحالفة المشروع فيهما معنا طبقا لقواعد هذا الاتفاق ! اذ أن من الشروط الاساسية للدخول فى عصبة الامم والبقاء فيها إحترام الاتفاقات المعقودة بين أعضاء العصبة !

« فلا مزية إذاً من دخولنا عصبة الامم وعلى الاخص متى كانت إنجلترا هي التى تريد أن تقدمنا لها كما قدمت قبلنا أو عضدت بقية مستعمراتها !!!

« إلى هنا بينا أن المشروع خال من المزايا . بل أن هذه المزايا الخيالية تخبىء لنا خطراً عظيما وشراً مستطيراً !

(ألنقطة الثانية)

« نقول إن قواعد الاتفاق تتضمن تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وإقرارا ضمنيا لهذه الحماية !

« أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ورتبت لنفسها حقوقا فيها بناء على هذه الحماية ، كحقوق تعيين الحاكم الشرعى وترتيب الوراثة ! وفى مؤتمرات الصلح حصلت من الدول على الاعتراف بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ المذكورة ، فهذه الحماية عزيزة عليها ومن أجل ذلك فهي متمسكة بها ، ولا تكتفى باستبدالها بحماية أخرى تبتدىء من تاريخ الاتفاق المنوى !

«و قد رأى اللورد ملنر نفور المصريين من الحماية فأراد أن يدخلها عليهم فى هذا الاتفاق بطريقة لايشعرون بها . ومن أجل ذلك ضمن القواعد إشارة إلى هذه الحماية دون أن يذكرها بلفظها كما أنه ضمنها أحكام هذه الحماية حتى يكون قبول المصريين للقواعد — وبعبارة أخرى للاتفاق المبني على هذه القواعد — إقراراً لهذة الحماية المدسوسة والادلة على ذلك كثيرة

« ا — جاء فى البند الاول من قواعد الاتفاق ما نصه :

« لاجل أن يبني إستقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً »

« هذا النص يفيد وجود علاقات سابقة على الاتفاق ويراد تحديدها بدقة — ولا يمكن أن يكون المقصود بالعلاقات الاحتلال الانجليزي الواقع فى سنة ١٨٨٢ ، لان هذا الاحتلال لا ينشىء علاقة قانونية بيننا وبين إنجلترا ، فضلا عن أن الحماية جبته . وإنما المقصود بالعلاقات هو ماتدعيه إنجلترا من وجود حماية لها على مصر ، نشأت بموجب إعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وباعتراف الدول بهذه الحماية فى معاهدة سيفر من انتقال السيادة العثمانية إليها ! أضف إلى ذلك أن هذا التعبير « تحديد العلاقات بدقة » هو نفس التعبير الوارد فى خطاب السير ملنر شيتهام إلي

المرحوم « السلطان حسين كامل » وفى خطاب السلطان إلى وزيرد الاول دولة رشدى باشا ، مما لايدع شكا فى أن المقصود بالعلاقات إنما هي حماية سنة ١٩١٤ . فقد جاء فى الخطاب الاول مانصه :

« وفى عزم حكومة جلالته (ملك بريطانيا) المحافظة على هذه التقاليد (يقصد ترقية شؤون الامة المصرية) بل إنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى تحديدا صريحا يؤدي إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتي »

« وجاء فى الخطاب الثانى مانصه :

« وإنا (السلطان) لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديداً واضحاً مما يترتب عليه إزالة كل سبب لسوء التفاهم » !

« ب — تنص الفقرة الاولى من البند الرابع على مايأتى :

« تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية . . . »

« ومعنى ذلك أن مصر تتلقى حق التمثيل الخارجى من اتفاقها مع إنجلترا لا من حكم القانون الدولى الذي يخول كل أمة مستقلة استقلالا تاماً حق التمثيل الخارجى بدون حاجة إلى اتفاق سابق مع أية دولة أخرى ! وأن تلقينا هذا الحق من قبل إنجلترا مظهر صريح من مظاهر بقاء حماية سنة ١٩١٤ . وقبولنا تلقى هذا الحق على هذه الكيفية يعتبر اعترافاً ضمنياً بتلك الحماية !

« ج — ينص البند الثاني على أنه لايمكن تحقيق الغرض الثانى المبين فى البند الاول وهو تعديل الامتيازات إلا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات

« والقيام بهذه المفاوضات من حق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة ، فقيام إنجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ . لاننا إذا سلمنا بالرأي القائل بعدم تمسك إنجلترا بالحماية ، لما كان هناك وجه شرعى لمباشرتها هذه المفاوضات بنفسها. إن مفاوضات إنجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذى احتفظت به

فى خطاب السير ميلن شيتهام إلى « السلطان حسين كامل »

« ولا يمكن أن يقال إن إنجلترا تتلقى هـذا الحق بالتوكيل أو بالتفويض من مصر ، لان التعبير بعبارة « لايمكن » ينفى فكرة التفويض أو الوكالة

« أضف إلى ذلك أن القانون الدولى لايعرف تفويضاً مطلقاً كهذا لايرجع فيه الامر فى النهاية إلى الدولة التى أعطت التفويض !

« فتسليم مصر لانجلترا بانها وحدها صاحبة الصـفة فى المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر إعترافاً ضمنياً آخر بحماية سنة ١٩١٤ !

« ومن مظاهر تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ عدم نزولها عن عزمها فى تعيين حاكم البلاد وفى تنظيم حق وراثة العرش !

« إن حاكم البلاد هو الذى تتمثل فيه شخصية الامة وهو مظهر قوميتها . باسمه تصدر القوانين وباسمه تنفذ . وهو الذى يختار رئيس الوزارة وبين يديه تؤدى الهيئات النيابية والجيوش البرية والبحرية يمين الطاعة لدستور البلاد . فتنصيبه يجب أن يكون بعيداً عن كل تدخل أجنبي . فاغفال قواعد الاتفاق النص على عدم تمسك إنجلترا بما أسندته لنفسها من حق تعيين الحاكم الشرعى ورضاؤنا بهذا الاغفال يعتبر اعترافاً ضمنياً منا بحماية سنة ١٩١٤ التى أخذت لنفسها بمقتضاها هذا الحق !—

« هـ — ينص البند السادس من قواعد الاتفاق على أنه

« يعهد إلى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر في المستقبل على مقتضى أحكامه . . . الخ »

« وهذا النص يفـيد تدخل إنجلترا فى أمورنا الداخلية ومن القواعد الدولية المسلم بها أنه لايجوز لدولة ما أن تتدخل فى شؤون دولة مستقلة لتضع لها نظاماً ماتسير بمقتضاه حكومتها فى شؤونها الداخلية إذ أن وضع النظام الداخلي للحكومة هو المظهر الوحيد للسيادة الداخلية

« ولايفوتنا أن نلفت النظر الى مسألة فى غاية الاهمية وهي أن إنجلترا باعلانها

الحماية على مصر جعلت لنفسها حق التدخل فى شؤونها الداخلية والخارجية إلى أبعد مدى . فالنص على وضع النظام الداخلى للبلاد مع تحديده ليس له معنى غير أن إنجلترا إنما تعطي المصريين بعض الذى أخذته لنفسها بالحماية . واقرارنا لذلك يعتبر إعترافاً ضمنياً بالحماية !

« ولقد أغفلت قواعد الاتفاق أمراً جوهريا ، وهو النص على عدم تمسك انكلترا بالحماية واعتبارها كان لم تكن . كما أنها أغفلت النص على عدم التمسك بما أخذته من الدول إعترافا بالحماية فى معاهدات فرساى وسان جرمان وسيفرو على الاخص ما نص عليه فى المعاهدة الاخيرة من انتقال السيادة التركية إليها ! ولا يفسر هذا الاغفال بغير تمسكها بالحماية . كما أن رضاءنا بالقواعد وفيها هـذا الاغفال يعتبر تسليماً ضمنياً بحماية سنة ١٩١٤ !

« وهناك مواضع أخر تؤيد حماية سنة ١٩١٤ ويعتبر إقرارنا لهـا اعترافا ضمنياً بتلك الحماية !

(النقطة الثالثة)

« نريد أن نبين فى هذه النقطة بأن القواعد ترمي إلى تنظيم حماية سنة ١٩١٤ وأنها تضع لهـا نظاما يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية !

« لقد جاء في خطاب السير ميلن شيتهام إلى المغفور له «السلطان حسين كامل» وفي خطاب هـذا الاخير إلى دولة رشدي باشا ما يفيد إرجاء تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر وما معنى ذلك إلا تنظيم الحماية !

« ولكي نبين أن الاتفاق المعروضة قواعده الآن لا يقصد به إلا تنفيذ تلك الرغبة نقول :

« يقول ديسبانييه فى كتابه « بحث فى الحماية » ص ٣١٧ ما ترجمته :

« إن المميز الاساسى للحماية هو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن البلاد المحمية ، وما عدا ذلك فانمـا هي قواعد تختلف بحسب ما تضعه الدولة الحاميـة من الشرائط

كمقابل لتعهدها بالدفاع ، أو هي على الاخص مزايا تستحلها الدولة الحامية لنفسها في نظير ذلك التعهد . وأن قيام الدولة الحامية بنفسها بمباشرة السياسة الخارجية للدولة المحمية أو رقابة الدولة الحامية على تمتع الدولة المحمية بمباشرة هذه السياسة ، ليس إلا حقاً من الشرائط والمزايا التى تكون للدولة الحامية »

« وقد عرف اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية الحماية فى خطبة له عن مصر فى مجلس الاعيان البريطاني فقال :

« إن معانيها تتفاوت فهي فى أقصى طرفيها سيطرة سياسية أو إدارية شديدة ، وفى الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيراً عن منطقة النفوذ السياسى ، ولكنها في جميع حالاتها تنطوي تحت مبدأ واحد : هو أنه يجب على الدولة الحامية أن تدفع عن الدولة المحمية الغارات الخارجية ، وتضمن حسن معاملة الرعايا الاجانب ، وحفظ أموالهم فى داخل البلاد ، والسيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية . أما الدرجة التى تبلغها الحماية فى التعرض لادارة البلاد الداخلية فلم ينص عليها قانون ما فيجب تقريرها فى كل حالة طبقاً لملابسات تلك الحالة » !

« من ذلك يتبين أن الركن الاساسى للحماية هو في نظر اللورد كرزون ما يقوله ديسبانييه . وهو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية . وهذا الركن متوافر فى قواعد الاتفاق !

« تضمن البند الثالث من القواعد فى الفقرة الثانية وجوب محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر — « تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » — فهذه المحالفة التى ستتضمن بالطبع مواد متعددة حققت لانجلترا الركن الاساسى للحماية !

« والتعبير بعبارة « تعضد مصر » لا يخرج المسألة عن حقيقتها إذ أنه لا يشترط أن يكون دفاع الدولة الحامية عن الدولة المحمية متصورا على جهود وقوات الدولة الحامية

« وأن هذا التعبير نفسه هو الوارد في البند الثالث من معاهدة (باردوا وقصر سعيد) المعقودة بين فرنسا وباي تونس فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، وبمقتضاها وضعت

فرنسا حمايتها على تلك البلاد كما أنه هو نفس التعبير الوارد فى البند الثالث من معاهدة « فاس » الرقيمة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ، المعقودة بين فرنسا ومراكش وبمقتضاها وضعت فرنسا حمايتها عليها

« أما شرط الرقابة على أمورنا الخارجية أو كما يعبر اللورد كرزون حق السيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية فتتوافر أيضاً بالقيود الواردة فى التمثيل السياسى

« لقد تكلمنا فيما سبق عن القيود الخاضع لها تمثيلنا الخارجي وهي قيود تؤدي كما بينا إلى تدخل إنجلترا فى أمورنا الخارجية بل إنها تؤدي إلى أننا لا نعمل عملا إلا بموافقتها ، وبهذا تتحقق السيطرة المشترطة في تعريف اللورد كرزون إذ أنها بحجة مخالفة المحالفة أو منع الصعوبات أو مراعاة الصوالح الانجليزية يمكنها السيطرة على كل شيء. بل أن الدول الاجنبية ستراتا مع هذه القيود غير أهل للتعاقد معها حتى لا يضيع وقتها فى مفاوضة تكفي إشارة من إنجلترا لذهابها عبثاً أو لقطعها بحجة التمسك بقيد من قيود التمثيل

« يقول الاستاذ مارسيل موى مدرس القانون الدولي العام بجامعات فرنسا منذ أكثر من عشرين سنة فى مؤلفه المنشور فى ١٩٢٠ والمسمى (القانون الدولى الحديث) ص ٦٤ ما يأتى :

« إن ضياع استقلال الدولة المحمية يظهر على الاخص في علاقاتها الخارجية مع الدول ، على أن كل تسوية ممكنة بخصوص ذلك . فقد كانت الترنسفال تحت الحماية الانكليزية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٨٤ وكان مظهر تبعيتها لانكلترا مقصور على مجرد إبلاغ إنكلترا نصوص المعاهدات التي تعقدها الترنسفال مع الدول الاخرى. وفضلا عن ذلك فقد استثنى من هذا القيد جميع المعاهدات التي تعقدها الترنسفال مع حكومة الاورنج »

« فيتبين من ذلك أن الحماية تتحقق بمجرد إبلاغ الدولة المحمية عقودها للدولة

الحامية وشتان بين حالتنا المنوية بهذه القواعد وبين مجرد الابلاغ

« أما اشتراط إنجلترا علينا أن نعهد بصوالحنا إلى الممثل البريطانى عند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته ، فذلك مظهر من مظاهر وجود الحماية . نعم لقد جرت عادة بعض الدول الصغرى أن تعهد برعاية رعاياها في جهة معينة إلى دولة ما باختيارها. غير أن سفير الدولة المعهود إليها لا تكون له صفة تمثيل الدولة صاحبة الرعايا في جميع شؤونها كما يكون ممثل إنجلترا عندما يعهد إليه بالصوالح المصرية، وفوق ذلك فان مصر تكون ملزمة بمقتضى هذه القواعد بأن تعهد صوالحها إلى ممثل بريطانيا بخلاف الدول الصغيرة التي أشرنا إليها . وقد بينا أن انجلترا أخذت على نفسها حق حماية الرعايا الاجانب وحفظ أموالهم وبذلك يتحقق ماقاله اللورد كرزون فى تعريفه للحماية

« ومما يؤيد أن النظام حماية عدم تحديد مدة لا للمحالفة ولا للمعاهدة ، ولم يعرف التاريخ إلى الآن معاهدة أو محالفة أبدية بين دولتين متساوتين ...

« ويؤيد رأينا النص الوارد فى الفقرة السادسة من البند الرابع الذي يقول :

« نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمي وبين مصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين »

« والمحالفة المشار إليها هى المحالفة التي تضع الركن الاساسى للحماية وهو ركن تعضيد إنجلترا مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها

« ولا ننسى أن سفيرنا مضطر في علاقاته مع الدول إلى ألا يتخذ خطة لا تتفق مع المحالفة ، أي أنه يكون ملزما في إجراآته باتباع النصوص والمواد والمعاني التى ستشملها محالفة الحماية !

« وقبل أن ننتقل إلى الكلام على شيء آخر نلفت النظر هنا إلى اللغو فى قول الذين يمثلون حالة تعضيد انجلترا لنا التعضيد المشبه فى المحالفة بحالة فرنسا عندما أرادت

أن تتعاقد مع بريطانيا وأمريكا ضد عدوان ألمانيا . نقول إن هذا لتنظير من لغو القول لان تلك المعاهدة التى كان مشروعا فيها لاتزال نصوص مشروعها مجهولة فلا يمكن التنظير بها على كل حال !

« بعد ذلك كله ننتقل إلى بيان ما بقى من الحقوق التى أخذتها بريطانيا العظمي على مصر أو بعبارة أخري إلى بيان تنظيم الحماية !

« وقبل أن نتكلم على باقى حقوقها ، نقول إن هذه الحقوق لم تأت فى القواعد على سبيل الحصر كما يأتي :

« أولا — إن فى القواعد طائفة من الحقوق « تلزم لصيانة صوالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطي للدول الاجنبية » (الفقرة الاولى من البند الثالث) والحقوق المشار إليها بهذه الفقرة هي طائفة قائمة بذاتها كما يستدل على ذلك من إعطائها رقماً خاصاً فى البنود ، أما منطقة هذه الحقوق فلا حصر لها

« لانجلترا صوالح خاصة كما تقول ، ولا بد أن يكون من متعلقات هذه الصوالح زراعتنا وتجارتنا وصناعتنا . فهل معني ضمانة هذه الصوالح الخاصة أنها تطلب منا نوعا مخصوصاً من الزراعة أو تمنع نوعا آخر منها كما منعت زراعة الدخان ؟ وهل معنى ذلك أنها تريد حقوقا تتمكن بها من تعطيل الصناعة عندنا كما فعلت مرة عند ما أردنا غزل القطن داخل بلادنا فضربت على المغازل ضريبة تحقيقاً لصالح المعامل الانجليزية؟

« وهل يكون معني ضمانة هذه الصوالح أن تجعل لتجارتها ميزة على البلاد الاخر ، ويكون لها شأن فى جماركنا ؟ أللهم إن صوالح إنجلترا الكثيرة، فلا ندري ماذا تخبئه لنا السياسة الانجليزية فى طي هذه الكلمة الكبيرة !

« وللدول منفعة فى أن يعيش رعاياها فى أمن ، فهل معنى الضمانات التي نعطيها أن تتسلط إنكلترا على إدارة الامن العام حتى يأمن الاجانب شر العبث به؟ وللدول صالح فى حفظ الصحة العمومية فى البلد . فهل معني هذا أن إنجلترا تتدخل فى مسائل الصحة العمومية حتى يأمن الاجانب غائلة الاوباء والامراض المعدية ؟؟ . الخ

« ثانياً — إن قواعد الاتفاق المعروضة تتوعدنا فوق المعاهدة بعقد محالفة بيننا وبين إنجلترا . ومن المعلوم أن المحالفة هى مجموعة شرائط وبنود وستبدع إنجلترا أيما إبداع فى وضع هذه المحالفة وفى ترتيب الحقوق علينا ووضع القيود لمصر حتى لايكون بيننا وبين المستعمرات إلا الفرق الذي تراه إنكلترا لمنفعتها !

« ثالثاً — إن القواعد المعروضة هي بمثابة رؤوس مواضيع للاتفاق المنوي ، وهي تحتاج إلى تفصيلات ، ولا شك فى أن إنجلترا ستأخذ ما تستطيع أن تأخذه عند وضع التفاصيل

« فهذه المصادر الثلاثة ستستخدمها إنجلترا لمضاعفة حقوقها ومضاعفة قيودنا . وستفسرها كما تشاء سياستها ، وستصر على تفسيرها لكل منها ، وستقول لمندوبي حكومتنا الرسميين إذا وقفوا بينها وبين غرضها ما قاله اللورد ملنر لسعد باشا ، ستقول لهم : إما أن تقبلوا وإما أن ترفضوا !

« لقد تفاوض المستر تشمبرلن الوزير الانكليزي مرة مع الرئيس كروجر البويري ، وقدم التاريخ لنا بهذه المفاوضة درساً مفيدا عرفنا به مقدار تقيد السياسة البريطانية بالشروط التى تعرضها إذا كانت لا تكفي لتنفيذ جميع مراميها

« جاءت حكاية هذه المفاوضة فى كتاب (نفسية الشعب الانكليزى لاميل بوتمى) المطبوع في سنة ١٩٠٩ ، فقد قال :

« إن من المستحيل أن تتتبع المستر تشمبرلن الوزير الانكليزي فى مفاوضاته للرئيس كروجر البويرى بشأن عقد صلح بين بريطانيا من جهة ، وجمهوريتى الترنسفال والاورنج من جهة أخرى . فقد قدم المستر تشمبرلن شروطه الى مؤتمرات بلومفنتين فلما قبلها كروجر بعد المقاومة فى قبولها زاد تشمبرلن شروطه وطلب شروطاً أخرى . ولقد رأت الجمهوريتان تحكيم مؤتمر لاهاي فى الامر ، فأبت بريطانيا بالرغم من أنها كانت قد ارتبطت بالالتجاء الى هذا المؤتمر . وأخيراً تمسك المستر تشمبرلن بسيادة بريطانيا على الجمهوريتين بالرغم من أن مسألة السيادة كانت مفروغاً منها قبل الدخول

فى المفاوضة إذ أن بريطانيا فى مفاوضات كثيرة مع الترنسفال سابقة لهذه المفاوضة كانت تعترف صراحة بعدم وجودها »

« فهل للذين يرون بغير حق أن في القواعد مزايا أن يأمنوا على بقاء هذه المزايا المزعومة بعد أن يعرفوا حكاية المستر تشمبرلن هذه مع الرئيس كروجر ، لاسيما إذا كان اللورد ملنر حفظ لنفسه خط الرجعة باعلانه إلى سعد باشا بانه « يشك في صواب التساهل فى بعض الامور » وإذا كنا نعلم أن اللورد ملنر مكلف من حكومته بدرس الحالة والافضاء إليها بما يراه دون أن تتقيد الحكومة برأيه . . .

« بعد هذا البيان ننتقل إلى بيان الحقوق التي تأخذها بريطانيا بهذا الاتفاق المعروض

« بينا أن إنجلترا بهذا المشروع أخذت منا اعترافا ضمنياً بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأنها أصبحت منا بمنزلة الوصى باقرارنا لها حق التدخل فى شؤوننا الداخلية والخارجية كما أننا بينا أنها تصر على احتكار امتيازات الدول الاجنبية ليكون الاجانب علة تدخلها الدائم فى شؤوننا

« وبينا فيما قدمنا كثيراً من الحقوق التى رتبتها إنجلترا لنفسها فنحن لا نريد أن نعود إلى ما شرحناه ونكتفي هنا ببيان بعض الحقوق الهامة الاخرى:

« تنص الفقرة الثانية من البند الثالث على ما يأتي :

« تتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب — حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها — أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها إستعمال مالها من الموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية »

« فهذه الفقرة ظاهرة المعنى لا تحتاج إلى تفسير أو إفصاح ! تريد إنجلترا أن تأخذ منا كل المساعدة من رجال ومال وقوت ومواد حربية ، في الوقت الذي تقع فيه إنجلترا فى حرب تكون أموالنا ومحاصيلنا وأولادنا رهن إشارة إنجلترا ! ويكون

القطن وهو مصدر ثروة البلاد وقفاً على إنجلترا ! تأخذه حكومتنا منا لتعطيه لها وفقاً لهذا العهد ! وفى هـذا الوقت يسلب الفـلاح المسكين حاصلاته ومواشـيه لخدمة إنجلترا ! وفى هذا الوقت تعلن الاحكام العرفية فى البلاد وتعسكر الجنود الانجليزية فى مفترق الطرق وفى القرى والبلدان ، يعترضون المارة ويطلبون جوازات السفر من قرية إلى قرية أو من غيط إلى غيط ! وفى هـذا الوقت تسلب الحرية الشخصية بكل فروعها ، فلا كلام ولا كتابة ولا حركة ! وفى هذا الوقت يعم الشقاء ويتحكم البلاء ويقتل الغلاء الفقراء ومتوسطي الحال ، ونقع فى الحال الذي عرفناه وكرهنا الحياة لاجله ! ولن يكون الامر مقصوراً على حرب واحدة أو على دولة واحدة بل ستكون حالة أبدية لا تنكشف عنا ! . وما أكثر حروب إنجلترا وما أكثر أعداءها ! وما أكثر اشتباك صوالحها بصوالح الدول الاخرى !

« إن إنجلترا تشترط علينا كل المساعدة . فهل معنى ذلك أن تكون المساعدة طبقاً لقوانين البلاد أو تكون هذه المساعدة طبقاً للواقع ؟ هل نقدم لها من الجيوش ما يجيزه قانوننا أو تأخذ منا كل صالح لحمل السلاح حتى لو كان القانون يعفو عنه ؟ هل نقدم لها المال الذي فى خزانة حكومتنا أم نعقد القروض لسد الحاجة ما دام فى وسعنا عقد القروض ؟ هل نقدم لها القوت والمواد التى تفيض عن الحاجة أو يكون لها حق الارتفاق على كل شيء ؟

« لقد رأينا في الحروب المنصرمة أنها أخذت منا مئات الالوف من العمال فنقصت عندنا اليد العاملة نقصا هائلا ! ورأيناها تضع اليد على الحاصلات حتى كاد الجوع يعرف بلادنا ! فهل (كل المساعدة التى فى وسعنا) ستكون كذلك ؟

« وتضرب إنجلترا لنا المثل بالموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية . فهل تترك لنا إنجلترا هذه الموانيء والميادين والمواصلات فى يدنا مدة السلم ؟ أو يكون لها عليها الرقابة الدائمة توقعاً للحرب ؟ ستبين المحالفة المنوية لنا أنها ستراقب كل ذلك ، وأنها ستتحكم فى كل ذلك ، لان الرقابة والتحكم من النتائج

اللازمة للحق نفسه ! !

« قيل إن هذا التعهد قدمته مصر هدية لانكلترا حتى تتحقق المساواة وحتى لاتأخذ المحالفـة المنوية شكل الحماية !!!! قول ليس له سند من العقل ولا من القانون الدولى !

« أي مساواة فى هذا التعهدومصر تكون تابعة بقوة هذه المحالفة المنوية لحروب إنكلترا ؟ — أي مساواة ونحن لانستطيع أن تناقش إنكلترافي السبب الذيدخلت من أجله الحروب وجرتنا معها ؟ — أي مساواة ومن يملك وحـده إعلان الحرب يملك وحده عقد الصلح ولن يكون لنا فى الصلح صوت فتتولى إنكلترا عقده بنفسها مراعية صوالحها وحدها ؟ أي مساواة ونحن نصرح لهابوضع اليد على مرافقنا وقت الحرب ولا بد لهامن مراقبتها والتفتيش عليهاوقت السلم حتى تأمن عليها ؟ وأي كتاب دولى يقول بأن التعهدات تخرج عن شكلها القانونى ! لقد بينا أن الركن الاساسى للحماية يتوافر بتعهدالدولة الحامية بأن تعضد الدولة المحمية فى الدفاع عن سلامةأرضها وبينا أن ماعدا ذلك من الشرائط هي مزايا تستحلها الدولة الحامية فى نظير تعهدها هذا ! فهل هناك مزية للدول الحاميـة أسمى فائدة من هذه المزية ؟ أللهم إن الحق بين والباطل بين فكيف يحكمون ! ؟

« « ب — تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على مايأتى :

« تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية وصلات الامبراطورية الانجليزية . وتعين المعاهـدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة وتسوي مايستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ، ولايعتبر وجود هـذه القوة بأي وجه من الوجوه إحتلالا عسكرياً للبـلاد كما أنه لايمس حقوق حكومة مصر » ! !

« بهذه المنحـة ضمنت الحكومة الانجليزية بقاء احتـلالها إلى الابد وحولت الاحتلال العسكري الموقوت إلى إحتلال نظامى مؤبد . بهذه المنحة برئت ذمة إنجلتر

من جميع تعهداتها لنا بالجلاء . من سبعين عهدا ووعهداً كانت كالسرطان فى جوف سياستها المصرية !!

« وأن هذه المنحة مثيلا فى معاهدة (باردوا وقصر سعيد) المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) غير أن فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من انجلترا علينا ! فلقد بنت فرنسا حقها فى احتلال تونس على سبب موقوت ، وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطىء . كما أنها نصت فى المادة على إمكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق . أما معاهدتنا المعروضة فقد بنت الاحتلال على سبب دائم يبقى ما بقيت إنجلترا وما بقيت مصر ! لانه سبب يرجع إلى موقع مصر الجغرافى وهو الوصلة بين بلاد الامبراطورية. ومعاهدتنا لم تقرن الاحتلال بما يفيد وقتيته كما فعلت فرنسا ! !

« وأن هـذه الفقرة تكاد تكون تعبيراً صريحاً عن الحماية ؟ إذ من الممكن أن يفهم منها أن جميع الاراضى المصرية هى من الوصلات الامبراطورية ! ومعلوم أن السياسة الانجليزية تقول عن مصر إنها (طريق الهند). على أننا لو تركنا هذا التفسير المحتمل وقصرنا لفظ الوصلات على معناه الضيق فان هذه القوة تكون لحماية النيل وفروعه والرياحات الكبرى الصالحة للملاحة والطرق والسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وترعة الاسماعيلية الملحقة بقناة السويس وقناة السويس والجو والمحطات الكبرى والثغور ! فهل الارض المصرية تكون غير ذلك ؟ وأننا هنا نلفت النظر إلى أن المكان المراد تعيينه بمقتضى هذه الفقرة هو مكان المعسكر كما يستفاد من النص ! فالمفهوم أن الاحتلال يكون حتماً على جميع القطر المصرى بالرغم من تعيين المكان الذي تعسكر فيه جنود هذا الاحتلال ! !

« وستسوي المعاهدة حسب النص ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ولا بد أن يكون المراد بهذه التسوية وضع أحكام مخصوصة لهذه المواصلات التى بيناها

« أما القوة فلم يعدنا النص بتحديدها كما وعد ببيان مكان المعسكر فقد يترك أمر

تحديد القوة مرسلا فتستطيع إنجلترا أن تزيد قواها في كل وقت ولا ندري أين يكون مكان المعسكر ؟ وهل مجرد بيان المكان يمنع جنود الاحتلال من إقلاقنا في كل وقت تروح وتغدو فى البلاد أم هى ستبقي فى مكان واحد كالماء الآسن ! وهل يمكن أن نأمن على استقلالنا المزعوم وهذا الاحتلال مخيم علينا ؟ أللهم إننا فى العهد المنصرم لم يكن لانجلترا عندنا غير الاحتلال وكان عسكريا مؤقتاً غير شرعى فماذا يكون حالنا إذا أصبح حقاً ودائماً ؟! أما القول فى آخر الفقرة بان هذا الاحتلال لا يمس حقوق مصر فضلا عن أن المادة لم تقل (إستقلال مصر) فانه قول مبهم لا يؤدي إلى أي نتيجة فقد كان المفروض في الاحتلال القديم أنه ما كان ليؤثر فى حقوق مصر ، ومع ذلك فقد ابتلعتها به السياسة البريطانية !!

« ٥ — تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن :

« تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام »

« فهذا الموظف الذي تعينه مصر بالاتفاق مع إنجلترا ، أو بعبارة أخرى هذا الموظف الذي تعينه إنجلترا سيتدخل فى شئوننا الداخلية بالحقوق الآتى بيانها :

« ١ — له حق الاتصال بالوزير ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص أن يكون الغرض من تقرير هذا الحق فى هذه المعاهدة السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أي موظف مصري فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل إنجلترا إلى حد إدراجها فى المعاهدة وإنما الذي نفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال الدائم بعمل الوزير !

« عمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والاحكام القضائية والمسائل الادارية المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة . كل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر

المصري . فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشئون ، لا بالنسبة للاجانب فقط ولكن بالنسبة للمصريين أيضاً ، ولا ندري ماذا يكون حد هذا الحق ولا حدهذا الاتصال ! بيد أننا نستطيع قياساً على سوابق إنكلترا أن نقول إن هذا الموظف سيكون كل شيء فى وزارة العدل !

« ٢ — ويجب إحاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى ادارة القانون الذي يطبق علي الاهالى لعلاقته بالاجانب

«٣— ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام ! فهذا هو المستشار القضائى المعروف ، ومستشار الداخليـة المعروف ، بل هو يجمع فى شخصة جميع المستشارين الانكليز المعروفين . والفرق بينه وبينهم أنه معين من قبل إنجلترا فى مصر . أما المستشارون فكانوا يعينون ولو فى الظاهر من قبل الحكومة المصرية !

« فهل يوجد تدخل من إنجلترا فى أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هـذا التدخل؟ وهل بعد ذلك يقول بعضنا إن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمسها قواعد الاتفاق !

«ولا يفوتنا أن نلفت النظر إلى أن هناك حقوقا أخر لانجلترا واضحة في قواعد الاتفاق ، من أهمها ماتكتسبه بالبند التاسع الذي يقضى بأصدار أمر عال باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي أتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة ! !

« وأننا لا نستطيع أن نبين جميع هذه الاجراءات لفرط كثرتها ولكننا نقول إنها تحتوي على إجراءات تمس سيادة البلاد كالامر الصادر من القائد العام فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضى بان يكون ما مساحته ٥٦٢ فداناً بأبي قير فى حيازة وزير حربية إنجلترا وملكا له بصفة مستديمة لاغراض عسكرية !!

(النقطة الرابعة)

١ نقول إن قواعد الاتفاق تؤدي إلى الاعتراف ضمنا بصحة إتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — وذلك أن التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءا من مصر، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذي تسوي فيه مسائلنا مع إنجلترا إعتراف بأن السودان ليس محلا للبحث. وإغفال الكلام في إتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف إقرار بهذه الاتفاقية! وبيان مندوبي الوفد الذي يقصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه تحديداً للمسألة السودانية بيننا وبين الانجليز، فلا نزاع إذاً في أننا نغلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان!

« السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والمنوفية والغربية. وهو ألزم لمصر من الاسكندرية! وهو مصدر نعمتنا وحياتنا، وهو النيل كله، هو خصب الارض، هو زراعتها، هو كل شيء، فكيف نطمئن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا، والسودان بين براثن الأسد البريطاني؟!

« ثم ماهذه التأكيدات التي حصل عليها الوفد؟ وأي نوع من أنواع التأكيدات هي؟ وما مقدار قيمتها القانونية؟ وأين دونت وكيف نثبتها؟ وإذا ترك اللورد ملنر حكومته فمن ينفذها؟ وإذا لم تعتمد انجلترا التأكيدات فماذا نعمل؟

« لقد ذكرتنا هذه التأكيدات بحادثة تاريخية حدثت بين إنجلترا وإرلندا — كان يريد (بت) الوزير الانجليزي الشهير أن يخدع إرلندا أو يطفيء حركة الكاتوليك الارلنديين فلم يتردد هذا الوزير في أن أكد للكاتوليك تأكيدات رسمية لاعرفية كما هو الحال عندنا. ومقتضى هذه التأكيدات أن تساوي بريطانيا بين الكاتوليك المهضومي الحق والبروتستانت. وقد انخدع الكاتوليك بتأكيدات الوزير (بت) الرسمية وسلموا بمطالبه وهمدت حركتهم. فلما نال منهم غرضه وطولب بتنفيذ تأكيداته أبت الحكومة البريطانية تنفيذ التأكيدات. وكان كل مانا له الكاتوليك أن استقال (بت). على أنه لم يظل بعيداً عن الحكومة حتى عاد إليها

بعد قليل حيث كانت التأكيدات قد عفت آثارها (يراجع كتاب إنجلترا وسياستها الداخلية لجويوص ٢٦٧)

« فهل تأكيدات اللورد ملنر أكثر صراحة وأشدقوة من تأكيدات الوزير (بت؟!

« وإذا كانت بريطانيا تكون بهذا الأتفاق فى جنوبنا فى السودان ، وفى شرقنا فى القناة وفلسطين والبحر الاحمر ، وفى شمالنا فى البحر الابيض المتوسط ، وكل ذلك بدون فاصل ، ثم هي لها احتلال عندنا وتتحكم فى الموانيء والطرق وتتدخل فى سياستنا الداخلية ، فى القضاء والمالية وفى كل شيء ! فهل مع ذلك نكون مطمئنين في ديارنا ومستقلين بامورنا ؟؟

« إنه ليجدر بنا أن نختم هذه النقطة بكلمة قالها أحد وزراء مصر فى ١٥ نوفبر سنة ١٩١٩ وهي :

« لو أحصيت الجروح التى أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطاني إلى عام ١٩١٤ لكان أبعدها غورا وأشدها إيلاما ذلك الجرح الدامي بل ذلك الجرح المميت الذي أحدثته اتفاقية عام ١٨٩٩ . . . إنتهى . . .



مشروع اتفاق

قدمته الحكومة البريطانية

أولا — إنتهاء الحماية

« ١ — فى مقابل إبرام المعاهدة الحاليـة والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت إمرة حكومة ملكية دستورية . فبمقتضى هذا قد أبرمت — وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصري من الجهة الاخرى — معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف

ثانيا — العلاقات الاجنبية

« ٢ — تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت إدارة وزير يعين لذلك

« ٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر قوميسير عال ويكون له فى جميع الاوقات وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائي ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الاخرى

« ٤ — يمثل الحكومة المصرية فى لوندره وفى أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن الصوالح المصرية يمكن أن تستدعي هذا التمثيل فيها معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير

« ٥ — بالنظر للتعهدات التى أخذتها بريطانيا العظمي على نفسها في مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الاجنبية يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالي البريطانى الذي يقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية

« ٦ — لا تدخل الحكومة المصرية في أي إتفاق سياسى مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالي البريطاني

« ٧ — تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين فى الخارج حسب مقتضيات صوالحها

« ٨ — لاجل تولى الشؤون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للصوالح المصرية فى الاماكن التي لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أوقناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمي أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة فى قدرتهم

« ٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمي فى تولى المفاوضة لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتقبل تبعة حماية الصوالح المشروعة للاجانب فى مصر . وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا

ثالثاً — النصوص العسكرية

« ١٠ تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى الدفاع عن صوالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها

ولاجل القيام بهذه التعهدات ولحماية الوصلات الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ولها أن تستقر فى أي مكان فيها ولاية مدة يحددان من وقت لآخر . ويكون لها أيضاً فى كل وقت مالها الآن من التسهيلات لاحراز واستعمال الثكنات وميادين التمرين والمطارات ودور الصناعات الحربية والمين الحربية

رابعا — إستخدام الموظفين الاجانب

« ١١ — بالنظر للتبعات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصري والصوالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطاً أو موظفين أجانب في أية مصلحة منها قبل موافقة القوميسير العالى البريطاني

خامساً — الأدارة المالية

« ١٢ — تعين الحكومة المصرية بعد استشارة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً مالياً توكل اليه فى الوقت المناسب الحقوق التى يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون هذا القوميسير المالى مسؤولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها :

(١) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة

(٢) جميع المعاشات والسنويات الاخرى المستحقة للموظفين الاجانب الحالين على المعاش أو لورثتهم

(٣) ميزانيتى القوميسير المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما

« ١٣ — لاجل أن يؤدي القوميسير المالى واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الامور الداخلية فى دائرة وزارة المالية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

« ١٤ — ليس للحكومة المصرية حق فى عقد قرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير المالى

سادساً — الادارة القضائية

« ١٥ — تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً قضائياً يكلف — بسبب التعهدات التى تحملتها بريطانيا العظمى — القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التي تمس الاجانب

« ١٦ — لاجل أن يؤدي القوميسير القضائى واجباته كما ينبغى يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الامور التى تمس الاجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية

سابعاً — السودان

« ١٧ — حيث إن رقي السودان السلمى هو من الضروريات لامن مصر

ولدوام ورود المياه إليها ، تتعهد مصر بان تستمر على أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية تتحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين

« تكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام

« وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بان تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر أن لاتقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا

ثامناً — قروض الجزية

« ١٨ — المبالغ التى تعهد خديويو مصر في أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية . ستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان في الماضى لدفع الفوائد والأستهلاك لقرضى سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ إلى أن يتم استهلاك هذين القرضين

« تستمر الحكومة المصرية أيضا على دفع المبالغ التى كان جاريا دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون

« عند ما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ تنتهي تبعة الحكومة المصرية فيما يتعلق بأي تعهد ناشىء عن الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا سابقا

تاسعاً — إعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

« ١٩ — للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أي وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضاً ماليا كما سيأتي بيانه . وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التي يستحقونها بمقتضي أحكام استخدامهم

« ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس هذه الشروط فى الاستعفاء من الخدمة فى أي وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة

« تسري جميع هـذه الاحكام على الموظفين الذين لهم الحق فى المعاش والذين ليس لهم الحق في المعاش وأيضا علي موظفي البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الاخرى .

« ٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقا لنص المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض إعانة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلى إلى لوندره .

« ٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧ قرشاً ونصف للجنيه الانجليزي

« ٢٢ — يوضع جدول عن التعويضات !

« (١) للموظفين الدائمين

« (٢) للموظفين الموقتين

« بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين

عاشراً — حماية الاقليات

« ٢٣ — تتعهد مصر بأن النصوص الوارد ذكرها فيما بعد تعتبر قوانين أساسية وألا يتضارب معها أو يؤثر فيها أي قانون أو أية لائحة أو أي عمل رسمي .

« ٢٤ — تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكانها الحماية التامة الكاملة لارواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم .

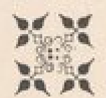
« يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة مادامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام أو الآداب العمومية

« ٢٥ — جميع الحائزين للرعوية المصرية يكونون متساوين أمام القانون ويكون لكل منهم حق التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

« إختلاف الاديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر فى أي شخص حائز للرعوية المصرية فى المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول فى الخدمات العمومية والتوظف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات.

« لا يسوغ فرض أي قيد على أي شخص متمتع بالرعوية المصرية فى حرية إستعماله لاية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو في المطبوعات من أي نوع كانت أو فى الاجتماعات العمومية .

« ٢٦ — الاشخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق فى القانون. وفى الواقع فى نفس المعاملات والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعوية المصرية وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الاخرين فى أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ويكون لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها ... « إه



ردّ الوفد المصري الرسمي
على مشروع الحكومة البريطانية

« إطلع الوفد الرسمي المصري على المشروع الذي سلمه اللورد كرزون إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١

« ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التي تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التي تبادلناها منذ أربعة شهور نفس النصوص والصيغ التي عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ

« فعن المسألة العسكرية وهى ذات أهمية كبرى استبقى المشروع الحل الذي قاومناه أشد مقاومة . ولم يقتصر على ذلك بل توسع فى مرماه بما جعله أشد وطأة . على أن حماية الوصلات الامبراطورية وهى التى قيل فى مفاوضات العام الماضى إنها العلة الوحيدة لوجود قوة عسكرية فى القطر المصري ، لاتبرر هذا الحل .

« فني حين أنه كان يكفى تعيين نقطة في منطقة القنال تنحصر فيها طرق ووسائل الوصلات الامبراطورية وكذلك القوة التى تتولى حمايتها ، نص المشروع على تخويل بريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أي مكان بالاراضى المصرية ووضع أيضاً تحت تصرفها كل مالدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها وهذا إنما هو الاحتلال بذاته ، الاحتلال الذي يهدم كل معنى للاستقلال بل ويذهب إلى حد القضاء على السيادة الداخلية . على أن الاحتلال العسكري فى الماضى ، ولو لم تكن له إلا صفة مؤقتة ، قد كفى لان يثبت لبريطانيا العظمي المراقبة المطلقة على الادارة كلها وإن لم يكن هناك أي نص فى معاهدة أو تقرير لاية سلطة .

« أما مسألة العلاقات الخارجيه : وهي المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الاولى التى كانت وضعتها وزارة الخارجية البريطانية وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فان المشروع قد أحاط الحق الذي اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمى ، إذ لايتصور أن تتوافر لدي وزير الخارجية الحرية التى يقتضيها القيام بأعباء منصبه وتحمل تبعته إذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامي . فان ذلك معناه أن يكون خاضعاً فى الواقع لمراقبته مباشرة فى إدارة الامور

الخارجية . وعدا ذلك فان الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمي على جميع الاتفاقات السياسية ، حتى مالا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية . وأخيراً فان استبقاء لقب المندوب السامي ، وهو لقب لم تجر العادة بمنحه إلى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة ، لهو أوضح فى الدلالة على طبيعة النظام السياسى المقترح لمصر .

« ومن جهة أخرى فان تأجيل مسألة الامتيازات دعانا إلى الاعتقاد بأنه لم تبق حاجة إلى النص عليها في المعاهدة وأن المفاوضة بشأنها فى المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الاول مع معاونتها فى ذلك سياسياً من جانب حليفتها ولكن المسألة منظور إليها اليوم كأنها تعنى على الاخص بريطانيا العظمي التى تتولى من الآن حماية الصوالح الاجنبية . وتريد أن تباشر وحدها عند الاقتضاء المفاوضات بشأن إلغائها

« أما فيما يتعلق بالمندوبين (القومسيرين) المالى والقضائى وبتدخلها في إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية الصوالح الاجنبية تدخلا قد يصل فى بعض الاحوال فيما يختص بالمندوب (القوميسير) المالى إلي شل سلطة الحكومة والبرلمان ، فاننا لانريد هنا أن نكرر ماسبق لنا إبداؤه من الاعتراض فى مذكراتنا .

« على أنه يتحتم علينا القول بأن المناقشات التى تلت تأجيل مسألة الامتيازات بعثت فى نفوسنا الشعور بان الاتفاق فيما يتعلق بحماية الصوالح الاجنبية سيقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية

« أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لايمكن التسليم بها من جانبنا . فأن هذه النصوص لاتكفل لمصر التمتع بمالها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لانزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل

« إن الملاحظات المتقدمة لا تجعل ثمت حاجة إلى مناقشة المشروع تفصيلا إذ فيها ما يكفي للدلالة على روحه ومرماه . وغير هذا فقدم التزم المشروع تكرار ذكر تعهدات بريطانيا العظمى و « المسؤوليات الخصوصية » الواقعة على المندوب السامي وكذلك الغرض الجديد — وهو قصد صيانة الصوالح الحيوية لمصر — الذي اتخذ سبباً لوجود القوة العسكرية وبهذا تم للمشروع صبغة الوصاية الفعلية .

« إننا لما قبلنا المهمة التي عهد بها إلينا عظمة السلطان كنا نأمل الوصول إلى إبرام معاهدة تحالف مؤيدة لاستقلال مصر تأييدا حقيقيا وكفيلة في الوقت نفسه بصيانة الصوالح البريطانية وعندئذ فان مصر حليفة بريطانيا العظمى كانت تعد من واجبات كرامتها الوفاء باخلاص بما تقطعه على نفسها من العهود . ولكن التحالف بين أمتين لا يمكن أن يتحقق إلا على شريطة ألا يقضى على إحداهما بالخضوع الدائم للاخرى .

« وأن روح المسالمة التى سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل بنجح المفاوضات . ولكن المشروع الذى أمامنا لم يحقق هذا الامل . فهو بحالته لا يجعل محلا للامل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أماني مصر الوطنية

رئيس الوفد

عدلى يكن

لوندره فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

تبليغ نائب جلالة ملك انجلترا

الى عظمة سلطان مصر

« ياصاحب العظمة

« إنه بموجب التعليمات التي وصلتنى من حكومة جلالة الملك لي الشرف أن أرفع إلى مقام عظمتكم البيان الآتي المتضمن آراء حكومة جلالتـه فيما يتعلق بالمفاوضات التى جرت حديثاً مع الوفد المرسل من قبل عظمتكم تحت رئاسة صاحب الدولة عدلى باشا . إن حكومة جلالته قدمت إلى عدلى باشا مشروع إتفاق لعقد معاهدة بين الامبراطورية البريطانية ومصر كانت حكومة جلالته على استعداد لان توصى جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله ولكنها علمت بمزيد الاسف أن ذلك المشروع لم يحز قبولا لديه . ومما زاد أسفها أنها تعـتبر إقتراحاتها هذه سخية فى جوهرها واسـعة النطاق فى نتائجها وأنها لايمكنها أن تبقى محلا لاي أمل فى إعادة النظر فى المبـدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات . لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالته علم عظمتكم إحاطة وافية بالاعتبارات الرئيسية التى استرشدت بهاوبالروح التي صدرت عنها تلك الاقتراحات

« إن هناك حقيقة جلية سادت العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر مدة أربعين سنة ويجب أن تبقى هذه الحقيقة سائدة هذه العلاقات على الدوام وهي التوافق التام بين صوالح بريطانيا العظمى فى مصر وبين صوالح مصر نفسها . إن استقلال الامة المصرية وسيادتها كلاهما عظيم الاهمية للامبرطوارية . إن مصر واقعة على خط الوصلات الرئيسى بين بريطانيـا العظمى ومتملكات جلالة الملك في الشرق وجميع الاراضى المصرية هي فى الواقع ضرورية لهـذه الوصلات لان مصير مصر لايمكن فصله عن سلامة منطقة قناة السويس . لذلك فان حفظ مصر سالمة من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها هو فى الدرجة الاولى من الاهميـة للهند وأستراليا ونيوزيلاند ولجميع مستعمرات وولايات جلالته فى الشرق، ويؤثر في سعادة وسلامة نحو ثلاثمائة وخمسين مليونا من رعايا جلالته . ثم أن نجاح مصر يهم هذه البلاد ليس لان كلا من بريطانيا العظمى ومصر هي أفضل عميلة للاخرى فقط، بل لان كل خطر جسيم على منافع مصر

التجارية أو المالية يدعو إلى تدخل الدول الاخرى فيها ويهدد استقلالها . هذه كانت البواعث الرئيسية للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر وهي لاتزال إلى الآن على ماكانت عليه من القوة فى الماضى

« قد اعترف الجميع بما أصاب هذا الائتلاف من النجاح بوجه عام أثناء العهد السابق للحرب العظمى . ولما بدأت بريطانيا العظمى تهتم بمصر إهتماما فعلياً كان المصريون فريسة للاختلال المالى والفوضى الادارية وكانوا تحت رحمة أي قادم ولم يكن فى طاقتهم مقاومة ضروب الوسائل القتالة للاستغلال الاجنبي . تلك الوسائل التى تستأصل من نفوس الامة كرامتها وتمحو قواها الحيوية . فاذا كانت الامة المصرية الان أمة نشيطة ذات كرامة فانها مدينة بهذه النهضة على الخصوص لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها — إن المصريين سلموا من التدخل الاجنبي وأعينوا على إنشاء نظام إدارى واف وقد تدرب عدد كبير منهم على إدارة الامور والحكم واطرد نمو مقدرتهم ونجحت ماليتهم نجحاً فوق المنتظر وقد قامت سعادة جميع الطبقات على أسس ثابتة . وفى هذا التقدم السريع لم يكن هناك ظل للاستقلال . إن بريطانيا العظمى لم تطلب لنفسها ربحاً مالياً أو امتيازياً تجاريا فى حين أن الامة المصرية قد جنت كل ثمار مشورة بريطانيا العظمى ومساعدتها لها

« إن شبوب نار الحرب بين الدول الاوربية العظمى سنة ١٩١٤ زاد بالضرورة عرا الائتلاف توثيقاً بين الامبراطورية البريطانية ومصر . ولما انضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فى الحرب لم يكن أثر ذلك مقصورا على تهديد الوصلات البريطانية وحدها بل كان مهدداً لها ولاستقلال مصر على السواء تهديداً عاجلا . فكان إعلان الحماية على مصر إعترافا بهذه الحقيقة وهي أنه لايمكن دفع الخطر عن الامبراطورية البريطانية ومصر معاً إلا بعمل مشترك تحت قيادة واحدة . كان اتساع نطاق الحرب بدخول تركيا فيها السبب فى قتل وتشويه آلاف من رعايا جلالة الملك، من الهند وأستراليا ونيوزيلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضاً . وقبورهم فى

غاليبولى وفلسطين والعراق شاهدة على الجهد العظيم الذى كابدته شعوب الامبراطورية البريطانية بسبب دخول تركيا . قد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسها ضر بفضل جهود من بعثت بهم تلك الشعوب من الجنود . فكانت خسائر مصر طفيفة ولم يزد دينها . وثروتها الآن أعظم مما كانت قبل الحرب فى حين أن الكساد الاقتصادي قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الاخرى . فليس من الحكمة أن الشعب المصري يتغاضى عن هذه الحقائق أو ينسى لمن هو مدين بذلك كله . ولولا القوة التى أبدتها الامبراطورية البريطانية فى الحرب لاصبحت مصر ميدان حرب بين القوات المتحاربة ولوطئت هذه القوات حقوق مصر باقدامها وأفنت ثروتها . ولولا نصر الحلفاء لم تكن الآن في مصر أمة تطالب بحقوق السيادة الوطنية بدلا من حماية أجنبية . فالحرية التى تتمتع بها مصر الآن وما تتطلع إليه من حرية أوسع إنما هي مدينة بهما للسياسة البريطانية والقوة البريطانية

« إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام فى الصوالح بين بريطانيا العظمي ومصر الذي جعل ائتلافهما نافعاً لكلتيهما في الماضى هو دعامة العلاقة التى يجب على كلتيهما استمرار المحافظة عليها . وعلى الامبراطورية البريطانية الآن كما كان فى الماضى أن تحمل على عاتقها فى آخر الامر تبعة الدفاع عن أراضى عظمتكم ضد أي تهديد خارجى . وكذلك عليها تقديم المعونة التى قد تطلبها فى أي وقت حكومة عظمتكم لحفظ سلطتكم فى البلاد . ثم أن حكومة جلالة الملك تطلب فوق ذلك أن يكون لها دون غيرها الحق في تقديم ماقد تحتاج حكومة عظمتكم من المشورة فى إدارة البلاد وتدبير ماليتها وترقية نظامها القضائى ومواصلة علاقاتها مع الحكومات الاجنبية . علي أن حكومة جلالته لا ترمى من وراء هذه المطالب الى منع مصر من تمتعها بكامل حقوقها فى حكومة ذاتية وطنية بل هي ترمى بذلك إلى التمسك بها قبل الدول الاجنبية الاخرى . وهذه المطالب قوامها تلك الحقيقة وهي أن استقلال مصر واستتباب النظام فيها وسعادتها ركن أساسى لسلامة الامبراطورية البريطانية

وحكومة جلالة الملك تأسف على أن مندوبي عظمتكم لم يتقدموا أثناء المفاوضات تقدما يذكر في سبيل الاعتراف بما للامبراطورية البريطانية دون سواها من الاسباب الصحيحة للتمسك بهذه الحقوق والتبعات

« إن شروط المعاهدة التي تعتبرها حكومة جلالة الملك ضرورية لحفظ هذه الحقوق وكفالة هذه التبعات قد أدرجت في مواد المشروع الذي سيرفعه إلى عظمتكم صاحب الدولة عدلي باشا . وأهم هذه الشروط هو ما يتعلق بالجنود البريطانية . فان حكومة جلالة الملك قد عنيت أتم عناية ببحث الادلة التي قدمها الوفد المصري في هذا الشان ولكنها لم تستطع أن تقبلها . لان حالة العالم الحاضرة ومجرى الاحوال في مصر منذ عقد الهدنة لا يسمحان بأي تعديل كان في توزيع القوات البريطانية في الوقت الحاضر ومن الواجب إعادة القول بأن مصر هي جزء من وصلات الامبراطورية البريطانية ولم يكد يمضي جيل على مصر منذ أنقذت من الفوضى . وهناك علامات على أنه لا يبعد على المتطرفين في الحركة الوطنية أن يزجوا بمصر ثانية في الهوة التي لم يطل العهد على إنقاذها منها . وقد زاد اهتمام حكومة جلالة الملك بهذا الشأن لما رأته من عدم رغبة وفد عظمتكم في الاعتراف بان الامبراطورية البريطانية يجب أن يكون عندها ضمان قوي ضد أي تهديد مثل هذا لصوالحها . وإلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه سلوك مصر مدعاة الى الثقة بالضمانات التي تعطيها يكون من الواجب على الامبراطورية البريطانية نفسها أن تستبقي ماتراه كافياً من الضمانات وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية في مصر. وحكومة جلالة الملك لا يمكنها أن تتخلى عن هذا الضمان ولا أن تنقص منه

« على أنها تعيد القول وتؤكده بأن مطالبها في هذا الصدد لا يقصد بها إستمرار حماية لا فعلا ولا حكما. بل بالعكس إن أمنيتها القلبية الخالصة هي أن تتمتع مصر بحقوق وطنية ويكون لها بين الامم مقام دولة متمتعة بحق السيادة ، على أن تكون مرتبطة إرتباطا وثيقا بالامبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل للفريقين صوالحهما

وأغراضهما المشتركة . ولهذه الغاية التى جعلتها حكومة جلالته نصب عينها اقترحت رفع الحماية فورا والاعتراف بمصر « دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت إمرة ملكية دستورية » والاستعاضة عن العلاقات القائمة الآن بين الامبراطورية البريطانية ومصر « بمعاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف » . وكانت حكومة جلالته تأمل أن مصر باعادة وزارة الخارجية ترسل ممثليها فى الحال إلى الممالك الاجنبية . كما أنها كانت على استعداد لتعضيد مصر فى انضمامها إلى جمعية الامم إذا طلبت ذلك وبذلك كان يتحقق لمصر فى الحال ما للدول المتمتعة بحقوق السيادة من السلطة والميزات

« ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة . وهذه الحالة لا تؤثر في مبدأ السياسة البريطانية ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التي يمكن تنفيذها الآن . ولذلك فان حكومة جلالة الملك ترغب في أن تبدي بوضوح حالة موقفها الآن

« ففيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ إقتراحاتها بدون رضاء الامة المصرية واشتراكها ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التي كانت لديها على الدوام وهي العمل لانماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع ولا سيما فى الفروع الادارية العالية التي كثر فيها عدد الموظفين الاوربيين وحكومة جلالته مستعدة لان تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الاجنبية لاجل إلغاء الامتيازات لكي يكون الموقف الدولي جليا عند ما يحين وقت إصدار التشريع المصري الذي سيحل محل تلك الامتيازات . وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى، تباشرها الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية وهي تسر برفع الاحكام العسكرية حالما يصدر « قانون التضمينات » ويعمل به فى كل المحاكم المدنية والجنائية فى مصر . وهو قانون لابد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر .

« وأما من جهة المستقبل فأن حكومة جلالة الملك ترغب في أن توضح بعبارة جلية السياسة التي تنوي إتباعها . فقد علمت أن المشروع الذي قدمته إلى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات التي تضمنها المشروع لصيانة الصوالح البريطانية والاجنبية تقضى على تمتع مصر بالحكومة الذاتية تمتعا صحيحاً. وهي تأسف غاية الاسف على أن استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتي الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهما إلى هذا الحد . إذا كان الشعب المصري يستسلم إلى أمانيه الوطنية مهما كانت هذه الاماني صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن يكترث إكتراثا كافيا بالحقائق التي تستحكم في الحياة الدولية ، فأن تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الاسمي لا يصيبه التأخر فقط بل يتعرض للخطر تعرضا تاما . إذ ليس من فائدة ترجي من وراء التصغير من شأن ما على الامة من الواجبات وتعظيم مالها من الحقوق . وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها . وهم بما كان لهم من الاثر فى مجرى الحوادث قد تحدوا مرة بعد مرة الدول الاجنبية في صوالحها وأثاروا مخاوفها . وكذلك عملوا في الاسابيع الاخيرة على التأثير فى مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتهم وأن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم صالح مصر بتساهلها إزاء تهييج من هذا القبيل ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقي إلا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهييج . فان العالم يتألم الآن فى جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة . وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء فى مصر أو فى غيرها . وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود الاجنبية التي يطلبون الخلاص منها أشد لزوما وبذلك يطيلون أجلها

« وإذ الامر كذلك فان حكومة جلالة الملك مراعاة لمنفعة مصر ومنفعتها الخاصة أيضا ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على صوالحها

ولا يكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين لها أنها بعد أن تركت لنفسها بغير معونة قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذي لازمها فى القرن الماضى فرغبة حكومة جلالة الملك أن تستكمل العمل الذى بدىء به فى عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد . وهي لاتنوى أن تبقي مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب فى تقوية عناصر التعمير فى الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الوقت الذى يمكن فيه تحقيق المطمح الوطنى تحقيقا تاما . ولكنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لاجل صيانة صوالح مصر وصوالحها الخاصة على السواء وذلك إلى أن يظهر الشعب المصري أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلي ومايترتب عليه حتما من تدخل الدول الاجنبية

«وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرهما . وحكومة جلالته لرغبتها في هذا التآزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث فى أية طريقة قد تعرض عليها لاجل تنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها وذلك في أي وقت تريده حكومة عظمتكم على أنها مع هذا لا يسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها . وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر فى أيدى الشعب المصرى نفسه. فكلما زاد إعتراف شعبكم بوحدة الصوالح البريطانية وصوالحه كلما قلت الحاجة الى هذه الضمانات . وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم فى هذا العهد الثاني من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطني المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به — أن الصوالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج ....»

تقرير الوفد المصري الرسمي

بيان أدوار المفاوضات ونتائجها

« ياصاحب العظمة

« أتشرف بأن أرفع إلى عظمتكم بيان ماجرى فى المفاوضات التى دارت بين وزارة الخارجية الانجليزية وبين الوفد الذى ألف بمقتضى الامر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١

« أبحرنا من الاسكندرية في أول يوليو فوصلنا إلى لوندرة فى الحادي عشر من ذلك الشهر وقد أرسل إلي اللورد كيرزن يوم وصولنا يدعوني لمقابلته . وعلمت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد المصري من جانب الحكومة الانجليزية ويعاونه بعض كبار موظفي وزارته . فقصدت إليه في اليوم التالى وكان لى معه حديث تمهيدي لتحديد إجراءات المفاوضة ، وقد أفضى إلي فى ذلك الحديث بأنه يقدر صعوبة المسألة ولكنه شديد الرغبة فى الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين . ورجا أن يتدرع كلانا بالاناة والصبر على الخلاف ، وألا تمنعنا شدته فى أمر من أن نتركه حيناً ونعالج غيره من الامور . وإذ كنا قد اتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الانجليزية واسعة فى أول الامر على الاقل . نعم إن الدعوة التى وجهتها الحكومة الانجليزية إلى عظمتكم قريبة فى صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذ هي تنحصر فى طلب الاستقلال وإلغاء الحماية ويترتب على ذلك أن تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة . غير أنه لما كان الشعور العام فى مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لصوالح إنجلترا وصوالح الاجانب على العموم ، لم يكن لنا بد من أن نطلب من اللورد كيرزن بادىء الامر من أن يحدد تلك الضمانات لنتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال . فأن كانت لاتنافيه قبلناها ، أو كانت تنافيه وتجعله إسما على غير

مسمى لا نتردد فى رفضها . أما الاعتراف باستقلال مصر وإلغـاء الحماية الانجليزيه فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر وإلغاء الحماية دولياً وتثبت تلك الضمانات

«لم تكن مسألة الضمانات أمراً جديدا أوموضوعا بكرا فقد جرت بشأنها أحاديث فى العام الماضى ووضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعاً أبدي عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الانجليزية فى دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه ، وذكر لنا اللورد كيرزن فى جلستنا الاولى أنها لم ترتبط بما فيه ، وأنها لاترتبط بغير الدعوة التى وجهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال أللنبي فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ . فهو إذا لم تلتق إرادة الفريقين على أساس الحلول التى عرضت فيـه فلا نزاع فى أنه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة فى المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة فى الجلسات التي حضرها الوفد مجتمعا فى ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يوليو فى مسائل القـوة العسكرية الانجليزية فى مصر ، وتمثيل مصر السياسى ، والموظفين الانجليزيين فى وزارتي المالية والحقانيه ، والامتيازات ، باعتبار أنها المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

« أما مسألة القوة العسكرية التى كانت فى مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هي حماية الوصلات الامبراطورية ، فقد أصبحت فى نظر الحكومة الانجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

« أولاها — الدفاع عن سلامة الوصلات الامبراطورية فى حالتى السلم والحرب

« الثانية — مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أي اعتداء خارجي إذا دعت إليها الحالة .

« الثالثة — حماية الصوالح الاجنبية .

« الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك وأصبح لهـذه القوة أن ترابط فى أي مكان من مصر

ولاي زمان .

« ولقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا إن الحكومة الانجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأي في هذه المسألة . وكانت حوادث الاسكندرية حجتها الكبرى في هذا المذهب الذى كان جديدا علينا

« وأما التمثيل السياسى فقد وجدت الحكومة الانجليزية أن لجنة اللورد ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية على أن يكون هذا الوزير في أوثق أتصال وألصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامي ، وأن يكون تمثيلها السياسى موكولا إلى ممثلي إنجلترا وإنما يجوز لها أن تعين قناصل للاعمال التجارية وأنه ليس لها أن تعقد أي معاهدة من غير موافقة إنجلترا

« أما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة الانجليزية بشأنهما الرأي الذي حواه المشروع الاخير وهو من كل الوجوه أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملنر .

« وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة فى طريق المفاوضة رأساً مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد

« يتبين من هذا أن الموقف الذي اتخذته الوزارة لانجليزية بشأن المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لصوالح إنجلترا وصوالح الاجانب يختلف في جملته وتفصيله عن المذهب الذي تعهدنا بالسعي فى تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الاولى نمحص هذه المسائل ونرد النتائج إلى أسبابها والمعلولات التي عللها الحقيقية وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و٢٨ يوليو جلونا فيها بعدما بين آراء الوزارة الانجليزية والاستقلال

« ونعتقد أننا فى نهاية هذا الدور ظفرنا باقناع اللورد كيرزون بمذهبنا في علاقات

مصر الخارجية وتمثيلها السياسى . ثم أنه لما كان الاساس الصحيح في نظرنا للمفاوضة مع الدول فى الغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين إنجلترا وكنا نخشى أن هذه المفاوضات يطول أمدها ولا نريد أن يعلق نفاذالمعاهدة على إنتهائها ، فقد رأينا أن خيرما يتحقق به ذلك النفاذ ويتقى به التعليق هو أن تبقي الآن الامتيازات وأن تجري المفاوضات بيننا وبين إنجلترا على أساس بقائها وقد وجهناالبحث إلىهذه الغاية فافسح اللورد كيرزون صدره لهذا الرأي ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكننا لم نمارس فى هذا الدور تفصيل ذلك الرأي وترتيب النتائج عليه . وفوق ذلك فقد تقدم الكلام فى الموظفين المالى والقضائى ، اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطا يسيرا . بيد أن بعد ما بين مذهبناومذهبهم فى المسألةالعسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة بأن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كيرزون حديث فى ذلك الشأن تلته مذكرة جديدة منه عن تلك القوات . وليس بين مذكرته الاولى فى هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة إختلاف جدي فى تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها . وكل مازادته الثانية على الاولى أن عدد تلك القوات والاماكن التي ترابط فيها أصبحا محلا لاعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديد أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلةللتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين . وأن يراعي فى ذلك التعديل ماسوف يجد من الظروف وعلى الاخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من التبعة عن تنفيذ الاغراض التي نيط بتلك القوة القيام عليها

« وقد دعانا اللورد كيرزون إلى استئناف اجتماعاتنا إذانحن قبلناهذه المقترحات أساساً لها — فتبينا أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال إذ كنا قدأبدينا حججنا فى هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ولكننا لم نكن نعرف بعد مدي ما تقبله الحكومة الانجلبزية في غيرها من المسائل إذ لم تكن المقترحات التي عرضت علينا إلا إقتراحات أولى لاتلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى

غير أنا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار فى معالجة المسائل الاخرى بعد ذلك الكتاب رضاء منا بمقترحاته فى المسألة العسكرية ، ونؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الانجليزية إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها وكنا بين أن نجتزيء من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقفل راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن نتبين حقيقة مقاصد الحكومة الانجليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه فى الجلسة الاولى من أنه لا يمنعنا اتساع مسافة الخلف بين مذهبينا فى مسألة من أن نعالج غيرها من المسائل، فرجحنا الرأي الاخير — على أننا أردنا أن ننفى كل شبهة تستفاد من استئنافنا المناقشة فرددنا على اللورد كيرزن برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأي الامة فى اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية وأبدينا استعدادنا للمناقشة فى المسائل الاخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلف بيننا وبينهم

«وعلى أثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألتى القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيراً معتدلا . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى نفرغ من المسائل الاخرى وبقى كل منا محتفظاً برأيه إلى حين يجيء دورهما وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعين، ثم توليتها وحدى أو مع زميل لى وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ وعقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطاً بعيداً فى تقريب ما بين وجهتى نظرنا ونظرهم فى المسائل التى تعرضنا لها

«أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التى بنيت على تقدير أن إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشرط لازم لنفاذها وانقطع أيضاً تبعاً لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الاحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاماً دولياً ينطبق عليه ماذكرناه من طول الزمن اللازم للمفاوضة فى تغييره . وقد ترتب علي هذه الحالة وعلي ماحصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الانجليزية ليست راغبة فى التدخل في الادارة المصرية — إن

الحديث فى الوسائل التي يراد بها حماية الصوالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالي والقضائى بل أصبح من المنتظر ألا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال .

«وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤونا شتى ، منها مسألة قنال السويس وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية فى تأمين الشركة على مد امتيازها ! ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكي والترخيص من الآن للحكومة الانجليزية وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة بانشاء ماترى إنشاءه منها واشتراط موافقة المندوب السامى على إنشاء الاسلاك والمحطات في الحالات الاخرى ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذي تدفعه سداداً لدائنى تركيا ، ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم . وقد كانت هذه المسائل محلا لابحاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا . ويظهر أن ردودنا على المسألتين الاوليين حملتهم عن الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما

«إعترضنا هنا فصل الاجازة وهو الفصل الذي تقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة أسابيع وقد مضى الامر هذا العام على سنته المعروفة فلم يكن بد من التربص بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرنا لوندره فى هذا الفصل وجعلنا نستعد لاتمام ما بدأناه من تضييق مسافة الخلف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور . فلما عدنا فى نهاية الاسبوع الاول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادي عشر والسابع عشر من أكتوبر .

«لم يبق شيء من أغراضنا خافياً أو مجهولا وقد أصبحت المسألة ناضجة لان تنتقل المناقشة من المباديء إلى النصوص . لذلك ذكر لنا اللورد كرزون منذ عودتنا فى أكتوبر أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق وما ثار عليه الخلاف فما استطاع تذليله من هذا فعله وما لم يستطيع عرضه على الوزارة البريطانية داعيا

جهده الى التوفيق عاملا على ذلك

«فى اليوم الثاني من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشات إجتمعت بالمستر لويد جورج — وكان قد سبق لى به إجتماع قبل سفرنا للاجازة وعدني فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الاجازة — فقصصت عليه نبأ ماجرى من المفاوضات وأحطته علما بموقفنا فى مختلف المسائل وقد ذكر لي أنه أجل المناقشة فى المسأله المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معي فى شأنها وأنه شديد الرغبة في صداقة الامة المصرية ثم وعد بارسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه — فلبثنا ننتظر مايستقر عليه رأي الحكومة الانجليزية وتنتهي اليه رغبتها في الاتفاق

« في اليوم العاشر من نوفمبر سلمني اللورد كيرزن مشروع الحكومة الانجليزية وقد رددنا عليه بالايجاز معلنين فى ختام ذلك الرد أن المشروع لايجعل محلا للامل في الوصول إلى اتفاق وقد رأينا لذلك أنه لاوجه للبحث فى الطريقة التى يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دولياً كما لم نروجها لاعادة البحث والمناقشة في أبواب المشروع الاخرى . وأن عظمتكم لتجدون فى المذكرات التى تبادلناها مع وزارة الخارجية وفي محاضر الجلسات التى أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ماكان منا ومنهم : وهذه المذكرات والمحاضر تغنينا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه . إذ الواقع أن هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذي جرى في المفاوضات ، فهو لم يتحول عن الاقتراحات الاولى التي عرضت فى شهر يوليو إلا في مسألة التمثيل السياسى وقد قبله المشروع ولكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره ومعناه بل لم يقتصر الامر فيه على إيراد الاقتراحات الاولى نفسها ، فان المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية فضلا عن أنها لم تعد تذكر مسألة التوقيت عدلت بيان الاغراض التي ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية ، فاستبدلت من حماية الصوالح الاجنبية والمساعدة فى قمع الفتن إذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن الصوالح الحيوية لمصر وهى عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولا لايكاد يمتنع معها أي قدر من التدخل فى شؤون الادارة المصرية .

« على أن فداحة الاقتراح الانجليزي الذى عرض علينا في يوليو كانت تجعلنا نعتقد أنه إقتراح إبتدائى لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم خصوصا وقد استمر المفاوضون الانجليز فى المفاوضة بعد أن لم نترك لهم محلا للشك فى أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الامة إلى قبوله . وقد جاء المشروع فى هـذا الصدد مختلفاً جد الاختلاف عما اقترحته لجنة اللورد ملنر ، وأنه وإن كان حتما أن الحكومة الانجليزية تحفظت فى دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فأنه كان لنا أيضا بحق أن نذكر أن الحكومة الانجليزية تركت إقتراحات لجنة اللورد ملنر تنشر ويستشار فيها وهو أمر لم يجر له مثال فى هذا النوع من المفاوضات . ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الانجليزية تفكر جديا فى إرضاء المصريين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام الماضى وهو مالم يقبلوه إلا معدلا بتحفظاتهم . نعم إن اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية وأن هذه لم ترتبط ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بأن لا تنزل الحكومة دونه هذا إذا لم تدفعها رغبة الاتفاق إلى قبول مافوقه

« لا ننكر أن حوادث الاسكندرية وقعت بعد ذلك وكنا أول الآسفين لها غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الاجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للاجانب وأنها عرضية لم تكن لتحدث فى غير الدور التاريخي الذى حدثت فيه وكما أقتنع الاجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين فى أمن ودعة فقد كنا نرجو أن تقتنع الحكومة الانجليزية بأن الصوالح الانجليزية والاجنبية على السواء غير مهددة فلا ينبنى على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت

« وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لاول وهلة بل مشروعا يترك محلا للاخذ والرد وإنما يترك إلى جانب ذلك أملا فى أننا لا نزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق

« والذي لانزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الانجليزية ومع أن قدرا من الحذر والحرص معقول ومقبول فأن الغلو فيهما ناف للثقة التى يجب أن تكون أساسا لمحالفة بين بلدين مناف لها

« وقد أشرنا إلى المحالفة بين البلدين وكانت أحاديث العام الماضى قد جرت بأنها خير مايبرم بين البلدين من العلاقات وجاءت دعوة الحكومة الانجليزية إلى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة لذلك الرأى ، ثم جاءت المادة الاولى من المشروع تذكر المحالفة بالنص الصريح ولكننا قلبنا المشروع كله فلم نجد فى ثناياه غير تلك الاشارة المجملة وكان حتما أن لاتلتقى المحالفة وما تذهب إليه إنجلترا من أنها مسؤلة عن مصر فى مشروع واحد . فأن لكل من الوجهتين معنى وحكما لا يتفقان وقد أدرك واضع المشروع ذلك فجعل المعاهدة التى تبذلها مصر لانجلترا والتى هي أهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى نتيجة لازمة عن المسؤولية التي تقبلها إنجلترا منطوعة بها منفردة فيها بدلا من أن تكون أحد العوضين فى عقد له طرفان

« أخذنا على أنفسنا أن نسعى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولالغاء الحماية إلغاء صريحاً ولكننا ألفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لايحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها — فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها لا كثر من ذلك

« بعد عودتنا إلى مصر إطلعنا على المذكرة التفسيرية التى أرسلتها الحكومة الانجليزية إلى عظمتكم بيانا لخطتها فى المفاوضات ومرامي سياستها فى مصر ولسنا فى حاجة لان نقول إن هذه المذكرة أيدت مافهمناه من المشروع وقد كان محور المفاوضة تأمين الصوالح الانجليزية والاجنبية وكنا مستعدين لان نقدم مايلزم لذلك من الضمانات إذ لاتنكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين . ولكن مانفهمه نحن فى هذه الضمانات أنها تترك استقلال مصر قائما سليما وتقوم إلى جانبه لحماية تلك الصوالح فقط دون افتيات على حرية مصر غير أن المذكرة تبنى على تلك الصوالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير

مشروعية وضع يد إنجلترا على مصر فلم يكن لهذه المذكرة إذن أن تجعلنا نغير رأينا فى المشروع أو نتحول عن الخطة التى سلكناها

« ولا يفوتني قبل أن أختم هذه الكلمة أن أشير إلى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديقي رشدي باشا وهو أشد مايكون انهماكا فى العمل وزهداً فى دواعى الراحة وما خلفه ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق وقد كنا وإياه علي اتفاق تام فى كل مافعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلمت منه أنه موافق على ماجرى بعده

« كذلك لايفوتني أن أشير إلى العون الجليل الذي لقيته أنا وزملائى أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية

« وأن من دواعي الفخر والسرور لنا ما أظهرته الامة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ومن التجمل والتجلد عند انقطاعها وأن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لاتزال تساور الوزارة الانجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها

« وقد يخفف عنا أن الرأى العام الانجليزي ، بمقدار ماتنطق بلسانه صحافته الكبرى وتعبر عنه الاوساط السياسية المختلفة التى غشيناها ، أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها وأجيبت مطالبها . وأنه لايعتبر إرضاء مصر تهاونا أو تفريطا بل عدلا وحسن سياسة

« وعلى أي حال فليس لنا أن نيأس من روح الله أو من صحة عزيمة الامة على المطالبة باستقلالها . ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرعى هذه الامة ويسهر على صوالحها

« والله أسأل أن يكلأ عظمتكم بعين رعايته وأن يوفقكم إلى مافيه خير البلاد

« وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الامين عدلي يكن

« القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ هـ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١)

مشتملات الكتاب

الجزء الثانى

صحيفه	موضوع

صحفة	موضوع
٤٤٩	النتيجة
٤٥١	خطاب الامراء لعظمة السلطان
٤٥٤	احتجاج الجالية الفرنسية على حماية إنجلترا للأجانب
٤٥٥	« « « « الايطالية « « « « « «
٤٥٩	(نتائج المفاوضات الأنجليزية المصرية)
٤٦٠	١ — مشروع لجنة ملنر
٤٦٠	بلاغ المندوبين
٤٦٥	مسئلة السودان
«	مهمة أعضاء الوفد المنتدبين
٤٦٧	مذكرة لجنة ملنر
٤٦٧	نص التفويض
«	تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر
«	عمل اللجنة في مصر
٤٧٦	النتائج الوقتية — قبل الحرب
٤٨٤	أثناء الحرب
٤٨٩	بعد الحرب
٤٩٦	الحركة الوطنية والامانى المصرية
٥٠١	السياسة المقبلة
٥١٠	إجتماع لجنة ملنر بالوفد المصري فى لندن
٥١٥	تمثيل مصر فى البلدان الاجنبية

صفحة	موضوع
٥١٩	الدفاع عن المواصلات البريطانية
٥٢٠	البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية
٥٢٦	التحفظات لحماية الاجانب
٥٢٨	السودان
٥٣٤	زيارة أعضاء من الوفد لمصر (حاملين مشروع ملنر)
٥٣٦	المقابلات الاخيرة مع الوفد المصري فى لندن
٥٣٩	خلاصة عامة
٥٤٧	رد الحزب الوطني
٥٤٨	١ — النقطه الأولى
٥٤٩	مزية الاستقلال
٥٥٢	« التمثيل السياسى
٥٥٤	« المجلس النيابى
٥٥٨	« التخلص من الموظفين الاجانب
٥٥٩	« حرية التصرف فى المالية
٥٦١	« الاسطول والجيش
٥٦٢	« إلغاء الامتيازات الاجنبيه
٥٦٣	« الدخول فى عصبة الامم
٥٦٤	النقطة الثانية
٥٦٧	النقطة الثالثة
٥٧٩	النقطة الرابعة

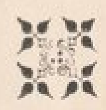
صفحة	موضوع

تصحيح

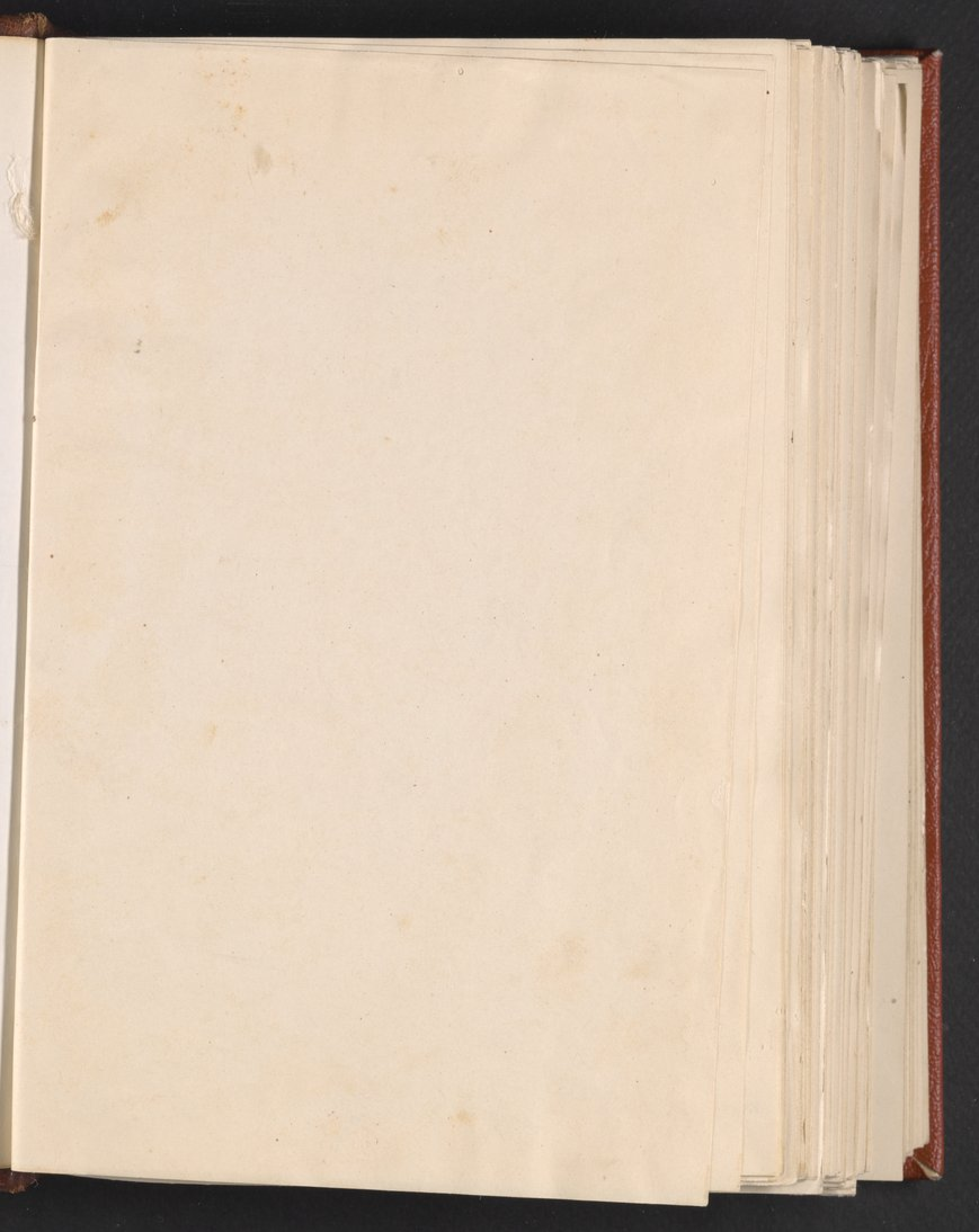
صواب	خطأ	سطر	صفحة
الحادى	الحاد	آخر	٣٠٤
رمزا	رمز	٦	٣١٨
شائقة	شائفة	٤	٣٢١
الوحيد	الوحد	١٥	٣٢٤
تعليما	تعليمات	٢٠	٣٢٤
القاطنين	الفاطنين	٨	٣٢٧
اللذين	للذين	٢	٣٢٨
لقد	ألقد	١٦	٣٤٤
تعاقد	تقاعد	١٢	٣٤٨
لاحترام	م حترالا	آخر	٣٤٨
الجميع	لجميع	١	٣٤٩
جنس	جس	١	٣٥٧
الروح	لروح	آخر	٣٦٧
يستطع	يـطع	١	٣٧٦
محترمة	ياطشة	٤	٣٧٦
بأسم	سم	١٦	٣٩٤

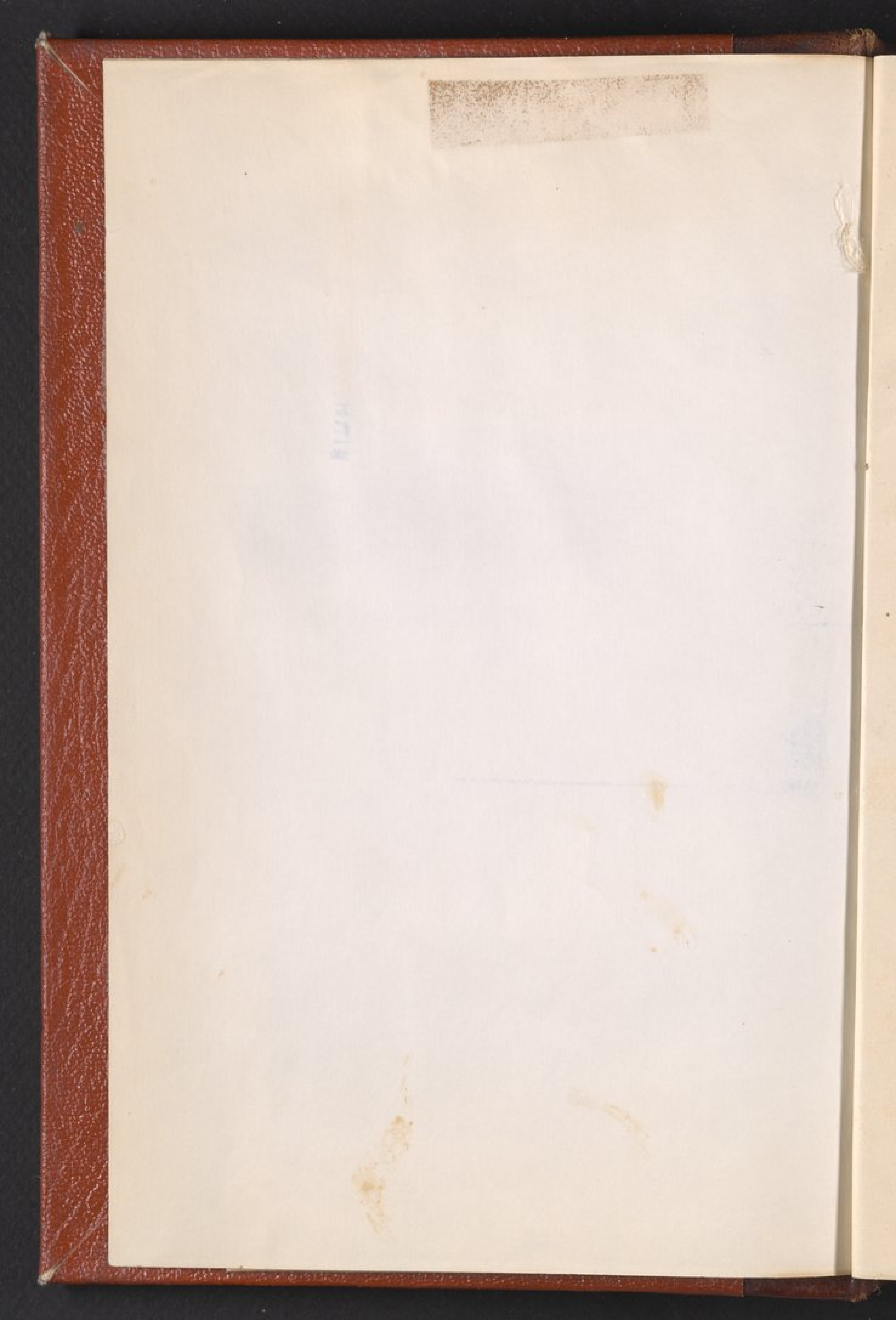
صواب	خطأ	سطر	صفحة
قواه	قراه	١	٣٩٦
على نص	نص	١٣	٣٩٧
اختارة	اختارة	١٨	٤٤٣
إزدادا	ازداد	١٢	٤٤٤
بغشيء	بغشيء	آخر	٤٤٦
مطمح	مطمع	٢٢	٤٤٧
سيدات	سيدات	٥	٤٤٨
جندي	جند	١	٤٥٠
أن	ن	آخر	٤٥٤
الضرورية	لضرورية	١١	٤٥٦

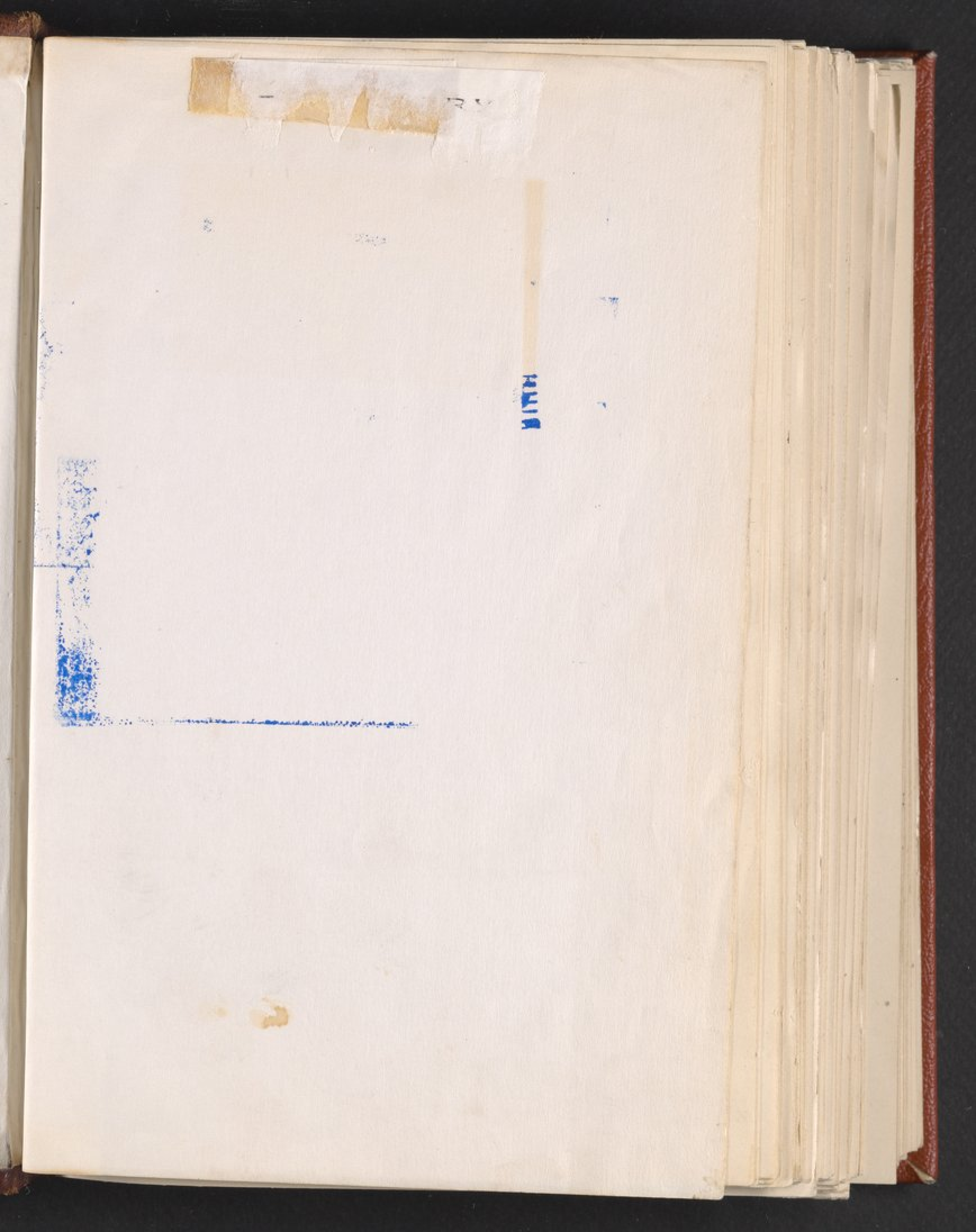
الصور

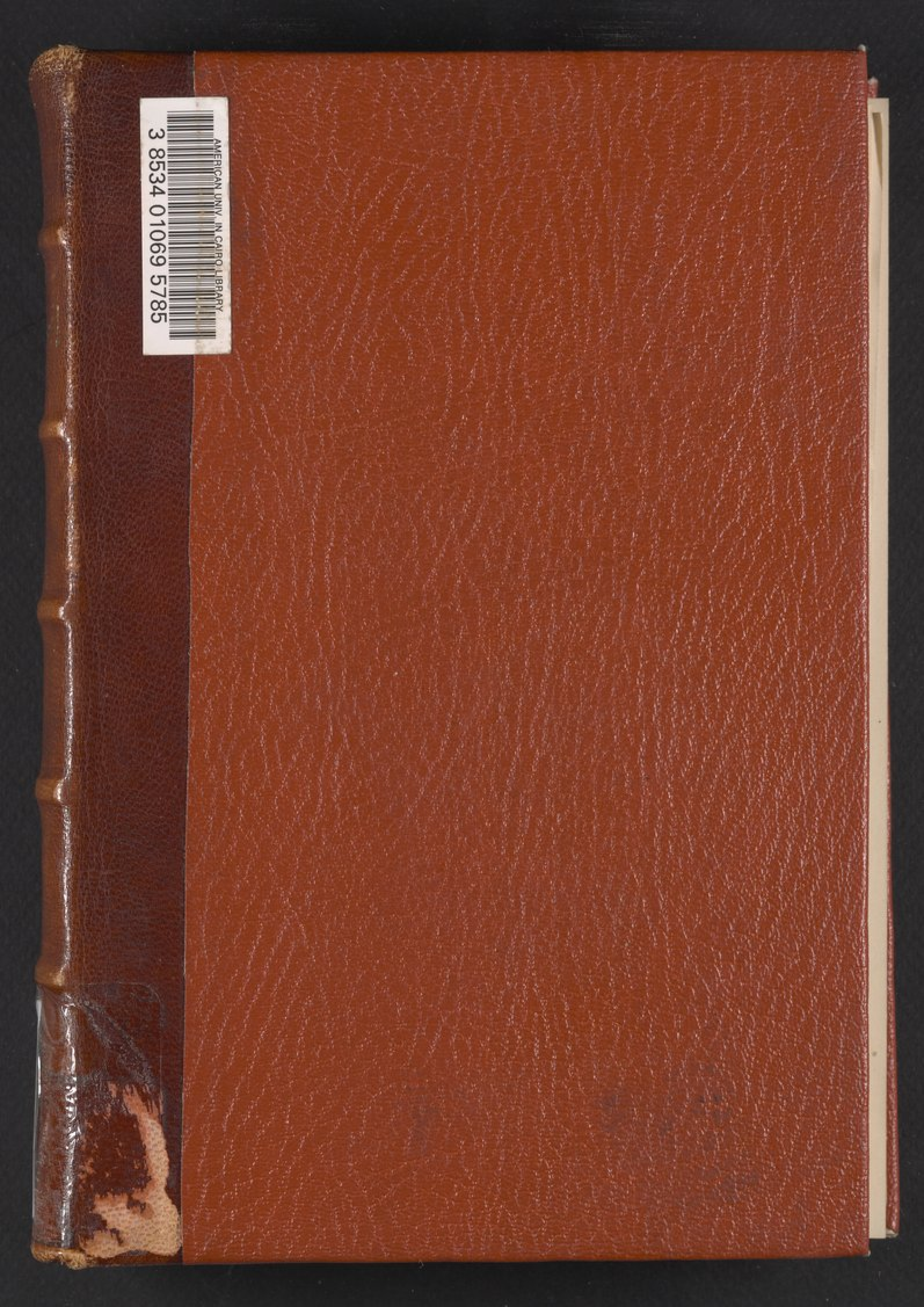











AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01069 5785